الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ.

المركز الجامعيّ ـ مغنية.

معهد الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربيّة و آدابها.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراة في الطور الثالث ل م د

تخصص: لسانيّات تطبيقيّة.

العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ

بين رسم السّياسة اللّغويّة وتطبيق الإصلاح اللّغويّ.

إعداد الباحثة:

سميرة شارف

إشراف :

أ.د. سعيد بن عامر

العام الجامعيّ: 1443-1444هـ/2022-2023م

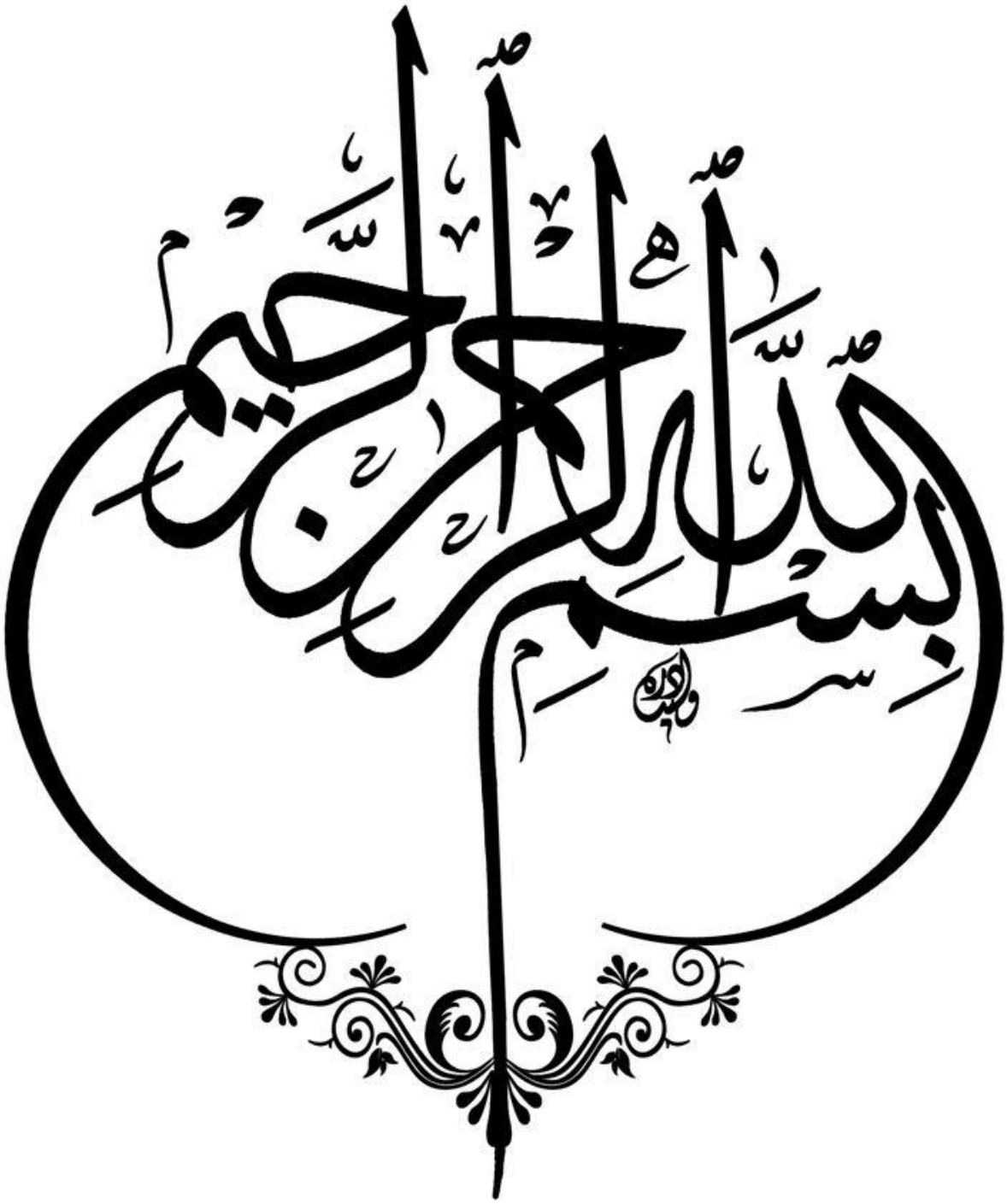
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ ٢٢ ﴾ سُورَةُ الرُّومِ

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم.

اللّهم إنّي أحمدك و أشكرك على منّتك وكرمك، وجزيل عطائك، وعلى مدّك لي يد العون والتّوفيق لإنجاز هذا البحث الّذي أتوجّه به خالصا لوجهك الكريم، وأحتسب أجره في ميزان الحسنات.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان إلى:

الأستاذ المشرف ذي العقل المتفتّح، والرّوح الرّاقية لما بذله من جهد خالص، وقدّمه لي من إرشادات وتوجيهات قيّمة طوال مدّة إعدادي هذا البحث، فكان نعم العون و خير المرشد.

إلى جميع الأساتذة الأفاضل، الّذين أفاضوا عليّ من منهل علمهم، وغزير عطائهم، وأسهموا بخبرتهم في إثراء هذا البحث.

إلى أصدقائي: مريم قمرود، ماجدة خالدي، محمّد يس بربيط الّذين مدّوا لي يد العون، وساعدوني ولو بفكرة.

وجزيل الشّكر أيضا للأساتذة المناقشين.

سميرة شارف.

إهداء

إلى والديّ الكريمين، حفظهما الله، وألبسهما لباس الصحّة والعافيّة.

إلى إخوتي الأعزّاء كلّ واحد باسمه.

إلى أبناء أخي: ماريا، بلقيس، حسين، جويريّة، بسمة.

إلى معلّمِيَّ وأساتذتي الّذين منحوني الدّعم المعنويّ قبل المادّي.

إلى صديقتي الحاضرة الغائبة بورزق بلخير عتيقة أينما كانت وحيثما حلّت.

إلى أصدقائي، ومن أحبّني بصدق، وكلّ من وقف إلى جانبي وساعدني لإنجاز هذا البحث.

إلى اللّغة الخالدة، عربيّة القرآن.

إلى شهداء العربيّة من أبنائها ومن غيرهم الّذين وجدوا فيها حياة لهم.

سميرة شارف

المقدّمـــــــة

المقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على رسوله الكريم، المصطفى الهادي الأمين، وعلى صحابته الأكرمين، أمّا بعد:

فلم تعد الدّول والحكومات تتسارع لامتلاك الأسلحة العسكريّة لغزو بلدان أخرى وفرض هيمنتها السّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، وإنّما تفطّنت لوجود سلاح أكثر فاعليّةً وأقل تكلفةً وأقوى تأثيرًا هو سلاح اللّغة. ولم يعد ينظر إلى اللّغة على أنّها تلك الوسيلة الّتي يستخدمها المتكلّمون لأغراض تواصليّة تبليغيّة، وأنّها الأداة الّتي يعبّرون بها عن أفكارهم ومشاعرهم وينقلون بها هويّاتهم وخبراتهم من جيل لآخر انطلاقا من وظائفها العديدة والمتنوّعة، وإنّما انتقل الاهتمام باللّغة من قبل السّاسة إلى كيفية تحقيق الأمن اللّغويّ داخل الأمّة الواحدة ذات التّعدّد اللّغويّ وكيفية ترتيب المشهد اللّسانيّ في حضور لغات وطنيّة وأخرى أجنبيّة تتصارع لبلوغ الأولويّة، وفي الوقت ذاته إلى كيفيّة التّأثير على لغات عالميّة أخرى تتصارع لتحقيق الصّدارة وفرض الهيمنة والوصول إلى العولمة اللّغويّة الّتي تتحقّق معها هيمنة سياسيّة واقتصاديّة، لأنّ اللّغة هويّة وثقافة وسيادة وطنيّة، هويّة الشعب والأمّة وسيادتهما وثقافتهما دون تكريس للتّبعيّة اللّغويّة ولا خدمة لمصالح خارجيّة، ولأنّ اللّغة عملة في السّوق اللّغويّة لها علاقة متينة بالاقتصاد والتّنميّة والرّأسمال؛ فكلّما استعملت اللّغة ارتفعت فوائدها وفوائد متكلّميها، وضعفت كلفتها على حدّ تعبير (الفاسي الفهري) واللّغة كذلك تنشئة اجتماعيّة ودينيّة وتربويّة تعليميّة، فالطّفل يجب يتعلّم لغة المنشأ ويتقنها دون اختلالات اجتماعيّة أو لغويّة، ويتعلّم أمور دينه باللّغة ذاتها.

وقد ظهرت دراسات لسانيّة تدرس اللّغة في علاقتها بعلوم أخرى كعلم السّياسة وعلوم القانون وعلم الاجتماع والنّفس وغير ذلك، فانتشرت مصطلحات ومفاهيم انتقلت من تلك العلوم إلى علم اللّغة كالسّياسة اللّغويّة، التّخطيط اللّغويّ، الإصلاح اللّغوي، والعدالة اللّغويّة، بعدما قارنت تلك البحوث بين اللّغات ثمّ بحثت في تاريخها والتّطوّرات الّتي لحقتها ودرست الثّابت والمتغيّر فيها، ووصفت بناها ومستوياتها ووضعت نظريّات تعلّمها إلى أن وصلت إلى كيفية توظيفها لتحقيق أغراض المتكلّمين في علاقتها بالمجتمع.

إنّ اللّغة تعكس صورة المجتمعات قوّة وضعفا؛ حيث تستمدّ ذلك من قوّة أهلها أو ضعفهم، تقوى وتزدهر وتنتشر بقدر ما تقوى الأمّة الّتي تنتسب إليها أو العكس، وهذا الرّباط القويّ والعلاقة المتينة بين اللّغة والدّولة والسّياسة تَوَطَّدَ في العصور الحديثة حين تيقّن السّياسيّون أنّ تشكّل الأوطان ينطلق من اللّغة الجامعة الموحّدة لها، وبأنّهم طرف أساس في أيّ قرار لغويّ ينظّم التّعدّد اللّغويّ أو الثّنائيّة اللّغويّة أو الازدواجيّة اللّغويّة، وينتصر للّغة الرّسميّة داخل حدودها وخارجه، خاصّة في علاقة هذه الأخيرة بلغات الأقلّيّات من جهة وفي علاقتها باللّغة/اللّغات الأجنبيّة المهيمنة، وذلك من خلال إصدار قوانين وتشريعات لغويّة تحمي اللّغة الأصليّة على غرار قانون توبون الفرنسيّ، أو تفرض لغة على حساب لغات/لهجات أخرى فرضا قسريّا قهريّا على غرار فرض القشتاليّة في إسبانيا ولهجة الأويل (oil) في فرنسا بعد الثّورة الفرنسيّة.

إنّ المجتمع الجزائريّ واحد من المجتمعات الّتي عانت الأمرّين بسبب الاحتلال الفرنسيّ الّذي يعدّ أطول احتلال في تاريخ البشريّة؛ إذ لم تقصّر فرنسا في حرمان الشّعب الجزائريّ من أرضه وخيراته، بل تعدّى ذلك إلى ضرب رموز الهويّة الوطنيّة المتمثّلة أساسا في الإسلام والعروبة والمزوغة، لتحاول بشتّى الوسائل والطّرق أن تجعل منه مجتمعا فرنسيّ اللّسان والتّفكير، مسيحيّ الدّين مستغلّة الأقلّيّة النّاطقة بالأمازيغيّة المعاديّة للعربيّة وتُكَوِّنَ منها نخبة موالية لها ناطقة بلسانها مدافعة عنها، لكنّها لم تنجح في المحاولتين الأوليين وإن كانت نجحت بنسبة قليلة في المحاولة الثّالثة.

بعد استقلال البلاد عمد السّاسة إلى التّخطيط لسياسة وطنيّة تعيد السّيادة الّتي سلبت منها، كانت الانطلاقة بالمكوّن اللّغويّ بتبنّي سياسة وتخطيط لغويّين وتنفيذ إصلاحات كثيرة قصد الوصول إلى تحقيق مفهوم العدالة اللّغويّة الّذي يعدّ من المواضيع القديمة الجديدة، التي تبحث في واقع استعمال اللّغات في البيئة التّعدّديّة من الوجهة القانونيّة والاستعمال الفعليّ، لذلك تسعى هذه الدّراسة إلى تشخيص الواقع اللّساني في الجزائر تشخيصا موضوعيّا، يراعى فيه وضعيّة اللّغات في المجتمع من حيث الاستعمال، وذلك بالبحث في أهمّ السّياسات اللّغويّة المتّبعة واستقراء الإصلاحات اللّغويّة المطبّقة بعد ستّين سنة من الاستقلال، فجاءت فكرة الدّراسة الموسومة:

العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ بين رسم السّياسة اللّغويّة وتطبيق الإصلاح اللّغويّ.

ينطلق موضوع العدالة اللّغويّة من أبعاد مختلفة أهمّها: البعد اللّغويّ، البعد الاجتماعيّ والسّياسيّ، البعد الأخلاقيّ والبعد القانونيّ، وعلى الرّغم من أنّ المصطلح والمفهوم حديثا الطّرح، إلّا أنّ الباحثين تناولوه بأشكال متعدّدة، كدراسة الحقوق اللّغويّة، السّياسة والتّخطيط اللّغويّين، الصّراع اللّغويّ، حرب اللّغات بالمعنى الحقيقيّ والمجازيّ وغير ذلك من الموضوعات، أو درسوه تحت مسمّى العدالة الثّقافيّة، وهو في أدبيّاتنا العربيّة حديث لدرجة عدم تطرّق المعاجم والقواميس الحديثة له مصطلحا ومفهوما، وإنّما وصلنا بعد ترجمة كتاب: التّعدّد الثّقافيّ لباتريك سافيدان، ثمّ ظهر في كتابات بعض الباحثين ولم يعط حقّه من الدّراسة والبحث والتّمحيص لا نظريّا ولا تطبيقيّا.

تكمن أهمّية موضوع العدالة اللّغويّة في أنّه يحاول ربط اللّغة بالجانب القانونيّ في ظلّ غياب فرع مستقلّ بذاته في التّخصّصات القانونيّة، وفي أنّه يسعى إلى تحقيق مبدأ المساواة الرّمزيّة بين اللّغات الوطنيّة وحماية اللّغة الرّسميّة في محيطها الاجتماعيّ وخارجِه من هيمنة اللّغات الأجنبيّة ومن تيّار العولمة اللّغويّة الجارف، وكذا الوصول بها إلى مصافّ اللّغات العالميّة ذات الأولويّة في التّداول والاستعمال في السّوق اللّغويّة وذلك برسم سياسات لغويّة وتشريعات دستوريّة وإصدار أحكام قضائيّة تجرّم من يخالف القوانين.

إنّ فكرة البحث مستوحاة من كتاب: العدالة اللّغويّة في المجتمع المغاربيّ بين شرعيّة المطلب ومخاوف التّوظيف السّياسويّ لأحمد عزّوز ومحمّد خاين، فارتأينا أن نبحث في الموضوع بإسقاطه على المجتمع الجزائريّ وربطه بالسّياسة اللّغويّة والإصلاح اللّغويّ بعدما شهدته البلاد من تطوّرات سياسيّة ولغويّة في مجالات الحياة كلّها خاصّة مجال التّعليم.

أمّا الأهداف المتوخّاة من هذا البحث فهي تكمن في نقاط رئيسة يمكن ضبطها في:

- محاولة الإجابة عن أهمّ تساؤل في البحث وهو: لماذا لم تتحقّق العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ بعد ستّين سنة من الاستقلال، رغم وجود سياسات لغويّة أهمّها سياسة التّعريب وترسيم المازيغيّة لغة وطنيّة إلى جانب اللّغة العربيّة ووجود إصلاحات لغويّة مسّت قطاعات حيويّة كقطاع التّعليم والتّكوين، قطاع الإعلام والإعلان، قطاع الإدارة، والمحيط الاجتماعيّ؟

- تشخيص الواقع السّوسيولسانيّ الجزائريّ تشخيصا موضوعيّا بعيدا عن الذّاتيّة والتّعصّب وإسقاطه على ما أقرّته المواثيق الوطنيّة والدّساتير الجزائريّة.

- البحث في السّياسات والتّخطيطات اللّغويّة الّتي تبنّاها السّاسة الجزائريّون بعد الاستقلال، باستقراء القوانين التّشريعيّة المتعلّقة بالمكوّن اللّغويّ وتحليلها، وإبراز مدى استجابتها للسّيادة السّياسيّة واللّغويّة ومتطلّبات المجتمع الجزائريّ.

- الوقوف عند أهمّ محطّات الإصلاح اللّغويّ ومظاهره في التّعليم، الإعلام، الإدارة والمحيط الاجتماعيّ، ومدى تحقيقه لمبدأ العدالة اللّغويّة.

- رصد ظاهرة الضّعف اللّغويّ للّغة العربيّة والوقوف عند مظاهرها في المجتمع الجزائريّ، والتّأكيد على أنّ اللّغة العربيّة غير قاصرة على مواكبة متطلّبات العصر.

- بحث الأسباب والدّوافع الّتي تسمح لهيمنة اللّغة الفرنسيّة دون غيرها من اللّغات بعد تجميد قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ، رغم أنّ البلاد استعادت سيادتها قبل ستّين سنة مضت.

- تحديد دور النّخبة من البرلمانيّين والمثقّفين والإعلاميّين وغيرهم في رسم السّياسة اللّغويّة الّتي تقود البلاد إلى تحقيق العدالة اللّغويّة والأمن اللّغويّ.

من الدواعي والأسباب التي حملتنا إلى اختيار الموضوع :

– تراجع استعمال اللّغة العربيّة وما آلت إليه من عقوق أبنائها في ظلّ هيمنة اللّغة الفرنسيّة.

– محاولة الانتصار لهذه اللّغة الّتي شرّف الله بها الأمّة العربيّة والإسلاميّة، وإبراز مدى نجاعتها ومواكبتها متطلّبات العصر.

– الوقوف عند واقع الممارسة اللغويّة في المجتمع الجزائريّ.

– مدى تأثير تيّار العولمة على اللّغة العربيّة دراسة واستعمالا.

– محاولة تجديد السّياسات اللّغويّة وأساليب التّخطيط للّغة العربيّة بما يعيدها لمكانتها السّابقة، وإثبات أنّها لغة العلم قبل أن تكون لغة الشّعر والأدب كما ينعتها البعض من أبنائها ومن غيرهم.

– محاولة إيصال أصوات المنتصرين للّغة العربيّة إلى الجهات المختصّة والحكومات العربيّة من خلال هذا العمل البسيط، لتغيير الوضع الرّاهن، والعمل الجادّ على التّطبيق الفعليّ للعدالة اللّغويّة، عن طريق إصلاح لغويّ شامل.

لم ينطلق البحث من فراغ، وإنّما هناك دراسات كان لها السّبق في استقراء الواقع السّوسيولسانيّ سواء على مستوى المجتمع الجزائريّ أو المغاربيّ أو العربيّ منها:

- **الجزائريّون والمسألة اللّغويّة** (Les Algériens et leur langues): وهي رسالة دكتوراة باللّغة الفرنسيّة في الآداب والعلوم الإنسانيّة للدّكتورة خولة طالب الإبراهيميّ، نوقشت بجامعة ستاندال (Standhal) في فرنسا، أكتوبر 1991م، ثمّ تحوّل إلى كتاب ترجمه إلى العربيّة الدّكتور: محمّد يحياتن، صدرت منه الطّبعة الأولى عام 2007م، والطّبعة الثّانيّة عام 2013م. هدفت من خلاله إلى استقراء الواقع السّوسيولسانيّ من وجهة تاريخيّة، إيديولوجيّة، نفسيّة ولسانيّة مركّزة على قضيّة التّعريب بعد الاستقلال الّتي تعدّ أساس السّياسة اللّغويّة للجزائر.

- **السّياسة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ– دراسة تحليليّة نقديّة للنّظام التّربويّ الجزائريّ**: وهي رسالة دكتوراة علوم في علم الاجتماع للباحثة حسني هنيّة، نوقشت بكلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، قسم العلوم الاجتماعيّة، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، 2016-2017م، تطرّقت فيها لواقع السّياسة اللّغويّة في النّظام التّربويّ من خلال النّصوص والمواثيق التّشريعيّة وربطت ذلك بالإصلاح اللّغويّ الّذي تمثّل في تعريب التّعليم وبتطلّعات الشّعب الجزائريّ بعد الاستقلال، وهي دراسة قيّمة تبرز أهمّيّة الموضوع، خلصت فيها إلى وجود اختلالات واضحة في السّياسة اللّغويّة المتّبعة الّتي يجب أن تكون رشيدة تنزل اللّغة الرّسميّة والوطنيّة والأجنبيّة منزلتها المعقولة.

- **أثر السّياسة اللّغويّة في ممارسة اللّغة العربيّة، جهود المجلس الأعلى للّغة العربيّة في الجزائر أنموذجا**: وهي رسالة دكتوراة للباحثة أحلام قرقور، نوقشت بكلّيّة الآداب واللّغات، قسم اللّغة والأدب العربيّ، جامعة محمّد لمين دبّاغين، سطيف2، 2017-2018م، انطلقت فيها من إشكاليّة ملاءمة القوانين والتّشريعات الجزائريّة المتعلّقة باللّغة مع السّياسة اللّغويّة المنتهجة، وركّزت على دور المجلس الأعلى

للّغة العربيّة وجهوده في دعم هذه السّياسة بوصفه هيئة استشاريّة يخوَّل إليها حماية اللّغة العربيّة وتطوير استعمالها في مجالات الحياة، وهي دراسة جادّة خلصت فيها إلى أنّ للمجلس أدوارا هامّة في هذا الجانب، لكن يجب العمل على تقوية العلاقة بين اللّغة ومستخدميها، وأنّه يجب أن يحظى بدعم سياسيّ.

- **السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة بحثا عن بيئة طبيعيّة، عادلة، ديمقراطيّة وناجعة،** وهو كتاب للدّكتور عبد القادر الفاسي الفهريّ، صدر عن دار الكتاب الجديدة المتّحدة في طبعته الأولى عام 2013م، يعدّ من أهمّ الكتب العربيّة الّتي تناول فيها مبدأ العدالة اللّغويّة وكونها أساس نجاح أي سياسة لغويّة، ممثّلا لذلك بنماذج أجنبيّة ناجحة ومقارنتها بالنّماذج العربيّة الفاشلة، ومركّزا على السّياسة اللّغويّة المغربيّة في تهميشها للّغة العربيّة.

- **العدالة اللّغويّة في المجتمع المغاربيّ بين شرعيّة المطلب ومخاوف التّوظيف السّياسويّ،** وهو كتاب للدّكتورين الجزائريّين: أحمد عزّوز ومحمّد خاين، صدر عن المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات في طبعته الأولى عام 2014م، وهو كتاب قيّم حاول فيه الباحثان تشخيص الوضع اللّغويّ في المجتمعات المغاربيّة (الجزائر، تونس، المغرب) بالرّجوع إلى السّياسات والتّخطيطات اللّغويّة المتبنّاة، ثمّ التّطرّق إلى تمظهرات العدالة اللّغويّة في الفضاء السّوسيو ثقافيّ، مركّزين على أسباب الصّراع اللّغويّ وكيفية الوصول إلى تحقيق التّعايش اللّغويّ في الوطن الواحد، وهو أوّل كتاب تطرّق لموضوع العدالة اللّغويّة بشكل أكاديميّ تحليليّ.

ناهيك عن الكثير من الأبحاث والدّراسات الأكاديميّة الّتي تناولت موضوع العدالة اللّغويّة ضمن مسمّيات مختلفة كلّها تصبّ في نتيجة واحدة هيّ أنّه لا بدّ من تصحيح الوضع اللّغويّ في المجتمعات العربيّة.

إنّ طبيعة الموضوع وأهمّيته وأهدافه تطرح إشكاليّة مدى تحقّق العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ بعد رسم سياسات وتخطيطات لغويّة وتنفيذ إصلاحات لغويّة مسّت قطاعات هامّة وحسّاسة هي: التّعليم، الإعلام، الإدارة والمحيط الاجتماعيّ بعد ستّين سنة من الاستقلال، مع الوقوف على دور

السّاسة في استرجاع السّيادة اللّغويّة المبنيّة على إعادة الاعتبار للّغة العربيّة ببعث قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة ودعم الأمازيغيّة وتطويرها واستثمار اللّغات الأجنبيّة من منظور نفعيّ.

كما أنّ طبيعة الموضوع وإشكاليّته تطرح تساؤلات رئيسة وأخرى فرعيّة أهمّها:

- هل تمكّنت الجزائر من تحقيق عدالة لغويّة انطلقت من سياسة لغويّة واعية وحكيمة أعقبها تخطيط لغويّ استراتيجيّ، انتهى إلى إصلاح لغويّ ينظّم المشهد اللّسانيّ في مختلف المجالات؟
- ما دور السّياسات والتّخطيطات اللّغويّة، وما فائدة الإصلاحات اللّغويّة في تحقيق عدالة لغويّة في المجتمع الجزائريّ الموسوم بالتّعدّديّة اللّغويّة؟
- ما موقع اللّغة الوطنيّة الرّسميّة (اللّغة العربيّة) بعد تجميد قرار تعميم استعمال اللّغة العربيّة؟
- ما مدى تطابق ما جاء في المواثيق الوطنيّة والدّساتير الجزائريّة فيما تعلّق بتنظيم اللّغات بالواقع السّوسيولسانيّ في مجالات: التّعليم، الإعلام، الإدارة والمحيط الاجتماعيّ؟
- هل يمكن أن تحلّ العامّيّات العربيّة والأمازيغيّة محلّ اللّغة الوطنيّة الرّسميّة، وأن توضع لها قواعد معياريّة في جميع المستويات اللّسانيّة، في ظلّ غياب سيّاسة لغويّة تنتصر للفصحى؟

يفترض البحث فرضيّات عديدة تمّ الإجابة عنها في ثناياه، أهمّها:

- نجحت السّياسة والتّخطيط اللّغويّان اللّذان رسمتهما الحكومات الجزائريّة المتعاقبة.
- أدّى الإصلاح اللّغويّ إلى تصحيح الوضع اللّغويّ في المجتمع الجزائريّ.
- تحقّقت العدالة اللّغويّة في مجال التّعليم والتّكوين، الإعلام والإعلان، الإدارة، المحيط الاجتماعيّ انطلاق ممّا أقرّته الدّساتير الوطنيّة.

قسّمنا البحث بمعيّة الأستاذ المشرف إلى مقدّمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة.

- **المقدّمة:** تضمّنت تعريفا بالموضوع وأهمّيته والغرض من الدّراسة، مع بيان الدّوافع المؤدّية إلى اختياره، أتبع بإشكالية وتساؤلات وفرضيّات، مع ذكر المقاربات المنهجيّة وقائمة لبعض المراجع المعتمدة في تحريره.
- **المدخل،** وعنوانه: **العلاقة بين اللّغة والسّياسة.**

جاء على شكل طرح يبيّن العلاقة بين اللّغة والسّياسة ومتى وكيف تتفوّق إحداهما على الأخرى، وذلك بهدف الوصول إلى أنّ تدخّل السّياسة في اللّغة يشكّل موضوع السّياسة اللّغويّة.

- **الفصل الأوّل**، وعنوانه: **آليّات تطبيق العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ**.

تضمّن تعريفات عامّة للعدالة اللّغويّة، السّياسة والتّخطيط اللّغويّين والعلاقة بينها، أتبع باستقراء أهمّ مظاهر السّياسة والتّخطيط اللّغويّين في المجتمع الجزائريّ بعد ذكر ملامح الشّخصيّة العامّة له، ختمناه بنقد لتلك السّياسة المتّبعة وتقييم لها خلال ستّين سنة من الاستقلال وخلاصة للفصل.

- **الفصل الثّاني**، وعنوانه: **مظاهر إصلاح الوضع اللّغويّ في المجتمع الجزائريّ**.

تضمّن مفهوم الإصلاح اللّغويّ وأهدافه وأهمّ الآليّات الإجرائيّة في ميادين مختلفة، ثمّ مظاهر إصلاح الوضع اللّغويّ في قطاع التّربية والتّكوين، الإعلام والإعلان، الإدارة والمحيط الاجتماعي، واختتم بنقد لسياسة إصلاح الوضعيّة اللّغويّة في الجزائر وتقييم لها وخلاصة للفصل.

- **الفصل الثّالث**، وعنوانه: **أبعاد اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ**.

بوصف اللّغة العربيّة اللّغة الرّسميّة والوطنيّة الّتي تقرّها الدّساتير فلها أبعاد متعدّدة، فقد تضمّن هذا الفصل البعد التّاريخيّ، القانونيّ والمؤسّسيّ، الاجتماعيّ والثّقافي، والبعد اللّغويّ واختتم بخلاصة.

- **الفصل الرّابع**، وعنوانه: **تمظهرات العدالة اللّغويّة في المجتمع السّوسيولسانيّ الجزائريّ**.

تناول هذا الفصل الجانب التّطبيقيّ بجرد نماذج تطبيقيّة من المجالات الأربع السّالفة الذّكر، ثمّ تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج تؤكّد أو تفنّد الفرضيّات المطروحة وتجيب عن إشكاليّة البحث.

- **الخاتمة**: كانت عبارة عن حوصلة عامّة لمضمون البحث على شكل جملة من الاستنتاجات الّتي خلصت إليها الدّراسة.

اعتمدت الدّراسة على قائمة من المصادر والمراجع القيّمة، أهمّها ما يلي:

- أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللّغويّة في المجتمع المغاربيّ بين شرعية المطلب ومخاوف التّوظيف السّياسويّ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الطّبعة الأولى، بيروت، 2014م.

- جولييت غرمادي، اللّسانة الاجتماعيّة، تعريب: خليل أحمد خليل، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، ط1، بيروت، لبنان، 1990م.

- حجازي محمود فهمي، اتّجاهات السّياسة اللّغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، الطّبعة الأولى، الرّياض، 1436هـ/2010م.

- روبرت.ل. كوبر، التّخطيط اللّغويّ والتّغيّر الاجتماعيّ، ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثّقافة العامّ، 2006م.

- الفاسي الفهريّ عبد القادر، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، دار الكتاب الجديدة، الطّبعة الأولى، 2013م.

- فلوريان كولماس، دليل السّوسيولسانيّات، ترجمة: خالد الأشهب وماجدولين النّهيبي، مراجعة: ميشال زكريّا، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، ط1، بيروت، لبنان، 2009م.

- القاسميّ علي، علم المصطلح، أسسه النّظريّة وتطبيقاته، مكتبة لبنان ناشرون، صائغ، ط2، بيروت، 2019م.

- لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة،ترجمة: حسن حمزة، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، الطّبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008م.

- المسدّي عبد السّلام، الهويّة العربيّة والأمن اللّغوي، دراسة وتوثيق، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الطّبعة الأولى، بيروت، 2014م.

- المناصرة عزّ الدّين، الهويّات والتّعدّديّة اللّغويّة، قراءات في ضوء النّقد الثّقافيّ المقارن، الصّايل للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة الأردنيّة، 2014م.

- ميشال زكريا، قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1993م.

- Fishman, Joshua, Bilingualism with and without diglossia; diglossia with and without bilingualism. Journal of social Iusses, vol 23¸ n^0: 32 1967.

- Granguiliaume Gilbert¸ Arabisation et politique linguistique au Maghreb¸ Maisonneuve et la Rose¸ Paris¸ 1983.

- Moreau Mari Louis, Sociolinguistique, Les concepts de bas, Editions Mardaga, 2eme édition, 1997.

استدعى البحث في الموضوع عدّة مقاربات منهجيّة، كان أهمّها مقاربة المنهج الوصفيّ الّذي اعتمدناه في وصف الواقع السّوسيولسانيّ في المجتمع الجزائريّ ومظاهر السّياسة والإصلاح اللّغويّين، وكذا في وصف أبعاد اللّغة العربيّة خاصّة البعد اللّغويّ، كما اعتمدنا مقاربة المنهج الإحصائيّ مع إجراء تحليليّ عند جرد مختلف القوانين التّشريعيّة والنّماذج التّطبيقيّة الّتي تخدم الموضوع وتصنيفها وتحليلها، ثمّ عرض النتائج، بالإضافة إلى مقاربة المنهج التّاريخيّ الّذي استندت إليه عند التّطرّق إلى مراحل التّعريب والبعد التّاريخيّ للّغة العربيّة في الجزائر.

يتميّز البحث الأكاديميّ بالمتعة، وفي الوقت ذاتِه بالمشقّة والصّبر لما تعترض الباحثَ صعوباتٌ، فمن جملة الصّعاب الّتي واجهتنا:

- عدم ضبط خطّة أوّليّة يمكن السّير عليها والّتي تكون قابلة للتّعديل.
- وجود كمّ هائل من المراجع الّتي تتضمّن معلومات قيّمة، والّتي تحتاج إلى قراءة واعية. بالإضافة إلى وجود كمّ هائل من النّماذج التّطبيقيّة خاصّة في مجال الإدارة والمحيط الاجتماعيّ، وصعوبة انتقاء تلك الّتي تخدم الموضوع.
- التّعديل المستمر في عناصر الموضوع، فكلّما وجدنا مرجعا جديدا نعيد قراءة ما كتبنا ثمّ نضيف تارة ونعدّل تارة أخرى.
- قلّة الخبرة في هذا الموضوع خاصة في الجانب التّطبيقيّ.

بتوفيق من الله وفضله وكرمه تمكّنّا من تجاوز الصّعاب، ووصل البحث إلى نهايته، فاللهَ نحمدُ ونشكرُ، كما يعود الفضل إلى الأستاذ المشرف الدّكتور سعيد بن عامر لدعمه وتشجيعه وثقته وتوجيهاته القيّمة وكلّ من ساعدنا ولو بفكرة.

مغنيّة: يوم الأحد 09 صفر 1444هـ

الموافق لـ 05 سبتمبر 2022م.

التّوقيع: الباحثة سميرة شارف.

المدخل:

العلاقة بين اللّغة والسّياسة.

أوّلا: تأثير السّياسة في اللّغة.

1.1- تأثير السّياسة في تغيير متن اللّغة أو تعديله.

2.1- تأثير السّياسة في وضع اللّغة داخل محيطها وخارجه.

3.1- تأثير السّياسة في صنع مصطلحات لغويّة جديدة.

ثانيّا: تأثير اللّغة في السّياسة.

«**إِنَّ اللَّهَ لَيَزَعُ بِالسُّلْطَانِ مَا لَا يَزَعُ بِالْقُرْآنِ.**» *عثمان بن عفّان رضي الله عنه.*

«**أَيْنَمَا تُوجَدُ لُغَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ تُوجَدُ أُمَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لَهَا الْحَقُّ فِي تَسْيِيرِ شُؤُونِهَا وَإِدَارَةِ حُكْمِهَا.**» *(فيخته)*

تمهيـــــــــد:

إنّ اللّغة في كلّ أمّة هي وعاء حضارتها وثقافتها، وخزانة معارفها وعلومها، وهي هُوِيّتها الشّخصيّة وبصمتها الوراثيّة الّتي تميّزها عن سائر لغات المعمورة. واللّغة بأشكالها المختلفة تعدّ الوسيلة الرّئيسة للاتّصال بين أبناء الأمّة الواحدة، وهي تعكس صورة المجتمعات قوّة وضعفا؛ حيث تستمدّ ذلك من قوّة أهلها أو ضعفهم، تقوى وتزدهر وتنتشر بقدر ما تقوى الأمّة الّتي تنتسب إليها أو العكس. ولذلك يقال «**إنّ الأمم يتميّز بعضها عن بعض – في الدّرجة الأولى – بلغتها، وإنّ حياة الأمم تقوم – قبل كلّ شيء – على لغاتها.**»[1] أكّد هذه الفكرة الماريشال (ليوطي*) قائلا: «**اللّغة إنّما هي لهجة لها جيش وبحريّة.**»[2] دلالة على الصّلة الوثيقة بين اللّغة والسّياسة.

يبدو أنّ قوّة اللّغة أو ضعفَها إنّما مردّه إلى السّياسة المتّبعة في أمّة بعينها، فعندما يُحْكِم السّياسيّ قبضته على أمور السّياسة داخليّا وخارجيّا، ويخاطب الجماهير بلغة بلاده فيستعمل منها ما يؤثّر في نفوسهم وعقولهم ووجدانهم كي يحافظَ على وحدتهم وتماسكهم، ويعزّز أسس الهويّة والانتماء لديهم، فيَهبّون يشاركون في عمليّة التّنميّة والتّطوير سياسيّا واقتصاديّا واجتماعيّا، لا بدّ حينها أن تكون تلك الأمّة متطوّرة لغويّا وثقافيّا بأن تُفرَضَ اللّغة الوطنيّة والرّسميّة في البلاد كلّها فرض طواعيّة، وخارج البلاد فرضا تلقائيّا يتيح نشر تلك اللّغة في وسائل الإعلام وفي الاقتصاد والبحث العلميّ وغير ذلك من الميادين. فاللّغة الإنجليزيّة لم يكن لها فرصة الانتشار حتّى أصبحت الأولى عالميّا من حيث التّعلّم والاستعمال لو لم يكن للسّياسة الأمريكيّة والبريطانيّة تلك القوّة الّتي تؤهّلها لسيادة العالم.

---

[1]. **ساطع الحصريّ، أبحاث مختارة في القوميّة العربيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1985م، ص29.**

* **الماريشال ليوطي (1854–1934): جنرال فرنسيّ وأوّل مقيم عامّ للمغرب بعد الحملة الفرنسيّة من 1912–1925، ومنذ 1921 أصبح ماريشال فرنسا.**

[2]. **ينظر:عبد القادر الفاسي الفهري، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة بحثا عن بيئة طبيعيّة، عادلة، ديمقراطيّة، وناجعة، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ط1، بيروت، لبنان، سبتمبر 2013م، ص6**

لقد ذهب (لويس جان كالفي) إلى إثبات الفكرة ذاتها عندما تحدّث عن اختلاف القوى الكبرى في طريقة فرض هيمنتها السّياسيّة والإيديولوجيّة عن طريق اللّغة، فقال: «**إنّ الإمبرياليّة الأمريكيّة تتوصّل إلى نشر لغتها عن طريق فرض هيمنتها السّياسيّة والاقتصاديّة، وأمّا فرنسا فهي على عكس ذلك تنشر لغتها وثقافتها لتصل عن طريقها إلى فرض هيمنتها الاقتصاديّة والسّياسيّة، فاللّغة هنا في مركز القيادة، وأمّا السّياسة والاقتصاد فتابعان ونتيجة لا وسيلة.**»[1] وهو ما يفسّر التّأثير المتبادل بين اللّغة والسّياسة، هذه الأخيرة الّتي تعني ذلك «**النّشاط الاجتماعيّ المدعوم بالقوّة المستندة إلى مفهوم ما للحقّ أو للعدالة لضمان الأمن الخارجيّ والسّلم الاجتماعيّ الدّاخليّ للوحدة السّياسيّة، ولضبط الصّراعات والتّعدّد في المصالح ووجهات النّظر للحيلولة دون الإخلال بتماسك الوحدة السّياسيّة باستخدام أقلّ حدّ ممكن من العنف.**»[2] من جهة أخرى تعني أنّها «**نظامٌ لمجتمعٍ ناشئ، أو نظام قائم على أنقاض نظام آخر، أو إصلاح له، وفي هذه الحالات كلِّها يتطلّب منه –أي النّظام– استحداث مجموعة من المفاهيم، أو تعديل مفاهيم قائمة، أو إسقاط جملة من المفاهيم، وما يتبع ذلك من إقناع وتبرير وتسويغ ودفاع وتشويش وتنزيه...واللّغة من أقوى ما تتحقّق بها تلك الأغراض.**»[3] وبالتّالي تصبح السّياسة بالمعنى العامّ المتداول هي حسن تدبير شؤون البلاد استنادا إلى قانون العدل والحقّ داخليّا وإلى قانون القوّة خارجيّا، ولا يتحقّق لها ذلك إلّا عن طريق سلطة اللّغة.

في معرض الحديث عن العلاقة بين السّياسة واللّغة وتأثير كلّ منهما في الآخر يضيف الدّكتور (عبد السّلام المسدّي) قائلا: «**إنّ اللّغة في الوجود أداة مطلقة، وهي في السّياسة قيمة مقيّدة، ولكن لها في تدوين السّياسة وظيفة متحكّمة، وتجري العادة بأنّ النّاس يهتمّون بالوقائع السّياسيّة دون أن**

---

[1]. **لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ترجمة: حسن حمزة، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، ط1، بيروت، 2008م، ص262، 270.**

[2]. **عبد الوهّاب الكيالي، موسوعة السّياسة، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، ج3، ص363.**

[3]. **مقبل بن علي الدّعدي، أثر السّياسة في اللّغة، العربيّة أنموذجا، مركز نماء للبحوث والدّراسات، دراسات فكريّة (7)، ص17.**

ينتبهوا مليّا للصّياغة الّتي نحكي بها تفاصيل الأحداث، ودون أن يقفوا بصبر وأناة على عتبات اللّغة الّتي بها نسرد الأوصاف، فنتّخذ من المفردات مرايا لبعض ما في خواطرنا، ولكثير ممّا في ضمائرنا المتوجّعة.»[1] أي إنّ اللّغة يستعملها أيّ شخص، لكنّ استعمالها عند السّياسيّ له قيمة ووظيفة وهدف.

أولا:تأثير السّياسة في اللّغة.

إنّ العلاقة بين اللّغة والسّياسة علاقة تأثير وتأثّر؛ فهما «**قرينان متلازمان، حيثما رأيت الواحد بدا لك الآخر، فإن لم يتكشّف لك بوجهه فاعلم أنّه ثاوٍ وراء قرينه، وليس من قول في السّياسة إلّا خلفه فعل سياسيّ، لأنّ القائمين على أمور البلاد لا ينشدون أشعارا وهم يسوسون، ولا يطمحون إلى صنع الجمال وهم يحكمون، وما من فعل سياسيّ إلّا وهو ينتج بالضّرورة خطابا.**»[2] قد يكون لهذا الفعل السّياسيّ تأثير مباشر في اللّغةِ متنِها أو وضعِها في مجتمعها ثمّ خارجه، أكّد هذه الفكرة (لويس جان كالفي) في كتابه (السّياسات اللّغويّة) قائلا: «**إنّ تدخّل الإنسان في اللّغة أو في الأوضاع اللّغويّة ليس بالأمر الجديد، ذلك أنّ النّاس حاولوا دائما وضع القوانين والإفصاح عن الاستعمال اللّغويّ الحسن، أو التّدخّل في صورة اللّغة، كما انتصرت السّلطة السّياسيّة دائما لهذه اللّغة أو تلك، واختارت تسيير الدّولة بلغة بعينها، أو فرض لغة الأقلّيّة على الجماعة.**»[3] يكون تدخّل السّلطة السّياسيّة في متن اللّغة أو في مكانتها عن طريق رسم سياسات لغويّة وتنفيذ تخطيطات لغويّة.

من جهة أخرى يمكن للإصلاح اللّغويّ أن يؤدّيَ إلى التّجديد السّياسيّ، وهي الفكرة الّتي طرحها (جورج أورويل*) في مقالة كتبها عام 1946م عنوانها: السّياسة واللّغة الإنجليزيّة؛ حيث رأى أنّ «**اللّغة...مليئة بالعادات السّيّئة الّتي تنتشر بالتّقليد، والّتي يمكن تجنّبها إذا أبدى المرء استعدادا**

---

[1]. **عبد السّلام المسدّي، في الخطاب السّياسيّ، اللّغة والسّياسة، مجلّة ثقافات، كلّيّة الآداب، جامعة البحرين، 2008م، ص178.**

[2]. **نفسه، ص 170.**

[3]. **لويس جان كالفي، السّياسات اللّغويّة، ترجمة: محمّد يحياتن، الدّار العربيّة للعلوم – ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 2008م، ص8.**

لتحمّل عناء ذلك. وإذا تخلّص المرء من تلك العادات يصبح بمقدوره التّفكير بوضوح أكثر، والتّفكير الواضح بمثابة الخطوة الأولى اللّازمة في سبيل التّجديد السّياسيّ.»[1] وهذا يفسّر أنّ السّياسة تؤثّر في اللّغة من ثلاثة طرق:

1/ تأثير السّياسة في تغيير متن اللّغة أو تعديله، فقد يكون هناك تدخّل من السّياسيّ في أصوات اللّغة أو ألفاظها أو تراكيبها أو أبجديّتها.

2/ تأثير السّياسة في وضع اللّغة داخل محيطها وخارجه.

3/ تأثير السّياسة في صنع مصطلحات لغويّة جديدة.

1.1: تأثير السّياسة في تغيير متن اللّغة أو تعديله:

يمكن للسّياسة أن تتدخّل تدخّلا موجّها ومقصودا في تغيير اللّغة، ليس في المستوى الصّوتي وحسب، وإنّما في غير ذلك من المستويات، وإذا عدنا بذاكرتنا إلى التّاريخ نجد الأمّة العربيّة قد أحسّت بخطر ضياع لغتها عندما وصل إلى أسماع الخليفة (عليّ رضي الله عنه) وقوع اللّحن في قراءة القرآن الّذي نزل بلسان عربيّ مبين، فأمر بالتّدخّل الفوريّ والسّريع، فتمّ نقط المصحف وبيان الإعراب، ثمّ برزت مشكلة تشابه الحروف العربيّة فكان تدخّل آخر بأن وُضِعَ نقط الإعجام للتّمييز بين المتشابه منها، إلى أن جاء (الخليل) ووضع حركات تشبه شكل الحرف صوتيّا، ثمّ جمع قواعد اللّغة العربيّة هو وتلميذه (سيبويه) ووضع معجما يحفظ ألفاظها ومفرداتها حماية لها ولوحدة الأمّة الإسلاميّة، وهكذا كان التّدخّل في اللّغة في كلّ مرّة بأمر من الحاكم وهو الخليفة الّذي يعدّ سياسيّا من المنظور الحديث.

في أذربجان يشكّل المجتمع الأَذُرِّي طبقات مسلمة تتحدّث اللّغة الأذُرّيّة وهي لغة فارسيّة تكتب أبجديّتها بحروف عربيّة إضافة إلى ثلاثة حروف هي الباء المثلّثة، والجيم المثلّثة والكاف الفارسيّة، فتدخّلت السّياسة الرّوسيّة الشّيوعيّة وقامت بتغيير الحروف الفارسيّة والعربيّة إلى اللّاتينيّة في1338هـ/1920م،ثُمّ تَمّ

---

[1]. **ينظر: مقبل بن علي الدّعدي، المرجع السّابق، ص29، 30.**

* **جورج أورويل (1903–1950): هو الاسم المستعار الّذي اشتهر به، واسمه الحقيقيّ: إريك آرثر بلير، صحافيّ وروائيّ بريطانيّ، من أشهر أعماله: رواية مزرعة الحيوان، ورواية 1984.**

تحويلها إلى الخطّ الرّوسيّ (سيريليك*، أوكريلي) سنة 1358هـ/1939م.[1] وهو تدخّل سياسيّ قهريّ قسريّ.

ومنه كذلك قيام النّخبة الأمازيغيّة في شمال أفريقيا بصنع لغة أمازيغيّة موحّدة معجمًا ونحوًا وكتابةً في مختبرات بعض المعاهد والأكاديميّات، أطلق عليها اسم "الأمازيغيّة المعياريّة"، وكذا دور الاستعمار والسّياسات التّغريبيّة في الدّعوات المتكرّرة المناديّة بتغيير الحرف العربيّ واستبداله باللّاتينيّ، وبتغيير القواعد النّحويّة والتّركيبيّة للّغة العربيّة، وإحلال العامّيّات العربيّة محلّ الفصحى في التّعليم والإعلام والإدارة ومختلف المؤسّسات.[2]

هناك العديد من النّماذج الرّائدة والنّاجحة لتأثير السّياسة في تغيير متن اللّغة أو تعديله، منها على سبيل المثال لا الحصر: النّرويج، فيتنام، تركيا، الاتّحاد السّوفيتي، اليابان، الصّين، اليهود في أرض فلسطين، الهند، إندونيسيا، أيرلندا. لكن سنقتصر على ثلاثة نماذجَ فقط.

1.1.1: إحياء اللّغة العبريّة.

يقسّم اليهود المهجّرون إلى أرض فلسطين في القرن التّاسع عشر إلى مجموعات لغويّة، كلّ مجموعة تتحدّث لغة معيّنة، فاليهود القادمون من شرق أوربّا تكلّموا اليدش أمّا اليهود القادمون من دول البلقان وأجزاء من الإمبراطوريّة العثمانيّة فتكلّموا إمّا العربيّة أو الجودزمو، واليهود القادمون من شمال أفريقيا ومن غرب آسيا تكلّموا العربيّة وهي لغة عامّة اليهود، بينما اللّغة الوحيدة الّتي وحّدت اليهود هي اللّغة العبريّة.[3]

---

[1]. ينظر: محمّد محمّد داود، اللّغة كيف تحيا؟ ومتى تموت؟، دار النّهضة، ط1، يناير 2016م، ص143، 144.

* الأبجديّة السّيريليّة: هي أبجديّة سلافيّة قديمة تستخدمها اللّغة الرّوسيّة. ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللّغات، ص309.

[2]. ينظر: محمّد الكوخي، الأمازيغيّة المعياريّة بين اختلاق لغة جديدة وصناعة الوهم الإيديولوجيّ، مجلّة تبيّن للدّراسات الفكريّة والثّقافيّة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، المجلّد 2،العدد7، 2014م.

* لغة اليدش: لغة مشتقّة من الألمانيّة العليا والوسطى والعبريّة والرّوسيّة والبولنديّة وغيرها، ظهرت في العصور الوسطى، يتكلّمها يهود شرق أوربّا وأحفادهم، أمّا لغة الجودزمو فهي لغة اليهود الغربيّين، مشتقّة من الإسبانيّة والبرتغاليّة والعبريّة، وتكتب بالأبجديّة

تذكر الباحثة (جوان رابين* Rabin) أنّ اللّغة العبريّة توقّف استعمالها اليوميّ منذ عام200ميلاديّة وهو الأمر الّذي أدّى إلى وصفها باللّغة الميّتة، لكن اقتصرت على الجانب الكتابيّ في النّصوص الدّينيّة المقدّسة والصّلوات والأدعيّة، وكذا في النّصوص القانونيّة والعلميّة والفلسفيّة والأعمال الفنّيّة والأدبيّة. فكانت البداية الفعليّة لحركة إحياء اللّغة العبريّة في بداية الثّمانينات من القرن التّاسع عشر(1880م) على يد (أليعازر بن يهوذا:1857-1922م)* وبتأثير من حركة القوميّات الأوربيّة الّتي ساعدت على دعم مبدأ تقرير المصير السّياسيّ وتعزيز فكرة أنّ اللّغة المشتركة هي رمز وحدة اليهود الّتي تمكّنهم من الاستقلال وحكم أنفسهم بأنفسهم.[1]

وكان قد سبق هذه الخطوة السّياسيّة خطوات عديدة كانت بدايتها في القرن السّادس عشر الميلاديّ، أين أسّس مجموعة من المعلّمين المبادئ الأولى لقواعد اللّغة العبريّة الحديثة، ورسموا خططا تهدف إلى تشجيع تدريسها وتدريس كلّ الموادّ بها، وفي القرن الثّامن عشر عملت حركة الاستنارة اليهوديّة على نشر الثّقافة الأوربيّة باللّغة العبريّة والدّعوة إلى استخدامها بدراسة التّوراة وإعادة إحياء الأدب العبريّ

العبريّة، وتضمّ مفردات عبريّة.ينظر: روبرت كوبر، التّخطيط اللّغويّ والتّغيّر الاجتماعيّ، ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثّقافة العامّ، ط1، 2006م، القاهرة، ص233.

[3].ينظر: روبرت كوبر، المرجع نفسه، ص 32، 233.

*** جوان رابين: معلّمة لغة أمريكيّة وباحثة وعضو أمريكيّ في الأنتربول، عضو رابطة لجنة التّرشيحات 1984–1986، عضو الرّابطة الأمريكيّة للبحوث التّربويّة، عضو لجنة تدريس الإنجليزيّة للنّاطقين بلغات أخرى، رئيس مجموعة الاهتمامات الخاصّة بأقراص الفيديو التّفاعليّة (CALICO) 1987–1990.**

*** أليعازر بن يهوذا مستوطن يهوديّ وصل من روسيا إلى أرض فلسطين عام 1881م، وهو من دعاة إحياء اللّغة العبريّة، وصاحب فكرة استعمالها في مدارس المستوطنات، وأوّل من تكلّم العبريّة وحدها في العصر الحديث في البيت مع عائلته. أسّس عدّة جمعيّات مخصّصة لمسائل اللّغة والثّقافة، ونشر كتبا عدّة لتعليم العبريّة بالعبريّة. ينظر: روبرت كوبر، المرجع نفسه، ص34، 35. وجولييت غرمادي، اللّسانة الاجتماعيّة، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، ط1، بيروت، لبنان، 1990م، ص215.**

[1]. ينظر: روبرت كوبر، المرجع نفسه، ص32، 33.

القديم من جهة، ونَحْتِ مصطلحاتٍ ومفاهيمَ غير دينيّة من جهة أخرى بهدف تحديثها وجعلها اللّغة القوميّة لليهود.[1]

أوصى (أليعازر بن يهوذا) لتطوير العبريّة الحديثة بتحيين المصطلحات الموجودة في النّصوص القديمة، وفي حالة عدم كفاية المصادر السّلفيّة يمكن الاقتراض من اللّغات الأخرى السّاميّة وعلى رأسها اللّغة العربيّة الّتي تتميّز بالجذور الثّلاثيّة الصّوامتيّة بغرض تركيب مفردات عبريّة جديدة من اثنين وعشرين حرفا صامتا في الأبجديّة العبريّة يمكن بواسطتها ابتكار جذور جديدة.[2] فكانت جهوده سبيلا إلى جعل اللّغة العبريّة اللّغة القوميّة ذات الاستعمال الواسع في البيت والمدرسة، ولغة التّعامل اليوميّ.

في القرن العشرين وبعد استقرار اليهود بأرض فلسطين واتّخاذها دولة لهم، رافقت حركة إحياء اللّغة العبريّة مظاهر كان أهمّها تأسيس الجمعيّات الثّقافيّة، كجمعيّة تنمية الثّقافة بين يهود روسيا 1859م، جمعيّة اللّغة العبريّة في فلسطين 1889م الّتي تحوّلت إلى أكاديميّة اللّغة العبريّة عام 1953م، مهمّتها إتمام المعجم العبريّ القديم والحديث الّذي بدأه (أليعازر بن يهوذا) والمكوّن من سبعة عشر جزءا عام 1959م، بالإضافة إلى ازدهار حركة التّرجمة من العبريّة وإليها وإصدار الصّحف والرّوايات والمؤلّفات القصصيّة، ولم يتوقّف التّخطيط لإحياء العبريّة في أرض فلسطين عند هذه المظاهر، بل تجاوز ذلك إلى إعلانها اللّغة الرّسميّة إلى جانب العربيّة والإنجليزيّة من قبل الانتداب البريطانيّ، ثمّ تعميمها بتسمية الأماكن العربيّة تسميات عبريّة وتوثيقها في المنشورات الرّسميّة للحكومة.[3]

---

[1]. ينظر: صالح بلعيد، الأمم الحيّة أمم قويّة بلغاتها: نماذج تجارب دوليّة، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة، الجزائر، 2012م، ص35. وينظر: محمّد أحمد، اللّغة العبريّة والجهود الصّهيونيّة لإحيائها، مجلة جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السّعوديّة، المجلّد 18، 2005م، ص6، 7.

[2]. ينظر: جولييت غرمادي، المرجع السّابق، ص215، 216.

[3]. ينظر: عبد العظيم أحمد عبد العظيم، التّخطيط اللّغويّ لتأصيل الهويّة العبريّة في فلسطين، دراسات في جغرافيّة اللّغات، بحث مقدّم إلى مؤتمر الهويّة واللّغة في الوطن العربيّ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، 1433هـ/2012م، ص13، 14، 15.

تعزّزت سياسة إحياء اللّغة العبريّة بجملة من القوانين الّتي تضمن حماية اللّغة العبريّة وتطويرها ونشرها خارج أرض فلسطين، أهمّها:[1]

- قوانين تمنع استعمال اللّغات الرّسميّة الأخرى في الأماكن الخاصّة والعموميّة.
- قوانين تربط إمكانيّة تعلّم العبريّة بالتّخلّي عن اللّغات الأخرى.
- قوانين تربط مناصب العمل والفرص الوظيفيّة بإتقان اللّغة العبريّة.
- قوانين تربط إجبار المهاجرين على التّحوّل نحو العبريّة بالاندماج في المجتمع.
- قوانين "لا لغة غير العبريّة"
- قوانين تخيّر استعمال لغة أجنبيّة واحدة وهي الإنجليزيّة.

وبالتّالي، نجحت سياسة اليهود في أرض فلسطين المحتلّة في إحياء اللّغة العبريّة الميّتة، فالعبريّة المستخدمة بعد هجرة اليهود إلى فلسطين واستيطانهم فيها ليست عبريّة التّوراة، ولا تلك اللّغة الّتي حملت تراثهم القديم قبل الإسلام وبعده، بل هي عبريّة مستحدثة في كثير من جوانبها وفي طرق الاشتقاق وتنوّع الأساليب وتطوّر الدّلالة، لغة مصطنعة مكوّنة من كثير من اللّغات واللّهجات، وقد تمكّنت في مدّة وجيزة من جعلها لغة حديثة يمكن تعلّمها والتّعليم بها وإنجاز البحوث العلميّة بها، وسعت لتغذيتها بالألفاظ الجديدة والأساليب المتطوّرة والمصطلحات المستحدثة، مستغلّة الصّحافة والأدب العبريّ.[2]

ولعلّ أهمّ سبب في نجاح العمليّة، الإيمان بأنّ العبريّة هي اللّغة المشتركة الجامعة والوسيط الطّبيعيّ بين اليهود المقيمين في فلسطين الّذين يتواصلون بالعربيّة، وبين أولئك المستوطنين الجدد الّذين يتواصلون باليدش أو الجودزمو في ظلّ انعدام التّجانس اللّغويّ، لكن هذا لا ينفي معرفتهم السّابقة للعبريّة الأدبيّة الّتي تعلّموها لأمور دينيّة، وبالتّالي ظهر تأثير سياسة اليهود في أرض فلسطين في إحياء اللّغة العبريّة، فوصل التّخطيط اللّساني عندهم مرحلة تقويم النّتائج في المجال المعجميّ وفي مجال المنظومات الإملائيّة، متجاهلة التّعدّد اللّغويّ وعدم وجود عدالة لغويّة بين العربيّة والعبريّة.

---

[1]. صالح بلعيد، الأمم الحيّة أمم قويّة بلغاتها، ص35.

[2]. ينظر: عبد الحيّ عبد الحقّ، لغتنا العربيّة والسّياسة، دار العربيّ للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر ، ط1، 1900م، ص31.

2.1.1: إصلاح الكتابة الصّينيّة.

تتميّز الصّين الشّعبيّة بتعدّد لغويّ يصل إلى قرابة الخمسين لغة، مقسّمة إلى مجموعتين: تمثّل المجموعة الأولى 95% من مجموع السّكّان وهي لغات (هان*) حيث يعترف الخطاب الرّسميّ الصّينيّ بلغة واحدة هي (الماندرين) والباقي لهجات، أمّا المجموعة الثّانيّة فهي لغات الأقلّيّات وتشكّل 5% من مجموع السّكّان، وهذا التّعدّد اللّغويّ يؤدّي إلى انعدام التّجانس اللّغويّ وبالتّالي إلى صعوبة التّواصل الشّفهي والتّفاهم بين المجموعتين، لأنّ هذه اللّغات تختلف من حيث نطق الحروف والتّراكيب اللّغويّة الشّفهيّة، لكنّها تتّفق في الكتابة (اللّغة المكتوبة)[1] وفي هذا الشّأن يقول كالفي: «**نعرف أنّ اللّغة الصّينيّة تتفرّد بأنّها ليست في الحقيقة مرتبطة من النّاحيّة الصّوتيّة بلغة محدّدة؛ فلا يستطيع من لا يتكلّم إلّا لهجة بكين أن يتواصل شفاها مع من لا يتكلّم إلّا بلهجة كانتون، ولكن هذين الشّخصين يستطيعان أن يقرآ الجريدة نفسها، وأن يتواصلا بواسطة الكتابة؛ فالحروف الصّينيّة تمثّل الأفكار قبل أن تمثّل الأصوات، ويمكن قراءة هذه الحروف دون أن نحسن النّطق بكلمة صينيّة واحدة كما تقرأ الرّسوم الكرتونيّة الخرساء.**»[2]

لكنّ التّواصل بالكتابة الصّينيّة يستدعي معرفة ما يقرب من أربعة آلاف حرف (4000) لقراءة المنشورات الحديثة، بالإضافة إلى معرفة المثقّف الجيّد لأكثر من ثلاثين ألف حرف، وقد يصل عدد الخطوط المرسومة للحرف الواحد إلى ستّة عشر خطّا.[3] وبالتّالي، يعدّ تعلّم اللّغة الصّينيّة المكتوبة صعبا جدّا نتيجة التّعقيد في الأشكال الخطّيّة، والعدد الكبير من الرّموز الكتابيّة المعمول بها.

*** لغات هان: تضمّ مختلف اللّغات الصّينيّة الّتي يقسّمها الخطاب الرّسميّ إلى لغة واحدة هي الماندرين، ولهجات الجنوب الشّرقيّ للصّين. ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص230.**

[1]. ينظر: لويس جان كالفي، السّياسات اللّغويّة، ص77.

[2]. لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص312.

[3]. يصل عدد الحروف الصّينيّة المكتوبة حسب زو يوغوانغ (Zhou Youguang) إلى 6763 حرفا أساسيّا مصنّفا، منها: 3755 يكثر استعمالها و3008 أقلّ استعمال. وهناك 16000 حرفا آخر تسمح مع الحروف السّابقة بطباعة جميع

بدأ الاهتمام بإصلاح الكتابة الصّينيّة في القرن السّابع، ثمّ توالت المحاولات كالتّالي:[1]

- قدّم (لو كان شانغ) خمسة وخمسين (55) رمزا خليطا لكتابة الأصوات اللّغويّة الصّينيّة عام 1892م، وهذه الحروف لا هي صينيّة خالصة ولا هي غربيّة، الغرض من ذلك رَوْمَنَةُ اللّغة الصّينيّة؛ أي كتابتها برموز لاتينيّة.

- في عام 1913م، وبعد قيام الجمهوريّة الصّينيّة، انعقد مؤتمر لتوحيد اللّفظ ولوضع الرّموز الفونيتيكيّة القوميّة.

- في عام 1919م، كانت هناك دعوة لتغيير اللّغة المكتوبة (ون يان) بلغة (الباي هوا) القريبة من اللّغة المنطوقة.

- في عام 1928م، تمّ وضع تنظيم جديد يعتمد على النّبر (Tonal spelling) سمّي الكتابة الجديدة بالحروف اللّاتينيّة (Latinua Sin Wenzi) وكان مدعوما من قبل الحزب الشّيوعيّ الصّينيّ.

- في عام 1935م، دعمت حكومة (نانكين) حركة تبسيط الحروف لتصبح 324 حرفا، لكنّها لقيت فشلا.

- في عام 1949م، عملت سياسة الصّين الشّعبيّة بعد انتصار الثّورة على تبسيط الحروف الصّينيّة باختصار الخطوط في الرّموز المعقّدة، تنقيط الرّموز الصّينيّة، اعتماد لهجة بكين واعتبارها اللّغة القوميّة المشتركة، ثمّ العمل على نشرها وتعميمها في أنحاء البلاد.

- في عام 1951م، قام الحكم الصّينيّ بتعيين لجنة بحوث تضمّ مجموعة من اللّغويّين، تعنى بإصلاح الكتابة الصّينيّة، الهدف منها تبسيط الكتابة التّقليديّة، ووضع تنظيم فونيتيكيّ جديد مع النّصّ على مجالات استعماله.

الكتب قديمها وحديثها، أي في حدود 23000 حرفا، إضافة إلى 34000 حرفا نادر الاستعمال. ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص312، 313.

[1]. ينظر: المرجع نفسه، ص313، 314، 315. والسّياسات اللّغويّة ص77، 78. وينظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، دراسات لغويّة اجتماعيّة نفسيّة مع مقارنة تراثيّة، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1993م، ص31، 32، 33.

- في عام 1955م، عملت الحكومة الاشتراكيّة على تبسيط الحروف، فنشرت قائمة من 515 حرفا إضافة إلى أربع وخمسين (54) أداة مبسّطة، وانتقل عدد الخطوط من ستّة عشر خطّا إلى ثمانية خطوط للحرف الواحد.

- في عام 1956م، وضعت ثلاثة تنظيمات فونيتيكيّة، أحد هذه التّنظيمات يضمّ ستّة رموز جديدة، أربعة منها مأخوذة من الأبجديّة العالميّة واثنان من الأبجديّة الرّوسيّة، على أن يعتمد في المستقبل، وقد اهتمّت الحكومة الصّينيّة بهذا التّنظيم الجديد الّذي اقتصر استعماله على إضفاء اللّفظ على الرّموز، وتطوير عمليّة تعليمها؛ أي يبدأ التّلاميذ في المرحلة الابتدائيّة بتعلّم الأبجديّة الفونيتيكيّة أوّلا، ثمّ الانتقال إلى تعلّم الرّموز، وهذا يساعد في تعلّم اللّغة المشتركة.

- في عام 1977م، صدرت قائمة ثانيّة من الحروف المبسّطة، لكنّها لقيت معارضة شرسة من قبل مجموعة من المثقّفين الّذين يرون في إصلاح الكتابة الصّينيّة ضياع الحروف التّقليديّة، وعدم معرفة كتابة اللّغة الصّينيّة الحقيقيّة.

- يبدو أنّ معارضة إصلاح الكتابة الصّينيّة آتت أكلها، لأنّ الوضع استقرّ عند العودة إلى تعليم الصّينيّة التّقليديّة في المدارس، واستعمالها في بعض الكتابات العامّة وفي الصّحافة.

كانت تهدف الحكومة الصّينيّة من عمليّة إصلاح الكتابة إلى توحيد الخطّ وتنميطه، وذلك «**باختيار الحروف الأكثر فائدة للّغة الصّينيّة المعاصرة، وإلى تبسيط الخطوط ما أمكن، وإلى تحديد معانيها (ونطقها) وبالنّتيجة إلى حظر عدد من الحروف الّتي ابتدعت لبعض العبارات اللّهجيّة، وبعض العبارات الّتي اقترضت فيها الحروف خلافا للأصول علامات صوتيّة.**»[1] كما خطّطت السّياسة اللّغويّة الصّينيّة إلى توحيد النّطق من جهة، وتبسيط نظام الكتابة من جهة أخرى، والعمل على نشر التّعليم باللّغة الصّينيّة في جميع أنحاء البلاد. وبالتّالي، يمكن القول إنّ تدخّل السّياسة الصّينيّة في إصلاح الكتابة شهد تذبذبا، لكن هذا لم يؤثّر على الوضع السّياسيّ ولا على الوحدة الوطنيّة، ولم يُحدِث صراعا بين لغات الأقلّيّات والأغلبيّة، بل تمكّنت السّياسة اللّغويّة من تنظيم الوضع اللّغويّ والتّحكّم فيه.

[1]. **لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص316.**

3.1.1: علمنة اللّغة التّركيّة.

انتقلت السّياسة التّركيّة في القرن العشرين من التّوجّه العثمانيّ إلى الحكم العلمانيّ بدعم من الحركة القوميّة العلمانيّة، فأحدثت ثورة سياسيّة أعقبتها ثورة لغويّة بعد انتخاب (مصطفى كمال أتاتورك) سنة 1923م رئيسا للحكومة التّركيّة؛ إذ باشر بإحداث تغييرات جذريّة مسّت الجانب اللّغويّ، معتمدا على تخطيط لسانيّ تمثّل في تغيير الأبجديّة.

كانت اللّغة التّركيّة تكتب بالأبجديّة العربيّة، وكانت مفرداتها مليئة بالألفاظ المقترضة من العربيّة والفارسيّة، إلى أنْ أمر (مصطفى كمال) بتغيير الأبجديّة العربيّة إلى الأبجديّة اللّاتينيّة، فأصبحت اللّغة التّركيّة تكتب بحروف لاتينيّة، وقد مرّت هذه العمليّة بخطوات عدّة منها:[1]

- تأسيس الجمعيّة اللّغويّة التّركيّة عام 1926م، هدفها العمل على تتريك اللّغة.
- إنشاء لجنة لغويّة عام 1928م،مهمّتها وضع أبجديّة جديدة تستخدم الحروف اللّاتينيّة، وتكتب الوحدات الصّوتيّة الدّنيا للّغة المنطوقة (الفونيمات) بدقّة عاليّة.
- بعد إقرار الجمعيّة الوطنيّة للأبجديّة الجديدة في كانون الأوّل/ديسمبر 1928م، تمّ استخدامها في التّعليم استخداما فوريّا، وفي إدارات الدّولة بشكل تدريجيّ، على أن تنتهي العمليّة في حزيران/يونيو 1930م.
- إلغاء تعليم العربيّة والفارسيّة في المدارس عام 1929م.
- صدور قانون الأبجديّة اللّاتينيّة بعد موافقة مجلس الأمّة التّركيّ، ينصّ على ما يلي:[2]

- تطبيقه في مكاتبات الدّولة وتعاملات الدّوائر والمؤسّسات وجميع الشّركات والمصارف والجمعيّات.
- كتابة أوراق التّحقيق وإعلامات المحاكم والبطاقات الشّخصيّة والوثائق العسكريّة بالحروف الجديدة في مدّة ستّة أشهر.

---

[1]. **ينظر: لويس جان كالفي، المرجع نفسه، ص262، 263.**

[2]. **ينظر: محمود بن عبد الله المحمود، زكي أبو النّصر البغدادي، تخطيط المتن اللّغويّ في اللّغة التّركيّة، استقراء تاريخيّ، مجلّة رسالة المشرق، المجلّد 16، العدد 101، مركز الدّراسات الشّرقيّة، كلّيّة الآداب، جامعة القاهرة، 2016م، ص198، 199.**

- استعمال الحروف اللّاتينيّة في الدّفاتر والجداول والقيود والسّجلّات والتّعليمات واللّوائح في مدّة أقصاها سنة ونصف السّنة.
- تطبيق القانون على الإعلانات والإذاعات والسّينما والجرائد والرّسائل والكتب.
- الإقرار باستعمال الأرقام اللّاتينيّة بدل العربيّة في 24 ماي 1928م.

- إلزام المسلمين الأتراك بقراءة القرآن بالتّركيّة لا بالعربيّة ابتداء من عام 1931م.

- إنشاء جمعيّة دراسة اللّغة التّركيّة عام 1932م، تعمل بمعيّة علماء وأساتذة ومدرّسين وموظّفين وضبّاط متطوّعين على تنقية اللّغة من المقترضات العربيّة والفارسيّة واستبدالها بأخرى مشتقّة من أصول تركيّة،واختيار كلمات تركيّة قديمة ميّتة، أو كلمات عامّيّة حيّة، أو كلمات مقترضة من لغات تنتمي إلى العائلة اللّغويّة نفسها كاللّغة الأذربيجانيّة.

- في عام 1934م، نشر كتاب في 1300 صفحة، يضمّ 125000 بطاقة تشتمل على نتائج فرز الكلمات التّركيّة الجديدة، ثمّ نشر مصنّف المفردات المعجميّة المجموعة عام 1939م.

- في حزيران/يونيو من عام 1934م، صدر قانون يلزم الأتراك بتغيير أسمائهم إلى أسماء تركيّة، وقد سمّى (مصطفى كمال) نفسه (أتاتورك) ليقتدي المواطنون به.

- نشرت فيما بعد قواميس للّغة التركيّة القديمة والحديثة، وأخرى لِلُغات تنتمي إلى المجموعة اللّغويّة ذاتها كالكيرغيزيّة والياقوتيّة*، بالإضافة إلى كتب في النّحو، كتب مدرسيّة، وكتب لعامّة النّاس من القرّاء وغيرها من الكتب الّتي تأخذ في حسبانها الإصلاحات الجديدة.

- سن تشريعات وعقوبات صارمة لكلّ من لا يطبّق السّياسة اللّغويّة الجديدة، قد تصل إلى الطّرد من الوظيفة، التّجرّد من الجنسيّة، النّفي من البلاد، الاعتقال في السّجون، واعتبار أنّ مخالفة هذه السّياسة بمثابة خيانة للوطن.

- في عام 1945م، عملت الحكومة التّركيّة على تنقيّة الدّستور من الكلمات والمصطلحات العربيّة، واستبدالها بمفردات تركيّة جديدة، لكنّ العمليّة كانت صعبة للغاية، كون الدّستور مليئا بالمفردات العربيّة،

فاضطرّ الأمر للتّعامل معها على أنّها مفردات تركيّة خالصة خاصّة وأنّها خاضعة للأنظمة الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة للّغة التّركيّة.[1]

كانت حجّة تغيير الأبجديّة ووضع أبجديّة جديدة تعتمد على حروف لاتينيّة تتمثّل في أنّ «**الحروف العربيّة لا تسجّل الأصوات التّركيّة تسجيلا جيّدا، فالصّوائت القصيرة الثّمانيّة للتّركيّة والصّوائت الثّلاثة الطّويلة مثلا، لا يمكن نقلها بالحركات العربيّة الثّلاث، والحرف العربيّ الواحد كالواو كان يستخدم لكتابة خمسة أصوات تركيّة هي(O، Ö، U، Ü،V)**»[2] بمعنى أنّ اللّغة العربيّة عاجزة بصوائتها الثّلاثة عن استيعاب صوائت اللّغة التّركيّة الثّمانيّة، بالإضافة إلى أنّها إحدى اللّغات السّاميّة، في حين اللّغة التّركيّة فرع من لغات الفصيلة الطّورانيّة.*

تمكّنت السّياسة مرّة أخرى من التّأثير في متن اللّغة، والتّجربة التّركيّة أبرز مثال على ذلك؛ إذ نجحت في وقت قصير (15 عاما) في إحداث إصلاح لغويّ جذريّ بتدخّلها في تغيير شكل اللّغة بقرار سياسيّ، لم يكن الهدف تغيير الأبجديّة من العربيّة إلى اللّاتينيّة فقط، بل تجاوز الأمر إلى علمنة المجتمع التّركيّ ومواجهة التّراث الإسلاميّ في تركيا بمنع تدريس العربيّة والفارسيّة من جهة، وقراءة القرآن بالتّركيّة الجديدة من جهة أخرى، وهو ما سيشكّل تناقضا عند المسلمين.

بالإضافة إلى النّماذج الثّلاثة السّالفة الذّكر، هناك نماذج عديدة أكّدت تأثير السّياسة في اللّغة، خاصّة تأثير السّياسة في انحسار اللّغة العربيّة في كثير من البلدان الّتي اعتمدت الحرف العربيّ، منها **الحالة الألبانيّة** الّتي كانت تابعة للحكم العثمانيّ، فوقعت تحت تأثير السّياستين النّمساويّة والإيطاليّة، وتمكّنت

*** الكيرغيزيّة والياقوتيّة: إحدى اللّهجات التّركيّة في سيبيريا الجنوبيّة. ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص309.**

[1]. محمود بن عبد الله المحمود، زكي أبو النّصر البغدادي، المرجع السّابق، ص205.

[2]. لويس جان كالفي، المرجع نفسه، ص262.

*** فصيلة اللّغات الطّورانيّة: أطلق مكس مولر وبونسن اسم اللّغات الطّورانيّة على طائفة من اللّغات ألآسيويّة والأوربيّة كالتّركيّة والتّركمانيّة والمغوليّة والمنشوريّة والفينيّة، تتّفق في أصول الكلمات وقواعد البنية وتركيب الجمل. ينظر علي عبد الواحد وافي، علم اللّغة، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط9، 2004م، ص206.**

من تغيير الأبجديّة العربيّة إلى اللّاتينيّة، والأمر نفسه حدث مع **اللّغة المالايويّة** في أرخبيل المالايو الّذي يضمّ ماليزيا، سنغافورة، بروناي، إندونيسيا، الفلبّين بتأثير السّياسة الاستعماريّة الإنجليزيّة والهولنديّة، وكذا مع **اللّغة السّواحليّة** في تنزانيا، أوغندا، كينيا، الصّومال، جزر القمر، موزمبيق وغيرها من دول شرق أفريقيا، حيث تدخّلت السّياسة الألمانيّة لتغيير الحرف العربيّ إلى اللّاتينيّ.[1]

بغضّ النّظر عن الأسباب والأهداف الحقيقيّة وراء تأثير السّياسة في شكل اللّغة، وبغضّ النّظر عن التّوجّهات السّياسيّة والإيديولوجيّة لأولئك السّياسيّين، فالنّتيجة واحدة وهي نجاح السّياسة اللّغويّة، باستثناء عدد قليل من التّدخّلات السّياسيّة الّتي باءت بالفشل.

2.1: تأثير السّياسة في وضع اللّغة داخل محيطها وخارجه:

لقد أشار الدّكتور (عبد القادر الفاسي الفهريّ) إلى الدّور المهمّ والكبير للمؤسّسة السّياسيّة في ترتيب الأوضاع اللّغويّة للجماعات اللّغويّة في العصر الحديث وفي أنّها طرف أساس في صنع القرار اللّغويّ؛ حيث «**أصبحت الأمم والأوطان والدّول تتشكّل عبر اللّغة كما حدث في القوميّة الألمانيّة أو الإيطاليّة أو الإسبانيّة بل حتّى الفرنسيّة.**»[2]مثال ذلك ما أمرت به الملكة (إيزابيلا) الكاثوليكيّة بوضع نحوٍ العامّيّة القشتاليّة سنة 1492م، لتحلّ محلّ اللّاتينيّة، في حين أمر الملك الفرنسيّ (فرنسوا الأوّل) بإحلال الفرنسيّة العامّيّة وحدها في المحاكم، وكذا الانتشار الواسع للإنجليزيّة والإسبانيّة والفرنسيّة والبرتغاليّة بفضل الهيمنة الكلونياليّة، وانتشار العربيّة بفعل الفتوحات الإسلاميّة خصوصا في شمال أفريقيا.[3]

---

[1]. ينظر: مقبل بن علي الدّعدي، أثر السّياسة في اللّغة، ص154، 155، 156.

[2]. عبد القادر الفاسي الفهري، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص5.

[3]. عبد القادر الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص14.

كما لجأت الدّول المنتصرة عقب الحرب العالميّة الأولى في اجتماعها بفرساي إلى تعيين الحدود بين الدّول على أساس المناطق اللّغويّة، وحتّى عندما تتشابك الثّقافات في المناطق الواقعة بين أمّتين كبيرتين، تكون اللّغة عادة هي المعيار الّذي يحدّد شخصية الإقليم المتنازع عليه.[1]

وقد استعمل (موسوليني) بالفعل هذه الفكرة لأغراض توسيعيّة، إذ كان يحسّ بأنّ مطالبته بضمّ جنوب تيرول لن تكون شرعيّة إلّا إذا قطن هذه المنطقة سكّان ناطقون باللّغة الإيطاليّة، ممّا جعله يشجّع الإيطاليّين على الهجرة إلى تلك المنطقة.[2]

1.2.1: حماية اللّغة الفرنسيّة.

لقد سعت جلّ دول العالم إلى الحفاظ على لغتها الأمّ وحمايتها من هيمنة لغات أخرى، وعلى رأس هذه الدّول فرنسا الّتي كانت أوّل دولة أوربّيّة تهتمّ سياستها باللّغة. فقد بدأت سياستها اللّغويّة في العهد الملكيّ عام 1539م، حين عملت على دعم استعمال الفرنسيّة بدلا من اللّاتينيّة، وعوضا عن بعض اللّغات المحلّيّة مثل (لغة Occitan*)[3]

في العام 1635م، تأسّس المجمع اللّغويّ الفرنسيّ، ويسمّى أيضا الأكاديميّة الفرنسيّة، يعدّ أكثر المجامع شهرة وتأثيرا من النّاحيّة الأكاديميّة، يتكوّن من أربعين عضوا فقط منذ تأسيسه، يحرص المجمع

---

[1]. صالح العقّاد، دراسة مقارنة للحركات القوميّة في ألمانيا، إيطاليا، الولايات المتّحدة وتركيا، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، القاهرة، 1967م، ص10.

[2]. نور الدّين حاطوم، تاريخ القوميّات في أوربّا، القوميّة الألمانيّة والاشتراكيّة، ج5، دار الفكر، سوريا، ط1، 1982م، ص37.

* اللّغة الأوكسيتانيّة: لغة في منطقة أوكسيتانيا منتشرة في الجنوب الفرنسيّ وبعض مناطق إيطاليا وإسبانيا. ينظر لويس كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص88

[3]. محمود فهمي حجازي، اتّجاهات السّياسة اللّغويّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، ط1، الرّياض، 1436هـ/2015م، ص9.

* اللّغة الأوكسيتانيّة: لغة في منطقة أوكسيتا

على اختيار أعضائه حرصا شديدا من الكتّاب والمفكّرين المتميّزين بالنّبوغ والإبداع، يبحث في تنمية النّحو والمفردات والإملاء وصناعة المعاجم.[1]

في عام 1794م، سنّت السّياسة الفرنسيّة قانون الثّورة الفرنسيّة اللّغويّ بعد تصويت برلمان الثّورة، وتمّ على إثره تعميم اللّغة الفرنسيّة ومنع استعمال اللّهجات المحلّيّة، وقد نصّت المادّة الثّالثة منه على ما يلي: «**ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم، كلّ عقد عموميّ أو خاصّ، لا بدّ أن يحرّر بالفرنسيّة وحدها، ويمنع نشره بلغة جهويّة، إنّ كلّ موظّف أو محرّر ضبط عام، كلّ عون حكوميّ يقوم ابتداء من هذا التّاريخ بتحرير أو تقديم أو توجيه أو توقيع محاضر أو عقود أو أعمال أخرى بلغة غير اللّغة الفرنسيّة، يقدّم أمام محكمة الجنح بإقامته، ويعاقب بستّة أشهر سجنا، وبالطّرد من الوظيفة.**»[2] ورغم صرامة هذا القانون ظهرت أقلّيّات لغويّة تطالب بحقّها في استعمال لغتها الجهويّة فترة قرنين من الزّمن، لكنّها واجهت الرّفض والقمع من قبل الحكومة الفرنسيّة والجمعيّة الوطنيّة بوصفها السّلطة التّشريعيّة.

وحين أحسّ المشرّع الفرنسيّ بخطر العولمة اللّغويّة للإنجليزيّة، تدخّل لحماية اللّغة الفرنسيّة؛ فقد نصّت المادّة الثّانيّة في دستور الجمهوريّة الفرنسيّة عام 1958م على أنّ اللّغة الرّسميّة للجمهوريّة هي اللّغة الفرنسيّة، وعلى أنّها المكوّن الأساس لشخصية فرنسا وتراثها، وأنّها لغة التّعليم والعمل والتّبادل والخدمات العامّة والرّابط المميّز للدّول الفرنكوفونيّة، كما صادق البرلمان الفرنسيّ عام1994م على قانون صارم يحفظ مكانة اللّغة الأمّ هو قانون تعميم اللّغة الفرنسيّة أو قانون لزوم الفرنسيّة أو قانون (Toubon)[3] إذ تضمّن مادّة جزائيّة تنصّ على أنّ كلّ من يحرّر وثيقة بغير الفرنسيّة ابتداء من تاريخ إعلان القانون يطرد من وظيفته ويسجن ستّة أشهر، وقد نصّ على ما يلي:[4]

---

[1]. **ينظر: روبرت كوبر، التّخطيط اللّغويّ والتّغيّر الاجتماعيّ، ص17، ومحمود فهمي حجازي، المرجع نفسه، ص10.**

[2]. **دستور الجمهوريّة الفرنسيّة، قانون الثّورة الفرنسيّة اللّغويّ رقم 92-554 المؤرّخ في 25 جوان 1992م.**

[3]. **قانون رقم 94-665 المؤرّخ في 5 آب/أغسطس 1994م الخاصّ باللّغة الفرنسيّة، نسبة إلى وزير الثّقافة آنذاك جاك توبون.**

[4]. **ينظر: قانون رقم 94-665 المؤرّخ في 5 آب/أغسطس 1994م الخاصّ باللّغة الفرنسيّة، ص11392.**

- منع أيّ مواطن من استعمال ألفاظ أو عبارات أجنبيّة ما دامت هناك ألفاظ وعبارات مماثلة، وضرورة إصدار أي منشورات باللّغة الفرنسيّة، وكذلك الوثائق والمستندات والإعلانات المسموعة أو المرئيّة المعروضة على الجمهور، وكافّة مكاتبات الشّركات على الأراضي الفرنسيّة حتّى وإن كانت أجنبيّة. شمل القانون كذلك كلّ المحلّات التّجاريّة والأفلام الدّعائيّة الّتي تبثّ عبر الإذاعة والتّلفزيون.
- إلزام كلّ مشارك فرنسيّ في أيّ مؤتمر بالتّحدّث باللّغة الفرنسيّة وطبع الأوراق باللّغة الفرنسيّة.
- بالنّسبة للمؤتمرات الأجنبيّة في فرنسا، فيطالَب الباحثون الأجانب أيضا بنشر الأبحاث باللّغة الفرنسيّة.
- لا يجوز التّمويل المالي للمؤتمرات الّتي لا تعتمد اللّغة الفرنسيّة لغتها الأساسيّة.
- أي مطبوعات ومسابقات ومنشورات لا بدّ أن تكون باللّغة الفرنسيّة.

حاول رئيس الحكومة الاشتراكيّ (ليونال جوسبان) الاعتراف بلغات الأقلّيّات في حزيران/يونيو1999م، لكنّ طلبه قوبل بالرّفض من قبل الرّئيس (جاك شيراك) ومجلس الوزراء آنذاك، وأعيدت المحاولة مرّة أخرى باقتراح إضافة مادّة في التّعديل الدّستوريّ تنصّ على الاعتراف باللّغات الجهويّة كلغات وطنيّة وهو ما جاء في ميثاق أوربّا حول لغات الأقلّيّات، لكن مجلس الشّيوخ الفرنسيّ ومجمع اللّغة الفرنسيّة رفضا ذلك في2008/06/18م، واعتبر الاعتراف بها تهديدا للوحدة الوطنيّة، وقد نصّ التّعديل الدّستوريّ على أنّ اللّغات الجهويّة تنتمي إلى التّراث الوطنيّ للأمّة.[1]

اتّخذت السّياسة الفرنسيّة هذه القوانين الصّارمة لحماية لغتها في الوقت الّذي حاربت فيه بشراسة قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة في الجزائر حين صدوره عام1991م،وسعت بكلّ وسائلها المادّيّة والمعنويّة لتجميده حفاظا على هيمنة اللّغة الفرنسيّة في مستعمرتها القديمة، مستعينة بالفرنكوفونيّة المقيتة وسياستها اللّغويّة الّتي هي في الأصل «**سياسة فرنسا اللّغويّة والثّقافيّة الّتي تختفي وراء مصالح اقتصاديّة ورغبة في الهيمنة على الشّعوب، وكيف انطلت هذه الخدعة الاستعماريّة الخبيثة على**

[1]. ينظر: سالم لبيض، المسألة اللّغويّة في تونس: من أجل مقاربة سوسيو–سياسيّة، ضمن أعمال المؤتمر السّنويّ للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة: اللّغة والهويّة في الوطن العربيّ، إشكاليّات تاريخيّة وثقافيّة وسياسيّة، ج1، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، قطر، 2012م، ط1، بيروت، كانون الثّاني/يناير، 2013م، ص372.

الكثيرين، حتّى على مثقّفي هذه الشّعوب المغلوبةِ أنفسُهم.»[1] ناهيك عن القرار الّذي اتّخذته وزارة التّربيّة والتّعليم الفرنسيّة بفرنسة اللّغة العربيّة الّتي كانت تدرّس في المرحلة الثّانويّة كلغة أجنبيّة إلى جانب الإنجليزيّة والإسبانيّة، وذلك بأن يمتحن الطّلّاب في الباكالوريا في مادّة اللّغة العربيّة بحروف فرنسيّة.

دعّمت السّياسة الفرنسيّة لغتها داخل فرنسا وخارجها بتأسيس عدّة مؤسّسات منها: مؤسّسات نشر المعاجم والكتب الفرنسيّة مثل(Larousse) و (Robert)،مؤسّسات بحوث تعلّم الفرنسيّة لأبناء اللّغات الأخرى، مؤسّسات دعم المدارس الفرنسيّة في الخارج، بالإضافة إلى أقسام تعليم الفرنسيّة في الجامعات الأجنبيّة ممّولة من الحكومة الفرنسيّة. كما عملت لدعم استراتيجيّاتها اللّغويّة على توحيد الإملاء الفرنسيّ، وضع قواعد النّحو والصّرف للفرنسيّة، بحث الألفاظ والأساليب الجديدة في الفرنسيّة، إصدار المعجم الكبير للأكاديميّة الفرنسيّة، دعم استمرار الفرنسيّة في إقليمها في كندا (منطقة كيبيك) استمرار الفرنسيّة لغة ثانيّة في الدّول الّتي كانت تابعة، دعم وجود الفرنسيّة لغة دوليّة، تنظيم برامج تعليم الفرنسيّة للكبار بالمراكز الثّقافيّة، دعم مدارس اللّغة الفرنسيّة في الخارج، الاهتمام بعلم المعجم وصناعة المعجم وبنك المعلومات.[2]

وقد سطّرت جملة من الأهداف في خططها اللّغويّة المعاصرة أهمّها: العناية الفائقة باللّغة الفرنسيّة في التّعليم والإدارة والإعلام والثّقافة، واستيعاب المناطق ذات اللّغات واللّهجات الأخرى في داخل الدّولة في النّسق اللّغويّ الفرنسيّ، اللّغة أداة للتّعاون في كلّ المجالات في إطار الحركة الفرنكوفونيّة، دعم وجود الفرنسيّة في بلدانها الأوربّيّة من خلال قوانين لغات، والتّعاون بين هذه البلدان والمناطق الأخرى الّتي تتعامل بالفرنسيّة في إطار الفرنكوفونيّة، توحيد المصطلحات وإتاحتها مشروحة من خلال بنوك المصطلحات، دعم المؤسّسات البحثيّة الهادفة إلى تيسير تعليم الفرنسيّة في الخارج وإلى بحوث التّقابل اللّغويّ مع الفرنسيّة، استخدام التّقنيّات الحديثة على أوسع مدى في إنتاج المواد التّعليميّة للدّاخل والخارج، إهداء موادّ ثقافيّة ومطبوعات، تنظيم دورات في اللّغة الفرنسيّة، دعم تنفيذ قانون حماية اللّغة

[1]. **عبد العلي الودغيري، الفرنكوفونيّة في إفريقيا، مجلّة الموقف، العدد 13– 14، المغرب، 1992م.**

[2]. **محمود فهمي حجازي، المرجع السّابق، ص10، 11.**

الفرنسيّة1975م،تشكيل اللّجنة العليا للدّفاع عن اللّغة الفرنسيّة نشرها1966م،المجلس الأعلى للفرنكوفونيّة1986م،دعم اللّغة الفرنسيّة في التّعليم الجامعيّ (AUPELF)[1]

أصدرت السّياسيّة الفرنسيّة جملة من القرارات التّشريعيّة لحماية لغتها، ولتحقيق السّيادة اللّغويّة داخليّا وخارجيّا، منها:[2]

- القانون المتعلّق باستعمال اللّغة الفرنسيّة الصّادر في31كانون الأوّل/ديسمبر1975م،يسمّى قانون (با Bas) الّذي يسمح بتغريم المؤسّسات الّتي لا تستخدم الفرنسيّة في فرنسا، تعرّضت بموجبه شركة الطّيران البريطانيّة للعقوبة لأنّها أصدرت تذاكر طيران باللّغة الإنجليزيّة.
- صدور تعميم في1977/3/14م،يذكر بأنّ القانون السّابق يفرض استخدام اللّغة الفرنسيّة في النّصوص المكتوبة وفي النّقوش، ويمنع اللّجوء إلى عبارات أجنبيّة عندما تكون لها ألفاظ فرنسيّة مكافئة في مجالات: العرض والطّلب للسّلع والخدمات، الأخبار وعرض البرامج في الإذاعة والتّلفزة.
- صدور قوانين تشريعيّة بين1973و1985، كلّها متعلّقة بالمعجم وبإحلال ألفاظ فرنسيّة محلّ الألفاظ الإنجليزيّة في مختلف المجالات.
- المرسوم الصّادر في6آذار/مارس1995م،يفرض عقوبات على جميع المخالفين أو المتهاونين في تطبيق النّصوص الخاصّة بوجوب استعمال اللّغة الفرنسيّة.
- منشور الوزارة الأولى الصّادر في29جانفي (كانون الثّاني/يناير)1997م الّذي أوجب على كلّ الوزارات في الحكومة الفرنسيّة أن تحرّر مواقعها على الشّابكة باللّغة الفرنسيّة.

---

[1]. **محمود فهمي حجازي، المرجع السّابق، ص12، 13.**

[2]. **ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص356، 357. وينظر: الرّبعي بن سلامة، اللّغة العربيّة بين الاستجابة لمتطلّبات التّنميّة وهاجس المحافظة على الهويّة،ضمن أعمال المؤتمر السّنويّ للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة: اللّغة والهويّة في الوطن العربيّ، إشكاليّات التّعليم والتّرجمة والمصطلح، ج2، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، قطر، 2012م، ط1، بيروت، كانون الثّاني/يناير، 2013م، ص148، 149، 150.**

- المنشور الصّادر في 6 آذار/مارس1997مالخاصّ بمنظومات الإعلام والاتّصال، يوجب على المتعاملين في منظومات المعلوماتيّة والاتّصال أن تكون منتجاتهم وبرامجهم معدّة باللّغة الفرنسيّة، وأن يتمّ تكوين مستخدميها باللّغة الفرنسيّة، وأن تكون النّشريّات الموضّحة لكيفيّة الاستعمال مكتوبة باللّغة الفرنسيّة.
- المرسوم رقم 98-563الصّادر في 1جويلية (تمّوز/يوليو)1998مالخاصّ بتنظيم النّقل، يوجب على النّاقلين العموميّين والخواصّ أن تكون وسائل نقلهم ونوعيّة نشاطها معرّفة باللّغة الفرنسيّة، حتّى ولو كانت مملوكة لأجانب ما دامت تعبر التّراب الفرنسيّ.
- نشر قائمة بمصطلحات لغة الشّابكة في الجريدة الرّسميّة يوم16آذار/مارس1999معلى أن تكون هناك قائمة أخرى تعدّ لاحقا.
- المنشور الصّادر في20أيلول/سبتمبر2001م،يوجب على جميع التّجّار والمتعاملين في ميدان التّسويق والخدمات أن تكون السّلع والخدمات كلّها الّتي يقدّمونها إلى المستهلك الفرنسيّ معرّفة باللّغة الفرنسيّة مهما كان مصدرها.
- المنشور2001-1025الصّادر في 1 أوت (آب/أغسطس)2002مالخاصّ بالموادّ الغذائيّة، يوجب على المتعاملين أن يكتبوا كلّ ما يتعلّق بالموادّ الغذائيّة المعروضة للاستهلاك باللّغة الفرنسيّة.
- أصدرت الحكومة الفرنسيّة في2006ممرشدا يتكوّن من عشر نقاط، يلزم جميع ممثّليها في مؤسّسات الاتّحاد الأوربّيّ بأن يستعملوا في مداخلاتهم اللّغة الفرنسيّة، بغضّ النّظر عن وجود ترجمة أو عدم وجودها، كما نبّه في النّقطة السّابعة منه إلى أنّ مجلس وزراء الاتّحاد الأوربّيّ لا يمكنه أن يناقش أو يصادق على أيّ قرار إلّا إذا كانت وثائق مشروعه قد أعدّت باللّغة الرّسميّة للاتّحاد، ومنها اللّغة الفرنسيّة.

تميّز تدخّل السّياسة في وضع اللّغة الفرنسيّة داخليّا وخارجيّا بأربع ميزات، ذكرها (لويس جان كالفي) هي:[1]

- ✓ تزمّت لصفاء اللّغة الوطنيّة، وكره للغات الآخرين.
- ✓ مركزيّة معاديّة للّهجات.

[1]. **لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص361.**

- ✓ مركزيّة متعصّبة للوطن، معاديّة للأقلّيّات الوطنيّة.
- ✓ نزعة إلى الاستعمار أو إلى التّوسّع اللّغويّ خارج الحدود.

اتّخاذ السّياسة الفرنسيّة هذه الإجراءات لتنحية اللّهجات المحلّيّة مقابل الاعتراف الرّسميّ باللّغة الفرنسيّة، ولحماية لغتها من التّأثير العولميّ للإنجليزيّة من جهة، ولنشرها خارج فرنسا من جهة أخرى، يفسّر درجة تأثير السّياسة في وضع اللّغة إنْ على المستوى الدّاخليّ أو على المستوى الخارجيّ، الدّليل على ذلك ما ذكره (فلوريان كولماس) في كتابه (اللّغة والاقتصاد) من حرص فرنسا على بقاء اللّغة الفرنسيّة سائدة خارج محيطها، فهي تنفق على ذلك أكثر ممّا تنفقه ألمانيا؛ حيث قدّرت نفقاتها في هذا الشّأن في العام1977م بين 20إلى30بليون فرنك.

2.2.1: النّموذج الياباني.

خرجت اليابان من الحرب العالميّة الثّانيّة منهارة تمام الانهيار، وقد أملت عليها القوى العظمى آنذاك شروطها، بيد أنّها ظلّت متمسّكة بلغتها الوطنيّة الّتي عملت على حماية وضعها داخليّا وسعت لأن تكون لغتها لغة العلم والمعرفة والاقتصاد والتّكنولوجيا الحديثة، وذلك راجع إلى تأثير السّياسة اليابانيّة في لغتها.

تعدّ اللّغة اليابانيّة اللّغة الأمّ لـ98%من المواطنين الّذين يقدّر عددهم بأكثر من مئة وخمسة وعشرين مليونا، وهي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة، ولغة التّعليم في جميع مراحله، تعتمد الكتابة اليابانيّة على نظام يسمّى (هيرا جانا) نشأ عند نساء القصر الإمبراطوريّ، أمّا النّظام النّحويّ فيعرف وسائل مختلفة للتّعبير عن الاحترام اتّجاه المخاطب وفقا للمكانة الاجتماعيّة.[1] أي إنّه يوجد علاقة بين الاستعمال اللّغويّ وبين البنية الاجتماعيّة.

مرّت اللّغة اليابانيّة بمراحل متميّزة، أوّلها مرحلة اليابانيّة القديمة قبل القرن الثّامن الميلادي، كان التّدوين فيها بالكتابة الصّينيّة (كانجي)، ثمّ مرحلة اليابانيّة القديمة المتأخّرة من القرن التّاسع إلى الحادي عشر، ثمّ مرحلة اليابانيّة الوسيطة من القرن الثّاني عشر إلى السّادس عشر، وأخيرا مرحلة اليابانيّة الحديثة.

[1]. **ينظر: محمود فهمي حجازي، المرجع السّابق، ص37، 38.**

تأسّس المجلس الوطنيّ للّغة في اليابان ليقوم بوضع سياسات وتطبيقات لغويّة، يصدر قرارات تخصّ اللّغة اليابانيّة، تطبّق من قبل مجلس الوزراء، وقد أُوكِلَتْ للمجلس سنة1993م مهمّة إعداد دراسة للوصول إلى سياسة لغويّة يابانيّة تفي بمتطلّبات العصر الحاضر في جميع المجالات، كما أنشئت وكالة الشّؤون الثّقافيّة الّتي تستجيب لرغبات الجماهير فيما يتعلّق بالقضايا اللّغويّة عن طريق إصدار كتيّبات تشرح فيها تلك القضايا، ومن جهة أخرى تصدر الوكالة سلسلة من الأشرطة المرئيّة والمسموعة شعارها: **نحو استعمال جميل وغنيّ للّغة اليابانيّة**. هدفها شرح الجهود المبذولة لتعزيز إغناء اللّغة اليابانيّة وتبيين مواطن الجمال فيها. تقوم الوكالة أيضا منذ1993م بعقد النّدوات والمناقشات مع الجمهور حول السّياسة اللّغويّة اليابانيّة، حيث تشرح لهم في اجتماعاتها قرارات المجلس الوطنيّ للّغة اليابانيّة، وتستقبل آراء المشاركين من مختلف أنحاء اليابان للوصول إلى معرفة اللّغة وسلوك اليابانيّين اللّغويّ والتّغيّر اللّغويّ للّغة عبر الأجيال، بالإضافة إلى إجراء الدّراسات المتعلّقة بتعليم اليابانيّة لليابانيّين وغيرهم.[1]

أصرّت السّياسة اليابانيّة في أواخر القرن التّاسع عشر الميلاديّ على التّدريس باللّغة اليابانيّة، وعلى ترجمة العلوم والمعارف الأجنبيّة إليها، فكانت نسبة المتعلّمين98%في بداية سنة1907م،ومع مرور الوقت، تمكّنت اليابان من تحقيق إنجازات علميّة ومشاريع حضاريّة باهرة بلغتها وليس بأيّ لغة أجنبيّة غيرها. لكن مع بداية القرن الحادي والعشرين،وضعت السياسة اليابانيّة خطّة تعليم اللّغة الإنجليزيّة، وذلك للحاجة الماسّة إلى الانفتاح على المعلومات والمعارف المتوفّرة باللّغة الإنجليزيّة.[2]

بهذه الإجراءات السّياسيّة تمكّنت اليابان بعد الحرب العالميّة الثّانيّة من لَمِّ شتاتها، والنّهوض بلغتها وتعزيز الثّقة لدى الجماهير بأهمّيّة لغتهم وجمالها وغناها، فاستطاعت مواجهة تيار العولمة اللّغويّ للّغة الإنجليزيّة، مع أنّ الحكومة اليابانيّة تشجّع الشّعب لإتقان اللّغات الأخرى كالإنجليزيّة، العربيّة، الفرنسيّة، الإسبانيّة، الألمانيّة، وغيرها من اللّغات الّتي تحتاجها في تعاملاتها السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة، وبالتّالي

[1]. **ينظر: محمّد محمّد داود، اللّغة كيف تحيا؟...ومتى تموت؟، ص175.**

[2].**ينظر: المرجع نفسه، ص228، 229.**

تعدّ التّجربة اليابانيّة من أنجح التّجارب الّتي تمكّنت فيها السّياسة من التّأثير في لغتها وجعلها لغة الهويّة أوّلا، ثمّ لغة العلم والمعرفة ثانيّا.

هناك دوّل أخرى سعت إلى نشر لغتها خارج محيطها وذلك استدعى قرارا سيّاسيّا ودعما قانونيّا ومادّيّا لتطبيق القرار وتنفيذه، مثال ذلك سعي ألمانيا لنشر لغتها بتخصيص نصف الميزانيّة الثّقافيّة لوزارة الخارجيّة،أي500مليون مارك ألمانيّ في العام، وكذا روسيا الّتي تحاول دائما نشر لغتها في دول الاتّحاد السوفيتيّ والحفاظ على استمرارها.[1] أمّا إمارة رأس الخيمة، فقد قرّرت وضع غرامة على الإعلانات الّتي تتضمّن أخطاءَ لغويّةً، فيكون لهذه الإمارة الصّغيرة فضل التّنبّه إلى خطورة العبث باللّغة.[2] كلّ ذلك كان بهدف حماية هذه الدّول للغاتها داخل محيطها أو خارجه.

3.1: تأثير السّياسة في صنع مصطلحات لغويّة جديدة.

يتدخّل السّياسيّ في صنع ألفاظ لغويّة جديدة أو اللّعب بالألفاظ وتغيير الدِّلالات اللّغويّة، وفي كثير من الأحيان يعود السّياسيّ إلى خزانة الألفاظ فيستعير منها ما يخدم الموقف السّياسيّ؛ وذلك بانتقال الألفاظ والمفردات وحتّى العبارات الجاهزة من ميدان معيّن إلى ميدان السّياسة. يقول (محمود السّعران) عن تأثير السّياسة في تغيير دِلالة بعض المفردات وفق ما تستلزمه المصلحة السّياسيّة: «**وكما يحدث في كلّ تغيير سياسيّ، اكتسبت بعض الألفاظ العاديّة دِلالات اصطلاحيّة عندما استعملتها التّنظيمات السّياسيّة الجديدة.**»[3] ويرى (عبد السّلام المسدّي) أنّ «**السّياسة لغة واللّغة سياسة، لأنّ اللّفظ عند استخدامك إيّاه فيها يتحوّل من مجرّد دالّ يحيل على مدلول إلى موقف ومن ورائه اختيار كامل مرتسم على شاشة الأحداث، وقد يكون في استعمال الكلمة أو العبارة ما يتجاوز حدود الواقعة الّتي تروم الإفصاح عنها، ويصبح حاملا لأعباء التّاريخ مختزلا صراعاته الطّويلة في اختيار كلمة واحدة من بين كلمات عديدة أخرى كان يمكن أن تأتي بدلها، فجلّ ما بين اللّغة**

[1]. ينظر: فلوريان كولماس، اللّغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، 2000م، ص135، 136.

[2]. أحمد بن محمّد الضّبيب، اللّغة العربيّة في عصر العولمة، ط2، مكتبة العبيكان، الرّياض، 2006م، ص189، 190.

[3]. محمود السّعران، اللّغة والمجتمع، رأي ومنهج، ط2، الإسكندرية، 1963م، ص94.

والسّياسة إيحاء وتلميح، وكم من مفردة خرجت من قاموس اللّغة ودخلت قاموس السّياسة فتبدّلت ملامحها وغنمت من طاقات الدّلالة وزنا لم يكن لها من قبل.»[1]

تصطنع الأنظمة السّياسيّة مصطلحات وتعبيرات مختلفة من أجل الدّعاية لنفسها وتثبيت حكمها، مستعملة وسائل الإقناع اللّغويّة، فالمصطلحات الّتي استخدمتها السّياسة النّازيّة تختلف عن النّظام الفاشي، وعن الأنظمة الدّيمقراطيّة أو الشّيوعيّة، كما يمكن سكّ مفردات في مجال السّياسة في الحملات الانتخابيّة لتوجيه الجماهير إلى انتخاب مترشّح وتنفيرهم من آخر، أو لإصدار البيانات السّياسيّة، وفي مجال العلاقات الدّبلوماسيّة والمعاهدات بين الدّول. وفي الحروب اتّخذت الكثير من المفردات دِلالات جديدة لم تكن مستعملة قبلا، فألفاظ مثل: (**الحلفاء**) كانت تدلّ عند الغربيّين على معنى البغض للرّوس لأنّهم لم يكونوا حلفاء، ثمّ أصبحت تدلّ أثناء الحرب العالميّة الثّانيّة على مشاركة الرّوس في التّخلّص من عدوّ مشترك، ومثلها عبارتا (**العالم الحرّ**) و (**الأمم الحرّة**) اللّتان كانتا تدلّان أثناء الحرب على الشّعوب المعاديّة لألمانيا واليابان وإيطاليا، وبعد الحرب اتّخذت العبارتان دلالة جديدة وهي المعاداة للكتلة الشّرقيّة.[2]

من أوجه تأثير السّياسة في اللّغة أنّها تحيي كثيرا من المفردات والعبارات، أو تميت غيرها، أو تغيّر دلالات كثير منها، وهذا ما نلمحه في عبارات ذات التّوجّه الاشتراكي والّتي كانت سائدة في السّتينيّات من القرن الماضي كالقوميّة، العمل الثّوريّ، القوى الشّعبيّة، الاتّحاد الاشتراكيّ، الوعي القوميّ، الشّيوعيّة، الماركسيّة؛ إذ لم يعد لها وجود مع انتشار التّوجّه الدّيمقراطيّ.[3]

وللأنظمة السّياسيّة اللّيبراليّة في القرن التّاسع عشر أدواتها اللّغويّة لفرض هيمنتها على الشّعوب، ولرسم خارطة تقسيم العالم إلى قسمين: قسم مسيطِر اسمه **الغرب** يتّسم بالتّحضّر، وآخر خاضِع اسمه **الشّرق** تابع للقسم الأوّل ويحتاج إليه كي يخرجه من تخلّفه ورجعيته، فمن بين الألفاظ والمصطلحات

---

[1]. عبد السّلام المسدّي، في الخطاب السّياسيّ، اللّغة والسّياسة، ص171.

[2]. ينظر: محمود السّعران، المرجع السّابق ، ص74.

[3]. ينظر: المرجع نفسه ، ص76 وما بعدها.

اللّغويّة الّتي استعملتها الإمبرياليّة كحقائق علميّة ومسلّمات واقعيّة لوصف الشّرق: **دونيّ، أعراق تابعة محكومة، شعوب خاضعة، تبعيّة، توسّع، سلطة، البدائيّ، المتوحّش، المنحلّ، الطّبيعيّ، غير الطّبيعيّ،** بالإضافة إلى بعض الإيحاءات العنصريّة والدّلالات السّلبيّة مثل: **أنصاف العرايا، النّسور الّتي تريد أن تنهب عطايانا، فاسقون، إرهابيّون، مرتشون، متوحّشون، شائهو الخلقة**....، بهذه الألفاظ استطاعت الإمبرياليّة أن تؤسّس لنفسها معجما لغويّا متوسّلة بالأفكار الخاصّة بالأسس البيولوجيّة للتّفاوت العنصريّ العرقيّ وبالمذهب الدّاروينيّ الّذي يقسّم الأجناس البشريّة إلى أجناس متقدّمة وأخرى متخلّفة.[1]

من أبرز العبارات الّتي استحدثتها السّياسة الإمبرياليّة الاستعماريّة، مصطلح: **النّظام العالميّ الجديد،** فهو «**لا يغزو الشّعوب أو ينهبها، وإنّما يعْقِد معها اتّفاقيّات اقتصاديّة، أو يستصدر قرارات من الأمم المتّحدة لتأديبها باسم القانون الدّوليّ، وهو دائما يدافع عن حقوق الإنسان بطريقة انتقائيّة بالغة الدّلالة.**»[2]إذ أصبح من المصطلحات الشّائعة دوليّا والمقبولة فكريّا ووجدانيّا بلا وعي ولا إدراك للدّلالة الحقيقيّة للعبارة، وهناك مصطلحات مثل: **الشّرق الأوسط** أو **المنطقة، الإرهاب والإرهابيّون، ورجل أوربّا المريض،** استعمل الأوّل والثّاني للدّلالة على (**العالم العربيّ**) الّذي من المفروض أن يستدعي التّاريخ والتّراث والهويّة، بينما استعمل مصطلح (**المنطقة**) لينقل دِلالة الكلمة إلى التّعبير عن صورة الأرض الممتدّة بلا تاريخ ولا تراث ولا هويّة. أمّا المصطلح الثّالث فيستعمل عند التّحدّث عن الفدائيّين المدافعين عن حقوقهم، ليصبح دالّا على صورة كلّ عربيّ أو مسلم يرفض الظّلم والقهر ويسعى لتحقيق ذاته ومصيره بعيدا عن سيطرة القوى الغربيّة اقتصاديّا أو ثقافيّا أو حتّى سياسيّا، دون إدراك حقيقيّ لمفهومه، ودون توظيفه عندما يتعلّق الأمر بتطبيق أقسى سياسات التّنكيل والبطش من قبل

---

[1]. **ينظر: إدوارد سعيد، الاستشراق،ترجمة: محمّد عناني، رؤية للنّشر والتّوزيع، ط1، ص80، 324. وتغطية الإسلام، ترجمة: محمّد عناني، رؤية للنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2005م، ص70. والثّقافة والإمبرياليّة، ترجمة: كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، ط3، ص173.**

[2]. **عبد الوهّاب محمّد المسيري، اللّغة والمجاز بين التّوحيد ووحدة الوجود، دار الشّرق، ط1، القاهرة، 1422هـ/2002م، ص156.**

الأنظمة الإمبرياليّة في دول مثل فلسطين، السّودان، العراق، مسلمي الإيغور في الهند، أفريقيا، وفي الجزائر جرّاء ما ارتكبته فرنسا من جرائم حرب طيلة مئة واثنتين وثلاثين سنة...، والرّابع الّذي كان متواترا في الخطاب السّياسيّ الغربيّ أواخر القرن التّاسع عشر للإشارة إلى صورة رجل يحتضر هو الدّولة العثمانيّة بطريقة مجازيّة تحمل الكثير من الاشمئزاز والشّفقة وعدم الاحترام لتاريخ تلك الدّولة ومكانتها وقوّتها في العالم بأسره، ثمّ إنّ وصف الدّولة العثمانيّة برجل أوربّا المريض مع أنّها لم تكن من أوربّا بل توجد على حدودها، يعكس المفهوم الجديد الّذي أرادته السّياسة الغربيّة من أنّها ميراث يجب أن يقسّم ويوزّع بين القوى الغربيّة الّتي تمثّل صورة مجازيّة أخرى لكنّها منسيّة هي صورة رجل أوربّا النّهم.[1] بهذه الطّرق يتمّ فرض صورٍ مجازيّة خفيّة حسب مفاهيم النّظام الإمبرياليّ الغربيّ وإقناع بقيّة شعوب العالم بها.

وقد سُكَّت عبارات تحمل معاني جديدة في ثورات الرّبيع العربيّ وهو ما يعرف بلغة الشّعار السّياسيّ، من مثل: انتبه يا نظام، أهالي دوما رفعوا البطاقات الحمراء، سلاح الوعي هو عصيان الظّلم، لاسلفيّة ولا إرهاب، ثورتنا ثورة شباب، كم أحترمك يا صندوق وكم أحتقر ما أفرزته، الجامعة العربيّة: صمتكم أهون علينا من كلامكم، لا للضّبّاط الأشرار...ليبيا حرّة، أوباما أوباما صحّ النّوم، الشّعب خطّ أحمر، يا جماعة العرب، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السّماء.[2] هذه العبارات مصطلحات سياسيّة تختفي وراء المجاز للدّلالة على الأفكار الحقيقيّة لقائليها.

ساق الباحث (عبد السّلام المسدّي) دلالات متعدّدة للفظة (الغضب) والّتي خرجت من معناها الدّال على مزاج النّفس وتقلّباتها إلى دلالات مختلفة باختلاف المواقف والأحداث السّياسيّة، منها: [3]

---

[1]. عبد الوهّاب محمّد المسيري، المرجع السّابق، ص19، 20.

[2]. مجموعة من الشّعارات السّياسيّة، جمعها الباحث: نادر سرّاجفي بحث بعنوان: الشّباب والتّغيّر في العالم العربيّ، لغة الشّعار السّياسيّ: المضامين والدّلالات، ضمن اللّغة والهويّة في الوطن العربيّ، إشكالات تاريخيّة وثقافيّة وسياسيّة، ص354 وما بعدها.

[3]. ينظر: عبد السّلام المسدّي، اللّغة والسّياسة، ص171، 172، 173.

- عبارة (**عناقيد الغضب**) الّتي استعارها الكيان الصّهيوني بنصّها الحرفيّ من قصّة للرّوائيّ الأمريكيّ (جون شتاينبك John Steinbeck) للدّلالة على العمليّة العسكريّة الانتقاميّة الّتي شُنَّتْ على جنوب لبنان لمطاردة عناصر المقاومة الفلسطينيّة في1996/04/14م.

- عبارة (**يوم الغضب، يوم غضب**) دلّت الأولى على انتفاضة الفلسطينيّين يوم الجمعة 2000/09/06م لأنّ (شارون) داس بقدميه تراب الحرم المقدّس، ودلّت الثّانيّة على غضب الفلسطينيّين بسبب فظاعة القمع الصّهيوني في قطاع غزّة وكان ذلك يوم الجمعة 2004/10/08م.

- عبارة (**براكين الغضب**) الّتي دلّت على العمليّة النضاليّة الّتي قام بها صقور فتح في 2004/12/12م، والمتمثّلة في تفجير مجمّع معماريّ هائل بزرع قنابل تحت المبنى بعد حفر نفق أرضيّ يصل إلى قواعد المبنى، وكانت التّسمية مطابقة للمسمّى أين تجرّع الصّهاينة مرارة الاسم أكثر من نجاح العمليّة.

- عبارتا (**كتائب الغضب الإلهي، كتائب الغضب الإسلاميّ**) دلّت الأولى على عمليّة قنص استثنائيّ لشخصيّات عراقية متحالفة مع أمريكا المحتلّة لأرض العراق، وكانت في 2000/08/25م، ودلّت الثّانيّة على العمليّات المقاومة في فترة الانتخابات المؤسّسة للدّيمقراطيّة، تمّت العمليّة في2005/01/04م.

وأخيرا وليس آخرا، مصطلح **العولمة** الّذي سُكَّ بالموازاة مع مصطلح النّظام العالميّ الجديد، ليدلّ بشكل مجازيّ خفيّ على إلغاء الحدود السّياسيّة والثّقافيّة واللّغويّة بين الشّعوب وجعل العالم كتلة واحدة يسيّرها هذا النّظام الجديد ويسخّر قواه الخيّرة للدّفاع عنها ضدّ قوى الشّر، ويسعى للقضاء على أيّ بؤرة توتّر في العالم بغية الحفاظ على الأمن والسّلم، وقد ساعد على انتشار هذا المفهوم ظهور وسائل الاتّصال والتّواصل والإعلام والنّقل الحديثة الّتي أسّست لإيديولوجيات وأرّخت لمفاهيم أخرى جديدة، تتعلّق بالدّين والأخلاق والعلوم والمعارف وتقبّل الآخر كيفما كان، فأصبح كلّ شيء متوفّرا، مباحا ومقبولا بمعيّة العولمة، وقضي على مفاهيم الهويّة والثّقافة واللّغة الوطنيّة مقابل الهويّة والثّقافة واللّغة (الإنجليزيّة) العالميّة، كما انتشرت تصنيفات ثنائيّة متعارضة مثل: الأنا والآخر، من معنا ومن ضدّنا، الخير والشّر، الحقّ والباطل، الشّرق والغرب، العالم المسيحيّ المتقدّم والعالم الإسلاميّ الإرهابي المتخلّف، العدل والظّلم، الحرّيّة والقمع، الشّرعيّة وعدم الشّرعيّة....

إنّ السّياسة دائما حاضرة بقوّتها وسلطتها، وبوسائلها وأدواتها الإجرائيّة، وتأثيرها واضح في المسائل اللّغويّة، سواء أتعلّق الأمر بتغيير متن اللّغة أم بتعديله، أم بحماية اللّغة والدّفاع عن وجودها، أم بسكّ مصطلحات جديدة على شكل ألفاظ وعبارات تخرج من سياقها اللّغويّ المتعارف عليه إلى السّياق السّياسيّ لتصنّف ضمن قاموس اللّغة السّياسيّة، وهذا التّأثير غير خفيّ، بل شهد التّاريخ أنّ الأمم منذ قيامها سعت لوضع حدودها السّياسيّة انطلاقا من حدودها اللّغويّة. لكن لا يمكن أن نغفل تأثير اللّغة في السّياسة وهو ما سنفصّل فيه في العنصر الموالي.

ثانيا: تأثير اللّغة في السّياسة.

إنّ السّلطة السّياسيّة تستغلّ اللّغة لتحقيق أهدافها المتمثّلة في ترسيخ وجودها، أو فرض هيمنتها، أو توجيه آراء الجماهير لما تريده أو تغييرها، مستخدمة أدوات إنتاج اللّغة ونشرها كوسائل الإعلام المكتوبة والمنطوقة، ولعلّ الخطاب المنطوق أكثر فاعليّة وتأثيرا، الأمر الّذي تنبّه له (هتلر) عندما كان يخاطب جماهير الشّعب الألمانيّ كي يقنعهم بالعوامل الّتي أدّت إلى نشوب الحرب ويثير هممهم للمشاركة فيها قائلا: «**إنّنا لواجدون الدّليل الصّارخ على تفوّق الكلمة المنطوق بها على الكلمة المكتوبة في ظاهرة لا سبيل إلى تجاهلها.**»[1]

أشار الباحث (عبد السّلام المسدّي) في كتابه القيّم (السّياسة وسلطة اللّغة) إلى أنّ «**اللّغة يستخدمها السّياسيّون في كثير من الأحيان يثبتون بها سلطتهم دون وعي من المواطن العادي المحكوم بتلك السّياسة، لأنّ السّياسيّين يمارسون اللّغة وهم واعون بقوّتها وبسحرها وبفعلها القويّ في نفوس المحكومين.**»[2] ويقول (De Gaulle) عن سلطة اللّغة الفرنسيّة «**إنّ الفرنسيّة اخترقت الشّعوب العربيّة وغير العربيّة، فحقّقت أكثر ما حقّقته الجيوش.**»[3]

[1]. أدولف هتلر، كفاحي، ترجمة: لويس الحاج، بيسان للنّشر والتّوزيع والإعلام، ط2، 1995م، ص259.

[2]. عبد السّلام المسدّي، السّياسة وسلطة اللّغة، الدّار المصريّة اللّبنانيّة، القاهرة،ط1، 2007م، ص11، 15.

[3]. عبد القادر الفاسي الفهريّ، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص38.

كما أنّ السّياسيّ يستغلّ الخصائص البلاغيّة للّغة تحقيقا لأهدافه فـ «**طالما كانت اللّغة مطيّة السّياسيّ الّتي لا غنى له عنها لإقناع الجماهير ببرامجه وأفكاره، ولأنّ كثيرا من هذه البرامج والأفكار لا تخدم بالضّرورة رفاه المواطن ومصلحة المجتمع؛ فإنّ السّياسيّ يلجأ إلى الحيل البلاغيّة والمهارات الخطابيّة لتسويق مشروعه وصناعة القبول في أوساط الرّأي العامّ.**»[1] فعند نقطة التقاء البلاغة بالسّياسة ظهر ما يسمّى البلاغة السّياسيّة «**لتصف الكلام الّذي يحقّق الإقناع والتّأثير في التّواصل السّياسيّ وتدرسه...فاتّسعت وظائف اللّغة لتتجاوز مجرّد الإخبار بالإشارة أو الصّوت إلى الإقناع والتّأثير والإمتاع.**»[2]

تحدّث (بيير بورديو*) عن سلطة اللّغة، وعن الشّروط الاجتماعيّة لفعاليّة الخطاب ومنه الخطاب السّياسيّ، فقال: «**إنّ استعمال اللّغة، وأعني فحوى الخطاب وكيفية إلقائه في ذات الوقت، يتوقّفان على المقام الاجتماعيّ للمتكلّم، وذلك المقام الّذي يتحكّم في مدى نصيبه من استعمال لغة المؤسّسة واستخدام الكلام الرّسميّ المشروع. إنّ التّمكّن من أدوات التّعبير المشروعة وحده، أي المساهمة في سلطة المؤسّسة لا الخطاب ذاته، هو الّذي يجعلنا نميّز بين غشّ المضلّلين الّذين يغلّفون القول التّفضيليّ، فيقدّمونه على أنّه مجرّد وصف تقريريّ، وبين التّضليل المشروع الّذي نجده عند أولئك الّذين يقومون بنفس التّغليف، لكن بترخيص من مؤسّسة واعتمادا على سلطتها. إنّ النّاطق باللّسان مضلّل عُهِدَ إليه بأمر التّكلّم.**»[3] ويقصد الباحث من قوله أنّ اللّغة لا يكون لها تأثير إلّا بتوفّر شروط كي يعمل الإنجاز الكلاميّ عمله، تنحصر هذه الشّروط في مدى التّلاؤم بين المتكلّم ووظيفته الاجتماعيّة، وبين ما يصدر عنه من خطاب. فلا يمكن لغير السّياسيّ أن يصدر خطابا سياسيّا وينجز

---

[1]. جون كولنز، اللّغة المتوحّشة، ترجمة: أحمد بن راشد بن سعيد، جودي للنّشر والإعلام، 2010م، ص11.

[2]. عماد عبد اللّطيف، تحليل الخطاب السّياسيّ، البلاغة، السّلطة، المقاومة، دار كنوز المعرفة العلميّة، ط1، 2020م، ص10.

* بيير بورديو (1930–2002): عالم اجتماع فرنسيّ، أحد الفاعلين الأساسيّين في الحياة الثّقافيّة والفكريّة بفرنسا، اهتمّ بتناول أنماط السّيطرة الاجتماعيّة.

[3]. بيير بورديو، الرّمز والسّلطة، ترجمة: عبد السّلام بن عبد العالي، ط3،دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 2007م، ص58،59.

كلاما مؤثّرا في الجماهير مقنعا لهم، لأنّه لا يملك مفاتيح لغة الخطاب السّياسيّ، ولأنّه لا يوجد صلة بين خصائص الخطاب وصفات من يلقيه وسمات المؤسّسة (السّياسيّة) الّتي تسند إليه أمر الإلقاء.[1]

من خصائص اللّغة السّياسيّة التّضليل والتّلاعب بالكلمات ولا يتحقّق ذلك إلّا من خلال اللّغة؛ حيث يستعمل السّياسيّون في ذلك الأساليب البلاغيّة كالاستعارة والتّشبيه، أو الخصائص التّداوليّة كالافتراض المسبق، أو يسعون باللّغة إلى تجميل خطاباتهم أو تقبيحها، وهم على علم مؤكّد بجهل الجمهور لحيل السّياسة، وعدم امتلاكهم للمعرفة اللّازمة لكشف ألاعيبها، وبقابليّتهم لتصديق كلّ ما يصدر عن السّياسيّ، وهنا يظهر تفوّق اللّغة البلاغيّة على السّياسة عندما يحتاج السّياسيّون إلى البلاغة لتبرير خطاباتهم وإقناع جماهيرهم والتّأثير فيهم.[2] لكن مع ظهور نظريّات تحليل الخطابات السّياسيّة ونقدها،أصبح بالإمكان «**التّعرّف على الخطابات التّلاعبيّة المضلّلة، واكتشاف آليّات تلاعبها ومراميها وغاياتها، وبلورة نقد تفنيديّ لها.**»[3]عندما تدرس الخطاب السّياسيّ فتفضح ما لم يُقَلْ بالكلمات أي باللّغة.

وقد فصّل هذه الفكرة الباحث (عماد عبد اللّطيف) ذاكرا أنّه حين تشير عبارة (البلاغة السّياسيّة) إلى العلامات اللّغويّة وغير اللّغويّة الّتي تحقّق الإقناع والتّأثير في سياقات التّواصل السّياسيّ؛ مثل الخطب والبيانات والدّعاية والمفاوضات السّياسيّة والصّور، يصبح المحلّل النّاقد معنيّا بتحليل عمليّات إنتاج هذا الكلام وتوزيعه وتداوله بوصفه نصّا أو ممارسة اجتماعيّة أو ممارسة خطابيّة. لكن عندما تحيل عبارة (بلاغة سياسيّة) إلى حيل وتقنيّات ووسائل تلاعب يقدّمها خبراء التّواصل للسّياسيّين بغية تمكينهم من الوصول إلى تحقيق أهدافهم بواسطة الكلام، يصبح دور المحلّل النّاقد فضح الحيل وتعريتها للجمهور، بينما حين يستعمل وصف (بلاغة سياسيّة) لتقديم تقييم انتقاديّ لكلام معيّن من أجل الكشف عن

---

[1]. **ينظر: بيير بورديو، المرجع السّابق، ص59، 60.**

[2]. **ينظر: بهاء الدّين محمّد مزيد، تبسيط التّداوليّة، من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السّياسيّ، شمس للنّشر والتّوزيع، ط1، القاهرة، 2010م، ص122، 123. وينظر: عماد عبد اللّطيف، تحليل الخطاب السّياسيّ، ص16.**

[3]. **عماد عبد اللّطيف، المرجع نفسه، ص16.**

مدى إدانتها بجريمة التّلاعب أو إخفاء الحقيقة ومخالفة الواقع، تكون مهمّة المحلّل النّاقد البرهنة على ذلك بجملة من الأدوات المنهجيّة والعلميّة، فتطوّرت مفاهيم عدّة لمقاربة الخطابات السّياسيّة السّلطويّة؛ كالإقصاء الخطابيّ، الهيمنة الخطابيّة، التّلاعب وإساءة استعمال اللّغة، وفي المقابل تطوّرت وسائل تحليل متنوّعة لمقاربة تلك الخطابات؛ مثل: تحليل السّياق، تحليل النّصوص، تحليل عمليّات إنتاج الخطابات وتداولها. [1] وهنا تكون سلطة اللّغة في مركز القوّة والتّأثير في سلطة السّياسة.

ظهرت نظريّات عدّة اهتمّت بتحليل الخطاب بصفة عامّة والخطاب السّياسيّ بصفة خاصّة، منها النّظريّة البنويّة، التّوليديّة التّحويليّة، الوظيفيّة، التّداوليّة، والحجاجيّات اللّسانيّة، نظريّة التّلفّظ وأفعال الكلام وغير ذلك من النّظريّات، والغالب أن تجتمع أكثر من نظريّة يستند إليها المحلّل لفكّ شفرات الخطاب. ومن أهمّ الأساليب والآليّات الّتي يستند إليها المحلّل عند تحليله الخطاب السّياسيّ:

1/ الأفعال الكلاميّة: يسعى محلّل الخطاب السّياسيّ إلى رصد الأفعال الكلاميّة الّتي يستعملها السّياسيّ قصد التّأثير في المتلقّي وإقناعه ثمّ تحليلها، والمتمثّلة في مجموعة العلامات والقرائن والإشارات الّتي تظهر في الصّيغ الإنجازيّة كالوعد، الاستفهام، الأمر، التّوكيد...

2/ التّأويل: يعتمد التّأويل على مدى فهم المتلقّي لمعاني الخطاب السّياسيّ ودلالاته المختلفة من متلقّ إلى آخرَ، بالإضافة إلى مشاركته في إنتاج وجهة النّظر الّتي يحملها الخطاب وإعادة قراءته بطريقة تجعله أشدّ تماسكا وأكثر تجسيدا، مركّزا على قصد المرسِل والظّروف المحيطة بإنتاج الخطاب وسياقاته المقاميّة والمقاليّة.[2]

3/ مراعاة مقتضى الحال: يراعي محلّل الخطاب السّياسيّ المواقف الّتي ألقي فيها الخطاب وأحوال المخاطَبين اجتماعيّا وثقافيّا وسياسيّا، وبالتّالي يحلّل ويفسّر لغة ذلك الخطاب ويحدّد مدى تأثيره في المتلقّين ودرجة إقناعهم.

---

[1]. ينظر: عماد عبد اللّطيف، المرجع السّابق، ص17، 18.

[2]. ينظر: محمّد عابد الجابري، الخطاب العربيّ المعاصر، دراسة تحليليّة نقديّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، ط5، 1994م، ص12.

4/ الإيحاء بالكلمات: يلجأ الخطيب السّياسيّ إلى استعمال رموز لغويّة ذات دلالات مبهمة وغامضة مغلّفة بأغلفة البلاغة والمجاز، من بينها تكرار الكلمات أو العبارات القصيرة، استخدام التّضادّ أو المعنى ونقيضه في الآن ذاته، اللّجوء إلى الإضمار أو الحذف أو إلى تعمية المعاني، التّعليق على الكلام، التّكتّم أو التّحفّظ على بعض الأمور السّرّيّة، المبالغة في استعمال الكلمات القويّة الرّنّانة، توظيف الاستعارة والكناية والتّوريّة...والغرض من ذلك إقناع المتلقّي. هنا يأتي دور المحلّل النّاقد للخطاب السّياسيّ كي يفكّك الخطاب ويحيط بجوانبه.[1]

وفيما يلي أمثلة توضّح تأثير اللّغة في السّياسة عند تحليل بعض المقاطع اللّغويّة من الخطاب السّياسيّ:

- **النّشاط السّياسيّ حرب:** إحدى الاستعارات المستعملة في الخطاب السّياسيّ، فيها تحدّد الأعمال السّياسيّة بالحرب، والنّسق السّياسيّ بميدان المعركة، والفاعلون السّياسيّون بمحاربين بينهم، منهم من ينتصر ومنهم من ينهزم، بينهم من يخطّط وينفّذ ويناور...فالعمل السّياسيّ يمارس باعتباره حربا فيها صراع بين طرفين...فثمّة صراع بين الأحزاب وبين الحكومة والمعارضة.[2]
- **لماذا يكرهوننا؟** (Why do they hate us ?) وهو السّؤال الّذي طرحه الرّئيس الأمريكيّ السّابق (جورج بوش) في خطابه عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م؛ حيث تشير واو الجماعة إلى العرب والمسلمين، وتشير (نا) إلى الأمريكان، وهو افتراض مسبق بصحّة الاعتقاد بأنّ العرب والمسلمين يكرهون الولايات المتّحدة.
- وقوله أيضا: (The enemy of America is not our many Muslim friends) الّذي يفترض مسبقا وجود عدوّ يتربّص بأمريكا، وأنّ أمريكا لها كثير من الأصدقاء في العالم الإسلاميّ.[3]

---

[1]. **ينظر: عيسى عوده برهومة، تمثّلات اللّغة في الخطاب السّياسيّ، مجلّة عالم الفكر، العدد 1، المجلّد 36، سبتمبر 2007م، ص135. وينظر: قدّور عبد الله ثاني، سيميائيّة الصّورة، مغامرة سيميائيّة في أشهر الرّسالات البصريّة في العالم، دار السّحاب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2008م، ص157، 161.**

[2]. **محمّد صالح البوعمراني، في علم الدّلالة العرفاني، مكتبة علاء الدّين، صفاقس، ط1، 2009م، ص132.**

[3]. **بهاء الدّين محمّد مزيد، تبسيط التّداوليّة، ص123.**

خلاصة المدخل:

يفهم ممّا سبق أنّ اللّغة هي الوسيلة الأولى للسّياسي الّتي يستعين بها في ممارسة أنشطته السّياسيّة لبلوغ مآربه والوصول إلى أهدافه، وهو ما تنبّه إليه (أدولف هتلر) حين استعان بالخطاب السّياسيّ المنطوق أكثر من المكتوب بهدف التّأثير في الجماهير وإثارتهم إبّان الحرب العالميّة، كما تستغلّ اللّغة لتحليل الخطابات السّياسيّة وفكّ شفراتها وفضح الخطابات المضلّلة، من جهة أخرى تتدخّل السّياسة في اللّغة حين يكون لها دور هامّ في تدبير الشّأن اللّغويّ وترتيبه، أوفي وضع اللّغة داخل محيطها، أو في سكّ مصطلحات سياسيّة جديدة، وهو ما يتعلّق بمجال السّياسة والتّخطيط اللّغويّين وبالإصلاح اللّغويّ الرّامي إلى الحفاظ على لغة/لغات مجتمع معيّن بهدف الوصول إلى تحقيق عدالة لغويّة، سنفصّل في آليّات تطبيقها في الفصلين الأوّل والثّاني.

الفصل الأوّل

آليّات تطبيق العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ.

أوّلا: المرجعيّة الإبستمولوجيّة لمصطلح العدالة اللّغويّة.

ثانيا: ملامح الشّخصيّة العامّة للمجتمع الجزائريّ.

ثالثا: السّياسة والتّخطيط اللّغويّان في الجزائر.

رابعا: مظاهر السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن في الجزائر.

خامسا. نقد وتقييم للسّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ في الجزائر.

«إنّ اللّغةَ يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم، فإنّما يقيّد لغةَ الأمّة وعلومَها وأخبارَها قوّةُ دولتها ونشاطُ أهلها وفراغُهم، وأمّا مَن تلِفت دولتهم وغلب عليهم عدوّهم واشتغلوا بالخوف والحاجة والذّلّ وخدمة أعدائهم، فمضمونٌ منهم موت الخواطر، وربّما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم ونسيان أنسابهم وأخبارهم وبُيُود علومهم. هذا موجود بالمشاهدة، ومعلوم بالعقل بالضّرورة.» *ابن حزم الأندلسيّ/ الإحكام في أصول الأحكام، ج1*

أوّلا: المرجعيّة الإبستمولوجيّة لمصطلح العدالة اللّغويّة.

تمهيد:

يعدّ مصطلح العدالة اللّغويّة من أكثر المصطلحات حداثة تداولا واستعمالا في الثّقافتين العربيّة والغربيّة، ومصطلح العدالة المضاف إلى اللّغة مستعار من ميدان القضاء وهو ذو بعد اجتماعيّ لسانيّ، وذلك على غرار مصطلحات أخرى مستعارة كالانتحار اللّغويّ، الأمن اللّغويّ، حرب اللّغات، الصّراع اللّغويّ، الاقتصاد اللّغويّ، التّلوّث اللّغويّ.....وقد استدعت أساسيات البحوث العلميّة الأكاديميّة التّطرّق إلى مفهوم مصطلح العدالة اللّغويّة.

1.1: مفهوم مصطلح العدالة اللّغويّة. (Linguistics Justice)

1.1.1: المفهوم اللّغويّ.

العدل في اللّغة «**ما قام في النّفوس أنّه مستقيم، وهو ضدّ الجور. والعَدَالَةُ والعُدُولَةُ والمَعْدِلَةُ والمَعْدَلَةُ، كلّه: العدل.**»[1] والعدالة في الفلسفة «**إحدى الفضائل الأربع الّتي سلّم بها الفلاسفة من قديم، وهي: الحكمة والشّجاعة والعفّة والعدالة. تشكّل العدالة معنى الحياد التّام وعدم التّحيّز،**

[1]. ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم، معجم لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت، دت، المجلّد الحادي عشر، مادّة (ع د ل)، ص430.

وتقوم على إعطاء كلّ ذي حقّ حقّه وعدم الاعتداء على الآخرين.»[1] أي «**معاملة الأفراد من دون تحيّز وإعطاءهم حقّهم كما تقرّره القواعد والمبادئ العامّة...وتؤدّى العدالة حين يطبّق القانون من دون تحيّز ومن دون خوف أو مفاضلة.»**[2]

يقابل مصطلحَيْ العدل والعدالة مصطلح Justice في الفرنسيّة والإنجليزيّة. عرّفه قاموس (Le petit Robert) بأنّه «**التّقدير المنصف والاعتراف واحترام الحقوق وما يستحقّه كلّ فرد.**»[3]وهذا يحيلنا إلى أنّ مفهوم العدالة له أبعاد كثيرة أهمّها:

- البعد الأخلاقيّ، وذلك بوصف العدالة فضيلة من الفضائل عند الفقهاء والفلاسفة.
- البعد الاجتماعيّ، عندما يعامل الأفراد دون تحيّز أو مفاضلة، وعندما يعطى كلّ ذي حقّ حقّه.
- البعد القانونيّ، الّذي يضمن عيش الأفراد في مجتمع يحترم حقوق أفراده وينصفها كما تقرّره القواعد والمبادئ العامّة.

أمّا مفهوم اللّغة الّذي ينسحب إلى أنّها وسيلة التّواصل الّتي يتحقّق بها الفهم والإفهام وأداة التّعبير عن الأفكار والمشاعر، فهي إحدى عناصر الهويّة الوطنيّة، تحمل تاريخ الأمّة وذاكرتها في معجمها وأصواتها وتراكيبها النّحويّة والبلاغيّة، تجمع بين الأفراد الّذين ينطقون اللّغة نفسها علاقات تحدّد توزّعهم الجغرافي وأنشطتهم الثّقافيّة، كما تحدّد علاقاتهم مع مجموعات لغويّة أو لهجيّة أخرى، ولا ننسى أنّها أساس امتلاك المعارف والعلوم، برقيّها ترقى الأمم، وبضعفها ينعكس ضعف الأمم.

ثمّ إنّه بإضافة مصطلح العدالة إلى اللّغة، نتج مصطلح جديد حديث الطّرح في الفكر العربيّ هو مصطلح العدالة اللّغويّة.

---

[1]. **إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، مكتبة الشّروق الدّوليّة، مصر، ط4، 2004م، ص588.**

[2]. **طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحيّة جديدة، قاموس مصطلحات الثّقافة والمجتمع،ترجمة: سعيد الغانمي، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 2010م، ص470.**

[3]. **Paul Robert¸Le petit Robert¸ Rédaction dirigée par Alain Rey et Josette Rey-Debove¸ Paris: [Le Robert]¸ 1992¸ p1057.**

2.1.1: المفهوم الاصطلاحيّ.

يقابل مصطلح **العدالة اللّغويّة** مصطلح اللّاعدالة اللّغويّة أو الضّيم اللّغويّ الّذي لاحظه (الجاحظ: 163-255هـ/780-869م) وعبّر عنه بقوله: «**واللّغتان إذا التقتا في اللّسان الواحد، أدخلت كلّ واحدة منهما الضّيم على صاحبتها.**»[1] وهو من المصطلحات الّتي لا نجد لها تعريفا خاصّا ومحدّدا في المعاجم العربيّة والغربيّة، يندرج ضمن علم اللّغة الاجتماعيّ عند دراسة علاقة اللّغة بالمجتمع، ويمكن سحبه إلى السّياق السّياسيّ عند تحديد علاقة اللّغة بالشّرعيّة السّياسيّة والتّركيز على الحقوق اللّغويّة الفرديّة والجماعيّة في المجتمع الواحد.

إذا كانت العدالة هي «**نمط من العلاقات الاجتماعيّة أو السّياسيّة، يتمّ بموجبه معاملة كلّ شخص أو جماعة على أساس المساواة، وذلك استنادا إلى منظومة القيم السّائدة في المجتمع.**»[2] فإنّ ذلك ينطبق كذلك على مفهوم العدالة اللّغويّة بالتّركيز على الحقوق اللّغويّة سواء تلك المتعلّقة بالأفراد أم بالجماعات الّتي تعيش في دولة واحدة، وبالتّالي تصبح العدالة اللّغويّة عبارة عن «**أدوات إشاعة العدل بين الأفراد، وهي الآليّة الّتي يتحقّق بها العدل بين اللّغات الّتي تؤسّس المشهد العام لدولة ما، عبر تبنّي سياسة لغويّة تعدّديّة تعترف بحقّ كلّ جماعة لغويّة في التّعاطي بلغتها، إنْ في الحيّز الجغرافيّ الّذي تشغله داخل الدّولة – الأمّة المعاصرة، أو على امتداد وجود النّاطقين بها على أساس من المواطنة اللّغويّة.**»[3] ويمكن أيضا أن نستنبط ضمنيّا تعريف العدالة اللّغويّة كما تصوّرها اللّساني (عبد القادر الفاسي الفهريّ) في كتابه: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة؛ إذ يرى أنّ العدالة اللّغويّة عبارة عن«**إعطاء الأولويّة لاستعمال لغة الهويّة والبيئة على أرضها أو ترابها، طبقا لما أصبح يسمّى مبدأ التّرابيّة،**

---

[1]. عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ص293.

[2]. حسام الدّين علي مجيد، إشكاليّة التّعدّديّة الثّقافيّة في الفكر السّياسيّ المعاصر، جدليّة الاندماج والتّنوّع، سلسلة أطروحات الدّكتوراه، 85، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2010م، ص214.

[3]. أحمد عزّوز ومحمّد خاين، العدالة اللّغويّة في المجتمع المغاربيّين شرعيّة المطلب ومخاوف التّوظيف السّياسويّ، الفهرسة أثناء النّشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2014م، ص14، 15.

حفاظا على حقوق المواطنين في لغتهم الأولى أو اللّغة –الأمّ، وإنصافا وعدلا بين اللّغات ومتكلّميها.»[1] وقد ربط موضوع العدالة اللّغويّة بالمساواة في الكرامة؛ إذ «**يتعلّق الأمر بالمسّ بكرامة متكلّم لغة ما حين تُعَامَل لغته بمنظور دونيّ، يجعلها أقلّ شأنا من لغة أخرى.»**[2] فلا يمكن الحديث عن العدالة اللّغويّة إلّا في ظلّ وجود تعدّديّة لغويّة، الحفاظ على الحقوق اللّغويّة، المساواة الرّمزيّة بين اللّغات.

3.1.1: المفهوم الإجرائيّ.

العدالة اللّغويّة هي احترام كرامة المواطن اللّغويّة في ظلّ سياسة لغويّة رشيدة تضمن الحقوق اللّغويّة للجماعات في الدّولة التّعدّديّة اللّغات، وتعترف بلغة الهويّة والبيئة في دولة ما طبقا لما تقرّه الدّساتير وأنظمة الحكم، وهي ليست بمعنى المساواة الفعليّة بين اللّغات أو بين اللّغة الوطنيّة الرّسميّة وبين اللّهجات أو بينها وبين أيّة لغة أجنبيّة مهما كان وضعها القانونيّ أو التّداوليّ في مجتمع متعدّد اللّغات، وإنّما بمعنى المساواة الرّمزيّة بين اللّغات الوطنيّة المتداولة.

2.1: العدالة اللّغويّة في الثّقافتين العربيّة والغربيّة.

لم يهتمّ علماء اللّغة من مفكّرين ولسانيّين بموضوع العدالة اللّغويّة في مقابل اهتمام الفلاسفة والسّياسيّين بالعدالة الثّقافيّة الّتي تتعلّق بالحقوق الثّقافيّة، لذلك يرى الباحثان: (أحمد عزّوز ومحمّد خاين) أنّ طرح مثل هذا الموضوع جديد من المنظور الفلسفيّ والقانونيّ والفكريّ في الثّقافة العربيّة، فلم يرد المصطلح إلّا في بعض الكتابات غير المتخصّصة الّتي تناولته بشكل سطحيّ دون التّعرّض لجوانبه بشيء من التّفصيل، بل دخل المنظومة الفكريّة واللّغويّة العربيّة بعد ترجمة كتاب الباحث الفرنسيّ (باتريك سافيدان) الموسوم: Multiculturalisme الّذي أشار فيه إلى أبحاث (فيليب فان باريس) عن العدالة اللّغويّة بطريقة موجزة، وبالتّالي يعدّ (باريس) أوّل من أشاع هذا المصطلح في حقل الدّراسات الفلسفيّة

[1]. عبد القادر الفاسي الفهري، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص160.

[2]. نفسه، ص161.

والسّياسيّة في بلاد الغرب.[1] فقد ناقش المسألة من منطلق أنّ«**العدالة اللّغويّة المقصودة هي عدالة تشاركيّة وتوزيعيّة يراد بها حفظ الكرامة بالمساواة بين اللّغات.**»[2]

وحدّد جملة من الدّعائم الّتي يجب أن تقوم عليها العدالة اللّغويّة هي:[3]

- الاعتراف بالتّنوّع اللّغويّ داخل حدود الدّولة، والتّأكيد الرّمزيّ للمساواة بين اللّغات.
- تبنّي لغة مشتركة تحقّق التّواصل بين جميع مواطني الدّولة، أطلق عليها (باريس) اللّغة الوسيطة (Lingua franca)
- امتلاك مواطني الدّولة المقيمين في أقاليم الأقلّيّات الشّجاعة والتّواضع لتعلّم اللّغات المحلّيّة المرسّمة وفق مبدأ الجهويّة في تلك الأقاليم.
- تبنّي مبدأ الجهويّة اللّسانيّة (Principe de la territorialité linguistique) الّذي يقوم أساسا على الاعتراف بحقّ كلّ جماعة لغويّة في استخدام لسانها داخل حدود إقليمها.

إذن، فإنّ «**اهتمام السّياسيّين بمسألة العدالة والحقوق اللّغويّة للجماعات الّتي تعيش في فضاء الدّولة الواحدة الحديثة العهد يعود إلى تسعينيّات القرن الماضي والعقد الأوّل من الألفيّة الثّالثة.**»[4] ويعود سبب هذا الاهتمام خصوصا بعد زوال الظّاهرة الاستعماريّة إلى انعدام التّسامح اللّغويّ، وعدم وجود قانون للعدالة اللّغويّة في ظلّ انتهاج بعض الحكومات سياسات لغويّة تربويّة تنتصر للغة المستعمر

---

[1]. **ينظر: أحمد عزّوز ومحمّد خاين، المرجع السّابق، ص8، 9، 17.**

[2]. **نفسه، ص18. نقلا عن:**

Philippe Van Parijs, Plaidoyer pour une territorialité linguistique, traduction de l'anglais par Annette Gérard; revue et complétée par l'auteur, Politique, no. 73 (Janvier- février) 2012, p79.

[3]. **نفسه، ص17، 18. نقلا عن:**

Philippe Van Parijs, La justice linguistique en Europe et dans le monde, L'Annuaire du collègue de France, 109 éme année, enligne: http://annuaire- cdf. revues. org/ 423

[4]. **نفسه، ص20.**

على حساب اللّغة الوطنيّة المغيّبة في تسيير شؤون الدّولة.[1] وعليه، فإنّ من آليّات تطبيق العدالة اللّغويّة في الدّولة التّعدّديّة اللّغات تبنّي الحكومات سياسة لغويّة وطنيّة يعقبها تخطيط لغويّ يضمنان الحرّيّة والعدالة في الحقوق اللّغويّة والثّقافيّة للأفراد والجماعات اجتنابا لأي صراع لغويّ قد يؤدّي إلى زعزعة الأمن القوميّ والإخلال بوحدة المجتمع.

يمكن استثمار موضوع العدالة اللّغويّة للدّفاع عن اللّغة العربيّة والنّهوض بها، ليس فقط في المجتمع الجزائريّ بل في جميع الدّول الّتي تعتمد اللّغة العربيّة اللّغة الرّسميّة في دساتيرها، وبالتّالي لا يمكن النّظر إلى تدهور أوضاعها من منظور سيّاسيّ أو هويّي- نفسيّ أو حضاريّ- ثقافيّ أو تربويّ فقط، وإنّما يضاف إلى هذا كلّه الجوانب الأخلاقيّة والحقوقيّة المتعلّقة خصوصا بالعدالة المغيّبة تماما.[2] لذلك «**مازال المتخصّصون يجدون في المجال القانونيّ صعوبات في جعل الحقوق اللّغويّة فرعا مستقلّا بذاته ضمن التّخصّصات القانونيّة والسّياسيّة.**»[3] على غرار ما يحدث في المجتمع الجزائريّ.

ثانيا: ملامح الشّخصيّة العامّة للمجتمع الجزائريّ.

1.2: التّطوّر التّاريخيّ للمجتمع الجزائريّ.

مرّ المجتمع الجزائريّ في تكوينه بحقب تاريخيّة مكّنت من بلورة ملامح الشّخصيّة العامّة للدّولة- الأمّة الحديثة، فالمجتمع في أبسط مفاهيمه هو تلك «**الوحدة البشريّة والمعرفيّة والجغرافيّة والثّقافيّة والسّياسيّة...والّتي يقع فيها تنظيم عمليّات وقنوات الإنتاج والاستهلاك (المستوى الاقتصاديّ) وتوزيع الأدوار ومراتب السّلطة (المستوى السّياسيّ) إضافة إلى توزيع رأسمال القيم الرّمزيّ حسب لغة بورديو (المستوى الثّقافيّ)**»[4] وهذا ينطبق على المجتمع الجزائريّ، الّذي تحدّث عن أصوله كتّاب

---

[1]. ينظر:أحمد عزّوز ومحمّد خاين، المرجع السّابق، ص20، 21.

[2]. ينظر: عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، المرجع السّابق، ص160.

[3].عبد الهادي بوطالب، حق اللّغة (المخلوق الحيّ) في الوجود والبقاء والتّطوّر والوحدة، دار الكتاب، ط1، 1424هـ/2003م، ص29.

[4]. مصطفى محسن، في المسألة التّربويّة نحو منظور سوسيولوجيّ متفتّح، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء، المغرب، 2002م، ص51.

وباحثون عدّة أجمعوا على أنّ أصل سكّان الجزائر بمنطقة شمال أفريقيا الملقّبون (البربر) كنعانيّون، فهذا (القدّيس أغستين: ت435م) يقول: «**إن سألتم سكّان البوادي عندنا –نوميديا الشّرقيّة بولاية بونة من القطر الجزائريّ– قالوا: نحن كنعانيّين.**»[1] و(ابن خلدون) الّذي قال بأنّ «**البربر هم أحفاد مازيغ بن كنعان، قدموا من فلسطين.**»[2] كما أكّد الباحث والمؤرّخ الجزائريّ (عبد الرّحمن الجيلالي) أنّ «**البربر هم ساميّون من أبناء مازيغ بن كنعان، هاجروا من فلسطين الجنوبيّة إلى مصر حوالي1300ق.م بعد هزيمة جالوت الفلسطينيّ، ثمّ واصلوا الهجرة إلى شمال إفريقيا سنة 1095ق.م وسنة 1055ق.م.**»[3] أمّا الباحث (محمّد العربي ولد خليفة) فقد أشار إلى أنّ الدراسات الأنثروبولوجيّة أكّدت بأنّ «**ظهور الأمازيغ كان في حدود الألف الخامسة قبل الميلاد وفي الألف الرّابعة وما بعدها، تدلّنا السّجلّات المصريّة أنّ الأمازيغ كانوا موجودين بالغرب من مصر على شكل جماعات، لكلّ منها اسمها الخاصّ...وتنوّع هذه الجماعات يدلّ أيضا على تنوّعها اللّغويّ كما هو الحال اليوم.**»[4]

ومهما يكن من أمر البربر واختلاف الرّوايات في شأن أصولهم، فالمؤكّد هو أنّهم «**مجموع سكّان الشّمال الإفريقيّ من حدود واحة "سيوه" المتاخمة للبلاد المصريّة شرقا إلى ساحل البحر المحيط الأطلسي غربا وإلى ضفّة وادي النّيجر جنوبا.**»[5] وقد «**تعاقب على هذا الوطن الجزائريّ بعد العصر الحجريّ وقبل الفتح الإسلاميّ خمس أمم عظيمة: البربر وهم السّكّان القدماء الأصليّون، والفنيقيّون، ثمّ الرّومان، فالفندال فالرّوم– البزنطيّون؛ وهذا ما نسمّيه بالجزائر العتيقة.**»[6] ثمّ امتزجوا مع الفاتحين العرب بعد أن «**استقرّ الإسلام في الجزائر منذ النّصف الثّاني من القرن الأوّل للهجرة،**

---

[1]. عبد الرّحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج1، منشورات دار مكتبة الحياة، الجزائر، ط2، 1384هـ/1965م، ص49.

[2].عزّ الدّين المناصرة، الهويّات والتّعدّديّة اللّغويّة، قراءات في ضوء النّقد الثّقافيّ المقارن، الصّايل للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، 2014م، ص147.

[3]. ينظر: عبد الرّحمن الجيلالي، المرجع نفسه، ص49، 50.

[4]. محمّد العربي ولد خليفة، الجزائر المفكّرة والتّاريخيّة، دار الأمّة، الجزائر، 1999م، ص242.

[5]. عبد الرّحمن الجيلالي، المرجع نفسه، ص48.

[6]. نفسه، ص 42.

كما عرِّب (الأمازيغ) السّكّانُ الأصليّون نتيجة الامتزاج المتبادل بينهم وبين العرب الفاتحين.»[1]وقد أسفر عن هذه اللّحمة تشكّل مجتمع مسلم لا فرق فيه بين العرب والبربر ممّا أدّى إلى امتزاج عرقيّ بسبب التّصاهر والتّزاوج، وتعريب لغويّ لسانيّ بحكم أنّ اللّغة العربيّة لها علاقة وطيدة بالإسلام، وتبادل ثقافيّ حضاريّ، وهذا يفسّره قول الباحث (أندري آدم): «**العرب والأمازيغ وحدة حضاريّة لا يمكن أن تنكر.**»[2] واشتهروا منذ عهد الرّومان بثورات عديدة وشرسة تنبئ عن تمرّدهم بعد أن اعتنق معظمهم الإسلام، شاركوا في فتح إسبانيا، تشكّلت بعدها دويلات كثيرة منها: الأغالبة، الرّستميّون، المرابطون، الموحّدون، يشكّلون اليوم سكّان جبال الأوراس والأطلس وبلاد القبائل والصّحراء.

عاش المجتمع الجزائريّ صراعات داخليّة وخارجيّة إلى أن انطوى تحت راية الحكم العثمانيّ الّذي دام قرابة الخمسة قرون بعد الغزو الإسبانيّ، انتقل بعدها إلى الحكم الفرنسيّ الاستيطانيّ الغاشم الّذي عكّر صفو هذا المجتمع وأراد أن يسلبه قيمه الحضاريّة والتّاريخيّة والإنسانيّة وهويّته العربيّة الإسلاميّة الّتي ترسّخت عن طواعيّة كيانا واحدا متماسكا.

حاولت الحكومة الجزائريّة بعد الاستقلال تطوير المجتمع الجزائريّ في كلّ المجالات سعيا لتحقيق الأمن والاستقرار السّياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ واللّغويّ، فتبنّت مشاريع عدّة كان أهمّها مشروع تعميم التّعريب الّذي لم يكتمل، إلّا أنّ الأوضاع ساءت نهاية الثّمانينات وبداية التّسعينات وعاش المجتمع الجزائريّ ما عرف بالعشريّة السّوداء نتيجة الانفلات الأمنيّ والفساد الّذي مسّ كلّ جوانب الحياة، انتهى الأمر بعدها بالمصالحة الوطنيّة الّتي أعادت للشّعب الجزائريّ بعض الاستقرار والثّقة المؤقّتين، ليجد نفسه مع بداية الألفيّة الثّالثة يتخبّط وسط صراعات سياسيّة وإيديولوجيّة تحرّكها أياد خارجيّة خفيّة وتنفّذها جهات داخليّة حكوميّة وغير حكوميّة، وهو إلى الآن يحلم بالعيش في مجتمع كان ولا يزال يتطلّع إلى:[3]

---

[1]. **تركي رابح، الشّيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التّربيّة والتّعليم، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1997م، ص70.**

[2]. **عزّ الدّين المناصرة، المرجع السّابق، ص147.**

[3]. **محمّد العربي ولد خليفة، المسألة الثّقافيّة وقضايا اللّسان والهويّة، شركة التّوزيع فالة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2005م، ص208.**

- المطالبة بالحرّيّة والحقّ في المواطنة في دولة سيّدة وديمقراطيّة.
- العدالة الاجتماعيّة وفق معايير الاستحقاق وتساوي الفرص.
- الهويّة العربيّة الإسلاميّة بأبعادها الرّوحيّة والحضاريّة العربيّة والأمازيغيّة.
- الشّغف بالتّقدّم والتّواجد في صميم العصر وتجاوز التّخلّف الموروث أو المفروض.

المجتمع الجزائريّ هو تلك المجموعة البشريّة الّتي تعيش ضمن حدود جغرافيّة معروفة إقليميّا وعالميّا، له جذور تاريخيّة ضاربة في العمق، عرف قديما بالمجتمع البربريّ الأمازيغيّ، وهو اليوم ذلك المجتمع العربيّ المسلم الّذي يدين غالبيّة سكّانه بالدّين الإسلاميّ، لغته العربيّة إضافة إلى الأمازيغيّة كما تقرّه الدّساتير، تمكّن منذ القدم من الحفاظ على تماسكه الاجتماعيّ رافضا الظّلم والجور، وعلى هويّته الأمازيغيّة العربيّة الإسلاميّة منذ فتح العرب بلاد المغرب مع أنّه شهد غزوا بشريّا من فينيقيّين ورومان ووندال وبيزنطيّين وتنوّعا لغويّا وحضاريّا ودينيّا.

2.2: الخصائص الاجتماعيّة للمجتمع الجزائريّ.

يتميّز البربريّ الأهلي الجزائريّ عن عموم البربر بأنّه «**خلق حرّا فخورا معتزّا بعشيرته متعصّبا لقبيلته وقومه...نشأ حربيّا شجاعا إلى حدّ الجرأة شرسا يبلغ أحيانا إلى حدّ الوحشيّة، حاذقا ذكيّ المشاعر، منتقما من عدوّه شفوقا بالضّعفاء والمساكين، محبّا للعمل دؤوبا عليه، عدوّا للبطالة مكتفيا بالمتواضع من بسيط المعيشة، تاجرا كنّازا، محافظا على جميع مميّزاته وخصائصه كما هو عليه حاله إلى الآن.**»[1] دليل ذلك أنّ المجتمع الجزائريّ توالت عليه دول مستعمرة منذ قرون، بداية بالفينيقيّين إلى غاية الاحتلال الفرنسيّ، إلّا أنّها لم تتمكّن من تغيير الحياة العامّة للأهالي في جميع الميادين؛ في اللّغة والدّين والعادات والتّقاليد والطّبائع وغير ذلك، وما يؤكّد هذا القول دراسات (غوستاف لوبون) حول الشخصيّة العامّة للفرد الجزائريّ؛ إذ يقول: «**استولت شعوب كثيرة على شمال إفريقية فكانت لها آثار فيها، فملكها القرطاجيّون والرّومان والواندال والقوط والبيزنطيّون قبل العرب، ولم يتبدّل أهالي شمال إفريقيّة مع كثرة فتوح الأجانب لها، وأولئك هم البربر الّذين حافظوا على دينهم ولغتهم**

[1]. عبد الرّحمن الجيلالي، المرجع السّابق، ص51.

وعاداتهم.»[1] غير أنّ ما واتى العقليّة البربريّة هو انتشار الإسلام في هذه البلاد وتقبّل الأهالي تعاليمه السّمحة الّتي جاءت بلسان عربيّ مبين، ممّا جعل المجتمع الجزائريّ متمسّكا بتراثه وثقافته الأمازيغيّة، شديد الارتباط بانتمائه العربيّ الإسلاميّ، فـ «**اعتناق البربر العقيدة الإسلاميّة كان عامّا وشاملا، إذ لم يثبت إزاءهم أيّ مظهر للاقتتال أو الرّفض لهذا الدّين، بل لم تكن تمضي مرحلة الفتح الأولى حتّى بدأ يمسح ما سبقه من الأديان، ليس على مستوى المعتقد الرّوحي لجمهور البربر فقط، ولكن على مستوى مرافق تلك الدّيانات.**»[2] بل وعلى مستوى مرافق الحياة كلّها، فاكتشف في الإسلام هويّته، وترجم مبادئه وتصوّراته خصوصا بعدما لاقاه من قهر وتعسّف وتهميش خلال فترات الاستعمار الّتي عرفتها المنطقة. لذلك يمكن تلخيص الخصائص السّوسيولوجيّة والملامح الشّخصيّة للمجتمع الجزائريّ في العناصر الآتيّة:

- مجتمع متماسك دينيّا واجتماعيّا.
- مجتمع متمسّك بدينه وعقيدته الإسلاميّة.
- مجتمع محبّ للحرّيّة متمسّك بها، نابذ للظلم والتّعسّف، وفي الوقت نفسه يمتاز أفراده بالتّسامح والعفو.
- مجتمع متمسّك بأرضه مدافع عنها فخور بانتمائه لها.
- مجتمع يتّصف أفراده بالاتّحاد بين بعضهم البعض خاصّة عند الشّدائد.
- مجتمع يتّصف أفراده بالشّجاعة والتّضحية ونكران الذّات وبالدّفاع عن العرض والشّرف.
- مجتمع يعتزّ بمقوّماته المتمثّلة في: الدّين الإسلاميّ، العروبة، الأصول الأمازيغيّة، الوطن الواحد، التّاريخ العريق.
- مجتمع محافظ يسعى إلى التّحضّر، معتزّ بأصالته وحضارته العريقة.
- مجتمع خاضع لسلطة الدّولة وقوّتها من جهة، وللسّلطة الأبويّة من جهة أخرى.
- مجتمع ذو عصبيّة قبليّة، متعصّب لرأيه خاصّة إذا تعلّق الأمر بالإسلام.

---

[1]. **غوستاف لوبون، حضارة العرب، طبعة القاهرة، 1367هـ/1948م، ص301.**

[2]. **عشراتي سليمان، الشّخصيّة الجزائريّة، الأرضيّة التّاريخيّة، دار الغرب للنّشر والتّوزيع، وهران، الجزائر، ط2، 2002م، ص18.**

- مجتمع متنوّع سوسيولوجيّا وسوسيولسانيّا.

3.2: البنية اللّغويّة والثّقافيّة للمجتمع الجزائريّ.

قد يدفعنا الحديث عن التّنوّع الإثنيّ في المجتمع الجزائريّ إلى وجود تنوّع لسانيّ بارز يعدّ السّمة المميّزة، وصفه الدّكتور (صالح بلعيد) بالموزاييك، وآثرت الدّكتورة (خولة طالب الإبراهيمي) أن تنظر إلى هذا التّنوّع اللّغويّ على شكل ثنائيّات متناقضة هي: عربيّة/أمازيغيّة، عربيّة/فرنسيّة، أمازيغيّة/فرنسيّة، وبالتّالي، يمكن ترتيب اللّغات المنطوقة في الجزائر في دوائر ثلاث حسب عدد النّاطقين بها، تكون العربيّة في الدّائرة الأولى وهي الأكبر من حيث العدد والانتشار، والأمازيغيّة في الدّائرة الثّانيّة، والفرنسيّة في الدّائرة الثّالثة وهي الأصغر بوصفها أكثر اللّغات الأجنبيّة بقاء وتأثيرا واستعمالا، تحظى بمكانة متميّزة في المجتمع.[1] (سنتطرّق لهذا الجانب بالتّفصيل في الفصل الثّالث)

ثالثا: السّياسة والتّخطيط اللّغويّان في الجزائر.

1.3: علم اللّغة الاجتماعيّ وعلاقته بالسّياسة والتّخطيط اللّغويّين.

تعرّف اللّسانيّات الاجتماعيّة أو علم اللّغة الاجتماعيّ بأنّها دراسة اللّغة في علاقتها بالمجتمع؛ أي دراسة بنية وتطوّر اللّغة ضمن السّياق الاجتماعيّ، لذلك تهتمّ بمواضيع متنوّعة تكون محلّ دراسة وتحليل من قبل الباحثين حصرها (هاليداي*) فيما يلي:[2]

- الازدواجيّة اللّغويّة والتّعدّد اللّغويّ وتعدّد اللّهجات.
- التّخطيط اللّغويّ والتّنميّة اللّغويّة.
- ظواهر التّنوّع اللّغويّ.

---

[1]. ينظر: خولة طالب الإبراهيميّ، الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، عناصر من أجل مقاربة اجتماعيّة لغويّة للمجتمع الجزائريّ، ترجمة: محمّد يحياتن، منشورات دار الحكمة، الجزائر،ط2، 2013م، ص 14، 25، 27.

* مايكل ألكسندر كيركوود هاليداي (1925–2018) لغويّ إنجليزيّ ومفكّر رائد في علم اللّغة الوظيفيّ، ساهم في مجال اللّسانيّات النّظاميّة، وصاحب نظريّة النّحو النّظاميّ، اهتمّ بلسانيّات النّصّ والتّعليميّة والشّعريّة واللّسانيّات العامّة

[2]. هادي نهر، علم اللّغة الاجتماعيّ عند العرب، مكتبة لسان العرب، الجامعة المستنصريّة، العراق، ط1، 1408هـ/1988م، ص25.

- علم اللّهجات الاجتماعيّ (المتنوّعات غير المعياريّة)
- اللّسانيّات الاجتماعيّة والتّربيّة.
- الدّراسات الوصفيّة للأوضاع اللّغويّة. (طريقة وأسلوب الكلام)
- السّجلّات والفهارس الكلاميّة والانتقال من لغة إلى أخرى.
- العوامل الاجتماعيّة في التّغيّر الصّوتيّ والنّحويّ.
- اللّسان والمجتمع والتّواصل الحضاريّ.
- النّظريّة الوظيفيّة والنّظام اللّغويّ.
- تطوّر اللّغة عند الطّفل.
- اللّسانيّات العرفيّة. (الإثنو منهجيّة)
- دراسة النّصوص.

وبالتّالي «**فإنّ السّوسيو – ألسنيّة التّطبيقيّة تركّز على نشر المعلومات الّتي بالإمكان على ضوئها وضع سياسة ألسنيّة بشكل علميّ، وعلى اختبار مختلف طرق تحقيق هذه السّياسة على نطاق مصغّر، وعلى توضيح المسارات السّياسيّة وغير السّياسيّة والّتي تلعب دورا معيّنا على صعيد الجماعات والأفراد، لاتّخاذ القرارات السّياسيّة في المجال الألسنيّ، وعلى دراسة النّتائج المترتّبة عن تنفيذ السّياسة الألسنيّة، ودراسة ردّات فعل السّكّان تجاه هذه السّياسة وعلى استخلاص كلفة هذه السّياسة.**»[1]

إذن، بما أنّ التّخطيط اللّغويّ والتّنميّة اللّغويّة يحتاجان سياسة لغويّة تسبقهما، وهما في الوقت ذاته أحد موضوعات اللّسانيّات الاجتماعيّة، فإنّ السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ يعدّان من بين تلك الموضوعات الّتي لها علاقة بعلم اللّغة الاجتماعيّ أين تتدخّل سيّاسة الدّولة تجاه اللّغة.

2.3: التّحديد المفاهيميّ لمصطلحيْ السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ.

من المصطلحات الأساسيّة الّتي برزت في اللّسانيّات الاجتماعيّة، والّتي تسهم في إثراء فروع علم اللّغة والدّراسات البينيّة المتعلّقة بها:

[1]. **ميشال زكريّاء، قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، ص10.**

1.2.3: مصطلح السّياسة اللّغويّة.(Language Policy)

من حيث المفهوم هو قديم قدم اللّغة وارتباطه بأوضاعها في بيئة اجتماعيّة معيّنة وبتدخّل السّلطة السّياسيّة بالانتصار للغة معيّنة أو باختيار لغة الأقلّيّة، وفي الوقت نفسه يعدّ مصطلحا حديث الطّرح في الدّراسات اللّغويّة في العصر الحديث. عرّفه مجموعة من الباحثين والمفكّرين، وتعدّدت تعاريفهم بتعدّد توجّهاتهم الفكريّة ومذاهبهم العلميّة.

فالسّياسة اللّغويّة عند (لويس جان كالفي) هي «**مجمل الخيارات الواعيّة المتّخذة في مجال العلاقات بين اللّغة والحياة الاجتماعيّة، وبالتّحديد بين اللّغة والحياة في الوطن.**»[1] في حين يرى (جيمس طوليفصون*) أنّها «**تعني ذلك التّخطيط الّذي تضعه الحكومات.**»[2] ويراها (روبيلارد) بأنّها «**مرحلة التّهيئة اللّغويّة الأكثر تجريدا، تتمثّل في صياغة الأهداف.**»[3]وترمي حسب الدّكتور (علي القاسمي) إلى«**أنّها نشاط تضطلع به الدّولة، وتنتج عنه خطّة تصادق عليها مجالسها التّشريعيّة، ويتمّ بموجبها ترتيب المشهد اللّسانيّ في البلاد، خاصّة اختيار اللّغة الرّسميّة، وينصّ على السّياسة اللّغويّة للدّولة في دستورها أو قوانينها أو أنظمتها؛ بمعنى أنّ كلّ دولة لها سياستها اللّغويّة، سواء كانت معلنة أو لا. والدّولة لا تعلن رسميّا عن سياستها اللّغويّة إلّا في دستورها أو قانونه. أو هي تنظيم المشهد اللّسانيّ في البلاد وذلك بتنمية اللّغة أو اللّغات المتداولة فيها، وتحديد أدوارها ووظائفها في المجتمع ومجالات الاستعمال اللّغويّ في البلاد كافّة.**»[4] أي إنّها مجموعة من النّشاطات الّتي يمارسها

---

[1]. لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص221.

* جيمس طوليفصون: أستاذ اللّغة الإنجليزيّة بكلّيّة التّربيّة، جامعة هون كونغ، اهتمّ بمجالات عديدة كالسّياسة اللّغويّة، علم اللّغة الاجتماعيّ، تعلّم اللّغة الثّانية.

[2]. جيمس طوليفصون، السّياسة اللّغويّة، خلفياتها ومقاصدها، ترجمة: محمّد خطّابي، تقديم: عبد الغني أبو العزم، مؤسّسة الغني للنّشر والتّوزيع، الرّباط، المغرب، ط1، 2007م، ص25.

[3] .Mari Louis Moreau, Sociolinguistique, Les concepts de bas, Editions Mardaga, 2eme édition, 1997, p 36.

[4].أحمد عزّوز، التّخطيط اللّغويّ والمصطلحات المحايثة، أعمال الملتقى حول: التّخطيط اللّغويّ، جامعة وهران، ج1، 2012م، ص70.

السّاسة نحو اللّغة، ويتمّ صياغتها في شكل قرارات دستوريّة وتشريعيّة، كما تعدّ فرعا من علم السّياسة العامّ، وهي مرحلة نظريّة في التّهيئة اللّغويّة، يتمّ فيها ربط الأوضاع اللّغويّة بالبيئة الاجتماعيّة.

تتقاطع السّياسة اللّغويّة مع السّياسة الاقتصاديّة و السّياسة الثّقافيّة وترتبط بهما؛ إذ لا تستقيم الواحدة دون وجود الأخريين، وفي الوقت ذاته نجدها تتّصل بعلوم عدّة، كعلم التّربيّة و علم النّفس وعلم الاجتماع والجغرافيا واللّسانيّات الاجتماعيّة...

لا ترتبط السّياسة اللّغويّة بالدّولة وبحدود جغرافيّة معيّنة دائما، بل يمكن أن تكون هناك سياسات لغويّة عابرة للحدود، أو على العكس من ذلك محصورة بجماعة محدودة أصغر من الدّولة، وتتعايش في كنفها مع جماعات أخرى، كجماعة الصّمّ – البكم الّتي يمكنها عقد المؤتمرات العالميّة والتّصويت على توصيات في مجال التّعليم، أو كالمنظّمة الفرنكوفونيّة الدّاعية إلى حماية اللّغة الفرنسيّة، وهذا يمثّل النّموذج الأوّل، أمّا النّموذج الثّاني فيمثّل له بلغة الأقلّيّات اللّغويّة في منطقة بريطانيا الفرنسيّة، أو لغة التبت في الصّين.[1] كما أنّ حصر السّياسة اللّغويّة في دور الحكومات وصنّاع القرار دون غيرها أمر فيه تناقض ومجافاة للواقع.

للسّياسة اللّغويّة وظيفتان: وظيفة عمليّة، وأخرى رمزيّة، فـ «**حين تأخذ دولة حديثة العهد بالاستقلال قرارا باتّخاذ اللّغة المحلّيّة لغة وطنيّة، يعدّ هذا القرار عمليّا في حال تبعه تخطيط يدخل هذه اللّغة في المدرسة وفي الإدارة...حتّى تحلّ محلّ اللّغة الاستعماريّة في جميع نواحي الحياة الوطنيّة، ولكن القرار نفسه يعدّ رمزيّا.**»[2] وهذا على غرار ما فعلته الدّولة الجزائريّة بعد استقلالها.

2.2.3: مصطلح التّخطيط اللّغويّ.(Planning language)

هو تلك المرحلة التّطبيقيّة الّتي تلي السّياسة اللّغويّة، وهو «**وجه من أوجه علم اللّغة التّطبيقيّ.**»[3] وفرع من فروع علم اللّغة الاجتماعيّ أين يتمّ تطبيق حلول للمشكلات اللّغويّة؛ إذ «**يُحدِث استجابة**

---

[1]. ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص221.

[2]. نفسه، ص222.

[3]. صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللّغة العربيّة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة/الجزائر، دط، دت، ص174.

لاحتياجات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة، فالدّولة تحتاج إلى سياسة لغويّة في الأوضاع الآتية: أوّلها التّعدّد اللّغويّ، وثانيها اختلاف اللّهجات الجغرافيّة، وثالثها رغبة الدّولة في تحقيق التّنميّة اللّغويّة.»[1] وقد أورد الدّكتور (كوبر) اثني عشر تعريفا لمصطلح التّخطيط اللّغويّ[2] منها تعريف (هوجن*) الّذي يعدّ أوّل من أدخل هذا المصطلح في أدبيّات علم اللّغة الاجتماعيّ؛ حيث عرّفه بأنّه «**كافّة الأنشطة المتعلّقة بإعداد دليل الكتاب (قواعد الإملاء) أو إعداد كتاب في قواعد اللّغة أو معجما لغويّا من أجل إرشاد الكتّاب والنّاطقين بلغة ما في مجتمع غير متجانس لغويّا.**»[3] ثمّ عدل عن هذا التّعريف بعد أن صار ينظر لتلك الأنشطة بوصفها جزءا من تنفيذ السّياسة الّتي يرسمها المخطّطون، ونتاجا للتّخطيط اللّغويّ وليست هي ذاته، ليصبح عبارة عن «**كافّة أنشطة معيرة اللّغة الّتي تؤدّيها المجامع اللّغويّة واللّجان المختصّة بتطوير اللّغة، وهي كافّة أشكال الأنشطة الّتي تعرف عموما بتنميّة اللّغة، وكافّة المقترحات المتعلّقة بإصلاح اللّغة ومعيرتها.**»[4] في حين يرى (جيمس طوليفصون) أنّه «**يشمل كلّ الجهود الواعيّة الرّاميّة إلى التّأثير في بنية التّنويعات اللّغويّة أو في وظيفتها، وتؤدّي هذه الجهود إلى إنشاء قواعد الإملاء وتحديث البرامج وتوحيدها، أو توزيع الوظائف بين اللّغات في المجتمعات متعدّدة اللّغات.**»[5] ونجد (فلوريان كولماس) يوافقه حين ينظر إلى التّخطيط اللّغويّ على أنّه نشاط متعلّق بالمظاهر الدّاخليّة والخارجيّة للّغة، فهو في نظره «**تدخّل موجّه مستقبلا في اللّغة، يهدف**

---

[1]. **محمّد فلاق، الآليات التّنفيذيّة في التّخطيط اللّغويّ ودوره في إنجاح السّياسة اللّغويّة، استكتاب جماعيّ: محمّد العربي ولد خليفة، أهمّيّة التّخطيط اللّغويّ، اللّغات ووظائفها، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2012م، ص217، 218.**

[2]. **ينظر تعريفات التّخطيط اللّغوي، روبرت كوبر، التّخطيط اللّغويّ والتّغيّر الاجتماعيّ، ص68، 69، 70. وجولييت غرمادي، اللّسانة الاجتماعيّة، ص208.**

* **إنيار هوجن**

[3]. **روبرت كوبر، نفسه، ص68.**

[4]. **روبرت كوبر، المرجعالسّابق، ص68.**

[5]. **جيمس طوليفصون، السّياسة اللّغويّة، خلفياتها ومقاصدها، المرجع السّابق، ص25.**

إلى التّأثير في اللّغة واستعمالها.» [1] إلّا أنّ (لويس جان كالفي) يربطه بالسّياسة اللّغويّة، فيعرّفه بأنّه «**البحث عن الوسائل الضّروريّة لتطبيق سياسة لغويّة وعن وضع هذه الوسائل موضع التّنفيذ.**»[2] أمّا (كابلن) و(بالدوف) فقد مزجا بينه وبين السّياسة اللّغويّة، فهو«**حزمة اعتقادات وأفكار وتشريعات وقواعد تغيير وممارسات بغية إحداث تغيير إيجابيّ مستهدف في استخدام اللّغة أو توقيف تغيير سلبيّ محتمل فيه. ويعبّران عنه بأنّه مجهود مبذول من قبل البعض من أجل تعديل السّلوك اللّغويّ في أيّ مجتمع لسبب ما، ومن ذلك المحافظة على ثقافة المجتمع وحضارته عبر صيانة لغته، وقد تكون هذه الجهود على المستوى الكلّي أو الجزئيّ.**»[3]

ونجد اللّسانيّ (عبد القادر الفاسي الفهريّ) يربط التّخطيط اللّغويّ بالجانب الاقتصاديّ فيقول: «**يترجم التّخطيط اللّغويّ التّدخّل البشريّ الواعيّ في سيرورة اختيار اللّغة في محيط معيّن، وليس هناك نظريّة علميّة للتّخطيط، وهناك دراسات اعتمدت تصوّرات اللّسانيّات المجتمعيّة أساسا. إلّا أنّ النّظريّة الاقتصاديّة تتيح نظرة جديدة، وتزوّد بأدوات ووسائل فاعلة تمكّن من التّقييم العلميّ لسياسة لغويّة معيّنة، والحكم عليها بأنّها جيّدة أو أقلّ جودة أو رديئة.**»[4]

للتّخطيط اللّغويّ سمات وخصائص، فهو قصديّ له هدف معيّن، ورؤية نحو المستقبل، إضافة إلى أنّه رشيد يتحكّم فيه الصّالح العامّ.

يفهم من التّعريفات السّابقة حول مصطلح السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن ما يلي:

- السّياسة والتّخطيط اللّغويّان فرعان من فروع علم السّياسة العامّ من جهة، وأحد مواضيع علم اللّغة الاجتماعيّ من جهة أخرى.

---

[1]. **فلوريان كولماس، دليل السّوسيولسانيّات، ص932.**

[2]. **لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص220.**

[3]. **عبد الله البريدي، التّخطيط اللّغويّ...تعريف نظريّ ونموذجيّ، ورقة بحثيّة ألقيت في الملتقى التّنسيقيّ للجامعات والمؤسّسات المعنيّة باللّغة العربيّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، الرّياض، 2013م، ص7.**

[4]. **عبد القادر الفاسي الفهريّ ، المرجع السّابق، ص256.**

- تقوم السّياسة اللّغويّة على وضع اختيارات واعيّة ومدروسة متعلّقة بلغة معيّنة داخل مجتمع معيّن قصد بلوغ أهداف معيّنة للنّهوض بتلك اللّغة وتطوير استعمالها. ثمّ يأتي التّخطيط اللّغويّ على شكل تطبيق وتنفيذ لتلك الاختيارات.
- ترتبط السّياسة والتّخطيط اللّغويّان بالدّول وصنّاع القرار، وذلك عندما تتعامل الأمم والأوطان بشكل رسميّ مع اللّغة باتّخاذ جملة من التّدابير الّتي من شأنها ترتيب المشهد اللّغويّ للجماعات اللّغويّة خاصّة في العصر الحديث.
- تترجم السّياسة اللّغويّة على شكل قرارات دستوريّة تشريعيّة، أي إنّها ذات بعد نظريّ. ويترجم التّخطيط اللّغويّ على أنّه الجانب العمليّ التّنفيذيّ المنظّم والممنهج للسّياسة اللّغويّة المستند إلى تصوّر سياسيّ وإطار نظريّ علميّ. (ينظر العلاقة بين السّياسة اللّغويّة وبين التّخطيط اللّغويّ: الملحق رقم 1)
- هناك من يجعل السّياسة اللّغويّة مرادفا للتّخطيط اللّغويّ، وهناك من يقرّ بأنّ التّخطيط اللّغويّ تابع للسّياسة اللّغويّة ومختلف عنها؛ بمعنى أنّ التّخطيط اللّغويّ ما هو إلّا تطبيق لسياسة لغويّة.
- إنّ التّعريفات السّابقة للسّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن مفيدة من جهة أنّها تسمح بالتّمييز بين مجال أصحاب القرار السّياسيّ ممّن يقومون بالاختيارات، ومجال التّقنيّين الّذين يقومون بالتّطبيق، ومقيِّدة من جهة أنّها تستبعد تدخّلات أخرى في اللّغة/اللّغات الّتي لا علاقة لها بالمؤسّسات السّياسيّة، بل الّتي لها علاقة بالأفراد أو المجموعات.[1] دليل ذلك تجربة المعهد اللّغويّ الصّيفيّ ودوره في رسم السّياسات اللّغويّة أو توجيهها في العديد من بلدان العالم، إضافة إلى فشل السّياسة الحكوميّة الإيرلنديّة في إحياء اللّغة الإيرلنديّةGaclic[2]

[1]. ينظر:لويس جان كالفي، أيّ مستقبل للّغات، الآثار اللّغويّة للعولمة، ترجمة: جان ماجد جبّور، مؤسّسة الفكر العربيّ للتّرجمة والطّبع والنّشر، بيروت، لبنان، ط1، 1439هـ/2018م، ص23.

[2]. ينظر: محمّد الغازي، زكريّاءالسّرتي، السّياسات اللّغويّة في العالم العربيّ، الرّؤى والبدائل، مختبر القيم والمجتمع والتّنميّة بشراكة مع شبكة ضياء للمؤتمرات والدّراسات، دط، دت، ص219.

لقد وضع الباحث (بيت كوردر) الهيكل العلميّ للسّياسة والتّخطيط اللّغويّين، وأطلق عليه اسم: (العمليّة الشّاملة) الّتي تقوم على المستويات الآتيّة:[1]

- **المستوى الأوّل** (سيّاسيّ): يتمّ تحديد المستوى اللّغويّ المناسب الّذي تقرّه الدّولة في الدّستور والمواثيق استنادا لما يأتي به أهل الاختصاص. مثال ذلك قرار تعميم استعمال اللّغة العربيّة في الجزائر.
- **المستوى الثّاني** (لغويّ ولغويّ اجتماعيّ): ينطلق هذا المستوى من معطيات علم اللّغة العامّ وعلم اللّغة التّطبيقيّ، حيث يراعى في ذلك وجود ازدواجيّة لغويّة أو ثنائيّة لغويّة قد تدخل لغة أو لهجة محلّيّة الضّيم اللّغويّ على غيرها، مثال ذلك وجود ازدواجيّة لغويّة بين الفصحى والعامّيّة، وثنائيّة لغويّة بينها وبين الفرنسيّة أو الإنجليزيّة في الوطن العربيّ.
- **المستوى الثالث** (لغويّ تعليميّ نفسيّ): يتعلّق بجانب التّربيّة والتّعليم ويحدّد كيفيّة التعامل مع المادّة اللّغويّة المطلوبة وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.

إنّ السّياسة والتّخطيط اللّغويّين ينطلقان من مبادئ مهمّة وضروريّة في دراسة اللّغة وعلاقتها بالمجتمع، أهمّها:[2]

1/التّاريخ المشترك للمجتمع والهويّة النّابعة من كيانه، واللّغة المجسّدة لثقافته المعبّرة عن حضارته.

2/الثّوابت والمرتكزات الكبرى للشّعب، كالدّين والوحدة الوطنيّة والرّوح المعنويّة والجوهر الأصيل للكيان الوطنيّ والمصالح المشتركة.

3/اعتراف الدّستور باللّغة المختارة في السّياسة اللّغويّة للبلاد.

3.2.3: العلاقة بين السّياسة والتّخطيط اللّغويّين وبين العدالة اللّغويّة.

يظلّ السّؤال المطروح، ما العلاقة بين السّياسة والتّخطيط اللّغويّين وبين العدالة اللّغويّة؟

العلاقة بين السّياسة والتّخطيط اللّغويّين وبين العدالة اللّغويّة علاقة وطيدة، لأنّ انعدام العدالة في ظلّ غياب قانون يحمي اللّغة الوطنيّة مقابل هيمنة اللّغات الأجنبيّة، أو يحمي لغات الأقلّيات في

[1]. ينظر: صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللّغة العربيّة، ص261.

[2]. عمر بورنان، تخطيط السّياسة اللّغويّة، مجلّة اللّغة الأمّ، دار هومة للطّباعة والنّشر، الجزائر، 2004م، ص163.

المجتمعات التّعدّديّة، أو في ظلّ وجود قانون جائر أين تشعر هذه الأقلّيات بالضّيم اللّغويّ والتّهميش وتحرم من ممارسة لغتها الأمّ، قد يؤدّي إلى انعدام الأمن اللّغويّ وعرقلة التنميّة، فتسعى إلى مطالبة السّلطة السّياسيّة للتّدخّل من أجل إحداث التّوازن اللّغويّ، ومن ثَمَّ تحقيق العدالة اللّغويّة بوضع سياسة لغويّة حكيمة تمكّن من إقرار لغة وطنيّة مشتركة، تكون حاضرة في مؤسّسات الدّولة المختلفة ويعمّم استعمالها في المحيط الاجتماعيّ، مع مراعاة التّنوّعات اللّغويّة حفاظا على وحدة المجتمع وأمنه وتطوّره، وبالتّالي لا تتحقّق العدالة اللّغويّة إلّا باعتماد سياسة لغويّة يعقبها تخطيط لغويّ يحدّد طبيعة العلاقات بين اللّغات المتكلّمة؛ أي بين اللّغة المشتركة والرّسميّة والوطنيّة، إضافة إلى اللّهجات المحلّيّة واللّغات الأجنبيّة.[1]

إنّ الحديث عن وجود عدالة لغويّة في مجتمع يتّصف بالتّعدّد اللّغويّ هو حديث عن اتّخاذ الدّولة سياسة وتخطيطا لغويّين يكون الهدف من ورائهما ترسيخ العدالة بين الجماعات اللّغويّة للحدّ من الصّراع اللّغويّ، ولتسهيل عمليّة الاتّصال والتّواصل من جهة، والقضاء على لعبة الهيمنة اللّغويّة الّتي ترتبط بالهيمنة السّياسيّة والاقتصاديّة في ظلّ التّحدّيات الجيوسياسيّة ومخطّطات العولمة الدّاعيّة إلى هيمنةاللّغة الإنجليزيّة من جهة أخرى. لذا فإنّ نجاح السّياسة والتّخطيط اللّغويّين سيكون له الأثر الإيجابيّ على النّواحي السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وعلى نشر الأمن اللّغويّ والفكريّ والحفاظ على الهويّة الوطنيّة.[2]

3.3: نشأة السّياسة والتّخطيط اللّغويّين.

إنّ السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن قديمان قِدَم ارتباط اللّغة بالوجود الإنسانيّ وبالمجتمع وأغراضه التّواصليّة، وقِدَم التّعدّد اللّغويّ بوصفه فرعا من فروع السّياسة اللّغويّة؛ فتدخّل الحكومات في الأوضاع اللّغويّة أو في إصلاح اللّغة لذاتها أو إصلاح وضعها في بيئتها يعدّ ضربا من السّياسة اللّغويّة وإلّم يوضع

[1]. ينظر: محمّد خاين وأحمد عزّوز، العدالة اللّغويّة في المجتمع المغاربيّ، المرجع السّابق، ص 63، 64.

[2]. محمّد خاين وأحمد عزّوز، المرجع السّابق، ص64، 66.

هذا التّدخّل تحت اسم السّياسة، من هنا ولدت فكرة السّياسة اللّغويّة، ولو عدنا إلى التّاريخ لوجدناه يعجّ بالأمثلة الدّالة على تدخّل السّاسة في شؤون اللّغة إنْ على المستوى الدّاخليّ أو الخارجيّ.[1]

يعود ظهور مصطلح التّخطيط اللّغويّ إلى العالِم (فنراخUriel weinreich) الّذي وظّفه أوّل مرّة في النّدوة الّتي عقدت في كولومبيا عام 1957م بعنوان: Planning language، لكن أوّل من كتب فيه بطريقة علميّة متخصّصة هو العالم (هوجنHaugen)،فنشر مقالة عام1959م بعنوان: تخطيط اللّغة المعياريّة في النّرويج الحديث، ومن أهمّ الأهداف الرّئيسة لهذا العلم هو ترسيخ دور اللّغة في بناء دول العالم الثّالث بعد الاستعمار بشكل خاصّ كما جاء في أبحاث (فيشمان، فرجسون، داس غوبتا) عام1968م بعنوان: المشكلات اللّغويّة في الدّول النّاميّة.[2]

أمّا مصطلح السّياسة اللّغويّة فقد ظهر في كتابات (فيشمان) حين أضافه في كتيّب نشره عام 1970م بعنوان: Sociolinguistics.[3] ثمّ ظهر في الإسبانيّة سنة1975م مع (رفائيل نينيولس) بمصطلح: Estructura social y política lingüística،وفي الألمانيّة سنة1981م مع (هلموت فلوك) بمصطلح:SprachtspachtleReimund،وفي الفرنسيّة سنة1981م بمصطلح Politique linguistique،توالت بعدها الكتابات والدّراسات في الموضوعين إلى أن تحدّد إطاره المرجعيّ بوصفه تخصّصا في الدّراسات اللّغويّة الاجتماعيّة، وقد رافق ظهورُ المصطلحين ظهورَ مصطلحات عدّة منها:التّنميّة اللّغويّة أو التّطوّر اللّغويّ (Development language)، التّنظيم اللّغويّ (Linguistic Organisation)، التّهيئة اللّغويّة (Language Preparation)، الهندسة اللّغويّة (Linguistic Engineering)

يقول (كوبر) في هذا الصّدد: «**لم يكن مصطلح التّخطيط اللّغويّ متداولا في الكتابات الّتي تناولت هذا النّشاط، وربّما كان مصطلح الهندسة اللّغويّة أوّل تعبير تمّ استخدامه في أدبيات هذا**

[1]. ينظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنيّة تطبيقيّة،حول تدخّل السّلطة السّياسيّة في مسائل اللّغة في المجتمع، ص11، 12، 13.

[2]. ينظر: كوبر، المرجع السّابق، ص68.

[3]. ينظر: لويس جان كالفي، المرجع السّابق، ص220، 224.

الموضوع للدّلالة على الأنشطة الّتي يمارسها المخطّطون اللّغويّون، وكان هذا المصطلح أكثر تكرارا من مصطلح السّياسة اللّغويّة، وكان أكثر تكرارا من مصطلح التّطوّر اللّغويّ، ومن مصطلح التّنظيم اللّغويّ، ويستخدم مصطلح السّياسة اللّغويّة أحيانا مرادفا لمصطلح التّخطيط اللّغويّ. وقد اقترح(Jernuded andNeustupny) مصطلح إدارة اللّغة، ولكن حداثة عهد هذا المصطلح لا تسمح بالحكم على ما إذا كان لقي قبولا في الاستعمال أم لا. ويعدّ مصطلح التّخطيط اللّغويّ الآن هو الأكثر شيوعا من بين كافّة المصطلحات الموجودة.»[1]

4.3: أهداف السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن وأهمّية تطبيقهما.

تكمن أهمّيّة السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن في قدرتهما على حلّ المشكلات المتعلّقة باللّغة، على غرار تفشّي اللّهجات العامّيّة، التّداخل اللّغويّ، الازدواجيّة والثّنائيّة اللّغويّتين، هيمنة اللّغات الأجنبيّة على اللّغة الوطنيّة والرّسميّة في البلاد، وفي مدى تحقيق الأهداف المرجوّة من وراء تطبيقهما التّطبيق النّاجع،ولهذا نجد كل دول العالم تلجأ إليهما في كلّ القطاعات والوزارات والمؤسّسات المختلفة، وذلك على غرار الجزائر. ولهذه الأهمّيّة تسعى كلّ سياسة لغويّة وكلّ تخطيط لغويّ إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمّها:[2]

- تحقيق الوحدة الوطنيّة.
- تحقيق المصالحة الدّبلوماسيّة.
- التّوجّه الاقتصاديّ نحو العلاقات الجديدة.
- حلّ المشكلات الّتي تعترض اللّغة من قبيل التّدخّلات على متن اللّغة بابتكار الكتابة أو إصلاحها، أو بالتّوليد المعجميّ ومكافحة الاقتراض، أو التّدخّل على منزلة اللّغة بترقية وظائف تلك اللّغة وحماية منزلتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة وعلاقتها باللّغات الأخرى.

[1]. كوبر، المرجع السّابق، ص67، 68.

[2].ينظر: **Mari Luis moreau, Sociolinguistique, p28.**

يرى الدّكتور (صالح بلعيد) أنّ من أهداف التّخطيط المرتبط باللّغات هو «**تخطيط ينظر في اللّغات بحسب المقام الهويّاتيّ، والحضاريّ، والعلميّ للّغات المستعملة في بلد من البلدان؛ حيث ينزل كلّ لغة مقامها بتدبير سيادة اللّغة الرّسميّة في المقام العالي، ثمّ اللّغة الوطنيّة في المقام الثّاني، وأخيرا اللّغات الأجنبيّة بحسب ما تقتضيه الوطنيّة والنّفعيّة الآنيّة، وما تحمله كلّ لغة من حمولة علميّة، كما يشمل التّخطيط اللّغويّ وضع سياسة لغويّة واضحة الهدف، تسهم في تنفيذها المؤسّسات التّعليميّة والإعلاميّة والإداريّة، بإنجاز استراتيجيّة وطنيّة تقضي على التّخالف لا على الاختلاف باعتماد اللّغة الأمّ الّتي لا تخضع للمناقشة إلّا في مسألة المنهجيّة التّي تعمل على ترقيتها.** »[1]من هنا يصبح هدف التّخطيط اللّغويّ تنظيم وضع اللّغات الوطنيّة والأجنبيّة من جهة، وإصلاح وضع اللّغة الرّسميّة وترقيتها في المجتمع المتعدّد اللّغات من جهة أخرى.

ومن الباحثين من يرى أنّ الهدف من وراء السّياسة والتّخطيط اللّغويّين هو تسهيل التّواصل؛ إذ يقول (ك. غادليGadelii. K): «**إنّ النّاس اليوم لا يستطيعون التّواصل فيما بينهم كما كانوا يفعلون سابقا؛ لذا فإنّ الهدف من التّخطيط اللّغويّ هو تسهيل التّواصل على ثلاثة مستويات: المحلّي والإقليمي والدّوليّ.**»[2]هذه الأهداف وغيرها هو ما جعل التّخطيط اللّغويّ يستهدف معالجة القضايا الآتيّة:[3]

- وضع المقاييس للكتابة الصّحيحة والكلام الجيّد.
- ملاءمة اللّغة بوصفها وسيلة تعبير للشّعب الّذييستعملها.
- قدرة اللّغة على أن تكون أداة الإبداع الفكريّ والعلميّ.
- عدم القدرة على التّفاهم بين المجتمعات اللّغويّة والمتنوّعة ومن الدّولة الواحدة.
- اختيار لغة التّعليم.

---

[1]. صالح بلعيد، النّخبة والمشاريع الوطنيّة، مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، دط، الجزائر، 2014م، ص151، 152.

[2]. كاضمالمياحي، التّعدّد والازدواج في ضوء السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ، ملتقى التّخطيط اللّغويّ، ج1، 2012م.

[3]. ميشال زكريا، قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، المرجع السّابق، ص12.

- ترجمة الأعمال الأدبيّة.
- اعتماد اللّغة المناسبة للتّبادل العلميّ.
- القيود الموضوعة على الاستعمال اللّغويّ.
- التّنافس بين اللّهجات والارتقاء بلهجة إلى مرتبة اللّغة الرّسميّة.
- الحفاظ على التّوازن بين مصلحة الدّولة ومصلحة الأفراد في المجال اللّغويّ.

5.3: أنواع السّياسات والتّخطيطات اللّغويّة.

للسّياسة والتّخطيط سبعة أنواع:[1]

- تخطيط الوضع: يتناول تخطيط وضع لغة معيّنة مقارنة مع لغة أخرى.
- تخطيط المتن: يتناول التّخطيط المتعلّق بالاستعمال للغة معيّنة، وذلك بالتّأثير في شكل اللّغة عن طريق مستويات ثلاث: مستوى الخطّ، مستوى المعجم، مستوى الأشكال اللّهجيّة.
- تخطيط المنزلة: يهتمّ بترقيّة وظائف اللّغة في بيئتها التّرابيّة، ويسعى إلى الحفاظ على منزلتها وحمايتها في علاقتها باللّغات الأخرى، وفي ظل هيمنة اللّغات العالميّة وعولمتها.
- تخطيط الاكتساب: يهدف إلى زيادة عدد المستخدمين للغة معيّنة.
- تخطيط الخطاب: يهدف إلى توجيه الخطاب للتّأثير في الحالة الذّهنيّة والسّلوكيّة والمعتقدات لأفراد مجتمع ما، ويستخدم هذا النّوع في القضايا اللّغويّة وغير اللّغويّة، مثال ذلك تحليل برامج التّلفاز وعلاقتها بالسّياسة اللّغويّة.
- تخطيط المصطلح: يتعلّق بوضع المصطلحات الجديدة الّتي تواكب متطلّبات العصر من أجل اللّحاق بركب التّطوّر العلميّ والتّقنيّ.
- تخطيط الحوسبة اللّغويّة: يسعى إلى معالجة طرق حوسبة اللّغة وإجادة توظيفها.

[1]. **ينظر:محمود بن عبد الله المحمود، التّخطيط اللّغويّ والسّياسة اللّغويّة، تأصيل نظريّ، مجلّة التّخطيط والسّياسة اللّغويّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، السّنة الثّالثة، العدد السّادس، 1439هـ/2018م، ص16.**

- بالإضافة إلى التّخطيط لمحو الأمّيّة: وهو نوع من التّخطيط اللّغويّ في التّعليم يهدف إلى زيادة عدد المتعلّمين في المجتمع.[1]

6.3: مراحل رسم السّياسة اللّغويّة وتنفيذ التّخطيط اللّغويّ.[2]

1/وصف الوضعيّة اللّغويّة الاجتماعيّة: أو ما يسمّيه (روبيير) مستوى تقييم الوضعيّة، ويكون ذلك بالوصف العلميّ الدّقيق للوضع اللّغويّ في المجتمع، وتحليله تحليلا سوسيو لسانيّا عن طريق **الدّراسات الميدانيّة** الّتي تعتمد الملاحظة بأنواعها، الجمع والاستقصاء، الاستبيان وإظهار النّتائج، دراسة الحالة، عمليّات المسح بالعيّنة أو المسح الشّامل، إجراء المقابلات وتحرير التّقارير، الاستعانة بأجهزة التّسجيل والتّصوير المختلفة وقد ركّز (كالفي) على الأسواق بوصفها أكثر الأماكن ملاءمة لدراسة التّبادل اللّغويّ، أو عن طريق **دراسات مكتبيّة تتمّ في مراكز صنع القرار وقيادة الأركان** بعيدة عمّا تمّ جمعه في الميدان.

2/تحديد الأهداف: يراعى في ذلك رصد الأهداف بعيدة المدى أي الكبرى، وقصيرة المدى أي المرحليّة، وهذا لا يتمّ إلّا بعد تسطير النّتائج المرجوّة والأهداف المنشودة.

3/وضع الاستراتيجيات: وذلك باختيار الوسائل المناسبة النّاجعة وتحديد الخطوات التّنفيذيّة الّتي تتحقّق بها الغايات المستهدفة. تسمّى المرحلتان الأخيرتان عند (روبيير) مستوى السّياسة اللّغويّة.

4/التّنفيذ: تعدّ مرحلة مهمّة وخطوة إجرائيّة في تطبيق القرارات الّتي رسمتها السّياسة اللّغويّة.

5/التّقييم: تعدّ مرحلة التّحليل والكشف عن مدى نجاح الخطط المنفّذة، وما الّذي يمكن إضافته من تعديلات، وهو أصعب خطوة في التّخطيط.

7.3: استراتيجيات تطبيق التّخطيط اللّغويّ ومجالاته.

---

[1]. **معجم اللّغويّات الاجتماعيّة، ص241.**

[2]. **ينظر: بلال دربال، السّياسة اللّغويّة، المفهوم والآليّة، مجلّة المخبر في اللّغة والأدب الجزائريّ، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد العاشر، 2014م، ص 329، 330، 332، 333.**

لعلاج المشكلات اللّغويّة في أيّ مجتمع، تتعدّد أهداف السّياسة اللّغويّة، وتتعدّد معها استراتيجيّات التّخطيط اللّغويّ وصوره الّتي لخّصها (موشي ناهير) وقدّمها في النّقاط الآتيّة:[1]

1/التّنقية اللّغويّة (Purification Language): الهدف من ذلك تنقيّة اللّغة من الغرائب والشّوائب والدّخيل، منها **التّنقيّة الدّاخليّة** الّتي تهدف إلى الحفاظ على البنية اللّغويّة، وحمايتها من المصطلحات الدّخيلة ضمانا للسّلامة اللّغويّة، إضافة إلى توليد المصطلحات الجديدة الّتي تواكب التّطوّر العلميّ والمعرفيّ والتّقنيّ، ومنها **التّنقيّة الخارجيّة** الّتي تهدف إلى صفاء اللّغة ونقائها من تأثير اللّغات الأخرى.

2/إحياء اللّغات الميّتة أو المهجورة (Revival Language): مثل إحياء اللّغة العبريّة وجعلها لغة قوميّة ولغة العلم والطّب.

3/التّقييس اللّغويّ (Standardization Language): ويدخل ضمنه توحيد المصطلحات، تحديث المفردات، تبسيط الأساليب، تيسير الاستعمال التّركيبيّ والمعجميّ في أيّ مجال.

4/ترقية اللّغة (Language Upgrade): كترقية لغة معيّنة لتصبح بديلا عن لغة المستعمر، أو اختيار لغة من بين مجموعة من اللّهجات المحلّيّة كما حدث في أرخبيل أندونيسيا عندما تمّ اختيار اللّغة الماليزيّة من بين مئتيْ (200) لهجة وبديلا عن لغة المستعمر.

5/إحلال اللّغات القوميّة محلّ اللّغات الأجنبيّة في التّعليم: تمثّلها التّجربة السّوريّة، حين أحلّت اللّغة العربيّة لغة تدريس العلوم والطّب في التّعليم العالي، وكذا الصّين واليابان وفرنسا وروسيا وفيتنام.

6/الإصلاح اللّغويّ: (Language Reform)تمثّلها تجربة تركيا، حين أمر (مصطفى أتاتورك) بتغيير الكتابة من الحرف العربيّ إلى اللّاتينيّ، وبذلك تمّ تنقيّة اللّغة التّركيّة من اللّغة العربيّة والفارسيّة.

7/تحديث المفردات وتطويرها: (Modernization Lexical)تمثّلها تجربة سويسرا؛ حيث أنشئ مركز المصطلحات الفنّيّة، هدفه تنسيق المصطلحات المحدّثة، وتوحيد بنائها ونشرها وتعميم استعمالها.

---

[1]. **ينظر: فوّاز عبد الحقّ الزّبّون، دور التّخطيط اللّغويّ في خدمة اللّغة العربيّة والنّهوض بها، منشورات مجمع اللّغة العربيّ الأردنيّ، الأردن، ط1، 2009م، ص95. ومحمّد فلّاق، الآليّات التّنفيذيّة في التّخطيط اللّغويّ ودوره في إنجاح السّياسة اللّغويّة، ص217، 218.**

8/نشر اللّغة:(Language Spread) وذلك باتّباع سياسة لغويّة ترتكز إلى العولمة.

9/الدّفاع عن منزلة اللّغة: وذلكبالسّعي لنشر اللّغة الوطنيّة أو القوميّة في دول العالم والحفاظ عليها.

وغالبا ما نجد التّخطيط اللّغويّ يأخذ إحدى الاتّجاهات الآتيّة، بغضّ النّظر عن اختلاف كيفيّة تطبيقه من بلد لآخر:[1]

- الاعتراف بلغة رسميّة واحدة، وبالتّالي محاولة إزالة التّعدّديّة اللّغويّة وضمّ الأقلّيّات اللّغويّة إلى دائرة اللّغة القوميّة، وهذا ما يسمّى بسياسة التّجنيس اللّغويّ للمجتمع، وللوصول إلى ذلك لا بدّ من:
  - اختيار النّموذج القياسي.
  - صياغة شكل اللّغة.
  - النّصّ على وظيفة اللّغة.
  - تقبّل المجتمع للّغة.
- الاعتراف بالتّعدّديّة اللّغويّة، بشرط تبنّي لغة واحدة أو أكثر كلغة رسميّة يكون لها وضع قانونيّ متساوٍ، مع المحافظة على اللّغات الأساسيّة الّتي تضمن التّعدّديّة الثّقافيّة، وهذا الاتّجاه يسمىّ بسياسة اللّغويّة والثّقافيّة.
- الاعتراف بلغتين رسميتين لهما توافق مع التّركيبة اللّغويّة الوطنيّة، وهذا الاتّجاه يسعى إلى حصر التّعدّد اللّغويّ في لغتين رسميّتين.

هذه الاستراتيجيّات تحتاج إلى وسائل وآليات لتطبيق التّخطيط اللّغويّ في المجتمع؛ إذ لا يمكن أن تنفّذ على أرض الواقع ما لم يتمّ توافرها، أهمّها: التّعريب، المدرسة، وسائل الإعلام والاتّصال. لكن يبقى السّؤال التّالي مطروحا: من يرسم السّياسة اللّغويّة؟ ومن يخطّط للّغة أو لإصلاح الوضع اللّغويّ؟

إنّ الجهة العليا الأولى الّتي تصدر قرارات تخصّ رسم سياسة لغويّة معيّنة، يعقبها تخطيط لغويّ يحقّق الأهداف ويصل إلى النّتائج هي السّلطة الحاكمة، ولا يقتصر التّخطيط الألسني عليها فقط، بل يمكن لمؤسّسات وهيئات مختلفة كالمجامع اللّغويّة، بالإضافة إلى علماء اللّغة والمتخصّصين أن

[1]. **ميشال زكريّا، قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، ص16**.

يقوموابالبحث في اللّغة ومتنها وكيفية تطويرها وإصلاح وضعها، دون أن ننسى النّخبة المثقّفة المسؤولة عن الوضع اللّغويّ في المجتمع، ثمّ أفراد المجتمع الواحد الّذين يتوجّب عليهم المحافظة على استعمال اللّغة في البيت والشّارع والمدرسة والإعلام وغير ذلك. لكن تبقى الدّولة المسؤول الأساس عن عمليّة رسم السّياسة اللّغويّة والتّخطيط للّغة.[1]لأنّها صاحبة السّلطة التّشريعيّة والتّنفيذيّة والمؤسّسات الأخرى داعمة لسياستها.

8.3: وظائف اللّغة وفق آليّة رسم السّياسة اللّغويّة.

اقترح (ستيوارتStewart) أثناء دراسته للتّعدّديّة اللّغويّة القوميّة وظائف اللّغة الّتي يستهدفها رسم السّياسة اللّغويّة كالآتي:[2]

1/وظيفة الاستعمال الرّسميّ: يتمّ تحديد وظيفة اللّغة الرّسميّة قانونيّا وفق ما يقرّه الدّستور، وتستعمل في كافّة الأنشطة الممثّلة للدّولة سياسيّا وثقافيّا ولمؤسّساتها المختلفة كالإدارة العموميّة والإعلام والتّعليم، كما تستعمل بصفة رمزيّة للدّلالة على الذّاكرة المشتركة وعلى تطلّعات المجتمع أو غالبيّته وعلى طموحاته وماضيه ومستقبله، وعندما ينظر إليها على أنّها رمز قوّة ذلك المجتمع وعظمته، فإنّ ذلك يعزّز وظيفتها الرّسميّة وشرعيّة الحكومة في اختيارها، كما هو الحال في الجزائر عندما أقرّ الدّستور وظيفة الاستعمال الرّسميّ للّغة العربيّة.

2/وظيفة الاستعمال الإقليميّ: عندما تؤدّي اللّغة الإقليميّة دور اللّغة الرّسميّة في مساحة جغرافيّة محدّدة فقط، مثال ذلك اعتماد مقاطعة (كيبك) الكنديّة اللّغة الفرنسيّة اللّغة الرّسميّة الوحيدة بينما يشكّل النّاطقون بالفرنسيّة أقلّيّات في باقي الولايات الكنديّة. ويمكن أن ينطبق هذا على اللّغة المازيغيّة في الجزائر ضمن حدودها الجغرافيّة.

3/وظيفة الاستعمال اللّغويّ المتداول على نطاق أوسع: عندما تستعمل اللّغة وسيلة للتّفاهم عبر الحدود اللّغويّة بين الأقلّيّات في الأمّة الواحدة باستثناء اللّغة الرّسميّة والإقليميّة.

---

[1]. **ينظر: ميشال زكريا، المرجع السّابق، ص11.**

[2]. **ينظر: روبرت كوبر: التّخطيط اللّغويّ والتّغيّر الاجتماعيّ، ص186....212.**

4/وظيفة الاستعمال الدّوليّ: وهي الوظيفة الّتي تؤدّيها اللّغة للتّواصل الدّوليّ وتحقيق أغراض العلاقات الدّبلوماسية والتّجاريّة والسّياحيّة، تحدّد وظيفتها عندما تقرّ السّياسة اللّغويّة أيّ اللّغات الأجنبيّة ينبغي تعليمها للأطفال في المدارس، على غرار اللّغة الفرنسيّة الّتي تعتمدها الدّولة الجزائريّة في التّواصل دوليّا.

5/وظيفة الاستعمال اللّغويّ في العاصمة وما جاورها: هي الوظيفة الّتي تؤدّيها اللّغة (غير الوظيفة الرّسميّة والإقليميّة) للتّواصل والتّفاهم في حدود عاصمة الدّولة وما جاورها.

6/وظيفة الاستعمال الخاصّ بالمجموعات: تؤدّي لغة ما هذه الوظيفة عندما تكون أداة للتّفاهم بين أفراد مجموعة عرقيّة ثقافيّة واحدة كالقبيلة أو مجموعة مستقرّة من المهاجرين الأجانب.

7/وظيفة استعمال اللّغة أداة للتّعليم: يشارك في تحديد هذه الوظيفة عند رسم السّياسة اللّغويّة السّياسيّون بالدّرجة الأولى ثمّ رجال التّعليم والخبراء والمؤلّفون والباحثون، وكلّ من له علاقة بالتّعليم مثاله في الجزائر اعتماد اللّغة العربيّة أداة للتّعليم ما قبل الجامعيّ والفرنسيّة لغة للتّعليم الجامعيّ في الشّعب العلميّة والتّقنيّة.

8/وظيفة استعمال اللّغة مقرّرا دراسيّا: يتعلّق الأمر باللّغة الثّانيّة أو اللّغات الأجنبيّة الأخرى الّتي تقرّها السّياسة اللّغويّة كي يتمّ تعليمها للتّلاميذ على هيئة مقرّرات دراسيّة، مثال ذلك تعليم التّلاميذ في الجزائر اللّغتين الفرنسيّة والإنجليزيّة إلى جانب اللّغة الرّسميّة.

9/وظيفة استعمال اللّغة للأغراض الأدبيّة أو الدينيّة: ترسم السّياسة اللّغويّة هذه الوظيفة عندما تستعمل اللّغة لأغراض الكتابات الأدبيّة والأكاديميّة، ومنه محاولات تطوير اللّهجات العامّيّة واستعمالها لغة أدبيّة في الأدب السّرديّ والنّثر القصصيّ، كما يمكن استعمال اللّغة لأداء وظائف تتعلّق بالطّقوس والفرائض الدّينيّة.

هناك ميدانان آخران تسعى السّياسة اللّغويّة إلى تحديد وظيفة اللّغة فيهما هما: ميدانا العمل ووسائل الإعلام الجماهيري، ويتمّ ذلك عندما تحدّد الحكومات بعد السّيطرة على وسائل الاتّصال أو على سوق العمل اللّغةَ الّتي تخاطب بها الجماهير، أو اللّغة الّتي تتيح فرص العمل والسّيطرة على

المؤسّسات الماليّة والاقتصاديّة.[1] ففي الجزائر مثلا، نجد أنّ اللّغة العربيّة هي المتواجدة في وسائل الاتّصال بالجمهور الجزائريّ، بينما اللّغة الفرنسيّة هي المهيمنة في سوق العمل وفي الإدارات العليا والشّركات التّجاريّة الكبرى، وهنا نخلص إلى أنّ رسم السّياسة اللّغويّة هو الّذي يحدّد وظيفة اللّغة من حيث الاستعمال في مجتمع معيّن.

رابعا: مظاهر السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن في الجزائر.

1.4. الاختيار اللّغويّ:(Languagechoice)

بعد حصول الجزائر على استقلالها، سعت سعيا حثيثا مع أوّل حكومة جزائريّة برئاسة (بن بلّة) عام1962م إلى تبنّي سياسة لغويّة وانتهاج تخطيط لغويّ، تتمكّن بهما من التّخلّص من مخلّفات المحتلّ الفرنسيّ، ومن استرجاع الهويّة الوطنيّة، فركّزت على المكوّن اللّغويّ بالدّرجة الأولى، خصوصا بعد هيمنة اللّغة الفرنسيّة في المواقف الرّسميّة وفي مجالات الحياة كلّها. فالسّياسة والتّخطيط اللّغويّان في الجزائر بعد الاستقلال هما نتيجة حتميّة واستجابة فوريّة لاحتياجات سياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة واقتصاديّة في المواقف الآتيّة:[2]

- الاعتراف باللّغة العربيّة لغة رسميّة وطنيّة في الدّساتير والتّشريعات الجزائريّة، في ظلّ تهميشها في محيطها الاجتماعيّ من قبل أبنائها حكومة وشعبا.
- التّعدّد اللّغويّ الّذي أدّى إلى ظهور توتّرات وصراعات لغويّة واجتماعيّة تؤثّر على الهويّة الوطنيّة.
- سعي الدّولة الجزائريّة لتحقيق تنميّة إنسانيّة تواكب مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى التّنميّة الاقتصاديّة، لما للّغة من دور فعّال في المجال الاقتصاديّ.

---

[1]. **ينظر: روبرت كوبر، المرجع السّابق، ص216.**

[2]. **ينظر: الجيلاني بن يشّو، دراسات في اللّسانيّات التّطبيقيّة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2015م، ص189. وينظر: علي القاسمي، العربيّة الفصحى وعامّياتها في السّياسة اللّغويّة، مجلّة المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، دط، 2008م، ص197.**

● تحقيق العدالة اللّغويّة بين النّاطقين باللّغات الوطنيّة المختلفة عن طريق سنّ قوانين تنظّم المشهد اللّسانيّ في المجتمع، وتحقّق الأمن المجتمعيّ واللّغويّ.

إذن، يعدّ الاختيار اللّغويّ أوّل مظهر من مظاهر السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن في الجزائر، ومصطلحا لسانيّا يشير «**ضمنيّا إلى وجود مجموعة من البدائل اللّغويّة المتاحة لمستعمل اللّغة، والّذي سيقوم لأسباب معيّنة باختيار أحدها للاستعمال في مقام معيّن، وقد تكون هذه البدائل لغات كاملة (يستعمل اللّغة "أ" ولا يستعمل اللّغة "ب") أو أشكالا لغويّة (يستعمل الشّكل اللّغويّ "أ" ولا يستعمل الشّكل اللّغويّ "ب")**»[1]

كان الاختيار اللّغويّ في الجزائر قائما على اختيار اللّغة العربيّة اللّغة الرّسميّة والوطنيّة، وذلك لأداء وظائف مختلفة كالوظيفة الرّسميّة، ووظيفة التّعليم والإعلام...، بالإضافة إلى كونها تمثّل أهمّ عنصر من عناصر الهويّة الوطنيّة، لذلك يرتكز الاختيار اللّغويّ على شرطين أساسين هما:[2]

1/ألّا تكون لغة أجنبيّة، بل لغة هويّة حتّى تتمكّن من حيث هي كذلك من الحفاظ على الولاء والانتماء الوطنيّين اللّازمين لتعزيز الهويّة الحضاريّة الجماعيّة والمواطنة.

2/أن تكون لغة قويّة، لها من المؤهّلات ما يجعلها أداة منافسة للّغات الأجنبيّة، ومناسبة وفاعلة للنّهوض بالمشروع الحضاريّ، وبناء مؤسّساته الحديثة، وتطوير أسس تنميّته الاقتصاديّة والاجتماعيّة الشّاملة.

إنّ اختيار الدّولة الجزائريّة اللّغة العربيّة لتكون اللّغة الرّسميّة والوطنيّة في البلاد، تؤدّي وظائفها الدّاخليّة والخارجيّة يعدّ الخيار الأوّل من بين الخيارات المتاحة، ويتوافق مع الشّرطين السّابقين، كما يتوافق مع الاتّجاه القائل بالاعتراف بالتّعدّديّة اللّغويّة (اللّهجات العامّيّة العربيّة والمازيغيّات)، بشرط تبنّي لغة واحدة كلغة وطنيّة رسميّة يكون لها وضع قانونيّ واضح، مع المحافظة على اللّغات الأساسيّة الّتي تضمن التّعدّديّة الثّقافيّة، ثمّ أضيف إلى ذلك الاعتراف بالمازيغيّة لغة وطنيّة منذ2002م (المادّة الثّالثة) إلى جانب

[1]. **سعاد بضياف، لبّوخ بوجملين، أثر الهويّة اللّغويّة في تطوّر اللّغة العربيّة، مجلّة الأثر، العدد 25، جوان 2016م، ص201.**

[2]. **رمزي منير بعلبكّي وآخرون، اللّغة والهويّة في الوطن العربيّ، إشكاليّات تاريخيّة وثقافيّة وسياسيّة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، 2013م، ص327.**

اللّغة العربيّة، كونها تمثّل بعدا تراثيّا ثقافيّا تستعمل في المناطق الّتي يكثر النّاطقون بها، تسعى الدّولة لترقيتها وتطويرها بكلّ تنوّعاتها اللّسانيّة.

2.4. سياسة التّعريب: (Arabization Policy)

بدأت سياسة التّعريب مباشرة بعد اختيار الحكومة الجزائريّة اللّغة العربيّة لتكون اللّغة الرّسميّة والوطنيّة في البلاد، فكان لزاما وضع سياسة لغويّة كانت على شكل قرارات دستوريّة ونصوص تشريعيّة تنظّم عمليّة سير التّعريب، ذلك أنّ هذه العمليّة تعني «**إحلال اللّغة العربيّة في التّعليم محلّ اللّغات الأجنبيّة، وتوسيع اللّغة العربيّة بإدخال مصطلحات جديدة عليها وإلزام الإدارة بعدم استعمال لغة دون اللّغة العربيّة، والعمل على أن تكون لغة الاتّصال هي اللّغة العربيّة وحدها والدّعاية لها، ومقاومة كلّ الّذين يناهضون لغتهم للتّفاهم فيما بينهم بلغة أجنبيّة. وبالجملة فإنّ التّعريب هو جعل اللّغة العربيّة أداة صالحة للتّعبير عن كلّ ما يقع تحت الحسّ وعن العواطف والأفكار والمعاني الّتي تختلج في ضمير الإنسان الّذي يعيش في عصر الذّرّة والصّواريخ.**»[1] فالتّعريب في الجزائرخصوصا يقابل مفهوم استرجاع اللّغة العربيّة الوطنيّة لتكون لغة رسميّة استنادا إلى القوانين والتّشريعات السّياسيّة.

وعليه، يأخذ التّعريب الآليّات الإجرائيّة التّاليّة:[2]

1/إحلال اللّغة العربيّة محلّ اللّغة الفرنسيّة؛ أي بسط اللّغة العربيّة ومواجهة اللّغة الأجنبيّة المهيمنة في الجزائر (اللّغة الفرنسيّة) في كلّ المجالات الّتي توجد فيها، إضافة إلى نقل العلوم والمعارف من اللّغة الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة.

2/إدخال اللّغة العربيّة إلى ميادين جديدة تماما أو حديثة العهد حتّى على اللّغات الأجنبيّة، مثل علوم الإعلام الآلي.

---

[1]. نازلي معوّض أحمد، التّعريب والقوميّة العربيّة في المغرب العربيّ،مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط1، بيروت، لبنان، تمّوز/يوليو، 1986م، ص43. نقلا عن: وزارة التّربيّة الوطنيّة بالمملكة المغربيّة، وثيقة رسميّة مقدّمة إلى مؤتمر التّعريب الأوّل، الرّباط، 1961م.

[2]. ينظر: خولة طالب الإبراهيميّ، الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص182، 183. وينظر:أحمد الأخضر غزال، المنهجيّة العامّة للتّعريب المواكب، معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب، الرّباط، 1997م، ص17.

3/ترسيخ معالم الهويّة والشّخصيّة العربيّة في المجتمع الجزائريّ.

4/مساهمة أفراد المجتمع الجزائريّ في نشر البعد الحضاريّ للّغة والثّقافة العربيّة، وذلك بترقية كلّ ما يخصّ الثّقافة العربيّة.

5/توفير الوسائل المادّيّة والبشريّة والظّروف المعنويّة الّتي من دونها يتعذّر التّعريب من اللّغات الأجنبيّة وفي مقدّمتها الفرنسيّة، لما لها من تواجد ملحوظ في الجزائر.

إنّ تطبيق مفهوم التّعريب يشمل مجالات مختلفة منها:[1]

✓**تعريب القرار السّياسيّ**: النّابع من سلطة وطنيّة، لأنّه من أهمّ مظاهر السّيادة لدى علماء الفكر السّياسيّ المعاصر. فنيّة التّعريب كانت موجودة عند الحكومة الجزائريّة، وخير شاهد على ذلك تلك القرارات السّياسيّة والتّشريعات الّتي دعّمت قضيّة التّعريب.

✓**تعريب التّعليم**: تغيير لغة التّعليم من الفرنسيّة المفروضة على أبناء الشّعب الجزائريّ إبّان الاحتلال الفرنسيّ إلى اللّغة العربيّة في مراحل التّعليم جميعها. (الابتدائيّ، المتوسّط، الثّانويّ، الجامعيّ)

✓**تعريب الثّقافة والفكر**:الهدف منه مقاومة المخطّط التّغريبيّ الاستعماريّ، واسترجاع معالم الهويّة العربيّة لغة وثقافة وفكرا، وإحياء المشاعر الوطنيّة الموحِّدة لأبناء الشّعب الجزائريّ.

✓**تعريب التّاريخ**: وذلك بإعادة تدوين الأحداث التّاريخيّة وتفسير الرّوايات التّاريخيّة تفسيرا منسجما صادقا يتوافق مع المواقف الوطنيّة والحقائق الواقعيّة دون تزوير أو تهميش أو تغيير.

✓**تعريب مرافق الدّولة ومؤسّساتها**: إحلال اللّغة العربيّة والتّعامل بها في المراسلات الإداريّة والمؤسّسات التّابعة للدّولة، وفي المحيط الاجتماعيّ.

✓**تعريب المصطلحات**: خاصّة تعريب المصطلحات العلميّة لمواكبة التّطوّر العلميّ والحضاريّ.

✓وقبل هذا كلّه يجب **تعريب الإنسان العربيّ** أوّلا فكرا وثقافة، قناعة ومنطلقات، لأنّه من العبث السّعي لتعريب اللّسان قبل تعريب الإنسان، وهذا لضمان القابليّة النّفسيّة والتّخلّص من عقدة النّقص تجاه اللّغة الفرنسيّة.

---

[1]. **ينظر: عبد الحيّ عبد الحقّ، لغتنا العربيّة والسّياسة، ص50، 51.**

1.2.4.التّعريب بين التّشريع والتّخطيط في الجزائر:

لم يكن من السّهل على الحكومة الجزائريّة أن تتخلّص في فترة وجيزة بعد الاستقلال من التّركة الثّقيلة الّتي خلّفتها سياسة الاحتلال الفرنسيّ الاستيطانيّ من تهميش وتجهيل وتغريب لأبناء الشّعب الجزائريّ، ولم يكن من السّهل عليها إنجاح التّجربة التّعريبيّة الّتي يؤطّرها الجانب القانونيّ وتوثّقها النّصوص التّشريعيّة، والّتي مرّتبالمراحل الآتيّة:

المرحلة الأولى (1962-1965م): تعزّزت بالنّصوص التّشريعيّة الآتيّة.

1/ميثاق طرابلس 1962م:نصّ على «**استعادة الثّقافة الوطنيّة والتّعريب التّدريجيّ للتّعليم اعتمادا على أسس علميّة، وهذه مهمّة من أصعب مهامّ الثّورة؛ إذ تتطلّب وسائل ثقافيّة عصريّة ولا يمكن تحقيقها بالتّسرّع دون خطر التّضحية بأجيال كاملة.**»[1]

2/دستور الجزائر8سبتمبر1963م:ورد في المادّة الخامسة منه أنّ: «**اللّغة العربيّة هي اللّغة القوميّة والرّسميّة للدّولة.**»[2]ونصّت المادّة76أنّه: «**يجب تحقيق التّعريب في أقرب وقت ممكن في كامل تراب الجمهوريّة، بيد أنّه خلافا لأحكام هذا القانون، سوف يجوز استعمال اللّغة الفرنسيّة مؤقّتا إلى جانب اللّغة العربيّة.**»[3]

3/ميثاق الجزائر الأول سنة1964م:نصّ على «**دور الثّقافة الجزائريّة كثقافة قوميّة يتمثّل بدرجة أولى في إعادة اللّغة العربيّة بوصفها اللّسان المعبّر عن القيم الثّقافيّة لبلادنا، كرامتها وفعاليّتها كلغة حضارة تستعمل في إحياء وإعادة تقييم التّراث الوطنيّ والتّعريف به.**»[4]

---

[1]. الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، وزارة الإعلام والثّقافة، النّصوص الأولى لجبهة التّحرير الوطنيّ، 1962/1954م، مركّب الطّباعة، الرغاية، الجزائر، دط، 1979م، ص75.

[2]. الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، حزب جبهة التّحرير الوطنيّ،دستور 1963م، المطبعة الوطنيّة الجزائريّة، الجزائر،1963م، ص13. وينظر: ناصر لبّاد، دساتير الجزائر، دار المجد للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط2، 2010م، ص32.

[3]. ناصر لبّاد، المرجع نفسه، ص46.

[4]. الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، جبهة التّحرير الوطنيّ، ميثاق الجزائر 1964م، مجموعة النّصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأوّل لجبهة التّحرير الوطنيّ، أبريل 1964م، المطبعة الوطنيّة الجزائريّة، الجزائر، ص43.

وضعت الحكومة الجزائريّة خطّة مستعجلة لمواجهة الوضع اللّغويّ في جميع المرافق الحيويّة كالتّعليم والإدارة والقضاء والاقتصاد والإعلام، رغم قلّة الطّاقات والإطارات الجزائريّة، انصبّ اهتمامها بداية على إعادة هيكلة المنظومة التّربويّة؛ حيث أنشأت لجنة بموجب المرسوم المؤسّس في 1962/09/27م، الّتي نُصِّبت رسميّا سنة1964م، مؤكّدة في النّصوص والمواثيق التّشريعيّة على جملة من الأهداف أهمّها: البعد الوطنيّ، ديمقراطيّة التّعليم، التّعريب، الجزأرة، الخيار العلميّ والتّكنولوجيّ.[1]

تمّ في هذه المرحلة تعريب السّنة الأولى من التّعليم الابتدائيّ تعريبا كاملا ابتداء من الدّخول المدرسيّ65/64بمساعدة بعض الدّول العربيّة، وإنشاء ثلاث ثانويّات معرّبة تعريبا كاملا ابتداء من1963م؛ حيث اتّخذت وزارة التّربيّة قرارا يقضي باستعمال اللّغة العربيّة على مستوى المؤسّسات التّعليميّة ابتداء من أكتوبر 1962م، كما سعت إلى استقدام مدرّسين من الدّول العربيّة الشّقيقة، بالإضافة إلى برامج تعليميّة ومناهج تربويّة وكتب مدرسيّة. أمّا على مستوى التّعليم الجامعيّ، فقد تمّ استحداث شهادة ليسانس في الآداب العربيّة بموجب المرسوم رقم 06/64المؤرّخ في10يناير1964م.[2] تميّزت هذه المرحلة باعتماد سياسة التّعريب الجزئيّ لموادّ التّعليم الابتدائيّ والثّانويّ، وبالبطء في تنفيذ التّعريب نظرا لقلّة المؤطّرين المعرّبين والإمكانيات، ولاهتمام الدّولة بقطاعات حيويّة كالسّياسة والاقتصاد، وبالتّالي بقيت اللّغة الفرنسيّة لغة التّدريس في كلّ المستويات.

المرحلة الثّانيّة (1965-1978م): تعزّزت بالنّصوص التّشريعيّة الآتيّة.

1/الأمر الرّئاسيّ بتاريخ 1968/04/26م، **الّذي يقضي بإجباريّة معرفة اللّغة العربيّة على كامل الموظّفين ومن يماثلونهم.**

2/المرسوم المؤرّخ في08فيفري1969م، **يقضي بإنشاء مكتب للتّرجمة في الوزارات المكلّفة بترجمة الوثائق الرّسميّة إلى اللّغة العربيّة.**

---

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّةالشّعبيّة، المجلس الأعلى للتّربيّة، المبادئ العامّة للسّياسة التّربويّة وإصلاح التّعليم الأساسيّ، 1998م، ص11.**

[2]. **الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّةالشّعبيّة،الميثاق الوطنيّ 1976م، الشّركة الجزائريّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1996م، ص65.**

3/المرسوم المؤرّخ في1971/08/25م، **المتضمّن قرار تعريب مؤسّسات التّعليم العالي.**

4/ميثاق الجزائر1976م:جاء فيه أنّ «**تعميم استعمال العربيّة والتّمكّن منها بوصفها أداة وظيفيّة مبدعة،من المهامّ الأساسيّة للمجتمع الجزائريّ في جميع التّظاهرات الثّقافيّة والإيديولوجيّة. ومن ثمّ فإنّ النّقاش حول التّعريب لن يدور إلّا حول المحتوى والإمكانيات والطّرائق والمراحل...إنّ التّعريب الّذي هو مكسب ذو بعد كبير، يشكّل في الوقت نفسه استجابة لأحد طموحات الشّعب الكبرى أثناء الاحتلال الأجنبيّ، ومحيطا ثقافيّا وتربويّا لا ريب فيه، يؤهّل جهاز الدّولة والحزب والمنظّمات الجماهيريّة ومختلف الإدارات والشّركات الوطنيّة والمؤسّسات الاقتصاديّة لأن يجعل تعريب خدماتها أمرا واقعا بفضل التّدابير المناسبة. وبهذه الكيفيّة والمبادرات الّتي تتّخذها السّلطة الثّوريّة من أجل الإنجاز السّريع والمنهجيّ لهذا المشروع الكبير، سيتحقّق توحيد استعمال لغة العمل والتّعليم والثّقافة، وهو المشروع الّذي يقترن مع استرجاع جميع المقوّمات التّاريخيّة للأمّة الجزائريّة.**»[1]

4/الأمر 35/76 المؤرّخ في16أبريل1976م، **المتعلّق بتنظيم التّربيّة والتّكوين وإنشاء المدرسة الأساسيّة.**

5/دستور 22نوفمبر 1976م، تنصّ المادّة الثّالثة منه على أنّ «**اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة، تعمل الدّولة على تعميم استعمال اللّغة الوطنيّة في المجال الرّسميّ.**»[2]

اتّسمت هذه المرحلة باعتلاء (هواري بومدين) رئاسة البلاد، حيث أكّد على ضرورة استكمال مسيرة التّعريب، وأعطى دفعا قويّا لها، معتبرا أنّ التّعريب جزء من حركة التّاريخ، وليس باستطاعة أحد أن يوقف هذه الحركة قائلا: «**قضيّة التّعريب هي مطلب وطنيّ وهدف ثوريّ، ونحن لا نفرّق بين التّعريب وبين تحقيق أهداف الثّورة في الميادين الأخرى.**»[3]تمّ خلالها:[1]

---

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّةالشّعبيّة،الميثاق الوطنيّ، 1976م، المعهد التّربويّ الوطنيّ، الجزائر، ص93، 94.**

[2]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، دستور 1976م، المادّة الثّالثة.**

[3]. **خطاب الرّئيس بومدين، ج 4، نشر وزارة الإعلام والثّقافة، مطبعة البعث، قسنطينة،1970م، ص321.**

- استمرار تعريب التّعليم الابتدائيّ والثّانويّ ابتداء من سنة1967م.
- تعريب أقسام الفلسفة والحقوق والتّاريخ من1965م إلى 1969م.
- تعريب الجهاز القضائيّ سنة1967م. وفي 1968م امتدّ التّعريب ليشمل القطاعات الأخرى.
- في ديسمبر 1969م، تمّ تأسيس اللّجنة الوطنيّة لإصلاح النّظام التّربويّ برئاسة (عبد الحميد مهري)
- تعريب الوظيفة العموميّة، مع ضرورة استعمال جميع الموظّفين اللّغة العربيّة سنة1970م، كما تمّ تعريب وسائل الإعلام ومرافق الحياة العامّة، استنادا إلى نصوص قانونيّة.
- توسيع دائرة التّعريب لتصل إلى قطاعات مختلفة أهمّها قطاع التّعليم العالي ابتداء من سنة 1971م التّي وصفت بسنة التّعريب الفعليّ.
- انعقاد المؤتمر الثّاني للتّعريب بالجزائر بين12و20ديسمبر1973م، الّذي تمّ على إثره تأسيس اللّجنة الوطنيّة للتّعريب برئاسة (عبد القادر حجّار) وقد انبثق عن المؤتمر تعريب عدّة معاجم في الفيزياء، الكيمياء، الرّياضيات، النّبات...وذلك بالتّنسيق مع بعض الدّول العربيّة، وإنشاء المكتب الدّائم لتنسيق التّعريب في الوطن العربيّ.
- انعقاد المؤتمر الوطنيّ للتّعريب 15/14ماي1975م، أكّد فيه الرّئيس (هوّاري بومدين) على ضرورة إعادة اللّغة العربيّة إلى مكانتها اللّائقة، وذلك بإدراجها في عالم الشّغل والاقتصاد والزّراعة والصّناعة وغير ذلك من المجالات، وقد دعا إلى تطبيق تعريب الحالة المدنيّة، مظاهر المحيط والأختام الرّسميّة، تعميم العمل باللّغة العربيّة في المصالح المتعاملة مع الجمهور، اختتم بوضع مخطّط شامل للتّعريب يتمّ إنجازه على فترات ثلاث: فترة عاجلة (76-78)، فترة متوسّطة (76-80)، فترة بعيدة المدى (76-82)
- إنشاء المدرسة الأساسيّة؛ حيث تقرّر أن تكون اللّغة العربيّة هي لغة التّدريس الوحيدة.
- رفع نسبة الأقسام المعرّبة في التّعليم الابتدائيّ والثّانويّ من الثّلث إلى النّصف بين عامي78/77.

---

[1]. **ينظر: الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، وزارة التّعليم الابتدائي والثّانويّ، التّعريب في الجزائر مرحلتي الابتدائي والثّانويّ، ملفّ منشور في مجلّة الأصالة، عدد خاصّ بالتّعريب، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973م،ص391، 397، 399. وأحمد ناشف، تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح النّظريّ والطّرح الإيديولوجيّ، كنوز الحكمة، دط، 2011م، ص44.**

- بروز مشروع (مصطفى الأشرف) وزير التّربيّة و (عبد اللّطيف رحّال) وزير التّعليم العالي آنذاك الدّاعيين إلى الازدواجيّة، وبالتّالي تراجع عمليّة التّعريب، وبقاء التّعليم العالي مفرنسا -إلّا ما تمّ تعريبه- وفق المنشور الأوّل الصّادر بتاريخ1977/7/24م، المتضمّن تعليمات تقضي باتّخاذ إجراءات عاجلة لإزالة التّعريب عن المعاهد التّكنولوجيّة، والمنشور الثّاني رقم 2413/19الصّادر بتاريخ1978/1/17م، المتضمّن تعليم الموادّ العلميّة في أقسام الشّعب الأدبيّة للسّنة الأولى الثّانويّة باللّغة الفرنسيّة بالنّسبة لمن كانوا ثنائيّي اللّغة في السّنة الرّابعة المتوسّطة.

المرحلة الثّالثة (1979-1992م): تعزّزت بالنّصوص التّشريعيّة الآتيّة.

1/القانون رقم10/86المؤرّخ في28ذي القعدة1408هـ الموافق لـ 12يناير1986م، **والمتضمّن إنشاء المجمع اللّغويّ الجزائريّ للّغة العربيّة.**

2/القانون رقم91/05المؤرّخ في30جمادى الآخرة1411هـ الموافق لـ 16يناير1991م، **المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة.** (ينظر الملحق رقم2)

3/ المرسوم التّشريعيّ رقم92-02المؤرخ في4جويلية1992م، **المتضمّن تمديد الأجل الأقصى لتطبيق قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة رقم91-05إلى غاية توفّر الشّروط اللّازمة.**

تميّزت هذه الفترة بتذبذب في قضيّة تطبيق التّعريب، وعمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة في مختلف المجالات؛ إذ شهدت عدّة إجراءات منها:

- انعقاد المؤتمر الرّابع لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ من27إلى31يناير1979م، مؤكّدا على ضرورة تعميم استعمال اللّغة العربيّة وتمكينها في جميع المؤسّسات، كما خرج المؤتمر بجملة من الإجراءات الّتي تتعلّق بتعريب قطاع التعّليم العالي.

- انعقاد اللّجنة المركزيّة لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ في دورتها الثّالثة من3إلى7ماي1980م، وكان من جملة قراراتها إنشاء هيئة عليا مهمّتها تنسيق ومتابعة وتقويم مختلف المشاريع الخاصّة بتعميم استعمال اللّغة العربيّة والتّأكّد من تطبيق برامجها في مختلف المجالات.

- انعقاد النّدوة الوطنيّة للتّعليم العالي في جويلية1980م، انبثقت عنها لجنة خاصّة بالتّعريب، حيث تمّ استكمال تعريب جميع معاهد العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة إلى غاية1983م.

- افتتاح فروع العلوم الدّقيقة والعلوم الطّبيعيّة والجغرافيا سنة 1983ميتمّ التّدريس فيها باللّغة العربيّة.

- إنشاء المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة عام1986م.

- تشكيل اللّجنة البيداغوجيّة لتعريب العلوم والتّكنولوجيا في يناير1988م، والّتي نصّت في تقرير لها بالأرقام على إمكانيّة تطبيق التّعريب سواء للأساتذة أو للكتب.

- توقيع الرّئيس (الشّاذلي بن جديد) على قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة في 16يناير 1991م رغم وجود ضغوطات من أجل عدم المصادقة عليه من قبل التّيّار المعادي للّغة العربيّة، هذا القانون يلزم كلّ المؤسّسات والهيئات باستعمال اللّغة العربيّة وتعميمها، وجعلها لغة الإدارة والعمل والعلم، تواكب جميع التّطوّرات اللّغويّة الحاصلة في اللّغات العالميّة.

- تجميد الرّئيس (محمّد بوضياف) القانون رقم 05/91بموجب المرسوم التّشريعيّ رقم02/92 **المؤرّخ في** 4جويلية1992م، المتضمّن تمديد الأجل الأقصى لتطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية رقم 91-05إلى غاية توفر الشروط اللازمة.

تتّسم هذه المرحلة بوجود قرار سياسيّ ونصوص تشريعيّة تصرّ على استكمال سياسة التّعريب الشّامل، تتبعها إجراءات تطبيقيّة ملموسة على أرض الواقع، وفي الوقت ذاته بروز أطراف مناهضة للسّياسة التّعريبيّة، الّتي ترجمت على شكل مراسيم تشريعيّة تتراجع عمّا تمّ الوصول إليه حينا، وأخرى توقف مسيرة التّعريب حينا آخر.

المرحلة الرّابعة (1992-2008م): تعزّزت بالنّصوص التّشريعيّة الآتيّة.

1/الأمر رقم30/96المؤرّخ في21ديسمبر1996م، **المتضمّن إلغاء تجميد قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة.**

2/المرسوم رقم226/98المؤرّخ سنة1998م، المتضمّن إنشاء المجلس الأعلى للّغة العربيّة.[1]

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّةالشّعبيّة،الجريدة الرّسميّة، العدد رقم 50، المؤرّخ في 12 يوليو 1998م.**

3/ القانون رقم02/03المؤرّخ في27المحرّم1423هـ الموافق لـ10أبريل2002م، المتضمّن في المادّة 3مكرّر: «**تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة، تسعى الدّولة لترقيتها وتطويرها بكلّ تنوّعاتها اللّسانيّة عبر التّراب الوطنيّ.**»[1]

4/القانون08/19المؤرّخ في17ذي الحجّة1427هـ الموافق لـ 15نوفمبر2008م، المتضمّن في المادّة 212منه «**لا يمكن لأيّ تعديل دستوريّ أن يمسّ...العربيّة باعتبارها اللّغة الوطنيّة والرّسميّة.**»[2]

شهدت هذه المرحلة جملة من القرارات التّشريعيّة، وعددا من الإجراءات التّطبيقيّة لسياسة التّعريب، منها:

- استمرار تجميد قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة إلى غاية1996م.
- رفع قرار التّجميد من قبل الرّئيس (اليامين زروال) بموجب الأمر رقم30/96في21ديسمبر 1996م.
- إنشاء عدد من المؤسّسات والمراكز اللّغويّة الّتي تسهر على تنفيذ قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وتمكينها في مرافق الحياة عامّة، مثل مركز البحوث العلميّة والتّقنيّة لترقية اللّغة العربيّة، المجلس الأعلى للّغة العربيّة.
- تطبيق إصلاحات تربويّة بداية من العام الدّراسيّ 2004/2003م، والتّي تعرف بإصلاحات (بن علي بن زاغو) حيث مسّت المنظومة التّربويّة سواء في التّعليم ما قبل الجامعيّ أو التّعليم الجامعيّ، وهي إصلاحات سطحيّة شملت تغيير المناهج الدّراسيّة والكتب المدرسيّة وطرائق التّدريس، وأعادت الاعتبار للّغة الفرنسيّة بإدراج تعلّمها ابتداء من السّنة الثّانيّة من التّعليم الابتدائيّ، مع استعمال الحروف الفرنسيّة في الموادّ العلميّة كالرّياضيات والفيزياء والتكنولوجيا.
- بقاء قرار تجميد التّعريب ساري المفعول، مركونا في الأدراج بعد اعتلاء الرّئيس (عبد العزيز بوتفليقة) كرسي الرّئاسة، وكأنّ القضيّة ليست قضيّة أمّة بأسرها بل أصبحت من القضايا الثّانويّة، في حين اتّجه

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّةالشّعبيّة،الدّستور الجزائريّ، مع ملحق القراءات السّابقة، 2008/1963م، المادّة الثّالثة مكرّر، دط، الجزائر، 2014م، ص3.**

[2]. **الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّةالشّعبيّة،الدّستور الجزائريّ، المادّة 212، ص39.**

الاهتمام إلى البحث عن حلول لإخراج البلاد من الوضع الّذي آلت إليه بعد العشريّة السّوداء من تدهور في المجال الاقتصاديّ والسّياسيّ والاجتماعيّ والأمنيّ. وما يحسب عليه أنّه بعد مجيئه ألغى اللّجنة التّحضيريّة المكلّفة بوضع خطط تربويّة جديدة والّتي تنظر إلى اللّغة العربيّة على أنّها الأداة المثلى للارتقاء بالتّعليم في كلّ مراحله، وفي المقابل أمر بتشكيل لجنة جديدة من فرنكوفونيّين ترى أنّ اللّغة الفرنسيّة ضرورة استراتيجيّة تعرف بها الجزائر التّطوّر والازدهار.

- ظهور شخصيّة (نوريّة بن غبريط) وزيرة للتّربية الوطنيّة بإصلاحاتها للمنظومة التّربويّة وبقراراتها الّتي همّشت اللّغة العربيّة والهويّة الوطنيّة؛ حيث أحدثت شرخا كبيرا وأدّت إلى تدهور التّعليم وبالتّالي تراجع المدرسة الجزائريّة واللّغة العربيّة، وهو ما سنتطرّق إليه بالتّفصيل في الفصل الثّاني من هذا البحث.

رغم أنّ قضيّة التّعريب، ومسألة تعميم استعمال اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ كان بقرارات سياسيّة وبنصوص تشريعيّة، إلّا أنّ الواقع كان منافيا تماما لما أقرّته الدّساتير والمواثيق الرّسميّة.

وعليه، يمكن تقييم سياسة التّعريب من فجر الاستقلال إلى يومنا هذا كالتّالي:

1/مرّت عمليّة التّعريب في الجزائر بمراحل ثلاث، وتذبذب تطبيقها بين اتّجاهات ثلاث:

- تعرف المرحلة الأولى بمرحلة التّطبيق الفوريّ والتّدريجيّ لسياسة التّعريب، أين كان القرار السّياسيّ حاضرا يدعم ترسيم اللّغة العربيّة لغة وطنيّة رسميّة، أكّدت عليه النّصوص السّياسيّة التّشريعيّة، وقد مثّلها الاتّجاه الثّوري المتشبّع بمبادئ القوميّة العربيّة والنّزعة الاشتراكيّة، والّذي مثّله كلّ من (أحمد بن بلّة وهواري بومدين) حجّتهم استعادة الذّات الوطنيّة أرضا ولغة وثقافةوهويّة، مع اعتراف بضرورة تعلّم اللّغات الأجنبيّة والانفتاح على الآخر، لكن تمّ استبعاد الأقلّيّة النّاطقة بالمازيغيّة في النّصوص التّشريعيّة، وتهميش كلّ ما يتعلّق بها من ثقافات وعادات وتقاليد وتراث، بصفتها تعبّر عن الأصول التّاريخيّة للشّعب الجزائريّ، وعنصرا هامّا من عناصر الهويّة الوطنيّة.
- أمّا المرحلة الثّانيّة فتعرف بمرحلة التّذبذب في تطبيق سياسة التّعريب وفي تعميم استعمال اللّغة العربيّة؛ إذ إنّ القرار السّياسيّ شهد مرّة دعما وتأييدا للقضيّة، ترتّبت عليه إجراءات تطبيقيّة، مثّله كلّ من (الشّاذلي بن جديد) و(اليامين زروال) بقراراتهما الشّجاعة أين أصرّ الأوّل على توقيع قانون تعميم

استعمال اللّغة العربيّة رغم الضّغوطات الّتي تعرّض إليها، والثّاني حين ألغى قانون تجميد تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وهذا من منطلق تشبّعهما بالعروبة وإيمانهما بلغة الضّاد.

- عرفت المرحلة الثّالثة باسم غضّ الطّرف عن قضيّة التّعريب وتوجيه الرّأي العامّ لقضايا أهمّ، مثّلها كلّ من (محمّد بوضياف) و(علي كافي) و (عبد العزيز بوتفليقة) حيث جمّد الأوّل والثّاني قرار تعميم استعمال اللّغة العربيّة، وأبقى الثّالث قضيّة استكمال التّعريب، خاصّة تعريب التّعليم العالي مغيّبة إلى يومنا هذا، رغم المساعي الحثيثة لجهات مختلفة أفرادا ومؤسّسات، ولا ندري متى تمنح الأهمّيّة لقضيّة أمّة بأكملها.

2/ الملاحظ على سياسة التّعريب في الجزائر أنّها كانت مبنيّة على طرق ثلاث هي:

- التّعريب الرّأسي: أي تعريب سنة فأخرى حتّى نهاية المرحلة الابتدائيّة أو الثّانويّة، وقد عدل عن تطبيقها لأنّها تستغرق وقتا وجهدا.

- التّعريب المحلّي: أي البدء بتعريب منطقة الجنوب لأنّها لم تتأثّر كثيرا باللّغة والثّقافة الفرنسيّتين.

- التّعريب الجزئيّ: أي تعريب تدريجيّ يمتدّ إلى جميع أنحاء البلاد، وهي الطّريقة الّتي تمّ اعتمادها ودعمها كونها ذات طابع ميداني وخاضعة للمراجعة والتّقويم.

3/نجحت مساعي الدّولة في تعريب التّعليم ما قبل الجامعيّ، وتعريب بعض الإدارات وسلك القضاء وجزء من الإعلام، لكنّها لم تتمكّن من استكمال تعريب التّعليم الجامعيّ، خصوصا الشّعب العلميّة، وكذا بعض الإدارات المهمّة.

4/وجود هوّة كبيرة بين القرار السّياسيّ والنّصوص التّشريعيّة، وبين الواقع العمليّ في قضيّة التّعريب.

5/تأخر تعريب الإدارة والوظيفة العموميّة، وتخرّج إطارات من المدرسة العليا للأساتذة في القضاء والإدارة والتّخطيط والسّلك الدّبلوماسيّ درست باللّغة الفرنسيّة فقط، الأمر الّذي أدّى إلى وجود طبقة تعلّمت باللّغة الفرنسيّة وحظيت بمناصب ومراكز هامّة في الدّولة، وطبقة أخرى معرّبة مهمّشة تحظى بمناصب متواضعة غير هامّة.

6/تعرّضت مسيرة التّعريب في الجزائر لعوائق كثيرة، وتذبذبت بين خطابين؛ خطاب سياسيّ رسميّ دستوريّ يعترف بسياسة التّعريب ويدعمها بالنّصوص القانونيّة، لكن يهمّشها فعليّا ويجعل اللّغة الفرنسيّة لغة رسميّة بلا ترسيم، وخطاب إيديولوجيّ يمثّله التّيّار المفرنس أو الفرنكوفونيّ يعارض كلّ ما هو عربيّ، يدعم وجود اللّغة الفرنسيّة وينادي بالازدواجيّة اللّغويّة، يدعو إلى البحث في الأصول المازيغيّة، مع إحياء اللّغة المازيغيّة وتعميمها.

7/من بين أهمّ العوائق الّتي واجهت استكمال سياسة التّعريب وتعميم استعمال اللّغة العربيّة ما يسمّى بالاتّجاه الفرنكوفونيّ، الّذي أثّر بشكل كبير على السّياسة اللّغويّة ككلّ.

8/يمكن أن نجمل الأسباب الحقيقيّة الّتي حالت دون تطبيق سياسة التّعريب وشموليّتها، خصوصا في قطاع التّعليم العالي، وبعض الإدارات الهامّة في الدّولة فيما يلي:

- عدم وجود قرار سياسيّ جدّي وصارم يُلْزِم بتطبيق قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة في جميع القطاعات وفي المرافق العامّة والمحيط الاجتماعيّ، وهذا راجع إلى الهيمنة الفرنكوفونيّة على النّخب الحاكمة في الجزائر، والّتي من مصلحتها استبعاد قضيّة التّعريب في مقابل ترسيم الفرنسيّة.
- النّظر إلى قضيّة التّعريب على أنّها قضيّة ثانويّة مهمّشة، لا تدرس بشكل جدّي بوصفها قضيّة وطنيّة تسترجع من ورائها الدّولة الجزائريّة ذاتها الوطنيّة.
- وصف اللّغة العربيّة بأنّها لغة قاصرة لا تستطيع مواكبة التّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ والتّقنيّ من قبل أبناء المجتمع الجزائريّ، متناسين أنّها كانت في عصور مضت لغة كتبت بها مختلف العلوم.
- غياب التّخطيط اللّغويّ الهادف والمستند إلى أسس علميّة دقيقة.

3.4: ترسيم المازيغيّة في الجزائر.

الصّراع اللّغويّ في الجزائر بعد الاستقلال لم يكن أبدا صراعا بين التّعريب والمازيغيّة، بل أزمة أقلّيّات مقموعة تطالب بحقوقها اللّغويّة وتعارض عروبة دكتاتوريّة إيديولوجيّة لا اللّغة العربيّة في حدّ ذاتها، تأبى الاعتراف باللّغة المازيغيّة لغة وطنيّة إلى جانب العربيّة. هذه المعارضة تمثّلت في مظاهرات تيزي وزّو بمنطقة القبائل عام1980م، **وأحداث قسنطينة** 1986م، وأحداث أكتوبر 1988م، وأيّدتها بعض الأحزاب

السّياسيّة وبعض المثقّفين، ثمّ عادت المشكلة للظّهور بعد الحرب الأهليّة عام1992م، لكن كقضيّة ثانويّة. ثمّ عام 1998م. وقد أكّدت نصوص الدّستور على الإسلام واللّغة العربيّة، ولم تشر إلّا بشكل عابر إلى اللّغة المازيغيّة، كما تمّ كتابة الدّستور باللّغتين العربيّة والفرنسيّة دون أيّ وجود للمازيغيّة، لكنّ الاعتراض الحقيقيّ كان على المادّة الثّالثة الّتي تنصّ على أنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة الرّسميّة والوطنيّة.[1]

لهذه الأسباب وغيرها، جاء تعديل المادّة الأولى من القانون رقم02-03بعد استفتاء الشّعب الجزائريّ على الدّستور الرّابع للدّولة الجزائريّة في28نوفمبر1996م، والّذي أعاد تحديد مكوّنات الهويّة الوطنيّة في مادّته الثّالثة الّتي أصبحت تنصّ على أنّ «**اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة، تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة، تعمل الدّولة لترقيتها وتطويرها بكلّ تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التّراب الوطنيّ.**»[2]كما أكّد دستور 2002م بعد تعديل الدّستور السّابق على إدخال عنصر المازيغيّة كلغة وطنيّة في ديباجته؛ حيث جاء فيه: «**كان أوّل نوفمبر 1954م نقطة تحوّل فاصلة في تقرير مصيرها، وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها وقيمها، والمكوّنات الأساسيّة لهويّتها وهي الإسلام والعروبة والأمازيغيّة، الّتي تعمل الدّولة دوما لترقية وتطوير كلّ واحدة منها، وتمتدّ جذور نضالها اليوم في شتّى الميادين في ماضي أمّتها المجيد.**»[3]

وقد أعلن الرّئيس السّابق (عبد العزيز بوتفليقة) عن نيّته بالاعتراف باللّغة المازيغيّة قانونيّا عندما زار منطقة تيزي وزّو في أغسطس 1999م. أعقب هذه النّيّة اعتراف البرلمان في 8 أبريل 2002م باللّغة المازيغيّة لغة وطنيّة؛ حيث وافق 482نائبا من أصل514نائبا على ترقية اللّهجات البربريّة إلى لغة وطنيّة واحدة من دون اللّجوء إلى استفتاء شعبيّ. ولتنفيذ هذا القرار على أرض الواقع، تمّ تشكيل الهيئة العليا

---

[1]. **ينظر: عزّ الدّين المناصرة، الهويّات والتّعدّديّة اللّغويّة، ص150، 151.**

[2]. **ينظر: ناصر لبّاد، دساتير الجزائر، ص242.**

[3]. **ينظر: دستور الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الجريدة الرّسميّة رقم 25 المؤرّخة في 14 أفريل 2002م، ديباجة الدّستور. وينظر: دساتير الجزائر، ص237، 238.**

للمازيغيّة مع ضرورة توحيدها بالحروف العربيّة. إلّا أنّ التّرسيم الفعلي والقانوني للّغة المازيغيّة بكلّ تنوّعاتها كان في دستور6مارس2016م.[1]

وممّا يحسب من إنجازات للّغة المازيغيّة أنّ رئيس الوزراء السّابق (علي أحمد غزالي) كان قد قرّر بثّ نشرات الأخبار وبعض برامج التّلفزيون الجزائريّ باللّغة المازيغيّة عام 1991م، ومن جهة أخرى قرّرت الحكومة الجزائريّة عام 1995م تدريس هذه اللّغة في المؤسّسات التّعليميّة من المراحل الابتدائيّة إلى الجامعيّة في منطقة القبائل بعد تأسيس المحافظة السّامية للأمازيغيّة في27ماي1995م، غير أنّ الإحصائيّات الرّسميّة أشارت إلى تقلّص عدد الدّارسين لها بشكل ملحوظ خلال العامين اللّذين أعقبا قرار تدريسهما في بعض الجامعات (تلمسان، تيزي وزّو، بجاية، باتنة)[2] أمّا اليوم فقد حقّقت إنجازات كثيرة منها أنّها دخلت عالم الصّحافة والإعلام والإعلان؛ حيث توجد صحف ومجلّات ناطقة بالمازيغيّة، وكذا قنوات إذاعيّة وأخرى تلفزيونيّة تبثّ بذات اللّغة، إضافة إلى الإنتاج الأدبيّ والمسرحيّ والسّينمائي، وبالنّسبة لمجال التّعليم، فقد أصبحت مادّة تدرّس في مراحل التّعليم الابتدائيّ والمتوسّط والثّانويّ في مختلف المدن الجزائريّة، ويجرى فيها امتحان نهاية كلّ مرحلة، وللممتحن حرّية اختيار الحرف المناسب عند الإجابة من بين الحروف الثّلاثة: التّفيناغ، الحرف اللّاتينيّ، الحرف العربيّ. أمّا الوثائق الإداريّة فلم تدرج المازيغيّةبعد فيها ليتمكّن النّاطقون بها من الاطّلاع أو ملء المعلومات الشّخصيّة وغير ذلك.

إذن، حظيت المازيغيّة بترسيم قانونيّ يجعلها لغة وطنيّة معترفا بها وبثقافتها كما أراد المطالبون بذلك، لكن سنطرح السّؤال ذاته الّذي طرحه الدّكتور (صالح بلعيد) في كتابه (في المسألة الأمازيغيّة): هل يمكن أن تكون المازيغيّة لغة رسميّة؟ ونطرح نحن سؤالا آخر: هل يمكن أن ترقى المازيغيّة وتتطوّر لتكون لغة تتساوى في منزلتها مع اللّغة العربيّة؟ وما هو الحرف المناسب لكتابة المازيغيّة اليوم؟

سنجيب عن السّؤال الأوّل كما أجاب عنه الدّكتور (صالح بلعيد) عندما حدّد أربعة شروط أشار إليها علماء اللّسانيّات الاجتماعيّة أمثال (فيشمان) و(فرجسون) هذه الشّروط إذا وجدت في أيّ شكل

[1]. ينظر: عزّ الدّين المناصرة، المرجع نفسه، ص219، 220.

[2]. عزّ الدّين المناصرة، المرجع السّابق، ص221.

لغويّ ستكسبه صفة الرّسميّة والعلميّة وهي: المعيرة (Standardization) الاستقلاليّة (Autonomy) التّاريخيّة (Historical) الحيويّة (Vitality)فوجد أنّ الشّرط الرّابع غير متوفّر لأنّ المازيغيّة لا يمكنها أن تواكب ما يحدث من تطوّرات علميّة وتقنيّة، ولا يمكنها أن تقدّم شيئا للحضارة العالميّة.[1]

أمّا ما تعلّق بالسّؤال الثّاني، فإجابته تتلخّص في النّقاط التّاليّة:[2]

- المازيغيّة لهجات متعدّدة ومتفرّقة جغرافيّا تصل إلى ثلاث عشرة لهجة، أهمّها اللّهجات الخمس المعروفة (القبائليّة، الشّاويّة، المزابيّة، التّرقيّة، الشّنويّة)

- المازيغيّة لهجات قبليّة تحمل كلّ واحدة روافد ثقافيّة تختلف عن الأخرى، ولا يُتَوَاصَل بها، ولا يمكن تعلّمها خارج منطقة انتشارها.

- المازيغيّة بكلّ لهجاتها شفويّة غير مكتوبة، وحتّى الّتي كتبت بخطّ التّفيناغ أهمل استعمالها لزمن طويل كادت تندثر معه، إضافة إلى أنّ الباحثين لم يهتمّوا بترقيتها إلى المستوى المطلوب نطقا وكتابة.

- إذا أردنا كتابة المازيغيّة، فأيّ حرف ستكتب به: هل هو التّفيناغ، الحرف اللّاتينيّ، أم الحرف العربيّ؟

- هناك اتّجاهات ثلاث، يرى أصحاب الاتّجاه الأوّل أن تكتب المازيغيّة بالحروف العربيّة، حجّتهم في ذلك وجود تقارب في المخارج وأنّ أغلب الحروف الموجودة في المازيغيّة موجودة كذلك في العربيّة وغير الموجود منها يمكن تعديله، وهذا المشروع يمكن تطبيقه عمليّا والدّليل على ذلك أنّه تمّ ترجمة معاني القرآن إلى المازيغيّة بحروف عربيّة. أمّا أصحاب الاتّجاه الثّاني فيرون أنّ الحروف اللّاتينيّة (الفرنسيّة) أنسب لكتابة المازيغيّة، لأنّها لغة العلم والتّطوّر، وهذا صعب لأنّه لا يمكن أداء الأصوات المازيغيّة بحروف لاتينيّة لوجود تباعد بينهما وإلّا سيحدث غموض أو إثارة للضّحك بتحوّل العديد من الكلمات إلى معاني مضحكة ومشوّهة. غير أنّ (صالح بلعيد) يرى أن تكتب المازيغيّة (بكلّ لهجاتها) بحروف التّفيناغ الّتي ارتبطت بها

---

[1]. ينظر: صالح بلعيد، في المسألة الأمازيغيّة، ص194.

[2]. ينظر: محمّد الأوراغي، التّعدّد اللّغويّ وانعكاساته على النّسيج الاجتماعيّ، منشورات كلّيّة الآداب، ط1، الرّباط، 2002م، ص80. وينظر: سي حاج محمّد، م. طيب، ما هو الحرف المناسب لكتابة الأمازيغيّة: حرف تفيناغ؟ الحرف اللّاتينيّ؟ الحرف العربيّ؟، ضمن استكتاب جماعيّ: اللّغة العربيّة والبرلمانيّ، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، كلّيّة الآداب واللّغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، 2015م، ص170، 171، 172.

تاريخيّا، لكن بشرط إحيائها وإصلاح حروفها لتصل مرحلة تمكّنها من تبوّء مكانتها من حيث الاستعمال المستمر، لذلك يقول (صالح بلعيد): «**إذا قصد من وراء إحيائها إعطاء صبغتها الشّخصيّة، فالإنسان في الحقيقة ليس مستعدّا لتغيير منظومته الرّمزيّة وتبنّي منظومة أخرى، وإلّا ما الفائدة إذن من البحث في الهويّة والشّخصيّة إذا لم تظهر في رمزها، الرّمز ليس ديكورا، بل هو الشّخص والهويّة والميزة الّتي تعرف عن طريقها، فكما تعرف اللّغات برموزها، يجب أن تعرف الأمازيغيّة بما يلفّها.**»[1] ولعلّ هذا المسعى صعب التّنفيذ لأنّه يحتاج جهودا مضنيّة لأجيال متعاقبة، كما يحتاج وسائل الكتابة الحديثة كالحواسيب والمطابع والتّقنيات الحديثة، والأهمّ من ذلك يحتاج المشروع إلى رأس مال ضخم لتطبيقه بشكل عمليّ، فهل تستطيع الجزائر تبنّي الفكرة وتحمّل أعبائها؟

ومهما يكن من أمر المازيغيّة في الجزائر بكلّ تنوّعاتها اللّهجيّة، فهي تعبّر عن ثقافة الأمّة وتاريخها وأحد رموز هويّتها، وقرار ترسيمها قانونيّا لغة وطنيّة إلى جانب اللّغة العربيّة أمر كان لا بدّ للسّياسة اللّغويّة من تنفيذه ضمانا لحقوق الأقلّيّات النّاطقة بها، ودرءا للصّراعات السّياسيّة واللّغويّة، وحماية للأمن اللّغويّ والاجتماعيّ وتطبيقا للعدالة اللّغويّة.

4.4: إنشاء المؤسّسات اللّغويّة.

يعدّ إنشاء المؤسّسات اللّغويّة مظهرا مهمّا من مظاهر السّياسة اللّغويّة، سعت من ورائه الحكومة الجزائريّة إلى تنفيذ قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة وإعادة الاعتبار للّغة الوطنيّة بتوظيف استعمالها في جميع مرافق الحياة، من بين هذه المؤسّسات:

1.4.4: معهد اللّسانيّات والصّوتيّات.[2]

أنشئ هذا المعهد سنة1964م بالجزائر العاصمة برئاسة الدّكتور (عبد الرّحمن الحاج صالح) ثمّ أغلق لأسباب غير واضحة، بعدها تحوّل إلى وحدة للبحث والتّكنولوجيا اللّغويّة بداية من عام 1991م. وقد

[1]. صالح بلعيد، اللّغة الأمّ والواقع اللّغويّ في الجزائر، مجلّة اللّغة العربيّة، المجلّد 5، العدد 2، 2003م، ص156.

[2]. ينظر: التّوسية نعيمة، الكتابات اللّغويّة في الجزائر، مذكّرة تخرّج لنيل إجازة، إشراف: محمّد درويش،جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المملكة المغربيّة،1993/ 1994م، ص10، 11.

أسفرت جهود المعهد عن إنشاء "مجلّة اللّسانيّات" المتخصّصة في علوم اللّسان البشريّ، صدر العدد الأوّل منها عام 1971م، مكّنت الباحثين من نشر عديد الأبحاث اللّغويّة الجادّة.

للمعهد أهداف عديدة كلّها تخصّ اللّغة العربيّة منها:

- جمع كلّ الأبحاث الّتي أنجزت في مجال اللّسانيّات العامّة والتّطبيقيّة وفي مجال الصّوتيّات.
- تشجيع الأبحاث اللّغويّة الّتي تسهم في حلّ مشاكل اللّغة العربيّة داخل الجزائر وخارجها.
- الاستفادة من الأبحاث الّتي تمّ جمعها في مجالي اللّسانيّات والصّوتيّات وتدريسها للمتخصّصين في اللّغة وغير اللّغة؛ أي في مجالات كعلم الاجتماع، علم النّفس، التّرجمة، السّمعيّات والإلكترونيك...

قام المعهد بإنجاز أعمال كثيرة في مجالات متنوّعة منها:

- **في مجال تعليم اللّغة:** إجراء أبحاث تخصّ الرّصيد اللّغويّ على مستوى بلدان مغاربيّة عدّة، ثمّ وضع هذا الرّصيد اللّغويّ مع منظّمة "الأونسكو"
- **في مجال المصطلح:** إعداد قاموس للإعلام الآلي ثنائي اللّغة عام1972م، وقاموس ثلاثي اللّغة للمصطلحات اللّسانيّة مع "الألكسو" والمعهد، العمل على إعداد مشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة أو المكنز اللّغويّ العربيّ بداية من عام 1970م.
- **على مستوى التّنظير:** بعث النّظريّة الخليليّة من خلال إعادة قراءة التّراث العربيّ من منظور لساني حديث، تمّ من ورائها توضيح نظريّة النّحو التّوليديّ والقيام بأعمال تخصّ الأبنيّة العربيّة، أطلق عليها النّظريّة الخليليّة الحديثة.

2.4.4: المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة.[1]

أنشئ المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة بموجب القانون رقم86-10المؤرّخ في13ذي الحجّة1406هـ الموافق لـ 1986/8/9م، وهو مؤسّسة لغويّة ذات طابع علميّ ثقافيّ، مقرّه الجزائر وينضوي تحت وصاية رئاسة الجمهوريّة، يقوم بالمهامّ التّاليّة:

- خدمة اللّغة العربيّة.

[1]. أحمد مطلوع، التّشريع اللّغويّ، مجلّة المخبر، المجمع اللّغويّ للّغة، الجزائر، العدد 7، 2008م، ص223.

- إحياء استعمال مصطلحات جديدة.
- المحافظة على سلامة اللّغة العربيّة.
- ترجمة وتعريب المصطلحات.
- نحت مصطلحات جديدة بالقياس والاشتقاق.
- عقد المؤتمرات والنّدوات العلميّة.
- وضع قاموس شامل حديث للمصطلحات العلميّة.
- إصدار مجلّات دوليّة ينشر فيها إنتاج المجمع من المصطلحات والبحوث والدّراسات، صدر منها العدد الخامس عشر في جوان2012م.
- الإشراف على المشاريع العلميّة.
- نشر جميع المصطلحات في أوساط الأجهزة التّربويّة والتّكوينيّة والإداريّة والتّعليميّة.
- نشر الدّراسات والأبحاث المتعلّقة باللّغة العربيّة وآدابها وفنونها وتراثها.
- المشاركة في المؤتمرات الدّوليّة.
- ربط صلات التّعاون والتّنسيق مع جميع الهيئات اللّغويّة المماثلة في البلدان العربيّة الإسلاميّة.

لقد أثمرت جهود المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة عن مشروع علميّ لغويّ ثقافيّ ضخم هو مشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، تمّ على إثر ذلك إنشاء الهيئة العليا للذّخيرة العربيّة بموجب القرار رقم6974- دع(130)ج2 2008/09/28م.

3.4.4:الجمعيّة الوطنيّة للدّفاع عن اللّغة العربيّة.[1]

بعد عقد اجتماعات تأسيسيّة عديدة ما بين1988و1989م، تأسّست الجمعيّة عام 1990م، وصل عدد أعضائها إلى105عضوا، رئيسها الدّكتور (عثمان سعدي) أصدرت مجلّة (الكلمة) لتعبّر عن

[1]. خالدي بشير، الجمعيّة الجزائريّة للدّفاع عن اللّغة العربيّة، مقال إلكترونيّ منشور على موقع: www.kenanaonline.com، بتاريخ: 16 سبتمبر 2007م.

لسان حالها.تعدّ جمعيّة ثقافيّة تدافع عن موقع اللّغة العربيّة وتسعى إلى ترقيتها لتكون أداة فعّالة تجسّد متطلّبات العصر والتّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ في مجالات العلم والعمل والتّعاملات.

4.4.4: مركز البحوث العلميّة والتّقنيّة لترقية اللّغة العربيّة.[1]

تقرّر إنشاء هذا المركز بموجب المرسوم التّنفيذيّ رقم91-447، المؤرّخ في ديسمبر1991م، ثمّ أصبح هذا المركز مؤسّسة عموميّة ذات طابع علميّ وتكنولوجيّ في 2003م، يخضع لأحكام المرسوم التّنفيذيّ رقم256-99المؤرّخ في16 نوفمبر 1999م، تحت وصاية وزارة التّعليم العالي، تصدر عنه مجلّة (اللّسانيات) تتمثّل مهام المركز فيما يلي:

- إجراء بحوث حول ترقية اللّغة واللّسانيّات العربيّة، بالتّعاون مع الهيئات والمؤسّسات المعنيّة بتوحيد المصطلحات.
- إنجاز مشاريع بحث في المجالات الخاصّة بعلوم اللّسان وتقنياته، المطبّقة على اللّغة العربيّة قصد ترقية اللّغة العربيّة على المستوى التّعليميّ والتّكنولوجيّ.

ينقسم المركز إلى أربعة أقسام هي:

- قسم تعليميّة اللّغات.
- قسم التّبليغ المنطوق وأمراض الكلام.
- قسم المعلوميّات اللّسانيّة.
- قسم اللّسانيّات العربيّة والمعجميّات والمصطلحات العربيّة وعلم التّرجمة.

ينجز المركز بحوثا في المجالات التّاليّة:

- اللّسانيّات العربيّة بالتّركيز على النّظريّة الخليليّة الحديثة ومحاولة تطويرها.
- علم تعليم اللّغات وتعليم العربيّة في كلّ مستويات التّعليم، بإجراء الدّراسات العلميّة لتعليم العربيّة واللّغات الأجنبيّة في الجزائر، وتنظيم الحلقات التّعليميّة التّجريبيّة، وضبط طرائق التّعليم اللّغويّ.

[1]. الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّةالشّعبيّة،الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، 2001م، العدد 66. والجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، 2004م، العدد 26.

- علم المعاجم والمصطلحات العربيّة بهدف المساهمة في ضبط المصطلحات العلميّة والتّقنيّة.
- علم التّرجمة بإجراء الدّراسات في طرائق التّرجمة وضبط تقنياتها.
- العلاج الآليّ للّغة أو اللّسانيّات الحاسوبيّة.
- ميدان قواعد المعطيات الآليّة بالإشراف على إنجاز مشروع الذّخيرة العربيّة.
- الصّوتيّات والعلاج الآليّ للكلام المنطوق بإجراء الدّراسات المخبريّة.
- أمراض الكلام بإجراء الدّراسات العياديّة في عاهات الكلام.

5.4.4: المجلس الأعلى للّغة العربيّة.

بعد توقيع الرّئيس (الشّاذلي بن جديد) على قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة بموجب القانون رقم 91-05 من المرسوم الرّئاسيّ المؤرّخ في16فبراير1991م، قام الرّئيس (اليامين زروال)بتنصيب المجلس الأعلى للّغة العربيّة في 28سبتمبر1998م، وذلك بموجب المرسوم رقم 226-98، جاء في المادّة23: ينشأ مجلس أعلى للّغة العربيّة، ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهوريّة، ويقوم على الخصوص بما يلي: متابعة تطبيق هذا القانون وكلّ القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللّغة العربيّة وحمايتها وترقيتها وتطويرها... يتكوّن من رئيس وستّة وثلاثين عضوا، يصدر مجلّة (اللّغة العربيّة)[1] تتمثّل مهامّه فيما يلي:[2]

- ينسّق بين مختلف الهيئات المشرفة على عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة وترقيتها وتطويرها.
- يقيّم أعمال الهيئات المكلّفة بتعميم استعمال اللّغة العربيّة وترقيتها وتطويرها.
- يساهم في إعداد واقتراح العناصر العمليّة الّتي تشكّل قاعدة وضع برامج وطنيّة في إطار السّياسة العامّة لبرامج تعميم استعمال اللّغة العربيّة.
- يقدّم آراء واقتراحات فيما يخصّ التّدابير التّشريعيّة التّنظيميّة الّتي تدخل ضمن صلاحيّاته.
- يرقّي استعمال اللّغة العربيّة ويحميها في الإدارات والمرافق العموميّة، ويحرص على سلامتها.

---

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّةالشّعبيّة،المرسوم الرّئاسيّ رقم226/98 المؤرّخ في 17 ربيع الأوّل عام 1419م، الموافق لـ 11 يوليو سنة 1998م.**

[2]. **المجلس الأعلى للّغة العربيّة، مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 1، الجزائر، سنة 1999م، ص245.**

- يدرس ويبدي رأيه في مخطّطات وبرامج العمل القطاعيّة الخاصّة بتعميم استعمال اللّغة العربيّة، ويتأكّد من انسجامها وفعاليّتها، ويتلقّى لهذا الغرض من الإدارات والمؤسّسات والهيئات العموميّة كلّ المعلومات والمعطيات الإحصائيّة الّتي تتعلّق بمهامّه ونشاطه.
- يبدي المجلس ملاحظاته، ويبلغ معايناته إلى الجهات المعنيّة إذا لاحظ تأخّرا في تطبيق البرامج المحدّدة، أو تقصيرا من تنفيذ القوانين أو الأعمال المقرّرة، ويرفع بذلك تقريرا إلى رئيس الجمهوريّة.
- يوجّه عمل المؤسّسات والهيئات والقطاعات الّتي تمارس أنشطة الثّقافة والإعلام والتّربية والتّكوين في تطوير وتعميم استعمال اللّغة العربيّة.
- يقوّم ويدرس آثار الأعمال الّتي تبادر بها مختلف الهيئات والإدارات على اللّغة العربيّة، ويبدي رأيه في كلّ مشروع يمكن أن تكون له آثار على عمليّة تعميم وترقية استعمال اللّغة العربيّة.
- يقدّم تقريرا سنويّا إلى رئيس الجمهوريّة حول تعميم استعمال اللّغة العربيّة.
- يعمل المجلس على تطبيق التّشريع والتّنظيم المتعلّقين بتطبيق استعمال اللّغة العربيّة في الإدارات والمؤسّسات والهيئات العموميّة، ومختلف الأنشطة لا سيّما الاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة.
- يبادر بالعلاقة مع المؤسّسات المختصّة بكلّ دراسة أو بحث يهدف إلى ترقية اللّغة العربيّة وتعميم استعمالها.
- يعمل على تعبئة الكفاءات العلميّة والتّقنيّة لتمكينها من إنجاز الدّراسات والأبحاث واقتراح البرامج الّتي تساعد على ازدهار اللّغة العربيّة.
- ينظّم النّدوات والملتقيات والأيّام الدّراسيّة حول موضوع استعمال اللّغة العربيّة في مختلف المجالات، ويسهر على استغلال نتائجها ونشرها بكلّ الوسائل، ويستغلّ جميع الدّراسات والأبحاث المنجزة في الجزائر أو في الخارج الّتي تربط بمهامّه.
- يقدّم الملاحظات التّقويميّة إلى القطاعات المكلّفة بإنجاز برامج تعميم استعمال اللّغة العربيّة.

هناكمعاهد أخرى أسهمت في ترقية اللّغة العربيّة إلى جانب معهد اللّسانيّات والصّوتيّات، منها معاهد اللّغات في الجامعات الكبرى، شعب التّعريب المتواجدة على مستوى الوزارات الوطنيّة ذات الاهتمام بتعميم استعمال اللّغة العربيّة، معهد التّرجمة بالجزائر وآخر بقسنطينة.

5.4: مشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة.(Corpus Linguistics)[1]

يعدّ هذا المشروع من أضخم المشاريع اللّغويّة الّتي تساعد على التّخطيط للّغة العربيّة ولوضعها في مجتمعها، ليس في الجزائر فقط، بل في جميع البلدان العربيّة.لقد كانت فكرة هذا المشروع الّتي طرحها العالم اللسانيّ الجزائريّ (عبد الرّحمن الحاج صالح) رئيس المجمع اللّغويّ الجزائريّ عام1988م، منطلقا فعليّا وعمليّا لإعادة مكانة اللّغة العربيّة وترقيتها، فبعد عرض المشروع على المجلس التّنفيذيّ للمنظّمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، تمّ اعتماده والبحث في كيفيّة تطبيقه، أنشئت له مؤسّسة أطلق عليها اسم الهيئة العليا للذّخيرة العربيّة ومقرّها الجزائر، وفق القرار رقم 6974- ج2008/09/28م.

تنطلق فكرة المشروع منحيث إنّها تعتمد على الحاسب الآلي في قدرته وسرعته على تخزين ملايير المعطيات ومعالجتها في ذاكرته، وقد وضّح صاحب المشروع أهمّ الفوائد النّاجمة عن تطبيق فكرة الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، ولخّصها فيما يلي:

- تتبّع معاني المفردات العربيّة وتحديدها وفق سياقاتها في الاستعمال الحقيقيّ للّغة منذ أقدم العصور وحتّى عصرنا الحالي، وعدم الاكتفاء بالمعاجم الموجودة.
- فهرسة المنتج الفكريّ العربيّ فهرسة شاملة وكبيرة قديما وحديثا، اعتمادا على خدمات الحاسوب وسرعته في تحديد المفردة ومعانيها وسياقاتها ومدى تكرارها في نصّ أو في جميع النّصوص.
- إنشاء بنك النّصوص الآلي الّذي يعدّ منبعا موضوعيّا دقيقا وموثّقا للمعاجم العربيّة والدّراسات اللّغويّة عامّة؛ إذ يمكن تأليف مختلف المعاجم كالمعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة الّذي أنجز جانب منه، معاجم خاصّة

[1]. ينظر: صالح بلعيد، التّخطيط اللّغويّ في الجزائر، ضمن استكتاب جماعيّ، محمّد العربيّ ولد خليفة، أهمّيّة التّخطيط اللّغويّ – اللّغات ووظائفها– الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، 2012م، ص244، 246.

بأسماء الأماكن والأعلام وغيرها، معاجم فنّيّة في كلّ الميادين، معاجم أساسيّة ووظيفيّة لتعليم اللّغة العربيّة، معاجم لألفاظ الحضارة قديما وحديثا، معاجم اللّغة للطّفل العربيّ.

6.4:المساهمة في إعداد المعاجم اللّغويّة ووضع المصطلحات العلميّة والتّقنيّة.

يعدّ إنتاج المعاجم اللّغويّة العامّة والمتخصّصة ووضع المصطلحات العلميّة والتّقنيّة الدّقيقة عنصرا هامّا من عناصر السّياسة والتّخطيط اللّغويّين، الهدف من وراء ذلك تيسير تبادل المعلومات وتحقيق التّنميّة الإنسانيّة الشّاملة في مجتمع العلم والمعرفة والعمل، لذا حرصت جميع الحكومات على الاهتمام بالصّناعة المعجميّة وتوليد المصطلحات الّتي توافق لغاتها كي تواكب التّطوّر العلميّ الهائل، وقد فعلت الحكومة الجزائريّة الأمر نفسه غداة تطبيق مسألة التّعريب، حيث اقتضت الحاجة نقل مختلف العلوم الّتي كانت تدرّس باللّغة الفرنسيّة إبّان الاحتلال الفرنسيّ إلى اللّغة العربيّة وكذا تعريب الإدارات والمحيط الاجتماعيّ.

فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت بعض المؤسّسات والشّركات بتأليف معاجم وأرصدة لغويّة صغيرة خاصّة بالمصطلحات العلميّة والتّقنيّة كقاموس مزدوج اللّغة الّذي ألّفته الشّركة الوطنيّة لأشغال التّركيب الكهربائي، إضافة إلى الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ الموجّه إلى المراحل الأولى من التّعليم العامّ والّذي أشرف على إنجازه معهد اللّسانيّات والصّوتيّات بالجزائر، بالتّعاون مع لجان ثلاث من الجزائر وتونس والمغرب.[1]

لكن بعد تجميد قرار التّعريب وقانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة توانت الجهود المبذولة في سبيل وضع معاجم وترجمة أو توليد مصطلحات عربيّة بسبب تغيّر الأوضاع والسّياسات العامّة للبلاد مع نهاية التّسعينات وبداية الألفيّة الجديدة، إذ لم يعد هناك اهتمام بهذا الجانب إلّا ما كان من أعمال فرديّة لباحثين أكاديميّين من أمثال (عبد الرّحمن الحاج صالح)، ففي مقدّمة اهتماماته في هذا المجال مساهمته في إعداد الرّصيد اللّغويّ على مستوى المغرب العربيّ ثمّ على مستوى الوطن العربيّ عام1972م، إضافة إلى

[1]. **ينظر: الشّركة الوطنيّة لأشغال التّركيب الكهربائيّ، قاموس عربيّ فرنسيّ، الجزائر، 1989م. وينظر: اللّجنة الدّائمة للرصيد اللّغويّ الوظيفيّ، الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ، جامعات المغرب العربيّ (الجزائر، تونس، المغرب)، ط1، الجزائر، 1975م.**

مساهمته في وضع المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات عام 1989م، بإشراف مكتب تنسيق التّعريب التّابع للمنظّمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، وبالتّعاون مع معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الهدف منه الاتّفاق على لغة علميّة عربيّة ذات المصطلح الواحد والمفهوم الواحد حتّى تستجيب لحاجات التّعليم العامّ والجامعيّ من جهة وتواكب التّطوّر العلميّ والثّقافيّ والفنّيّ، معتمدا في وضعه على الاستعمال الفعليّ للّغة، بعد أن لاحظ أنّ المعجم العربيّ يعاني تأخّرا كبيرا في الاهتمام باللّغة المستعملة القديمة منها والحديثة.[1]

7.4: التّرجمة.

اضطرّت الجزائر غداة الاستقلال إلى الاهتمام بالتّرجمة نتيجة الوضع اللّغويّ الموروث عن الاحتلال الفرنسيّ، والمتمثّل في هيمنة اللّغة الفرنسيّة في شتّى مجالات الحياة، فكان لزاما عليها أن تسعى إلى إعادة الاعتبار للّغة العربيّة بوصفها اللّغة الوطنيّة والرّسميّة للبلاد، وذلك بتطبيق قرار التّعريب وقانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة، ولأجل تطبيق هذا الجانب من السّياسة اللّغويّة، أمرت بإنشاء عدد من مؤسّسات التّرجمة الّتي تصنّف حسب طبيعة نشاطاتها إلى أصناف ثلاثة رئيسة هي: مؤسّسات التّعليم والتّكوين، المؤسّسات اللّغويّة والمعجميّة، مؤسّسات النّشر.

من مؤسّسات التّعليم والتّكوين نجد:

[1]. ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص200، ج2، ص149. وينظر: محي الدّين صابر، المعجم الموحّد، المنظّمةالعربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، تونس، 1989م، ص6.

1.7.4: المدرسة العليا للتّرجمة بالجزائر العاصمة.

أنشئت هذه المدرسة كأهمّ قرار خرج به ميثاق الجزائر الأوّل عام1964م، بعد إصدار المرسوم رقم 49في11ماي، تعدّ نظيرة المدرسة العليا بفرنسا، وقد كانت في بدايتها مؤسّسة تعليميّة شبه مستقلّة، ثمّ ألحقت بمعهد اللّغات الأجنبيّة التّابع لجامعة الجزائر عام1970م.[1] الهدف منها حسب ما حدّده مرسوم إنشائها:[2]

- تكوين هيئة مترجمين معرّبين من ذوي الأهليّة العليا من حيث علم اللّغة، متوفّرين على ثقافة عامّة متينة، ومخصّصين لمصالح العلاقات الخارجيّة والإرشاد الإداري والمصالح العامّة والمنظّمات ولجان التّسيير والمقاولات الصّناعيّة والتّجاريّة.
- تكوين هيئة مترجمين اختصاصيّين من ذوي الأهليّة العليا من حيث علم اللّغة، حائزين على دراية من المستوى العالي في الاختصاصات العلميّة الرّئيسيّة، ومخصّصين لمصالح الفنّيّة ومصالح الإرشاد أو التّبادل والمنظّمات الصّناعيّة العلميّة ومراكز الأبحاث والمختبرات والمدارس الاختصاصيّة، وكانت تمنح شهادتين على هذا الأساس.

2.7.4:قسم التّرجمة بجامعة الجزائر.[3]

بعد إلحاق المدرسة العليا للتّرجمة بمعهد اللّغات الأجنبيّة بجامعة الجزائر، أنشئ قسم التّرجمة بجامعة الجزائر عام1975م كهيئة مستقلّة عن المعهد، ثمّ تمّ تحويله إلى معهد متخصّص في التّرجمة والتّرجمة الفوريّة.

3.7.4: معهد التّرجمة والتّرجمة الفوريّة بجامعة الجزائر.[1]

---

[1]. ينظر: سفيان لوصيف، اللّغة العربيّة في الدّساتير والمواثيق الرّسميّة في الجزائر، قراءة في الإيديولوجيّة والممارسة، مقال إلكتروني منشور على الرّابط: www.alarabiah.org

[2]. علي القاسمي، التّرجمة في تجربة المغرب العربيّ، مجلّة العربيّة والتّرجمة، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، العدد 9، السّنة 2012م، ص21.

[3]. ينظر: AichaAissani, L'enseignement de la traductionenAlgérie, érudit journal des traducteurs, vol 45, n3, 2000, p 483. على الرّابط: www.erudit.org

أنشئ هذا المعهد بموجب القرار رقم84-209المؤرّخ في13أوت1985م، المتضمّن تنظيم وتسيير جامعة الجزائر، يهتمّ المعهد بتكوين مترجمين مهنيّين ومترجمين فوريّين مهنيّين على مستوى اللّيسانس، أمّا على مستوى الماجستير، فيهتمّ بتكوين أساتذة مساعدين جامعيّين في التّرجمة.

يعدّ هذا المعهد أهمّ مؤسّسة مركزيّة لتكوين المترجمين، وقد استحدثت بمرور الوقت العديد من أقسام التّرجمة التّابعة لكلّيّات الآداب واللّغات في بعض الجامعات الوطنيّة. إلّا أنّ ليسانس التّرجمة تمّ تجميده ابتداء من الموسم الجامعيّ 2009/2008م لأسباب غير مقنعة، لتصبح التّرجمة مجرّد مقياس يدرّس ضمن برامج قسم اللّغات.

4.7.4: المعهد العالي العربيّ للتّرجمة.[2]

جاءت فكرة إنشاء معهد عالٍ عربيّ للتّرجمة في الثّمانينات من القرن الماضي من قبل جامعة الدّول العربيّة ومقرّه الجزائر، إلّا أنّ تجسيد الفكرة تأخّر إلى غاية 2004م لأسباب تتعلّق بالتّمويل.

تعود أسباب إنشاء هذا المعهد إلى المكانة العالميّة الّتي وصلت إليها اللّغة العربيّة بوصفها اللّغة الّتي تصون الحضارة الإنسانيّة بعد تصنيفها مع خمس لغات أخرى رسميّة معترف بها لدى هيئة الأمم المتّحدة، وكذا الحاجة الماسّة إلى مترجمين كتابيّين وفوريّين يعملون في المؤسّسات والمنظّمات الّتي تحتاج إلى ترجمة وثائقها ومطبوعاتها إلى العربيّة، وفي المؤتمرات والنّدوات واللّقاءات الإقليميّة والدّوليّة.

يقوم المعهد بترجمة مختلف الكتب والوثائق والنّصوص الأدبيّة والمتخصّصة، وقد ترجم ما لا يقلّ عن مئة كتاب خلال تظاهرة الجزائر عاصمة الثّقافة العربيّة عام2007م.

ومن المؤسّسات اللّغويّة والمصطلحيّة والمعجميّة نجد:

5.7.4: المركز الوطنيّ للتّرجمة والمصطلحات.[3]

---

[1]. ينظر: المرجع نفسه، ص483.

[2]. ينظر: شحاذة الخوري، دور جامعة الدّول ومؤسّساتها وأجهزتها في ميدان التّرجمة تخطيطا وإنتاجا، مجلّة واتا، العدد 4، على الموقع: www.wata.ccوينظر: موقع المعهد: www.isat.dz

[3]. ينظر: حنفي بن عيسى، واقع التّرجمة في الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، دراسات عن واقع التّرجمة في الوطن العربيّ، المنظّمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، تونس، 1985، ص49.

أنشأت وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ الجزائريّة هذا المركز عام1980م، من وظائفه ومهامّه: إنتاج القواميس والمعاجم المناسبة للفروع والاختصاصات، ترجمة الكتب الوجيزة المنسوخة، ترجمة الدّروس المقرّرة في البرامج الجامعيّة إلى اللّغة العربيّة.

رغم الدّور الفعّال لهذا المركز بوصفه مظهرا مميّزا من مظاهر السّياسة اللّغويّة المنتهجة في الجزائر، إلّا أنّ الوجود الفعليّ له على أرض الواقع غير ملموس، لعدم وجود إنجازات حقيقيّة.

6.7.4: المجلس الأعلى للّغة العربيّة.[1]

لقد سبق التّطرّق لهذه المؤسّسة اللّغويّة الّتي تسهر على تطبيق تعميم استعمال اللّغة العربيّة في الإدارات والمؤسّسات والهيئات العموميّة، وفي مختلف الأنشطة الاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة. من أبرز مهامّه: نشر المعاجم الّتي تساعد الإدارات على التّعريب، تنفيذ المهام المنوطة بالتّعريب، تحديد آجال تعريب التّعليم العالي.

صدرت عن المجلس أدلّة وظيفيّة عديدة، منها: معجم المصطلحات الإداريّة، دليل وظيفي في إدارة الموارد البشريّة، دليل وظيفي في التّسيير المالي والمحاسبة، دليل المحادثة الطّبّيّة...كما صدرت عنه مجلّة (اللّغة العربيّة) المتخصّصة في نشر الأبحاث والدّراسات المتعلّقة باللّغة العربيّة وحركيّتها في مواكبة التّطوّرات العلميّة والتّكنولوجيّة، ومجلّة (معالم) المتخصّصة في ترجمة مستجدّات العلوم والمعارف والفنون والآداب إلى اللّغة العربيّة. هذا بالإضافة إلى تنظيم المجلس العديد من الفعاليّات الفكريّة الوطنيّة والدّوليّة الّتي تبحث في قضايا اللّغة العربيّة والتّرجمة وتتبّع مسار التّعريب.

[1]. ينظر: علي القاسمي، التّرجمة في تجربة المغرب العربيّ، ص30. وينظر: دليل منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، 2012م.

7.7.4: مجمع اللّغة العربيّة في الجزائر.

يعدّ المجمع هيئة وطنيّة ذات طابع علميّ وثقافيّ، تتمتّع بالشّخصيّة المعنويّة والاستقلال الماديّ، أطلق عليه في بداية إنشائه اسم (أكاديميّة هواري بومدين للّغة العربيّة) مهمّته الأساس خدمة اللّغة العربيّة بإثرائها وتنميتها وتطويرها والمحافظة على سلامتها والسّهر على مواكبتها متطلّبات العصر.[1] ومن بين أهدافها كذلك: «**ترجمة أو تعريب المصطلحات المتداولة في العالم المعاصر في جميع حقول المعرفة، ومختلف أعمال الحياة اليوميّة في المجتمع، مع مراعاة الضّبط والدّقّة في وظيفة الكلمة وعبقريّة اللّغة العربيّة، ويعتمد في ذلك على وضع المعاجم المتخصّصة.**»[2]

8.7.4: مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة.[3]

سبق أن ذكرنا أنّ المركز يعمل على خدمة اللّغة العربيّة وترقيتها بوصفه مؤسّسة عموميّة ذات طابع علميّ وتكنولوجي، وأنّه يضمّ أقساما خمسة من بينها قسم خاص بالتّرجمة. فالمركز يجمع بين خبراء متعدّدي التّخصّصات (مهندسون، لسانيّون، مختصّون في تعليميّة اللّغات، معجميّون، أطبّاء، مختصّون في الحبسة، أرطوفونيّون، مختصّون في اللّسانيّات العياديّة) للعمل في مشاريع موحّدة، ولتحقيق الأهداف المسطّرة يعتمد المركز على التّكنولوجيّات الحديثة كالإعلام الآلي، الإلكترونيكالأكوستيكيّالفونيتيكيّ، وكلّ منهجيّة تقنيّة تستجيب لمتطلّبات البحوث الحديثة متعدّدة التّخصّصات، كما يعتمد على النّظريّات العلميّة الّتي تحقّق التّوافق والانسجام بين فرق المركز.

أمّا فيما يخصّ مؤسّسات النّشر في الجزائر، فلا يخفى على أحد الصّلة الوثيقة بينها وبين التّرجمة، ذلك أنّ دور النّشر تعدّ المنبر الرّئيس لتنمية حركة التّرجمة، فبعد سياسة الانفتاح الّتي عرفتها البلاد، وعقب الأزمة الاقتصاديّة وأحداث أكتوبر1988م، برزت العديد من دور النّشر الخاصّة الّتي بلغ عددها

---

[1]. ينظر: عبد الملك مرتاض، اللّغة العربيّة في القرن الحادي والعشرين في المؤسّسات التّعليميّة في الجمهوريّة الجزائريّة، الواقع والتّحدّيات واستشراف المستقبل، مقال إلكتروني على الرّابط:www.majma.org

[2]. السّعيد بوطاجين، التّرجمة والمصطلح، دراسة في إشكاليّة ترجمة المصطلح النّقدي الجديد، الدّار العربيّة للعلوم، ناشرون/ منشورات الاختلاف، 2009م، ص39.

[3]. ينظر: موقع مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، على الرّابط: www.crstdla.edu.dz

أكثر من ثمانين دار نشر، إلى جانب دور النّشر الوطنيّة. إلّا أنّ نصيب التّرجمة يعدّ ضعيفا مقارنة بالنّسبة الإجماليّة للتّأليف، وتبقى مغيّبة على مستوى معظم دور النّشر، ولا يوجد منها إلّا القليل الّذي يهتمّ بترجمة بعض الكتب في المناسبات الثّقافيّة المدعومة من قبل وزارة الثّقافة، أو بطلب من صاحب الكتاب، أو لأغراض ربحيّة أين يكون الكتاب المترجم مطلوبا بكثرة. والملاحظ على مؤسّسات النّشر أنّها تفرض أسعارا غير مشجّعة على اقتناء الكتب المترجمة.

إنّ التّوثيق المتعلّق بالأعمال المترجمة وأسماء المترجمين في الجزائر بعد الاستقلال وإلى يومنا هذا يعدّ أمرا صعبا وإشكاليّة كبيرة؛ إذ لا يوجد عمل ملموس يقوم بجرد كلّ ما تمّ ترجمته لعدم توفّر ببليوغرافيّة وطنيّة شاملة وواضحة، خاصّة ما تعلّق بترجمة الأعمال العلميّة والتّكنولوجيّة، غير أنّ الباحثة (بوخلف فايزة) أحصت أكثر من سبعمائة (740) عمل مترجم من اللّغات الأخرى إلى اللّغة العربيّة، كما أحصت ما يقارب المئتيْ (187) عمل مترجم إلى اللّغة العربيّة في مجالات وعلوم مختلفة، مع ذكر اسم المؤلّف الأصلي واسم المترجم ودار النّشر وسنة النّشر، وذلك في الفترة الممتدّة بين1962و2014م.[1]

- **التّعليق على حركة التّرجمة في الجزائر.**

بما أنّ التّرجمة حلقة وصل بين الأمم والشّعوب، فقد تنبّه إليها العرب قديما عندما سعوا إلى ترجمة العلوم والمعارف اليونانيّة والرّومانيّة وغيرها ونقلها إلى اللّغة العربيّة لمواكبة التّطوّر الحضاريّ والإنسانيّ، كما تنبّه إليها الغرب بعد الضّعف الّذي أصاب العرب، فترجموا كلّ ما وصلت إليه أيديهم من مؤلّفات ومصنّفات ومخطوطات تضمّ مختلف العلوم والمعارف العربيّة، وبنوْا على أساسها حضارتهم الّتي يتباهون بها اليوم. هنا تكمن أهمّيّة التّرجمة بوصفها مظهرا من مظاهر السّياسة اللّغويّة الّتي تسعى كلّ دول العالم إلى تطبيقها على أرض الواقع، والجزائر واحدة من الدّول الّتي سارعت بعد نيل استقلالها إلى تطبيق سياستها اللّغويّة الّتي تتماشى مع مبادئها من جهة، وتواكب الرّكب الحضاريّ والتّطوّر العلميّ من جهة أخرى،

[1]. **ينظر: فايزة بوخلف، التّرجمة في الجزائر، الواقع والتّحدّيات، إشراف: جازية فرقاني، بحث مقدّم لنيل شهادة الدّكتوراه، تخصّص: التّرجمة، معهد التّرجمة، جامعة أحمد بن بلّة، وهران 1، 2015/2016م.**

فكانت التّرجمة واحدة من الآليّات المعتمدة في ذلك. لكنّ المتتبّع لحركة التّرجمة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا يسجّل الملاحظات التّاليّة:

1- ارتبط إنشاء مؤسّسات التّرجمة في الجزائر في الأغلب بسياسة التّعريب، فكلّما كانت هذه السّياسة قويّة ونشيطة، كلّما نشطت تلك المؤسّسات والعكس صحيح.

2- معظم المؤسّسات المعنيّة بالتّرجمة شهدت حالة التّذبذب وعدم الاستقرار، وذلك راجع للتّغييرات والتّعديلات القانونيّة، أو لسلسلة التّحويلات، أو لإلغاء مؤسّسات قديمة وإنشاء أخرى جديدة منفصلة في مهامّها عن سابقاتها، وهو ما يؤثّر على صلاحيّاتها وأهدافها وطبيعة تكوين الطّلبة، ويعيق عملها وإنتاجها.

3- إلغاء شعبة التّرجمة من المعاهد والكلّيّات من اللّيسانس وإلحاقها بأقسام تعليم اللّغات الأجنبيّة، واقتصارها على الماستر، يضع نقاط استفهام عديدة حول طبيعة تكوين الطّلبة ومدى فعاليته.

4- يلاحظ على بعض مؤسّسات التّرجمة ضعف مردودها العلميّ، وكأنّها هياكل بلا روح على سبيل المركز الوطنيّ للتّرجمة والمصطلحات.

5- تَعُدُّ دورُ النّشر التّرجمةَ مجرّد عمل ثانويّ تجاريّ، لا تراعي فيه معايير محدّدة كاختيار الأعمال المترجمة، أو طريقة التّرجمة وجودتها.

6- الأعمال المترجمة الّتي أحصتها الباحثة (فايزة بوخلف) تعدّ قائمة أوّليّة قابلة للزّيادة أو النّقصان، لأنّها مجرّد جهد فرديّ يحتاج إلى توثيق بيبليوغرافي صادر عن جهة رسميّة في البلاد.

7- اتّجه غالبيّة المترجمين إلى فتح مكاتب خاصة بالتّرجمة المقتصرة على ترجمة الوثائق الإداريّة والنّصوص القانونيّة في ظل غياب أي اهتمام من قبل الدّولة الجزائريّة بقضيّة التّرجمة كسياسة لغويّة منتهجة لمواكبة التّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ، كما تفعل دول مثل فرنسا وألمانيا والصّين وإيران لكسب العلوم والتّكنولوجيا بلغاتها. أمّا ما تمّ توظيفهم فمهمّتهم لا تتعدّى التّرجمة الفوريّة في الفعاليّات الوطنيّة والدّوليّة، أو التّرجمة الكتابيّة للمراسلات الدّوليّة.

8- ترجمة الأعمال المختلفة لا تعدو أن تكون جهودا فرديّة لمترجمين جزائريّين، وهذا ما أكّده أكثر من باحث أكاديمي ومترجم وروائيّ من أمثال: إبراهيم سعدي، مشري بن خليفة، حبيبة العلوي، محمّد داود...

إنّ التّرجمة في الجزائر من اللّغة العربيّة وإليها لا تحتاج إلى مؤسّسات متخصّصة ولا إلى مترجمين لأنّ هذا متوفّر، ولكن تحتاج إلى إرادة سياسيّة تدعم حركة التّرجمة وتطوّرها كمظهر مهمّ من مظاهر السّياسة اللّغويّة الدّاعمة لموقع اللّغة العربيّة ومكانتها ليس في المجتمع الجزائريّ فحسب، بل وعلى مستوى الوطن العربيّ ككلّ.

خامسا. نقد وتقييم للسّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ في الجزائر:

- الدّولة هي الّتي تصنع القرار السّياسيّ اللّغويّ، المتمثّل في اختيار اللّغة العربيّة اللّغة الوطنيّة والرّسميّة في البلاد، وهذا الاختيار اختيار قوميّ (الانتماء إلى القوميّة العربيّة) يصنّف الجزائر من أهل الضّاد المشتركين في سمات أساسيّة تتمثّل في التّاريخ، المكان، السّياسة، العرق، الدّين، العادات، وأهمّ عنصر اللّغة. فالجزائر تنتمي إلى العالم العربيّ الممتدّ من المحيط إلى الخليج، وإلى مجموعة معترف بها دوليّا هي جامعة الدّول العربيّة، وهذا الانتماء العربيّ مرتبط بانتمائهم لدين الإسلام عن طريق الفتوحات الإسلاميّة، أين تملّك المجتمع الجزائريّ اللّغة العربيّة لغة القرآن، وذابوا في العنصر العربيّ بعد اختلاطهم بالعرب الفاتحين عن طريق التّزاوج أو المصاهرة، كما تملّكوا العادات والتّقاليد الّتي تظهر متقاربة بين العرب. والحديث عن الوحدة العرقيّة اليوم لسكّان الجزائر ينفيها التّنوّع الكبير في الأوصاف الجسديّة، لذلك لا يمكن بحال من الأحوال الجزم بأنّهم إلى اليوم برابرة مازيغ لأنّه لا أحد يعرف أصول أجداده، إلّا أنّ المكوّن اللّغويّ (اللّغة العربيّة الفصحى ولهجاتها المتنوّعة) يبقى الميزة الأساسيّة في الهويّة الوطنيّة.[1] من هنا كان الاختيار اللّغويّ مفتاحا لسياسة لغويّة سيعتمدها السّاسة بعد الاستقلال من أجل تنظيم المسألة اللّغويّة في البلاد وتحقيق عدالة لغويّة تجعل اللّغة العربيّة اللّغة الرّسميّة ورمز الهويّة الوطنيّة، واللّغة المازيغية (بتنوّعاتها اللّهجيّة) هي

[1]. **ينظر: مصطفى حركات، العربيّة بين البعد اللّغويّ والبعد الاجتماعيّ، دار الآفاق، 2017م،ص48، 49.**

كذلك لغة وطنيّة يتمّ التّعامل بها في محيطها التّرابيّ، واللّغة الفرنسيّة اللّغة الأجنبيّة الأولى مع الانفتاح على اللّغات الأجنبيّة الأخرى.

- لم تنجح سياسة التّعريب في الجزائر رغم أنّ النّوايا كانت حسنة لبعض السّاسة، ورغم توفّر الإمكانيّات لاستكمال هذا المشروع، وهذا راجع بالدّرجة الأولى إلى هيمنة السّياسة الفرنكوفونيّة الّتي طبّقتها فرنسا على مستعمراتها منذ احتلالها ولا تزال تطبّقها إلى اليوم؛ إذ أكّد الدّكتور (عثمان سعدي)أنّ السّبب الرّئيس لعدم استعادة الجزائر سيادتَها اللّغويّة بعد الاستقلال يعود إلى التّيّار الفرنكوفونيّ المتغلغل في مراكز النّفوذ بالدّولة، ويعود إلى جذور هذا التّيّار وعلاقته بسياسة (ديغول) الرّامية إلى إبقاء تبعيّة الجزائر لفرنسا حتى بعد استقلالها.[1]كما يلخّص الدّكتور (محمّد قيراط) أنّ «**مجالات العمل بالنّسبة للفرنكوفونيّة وأهدافها تتمثّل فيما يلي: التّربية، الثّقافة والاقتصاد. ففي مجال التّربية تهدف المنظّمة إلى إقامة مدارس مزدوجة اللّغة وإنشاء فروع فرنكوفونيّة لإدراج الفرنسيّة في التّعليم العالي ومراكز الدّراسات والبحوث، من أجل تكوين النّخب الثّقافيّة والسّياسيّة وقادة الرّأي وصنّاع القرار. أمّا بالنّسبة لمشروع (الفرنسيّة في الشّارع) فالهدف من ورائه هو تعميم اللّغة الفرنسيّة في وسائل الإعلام المكتوبة والسّمعيّة البصريّة، وكذلك الفضاء الإعلاميّ، والوسائط الّتي تشكّل الرّأي العامّ، والهدف من وراء هذا كلّه هو جعل اللّغة الفرنسيّة لغة الثّقافة والاتّصال، أمّا المجال الاقتصاديّ فحسب المنظّرين والمخطّطين للمنظّمة فإنّه يمثّل حجر الزّاوية، والعمود الفقريّ للمنظّمة، معتبرين أنْ لا منظّمة ولا فرنكوفونيّة من دون اقتصاد قويّ.**»[2]

وقد تمكّنت الفرنكوفونيّة في الجزائر من صنع حركة بربريّة تسمّى (اللّوبي الفرنكوفونيّ) سيطرت على مراكز النّفوذ، وهاجمت اللّغة العربيّة محاولة القضاء عليها خاصّة في الإدارة، فوقفت في وجه التّعريب من

---

[1]. حسين محمّد، د. عثمان سعدي: اللّوبي الفرنكوفونيّ العميل يعيق استعادة الجزائر سيادتها اللّغويّة، مقال إلكتروني منشور على موقع الاتّحاد، 15 يناير 2006م، على الرّابط:www.alittihad.ae

[2]. محمّد قيراط،الجزائر والفرنكوفونيّة، مقال إلكتروني منشور على موقع جريدة البيان الإماراتيّة،29 أكتوبر 2002م على الرّابط: https://www.albayan.ae/opinions/2002-10-29-1.1368350

جهة ونشرت الثّقافة واللّغة الفرنسيّتين، ومن جهة ثانية تحوّل موقف الحركة من مناهضة التّعريب إلى الدّفاع عن اللّغة الفرنسيّة والثّقافة الشّعبيّة. وقد أسّست الحركة البربريّة الّتي تخدم الفرنكوفونيّة في الجزائر أكثر من خمسة أحزاب مناهضة لمشروع التّعريب ومناصرة للّغة الفرنسيّة، على رأسها حزب التّجمّع من أجل الثّقافة والدّيمقراطيّة؛ حيث وصف البروفيسور في علم النفس (أحمد قوراية) ظاهرة التّشبّث باللّغة الفرنسيّة إلى أنّ كثيرا من الجزائريين انبطحوا «**انبطاحا للفرنسيّة، ومن دون تفكير، ومن دون غربلة، وأيضا إلى الرّواسب الاستعماريّة، حيث تركت فرنسا وراءها نخبةً تعمل للحفاظ على لغتها حيّة وفاعلة في الجزائر، وتتحاشى اللّغة الوطنيّة.**»[1] لذا يمكن إجمال مخاطر الفرنكوفونيّة على السّياسة اللّغويّة في الجزائر بما قاله (محمد خروبات) أستاذ الفكر والحضارة الإسلاميّة بجامعة القاضي عيّاض بمراكش/المغرب: «**بأنّه من خلال الفرنكوفونيّة يتمّ نشر التّغريب وتكريس التّبعيّة المُذلّة، وبالفرنكوفونيّة يتمّ تشتيت الأسرة المسلمة باسم حرّية المرأة وحقوقها، وباسم حرية الطّفل وحقوقه، وبالفرنكوفونيّة يتمّ نشر الخلاعة الفكريّة المنافية للأعراف، والمخالفة للتّقاليد، والمضادّة للأخلاق والقيم، وباسم الفرنكوفونيّة يتمّ التّضييق على الثّقافة الإسلاميّة الأصليّة، ويتمّ تهميش الأطر الفاعلة في هذه الثّقافة، وبالفرنكوفونيّة يتمّ الإصلاح، وبها ومن خلالها وفي ضوئها تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة والثّقافيّة والتّعليميّة والتّربويّة.**»[2] شعارها المعتمد: «**تعليم العربيّة في الجزائر دون استعمالها، وتعليم الجزائريّ لغته كي ينساها.**»[3]

- كلّ المواثيق التّشريعيّة ترسّم اللّغة العربيّة اللّغة الأولى في الجزائر، يتمّ التّعامل بها في المواقف الرّسميّة وفي الإدارات والتّعليم والقضاء وفي مختلف القطاعات، إلّا أنّ الواقع يتنافى مع ذلك كون قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة 1991م لقي معارضة شرسة ثمّ تجميدا غير مبرّر من قبل الحكومة، فأصبح حبيس

---

[1]. **توفيق المديني، الجزائر أمام قضيّة التّعريب...مجدّدا، مقال إلكترونيّ منشور على موقع العربي الجديد،1أغسطس 2017م، على الرّابط: https://www.alaraby.co.uk**

[2]. **محمّد خروبات، الأبعاد الثّقافيّة والإيديولوجيّة للفرنكوفونيّة بالمغرب، كتاب مجلّة البيان، المنتدى الإسلاميّ، المكتبة الشّاملة الحديثة، العدد 177، السّنة 17، 1423هـ/ يوليو 2002م، ص143.**

[3]. **عبد السّلام المسدّي، العرب والانتحار اللّغويّ، دار الكتب الجديدة المتّحدة، ط1، بيروت، 2011م، ص113.**

الأدراج، وبالتّالي تمّ إقصاء اللّغة العربيّة في محيطها الاجتماعيّ والتّرابيّ، وانتشار التّلوّث اللّغويّ الّذي يظهر جليّا في لافتات المحلّات المكتوبة باللّغة الفرنسيّة وإن كتبت بالعربيّة فهي تحمل أخطاء، وفي الاستعمال اليوميّ سواء من قبل النّخبة الحاكمة أو عامّة الشّعب، فلغتهم وإن كانت لهجة عربيّة أو مازيغيّة إلّا أنّها يغلب عليها الألفاظ الفرنسيّة، حتّى وصل الأمر إلى الخطابات السّياسيّة والبرامج الإعلاميّة والإعلانات وقبّة البرلمان.

- الدّعوة إلى الشعوبيّة اللّغويّة مقابل الوعي اللّغوي في الجزائر؛ أي الدّعوة إلى العامّية واستبدال الحرف العربيّ بالحرف الأجنبيّ والإكثار من استعمال الألفاظ الغريبة، ظهرت هذه النّزعة بعد احتلال فرنسا الجزائر، وقد ساهم المستشرقون في انتشارها من وراء كتاباتهم الّتي تتّهم اللّغة العربيّة بالقصور والصّعوبة، من بينهم (لويس ماسينيون) الّذي ألقى محاضرة عام1929م في باريس وعام 1931م في بيروت يدعو فيها إلى العامّيّة وإلى كتابة هذه العامّيّة بالحروف اللّاتينيّة،كما ورد في وثيقة صدرت عام 1973م أنّ «**تاريخ شمال إفريقيا كما يدرس اليوم كلّه تزييف وتحريف، ويجب على البربر أن يتّحدوا ضدّ جريمة نكراء اسمها العروبة.**»[1] واستمرّت بعد الاستقلال تقودها النّخب الجزائريّة الموالية لفرنسا، حجّتها في ذلك أنّ العامّيّة منطوقة غير مكتوبة سهلة التّعلّم لأنّ قواعدها إن قعّدت مرنة طيّعة قادرة على التّعبير عن الأفكار بأيسر الطّرق، مناسبة لنشر العلم، والأحسن لو كتبت العامّيّة العربيّة بحروف أجنبيّة (فرنسيّة)، لكن أنصار هذه الدّعوة تناسوا أنّ العامّيّات العربيّة ليست إلّا أشكالا تعبيريّة تستعمل في الحياة اليوميّة، لم تنفصل عن الفصحى عبر تاريخهما الطّويل. فهل العامّيّة قادرة على مواكبة متطلّبات العلوم والتّكنولوجيا والمعارف؟ الإجابة بالطّبع لا، وهذا ما أكّده كلّ الباحثين اللّغويّين من «**أنّ العامّيّة سواء في البلاد العربيّة أو غيرها من البلدان الأخرى لغة قاصرة جدّا في التّعبير إلّا في المجالات البسيطة، كما أنّها فقيرة فقرا شديدا في مفرداتها، ولا يشمل متنها على أكثر من الكلمات الضّروريّة للحديث العادي فقط، وهي فوق ذلك كلّه لتعدّد أنماطها في البلد الواحد لغة مضطربة كلّ الاضطراب في قواعدها وأساليبها...كما أنّها تخلو من المصطلحات العلميّة...ولا يمكن أن تقوى**

[1]. أحمد بن نعمان، التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، الشّركة الوطنيّة للنّشر، الجزائر، 1981م، ص390.

مطلقا على التّعبير عن المعاني الدّقيقة، وعن حقائق العلوم والآداب والإنتاج المنظّم...ومن ثمّ لا يجوز اتّخاذها أداة للكتابة لأنّها لا تصلح أن تكون لغة عامّة.»[1]هذه الدّعوة أثّرت على العقليّة العربيّة بأن تغيّرت النّظرة إلى اللّغة العربيّة إلى نظرة دونيّة والشّعور نحوها إلى إحساس بالنّقص والامتهان. هذا جزء من الحرب النّفسيّة اللّغويّة الّتي شنّت على العربيّة الفصحى، والّتي من أهدافها:[2]

- هجر الفصيحة تمهيدا للقضاء عليها، وما يتبع ذلك من فصل العرب عن تراثهم ودينهم.
- نقل العامّيّة من اللّهجة المنطوقة المقصورة على الاستعمال الوظيفيّ في الحياة اليوميّة إلى اللّغة المكتوبة المستعملة في التّأليف والبحث والإدارة؛ أي جعل العامّيّة لغة أدبيّة بدلا من الفصيحة.
- نشر اللّغات الأجنبيّة واعتمادها لغة التّعليم بغية السّيطرة على العرب، وجعلهم تابعين للاستعمار تبعيّة مطلقة.

- الواقع اللّغويّ في الجزائر لا يتّفق ومبادئ المواطنة اللّغويّة ولا يحقّق عدالة لغويّة قائمة على استثمار مشروع النّهوض باللّغة العربيّة واستعمالها وانتشارها، مع مراعاة حقوق الأقلّيّات اللّغويّة (اللّهجات المازيغيّة) لهذا «**لم يعد مقبولا لا أخلاقيّا أو سياسيّا أن تترك الدّولة لغتها أو شأنها، ولم يعد مقبولا أن ينصّ في الدّساتير العربيّة على ترسيم العربيّة دون التّخطيط والتّشريع والتّغريم، ودون إصدار الأحكام في المنازعات اللّغويّة، ودون استشارة النّخب الوطنيّة. أليس مهزلة أن يحصل غياب التّخطيط الاستراتيجيّ بعيد المدى الّذي يضع السّياسة اللّغويّة الّتي يحميها الشّعب، وتعمل النّخبة على تحقيقها وتذود عنها؟**»[3]

- هل شهد التّاريخ يوما أمّة تطوّرت بغير لغتها الوطنيّة؟ وهل يمكن للأمّة الجزائريّة أن تقيم نهضة علميّة، ثقافيّة، اجتماعيّة، اقتصاديّة وسياسيّة في ظلّ غياب سياسة لغويّة رشيدة وتخطيط لغويّ استراتيجيّ ينتصر

---

[1]. سلوى حمادة، الهويّة ولغة التّعليم في البلدان العربيّة،دراسة تحليليّة حول اللّغة والهويّة العربيّة في مواجهة عصر المعلومات والعولمة،ص45، 46.مقال منشور على الرّابط: www.alarabiahconferences.org

[2]. سمر روحي الفيصل، قضايا اللّغة العربيّة في العصر الحديث، نادي تراث الإمارات للنّشر، الإمارات، ط1، 2009م، ص23.

[3]. صالح بلعيد، المواطنة اللّغويّة، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، 2015م، كلّيّة الآداب واللّغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، الجزائر، ص107.

للّغة العربيّة ويعزّز أسس الهويّة الوطنيّة؟ بل نقول شهد التّاريخ أمما تطوّرت ووصلت درجة الرقيّ العلميّ والعالميّ عندما تمسّكت بلغتها الوطنيّة ودافعت عنها وسعت إلى ترقيّة وظائفها، وأبرز مثال على ذلك التّجربة الفيتناميّة والكوريّة والصّينيّة واليابانيّة.

- وجود مؤسّسات التّرجمة ووضع المصطلحات يثريالسّياسة اللّغويّة في الجزائر، لكن «**ترجمة الفكر العلميّ إلى اللّغة العربيّة أهمّ من ترجمة ووضع القواميس وتركها أسيرة التّصفيف في أعمدة القواميس والمعاجم اللّغويّة.**»[1] فماالفائدة من ترجمة المصطلحات أو تعريبها دون استعمالها، أو استعمالها بطريقة غير علميّة فيها جهل؟ لماذا لا نستفيد من منهجيّة الدّول الغربيّة في قضيّة تعريب الفكر كما فعلت دول كثيرة كاليابان والصّين وغيرها؟

- رغم كلّ السّياسات اللّغويّة الّتي انتهجتها الجزائر، إلّا أنّها لم تتمكّن من التّخلّص من التّبعيّة لفرنسا وللّغة الفرنسيّة، وذلك بتحويلها إلى لغة أجنبيّة مثلها مثل باقي اللّغات الأجنبيّة، يستفاد منها لنقل المعارف الإنسانيّة والحضاريّة فقط، حتّى الإنجليزيّة وهي لغة العلم والمعرفة والتّكنولوجيا لم تتمكّن من احتلال المكانة الّتي تحتلّها الفرنسيّة في مؤسّسات الدّولة الجزائريّة، بالإضافة إلى عدم انتهاج سياسة تعدّديّة اللّغات الأجنبيّة من باب الانفتاح على المعارف الإنسانيّة الحديثة، والتّخفيف من هيمنة الفرنسيّة، وهذا في حدّ ذاته يشكّل عائقا أمام اللّغة العربيّة والمازيغيّات على حدّ سواء.

- إنّ من نتائج السّياسة اللّغويّة المتّبعة في الجزائر إحداث صراع لغويّ شديد وعنيف بين الفرنكوفونيّة والتّعريب، وهذا ما أدّى بدوره إلى جعل المجتمع الجزائريّ يعيش حالة التّمييز اللّغويّ والثّقافيّ خاصّة في مجال العمل وفرص الشّغل، فالنّخب النّاطقة بالفرنسيّة دائما ما تحظى بامتيازات طبقيّة، وبفرص عمل راقية ومناصب مهمّة ذات مرتّبات عالية، أمّا النّخب النّاطقة باللّغة الوطنيّة فهي مهمّشة اجتماعيّا، مقصاة في سوق العمل والأجهزة الإداريّة، ولا مكان لها في هرم السّلطة.

- هيمنة اللّغة الفرنسيّة على السّوق اللّغويّة في الجزائر على أنّها لغة الحداثة والرّقي الاجتماعيّ والاقتصاديّ، واللّغة الّتي تنقل البلاد من التّخلّف إلى التّقدّم أدّى إلى التّأثير في السّياسة اللّغويّة بتوجيه

[1]. **عبد الكاظم العبودي، تأمّلات في الخطاب الجامعيّ، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، دط، 2008م، ص59.**

المنظومة التّربويّة الوجهة الّتي تقدّس فيها الفرنسيّة وتهمّش العربيّة، وقد تأكّد ذلك بعد إصلاحات 13ماي2000م. فهل حقّا انتقلت الجزائر إلى مصافّ البلدان المتقدّمة عندما اعتمدت اللّغة الفرنسيّة في تسيير شؤونها الدّاخليّةوالخارجيّة؟ وهل تعترف الدّول المتقدّمة بحاملي الشّهادات الجامعيّة الّذين تلقّوا تعليمهم باللّغة الفرنسيّة؟ الإجابة عن هاذين السّؤالين ضرب من السّذاجة لأنّ الجميع يعرف الحقيقة.

- لقد اقترح الأستاذ الدّكتور (صالح بلعيد) جملة من الحلول للمسألة اللّغويّة في الجزائر، هذه الحلول ذات طبيعة واقعيّة، عمليّة، علميّة، توافقيّة، قائمة على مبدأ التّرابيّة اللّغويّة، وهادفة إلى تحقيق العدالة اللّغويّة، ولخّصها فيما يلي:[1]

1/ اللّغة العربيّة: طبقا لموادّ الدّستور، يجب تعميمها والعمل بها في مختلف المرافق، ويقع التّنصيص على أن تكون لغة التّعليم في مختلف المراحل التّعليميّة، ولغة الإدارة ولغة الإعلام، ويُعمَل على ترقيتها داخليّا وخارجيّا.

2/المازيغيّات: تعليمها خارج الزّمن المحدّد للّغة الرّسميّة في مناطقها، كلّ منطقة تتعلّم أداءها وتراثها وثقافتها، وفي وطننا هناك ستّة أداءات وهي: قبائليّة، شاويّة، ميزابيّة، ترقيّة، شنويّة، شلحيّة. ولا يجب أن تكون هذه اللّغات إجباريّة خارج مناطقها، وتعمل الدّولة على حماية المازيغيّات وتراثها.

3/ اللّغات الأجنبيّة: العمل باللّغات الّتي لها تقدّم علميّ، وأن يتأخّر تعليمها إلى ما بعد السّنة الرّابعة ابتدائيّ، ويكون لوليّ التّلميذ الخيار في اللّغة الّتي يرغب أن يتعلّمها ابنه، كما أن يكون الاهتمام بتعلّم لغات الأقطاب العلميّة، وأن يقع الاهتمام بتدريس اللّغات الشّرقيّة، ولا يجب أن نقع فريسة للغة واحدة، بل أن نعمل بسياسة النّفعيّة اللّغويّة، فحيث وجدت منفعة في لغة فنأخذها إلى غاية النّفعيّة.

إنّ نجاح الدّولة لغويّا لا يقوم إلّا بشرطين: سياسة لغويّة حازمة مبنيّة على تخطيط لغويّ، ومن المعلوم أنّ لكلّ دولة سياسة لغويّة تستطيع معرفتها واستنباطها من الخطابات والمعاملات الرّسميّة للدّولة ومن التّعليم والإعلام، ويشمل القنوات الفضائيّة والصّحف واللّافتات في الأماكن العامّة والدّعاية، وليس

[1]. **صالح بلعيد، هموم لغويّة، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، الجزائر، دط، دت، ص25، 26.**

المقصود بسياسة الدّولة اللّغويّة ما سطّر في الدّستور، فقد تنصّ الدّولة على أنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة الرّسميّة، ولكن الواقع مخالف لذلك. إنّ الفرق بين السّياسة اللّغويّة النّاجحة والسّياسة اللّغويّة المتخلّفة يكمن في بناء السّياسة الأولى على التّخطيط ومعرفة الوجهة والهدف، وقيام الثّانيّة على التّخبّط والفوضويّة، أو الرّضوخ لإملاءات خارجيّة.[1]

وعليه لتحقيق تخطيط فعّال للسّياسة اللّغويّة الحكيمة في الجزائر يجب التّركيز على:[2]

1/ تعميم استعمال اللّغة القوميّة (العربيّة المشتركة) في أرجاء الوطن، وفي مختلف مجالات التّواصل.

2/ نشر اللّغة القوميّة في العالم، مع تعليم اللّغات الأجنبيّة في المدارس والمعاهد.

3/ تنميّة اللّغات الوطنيّة.

4/ تنظيم التّرجمة من اللّغة القوميّة وإليها لتسهيل التّبادل المعرفيّ بين الشّعوب.

5/ تحديد العلاقة بين اللّغة القوميّة وغيرها من اللّغات الوطنيّة لضمان وحدة الأمّة الفكريّة والسّياسيّة.

6/ توحيد المصطلحات التّقنيّة، سواء المصطلحات العلميّة التّكنولوجيّة أم الحضاريّة والاجتماعيّة.

---

[1]. مقبل بن علي الدّعدي، أثر السّياسة في اللّغة، ص164.

[2]. صالح بلعيد، التّخطيط اللّغويّ والضّرورة المعاصرة، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، دط، الجزائر، 2012م، ص235، 236. نقلا عن: علي القاسميّ، علم المصطلح، ص136...141.

خلاصة الفصل الأوّل:

كان من المنتظر من السّاسة الجزائريّين منذ الاستقلال وإلى اليوم؛ أي بعد ستّين سنة أن تتخلّص الجزائر من التّبعيّة اللّعينة لفرنسا وأن تحقّق استقلالا ذاتيّا لا ترابيّا يبدأ بالتّحرّر اللّغويّ الثّقافيّ وينتهي بالتّحرّر السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، وذلك عندما تبنّت سياسة وتخطيطا لغويّين يمكّنان البلاد من الخروج من بوتقة الضّيم اللّغويّ إلى عدالة لغويّة تحلّ المسائل اللّغويّة في المجتمع وتضمن الحقوق اللّغويّة لكلّ من النّاطقين بالعربيّة والمازيغيّة مقابل القبول التلقائي للّغة العربيّة المشتركة. إلّا أنّ الآمال خابت والأحلام أفل بريقها والنّوايا الّتي كانت حسنة أصبحت متوانيّة متخاذلة، فشتّان بين الفعل السّياسي الّذي يشوبه الانفصام، وبين القول السّياسيّ الّذي تأتي به النّصوص التّشريعيّة والقوانين الدّستوريّة والقرارات الصّادرة عن المؤسّسات الرّسميّة على حدّ قول الدّكتور (عبد السّلام المسدّي)، والدّليل على ذلك ما سنتطرّق إليه من تذبذب في عمليّة إصلاح الوضع اللّغويّ في الجزائر بعد الاستقلال بين الطّرح التّشريعيّ والواقع، وما وصلت إليه هذه الإصلاحات من نتائج تسهم في تحقيق العدالة اللّغويّة.

الفصل الثّاني:

إصلاح الوضع اللّغويّ في الجزائر.

أوّلا: الإصلاح اللّغويّ: المفهوم والأهداف.

ثانيّا: الآليّات الإجرائيّة.

ثانيّا: الآليّات الإجرائيّة.

ثالثا: مظاهر الإصلاح اللّغويّ في الجزائر.

رابعا: نقد وتقييم لسياسة إصلاح الوضعيّة اللّغويّة في الجزائر:

«**لو أتيح لي الحكم، لبدأت بإصلاح اللّغة.**» *الحكيم كونفوشيوس.*

«**إذا كانت خطّتك لعام واحدٍ فازرع الأرز، وإذا كانت خطّتك لعشرة أعوام فازرع الأشجار، وإذا كانت خطّتك لمئة عام فقم بتعليم الأطفال.**» *الحكيم كونفوشيوس.*

تمهيد:

يعدّ الإصلاح اللّغويّ استراتيجيّة من استراتيجيّات التّخطيط اللّغويّ، وتقنية من تقنيات تطبيقاته الفعليّة والعمليّة عن طريق إجراء تغيير في وضع اللّغة/اللّغات في مجتمع معيّن، يعبّر عن إزالة الإفساد اللغويّ في ذلك المجتمع وإعادة الأمور إلى وجه الصّواب وصولا إلى مستوى أفضل من العدالة اللّغويّة.

أوّلا: الإصلاح اللّغويّ: المفهوم والأهداف.

1.1: المفهوم.

ورد في معجم لسان العرب: «**الإصلاح نقيض الإفساد، وأصلح الشّيء بعد فساده، أقامه.**»[1] هذا المفهوم اللّغويّ ينطبق على اللّغة في حال فسادها، وانتشار اللّحن والرّطانة وغلبة المصطلحات الأجنبيّة، أو في حال تراجع وظيفتها في المجتمع، فمنه إقامة اللّغة أي إصلاحها، أمّا من حيث الاصطلاح فإنّ الإصلاح اللّغويّ «**صاغه(Joshua Fishman1964) للحفاظ على اللّغة أو التّنوّع اللّغويّ (Language Variation) في السّياق، حيث هناك ضغط كبير على مستخدمي اللّغة للتّحوّل نحو اللّغة المرموقة أو المهيمنة سياسيّا.**»[2] ويمكن أن يشير أيضا إلى تصحيح الوضع اللّغويّ غير المقبول في مجتمع معيّن بإعادة الاعتبار إلى اللّغة الرّسميّة الّتي تهيمن عليها لغة أجنبيّة، أو إلى تصحيح متن تلك اللّغة.

---

[1]. **ابن منظور، معجم لسان العرب، المجلّد الثّاني، ص517.**

[2]. **جون سوان وآخرون، معجم اللّغويّات الاجتماعيّة، ترجمة: فوّاز محمّد الرّاشد العبد الحقّ وعبد الرّحمن حسني أحمد أبو ملحم، دار وجوه للنّشر والتّوزيع، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللّغة العربيّة، الرّيّاض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1440هـ/ 2019م، ص215.**

وقد وجَدْتُ أثناء بحثي أنّ مصطلح الإصلاح اللّغويّ غير متداول في المعاجم الغربيّة والعربيّة، غير أنّه يوجد في المقابل مصطلحات قريبة في مفهومها من المصطلح الأوّل هي: التّصحيح اللّغويّ، التّجديد اللّغويّ، الإحياء اللّغويّ، التّنشيط اللّغويّ أو إعادة تنشيط اللّغة.

- **التّصحيح اللّغويّ** (Language correction): عرضه(1983Neustupny) على أنّه مفهوم واسع يشير إلى التّعديل بشكل عامّ. يشتمل التّصحيح اللّغويّ على تدخّل حكوميّ مدرَك ومقصود (التّخطيط اللّغويّ) علاوة على التّصريحات العاديّة للمتحدّث أو إعادة الصّياغة للعبارات أثناء الكلام. وفي كلتا الحالتين يستخدم التّصحيح اللّغويّ لمعالجة ما تمّ إدراكه على أنّه مشكل تواصل.[1]
- **التّجديد اللّغويّ** (Renovation): يعدّ حسب (Robert Cooper 1989) «**جانبا من جوانب التّخطيط النّصّي، يشير إلى أنشطة تخطيط اللّغة الّتي تهدف إلى إصلاح أو تغيير الهياكل اللّغويّة لمعيار لغويّ معيّن، أو لغة قياسيّة قائمة بالفعل، ومن الأمثلة على ذلك الإصلاحات النّصّيّة(Script Reforms) والتّصحيحات الإملائيّة(SpellingReforms) يستخدم المصطلح أيضا لوصف جهود حركة التّبسيط اللّغويّ(Plain LanguageMovement) غالبا ما يكون تجديد اللّغة مدفوعا بأهداف غير لغويّة (مثل: إنهاء الاستعمار، التّحرير، الوحدة الوطنيّة، المساواة) وقد وجدت مصطلحات أخرى مثل: إعادة التّوحيد/التّقنين(Restandardisation)، والإصلاح اللّغويّ (LanguageReform)**»[2] أمّا الدّكتور (عبد الرّحمن الحاج صالح) فيربطه بجوانب عديدة قائلا: «**والتّجديد الّذي يخصّ اللّغة هو في الحقيقة تجديد لأسلوب التّفكير، وتجديد**

[1]. جون سوان وآخرون، المرجع السّابق، ص210.

[2]. نفسه، ص329.

في الرّؤية للعالم، وتجديد في الاتّصال، وبالتّالي في التّوسيع للمكتسبات العلميّة والتّقنيّة والحضاريّة عامّة، ويقتضي التّجديد في الاتّصال تجديد في الاستعمال.»[1]

- **الإحياء اللّغويّ** (Language revival): يرى (فلوريان كولماس) بأنّه «**محاولة من قبل الحكومات والسّلطات السّياسيّة أو المتحمّسين لإعادة الاستعمال الشّفويّ للّغة الّتي لم يعد متحدَّثا بها أو مهدّدة بالزّوال.**»[2]

- **إعادة تنشيط اللّغة** (Re-nativisation)/**التّنشيط اللّغويّ**(Language Revitalisation):مصطلح استخدمه(1989Robert Cooper) لوصف إعادة إدخال لغة، والّتي كانت في مرحلة ما اللّغة الأصليّة لمجتمع لغويّ (Speech Community) معيّن، والّتي أصبحت مقيّدة الاستخدام فيما بعد، أو الّتي هي على حافّة الاختفاء من مخزون المجتمع اللّغويّ (Repertoire) كما وجدت مصطلحات أخرى مثل: إحياء اللّغة (Language revival) وإعادة تكوين اللّغة (Language Re-genesis). ومن الأمثلة على إعادة تنشيط اللّغة: اللّغة العبريّة، لغةMaoriفي نيوزيلندا، الكاتالونيّة، الويلزيّة، والإيرلنديّة، فضلا عن بعض لغات السّكّان الأصليّين في أستراليا.[3]

يلاحظ من المفاهيم والمصطلحات المذكورة ما يلي:

- غالبا ما يلتقي المعنى اللّغويّ لمصطلح معيّن مع المفهوم الاصطلاحيّ، فالإصلاح اللّغويّ ضدّه الإفساد اللّغويّ، وكلا المصدرين مشتقّان من الفعل الثّلاثيّ (صَلُحَ/فَسَدَ) المزيد بحرف (الهمزة) الدّالّين على التّعديّة والصّيرورة إنّما وردا على صيغة (إفْعَال) دلالة على أنّ اللّغة لم تصلح ولم تفسد لوحدها، بل هناك من تدخّل لإصلاحها أو لإفسادها؛ أي صارت صالحة أو فاسدة، وهذا ما أشار إليه (لويس جان كالفي) بمصطلح التّدخّل في اللّغة/اللّغات.

---

[1]. **عبد الرّحمن الحاج صالح، التّجديد اللّغويّ الشّامل، من بحوث المؤتمر السّابع لمجمع اللّغة العربيّة بدمشق، مقال إلكتروني منشور على موقع منتدى مجمع اللّغة العربيّة على الشّبكة العالميّة، على الرّابط:www.m-a-arabia.com آخر تحديث: 2019/01/02 – 10:19 صباحا.**

[2]. **فوريان كولماس، دليل السّوسيولسانيّات، ص963.**

[3]. **جون سوان وآخرون، معجم اللّغويّات الاجتماعيّة، ص328، 329.**

- مصطلح الإصلاح اللّغويّ يشير إلى وجود فساد في اللّغة سواء أكان في متنها أو في وضعها داخل محيطها أو خارجه، فمن حيث المصطلح يظهر أنّ التّنشيط اللّغويّ أو إعادة تنشيط اللّغة أنسب، ومن حيث الدّلالة فمفهوم الإحياء اللّغويّ أقرب وأنسب، وكذا مفهوم التّجديد اللّغويّ الّذي ذكره (عبد الرّحمن الحاج صالح) إذ يتناسب مع الوضع اللّغويّ للّغة العربيّة في الوطن العربيّ عامّة والجزائر خاصّة، ذلك أنّ مصطلح الإحياء اللّغويّ يدلّ على أنّ اللّغة ماتت أو توشك أن تموت مثل إحياء اللّغة العبريّة الميّتة.

- رغم تعدّد المصطلحات، فجميعها يصبّ في معنى واحد هو إعادة الاعتبار للّغة الرّسميّة في مجتمع معيّن، والّتي تكاد تفقد وظائفها فيه بفعل التّنافس الشّديد بينها وبين لهجاتها العامّيّة، أو بينها وبين لغة/لغات أجنبيّة مهيمنة، أو بينها وبين كليهما معا، على غرار ما يحدث مع اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ.

- من هنا يمكن أن نصوغ مفهوما إجرائيّا لمصطلح الإصلاح اللّغويّ ونربطه بوضع اللّغة العربيّة:

الإصلاح اللّغويّ آليّة إجرائيّة من آليّات التّخطيط اللّغويّ، يهدف من جهة إلى إعادة تمكين اللّغة العربيّة داخل محيطها وحمايتها من الانحسار والتّهميش الّذي يصيبها في الاستعمال الشّفهيّ والكتابيّ جرّاء الصّراع اللّغويّ بين عامّيّاتها وهيمنة اللّغات الأجنبيّة، وذلك لتكون اللّغة المعبّرة عن أغراض متكلّميها في الميادين العلميّة والأدبيّة والثّقافيّة والدّينيّة، ولتكون اللّغة المستعملة في التّعليم والإدارة والإعلام ومرافق الحياة، ومن جهة أخرى يسعى إلى تبسيط متن اللّغة وتيسير اكتساب قواعدها.

2.1: الأهداف.

1- تحقيق الوحدة الوطنيّة والأمن المجتمعيّ، وتجسيد الشّعور بالعدالة اللّغويّة الّتي هي جزء من العدالة الاجتماعيّة.

2- ضمان الحقوق اللّغويّة المرتكزة على أربع مقوّمات هي: الهويّة، الكرامة، الحرّيّة، العدالة اللّغويّة وعدم التّمييز.

3- إنهاء الاستعمار والتّحرّر من قيوده السّياسيّة واللّغويّة، لأنّ التّحرّر اللّغويّ ضرب من التّحرّر السّياسيّ.

4- الحرص على حماية اللّغة الوطنيّة الرّسميّة في البلاد من التّغيّرات في مكانتها، وما يمكن أن ينتج عنه من موت اللّغة بموت متكلّميها أو انحسارها بهجرهم لها، وتوقّف الإبداع والتّأليف بها.

5- تنقية اللّغة الوطنيّة الرّسميّة من الألفاظ العامّيّة والدّخيلة والأجنبيّة.

6- مواجهة هيمنة اللّغات الأجنبيّة كالفرنسيّة في المغرب العربيّ والانجليزيّة في المشرق العربيّ، وما يترتّب عنه من آثار العولمة اللّغويّة.

7- بالنّسبة للّغة العربيّة يكمن الهدف من وراء إصلاح وضعها في محيطها الاجتماعي في التّأكيد على أنّها لغة صالحة لكلّ زمان ومكان، سهلة الاكتساب للنّاطقين بها ولغير النّاطقين بها، ومحو ما يروّج عنها من أنّها لغة قاصرة صعبة ومعقّدة، وذلك بمحاولة تيسير نحوها وصرفها وإملائها وطرق اكتسابها، وتحديث مفرداتها من جهة لتسهيل أداء وظائف لغويّة جديدة، وتجديدها من جهة أخرى لأداء الوظائف القديمة بطرق وأساليب جديدة.

8- تخليص أبناء العربيّة من عقدة النّقص اتّجاه لغة الآخر الأجنبيّ، والافتخار باللّغة العربيّة بوصفها أقدم اللّغات الحيّة الّتي صمدت في وجه كلّ المحاولات الرّامية لإقصائها، والدّعوة إلى استعمالها في المحافل الوطنيّة والدّوليّة كونها لغة عالميّة معترف بها في هيئة الأمم المتّحدة.

ثانيّا: الآليّات الإجرائيّة.

يمكن أن نستفيد في هذا الجزء من البحث بما جاء به الدّكتور (عبد الرّحمن الحاج صالح) في ميدان تجديد اللّغة الّذي يراه مفيدا في تمكين اللّغة العربيّة في محيطها وخارجه، فمن أهمّ الآليّات الإجرائيّة الّتي يمكن تطبيقها ميدانيّا لإصلاح وضع اللّغة ما يلي:

1.2:الإصلاح في ميدان المفردات ووضع المصطلحات:[1]

وذلك بالتّركيز على الاستعمال الحقيقيّ للّغة العربيّة في إطارها الطّبيعيّ وهو الخطاب كما سمع من أصحابه، ولا يجب الاكتفاء بما ورد في المعاجم العربيّة القديمة، ثمّ تدوين المفردات وفق الشّروط العلميّة المطلوبة في معاجم مختلفة انطلاقا من مدوّنة عربيّة هي الذّخيرة اللّغويّة العربيّة المحوسبة التّي تجمع كلّ ما

[1]. ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، التّجديد اللّغويّ الشّامل، ص1، 3، 4.

أنتجه العرب من العصر الجاهليّ إلى اليوم، للتّثبّت من مدى استعمال الألفاظ المختلفة للمصطلح الواحد في الوطن العربيّ من جهة، والبحث عمّا استعمله العرب ممّا هو قريب من المصطلح الأجنبيّ الّذي لا يوجد له مقابل عربيّ من جهة أخرى.

أمّا فيما يخصّ وضع المصطلحات، والمصطلحات العلميّة بصفة خاصّة فيجب توحيدها وفق إقرار رسميّ معترف به كاتّحاد المجامع العربيّة للمصطلحات، ويقصد بالتّوحيد «**اختيار مصطلح واحد من بين المصطلحات العربيّة المترادفة الّتي تعبّر عن مفهوم واحد واعتماده في الاستعمال لتحقيق التّواصل الفعّال بين أبناء العربيّة وتحقيق استمراريّتها لغة للعلم والتّقنيّات في الحاضر والمستقبل.**»[1] ثمّ إدخالها في التّعليم والإعلام ومختلف المجالات، اعتمادا على الوسائل التّاليّة:[2]

- التّنظيم والتّخطيط الجيّد عند وضع المصطلح.
- الانطلاق من المصادر الاصطلاحيّة الدّوليّة الموثوقة.
- إجراء البحوث في التّراث وفي الاستعمال الحالي، ثمّ اقتراح المصطلحات على جمهور المثقّفين والاختصاصيّين على شكل استفتاء بالنّسبة للوطن العربيّ كلّه.
- يتمّ اختيار المصطلح استنادا إلى المقاييس اللّغويّة الّتي وضعت سابقا، بالإضافة إلى مقياس درجة شيوعه ودخوله في الاستعمال بعد المسح الشّامل للاستعمال في الذّخيرة العربيّة.
- الاعتماد على وسائل الإعلام والإنترنت لنشر المصطلحات.

لقد عقد مكتب تنسيق التّعريب عام1981م ندوة بعنوان: توحيد منهجيّات وضع المصطلح العلميّ العربيّ، تمّ فيها إقرار جملة من المبادئ الأساسيّة المتّبعة عند وضع المصطلحات العلميّة الجديدة، وقد شارك في النّدوة ممثّلو المجامع اللّغويّة والعلميّة والمراكز اللّسانيّة ووزارات التّربيّة والتّعليم في الوطن العربيّ، كما عقد اتّحاد المجامع العربيّة بدمشق في أكتوبر1999م ندوة بعنوان: إقرار منهجيّة موحّدة

---

[1]. **محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحّدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، مجلّة اللّسان العربيّ، العدد 47، 1999م، ص41، 49.**

[2]. **عبد الرّحمن الحاج صالح، التّجديد اللّغويّ الشّامل، ص3**

لوضع المصطلح العلميّ العربيّ وسبل توحيده وإشاعته، تمّ فيها الاتّفاق على المبادئ العالميّة المتّبعة لوضع المصطلحات العلميّة.[1]

تجعل هذه الجهود المبذولة الدّول العربيّة تطمئنّ لنوعيّة المصطلحات العلميّة العربيّة الموحّدة ولجودتها وللكفاية الكمّيّة، بحكم أنّها تخضع في منهجيّتها للمنظّمة العالميّة للتّقييس (ISO)، لكن ما يقلق هو بقاء هذه المصطلحات مركونة على صفوف المكتبات يصيبها الجمود ويطويها النّسيان؛ إذ «**لن تكتب لها الحياة وتصبح مصطلحات فعليّة إلّا عندما يشيع استعمالها بين المختصّين وفي قاعات الدّرس ومختبرات البحوث، ويتمّ تداولها في المراجع والكتب المدرسيّة والمطبوعات الأخرى ووسائل الإعلام.**»[2]

تكون هذه العمليّة كلّها بإشراف اتّحاد المجامع العربيّة، وتهدف إلى تمكين اللّغة العربيّة من تحقيق ما يلي:

- الاستجابة النّاجعة لما يتطلّبه العصر من جديد المصطلحات بما يطرأ من المفاهيم.
- الاستجابة لما يحتاج إليه من أنواع المعاجم: لعامّة النّاس مثل اللّاروس الصّغير، وطالب الجامعة والاختصاصيّ.
- تحرير المعجم الجامع والتّاريخيّ بعد القيام ببحوث علميّة واسعة وعميقة.

2.2:الإصلاح في ميدان تعليم اللّغة العربيّة.[3]

يكون الإصلاح بالنّسبة لتعليم اللّغة العربيّة في مجالين اثنين هما:

- **منهجيّة التّعليم وطرائقه الحديثة:** وذلك بالتّركيز على:

---

[1]. **للاطّلاع على هذه المبادئ ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، بيروت، لبنان، 2019م، ص270، 271.**

[2]. **نفسه، ص273.**

[3]. **عبد الرّحمن الحاج صالح، التّجديد اللّغويّ الشّامل، ص5، 6، 7.**

- إعادة النّظر في محتوى تكوين معلّمي العربيّة وأساتذتها وكيفية تدريبهم بحسب ما طرأ من جديد في علم تعليم اللّغات وتكوين معلّميها.
- تنظيم دورات لتجديد المعلومات بكيفية دوريّة وإجباريّة مع التّعاون الوثيق بأقسام اللّغات الأجنبيّة.
- تنظيم بحوث علميّة في تعليم العربيّة، وذلك باختبار طرائق تدريسيّة جديدة بعد تمحيصها النّظري وتكييفها بخصائص العربيّة، وإجراء تعليم تجريبيّ في مدّة سنة دراسيّة بحسب المستويات بعدّة طرائق تدريسيّة في عين المكان بقصد المقارنة بينها فيما يخصّ النّتائج الّتي يتوصّل إليها بكلّ واحدة منها

➢ **المحتوى اللّغويّ لتعليم العربيّة.** يتمّ التّركيز فيه على:

- **جانب تعليم القواعد النّحويّة:** حيث سعى فيه كثير من الباحثين إلى تيسير النّحو وليس هذا هو المطلوب، إنّما التّيسير والتّجديد يكون في الطّريقة التّعليميّة وكيفية تقديمه للمتعلّم في أبسط صورة، حتّى يتسنّى له اكتساب مهارة اللّغة والتّمرّس على إدراك الكلام المنطوق والمكتوب عن طريق الاستعمال في مواقف خطابيّة طبيعيّة، وليس بالاطّلاع على القواعد وحفظها حفظا آليّا. من هنا وجب على معلّم اللّغة العربيّة أن يخضع لتكوين جدّ متطوّر، وأن يكون على اطّلاع على كلّ جديد في هذا المجال، معنى ذلك أن يطّلع على التّصوّر الجديد للبنى النّحويّة مثلما جاء في النّظريّة الخليليّة الحديثة الّتي تعدّ قراءة جديدة لما تركه الخليل وسيبويه وأتباعهما، وأن يتخلّى عن التّصنيف والمفاهيم الموروثة عن المتأخّرين من النّحّاة.

- **جانب تعليم المفردات:** يرى (عبد الرّحمن الحاج صالح) وجود نقص كبير في تعليم المفردات بالنّسبة لتلاميذ المدارس، خاصّة في المرحلة الابتدائيّة الّتي تعدّ القاعدة الأساس لاكتساب مفردات اللّغة، وقد ركّز على تعليم تلاميذ الابتدائيّ المفردات الّتي يحتاجونها لإثراء معلوماتهم دون الاستغناء عن الألفاظ المستعملة في الحياة اليوميّة، وفي هذا الصّدد أنجز ما يسمّى الرّصيد اللّغويّ المدرسيّ وأدخل في الكتب المدرسيّة، فهو مفيد من حيث إنّه يزوّد التّلميذ بالمفاهيم العلميّة والحضاريّة بالتّدريج حسب مداركه العقليّة في سنّ معيّنة من عمره، وقد تقرّر تحديثه على مستوى الذّخيرة العربيّة. لذلك يجب العودة إلى

هذه الأرصدة اللّغويّة الخاصّة بكلّ مرحلة واستعمالها في تعليم المفردات الّتي يحتاجها المتعلّم في حياته اليوميّة.

- **جانب تعليم البلاغة:** ما يجب التّركيز عليه في تعليم البلاغة العربيّة هو بلاغة الخطاب الّتي تخضع لمقتضى الحال والمقام عامّة، والّتي تكاد تنحصر في علم المعاني، إذ يكون تعلّمها مخّططا له في مفاهيمها وأساليبها وألّا تعلّم على حدة بل تدمج ضمن حصّة التّمرّس اللّغويّ، لأنّ تعليم مهارة اللّغة يجمع بين تعليم مهارة التّصرّف في البُنَى النّحويّة وبين تعليم مهارة بلاغة الخطاب "لكلّ مقام مقال"

- **جانب تعليم قواعد الإملاء:** يعدّ الإملاء العربيّ أسهل نظام إملائيّ مقارنة بسائر اللّغات الأخرى، وبالتّالي لا يحتاج إلى إصلاح أو تجديد.

- **جانب إصلاح الملكة اللّغويّة:** يكون ذلك بالتّمييز بين ملكتيْن اثنتين، أوّلهما تخصّ وضع اللّغة والثّانيّة تخصّ استعمالها، نلخّصهما كما أشار إلى ذلك الدّكتور (عبد الرّحمن الحاج صالح) فيما يلي:[1]

1/ملكة السّلامة اللّغويّة (القواعد والمعجم): أي إكساب المتعلّم القدرة على التّعبير السّليم، وإحكام التّصرّف في مُثُل أو صيغ اللّغة (القدرة على تطبيق القواعد النّحويّة) ويكون ذلك بالتّدرّج في الانتقال من الأصل إلى الفروع والعكس، فلو أخذنا مثال اللّفظة وهي عبارة عن أصل تتفرّع عليه كلّ الفروع الّتي تقتضيها اللّفظة الاسميّة أو الفعليّة، وإحكام التّصرّف فيها معناه الإحكام في التّطبيق للمئات من القواعد بعد أن يتمّ الاكتساب له.

2/ملكة تبليغ الأغراض الممكنة: لا يمكن الانتقال إلى إكساب هذه الملكة إلّا بعد إكْسَاب الملكة الأولى، ولا يجب أن تطغى إحداهما على الأخرى، وتعني إكساب المتعلّم التّصرّف في البُنَى والمثُل مع مراعاة ما يقتضيه المقام أو حال الخطاب، فعندما يتمّ الانتقال من غرض إلى غرض آخر مع حسن التّصرف في محتوى البُنَى والمثل اللّغويّة يمكّن من اكتساب ملكة التّبليغ في وقت وجيز من تطبيق قواعد النّحو والبلاغة.

[1]. عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، الجزء الثّاني،موفم للنّشر، الجزائر، 2012م، ص54، 55.

تفيد هذه الإصلاحات الّتي اقترحها الباحث اللّسانيّ (عبد الرّحمن الحاج صالح) في مجال تعليم اللّغة العربيّة ومعلّميها وتُمكِّن من:[1]

- اطّلاع كلّ المعلّمين والأساتذة بصفة دوريّة لا مرّة واحدة في العمر على الطّرائق الجديدة في تعليم اللّغة العربيّة واللّغات الأجنبيّة، وذلك بالاستفادة من حلقات تدريبيّة والتّعاون مع المؤسّسات العلميّة العربيّة والأجنبيّة المتخصّصة.

- تمكين الباحثين في علم تعليم العربيّة واللّغات الأخرى من تحديد طرائق التّعليم وتفعيل مردودها بالاستعانة بالوسائل المناسبة، ومنها تكوين تقنيّين في السّمعي البصريّ لتعليم العربيّة في جميع المستويات، على أن يعمّم هذا الإصلاح في كلّ الجامعات والمدارس العليا.

- إعادة النّظر في تعليم النّحو العربيّ، باستغلال آخر ما وصلت إليه البحوث العلميّة، وما أثبتته النّظريّة الخليليّة الحديثة وصولا إلى اكتساب الخطاب الشّفهي العفويّ الفصيح غير المحرّر المعروف بالمستوى المستخفّ ومنافسته للعامّيّة في مختلف المناسبات.

- رفع المستوى الثّقافيّ واللّغويّ وتحديد المعارف والمعلومات العلميّة بدون انقطاع باستغلال الذّخيرة العربيّة، وهنا لا بدّ من إسهام المؤسّسات العلميّة في البلدان العربيّة وإثرائها وضبطها حتّى تصل إلى كلّ مواطن عربيّ بشكل يسير وفي وقت وجيز.

3.2: الإصلاح في ميدان البحث اللّسانيّ الحاسوبيّ العربيّ.[2]

يعدّ هذا الميدان من أهمّ ميادين الإصلاح اللّغويّ العلميّ كونه يهتمّ بمعالجة اللّغة باستعمال أحدث الوسائل العلميّة والتّقانيّة، لذلك يقترح الدّكتور (عبد الرحمن الحاج صالح) تخصيص حصص للمهندسين في النّظريّات اللّسانيّة، وللّسانيّين في علوم العلاج الآلي في مستوى الدّراسات العليا لمن يريد التّخصّص؛ إذ يجب أن يتلقّى العلميّون وغيرهم دروسا في اللّسانيّات العامّة كدراسة جميع النّظريّات

[1]. ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، التّجديد اللّغويّ الشّامل، ص2.

[2]. ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، الجزء الأوّل،موفم للنّشر، الجزائر، 2012م، ص86، 96.

اللّغويّة القديمة والحديثة، وكذا دروسا في مقارنة اللّغات وفي المذاهب الحديثة في علاج اللّغة الآلي، وفي المقابل يتلقّى غير العلميّين دروسا مكثّفة في الرّياضيات الخاصّة بالتّحليل اللّغويّ وأساليب الصّياغة والبرمجة، ثمّ يتمّ التّعاون الوثيق بين الفريقين في إعداد البحوث وتطبيقها على اللّغة العربيّة خاصّة الصّياغة لنظامها النّحويّ والصّرفيّ استنادا إلى النّظريّة الخليليّة الحديثة، والأحسن لو تنظّم دورات تدريبيّة في العواصم العربيّة لفترة وجيزة لا تتعدّى الأسبوعين، تمكّن من تكوين جيل جديد من الباحثين العرب الّذين اكتسبوا لغة فنّيّة جديدة هي لغة اللّسانيّات الحاسوبيّة أو الرّتابيّة. ومن ثمّ يمكن صياغة نظريّة لسانيّة عامّة وأخرى تخصّ اللّغة العربيّة، يكون موضوعها الصّياغة المنطقيّة الرّياضيّة للّغة بواسطة الحاسب الآلي، تتلاءم مع خصائص اللّغة العربيّة، لا تنظر إلى اللّغة ككلّ متماسك ولا تميّز تمييزا حاسما بين جانب اللّفظ وجانب المعاني وإفادة المعاني، وتكون لها قدرة على تفريع الفروع الكثيرة من الأصول القليلة، وهنا على الباحث الاستفادة مما يجده مناسبا في النّظريّات الغربيّة الحديثة دون إغفال النّظريّات العربيّة القديمة، وعليه كذلك إعادة النّظر في أساليب الصّياغة ووضع البرمجيّات بإدخال مفهوم الرّمزة، وعدم الاكتفاء بما هو موجود ومستورد من خلال إجراء بحوث تطرح وتناقش في لقاءات دوريّة إن على مستوى البلد الواحد أو على مستوى البلدان العربيّة.

4.2: تفعيل دور التّرجمة في نقل العلوم والتّكنولوجيا إلى العربيّة:[1]

تعدّ التّرجمة وسيلة اتّصال بين الشّعوب وأداة لتنميّة المفاهيم والمصطلحات العلميّة والتّكنولوجيّة، ولذلك أولتها الدّول الغربيّة اهتماما كبيرا وجعلتها في أعلى المراتب بدعمها مادّيّا وتقنيّا وتكوينا جيّدا، خلافا لما هي عليه الدّول العربيّة، فلإصلاح حركة التّرجمة وتفعيل دورها وجب أن يُنشَأ في كلّ مؤسّسة أو خليّة علميّة في الوطن العربيّ كالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث قسمٌ خاصّ للتّرجمة لا يقتصر على ترجمة الكتب فقط، بل يتعدّاه إلى ترجمة ما جدّ في كلّ وقت من البحوث والمقالات العلميّة على المستوى

[1]. ينظر: صالح بلعيد، إعادة الاعتبار للّغة العربيّة في المجتمع العربيّ، مجلّة اللّغة العربيّة، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، المجلّد 11، العدد 1، الجزائر، ص70، 71. وينظر: التّجديد اللّغويّ الشّامل، ص7

العالميّ بإشراف هيئة عليا من العلماء على مستوى اتّحاد الجامعات العربيّة وبتنسيق مع مركز التّرجمة التّابع للألسكو، يكون العمل فيها مخطّطا له ومنظّما على الشّكل الآتي:

- تكوين فريق من4إلى6أساتذة يقومون بترجمة كتاب واحد.
- تكوين لجنة عليا من العلماء تتفرّع إلى لجان صغيرة متخصّصة في ترجمة مادّة علميّة كالفيزياء أو الكيمياء...
- تقوم اللّجنة العليا للتّرجمة على مستوى الجامعات بتخطيط أعمال التّرجمة كاختيار الكتب العلميّة القيّمة الّتي سيتمّ ترجمتها كلّ سنة وكذا البحوث والمقالات العلميّة المتخصّصة العالميّة الّتي سيتمّ ترجمتها كلّ شهر.
- تشرف على اللّجنة العليا للتّرجمة ثلاث مؤسّسات هي: اتّحاد الجامعات مادّيا ومعنويّا، المعهد العالي للتّرجمة، مركز التّعريب والتّرجمة التّابع للألسكو.
- حوسبة ما تمّ ترجمته في الذّخيرة اللّغويّة بشكل دوريّ كي تعمّ الفائدة جميع الباحثين العرب.

5.2. توحيد التّخطيط اللّغويّ:

يكون على المستوى الدّاخليّ بين مختلف الوزارات، بتوحيد التّخطيط لإصلاح وضع اللّغة العربيّة فيالإدارات العموميّة والخاصّة وتعميم استعمالها بشكل جدّي وصارم، وعلى المستوى الخارجيّ بين الدّول العربيّة، بتوحيد المصطلحات العربيّة الخاصّة بمختلف المجالات الحيويّة، وتوزيعها على المؤسّسات التّعليميّة والإداريّة.

6.2. رفع الإمكان الوظيفيّ للّغة العربيّة:

يقصد بالإمكان الوظيفيّ قدرة اللّغة على أداء وظائف اجتماعيّة مهمّة، وفق نموذج (ستيوارت) أو (فاسولد) أو (فرجسون) ولتوسيع وظائف اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ، وجب تعزيز استعمالها في المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة، وفي القانون والاقتصاد والمؤسّسات العسكريّة والدّينيّة والتّعليم...، لأنّ هذا الاستعمال يساعد على تطوير معجمها وتوحيد مصطلحاتها، ويزيد مدوّنتها، واللّغة العربيّة لن تصبح ذات إمكان وظيفيّ عالٍ ما لم تستعمل في محيطها الاجتماعيّ.

ثالثا: مظاهر الإصلاح اللّغويّ في الجزائر.

معلوم أنّ للسّياسة أثرا بالغا في عمليّة إصلاح وضع اللّغة، ومعلوم كذلك أنّ مؤسّسات الدّولة المتخصّصة هي الّتي تتعهّد بتنفيذ هذه العمليّة كالمجامع اللّغويّة أو الجامعات، وقد يسند الأمر إلى لجان وجمعيّات أو إلى علماء متخصّصين كلّ في مجاله يعملون ضمن فريق واحد، يسبق عادة بتخطيط لغويّ مدعوم بإقرار سياسيّ. تظهر ملامح إصلاح وضع اللّغة في مجالات متعدّدة أهمّها: مجال التّعليم والتّكوين، الإعلام والإعلان، الإدارة العموميّة والخاصّة، القضاء، والمحيط الاجتماعيّ.

وقد سعت الدّولة الجزائريّة منذ استقلالها إلى تطبيق إصلاحات لغويّة عدّة في المجالات المذكورة سابقا، حرصا منها على أنّ لإصلاح وضع اللّغة علاقةً وطيدةً باسترجاع معالم الهويّة الوطنيّة المطموسة من قبل الاحتلال الفرنسيّ وتثبيتها في الأجيال اللّاحقة، وبالاستقلال السّياسيّ والثّقافيّ والفكريّ والمجتمعيّ وحتّى الاقتصاديّ تحقيقا لكلّ أنواع التّنميّة، ولأنّه عمليّة غير عفويّة، فهو يحتاج إلى جهود المخطّطين القادرين على تشخيص الواقع اللّغويّ وتحليله، ومن ثَمَّ بناء الخطط والاستراتيجيّات لبلوغ ما تَمَّ التّنبّؤ له في المستقبل. فهل نجحت الجزائر في مسعاها هذا؟ وما هي منهجيّتها المتّبعة لبلوغ الأهداف المستقبليّة؟ وما الوسائل الّتي سخّرتها لتحقيق ذلك؟

لكن قبل التّطرّق لمظاهرإصلاح وضع اللّغة/ اللّغات في الجزائر في مختلف المجالات، لا بدّ أن نعرّج على مفهومالإفساد اللّغويّ في محيط اجتماعيّ معيّن ومن قبل أبنائه،والّذي بات جليّا للعيان، خاصّة في زمن العولمة اللّغويّة والانفتاح على الآخر الأجنبيّ في ميادين الحياة جميعها.

1.3. مفهوم الإفساد اللّغويّ (إفساد وضع اللّغة):

يقصد بالإفساد اللّغويّ ذلك الضّعف العامّ الّذي يطبع على اللّغة الوطنيّة وعلى تعليمها في جميع المستويات (من الابتدائيّ إلى الجامعيّ) وعلى حضورها في مؤسّسات الإعلام والإدارة والمحيط الاجتماعيّ وغير ذلك من المواقف الّتي تستعمل فيها اللّغة. وبما أنّ الجزائر قد سعت منذ استقلالها إلى اختيار لغة وطنيّة ورسميّة هي اللّغة العربيّة اعترفت بها مواثيق الثّورة والدّساتير جميعها، فقد عرفت وضعا لغويّا متردّيا حاولت استدراكه ومعالجته بعد الاستقلال، وقد نجحت نسبيّا في فترات معيّنة، لكن تراجع وضع اللّغة

العربيّة في محيطها بعد الانفتاح على العلوم والفنون والتّقنيات الحديثة ووسائل الإعلام والاتّصال المتطوّرة، وبعد الولوج التّلقائيّ في تيّار العولمة، أين بات كلّ شيء مباحا ويمكن الوصول إليه في غمضة عين.

2.3. مظاهر إصلاح الوضع اللّغويّ:

لقد تأثّر المجتمع الجزائريّ بسياسة الاحتلال الفرنسيّ الّتي سعت إلى القضاء على معالم الهويّة الوطنيّة لغة وثقافة وفكرا، فركّزت على جانب مهمّ وهو قطاع التّعليم والتّكوين ، حيث قضت تدريجيّا على أيّ شيء له علاقة باللّغة العربيّة، واستبدلتها بالفرنسيّة، لكن بعد استقلال الجزائر، سارع السّاسة إلى تعريب التّعليم الّذي مرّ بمراحل متعدّدة، حقّقت خلاله مكاسب عدّة كان منها تعريب التّعليم الابتدائيّ والثّانويّ وبعض الشّعب في التّعليم الجامعيّ، أمّا بقيّة الشّعب العلميّة المهمّة فبقي تدريسها بلغة المحتلّ، كما استحدثت إصلاحات لغويّة عدّة في مجالات حيويّة كالإعلام والإدارة والقضاء والمحيط الاجتماعي قصد إعادة الاعتبار للّغة/ اللّغات الوطنيّة من جهة، وتنظيم استعمال اللّغات الأجنبيّة من جهة أخرى.

1.2.3.إصلاح الوضع اللّغويّ في قطاع التّعليم والتّكوين في الجزائر:

يعدّ الإصلاح التّربويّ جزءًا من إصلاح وضع اللّغة في مجتمع معيّن، ويعرف بأنّه «**أيّة محاولة فكريّة أو عمليّة لإدخال تحسينات على الوضع الرّاهن للنّظام التّعليميّ سواء كان ذلك متعلّقا بالبنية المدرسيّة أو التّنظيم والإدارة أو البرنامج التّعليميّ أو طرائق التّدريس أو الكتب المدرسيّة.**»[1] وقد يتّخذ اتّجاهات ثلاثا: الإصلاح القائم على تحقيق التّوازن النّسبيّ، الإصلاح الّذي يركّز على التّغيير التّدريجيّ وآخر يركّز على التّغيير الجذريّ.

والإصلاح التّربويّ كأيّ إصلاح في مختلف المجالات لا ينطلق من لا شيء، بل يبدأ من قاعدة أساس هي بمثابة جهود مبذولة من قبل أمّة عبر فترات زمنيّة متتاليّة، ولا وجود لإصلاح من أجل الإصلاح، إنّما هناك مبرّرات وشروط لتجسيده على أرض الواقع، إذ تعدّ **ملاحظات المخطّطين**

[1]. **محمّد منير مرسي، الإصلاح والتّجديد التّربويّ في العصر الحديث، عالم الكتب، طبعة جديدة ومنقّحة، القاهرة، 1996م، ص8.**

التّربويّينالقائمة على دراسات علميّة أكاديميّة أُولَى هذه الشّروط وأهمّها، لأنّ لهم أفضليّة تنبيه السّاسة إلى كلّ ما قد يصيب النّظام التّربويّ من تأخّر أو تعثّر أو تأثّر بتيّار العولمة، بالإضافة إلى أنّه **ينطلق من فلسفة الأمّة وهويّتها** المتمثّلة في منظومة المبادئ والقيم والعادات والتّقاليد والأعراف المتأصّلة في المجتمع، **ومن جملة المعطيات الدّاخليّة والخارجيّة** السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة...الّتي تلعب دورا مهمّا في تسطير **الأهداف التّربويّة** المرجوّة من قطاع التّعليم، إنْ على المدى القريب أو المتوسّط أو البعيد، ثمّ يأتي دور **الوسائل الضّروريّة** الواجب توفّرها لتحقيق تلك الأهداف والمتمثّلة أساسا في الموارد البشريّة والماليّة، الوسائل البيداغوجيّة، المناهج الدّراسيّة والهياكل القاعديّة.[1] وهذا ينطبق على الإصلاح التّربويّ في الجزائر الّذي تأثّر باستراتيجيّة الدّولة غداة الاستقلال الّتي وصفت باستراتيجيّة البناء والتّنميّة والتّحرّر، كون الحكومة كانت على وعي بالمشكلة التّربويّة، لكن كان ينقصها شروط ووسائل التّجسيد.

من بين الأهداف التّربويّة الّتي تسعى سياسة إصلاح المنظومة التّربويّة إلى تحقيقها ما يلي:[2]

- الاهتمام بقطاع التّربيّة والتّكوين ورفع مهنة التّعليم لترقى إلى مصافّ المهن المرموقة في المجتمع، وذلك بتوفير الموارد المادّيّة والمعنويّة والبيداغوجيّة، وإصلاح القوانين والتّشريعات الّتي تحكمها وتنظّمها.

- مراجعة المناهج التّربويّة والبرامج التّعليميّة لتواكب المستجدّات العلميّة والتّكنولوجيّة والحضاريّة، وآخر التطوّرات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في العالم المعاصر.

- إعادة بناء المناهج الدّراسيّة بشكل يراعى فيه قدرات المتعلّمين واحتياجاتهم، ويضمن لهم اكتساب المعارف والمهارات الّتي تمكّنهم من الاندماج في الحياة وخدمة الوطن.

- اعتماد طرائق وأساليب التّدريس الحديثة الّتي ترفع مستوى التّحصيل العلميّ لدى المتعلّم، وتنمّي لديه مهارة التّعلّم الذّاتيّ والمشاركة الفعّالة والإيجابيّة في العمليّة التّعليميّة التّعلّميّة، وتدفعه إلى التّعبير عن الأفكار والمشاعر بحرّيّة وعقلانيّة.

---

[1]. **ينظر: محمّد معن عياصرة، نظم وسياسات التّعليم، دار وائل للنّشر، البحرين، 2011م، ص37.**

[2]. **ينظر: عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، جسور للنّشر والتّوزيع، ط2، الجزائر، 2013م، ص68، 69.**

- تحسين ظروف التّمدرس من خلال توفير الوسائل البيداغوجيّة والمادّيّة، والعناية بالخدمات الصّحيّة والنّفسيّة.

- مراجعة فترات العمل الدّراسي وضبطها بحيث تضمن التّوازن بين قدرات المتعلّمين ومستويات استيعابهم وتحصيلهم العلميّ وبين زمن التّعلّم وممارسة النّشاطات الثّقافيّة والتّرفيهيّة والرّياضيّة.

- محاولة القضاء على المشاكل الّتي تثقل كاهل المنظومة التّربويّة كنقص الموارد البشريّة، الإضرابات المتكرّرة، نقص الهياكل والتّجهيزات والوسائل، الحجم السّاعي، البرامج الدّراسيّة المكتظّة، وغير ذلك.

إنّ الإصلاحات التّربويّة جزء مهمّ في تنفيذ السّياسة التّربويّة، لذلك تشمل جوانب عدّة منها: **تطوير المناهج الدّراسيّة** الّتي تستند إلى فلسفة تربويّة واضحة المعالم، وإلى دراسة علميّة عمليّة شاملة تعاونيّة مستمرّة للمتعلّم وللمجتمع، **تكوينالمعلّم** و**تحسين أدائه** من حيث إعداده وتكوينه وتدريبه باعتباره العنصر الأهمّ في العمليّة التّعليميّة، **توظيف التّكنولوجيا في التّعليم** ومن ذلك استخدام الحاسوب والوسائط التكنولوجيّة لإنجاح العمليّة التّعليميّة.[1] بالإضافة إلى تجديد **البرامج والكتب المدرسيّة** شكلا ومضمونا، **الحجم السّاعي، لغة التّعليم، المؤسّسات التّربويّة والإدارة المدرسيّة.**

1.1.2.3: مراحل الإصلاحات التّربويّة.

مرّ الإصلاح التّربويّ في الجزائر بمراحل متعدّدة، كان لكلّ مرحلة أهدافها ومظاهرها، تمثّلت في:

1/المرحلة الأولى(1962- 1976م)

هناك من وصفها بمرحلة التّبنّي والتّوجيه، وهناك من أطلق عليها مرحلة التّجربة والخطأ، وهناك من عدّها مرحلة تتّصف بالتّدرّج والمرحليّة والتّذبذب، وهي في الحقيقة المرحلة الإصلاحيّة التّمهيديّة؛ حيث نصّبت أوّل لجنة وطنيّة لإصلاح التّعليم في1962/12/15م، ونشرت تقريرها عام 1964م. أين تمّ تبنّي المنظومة التّربويّة الموروثة عن الاحتلال الفرنسيّ، والثّنائيّة اللّغويّة بعدّها حدثا ظرفيّا وليس منهجا تعليميّا

[1]. ينظر: عبد العزيز بن عبد الله السّنبل، التّربيّة في الوطن العربيّ على مشارف القرن الحادي والعشرين،المكتب الجامعيّ الحديث، الإسكندريّة، 2002م، ص123، 124، 126، 127. وينظر: فوزي طه إبراهيم ورجب أحمد الكلزة، المناهج المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندريّة، 2000م، ص342، 348، 349.

تربويّا، ممّا أدّى إلى وجود تناقضات وتعارض بين مواثيق الثّورة وأهداف السّياسة التّربويّة الّتي تركّز على دور المدرسة في التّنميّة والتّحرّر والاستقلال، وبين الواقع الّذي يفرض الاعتماد على المدرسة الفرنسيّة بهياكلها وبرامجها ومناهجها مع ضرورة تكييف كلّ ذلك مع خصائص المجتمع الجزائريّ وأوضاعه، فهذا الوضع جعل المدرسة الجزائريّة تتعامل بنظامين متوازيّين: نظام يتّصف بخصائص المدرسة الفرنسيّة، ونظام آخر يتّصف بخصائص المدرسة الوطنيّة.[1]

وقد «**أكّدت النّصوص والمواثيق لمنظومة التّربيّة والتّكوين اختيارات البلاد منذ البداية والمتمثّلة في البعد الوطنيّ، ديمقراطيّة التّعليم، الخيار العلميّ والتّكنولوجيّ، ونصّبت سنة1962م لجنة لإصلاح التّعليم عهد إليها وضع خطّة تعليميّة، وحسب الدّستور الجزائريّ الصّادر سنة 1963م والمواثيق والنّصوص الأساسيّة المرجعيّة الّتي تستمدّ منها السّياسة التّعليميّة اعتبرت التّعليم العنصر الأساسيّ لأيّ تغيير اقتصاديّ واجتماعيّ، وتعتبر هذه الفترة انتقاليّة حيث كان لا بدّ لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويرات انتقاليّة تدريجيّة تمهيدا لتأسيس نظام تربويّ يساير التّوجّهات التّنمويّة الكبرى، ومن أولويّات هذه الفترة: تعميم التّعليم بإقامة المنشآت التّعليميّة وتوسيعها إلى المناطق النّائيّة، جزأرة إطارات التّعليم وتكييف المضامين الموروثة عن النّظام التّعليميّ الفرنسيّ، التّعريب التّدريجيّ للتّعليم.**»[2] ثمّ تكوّنت لجنة ثانيّة لإصلاح التّعليم عام 1968مبرئاسة (عبد الحميد مهري) تكوّنت اللّجنة من ثلاثة عشر (13)عضوا أنهت أشغالها بوثيقة سمّيت:**مدخل لإصلاح التّعليم** أكّدت في أهدافها على التّعريب والجزأرة التّدريجيّة للمنظومة التّربويّة لغة ومنهجا وبرنامجا وتأطيرا، والتّوجّه التّكنولوجيّ والعلميّ، وديمقراطيّة التّعليم.[3]

---

[1]. **ينظر: عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، دار الأمّة، الجزائر، 2009م، ص15، 18.**

[2]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، المجلس الأعلى للتّربيّة، المبادئ العامّة للسّياسة التّربويّة الجديدة وإصلاح التّعليم الأساسيّ، مارس 1998م، ص11.**

[3]. **ينظر: محمّد معن عياصرة، المرجع السّابق، ص55.**

أهمّ مظاهر سياسة الإصلاح التّربويّ في هذه المرحلة:[1]

- ترسيم تعليم اللّغة العربيّة والدّين الإسلاميّ في مناهج التّعليم.
- توجيه العناية لدروس التّاريخ وتصحيح مسار تدريسه.
- تكثيف الجهود الرّاميّة إلى توفير إطارات التّعليم، والّتي كان توفيرها يشكّل عبئا ثقيلا على الدّولة.
- إبطال العمل بالقوانين والإجراءات المدرسيّة الّتي تتعارض مع سيادة الدّولة.
- عدم خضوع المدرسة لخطط تنظيميّة ولا لتغيير في البرامج.
- تعريب الصّفوف الأولى من التّعليم تعريبا شاملا.
- تعريب ثلث أقسام الموادّ العلميّة.
- تعريب الموادّ الاجتماعيّة: التّاريخ، الجغرافيا، الفلسفة في مختلف المراحل.
- ضبط التّصوّر القانونيّ الكامل لبناء نظام تربويّ وطنيّ.
- إدخال اللّغة العربيّة في جميع المؤسّسات التّعليميّة التّابعة لوزارة التّربيّة بنسبة سبع ساعات في الأسبوع للتّعليم الابتدائيّ وخمس ساعات للتّعليم المتوسّط والثّانويّ...لا كلغة أجنبيّة، بل كلغة وطنيّة، بالإضافة إلى استيراد المناهج التّربويّة والكتب المدرسيّة، وكذا استجلاب المؤطّرين والمفتّشين التّربويّين من المشرق العربيّ.[2]

اتّسمت هذه المرحلة بالإسراع في تطبيق التّعريب الجزئيّ بعد إنشاء اللّجنة الوطنيّة المكلّفة بإعداد برنامج التّعريب، وبتعميم التّعليم ومجّانيّته وإلزاميّته بجعله حقّا لجميع الأطفال، وتعميم التّكوين المهنيّ، وإعطاء الأفضليّة للتّعليم التّقنيّ، وتنظيم أقسام محاربة الأمّيّة، لكن في ظلّ غياب رؤية سياسيّة استراتيجيّة لتنميّة القطاع التّربويّ الّذي كان يفتقر إلى التّجربة والخبرة والكفاءة.

---

[1] .نصيرة سالم، جمال تالي، الإصلاحات التّربويّة في الجزائر، أيّ مفهوم للإصلاح؟ مجلّة دفاتر المخبر، جامعة محمّد خيضر، بسكرة المجلّد 7، العدد 1، ص53.

[2] . الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، وزارة التّعليم الابتدائي والثّانويّ، التّعريب في الجزائر (مرحلتي الابتدائيّ والثّانويّ)، مجلّة الأصالة، ص390، 391.

2/المرحلة الثّانيّة (1976- 2000م)

عرفت هذه المرحلة بمرحلة الإصلاح الجذريّ والتّغيير الشّامل، لأنّ إصلاحات المرحلة الأولى لم تحقّق الأهداف الّتي سطّرت آنذاك، ولأنّها اصطدمت بمشكلات عديدة دفعتها لتبنّي إصلاحات جديدة، وقد توّجتبإنشاء المدرسة الأساسيّة كما نصّت عليه الأمريّة الخاصّة بالمنظومة التّربويّة رقم76-35المؤرّخة في16أبريل 1976م، المتضمّنة تنظيم التّربيّة والتّكوين في الجزائر، اقتبستها وزارة التّربيّة الوطنيّة من ألمانيا الشّرقيّة، وأدخلت عليها تعديلات حتّى تتلاءم مع المحيط الوطنيّ وقيمه التّاريخيّة؛ حيث بُدِئَ في تعميم تطبيق هذا الأمر ابتداء من السّنة الدّراسيّة1980-1981م، شمل التّعميم جميع الأطوار عام 1989م.[1] من جملة الأهداف الّتي حرصت الأمريّة على تحقيقها:[2]

- الحقّ في التّربيّة والتّكوين لكلّ جزائريّ.
- إلزاميّة التّعليم بالنّسبة لجميع الأطفال الّذين تتراوح أعمارهم بين السّت سنوات والسّادس عشرة ولمدّة تسع سنوات.
- تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في شروط الالتحاق لما بعد المرحلة الأساسيّة.
- مجّانيّة التّعليم بالنّسبة لجميع المستويات الدّراسيّة وفي جميع المؤسّسات التّعليميّة.
- ترسيم اللّغة العربيّة لغة لتعليم جميع الموادّ في جميع مستويات التّربيّة والتّكوين.
- مشاركة الأسرة الجزائريّة في عمليّة التّربيّة الّتي تمارسها المدرسة.
- عدم فتح المجال لإنشاء مؤسّسات التّربيّة والتّكوين الّتي يسيّرها القطاع الخاصّ ما عدا دور الحضانة الّتي تشرف عليها وزارة التّربيّة الوطنيّة.

---

[1]. ينظر: الطّاهر زرهوني، التّعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنّشر، 1993م، طبع المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الجزائر، 1994م، الإيداع القانوني السّداسي الثّاني 1993م، ص35. وينظر: محمّد الطّيّب العلويّ، بين الأصالة والتّغريب، الجزائر، 1998م، ص298.

[2]. ينظر: فرج الله صوريّة، زمّام نور الدّين، تقويم مردود المنظومة التّربويّة في مرحلة التّعليم الثّانويّ، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العدد 19، جوان 2015م، ص241، 242.

شمل الإصلاح الميادين التّاليّة: البحث التّربويّ، إعداد الوسائل والبرامج التّعليميّة، تكوين المستخدمين، التّنظيم والمراقبة والتّفتيش التّربويّ، التّوجيه التّربويّ، الخدمات الاجتماعيّة، الإدارة المدرسيّة، ومن مظاهره في هذه الفترة تحقيق المكتسبات التّاليّة:[1]

- إقرار نظام التّعليم الأساسيّ الّذي يعوّض التّعليم الابتدائيّ والمتوسّط، ويمدّد المرحلة الإلزاميّة إلى تسع سنوات، ويدمج في مناهجه بين العمل الفكريّ والعمل اليدويّ، ويربط المدرسة بالمحيط الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

- جعل اللّغة العربيّة لغة تعليم جميع الموادّ في جميع المراحل، لتتحقّق الغاية الأساسيّة من تحديد النّظام وهي توحيد التّعليم وتأصيله وربطه بقيم المجتمع.

- التّركيز على التّربيّة العلميّة والتكنولوجيّة الّتي تتيح للمتعلّمين توظيف المعارف النّظريّة في مجال العمل التّطبيقيّ.

- تنظيم تعليم اللّغات الأجنبيّة بصفتها روافد مساعدة على التّفتّح والاستفادة من تجارب الغير.

- تجديد نظام التّعليم الثّانويّ وتنويع المسارات الدّراسيّة الّتي تنظّم الاختصاصات على أساسها مع تطوير أساليب التّوجيه وطرائق التّعامل مع المعرفة.

- إصلاح البرامج التّعليميّة والكتب المدرسيّة من السّنة الأولى إلى السّنة التّاسعة من التّعليم الأساسيّ ابتداء من ماي 1981م، حيث تمّ إعدادها وتصميمها وتوزيعها من قبل جزائريّين، فكانت البرامج على شكل كتيّبات صغيرة، ثمّ إدخال تعديلات عليها في الفترة الممتدة بين1994/1993م، بالإضافة إلى تعريب المضامين.

- تعريب التّعليم الأساسيّ بأطواره الثّلاثة، وتعريب التّعليم الثّانويّ، أمّا على مستوى الجامعة فتمّ تعريب العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، والشّروع في تعليم العلوم الأساسيّة والتّقنيّة.

- الانتقال في بناء المناهج وطرائق التّدريس من التّدريس بالمضامين إلى المقاربة بالأهداف.

- هيكلة المدرسة الأساسيّة وفق ما نصّت عليه أمريّة1976م كالآتي:[1]

[1]. **نصيرة سالم، جمال تالي، الإصلاحات التّربويّة في الجزائر، أيّ مفهوم للإصلاح؟، ص53، 54.**

- **التّعليم التّحضيريّ:** موجّه للأطفال الّذين لم يبلغوا سنّ التّمدرس الإلزاميّ، الهدف منه تهيئتهم للدّخول إلى المدرسة.
- **التّعليم الأساسيّ:** مدّته تسع سنوات إلزاميّة، ينقسم إلى ثلاثة أطوار: الطّورين الأوّلين مدّتهما ستّ سنوات، والطّور الثّالث مدّته ثلاث سنوات يتوّج بامتحان شهادة التّعليم الأساسيّ الّتي تمكّن التلميذ من الالتحاق بالتّعليم الثّانويّ، ثمّ أصبحت هيكلة التّعليم الأساسيّ تشكّل طورين متكاملين: الأول من السنة الأولى إلى السّادسة والثّاني من السّابعة إلى التّاسعة، كما تمّ إدراج اللّغة الإنجليزيّة في الطّور الثّاني من التّعليم الأساسيّ كلغة أجنبيّة أولى في الفترة ما بين1988/1994م.
- **التّعليم الثّانويّ:** مدّته ثلاث سنوات وهو أنواع: التّعليم الثّانويّ العامّ، التّعليم الثّانويّ المتخصّص، التّعليم الثّانويّ التّقنيّ والمهنيّ، وقد شهد إصلاحات طفيفة منها:[2]
  - إسناده إلى جهاز مستقل هو كتابة الدّولة للتّعليم الثّانويّ والتّقنيّ.
  - بالنّسبة للتّعليم الثّانويّ العام: تمّ إدراج التّربيّة التّكنولوجيّة عامي 1985/1984م، يتكفّل أساتذة العلوم الطّبيعيّة والفيزياء بتدريسها، لكن تمّ التّخلّي عنها سنتي 1990/1989م،بالإضافة إلى إدراج التّعليم الاختياريّ (لغات، إعلام آليّ، تربيّة بدنيّة ورياضيّة، فنّ...) لكن تمّ التّخلّي عنه بعد إعادة هيكلة التّعليم الثّانويّ، فتح شعبة العلوم الإسلاميّة.
  - بالنّسبة للتّعليم التّقنيّ: تمّ فتح بعض شعب التّعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني، استحداث التّعليم التّقني قصير المدى الّذي ظلّ ساري المفعول من1980إلى1984م، ينتهي بالحصول على شهادة الكفاءة التّقنيّة، فتح شعب جديدة، تعميم تدريس مادّة التّاريخ على كلّ الشّعب، مطابقة شهادة التّكوين الممنوحة في المتاقن مع شهادة التّكوين الممنوحة في الثّانويّات التّقنيّة.

---

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، المجلس الأعلى للتّربيّة، المبادئ العامّة للسّياسة التّربويّة الجديدة وإصلاح التّعليم الأساسيّ، ص111.**

[2]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التّربيّة وتحسين مستواهم، النّظام التّربويّ والمناهج التّعليميّة، الجزائر، 2004م، ص24، 25.**

▪ أصبح التّعليم الثّانويّ ابتداء من 1994/1993ميتكوّن من الجذوع المشتركة التّاليّة: الجذع المشترك آداب، الجذع المشترك علوم، الجذع المشترك تكنولوجيا.

- اقتراح المجلس الأعلى للتّربيّةالّذي نصّب في 26نوفمبر 1996م فكرة التّقسيم الجديد لهيكلة التّعليم الأساسيّ في ندوة وطنيّة بين 29/28جوان1998م، إذ أصبح يتكوّن من طورين اثنين: الطّور الابتدائيّ ومدّته خمس سنوات مسبوق بسنة جديدة للتّعليم التّحضيريّ الإجباريّ، والطّور المتوسّط مدّته أربع سنوات، بالإضافة إلى اقتراحات تخصّ تغيير المناهج والكتب الدّراسيّة وطرائق التّدريس بالانتقال من التّدريس بالأهداف إلى التّدريس بالكفاءات، وكذا تكوين المكوّنين.[1] أمّا الإصلاحات الّتي اقترحها المجلس الأعلى للتّربيّة فيما يتعلّق باللّغة العربيّة فكانت كالآتي:[2]

● أن تعتبر المرحلة الأولى من التّعليم الأساسيّ أهمّ المراحل على الإطلاق، ولذلك يتوجّب تخصيص فترة تمهيديّة كافية تضمن التّكيّف التّدريجيّ للطّفل، وتعدّه للتّعلّم اللّغويّ السّليم.

● أن تتوجّه الجهود في تعليم اللّغة العربيّة إلى الجوانب الفكريّة وبناء الوجدان وتهذيب الذّوق لدى المتعلّم، وأن تصحّح الأخطاء الّتي علقت بمفهوم اللّغة وأهداف تدريسها ووظائفها المختلفة، لأنّها الوسيلة الأساسيّة لاستيعاب التّحوّلات العلميّة والتّكنولوجيّة المعاصرة.

● أن تكون اللّغات نافذة على العالم ووسيلة للاتّصال والتّفاهم بين الشّعوب، وأداة لتطوير المعارف العلميّة وتحويل التّكنولوجيا ومواجهة تحدّيّات العصر.

● **التّعليم العالي:**[3]

أنشئت وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ لأوّل مرّة في الجزائر عام1970م، وسعت إلى فتح جامعات ومراكز جامعيّة جديدة من أجل تحقيق سياسة التّوازن الجهويّ في مختلف مناطق الوطن،وقد عملت الحكومة الجزائريّة على إصلاح التّعليم العالي وفق الوثيقة المسمّاة: (**إصلاح التّعليم العالي**) الّتي

[1]. **ينظر: عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، ص84، 85، 86.**

[2]. **بشير إبرير، دراسات في تحليل الخطاب غير الأدبيّ، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن، 2010م، ص209.**

[3]. **ينظر: تركي رابح عمامرة، أصول التّربيّة والتّعليم، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، ط2، الجزائر، 1990م، ص15، 162.**

أعلن عنها الوزير (محمّد الصّدّيق بن يحيى) في23جويلية1971م إصلاحا شاملا في برامجه وأهدافه ومناهج البحث العلميّ وأسلوب تكوين الإطارات الجامعيّة، حيث حدّدت فيها مجموعة من الإجراءات المتعلّقة بمستقبل التّعليم العالي، وبالتّخصّصات الّتي يمكن دراستها في الدّخول الجامعيّ 1972/1971م، كما ركّزت في إصلاحاتها على:

- بعث مكوّنات الشّخصيّة الجزائريّة.

- تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات الجامعيّة الّتي تحتاجها البلاد في التّنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وبنوعيّة عالية وبأقلّ تكلفة.

- اعتماد الإطارات الجزائريّة الّتي تهتمّ بترقية البحث العلميّ وتقوم بعمليّة التّدريس في مختلف الميادين العلميّة.

- التّركيز على البعد المحلّي في إعداد المقرّرات والبرامج الدّراسيّة.

- تعريب التّعليم العالي، من خلال إصدار المرسوم المؤرّخ في1971/08/25م، والمتضمّن قرار تعريب مؤسّسات التّعليم العالي.[1]وقد لجأت الدّولة الجزائريّة إلى التّعاون مع أساتذة أكفاء من مختلف الدّول كان لهم الفضل في تخريج الجيل الأوّل الّذي سيشرف على تولّي مراكز مهمّة في جميع القطاعات.

تمّ استكمال تعريب جميع الشّهادات: ليسانس أربع سنوات، الجذع المشترك (سنتان)، التّخصّصات الخاصّة بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة في العام الجامعيّ 1984/1983م،أمّا التّخصّصات العلميّة فلم تعرّب إلّا حصصها التّطبيقيّة في حين تلقى الدّروس بالفرنسيّة. وفي سنة1987م تمّ إنشاء لجنة مكلّفة بصياغة استراتيجيّة مناسبة لتعريب التّخصّصات العلميّة إلّا أنها لم تر النّور بسبب حملات التّأجيل والتّجميد الّتي عرفتها قضيّة التّعريب، ثمّ بسبب الأزمة السّياسيّة الّتي عاشتها البلاد فترة التّسعينات. (العشريّة السّوداء)[2]

[1]. **ينظر: خولة طالب الإبراهيميّ، الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص133.**

[2]. **ينظر: المرجع نفسه، ص 139...149.**

لكن صدور قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة رقم19-05المؤرّخ في30جمادى الآخرة1411هـ الموافق لـ 16يناير1991م أعاد الأمل لمشروع تعريب الجامعة الجزائريّة في مادّته الخامس عشرة (15) الّتي نصّت على أن «**يكون التّعليم والتّربيّة والتّكوين في كلّ القطاعات وفي جميع المستويات والتّخصّصات باللّغة العربيّة مع مراعاة كيفيّات تدريس اللّغات الأجنبيّة**» والمادّة السّابع والعشرين (27) الّتي نصّت على أن «ينشأ مركز وطنيّ يتكفّل بما يأتي:

- تعميم استعمال اللّغة العربيّة بكلّ الوسائل الحديثة الممكنة.
- ترجمة البحوث العلميّة والتّكنولوجيّة من اللّغات الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة ونشرها.
- ترجمة الوثائق الرّسميّة عند الطّلب.
- مزاوجة لغة الأشرطة العلميّة والثّقافيّة والوثائقيّة.
- تجسيد البحوث النّظريّة للمجمع الجزائريّ للّغة العربيّة والمجامع العربيّة الأخرى في واقع الحياة العمليّة.»

كما نصّت المادّة الثّامن والعشرون على **تخصيص الدّولة جوائز لأحسن البحوث العلميّة المنجزة باللّغة العربيّة.**[1] إلّا أنّه هو الآخر شهد أخذا وردّا بين تطبيقه وتأجيله لحين توفّر الشّروط، وفي الأخير استقرّ الأمر عند تجميده، وبقيت الجامعة تعيش ثنائيّة لغويّة رغم تصريح الرّئيس الرّاحل (عبد العزيز بوتفليقة) الّذي قال فيه: «**إنّ الإصلاحات التّربويّة تقوم على أساس اللّغة العربيّة وليس من دونها، ولا إصلاح بتهميش اللّغة العربيّة، من نحن حتّى لا نطبّق ونتقيّد باللّغة العربيّة.**»[2]

وقد أقرّ دستور 1996م في المادّة 36على ضرورة تعريب التّعليم العالي كما يلي: «**غير أنّه يتمّ التّدريس باللّغة العربيّة بصفة شاملة ونهائيّة في كلّ مؤسّسات التّعليم العالي والمعاهد العليا في أجل**

---

[1]. الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة، ص46، 47.

[2]. ينظر: عبد الملك مرتاض، اللّغة العربيّة في القرن الحادي والعشرين في المؤسّسات التّعليميّة في الجمهوريّة الجزائريّة، الواقع والتّحدّيات واستشراف المستقبل، على الرّابط: https://www.ghilous.hooxs.com/t21-topic

أقصاه5يوليو2000م، مع مراعاة أحكام المادّة 23.»[1]ومع كلّ هذه القوانين التّشريعيّة الّتي تؤكّد على تعريب التّعليم العالي تعريبا أفقيّا يشمل جميع الموادّ والتّخصّصات، وتعريبا عموديّا يشمل السّنوات الجامعيّة من السّنة الأولى إلى آخر سنة حسب كلّ تخصّص، بقي التّعليم الجامعيّ في الشّعب العلميّة والتّقنيّة جميعها يدرّس بالفرنسيّة.

المرحلة الثّالثة (2000- إلى يومنا هذا)

بعد اعتلاء الرّئيس السّابق (عبد العزيز بوتفليقة) كرسيّ الرئاسة عام 1999م، نصّب اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة في13ماي2000م المكوّنة من 158عضوا، رئيسها الدّكتور (عبد الرّحمن الحاج صالح) والنّواب: (بن علي بن زاغو)، (خليدة مسعودي)، (الطّاهر حجّار)، (إبراهيم حراوبيّة)، ومجموعة من الأعضاء، ثمّ تولّى الرّئاسة (بن علي بن زاغو) بعد ترقية الرّئيس الأوّل إلى منصب رئيس الأكاديميّة الوطنيّة. جاء تنصيب اللّجنة بعد تشخيص وضع المنظومة التّربويّة وتقييمها في جميع مراحلها، حيث قدّمت تقريرها بعد تسعة أشهر من تنصيبها ثمّ عرض على الحكومة، وفي2002/04/30م طرح مجلس الوزراء قرارات عدّة تمثّلت في المحاور الكبرى الآتيّة: إصلاح المنظومة التّربويّة، إرساء منظومة متجدّدة للتّكوين وتحسين مستوى التّأطير التّربويّ والإداريّ، إعادة التّنظيم الشّامل للمنظومة التّربويّة.[2]

إنّ ما يثير التّساؤلات والشّكوك حول لجنة إصلاح المنظومة التّربويّة هو أنّه لا يوجد من بين أعضائها 158من ينتمي لأهل التّربيّة والتّعليم، ولا يوجد توازن بين التّيّارات الفكريّة والثّقافيّة، إذ معظم الأعضاء من الاستئصاليّين ومن دعاة الفرنسة وخصوم التّعريب، ومنهم من لا يمتّ بصلة للتّربيّة والتّعليم. ومن جهة أخرى يلاحظ أنّ تقرير اللّجنة لم يخضع للنّقاش والحوار عن طريق تنظيم الملتقيات والنّدوات

---

[1]. الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الجريدة الرّسميّة، دستور 1996م، العدد 81، الأمر رقم 96–30 المؤرّخ في 10 شعبان 1417هـ الموافق لـ 21 ديسمبر 1996م، المعدّل والمتمّم للقانون رقم 91 –05 المؤرّخ في 30 جمادى الآخرة 1411هـ الموافق لـ 16 يناير 1991م المتعلّق بتعميم استعمال اللّغة العربيّة، ص5، 6.

[2]. ينظر: الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، وزارة التّربيّة الوطنيّة، النّشرة الرّسميّة للتّربيّة الوطنيّة، القانون التّوجيهيّ للتّربيّة الوطنيّة، ص10. وينظر: النّشرة الرّسميّة للإصلاح التّربويّ، ص12، 17.

الوطنيّة الّتي يشارك فيها كلّ الباحثين والمهنيّين في التّربيّة والتّعليم وكذا النّقابات والجمعيّات، بل جاءت القرارات جاهزة أملتها جهة نافذة تخدم مصالح فرنسا وتدعو إلى إقصاء المدرسة الأساسيّة بأهدافها وتوجّهاتها.

وقد تمثّلت الأهداف الجديدة لإصلاح المنظومة التّربويّة في النّقاط الآتيّة:[1]

1/ تعزيز الهويّة الجزائريّة وترسيخ وحدة الأمّة. 2/ تعزيز قيم المواطنة.

3/ البعد العلميّ والتّقنيّ للمدرسة.4/ الاهتمام باللّغات والانفتاح عليها.

5/ التّأكيد على مبدأ الدّيمقراطيّة. 6/ تنميّة الموارد البشريّة وتطويرها.

7/ دعم اللّغة العربيّة وتقويتها. 8/ترقية المازيغيّة.

في هذا الشّأن ألقى الرّئيس عدّة تصريحات تخصّ الإصلاحات الجديدة في مناسبات مختلفة، قائلا: «**إنّ الإصلاح الّذي نشرع فيه اليوم يتمثّل في عمل طويل النّفس، فهو كعمليّة بذر في أرض خصبة يقوم بها الأجداد للأجيال، إنّها عمليّة متواصلة وجهد دائم لمواكبة التّطوّر المستمر لمجتمعنا وللعالم من حولنا.**»[2] وقال في مؤتمر وزراء التّربيّة للاتّحاد الإفريقيّ: «**الدّول الإفريقيّة قد عانت من ويلات الاستعمار بمختلف أشكاله، ممّا انجرّ عنه تأخّر فادح في مجال التّنميّة، ومن ثمّ لا مندوحة من إيلاء التّربيّة والتّكوين اهتماما خاصّا كونها تشكّل عاملا أساسيّا للتّحرّر والرّقيّ.**»[3] وفي موضع آخر قال: «**التّربيّة والتّكوين يشكّلان هاجسا مركزيّا وانشغالا كبيرا للقارّة، وهي مطالبة برفع التّحدّي.**»[4]

تميّزت هذه الفترة من الإصلاح بأهمّ أربعة أحداث هي:

---

[1]. **هند بوشلاغم، إشكالية تأسيس المشروع التّربويّ وإصلاح المنظومة التّربويّة في الجزائر، مجلّة التّميّز الفكريّ للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، جامعة الشّاذلي بن جديد، كلّية العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، الطّارف،العدد الخامس، 2021م، ص98، 99، 100.**

[2]. **خطاب رئيس الجمهوريّة عبد العزيز بوتفليقة بقصر الأمم يوم 13 ماي 2000م بمناسبة تنصيب اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة.**

[3]. **خطاب رئيس الجمهوريّة عبد العزيز بوتفليقة في مؤتمر وزراء التّربيّة للاتّحاد الإفريقيّ.**

[4]. **نفسه.**

1/ تنصيب اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة في 13ماي2000م.

2/تعديل الأمر35/76المؤرّخ في1976/04/16م المتعلّق بتنظيم التّربيّة والتّكوين عن طريق الأمر رقم09/03المؤرّخ في2003/08/13م.

3/صدور القانون التّوجيهيّ للتّربيّة الوطنيّة رقم04/08المؤرّخ في2008/01/23م.

4/المرسوم التّنفيذي رقم315/08المؤرّخ في2008/10/11م المتضمّن القانون الأساسي الخاصّ بالموظّفين المنتمين للأسلاك الخاصّة بالتّربيّة الوطنيّة.

2.1.2.3.مجالات إصلاح المنظومة التّربويّة ومظاهرها:

1/هيكلة المستويات التّعليميّة.

اقترح المجلس الأعلى للتّربيّة هيكلة جديدة للنّظام التّربويّ المستنبط من النّموذج التّربويّ الكنديّ، حيث شرع في تنفيذ الهيكلة الجديدة بداية الموسم الدّراسيّ2004/2003م كبديل للتّعليم الأساسيّ والّتي قسّمت إلى طورين: الطّور الابتدائيّ ومدّته خمس سنوات، الطّور المتوسّط ومدّته أربع سنوات، أمّا التّعليم الثّانويّ فأصبح يسمّى التّعليم الثّانويّ العامّ والتّكنولوجيّ، وألغيت تسمية التّعليم الثّانويّ التّقنيّ.

عملت الإصلاحات الجديدة على تنظيم مرحلة ما بعد التّعليم الإلزاميّ (الابتدائيّ+ المتوسّط) كالآتي:

- الاتّجاه نحو شعب التّعليم الثّانويّ العامّ والتّكنولوجيّ ذات السّت شعب.
- الاتّجاه نحو تخصّصات التّكوين والتّعليم المهنيّين.

فيما يخصّ التّعليم الجامعيّ فهو الآخر حظي بإصلاحات شاملة؛ حيث تمّ اعتماد نظام (LMD) المستلهم منأنظمة التّعليم العالي في الدّول الإنجلوسكسونيّةوالدّول المصنّعة، يتكوّن هذا النّظام من ثلاثة أطوار للتّكوين، ينتهي كلّ طور بشهادة جامعيّة كالآتي:

- طور اللّيسانس: بكالوريا + ثلاث سنوات. (شهادة اللّيسانس)
- طور الماستر: بكالوريا + خمس سنوات. (شهادة الماستر)
- طور الدّكتوراه: بكالوريا + ثمان سنوات. (شهادة الدّكتوراه)

لا يزال هذا النّظام معمولا به إلى الآن ما عدا بعض التعديلات الطّفيفة، ولا تزال اللّغة العربيّة مغيّبة في تخصّصات الشّعب العلميّة مقابل هيمنة اللّغة الفرنسيّة.

2/إصلاح المناهج والمقرّرات:

عمدت السّياسة التّربويّة الجديدة في إطار إصلاح المناهج والمقرّرات إلى إنشاء اللّجنة الوطنيّة للمناهج والمجموعات المختصّة بموجب القرار المؤرّخ في11نوفمبر2002م، هذه اللّجنة عبارة عن هيئة تقنية متخصّصة في الدّراسة والتّنسيق والتّوجيه في مجال البرامج والمناهج التّعليميّة، مهمّتها تنفيذ المقترحات الصّادرة عن وزارة التّربيّة الوطنيّة مثل: التّصوّر العامّ للتّعليم، صياغة الأهداف العامّة للتّعليم انطلاقا من الغايات التّربويّة، إعداد مرجعيّة عامّة للمناهج، إعداد مذكّرات منهجيّة وأدلّة مرجعيّة تتعلّق ببناء المناهج التّعليميّة لكلّ مادّة أو مجموعة موادّ.[1] وقد تمّ اعتماد مناهج وبرامج جديدة تتماشى مع النّظام الجديد.

3/تحسين ظروف التّمدرس وتهيئة المؤسّسات التّربويّة:

خصّصت السّياسة التّربويّة في الجزائر ميزانيّة ماليّة كبيرة قصد إنجاح مشروع الإصلاح الّذي يحتاج إلى توفير المناهج الدّراسيّة والكتب المدرسيّة، تكوين الأساتذة والمؤطّرين الجدد، إقامة منشآت تربويّة جديدة وتجهيزها أو إعادة هيكلة مؤسّسات قديمة، تحسين الظّروف المهنيّة للمعلّمين، توفير وسائل الإيضاح وتكنولوجيا الإعلام الآلي.[2] إلّا أنّ الواقع يخالف ما سعت إليه الحكومة من إصلاحات، فمازال هناك نقص في المؤسّسات التّربويّة وبالتّالي اكتظاظ في الأقسام، ومازال هناك تخلّف في الوسائل التّربويّة والتّجهيزات، ومازال المعلّم يعاني مشاكل مهنيّة، ومازال هناك تسرّب وعنف مدرسيّ وانحلال خلقيّ وفساد إداريّ.

---

[1]. ينظر: الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، وزارة التّربيّة الوطنيّة، إصلاح المنظومة التّربويّة، النّصوص التّنظيميّة، ج1، ط2، مديريّة التّقويم والتّوجيه والاتّصال، المديريّة الفرعيّة للنّشر، ديسمبر 2009م، ص71، 73.

[2]. ينظر: خطاب رئيس الجمهوريّة عبد العزيز بوتفليقة بقصر الأمم يوم 13 ماي 2000م بمناسبة تنصيب اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة.

4/إصلاح نظام التّوظيف والتّكوين:

كان توظيف معلّميّ وأساتذة المدرسة الأساسيّة قبل إصلاحات2003م يتمّ عن طريق الامتحانات المهنيّة كامتحان شهادة الكفاءة العليا، أو عن طريق التّكوين الأوّليّ بالمعاهد التّكنولوجيّة للتّربيّة بمستوى السّنة الثّالثة ثانويّ أو دون ذلك، أمّا بعد الإصلاحات فقد عمدت الوزارة إلى التّوظيف المباشر لخرّيجي المدارس العليا للأساتذة، أو التّوظيف عند النّجاح في المسابقة الّتي كانت قائمة على أساس الشّهادة الجامعيّة ثمّ على أساس النّجاح في المسابقة الكتابيّة لخرّيجيّ الجامعات الحاصلين على شهادة اللّيسانس بالنّسبة للتّعليم الابتدائيّ والمتوسّط، وعلى شهادة الماستر بالنّسبة للتّعليم الثّانويّ، أمّا التّوظيف في التّعليم العاليّ فيكون على أساس النّجاح في المسابقة القائمة على أساس الشّهادة للحاصلين على شهادة دكتوراه علوم أو دكتوراه LMD أو للحاصلين على شهادة الماجستير.

وفيما يخصّ نظام التّكوين، فقد اتّصف بحركيّة الكمّ على حساب الكيف، وباللّجوء إلى سياسة التّكوين أثناء الخدمة، إذ تمّ التّخلّي عن معاهد تكوين المعلّمين والأساتذة واستبدلت بالمدارس العليا، وبالنّسبة لمعلّمي وأساتذة المدرسة الأساسيّة فقد تبنّت مديريّة التّكوين التّابعة لوزارة التّربيّة الوطنيّة مشروع الجهاز المؤقّت لتحسين المستوى والّذي يهدف إلى تحسين مستوى معلّميّ المدرسة الأساسيّة الّذين لم يكملوا تعليمهم الثّانويّ للوصول بهم إلى مستوى الباكالوريا على أن يتمّ هذا التّكوين بطريقة استعجاليّة واستثنائيّة مدّة عشر سنوات.[1]

5/إصلاح مهنة التّعليم وتحسين الوضع المهني للمعلّمين:

هناك معايير عالميّة عدّة تحدّد مكانة المهن وقيمتها في المجتمع بما فيها مهنة التّعليم، منها: المؤهّلات العلميّة، المسؤوليّات، الجهد المبذول، الاستقلاليّة، ظروف العمل، الضّغوط والمتطلّبات الخاصّة، لهذا فإنّ ارتباط مهنة التّعليم بالموقع الاجتماعيّ في البنية المهنيّة هو الّذي يحدّد مستوى الأجر والاعتبار الاجتماعيّ، ولأجل إصلاح مكانة التّعليم ومعالجة الوضع المهنيّ للمعلّمين لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار

[1]. **ينظر:الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، وزارة التّربيّة الوطنيّة، مديريّة التّربيّة، مخطّط تكوين معلّمي المدرسة الأساسيّة في إطار الجهاز المؤقّت لتحسين المستوى، 2000/1999م، ص2.**

المعايير السّابقة، وهذا ما ركّزت عليه الجزائر في إصلاحاتها الجديدة؛ حيث جعلت معيار المؤهّلات العلميّة أهمّ معيار لتحسين مستوى التّعليم وربطته بعمليّة الارتقاء في سلّم الأجور، كما ألغت بعض الرّتب المهنيّة وعدّتها آيلة للزّوال كرتبة: الممرّن، مساعد معلّم المدرسة الأساسيّة، أساتذة التّعليم الأساسيّ والتّقنيّ...وهذا بموجب المرسوم التّنفيذي رقم315/08المؤرّخ في2008/10/11م المتضمّن القانون الأساسي الخاصّ بالموظّفين المنتمين للأسلاك الخاصّة بالتّربيّة الوطنيّة، لكن هذا القانون أصبح متخلّفا مقارنة بمتطلّبات العصر وتطوّر مجالات الحياة عامّة، ممّا دفع بمستخدمي قطاع التّربيّة تحت راية نقابات القطاع إلى الدّعوة إلى إعادة النّظر في هذا القانون وتعديله من أجل الارتقاء بمهنة التّعليم وتحسين الوضع المهنيّ للمعلّمين.

من جهة أخرى تعدّ بعض قرارات وزراء التّربيّة المتعاقبين على القطاع وعلى رأسهم الوزيرة السّابقة (نوريّة بن غبريط) مهدّدة بمكانة التّعليم والمعلّم في المجتمع، خاصّة بعد حصر دور المعلّم في التّعليم دون التّربيّة وهو الأمر الّذي شجّع أولياء التّلاميذ على التّحامل على المعلّم وتشويه وظيفته والتّقليل من قيمته، وبعد استهداف أسس الهويّة الوطنيّة في الكتب المدرسيّة الجديدة كاللّغة العربيّة بمحاولة إدخال العامّيّة الجزائريّة في التّدريس، التّاريخ الوطنيّ بمحاولة تشويه الفتوحات الإسلاميّة وعدّها غزوا، وإدراج الكيان الصّهيوني في خارطة العالم بدل دولة فلسطين، الدّين الإسلاميّ بمنع الصّلاة في المدارس ومعاقبة من يفعل ذلك مصرّحة بأنّ المدرسة ليست المكان المناسب لتأدية الشّعائر الدّينيّة، العادات والتّقاليد بإدراج صور في الكتب المدرسيّة تشجّع على الانحلال الخلقيّ، والطّامّة الكبرى هي إعداد مناهج وبرامج دراسيّة مكتظّة تفوق مستوى إدراك التّلاميذ، تجعلهم ينفرون من المدرسة ومن الدّروس الصّعبة الكثيرة ومن المحفظة الثّقيلة، فأيّ إصلاح لمهنة التّعليم؟ وأيّ تحسين لمكانة المعلّم في مجتمعه؟ علما أنّ الإصلاح التّربويّ لن يكون ناجحا ناجعا دون إعطاء الأولويّةلكليهما.

من أهمّ مظاهر الإصلاحات الجديدة موسم 2007/2003م:

- إجباريّة التّعليم التّحضيريّ والابتدائيّ.

- إدراج تعليم اللّغة الفرنسيّة ابتداء من السّنة الثّانيّة الابتدائيّة، ثمّ أصبحت تدرّس في السّنة الثّالثة الابتدائيّة الموسم الدّراسيّ2007/2006م.
- إدراج تعليم مادّة التّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة ومادّة التّربيّة المدنيّة ابتداء من السّنة الأولى الابتدائيّة، علما أنّ هاتين المادّتين يمكن تأجيل تدريسهما للسّنة الثّالثة أو الرّابعة واستغلال زمن تدريس المادّتين لتثبيت مهارات اللّغة العربيّة والحساب.
- اقتراح تقرير اللّجنة الوطنيّة للإصلاح دمج التّربيّة الإسلاميّة في التّربيّة المدنيّة لدرجة المساواة بين المادّتين وتقليص حجمها السّاعيّ في مختلف المراحل التّعليميّة، مع التّركيز على الجانب المدنيّ الأخلاقي في دروس تحفيظ القرآن والحديث، وفي مرحلة التّعليم المتوسّط تمّ تعديل برنامج مادّة التّربيّة الإسلاميّة ليقتصر على دراسة المفاهيم المتعلّقة بالشّعائر الدّينيّة وربطها بالقيم الإنسانيّة والأخلاقيّة، دراسة تيارات الفكر الإسلاميّ ومحاولة فهم الأديان الأخرى، وهي خطوة جريئة تحاول فلسفة الدّين الإسلاميّ من جهة، وتحويل التّربيّة الإسلاميّة إلى فلسفة الأديان من جهة أخرى، أمّا في مرحلة التّعليم الثّانويّ فقد تمّ إلغاء شعبة العلوم الشّرعيّة، لتعوّض بمادّة التّربيّة الإسلاميّة بمعدّل ساعة أسبوعيّا.
- إدراج تدريس اللّغة المازيغيّة كلغة وطنيّة في نشاطات الإيقاظ أو كمادّة مستقلة.
- إنشاء مؤسّسات خاصّة للتّعليم في جميع المستويات ابتداء من الموسم الدّراسيّ 2006/2005م، وحسب الشّروط الّتي حدّدتها وزارة التّربيّة الوطنيّة، وذلك بهدف تحقيق الجودة في التّعليم وتحسين المستوى، وتخلّص الدّولة من مسؤوليّاتها المتعلّقة خصوصا بتقليص الميزانيّة الماليّة الموجّهة لقطاع التّعليم.
- تغيير الرّموز الرّياضيّة والعلميّة من الحروف العربيّة إلى الحروف الفرنسيّة في جميع المراحل الدّراسيّة، والكتابة من اليسار إلى اليمين. فكيف لتلميذ السّنة الأولى والسّنة الثّانيّة من التّعليم الابتدائيّ أن يتعامل بالحروف الفرنسيّة في مادّة الرّياضيات والتّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة وهو لم يتعرّف بعد على اللّغة الأجنبيّة الأولى.
- الاهتمام بأبعاد جديدة في المحتويات التّعليميّة كالبعد التّاريخيّ، البعد الصّحّي والبيئيّ، البعد المازيغيّ، مع إغفال البّعد العربيّ والإسلاميّ.

- إدراج تعليم مادّة الإعلام الآلي ابتداء من السّنة الأولى المتوسّطة وتدعيمها في التّعليم الثّانويّ.
- اعتماد المقاربة بالكفاءات كمنهاج تربويّ مستحدث بدل المقاربة بالأهداف في تعليم جميع الموادّ، حيث ينتقل دور المعلّم من الملقّن إلى الموجّه والمرشد والمكوّن لشخصية المتعلّمين الّذين انتقل دورهم من تلقّي المعارف والعلوم إلى المشاركة في العمليّة التّعليميّة عن طريق البحث والحوار وإبداء الرّأي ونقد الرّأي الآخر، هذه المقاربة لن تنجح إلّا إذا كان التّعليم ذا طابع عمليّ يمكّن المتعلّم من اختبار الفرضيّات، طرح المشكلات وحلّها، تحليل الآراء والأفكار، وذلك في ظلّ تصميم جيل جديد من الكتب المدرسيّة تخضع لشروط الجودة وفق المعايير العلميّة والتّعليميّة والتّقنيّة العالميّة، وفي ظلّ استخدام أساليب التّدريس والتّقييم الحديثة، وفي ظلّ تكوين الأساتذة وتأطيرهم للتّعليم بالمقاربة بالجديدة، هذا التّكوين الّذي يعتمد على النّظريّ ولا يطبّق على أرض الواقع، وفي ظلّ توفير الإمكانات المادّيّة والتّقنيّة المساعدة على تطبيق وتعميم هذه المقاربة خاصّة في المناطق النّائيّة الّتي تفتقر للعدد الكافي من المدارس وللوسائل التّعليميّة الحديثة والّتي يكثر فيها الاكتظاظ، وبالتّالي يجد الأستاذ نفسه يطبّق هذه الطّريقة الجديدة وهو غير راض عن الوضع المزري الّذي يعمل فيه.[1]
- اعتماد فكرة مشروع المؤسّسة بداية الموسم الدّراسيّ2007/2006م وفق ما نصّ عليه المنشور رقم 153المؤرّخ في5جوان2006م.
- اعتماد فكرة النّشاطات اللّاصفّيّة الّتي تدعم النّشاطات الصّفيّة وتكون خارج زمن تدريس الموادّ التّعليميّة، ثُمَّ تَمَّ التّخلّي عن هذه الفكرة.

بادرت وزارة التّربيّة الوطنيّة بعد عشر سنوات من الإصلاحات الجديدة بتقييم الجهد المبذول خلال تلك السّنوات، وذلك على هامش النّدوة الوطنيّة للتّقويم المرحلي للتّعليم الإلزاميّ في جويلية2014م بعنوان: جلسات تشخيص وتقويم (آراء واقتراحات وتصوّر حول المنظومة التّربويّة)، شارك فيها مجموع الفاعلين والشّركاء في قطاع التّربيّة الوطنيّة في مختلف مستويات تنفيذ السّياسة التّربويّة: المحلّيّة والولائيّة

[1]. **ينظر: فاطمة نكّال، الممارسات البيداغوجيّة والإصلاحات التّربويّة في الجزائر، دراسة حالة، مجلّة إنسانيّات في الإنتربولوجيا والعلوم الاجتماعيّة في الجزائر، عدد 60-61، 2013م، على الرّابط:**
https://journals.openedition.org/insaniyat/14025

والوطنيّة، بالإضافة إلى مجموعة من الأساتذة الجامعيّين وممثّلين عن قطاع التّعليم العالي والتّعليم والتّكوين المهنيّين والمؤسّسات الاقتصاديّة والصّناعيّة والثّقافيّة والاجتماعيّة. وقد كان الهدف العامّ لهذه الجلسات ضبط منهجيّة عمل لإعداد الإصلاح التّربويّ من خلال: تشخيص واقع المنظومة التّربويّة، تقييم الإصلاحات التّربويّة السّابقة، رصد أهمّ المقاربات النّاجحة في مجال الإصلاحات التّربويّة. أمّا محاور الجلسات فتمثّلت في: قراءة تقييميّة في الإصلاحات التّربويّة السّابقة، أيّة منهجيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة. خلصت النّدوة إلى تقديم أكثر من 450توصية من أجل نقلة نوعية للمدرسة.[1]

منذ ذلك الوقت ولحدّ السّاعة لم تحدث أيّة إصلاحات أو تعديلات حقيقيّة ترفع مردوديّة التّعليم في الجزائر من المرحلة الابتدائيّة إلى مرحلة التّعليم الجامعيّ والعالي، إلّا ما تعلّق بالمناهج والطّرائق المستوردة، إذ الواقع التّطبيقيّ شيء وما يرفع من تقارير تقييميّة وتوصيات وزاريّة ممثّلا في البعد السّياسيّ والمستوى النّظريّ شيء مخالف تماما، فما زالت المنظومة التّربويّة بإصلاحاتها الجديدة تفتقد إلى التّوازن والتّخطيط الجيّد، إلّا ما كان من تغيير في المصطلحات الّتي أحدثت تذبذبا لدى الأساتذة والتّلاميذ على حدّ سواء بالانتقال من تطبيق مناهج الجيل الأوّل إلى تطبيق مناهج الجيل الثّاني الّتي لا يزال العمل بها إلى حدّ السّاعة، وما حدث من تكييف مع بداية جائحة فيروس كوفيد19، فبقيت اللّغة العربيّة وهي اللّغة الرّسميّة المعترف على شرعيّتها دستوريّا مهمّشة تزاحمها الفرنسيّة تارة وتتقدّم عليها في التّعليم العالي تارة أخرى.

إنّ الوضع الّذي آلت إليه اللّغة العربيّة في الجزائر هو ما يسمّى الإفساد اللّغويّ الّذي لحق قطاع التّعليم والتّكوين جرّاء القرارات الارتجاليّة غير المدروسة من جهة، والإملاءات الخارجيّة المتجسّدة في التّبعيّة الفرنكوفونيّة. وفيما يلي أهمّ مظاهر الإفساد اللّغويّ في قطاع التّعليم والتّكوين:[2]

---

[1]. ينظر: الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، وزارة التّربية الوطنيّة، مشروع إصلاح المنظومة التّربويّة، النّدوة الوطنيّة للتّقويم المرحليّ للتّعليم الإلزاميّ، جلسات تشخيص وتقييم (آراء واقتراحات وتصوّر حول المنظومة التّربويّة)، جويلية 2014م، ص1، 2، الملحق1، الملحق2.

[2]. ينظر: صالح بلعيد، الإصلاح التّربويّ والتّردّي اللّغويّ، مجلّة مخبر الممارسات اللّغويّة، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، العدد 21، 2014م، ص15 وما بعدها.

✓طغيان العامّيّة تارة والهجين اللّغويّ تارة أخرى في شرح الدّروس من قبل الأساتذة الّذين يقدّمون دروسهم بالعربيّة خصوصا أساتذة الموادّ العلميّة، ومن قبل التّلاميذ أثناء إجاباتهم الشّفهيّة على حدّ سواء، وهذا في جميع المستويات التّعليميّة، وبالتّالي تعزيز الازدواجيّة اللّغويّة داخل المؤسّسات التّعليميّة.

✓اعتماد كثير من الأساتذة على طريقة تلقين الدّروس، دون التّنويع في الطّرائق وتكييفها مع طبيعة المعلومات والمعارف المقدّمة، فلا يزال الطّالب مستقبِلا ،سلبيّا، طرفا غير فاعل في النّقاش، لا يستطيع البحث عن المعرفة بمفرده، لا يتمكّن من التّواصل مع الآخرين بتقبّل الرّأي المخالف وقبول الرّأي النّاقد أو نقد ما يتلقّاه.

✓تراجع مفهوم الاعتزاز بالهويّة اللّغويّة والوعي اللّغويّ بجميع الرّموز اللّغويّة والثّقافيّة والتّاريخيّة.

✓تفشّي مظاهر التّعصّب والعنف والانحرافات الأخلاقيّة والأمراض في الأوساط التّعليميّة، وذلك بسبب تحوّل أهداف المدرسة من تربيّة النّشء ثمّ تعليمه إلى اقتصارها على التّعليم فقط؛ أي تغذية المتعلّم بالعلم دون التّربيّة. وأيّ تعليم يقدّم في المدارس الجزائريّة؟!

✓انتشار وباء خطير في نفوس أبنائنا التّلاميذ وهو السّلبيّة وعدم الرّغبة في ارتياد المدرسة وتلقّي العلم والمعرفة، فتجدهم يفرحون لغياب الأستاذ ويحبّون الأستاذ المضرب، وينتظرون العطل بفارغ الصّبر، همّهم الوحيد الانتقال من مستوى إلى آخر وتحصيل الشّهادات بأيّ طريقة والدّليل على ذلك مظاهر الغشّ في الامتحانات، تدنّي المستوى التّحصيليّ، ارتفاع نسب الرّسوب خصوصا في المرحلة الابتدائيّة.

✓وجود أخطاء لغويّة بالجملة في مقرّرات الموادّ، خاصّة اللّغة العربيّة، التّاريخ، التّربيّة الإسلاميّة، بالإضافة إلى توظيف الكتاب المدرسيّ لأغراض سياسيّة إيديولوجيّة منها تمرير أفكار وانحرافات وتشويهات لا أساس لها من الصّحّة.

✓اعتماد المنظومة التّربويّة على مناهج تربويّة وبرامج مدرسيّة عرجاء، مفردات لا علاقة لها بالواقع، نصوص لغويّة مصطنعة منسوخة من الشّابكة، بعيدة عن النّصوص الأصيلة.

✓واقع لغويّ مرّ في المؤسّسات التّربويّة وفي المعاهد والجامعات والمدارس العليا، انحدار لغويّ وعدم التّحكّم في اللّغات الثّلاث، لا يستطيع خرّيج الجامعة تحرير طلب خطيّ أو كتابة عريضة أو ملء

صكوك بريديّة وبيانات إداريّة، لتجده بعد سنة أو سنتين يتقلّد منصبا في وزارة التّربيّة أو في وزارات أخرى.

✓اهتمام المعلّمين بالإضرابات والمطالبة بالحقوق المهضومة المادّيّة والمعنويّة خاصّة بعد تعدّد النّقابات الّتي أصبحت تتّخذ التّلميذ رهينة وتساوم عليه باغتنام الأوقات العصيبة للإضراب، وهذا مقابل تراخي الدّولة وتهميش قطاع حسّاس مثل قطاع التّعليم واعتباره قطاعا غير منتج لا يحتاج إلى تجديد وإصلاح.

✓تراجع مقام اللّغات الوطنيّة (العربيّة والمازيغيّة) داخل منظومة تربويّة مستوردة، هي في بلدانها إمّا تجارب قديمة أو أخرى تمّ التّراجع عنها، مقابل هيمنة قويّة للفرنسيّة وعدم الانفتاح على تعليم لغات مختلفة لها شأن عالميّ.

✓لم يتمّ الفصل الواضح في مسألة كتابة المازيغيّة، لكن يبدو أنّ الإصلاحات الأخيرة أعطت الضوء الأخضر للفرنسيّة لاحتوائها.

✓تقليص عدد سنوات التّعليم في المرحلة الابتدائيّة من ستّ (6) سنوات إلى خمسٍ (5)

✓تقليص عدد ساعات تعليم اللّغة العربيّة وتعويضها بمواد لا تناسب مستوى إدراك المتعلّم في السّنوات الثّلاث الأولى من التّعليم الابتدائيّ كمواد: التّربيّة المدنيّة، التّاريخ والجغرافيا، التّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة، وهو ما يثقل كاهل المتعلّم بحمله المحفظة الثّقيلة الّتي تضمّ كتبًا ودفاترَ تلك الموادّ، ويجعله ينفر من التّعلّم لكثرة الموادّ المدروسة والحفظ والواجبات من جهة، ومن جهة أخرى يضيّع على المعلّم فرصة إكسَاب المتعلّم اللّغة العربيّة إكسَابًا متقنًا،يمكّنه من التّواصل الّشفهيّ والكتابيّ ومن القراءة السّليمة والفهم الجيّد للمسموع، أي اكتساب المهارات الأربع: القراءة والكتابة والتّحدّث والاستماع. فإذا أحصينا عدد الحصص الضّائعة وجدنا أنّ تلميذ الابتدائي يدرس في اليوم الواحد خمس ساعات ونصف السّاعةبمعدّل ثمان وعشرين ساعة في الأسبوع (للسّنة الأولى والثّانيّة) و ثلاثين ساعة (للسّنوات الثالثة والرّابعة والخامسة) والطّامّة الكبرى هي حذف حصص الخطّ والإملاء والمطالعة الموجّهة أو الحرّة، والتّواني في تقديم حصص المعالجة التّربويّة (حصص استدراك النّقائص)

3.1.2.3.نقد وتقييم لسياسة الإصلاحات التّربويّة.

قبل تقديم أيّ تقييم لسياسة الإصلاحات التّربويّة منذ الاستقلال وإلى وقتنا الحالي، وجب طرح التّساؤلات التّاليّة: هل كانت هناك مبرّرات حقيقيّة لإصلاحات المنظومة التّربويّة؟ وما المكتسبات الّتي حقّقتها السّياسة التّربويّة بإصلاحاتها المتتاليّة؟وهل وصل التّعليم في الجزائر بعد الإصلاحات الأخيرة إلى تحقيق الجودة والنّوعيّة ليتمكّن من مضاهاة المنظومات التّعليميّة العالميّة؟ ألا يمكن لأبناء الوطن من النّخبة المخلصة والمتخصّصة أن يشاركوا في بناء منظومة تربويّة جزائريّة مئة بالمئة بمناهجها وبرامجها ومضامينها ووسائلها و...،حتّى تلجأ الحكومة الجزائريّة إلى استيراد منظومة تربويّة غربيّة غريبة عن مجتمعنا وهويّته؟

- اتّصفت الإصلاحات الأولى من السّياسة التّربويّة المنتهجة في الفترة الممتدّة بين1962 و1971م بوجود كثير من الأوضاع الصّعبة والضّغوطات المفروضة على المشرفين على العمليّة التّربويّة آنذاك، وبكثير من التّناقضات في ظلّ حتمية مواصلة العمل بنظام المدرسة الفرنسيّة الموروثة عن الاستعمار من جهة، ومن جهة أخرى الدّعوة الرّسميّة من قبل أول حكومة جزائريّة مستقلّة إلى استغلال المدرسة لتكون وسيلة للتّنمية والتّحرّر والاستقلال وإعادة بناء ما أفسدته فرنسا، وبالتّالي يعدّ الإصلاح التّربويّ إصلاحا مرحليّا تدريجيّا متكيّفا مع أوضاع المجتمع، مفتقرا للتّجربة والتّخطيط الاستراتيجيّ، متّسما بالتّسرّع والارتجاليّة في تطبيقه، محافظا على الازدواجيّة اللّغويّة، لكن في حقيقة الأمر سجّلت المدرسة الجزائريّة في تلك الفترة مكتسبات عدّة تحسب لها.[1]

- ارتبطت إصلاحات ما بعد الاستقلال وإصلاحات1976م بعمليّة التّعريب وتمكّنت من إعادة الاعتبار للمكوّن اللّغويّ المتمثّل في ترسيم اللّغة العربيّة اللّغة الوطنيّة مع تشجيع تعلّم اللّغات الأجنبيّة بغرض الانفتاح على المعارف والعلوم العالميّة.

- حقّقت المدرسة الأساسيّة مكاسب تماشت مع الأهداف المسطّرة، فبالنّسبة لهدف ديمقراطيّة التّعليم فقد تحقّق بنسبة 100%، وبالنّسبة لهدف الجزأرة، فقد تحقّق في الابتدائيّ بنسبة 99.25%وفي الثّانويّ بنسبة86.6%، أمّا هدف التّوجّه العلميّ والتّكنولوجيّ فكانت نسبة تحقيقه ضعيفة وصلت15%بسبب

[1]. ينظر: عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، دار الأمّة، الجزائر، 2009م، ص 15....25.

قلّة المتقنات المكلّفة بالتّكوين التّقنيّ والتّكنولوجيّ، ومع ذلك حقّقت المنظومة التّربويّة نقلة نوعيّة في ظلّ المدرسة الأساسيّة.[1]

- تعرّضت المدرسة الجزائريّة بعد إصلاحات1976م لصراع القوى السّياسيّة المختلفة حول مبادئ المنظومة التّربويّة وفلسفتها المتمثّلة في الانتماء، اللّغة، الدّين الإسلاميّ، التّحرّر والمستقبل المنسجم مع التّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ، ولتأثير قوى خارجيّة معادية لتحرّر الجزائر وتنميتها، ممّا جعلها غير قادرة على التّعامل مع المعطيات البيئيّة الدّاخليّة والخارجيّة.[2]
- نجحت المدرسة الأساسيّة بشهادة الخبراء والتّربويّين والمربّين (عبد الرّحمن الحاج صالح، عبد القادر فضيل، محمّد العربي ولد خليفة، صالح بلعيد، رشيد بن عيسى...) في تخريج جيلٍ متشبّع بقيم المواطنة، معترفٍ بدينه ومتقنٍ للغته العربيّة وللّغات الأجنبيّة، حافظٍ لتاريخه الطّويل ومحافظٍ عليه، مشاركٍ في دفع عجلة التّنميّة والتّطوّر، أمّا الإصلاحات الجديدة فقد نجحت في تخريج جيلٍ يكره المدرسة، مستواه التّعليميّ في انحدار سنة بعد أخرى بسبب كثافة البرامج وصعوبتها وعدم ملاءمتها مستوى إدراك التّلاميذ، جيلٍ لا رغبة له في تلقّي العلوم والمعرفة الّتي توصله إلى المشاركة في التّنميّة، لا يفقه لغته ولا أيّ لغة أجنبيّة أخرى، جيلٍ له ولاء فظيع لكلّ ما هو فرنسيّ أو أوربّي، بعيد عن دينه وتاريخ وطنه، حتّى أنّ أسهم المواطنة عنده قيمتها متدنّية جدّا.
- المنظومة التّربويّة الّتي خطّط لإصلاحها سنة2000م هي نفسها المنظومة التّربويّة الّتي كانت قائمة في بداية الاستقلال. فما الدّاعي لكلّ تلك الإصلاحات الشّكليّة؟ وما الدّاعي لتغيير نظام بنظام آخر؟ لأنّ الأَوْلَى أن تركّز السّياسة التّربويّة على تجديد المنظومة التّعليميّة في مناهجها ومحتويات برامجها ووسائلها

---

[1]. **ينظر: عبد القادر فضيل، المرجع السّابق، ص 4– 9.**

[2]. **ينظر: أحمد لشهب، تقويم إصلاح سياسة إصلاح المنظومة التّربويّة في الجزائر، مجلّة دراسات نفسيّة وتربويّة، العدد الثّاني عشر، مارس 2015م، ص136. نقلا عن:**

Pierre Muller, Jean Thoenig, Patrice Duran, enjeux controverses et tendances de l'analyse des politiques publiques, Revue française de science politique, № 1, 1996, p97.

وطرائق التّدريس بما يتماشى وخصوصيّة المجتمع الجزائريّ وتطوّرات العصر وحاجات التّنميّة، كما أنّ سياسة إصلاح المنظومة التّربويّة المتأثّرة بالصّراعات السّياسيّة والانقسامات الإيديولوجيّة ابتعدت عن التّشخيص الموضوعيّ لحالة النّظام التّربويّ ممّا جعلها تحيد عن الأهداف المحدّدة في السّياسة العامّة.

- انتقد تقرير اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة اللّغة العربيّة كمادّة وكلغة للتّدريس في مختلف الموادّ التّعليميّة خاصّة الموادّ العلميّة، والحجّة في ذلك هو ضعف نتائج الباكالوريا في شعبة علوم الطّبيعة والحياة دورة1999م، حيث تحصّل 75%من حملة الباكالوريا على علامة أقل أو تساوي10من20في مادّة اللّغة العربيّة، وكان المعدّل الوطنيّ للمادّة نفسها الّذي حصل عليه النّاجحون والرّاسبون معا في الشّعب جميعها هو 9.33، وهذه النّتائج كانت كافية لإقناع الحكومة الجديدة بدعوى الإصلاح وبجدوى ترشيح اللّغة الفرنسيّة بدلا من العربيّة، غير أنّ اللّجنة ذاتها تعمّدت عدم الإشارة إلى نتائج اللّغة الفرنسيّة الّتي بلغت5من20وهي نتيجة أضعف بكثير من نتيجة اللّغة العربيّة.[1] فلماذا لم تتّخذ اللّجنة الموقف ذاته الّذي اتّخذته من اللّغة العربيّة؟ ولِمَ لَمْ تبحث عن طرق وبدائل لتعليم اللّغة الفرنسيّة؟

- تعرّضت الإصلاحات الأخيرة للمنظومة التّربويّة للتّسييس بسبب الصّراعات السّياسيّة والتّوجّهات الإيديولوجيّة الّتي مثّلها اتّجاهان متناقضان: اتّجاه يدافع عن مكاسب المدرسة الأساسيّة ويدعو إلى إصلاح عيوبها، واتّجاه آخر من المفرنسين والعلمانيّين المدافعين عن مصالح فرنسا في البلاد، الّذين اتّهموا المدرسة الأساسيّة بالرّداءة وإنتاج الإرهاب، وقد تمكّنوا من إقناع الرّئيس السّابق (عبد العزيز بوتفليقة) بضرورة إصلاح النّظام التّربويّ مستعملين نفوذهم في السّلطة وحلفاءهم من الأحزاب السّياسيّة والمؤسّسات العسكريّة، مستغلّين وسائل الإعلام والرّأي العامّ لترويج أكاذيب وتشويهات تخصّ المدرسة الأساسيّة وهي الصّورة السّلبيّة الّتي وصفها بها (بوتفليقة) في خطابه الّذي ألقاه بمناسبة تنصيب اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة. ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ كل المنتقدين لنظام المدرسة الأساسيّة

[1]. **ينظر: الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، تقرير لجنة إصلاح المنظومة التّربويّة.**

كانوا من خارج قطاع التّربيّة والتّعليم، وبالتّالي فهم أجانب لا ينتمون للفئة المهنيّة المسيّرة للقطاع من معلّمين وأساتذة ومفتّشين وموظّفين.[1]

- اتّسمت الإصلاحات الأخيرة بالتّسرّع وعدم التّحاور والتّشاور بين أعضاء اللّجنة الوطنيّة للإصلاح، والدّليل على ذلك سرعة صياغة التّقرير في ظرف تسعة أشهر وهو ما يثير الشّكّ والتّساؤل حول الجهة المسؤولة عن تحرير قرارات اللّجنة الّتي كانت معدّة ومخطّطا لها مسبقا، وأنّ هذه الجهةَ هي نفسَها الدّاعيّةُ إلى إلغاء نظام المدرسة الأساسيّة، والدّليل الثّاني هو رفض بعض أعضاء اللّجنة قرارات اعتمدت دون مناقشتها أو الاتّفاق عليها، وفي ظلّ معارضة جمعيّات وأحزاب كحركة مجتمع السّلم، حركة النّهضة، التّنسيقيّة الوطنيّة لدعم المدرسة الأساسيّة، جمعيّات أولياء التّلاميذ، النّقابات، ومن بين القرارات الّتي اعتمدت دون إجماع: قرار تعليم اللّغة الفرنسيّة ابتداء من السّنة الثّانيّة الابتدائيّة، قرار إدراج اللّغة الإنجليزيّة لغة أجنبيّة ثانيّة، كتابة المصطلحات والرّموز العلميّة باللّغة الفرنسيّة...[2]
- فتحت الإصلاحات الأخيرة المجال لبقاء اللّغة الفرنسيّة في النّظام التّعليميّ، وذلك بالعودة إلى التّرميز العالميّ وفرنسة الرّموز والمصطلحات المستخدمة في الموادّ العلميّة في جميع المستويات، التّبكير بتعليم اللّغة الفرنسيّة ابتداء من السّنة الثّانيّة الابتدائيّة، الحرص الشّديد على منع تعريب الشّعب العلميّة في التّعليم الجامعيّ، والحفاظ على اللّغة الفرنسيّة لغة للتّدريس وللبحث العلميّ، وهذا كلّه تمهيدا لتغيير لغة التّدريس مستقبلا من العربيّة إلى الفرنسيّة في المستويات جميعها.
- طرحت الإصلاحات الجديدة المسألة اللّغويّة في النّظام التّربويّ بإدراج اللّغة المازيغيّة بتنوّعاتها اللّهجيّة واللّهجات العربيّة العامّيّة، لتكونالأولى مادّة لغويّة تدرّس والثّانية لغة للتّدريس. فهل يمكن أن تكون المازيغيّة أو العامّيّة العربيّة بديلا للّغة العربيّة؟ سبق الإجابة عن هذا السّؤال في ثنايا هذا البحث، والجديد الّذي نريد التّأكيد عليه هو أنّ طرحا مثل هذا سيعيدنا إلى الوراء بدلا من السّير قدما نحو تحديد النّظام التّربويّ والوصول إلى مدرسة الجودة.

---

[1]. **ينظر: علي بن محمّد، معركة المصير والهويّة في المنظومة التّعليميّة، دار الأمّة، الجزائر، ط1، 2001م، ص240– 245.**

[2]. **ينظر: المرجع نفسه، ص102.**

- وجود إصلاحات تربويّة ضروريّة، لكنّها غير جادّة مفتقدة للمعايير العلميّة الموضوعيّة وللتّخطيط التّربويّ الاستراتيجيّ الّذي يتوافق ومتطلّبات العصر. وفي هذا الشّأن رفع رؤساء النّدوات الجهويّة تقاريرهم حول عمليّة تقويم إصلاح التّعليم الإلزاميّ لوزير التّربيّة الوطنية (بابا أحمد عبد اللّطيف) في الفترة ما بين9-11أفريل2013م، حيث سجّلت نقاط ضعف عدّة منها:[1]

1/ وجود أخطاء علميّة ولغويّة في المناهج المدرسيّة.

2/ كثرة الموادّ والأنشطة وكثافة المناهج خاصّة في الابتدائيّ.

3/ عدم وجود تنسيق معرفيّ بين الأطوار التّعليميّة، ووجود حشو وإطناب في البرامج من جهة وحذف غير مؤسّس وغير علميّ لبعض الوحدات من جهة أخرى.

4/ وجود عوائق في التّقويم التّربويّ؛ إذ إنّ علامة التّلميذ لا تتوافق ومستواه الحقيقيّ.

5/ جهل جلّ المعلّمين والأساتذة لمفهوم المقاربة بالكفاءات ولكيفية تطبيق هذه العمليّة في التّعليم.

6/ تسجيل تغيير ارتجالي غير مؤسّس لمعاملات الموادّ في التّعليم المتوسّط.

7/ التّكوين أثناء الخدمة غير كاف وغير ناجع بالإضافة إلى التّوظيف العشوائيّ والارتجاليّ للأساتذة الّذي يعتمد على الشّهادات الجامعيّة فقط.

- اعتمدت الإصلاحات التّربويّة على نظريّات ومناهج تربويّة مستوردة لا تتلاءم مع الثّقافة الوطنيّة المبنيّة على سيادة الثّقافة العلميّة، ولم تعتمد على نظريّات محلّيّة تعبّر عن واقع البلاد.
- تبنّت الجزائر في إصلاحاتها التّربويّة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا سياسة تربويّة قائمة على مبادئ ثابتة أهمّها: ديمقراطيّة التّعليم، إلزاميته، مجّانيته، جزأرته.
- حاول الإصلاح اللّغويّ في الجزائر عبر مراحله المختلفة فيما يتعلّق بإعادة الاعتبار للّغة العربيّة أن يحقّق أهدافا ثلاثة هي: تمكين الأجيال من تعلّم لغتهم، جعل اللّغة العربيّة أداة توصيل العلم والمعارف،

[1]. **ينظر: الشّروق أونلاين، مقال بعنوان: 13 نقطة سوداء في إصلاحات ابن زاغو وابن بوزيد، الجزائر، 2013/03/30م، على الرّابط: https://www.echoroukonline.com**

جعل اللّغة العربيّة وسيلة عمل في مختلف مجالات الحياة، إلّا أنّ الخطوتين الأخيرتين لم تتحقّقا بسبب عدم تعميم استعمال اللّغة العربيّة في التّعليم الجامعيّ وفي بعض الإدارات الحسّاسة.

4.1.2.3. الإصلاحات التّربويّة والمسألة اللّغويّة:

لا يمكن لأيّ إصلاح تربويّ أن يكون ناجحا ويحقّق الأهداف المسطّرة إذا لم يهتمّ بالمسألة اللّغويّة ويجعلها أولى الأولويّات في السّياسة التّربويّة، باعتبار أنّ تحديد لغة التّعليم مرتبطة ارتباطا وثيقا بعمليّة وضع المناهج وتنفيذها، وأنّها وسيلة لتبليغ المعارف وتنميتها، فلا يمكن أن نتحدّث عن التّعليم ونتجاهل اللّغة الّتي نعلّم بها أو نتعلّمها.[1] وإذا عدنا إلى أهداف الإصلاحات التّربويّة بجميع مراحلها في الجزائر نجدها ركّزت على المكوّن اللّغويّ، فإصلاحات ما بعد الاستقلال أقرّت بالعودة إلى اللّغة العربيّة لتكون لغة التّعليم وفق ما نصّت عليه النّصوص والمواثيق الثّوريّة، لكن مع ذلك بقيت الازدواجيّة اللّغويّة، أمّا أمريّة16أفريل1976م، فسعت إلى تطبيق التّعريب وإعادة الاعتبار للّغة العربيّة ليس في التّعليم فقط وإنّما في مجالات مختلفة، إلّا أنّ العمليّة لم تعمّم وغيّبت تماما عن أهداف السّياسة العامّة للدّولة، وبخروج الجزائر من أزمة سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة خانقة، بدأ المجتمع الجزائريّ يرى النّور شيئا فشيئا، خاصّة بعد القيام بإصلاحات كثيرة مسّت قطاع التّعليم، لكن الصّادم في الأمر هو ما نصّ عليه تقرير اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة والّذي نظر إلى اللّغة كما يلي:[2]

1/ إنّ اللّغة هي مجرّد وسيلة نعتمدها في تعليم النّاس ونقل المعرفة، ومن ثمّ فلا حرج في أن نختار أيّة لغة غير اللّغة العربيّة حتّى لو لم تكن لها أيّة صلة بأصول المجتمع.

2/ تعليم العربيّة المفرغ من الوسائل البيداغوجيّة والتّعليميّة المناسبة، وضعف التّحكّم في اللّغات وأولاها اللّغة الفرنسيّة ذات الاستعمال الواسع وعلى مستوى النّخبة والإدارات، كلّ هذا لا يحضّر تلاميذنا لمواجهة تحدّيات العولمة.

---

[1]. ينظر: عبد القادر فضيل، اللّغة ومعركة الهويّة في الجزائر، جسور للنّشر والتّوزيع، ط1، 2013م، ص275.

[2]. نفسه، ص280. وينظر: تقرير اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة، ص34.

3/ اللّغة الفرنسيّة هي المرشّحة لتحلّ محلّ اللّغة العربيّة في تدريس المواد العلميّة وتكوين عقول الأجيال، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب يشير إليها التّقرير أهمّها:

- أنّها اللّغة المفيدة للجزائر والأقرب إلى شعبها.
- أنّها اللّغة الّتي تستعملها الجالية الجزائريّة الموجودة في فرنسا.
- أنّها لغة النّشاط العلميّ والاقتصاديّ الوطنيّ، وجزء هامّ من المحفوظات، ولغة وسائل الإعلام الوطنيّة.
- اللّغة الّتي تتوافر لها المراجع والكتب والوثائق.
- ضمان استمرار الخطّة المنهجيّة في التّعليم العالي لبحث الانسجام بين المرحلتين.
- تسهيل التّفتّح على ثقافات الغير.
- الوصول المباشر إلى المعارف العلميّة.

المتمعّن في مشروع إصلاح المنظومة التّربويّة، والّذي تمثّله نظرة التّقرير للمسألة اللّغويّة وكيفيّة تنظيم اللّغات في التّعليم يسجّل جملة من الملاحظات أهمّها:

- النّظرة القاصرة للّغة العربيّة وعدم جدواها لتكون اللّغة الأولى والرّسميّة لتعليم مختلف الموادّ الدّراسيّة.

- اعتبار اللّغة العربيّة لغة لا ترقى لتكون إحدى لغات العولمة اللّغويّة، والمتعلّمون بها لا يمكنهم فهم التّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ والتّدفّق المعرفيّ ولا المشاركة فيه إلّا بإتقانهم اللّغات العالميّة وعلى رأسها الفرنسيّة القريبة من المجتمع الجزائريّ.

- اقتراح بديل للّغة العربيّة وهي اللّغة الفرنسيّة الّتي تعدّ حسب التّقرير لغة العلم وتوصيل المعارف واللّغة القادرة على الانفتاح على ثقافات الغير ومواكبة تطوّرات العصر.

- ترقية مكانة اللّغة الفرنسيّة في التّعليم على حساب تهميش العربيّة، وخير دليل على ذلك الإدراج المبكّر لتعليمها في المرحلة الابتدائيّة، فرنسة الرّموز والمصطلحات العلميّة في الموادّ العلميّة في مختلف المراحل التّعليميّة، اعتماد اللّغة الفرنسيّة في شرح الموادّ العلميّة في الثّانويّة تسهيلا للوصول إلى المعارف العلميّة،

فرض تدريس اللّغة الأجنبيّة لطلّاب ما بعد التّدرّج بهدف اكتساب اللّغة الّتي تمكّنهم من كتابة رسائلهم.[1]

أمّا اللّغة المازيغيّة فلم تشر إليها الإصلاحات الأولى ولا أمريّة1976م، لكن كان لها حضور في الإصلاحات الجديدة بإدراجها كمادّة تدرّس في بيئاتها؛ أي في المناطق الّتي يكثر فيها استعمالها، ولا ننسى دعوة بعض المسؤولين عن التّعليم إلى التّدريس بالعامّيّة العربيّة عوضا عن الفصحى في المراحل الأولى تسهيلا لفهم الدّروس، وهو ما يتعارض مع أهمّ مقوّمات الهويّة الجزائريّة. وفي التّعليم العالي لا تزال الفرنسيّة هي اللّغة المهيمنة في تدريس الشّعب العلميّة، ولا يزال حضور العربيّة محتشما شبه مغيّب، بمعنى أنّ الإصلاحات الأخيرة لم تركّز على اللّغة باعتبار أنّ هذه المسألة مفروغ منها منذ زمن.

لقد تمكّن الباحث (أحمد بن نعمان) من تشخيص الوضع اللّغويّ الموروث عن الاحتلال الفرنسيّ بعد تبنّي الدّولة سلسلة الإصلاحات اللّغويّة والتّربويّة الّتي لم تتّسم بالتّجديد والبناء، إنّما خضعت لتوجّهات فكريّة وقرارات سياسيّة تمنح الأولويّة والأفضليّة للغة أجنبيّة على اللّغة الوطنيّة، فكان تشخيصه كالتّالي:[2]

- عدم شروع الدّولة غداة الاستقلال مباشرة في تعريب الإدارة وتعريب الموظّفين الجزائريّين الموجودين بها آنذاك، والّذين ورثوا عن الاستعمار الفرنسيّ لغته وثقافته، ونظرة الاحتقار إلى اللّغة الوطنيّة والثّقافة العربيّة، ونتج عن التّأخّر في تعريب الإدارة أن ازداد الطّلب على المتعلّمين باللّغة الفرنسيّة على اختلاف المستويات والتّخصّصات لملء الفراغ المهول الّذي تركه الموظّفون الفرنسيّون.

- نقص الإمكانيّات البشريّة المعرّبة الّتي كانت تمكّن الدّولة من تعويض الموظّفين الموجودين في الإدارة منذ عهد الاحتلال والرّافضين للتّعريب.

- عدم اهتمام الدّولة بتكوين الإطارات باللّغة العربيّة ووضعهم في الإدارات المختلفة، كنواة لتعريب الإدارة بكيفية تدريجيّة، كون الجزائريّين عموما مهيّئين لتعلّم اللّغة العربيّة بعد الاستقلال مباشرة، ولو

[1]. ينظر: عبد القادر فضيل، المرجع السّابق، ص283.

[2]. أحمد بن نعمان، التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، دار الأمّة، الجزائر، 1987م، ص60-64.

وجدت هذه القابليّة الأصليّة تشجيعا وجهودا حقيقيّة في تعريب كلّ المؤسّسات والمحيط الاجتماعيّ، لَتَمَّ تعريبُ الإدارة وباقي مؤسّسات المجتمع الجزائريّ، في سنوات قليلة ولَجُنّبت الجزائر هذا الصّراع الطّويل والمستمرّ للتّنظيم اللّغويّ في الجزائر.

- استمرار الدّولة بعد الاستقلال في تكوين الإطارات على اختلاف المستويات والتّخصّصات باللّغة الفرنسيّة، مع مضاعفة الجهود لنشر التّعليم باللّغة الفرنسيّة في المدارس القائمة منذ عهد الاستقلال، وتضاعف عدد تلك المؤسّسات عدّة مرّات بعد ذلك، نتيجة ديمقراطيّة التّعليم الّتي انتهجتها الدّولة، ونتيجة إقبال الجزائريّين على تعليم أولادهم في المدارس الرّسميّة، ظنّا منهم أنّها المدارس الوطنيّة الرّسميّة ذات التّوجّه العروبيّ، فلم ير منها الجزائريّون خطرا على أبنائهم غير أنّ نتيجة ذلك التّوجّه في السّنوات الأولى للاستقلال لم يكن في صالح اللّغة الوطنيّة.

- عدم اهتمام الدّولة بالتّعريب الكافي للتّعليم في المؤسّسات التّعليميّة غداة الاستقلال، حيث بدأ التّعريب في السّنة الدّراسيّة 1963/1962م، محتشما جدّا بإدخال اللّغة العربيّة بمعدّل ساعة في اليوم، حيث لم يكن لهذا التّعديل السّطحي وغير الجدّي أيّ دور في تحقيق مكانة اللّغة الوطنيّة، بل زاد من ترجيح كفّة اللّغة الفرنسيّة في المؤسّسات التّعليميّة، وفرنسة جيل ما بعد الاستقلال بطريقة غير مباشرة.

- عدم فتح المجال أمام المتعلّمين باللّغة العربيّة لتقلّد المناصب القياديّة، وقد كان من شأن ذلك أن ينشر اللّغة العربيّة في محيط العمل.

- حصر التّوظيف على المتعلّمين باللّغة الفرنسيّة في معظم المجالات الحيويّة والمناصب الهامّة في الدّولة، ومن ذلك مثلا أنّ المدرسة الوطنيّة العليا للإدارة ظلّت غير قابلة للاكتتاب إليها إلّا الطّلبة الحاصلين على الثّانويّة العامّة باللّغة الفرنسيّة.

2.2.3. إصلاح الوضع اللّغويّ فيمجال الإعلام والإعلان:

يعدّ مجال الإعلام والإعلان بمختلف وسائله الجسر الرّابط بين الأفراد والجماعات، تكمن وظيفته في تحقيق التّواصل والتّبليغ، إضافة إلى الوظيفة اللّغويّة الّتي تستدعي لغة وسيطة بين المرسِل والمتلقّي تسمّى اللّغة الإعلاميّة.

تتّسمهذه اللّغةالإعلاميّة **بالوضوح** والابتعاد عن الغموض، **المعاصرة** بأن تتماشى ومتطلّبات العصر، **الملاءمة** بأن تكون متلائمة مع الوسيلة الإعلاميّة ومع الجمهور المستهدف، **الجاذبيّة** والتّشويق، **الاختصار** والإيجاز، **المرونة** بأن تعبّر عن مختلف الموضوعات بطريقة سلسة، **الاتّساع** من حيث عدد المفردات والمصطلحات، **القابليّة للتّطوير** بأن تكون لغة تواكب تطوّرات كلّ عصر وقضاياه.[1]

لذلك نجد أنّ اللّغة والإعلام طرفان يؤثّر أحدهما في الآخر، إلّا أنّ تأثير الإعلام يتجاوز تأثير اللّغة باعتبار هذه الأخيرة تابعة له، ولعلّ تأثير الإعلام في الفرد والمجتمع يفوق تأثير التّعليم بشكل كبير، فالأطفال مثلا يتعلّمون اللّغة من برامج التّلفاز أكثر ممّا يعطى لهم في المدرسة، وهذا يؤكّد أنّ الإعلام أقوى المصادر تأثيرا في تعلّم اللّغة. من هذا المنطلق سعت الحكومات عامّة والحكومة الجزائريّة بعد استقلالها على وجه الخصوص إلى الاهتمام بهذا المجال الحيويّ بجميع وسائله التّقليديّة والحديثة، بداية بالصّحافة الّتي تعدّ أقدم وسائل الإعلام، ثمّ البرامج الإذاعيّة (الرّاديو) والتّلفزيّة والسّينمائية، انتهاء إلى ما استحدثته الإنترنت من وسائل سريعة ومتطوّرة.

إنّ اللّغة الإعلاميّة المعتمدة في جلّ وسائل الإعلام في الجزائر هي اللّغة العربيّة، لذلك قد يبدو التّأثير البالغ لهذه الوسائل المختلفة على اللّغة العربيّة خاصّة في مظهرين هما:[2]

- الانتشار الواسع في استخدام اللّغة العربيّة، ممّا أدّى إلى تعزيز مكانتها حتّى أصبحت لغة عالميّة.
- شيوع اللّحن والخطأ، والانتشار الواسع للأقيسة والتّراكيب والصّيغ والأساليب الّتي لا تمتّ بصلة للعربيّة الفصحى

[1]. **ينظر: سامي الشّريف وأيمن منصور ندا، اللّغة الإعلاميّة، المفاهيم – الأسس – التّطبيقات، مركز جامعة القاهرة للتّعليم المفتوح، القاهرة، 1425هـ/2004م، ص38، 39.**

[2]. **ينظر: حسين قادري، دور وسائل الإعلام في انتشار اللّغة العربيّة في الجزائر، أعمال اليوم الدّراسي حول: دور وسائل الإعلام في نشر اللّغة العربيّة وترقيتها، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2004م، ص60، 61.**

1.2.2.3. مظاهر إصلاح وضع اللّغة في مجال الإعلام.

ينطلق رسم السّياسة اللّغويّة في أي بلاد من تحديد اللّغة الّتي يجب توظيفها كوسيلة للاتّصال الجماهيري، وهي من جملة الوظائف الّتي اقترحها (ستيوارت) لأيّة لغة، لهذا يعدّ اختيار اللّغة العربيّة في الجزائر بعد الاستقلال لتؤدّي هذه الوظيفة في مجال الإعلام والإعلان جزءا من رسم السّياسة اللّغويّة، وجزءا مهمّا من تطبيق إصلاح وضع اللّغة العربيّة في محيطها الاجتماعيّ بعد التّخلّص من الهيمنة السّياسيّة للمحتلّ الفرنسيّ وخطوة جريئة وإيجابيّة للتخلّص من التّبعيّة اللّغويّة والثّقافيّة للّغة الفرنسيّة تحقيقا لعدالة لغويّة تقضي على أيّ صراع لغويّ قد يؤدّي إلى خرق الأمن اللّغويّ والمجتمعيّ.

يعود الاهتمام بمجال الإعلام في الجزائر بعد الاستقلال إلى تاريخ28أكتوبر1962م، وذلك حين استعادت الحكومة مبنى الإذاعة والتّلفزيون وبسطت سيادتها عليه في إطار جزأرة قطاع الإعلام العموميّ. وقد عزّز هذا الأمر من النّاحيّة التّشريعيّة، صدور المرسوم المؤرّخ في 9نوفمبر 1967م، الّذي يقضي بإسناد مهامّ الخدمة العموميّة لمؤسّسة الإذاعة والتّلفزيون، حيث سهرت على إعداد البرامج وبثّها باللّغتين العربيّة والمازيغيّة، إلى جانب الفرنسيّة والإنجليزيّة والإسبانيّة.[1]

سعت الحكومة الجزائريّة من جهة أخرى إلى استكمال بسط سيادتها وفق ما نصّت عليه القوانين والتّشريعات الدّستوريّة بتعريب وسائل الإعلام منذ السّنوات الأولى للاستقلال، بداية بالصّحافة المكتوبة ثمّ الإذاعة والتّلفزيون، حيث أصبحت تبثّ الإذاعة باللّغة العربيّة عبر القناة الأولى، لكن ظلّت القناة الثّالثة تبثّ برامجها باللّغة الفرنسيّة، وظلّت بعض الصّحف تصدر باللّغة الفرنسيّة كذلك.

1/الصّحافة المكتوبة:

أحدثت الحكومة الجزائريّة إصلاحات عديدة في مجال الإعلام والإعلان، خاصّة في الصّحافة المكتوبة؛ حيث عملت على إنشاء يوميّات جزائريّة، القضاء على الصّحافة الاستعماريّة، تعريب

[1]. ينظر: محمّد بوشلّوش، الإذاعة الجزائريّة، النّشأة والمسار، 2014م،مجلّة الإذاعة الجزائريّة، الجزائر، العدد 16، ص11.

الصّحف النّاطقة بالفرنسيّة، وقد مرّت بمراحل أربع، تميّزت كلّ مرحلة بجملة من المظاهر الإصلاحيّة خاصّة فيما يتعلّق بالجانب اللّغويّ هي كالآتي:[1]

الفترة الأولى (62-65) من الاستقلال تتّصف بالغموض؛ إذ تميّزت بالمظاهر الآتية:

1/صدور أوّل يوميّة جزائريّة ناطقة باللّغة الفرنسيّة (ech-chaab) في19سبتمبر1962م، ثمّ ترجم اسمها إلى الفرنسيّة (Le peuple) إلى غاية1963م، ثمّ إلى (المجاهد) عام 1965م.

2/صدور اليوميّة الوحيدة النّاطقة باللّغة العربيّة (الشّعب) في11ديسمبر1962م.

3/صدور يوميّتيْن جهويّتيْن باللّغة الفرنسيّة، الأولى (ELDJOUMHOURIA) بوهران في29مارس 1963م، والثّانية (ENNASR) بقسنطينة في سبتمبر1963م.

4/صدور أسبوعيّة جزائريّة جديدة (Révolution Africaine) في02فبراير 1963م، ومجلّة (الجيش) الشّهريّة النّاطقة بالفرنسيّة في جويلية1963م، وأخرى ناطقة بالعربيّة في مارس 1964م.

5/تأسيس اليوميّة المسائيّة باللّغة الفرنسيّة (Alger le Soir) في أبريل1966م.

6/صدور العديد من المجلّات المتخصّصة مثل: الشّهاب، المعرفة، وأخرى ذات ملكيّة خاصّة كجريدة (الجماهير) الّتي كان يصدرها الرّوائيّ (الطّاهر وطّار)، والجريدة الصّادرة عن الحزب الشيوعيّ (Alger Publicain)

7/صدور قرار تأميم الصّحف واليوميّات الاستعماريّة دون تعريبها في سبتمبر1963م، حيث توقّفت صحف عن الصّدور وعوّضت بأخرى تحت مسمّيات جديدة منها: (En-Nasr) بدلا من (La dépêche de Constantine) و(ELDJOUMHOURIA) بدلا من (L'écho d'Oran)وجريدة (الشّعب) باللّغة العربيّة بدلا من جريدة (La dépêche d'Algérie) أمّا جريدة (Alger républicain) فتوقّفت عن الصّدور بعد19جوان1965م لأنّها كانت ذات ملكيّة خاصّة.

[1]. **ينظر: زهير إحدادن، تطوّر الصّحافة الجزائريّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1990م، ص122، 127، 129، 130.**

الفترة الثّانيّة (65-79): عرفت بمرحلة الإعلام الموجّه، وتميّزت بظهور لائحة جديدة للإعلام وبالتّعريب التّدريجيّ لبعض اليوميّات، أهمّ مظاهرها:

1/صدور أسبوعيّة جديدة ناطقة بالفرنسيّة (Actualité Alger) في عام1965م.

2/تغيير يومية (Le peuple) إلى (El moudjahid) عام1978م.

3/التّعريب التّدريجيّ ليوميّة (النّصر) ابتداء من1972م، ويوميّة (الجمهوريّة) عام 1976م.

4/ إنهاء سير التّعريب التّدريجيّ لليوميّات مع جريدة (الجمهوريّة) عام1977م، ولم تبق إلّا يوميّة (المجاهد) النّاطقة بالفرنسيّة.

الفترة الثّالثة (79-88): عرفت هذه الفترة صدور أوّل قانون للإعلام في الجزائر عام1982م، نصّت المادّة الرّابعة منه على أنّ لغة الإعلام الوطنيّ مستقبلا هي اللّغة العربيّة، وقد جاء فيها ما يلي: «**مع العمل دوما على استعمال اللّغة الوطنيّة وتعميمها، يتمّ الإعلام من خلال نشرات إخباريّة عامّة ونشرات متخصّصة، ووسائل سمعيّة بصريّة.**» صدرت بعد هذا القانون عناوين صحف جديدة منها:

1/يوميّة المساء: يوميّة وطنيّة مسائيّة تصدر باللّغة العربيّة.

2/آفاق (Horizons) يوميّة وطنيّة مسائيّة تصدر باللّغتين الفرنسيّة والإنجليزيّة.

3/أضواء: أسبوعيّة تصدر باللّغة العربيّة.

4/المنتخب: أسبوعيّة رياضيّة تصدر باللّغة العربيّة.

5/أحداث اقتصاد (Actualités Economies) مجلّة ثقافيّة تصدر باللّغتين العربيّة والفرنسيّة.

6/المسار المغربيّ (Parcours Maghrébin)مجلّة ثقافيّة تصدر باللّغتين العربيّة والفرنسيّة.

الفترة الرّابعة (90- إلى يومنا هذا):تميّزت هذه الفترة بالتّعدّديّة الإعلاميّة ، وتعزّزت بصدور قانون الإعلام رقم90-07المؤرّخ في8رمضان1410هـ الموافق لـ 03أبريل1990م المتعلّق بالإعلام، جاء في المادّة 6منه: «**تصدر النّشريّات الدّوريّة للإعلام باللّغة العربيّة ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون، غير أنّه يمكن إصدار النّشريّات الدّوريّة المخصّصة للنّشر والتّوزيع الوطنيّ أو الدّوليّ أو النّشريّات**

المتخصّصة باللّغات الأجنبيّة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام.»[1] أمّا المادّة7فنصّت على أنّه: «**يمكن المجلس الأعلى للإعلام بناء على قرار معلّل منه منع استعمال لغة أجنبيّة من قبل نشريّات دوريّة للإعلام، ويمكن الطّعن في هذا القرار أمام الغرفة الإداريّة للمحكمة العليا.**»[2] ظهرت على إثر ذلك إصدارات جديدة منها: النّهار، العقيدة، الأوراس، وتأسّست الصّحف الخاصّة كالخبر، السّلام، النّور، الحياة، الجزائر اليوم، بريد الشّرق، الشّروق العربيّ، وبعض الصّحف الحزبيّة منها: المنقذ، النّهضة، النّبأ، والمتخصّصة كالوفاء الرّياضيّ، علاء الدّين، والسّاخرة (المنشارEL MANCHAR) وهي صحف ناطقة بالعربيّة، وأخرى ناطقة بالفرنسيّة منها:

Le Nouvel hebdo, Le Matin, El Watan, Le Soir D'Algérie, Quotidien D'Algérie, Liberté, ALSIMSAR·

تَلَا ذلك صدور القانون العضويّ المتعلّق بالإعلام رقم12-05المؤرّخ في15يناير 2012م، الّذي أشار في الباب الثّاني، الفصل الأوّل، المادّة 20إلى اللّغة الّتي تصدر بها النّشريّات الدّوريّة؛ حيث نصّت على أن: «**تصدر النّشريّات الدّوريّة للإعلام العامّ الّتي تنشأ ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون العضويّ بإحدى اللّغتين الوطنيّتين أو كليهما، غير أنّ النّشريّات الدّوريّة الموجّهة للنّشر وطنيّا أو دوليّا، والنّشريّات الدّوريّة المتخصّصة يمكن أن تصدر باللّغات الأجنبيّة بعد موافقة سلطة ضبط الصّحافة المكتوبة.**» كما أشار ذات القانون إشارة طفيفة في الباب الثّالث المادّة40إلى الجانب اللّغويّ في سلطة ضبط الصّحافة المكتوبة، حيث من مهامّها السّهر على تشجيع وتدعيم النّشر والتّوزيع باللّغتين الوطنيّتين بكلّ الوسائل الملائمة، أمّا المادّة55فنصّت على أن تكون مداولات سلطة ضبط الصّحافة المكتوبة وقراراتها باللّغة الوطنيّة الرّسميّة.[3]أي باللّغة العربيّة.

---

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، قانون الإعلام رقم 90-07 المؤرّخ في 8 رمضان 1410هـ الموافق لـ 03 أبريل 1990م المتعلّق بالإعلام، المادّة 6.**

[2]. **نفسه، المادّة 7.**

[3]. **ينظر: الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، القانون العضويّ المتعلّق بالإعلام 2012م، ص6، 7.**

ما يلاحظ على هذه الفترة غلبة الصّحف المفرنسة على حساب الصّحف النّاطقة بالعربيّة، وهذا راجع لما تلقّته من دعم ماليّ كبير.

2/الإذاعة والتّلفزيّون:

عرف التّلفزيون الجزائريّ منذ السّنوات الأولى للاستقلال تعريبا تدريجيّا للبرامج والنّشرات الإخباريّة، فبعدما استعادت الحكومة الجزائريّة مبنى الإذاعة والتّلفزيون، قامت بتأميمهما وجزأرتهما، كانت التّلفزة تستعمل في البداية اللّغة الفرنسيّة نظرا لنقص الإطار المعرّب من الإعلاميّين الجزائريّين، ثمّ عرّبت نشرة الأخبار مع بثّ ملخّص بالفرنسيّة في آخر الإرسال، وبعدها عرّبت البرامج تدريجيّا كالحصص الرّياضيّة وغيرها من البرامج حيث أصبحت لغتها الأولى هي اللّغة العربيّة، خاصّة وأنّ التّلفزيون الجزائريّ كان يقدّم دروسا في اللّغة العربيّة دعما لمستوى الإعلاميّين. وقد أشار دستور1996م في المادّة 18على أن «**تكون جميع التّصريحات والتّدخّلات والنّدوات، وكلّ الحصص المتلفزة باللّغة العربيّة، وتعرّب إذا كانت بلغة أجنبيّة.**»[1]

إنّ البرامج التّلفزيونيّة تخاطب جماهير من مختلف الفئات العمريّة والثّقافيّة، وهي تستعمل في ذلك لغة منطوقة وأخرى محرّرة مكتوبة، ولو تفحّصنا جيّدا تلك اللّغة لوجدنا برامج تعتمد في خطابها على اللّغة العربيّة، في حين تستعمل برامج عديدة اللّهجات العامّيّة سواء أكانت عربيّة أم مازيغيّة لكنّها مطعّمة بالمفردات أو العبارات الفرنسيّة، وهناك قنوات تخاطب الجمهور بالفرنسيّة(Canal Algérie) في جميع برامجها، وهذا الواقع يخالف تماما ما سعت إليه الحكومة الجزائريّة منذ الاستقلال في سياستها اللّغويّة الرّامية لإعادة الاعتبار للّغة العربيّة في محيطها، ويبتعد عن التّشريعات الدّستوريّة وقوانين الإعلام الّتي تمنح الأولويّة للّغة العربيّة في خطاب وسائل الإعلام للجماهير الجزائريّة.

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الجريدة الرّسميّة لدستور الدّولة الجزائريّة 1996م، العدد 81، الأمر رقم 96-30 المؤرّخ في 10 شعبان 1417هـ الموافق لـ21 ديسمبر 1996م، المعدّل والمتمّم للقانون رقم 91 -05 المؤرّخ في 30 جمادى الآخرة 1411هـ الموافق لـ 16 يناير 1991م المتعلّق بتعميم استعمال اللّغة العربيّة، ص5، 6.**

أمّاالإذاعة فهي تشكّل إلى جانب التّلفزيون المؤسّسة الإعلاميّة الأمّ في مجال السّمعي البصريّ بعد الاستقلال؛ إذ بموجب01أوت1963موضعت الإذاعة والتّلفزيون تحت وصاية وزارة الإعلام الجزائريّ، ثمّ أسند إليها فيما بعد أداء مهامّ الخدمة العموميّة بموجب مرسوم صدر في 09نوفمبر1967م، وكانت البرامج وقتها تبثّ باللّغتين الوطنيّتين (العربيّة والمازيغيّة) إلى جانب بعض اللّغات الأجنبيّة (الفرنسيّة والإنجليزيّة)[1]

تتفرّع القنوات الإذاعيّة إلى قنوات وطنيّة، قناة دوليّة، قنوات جهويّة وأخرى محلّيّة هي:[2]

- القناة الأولى: تعدّ امتدادا للإذاعة الجزائريّة أثناء الثّورة، تبثّ برامجها باللّغة العربيّة.
- القناة الثّانية: تبثّ برامجها باللّغة المازيغيّة، وهي تشكّل إلى جانب القناة الأولى ثنائيّة متلازمة.
- القناة الثّالثة: وهي الإذاعة النّاطقة باللّغة الفرنسيّة، هدفها الإعلام، التّثقيف والتّرفيه من خلال بثّ برامج متنوّعة كالأخبار، الرّياضة، الثّقافة، الفنون...
- قناة القرآن الكريم: وهي قناة وطنيّة متخصّصة، تأسّست في1991/07/12م، تبثّ برامجها باللّغة العربيّة المبسّطة، وفي أحيان كثيرة باللّهجات العامّية العربيّة، وهناك برامج أخرى تبثّ بالمازيغيّة.
- القناة الإذاعيّة الثّقافيّة: تأسّست عام 1994م، وانطلقت في الفاتح من فبراير 1995م، تبثّ برامج تتعلّق بالتّنوّع الثّقافيّ في الجزائر، تحدّث جمهورها بالعربيّة والعامّيّة.
- إذاعة الجزائر الدّوليّة: قناة متخصّصة في بثّ الأخبار، تأسّست في 2007/03/19م، تبثّ برامجها باللّغات الأربع: العربيّة(47.31%)الفرنسيّة (38.04%) الإنجليزيّة (10.75%) الإسبانيّة (3.9%) وأغلبيّة البرامج يطغى عليها هجين لغويّ بين العربيّة والفرنسيّة.

[1]. ينظر: محمّد بوشلّوش، المرجع السّابق، ص 11.

[2]. ينظر: نورة خيري، محطّات تاريخيّة من مسيرة الإذاعة الجزائريّة إبّان الاستقلال، مجلّة الميدان للدّراسات الرّياضيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة، المجلّد الثّاني، العدد السّابع، جوان 2019م، ص308، 309.

- قنوات إذاعيّة جهويّة: تأسّست بعد صدور المرسوم التّنفيذيّ91-108الصّادر في1991/04/20م، تبثّ برامجها ضمن القناة الوطنيّة، وتخصّص لها فترات محدّدة، وهي متواجدة في بعض المناطق مثل: القناة الجهويّة بوهران، القناة الجهويّة بقسنطينة الموجودة منذ الثّمانينات، القناة الجهويّة بورقلة...

- قنوات إذاعيّة محلّيّة: مثل: الظّهرة، تيارت، الباهية، سيرتا، الأوراس، تلمسان، بلعبّاس، شلف...

يبلغ عدد القنوات الجهويّة والمحلّيّة ثمانيا وأربعين إذاعةً، تستعمل في خطابها مع الجمهور الجزائريّ اللّهجات العامّيّة سواء أكانت عربيّة أم مازيغيّة، وقلّة من البرامج الإذاعيّة الّتي توظّف اللّغة العربيّة الفصحى كنشرات الأخبار وبعض البرامج الدينيّة والثّقافيّة، وقد سمح قانون الإعلام 1990م في المادّة 13 بأن «**تتولّى أجهزة الإذاعة الصّوتيّة المسموعة التّابعة للقطاع العامّ في قناتها المتخصّصة في بثّ الثّقافات الشّعبيّة التّكفّل باستعمال كلّ اللّهجات الشّعبيّة للتّبليغ وترسيخ الوحدة الوطنيّة والقيم العربيّة الإسلاميّة في المجتمع الجزائريّ.**»[1]

أهمّ قانون أعاد للّغة العربيّة مكانتها في المجتمع الجزائريّ ككلّ وليس في مجال الإعلام هو قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة رقم 91-05المؤرّخ في16يناير 1991م المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، حيث نصّت أحكام الموادّ من 16 إلى 19منهوالمتعلّقة بقطاع الإعلام على ما يلي:[2]

– يجب أن يكون الإعلام الموجّه للمواطن باللّغة العربيّة مع مراعاة أحكام المادّة13من قانون الإعلام.

– تعرض الأفلام السّينمائيّة و/أو التّلفزيونيّة والحصص الثّقافيّة والعلميّة باللّغة العربيّة أو تكون معرّبة أو ثنائيّة اللّغة.

– إجراء جميع التّصريحات والتّدخّلات والنّدوات وكلّ الحصص المتلفزة باللّغة العربيّة مع مراعاة أحكام قانون الإعلام، وتعرّب إذا كانت باللّغة الأجنبيّة.

---

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، قانون الإعلام رقم 90–07 المؤرّخ في 8 رمضان 1410هـ الموافق لـ 03 أبريل 1990م المتعلّق بالإعلام، المادّة 13.**

[2]. **الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، القانون رقم 91–05 المؤرّخ في 16 يناير 1991م، المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، العدد 3، ص48.**

- يتمّ الإشهار بجميع أنواعه باللّغة العربيّة.

لكن للأسف ظلّ هذا القانون حبرا على ورق؛ إذ لم يطبّق على أرض الواقع ولم ير النّور لأسباب كثيرة، وما زاد الوضع سوءًا هو تجميده إلى غاية السّاعة ولو أخذ حقّه من التّطبيق لما آل إليه وضع اللّغة العربيّة من تهميش وانتقاص لمكانتها في وسائل الإعلام، خاصّة بعد الانفتاح على الإعلام الجديد بوسائله الحديثة وطغيان ظاهرة العولمة اللّغويّة. فأيّ إصلاح لوضع اللّغة العربيّة في قطاع الإعلام وهي تشهد يوما بعد آخر تشوّهات لغويّة؟

لا ننكر الدّور الفعّال والإيجابيّ لوسائل الإعلام والاتّصال في الانتشار الواسع للّغة العربيّة والإقبال على تعلّمها والتّواصل بها حتّى أصبحت لغة عالميّة، وفي الوقت ذاته لا نغفل ما لهذه الوسائل من تأثير سلبيّ على أساليب اللّغة العربيّة وتراكيبها وصيغها وقواعدها، أين باتت تسوّق للأخطاء اللّغويّة واللّحن وتعمّمها على ملايين المتلقّين في وقت قصير في الخطاب المنطوق والمكتوب في ظلّ الحاجة إلى لغة إعلاميّة جديدة مبسّطة مرنة ومفهومة، هذه الميزات والخصائص متوفّرة في اللّغة العربيّة بجميع مستوياتها، فهي أداة متاحة لتبسيط الكلام وإيصال أغراض الإعلام ومقاصده، لكن الملاحظ بعد الانفتاح الإعلاميّ وانتشار القنوات الفضائيّة أنّ اللّسان العربيّ الفصيح قد انتهكت حرمته، فظهرت لغة إعلاميّة هجينة تفوّقت على الفصحى، لدرجة أنّ هذه الأخيرة أصبحت غريبة بين أهلها، وهذا ما يسمّى الإفساد اللّغويّ الّذي تتجلّى مظاهره فيما يلي:

- **التّداخل بين اللّغة العربيّة الفصيحة واللّهجات العربيّة العاميّة:**

يظهر التّداخل في جميع مستويات اللّغة العربيّة صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة، وهو تداخل مقصود الهدف منه إحلال العاميّات محلّ الفصحى، ولأنّ «**الإعلام بمختلف وسائله الخطّيّة والسّمعيّة والمرئيّة هو أكثر المنظومات التصاقا بالجمهور والواقع، فإنّ كلّ التّركيز يقع على قنواته ووسائطه للنّيل من اللّسان الفصيح؛ لذلك فنصيب الفصحى ما انفكّ يتقلّص، ونزعة الاستسهال بحكم قانون المجهود**

الأدنى ما فتئت تزرع الوهم بأنّ العربيّة لا تتلاءم مع برامج الحياة اليوميّة.»[1] لا شكّ أنّ هذا يؤثّر حتما على الهويّة اللّغويّة والدّينيّة باعتبار اللّغة العربيّة الفصحى تشكّل هويّة الفرد العربيّ وتمثّل لغة القرآن الكريم والحديث الشّريف. إنّ مروّجي هذه الفكرة ينطلقون من مبدأ الغاية تبرّر الوسيلة، فالغاية عندهم التّسويق لبرامجهم قصد الرّبح من جهة، ومحاولة إرضاء جماهير غفيرة من المتعلّمين وغير المتعلّمين من جهة أخرى على حساب اللّسان الفصيح، بل يجدون أنّ استعمال اللّهجات العاميّة يشدّ انتباه المتلقّي أكثر ويعبّر عن واقع الحال متناسين أنّ اللّغة الإعلاميّة هي في الأصل لغة عربيّة بسيطة مرنة معبّرة عن واقع الحياة بعيدة عن الألفاظ المعقّدة وأساليب البيان الرّاقية. وقد وصل الأمر إلى استخدام اللّهجات العاميّة الدّارجة في أغلب البرامج التّلفزيّة والإذاعيّة وفي وسائل الإعلان والإشهار ووسائل التّواصل الاجتماعيّ، بالإضافة إلى إدراج بعض الصحف النّاطقة بالعربيّة ألفاظا عامّيّة وأخرى أجنبيّة مكتوبة بحروف عربيّة.

- **التّداخل اللّغويّ بين اللّغة العربيّة واللّغات الأجنبيّة:**

تعاني وسائل الإعلام المختلفة من وجود خليط لغويّ واضح من اللّغات الأجنبيّة واللّغة العربيّة لا سيّما الفرنسيّة، يتمثّل في تداخل معجميّ وآخر تركيبيّ؛ تسمّى هذه الظّاهرة بالتّهجين اللّغوي، وتعني اعتماد «**بعض العرب خاصّة من الطّبقة الوسطى والمثقّفين على التّحدّث أو الكتابة بلغة عربيّة هجينة وغريبة الأطوار، جزء منها عربيّ ومفاصلها أجنبيّة، وتتمّ هذه الظّاهرة بشكل واعٍ ومتعمّد عن طريق المحاكاة، أو بشكل غير واعٍ وغير متعمّد، ويعتقد من يمارسها أنّها نوع من الرّقيّ الحضاريّ، ويصبح في نظرهم من لا يمارسها أنّه غارق في غياهب التّخلّف.**»[2] إذ نلحظ الكثير من الخطابات الشّفهيّة أو الكتابيّة تتسرّب إليها مفردات أجنبيّة وكأنّه لا يوجد في اللّغة العربيّة مقابل لها، ويظهر هذا

---

[1]. ينظر: العيّاشي إدراوي، أزمة اللّغة العربيّة في الإعلام المعاصر، مقال إلكتروني منشور في مجلّة الفيصل الإلكترونيّة، 23 ديسمبر 2015م، على الرّابط: https://www.alfaisalmag.com

[2]. زهير الصّبّاغ، التّهجين اللّغويّ للخطاب العربيّ، مجلّة التّراث والمجتمع، العدد 42، 2006/2005م، إصدارات مركز دراسات التّراث والمجتمع الفلسطينيّ.

التّداخل خاصّة في البرامج التّلفزيّة والإذاعيّة وفي الكثير من الكتابات الصّحفيّة والإعلانات، حتّى ليظنّ القارئ أنّه الصّواب، وهو ضرب من التّساهل والاستخفاف بقوانين اللّغة وانتهاك لضوابطها.

- **التّعدّديّة اللّغويّة:**

يلاحظ على اللّغة الإعلاميّة في وسائل الإعلام وخصوصا الجرائد وجود تعدّديّة لغويّة؛ أي وجود لغة عربيّة فصحى وعامّيّة عربيّة ولغة فرنسيّة، وهو خليط لغويّ يضعف مكانة الفصحى كلغة إعلاميّة معترف بها في التّشريع الجزائريّ، ويخرجها عن قواعدها الّتي وضعها اللّغويّون القدماء.

- **كثرة الدّخيل:**

المقصود باللّفظ الدّخيل حسب ما رآه (إبراهيم اليازجي) المفردات والكيفيّات اللّغويّة الّتي جهلها مستعملو اللّغة العربيّة قبل عهده[1]؛ إذ يعدّ أوّل من تفطّن لتسرّب الدّخيل إلى اللّغة العربيّة عن طريق الصّحافةفي العصر الحديث. ومن أمثلته في لغة الإعلام عامّة: التّمرّدات، رجالات، عصيانات، ميكساج، مونتاج، إكسسوارات، ديكورات...إنّ هذه اللّغة المستحدثة في وسائل الإعلام نوع من الانحراف عن المعيار اللّغويّ الّذي يسهم في تشويه اللّغة العربيّة والعبث بها وكأنّ هذه الأخيرة عاجزة عن توفير ما يقابل الألفاظ الدّخيلة.

- **كثرة الأخطاء:**

تتميّز لغة الإعلام بالكثير من الأخطاء التّحريريّة والشّفهيّة، كالخطأ في قراءة الأعداد ومعدوداتها وفي نطق الأسماء الأجنبيّة وأسماء البلدان والأشخاص، والخطأ في مخارج الحروف العربيّة والقواعد الصّرفيّة، ناهيك عن الأخطاء النّحويّة والإملائيّة والتّركيبيّة والأسلوبيّة الّتي لا تراعي قواعد اللّغة ونواميس النّطق الفصيح، فصارت اللّغة العربيّة محصورة من جهة بين الانتشار الواسع للعامّيات العربيّة وبين اللّغات الأجنبيّة من جهة ثانيّة، وبين الانتهاك العمديّ لحَرَمِها وحُرْمَتِهَا من جهة أخرى.

- ظهور لغة جديدة في وسائل الإعلام الجديد، أو ما يسمّى بلغة الثّرثرة الإلكترونيّة (اللّغة الإنترنيتيّة/ العربيزيّة/ الفرانكوأراب) عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ والرّسائل النّصّيّة ورسائل البريد الإلكترونيّ، وهي

[1]. **ينظر: إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، الضّياء، القاهرة، 1998م، ص1.**

لغة شبابيّة فرضت قاموسا لغويّا جديدا يقوم على الخلط بين العربيّ والأجنبيّ في التّواصل، كتابة الحروف العربيّة بحروف أجنبيّة وبعضها يعوّض بأرقام، مع وجود الكثير من الاختصارات المشوّهة للّغة، هذا القاموس بعيد كلّ البعد عن الصّواب اللّغويّ بكثرة الأخطاء النّحويّة والإملائيّة وسيطرة العامّيّة والحروف أو الألفاظ الأجنبيّة وغير خاضع لرقابة لغويّة صارمة من جهة رسميّة، الحجّة في ذلك السّرعة ومواكبة تطوّرات العصر والتّقنيّة الرّقميّة.

نعرض فيما يلي جملة من الملاحظات على شكل تقييم لمسيرة إصلاح وضع اللّغة الوطنيّة الرّسميّة في مجال حيويّ هو مجال الإعلام الجزائريّ بجميع أنواعه ووسائله:

- شهدت الصّحافة المكتوبة باللّغة العربيّة نقصا ملحوظا في المجال الإعلاميّ، ذلك أنّ الجزائر كانت حديثة العهد بالاستقلال، وأنّ المؤسّسات الإعلاميّة لا تزال تعاني تبعيّة لغويّة للغة المحتلّ الفرنسيّ.
- كرّس دستور1963م حرّية التّعبير وحرّية الإعلام، لكنّه لم يهتمّ بالجانب اللّغويّ في قطاع الإعلام، بل سمح لبقاء اللّغة الفرنسيّة من خلال صدور صحف ناطقة بالفرنسيّة يفوق عددها تلك النّاطقة بالعربيّة، وذلك راجع لقلّة الإطارات المعرّبة من الإعلاميّين.
- إنّ الإصلاحات اللّغويّة الّتي شهدها قطاع الإعلام والإعلان مسّت بنسبة كبيرة الصّحافة المكتوبة مقارنة ببقيّة الوسائل.
- إنّ تكوين الإعلاميّين في الجامعات الجزائريّة لا يعطي أهمّيّة بالغة لإتقان اللّغة العربيّة، وبذلك يتخرّج أجيال من الإعلاميّين دون المستوى المطلوب، وهذا ما لا نلمسه في اللّغة الفرنسيّة.
- تسمح الجزائر اليوم بنشر قرابة الخمسين صحيفة يوميّا بالإضافة إلى عدد من المجلّات، والملاحظ أنّ الصّحف النّاطقة بالفرنسيّة يفوق عددها تلك النّاطقة بالعربيّة، بينما الصّحف النّاطقة بالمازيغيّة فتحظى بنشر محدود، وهو ما لم يكن موجودا فترة الاحتلال الفرنسيّ، فالعاصمة الجزائريّة مثلا تصدر بها وحدها ستّ صحف ناطقة بالفرنسيّة يوميّا، هذا الواقع للأسف يخالف ما أقرّته التّشريعات القانونيّة في الدّساتير وقوانين الإعلام الّتي تعطي الأولويّة للّغة العربيّة وبعدها للمازيغيّة لتصبح مجرّد حبر على ورق.

- يتميّز المجتمع الجزائريّ بتنوّع ثقافيّ وتعدّد لغويّ يظهر جليّا في وسائل الإعلام خصوصا الإذاعة والتّلفزيون، وقد يبدو هذا الأمر طبيعيّا لمن لم يطّلع على دساتير الدّولة ولا على قوانين الإعلام الّتي تؤكّد على ضرورة استعمال اللّغة الرّسميّة (اللّغة العربيّة) وتعزيزها وترقية مكانتها في وسائل الإعلام الّتي تؤدّي دور المعلِّم والمثقِّف في غالبيّة الأحيان.

3.2.3. مجال الإدارة العموميّة والخاصّة:

تعتمد الأنشطة الإداريّة في المؤسّسات والإدارات العموميّة والخاصّة على الوسائل الكتابيّة في المراسلات والقرارات والاجتماعات...، والّتي تكون على شكل وثائق رسميّة مكتوبة بلغة رسميّة تتطلّب الدّقّة والوضوح في صياغتها، وتبتعد عن الغموض والتّأويل وسوء الفهم، لذلك يجب أن تكون اللّغة الّتي تحرّر بها مختلف الوثائق الإداريّة سليمة من الأخطاء اللّغويّة بمستوياتها النّحويّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة، مراعية قواعدَ الإملاء، ولا يتأتى هذا الأمر إلّا بتمكين المحرّر من خصوصيّات لغويّة وقدرات تبليغيّة مباشرة مع الحرص على الاستعمال الصّحيح للمصطلحات الإداريّة والقانونيّة.

ولأنّ الجزائر ورثت تنظيمات إداريّة فرنسيّة غداة الاستقلال، استوجب الأمر إصلاح الوضع خاصّة ما تعلّق بالجانب اللّغويّ؛ حيث سعت إلى إعادة الاعتبار للّغة العربيّة في المؤسّسات والإدارات العموميّة بصفتها اللّغة الوطنيّة والرّسميّة المعبّرة عن ثقافة الشّعب الجزائريّ، فقد أصدر الرّئيس الأوّل للبلاد بعد استقلالها (أحمد بن بلّة) المرسوم رقم46-147 المؤرّخ في28ماي1964م الّذي يقرّ باستخدام اللّغة العربيّة في صياغة القوانين واللّوائح في المناقشات والاجتماعات الخاصّة بالبرلمان، مع جواز استخدام اللّغة الفرنسيّة مبدئيّا وبشكل مؤقّت.[1] في حين حدّد المرسوم رقم 68-95المؤرّخ في26أفريل1968م، المتضمّن تطبيق الأمر رقم 68-92المؤرّخ في26أفريل1968م، إجباريّة معرفة اللّغة الوطنيّة على الموظّفين ومن يماثلهم،حيث نصّ على ما يلي:«**إنّ الدّخول إلى أيّة وظيفة دائمة في إدارات الدّولة والجماعات المحلّيّة والمؤسّسات والهيئات العموميّة، يتوقّف ابتداء من1جانفي1971م على معرفة كافية للّغة الوطنيّة، واشترط بهذا الخصوص على أنّه يجب أن تشتمل كلّ مسابقة للتّوظيف عن طريق**

[1].الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، البرلمان (مجلس الأمّة)، القانون العضويّ رقم 99– 02، 1999م.

الاختبارات على: اختبار أو اختبارات باللّغة العربيّة، وفيما يخصّ المترشّحين للمسابقات على أساس الشّهادات، يتمّ إخضاعهم إلى اختبار خاصّ باللّغة العربيّة، بينما الموظّفين من ذوي الجنسيّة العاملين حين صدور هذا المرسوم أو الّذين وظّفوا قبل 31جانفي1971م في الإدارات أو الجماعات المحلّيّة أو الهيئات العموميّة، ملزمين بالحصول على معرفة كافية للّغة الوطنيّة، ويتمّ تثبيت ذلك بشهادة للنّجاح، تسلّم فقط للنّاجحين في الاختبارات المطلوبة بهذا الصّدد، كما لا يمكن لهؤلاء الموظّفين الاستفادة من التّرقية أو التّرفيع في مهنتهم الإداريّة إذا لم يحصلوا على تلك الشّهادة.»[1] ثمّ ألغي هذا المرسوم بموجب أحكام القانون رقم 91-05. من جهة أخرى نجد المادّة37من أحكام الأمر رقم70-20المؤرّخ في19فيفري1970م المتعلّق بالحالة المدنيّة، الّتي تنصّ على وجوب تحرير عقود الحالة المدنيّة باللّغة العربيّة.[2] كما نصّت أحكام المادّة الأولى من الأمر رقم 7

3-55المؤرّخ في1أكتوبر1973م، المتعلّق بتعريب الأختام الوطنيّة على وجوب الوضع باللّغة العربيّة دون غيرها كلّ كتابة محفورة على الأختام الوطنيّة والدّمغات والعلامات الأخرى الخاصّة بالسّلطات الإداريّة والقضائيّة، باستثناء إدارة البريد فيما يخصّ علاقاتها مع الخارج، كما أنّ السّلطات الّتي تستعمل الأختام الوطنيّة والدّمغات أو غيرها من العلامات المتضمّنة كتابات محفورة باللّغة الأجنبيّة تعطى لها مهلة ستّة أشهر لتبديلها ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة.[3] وفيما يتعلّق بالتّشريعات في مجال التّرجمة إلى اللّغة العربيّة، فقد صدر المرسوم المؤرّخ في 1969/02/08م، المتضمّن إحداث مكاتب للتّرجمة إلى اللّغة العربيّة في مختلف الوزارات؛ حيث تقوم هذه المكاتب بمهمّة ترجمة الوثائق والمراسلات والنّصوص الرّسميّة إلى اللّغة الوطنيّة.

---

[1]. الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، المرسوم رقم 68-95 المؤرّخ في 26 أفريل 1968م، المتضمّن تطبيق الأمر رقم 68-92 المؤرّخ في 26 أفريل 1968م، القاضي بإجباريّة معرفة اللّغة الوطنيّة على الموظّفين ومن يماثلهم، ص566.

[2].الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، الأمر رقم 70- 20 المؤرّخ في 19 فيفري 1970م، المتعلّق بالحالة المدنيّة، دون عدد، ص277.

[3]. الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، الأمر رقم 73-55 المؤرّخ في 1 أكتوبر 1973م، المتعلّق بتعريب الأختام الوطنيّة، دون عدد، ص1207.

كانت اللّغة الفرنسيّة هي المستعملة في قطاع العدالة ودور القضاء، وهي لغة المحاكم والوثائق القضائيّة إلى غاية صدور الأمر66-155عام1966م المتعلّق بالإجراءات الجنائيّة أين تمّ ترجمة الوثائق الصّادرة عن دور القضاء إلى العربيّة وإلى اللّهجات السّائدة في الجزائر، لكن صدور قانون عام 1999م، منع استعمال أيّة لغة أخرى غير اللّغة العربيّة في المشاورات والقرارات والمنشورات، وفي العام 2008م فرض القانون 08-09 المتعلّق بالإجراءات المدنيّة والإداريّة استخدام اللّغة العربيّة فقط في المحاكم.[1] ومع ذلك يشهد الواقع عزوفا تامّا عن استعمال اللّغة العربيّة وتداولا ملحوظا للّهجات الجزائريّة عربيّة كانت أم مازيغيّة مع كثير من الفرنسيّة.

لقد جاء القانون رقم91-05المؤرّخ في30جمادى الآخرة عام 1411هـ الموافق لـ 16يناير 1991م المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة خطوة إجرائيّة لإصلاح وضع اللّغة العربيّة في قطاع الإدارة، حيث نصّت المادّة الأولى على ضرورة استعمال اللّغة العربيّة في مختلف ميادين الحياة الوطنيّة وترقيتها وحمايتها، أمّا المادّة الثّانية فتنصّ على ضرورة تجسيد العمل باللّغة العربيّة مظهرا من مظاهر السّيادة واستعمالها من النّظام العامّ، والمادّة الثّالثة تنصّ على وجوب عمل المؤسّسات على ترقية اللّغة العربيّة وحمايتها والسّهر على سلامتها وحسن استعمالها، ومنع كتابتها بغير حروفها.[2]

ومن حيث التّطبيق، فقد ألزمت جميع المؤسّسات والإدارات العموميّة والهيئات والجمعيّات وفق الموادّالتّاليّة بالآتي:[3]

- **المادّة 4:** تلزم جميع الإدارات العموميّة والهيئات والمؤسّسات والجمعيّات على اختلاف أنواعها باستعمال اللّغة العربيّة وحدها في كلّ أعمالها من اتّصال وتسيير إداريّ ومالي وتقني وفنّي.

---

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الأمانة العامّة للحكومة، قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة، 2008م.**

[2]. **الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، القانون رقم 91-05المؤرّخ في 16 يناير 1991م، المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، العدد 3، ص44.**

[3]. **المرجع نفسه، ص46.**

- **المادّة 5:** تحرّر كلّ الوثائق الرّسميّة والتّقارير ومحاضر الإدارات العموميّة والهيئات والمؤسّسات والجمعيّات باللّغة العربيّة. يمنع في الاجتماعات الرّسميّة أيّة لغة أجنبيّة في المداولات والمناقشات.

- **المادّة 6:** تحرّر العقود باللّغة العربيّة وحدها. يمنع تسجيلها وإشهارها إذا كانت بغير اللّغة العربيّة.

- **المادّة 7:** تحرّر العرائض والاستشارات وتجرى المرافعات أمام الجهات القضائيّة باللّغة العربيّة. كما تصدر الأحكام والقرارات القضائيّة وآراء المجلس الدّستوريّ ومجلس المحاسبة وقراراتهما باللّغة العربيّة وحدها.

- **المادّة 8:** يجب أن تجري باللّغة العربيّة المسابقات والامتحانات الخاصّة بالالتحاق بجميع الوظائف في الإدارات والمؤسّسات.

- **المادّة 9:** تنظّم وتجرى باللّغة العربيّة الفترات التّدريبيّة والملتقيات الوطنيّة والتّربّصات المهنيّة والتّكوينيّة والتّظاهرات العامّة. ويمكن أن تستعمل استثناء اللّغات الأجنبيّة إلى جانب اللّغة العربيّة في النّدوات والملتقيات والتّظاهرات الدّوليّة.

- **المادّة 10:** تكون الأختام الرّسميّة والدّمغة والعلامات المميّزة للسّلطات والإدارات العموميّة والهيئات والمؤسّسات مهما تكن طبيعتها باللّغة العربيّة وحدها.

- **المادّة 11:** تكون مراسلات جميع الإدارات والهيئات والمؤسّسات والجمعيّات باللّغة العربيّة.

- **المادّة 12:** يكون تعامل جميع الإدارات والهيئات والمؤسّسات والجمعيّات مع الخارج باللّغة العربيّة. كما تبرم المعاهدات والاتّفاقيّات باللّغة العربيّة.

- **المادّة 13:** تصدر الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة باللّغة العربيّة وحدها.

- **المادّة 14:** تصدر الجريدة الرّسميّة لمداولات المجلس الشّعبيّ الوطنيّ باللّغة العربيّة وحدها.

- **المادّة 23:** تنشأ هيئة وطنيّة تنفيذيّة في مستوى رئاسة الحكومة تتكفّل بمتابعة تطبيق أحكام هذا القانون.

- **المادّة 29:** تعدّ الوثائق الرّسميّة المحرّرة بغير اللّغة العربيّة باطلة. تتحمّل الجهة الّتي أصدرتها أو وافقت عليها مسؤوليّة النّتائج المترتّبة عليها.

- **المادّة 38:** تكتب التّقارير والتّحاليل والوصفات الطّبّيّة باللّغة العربيّة (غير أنّه يجوز استثناء كتابتها باللّغة الأجنبيّة، إلى أن يتمّ التّعريب النّهائيّ للعلوم الطّبّيّة والصّيدلانيّة)

جاء دستور1996م ليؤكّد على ضرورة تطبيق ما جاء في قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة وحدّد 05جويلية1998م آخر تاريخ لتعريب الإدارة، فقد نصّت المادّة 32منه على أنّه «**يعاقب بغرامة ماليّة من1000دج إلى 5000دج كلّ من وقّع على وثيقة محرّرة بغير اللّغة العربيّة أثناء ممارسة مهامّه الرّسميّة أو بمناسبتها مع مراعاة أحكام المادّتين 2و3المعدّلتين والمتمّمتين للمادّتين11و12من هذا الأمر. تضاعف العقوبة في حالة العود.**»[1] وأكّد القانون العضوي رقم99-02المؤرّخ في08مارس1999م في المادّة السّادسة منه على أنّه«**تجري أشغال البرلمان ومناقشاته ومداولاته باللّغة العربيّة.**»[2]

لقد أثمرت هذه القوانين التّشريعيّة نتائج طيّبة، فكانت وزارة الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة آنذاك أوّل وزارة تبادر بتطبيق التّعريب؛ إذ أنشأت خليّة للتّعريب على مستوى الإدارة المركزيّة مشكّلة من إطارات وممثّلين لمديريّتها المركزيّة، الهدف منها حصر الموارد المادّية والبشرّية وتوظيفها الإيجابيّ لإنجاح عمليّة التّعريب، وتحديد المصطلحات المتداولة باللّغة العربيّة سواء على مستوى إدارة الوزارة أم على المرافق العموميّة الوطنيّة الأخرى واستغلالها قدر المستطاع بغرض إنجاح عمليّة التّعريب.[3] ثمّ عرّبت إدارات عديدة ونجحت نجاحا ملحوظا منها قطاع العدالة، القطاع العسكريّ، الوظيفة العموميّة، ومصالح الحالة المدنيّة، في الوقت الّذي أصرّت إدارات كثيرة على الإبقاء على اللّغة الفرنسيّة في تعاملاتها.

ظهر مشروع تعميم استعمال اللّغة العربيّة من جديد في عهد الرّئيس الحالي (عبد المجيد تبّون) أين وجّه وزير التّكوين والتّعليم المهنيّين تعليمة وزاريّة تدعو إطارات الإدارة المركزيّة، مديري التّكوين والتّعليم المهنيّين بالولايات، المدراء العامّون لمؤسّسات الدّعم، مدراء معاهد التّكوين والتّعليم المهنيّين طبقا لأحكام

---

[1].الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الجريدة الرّسميّة لدستور الدّولة الجزائريّة 1996م، العدد 81، الأمر رقم 96-30 المؤرّخ في 10 شعبان 1417هـ الموافق لـ21 ديسمبر 1996م، المعدّل والمتمّم للقانون رقم 91-05 المؤرّخ في 30 جمادى الآخرة 1411هـ الموافق لـ 16 يناير 1991م المتعلّق بتعميم استعمال اللّغة العربيّة، ص5، 6.

[2]. الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، البرلمان (مجلس الأمّة)، القانون العضويّ رقم 99-02، 1999م.

[3]. ينظر: صالح بلعيد، منافحات في اللّغة العربيّة، دط، دار الأمل، الجزائر، 2006م، ص66، 67.

الدّستور، سيّما المادّة الثّالثة منه إلى ضرورة استعمال اللّغة العربيّة في ميدان التّدريس المضمون على مستوى المؤسّسات التّكوينيّة التّابعة للقطاع وفي كلّ المراسلات الصّادرة ابتداء من تاريخ صدور القرار مع الحرص على التّطبيق الصّارم للتّعليمة، كما وجّه وزير الشّباب والرّياضة هو الآخر مذكّرة يدعو فيها المدراء العامّين والمدراء المركزيّين، مدراء الشّباب والرّياضة للولايات، مدراء المؤسّسات تحت الوصاية إلى تعميم استعمال اللّغة الوطنيّة في كلّ المراسلات الدّاخليّة للقطاع على المستوى الوطنيّ ابتداء من01نوفمبر2021م دون أيّ تهاون أو تقصير. فهل طبّقت هذه التّعليمات على أرض الواقع أم لا؟ ذلك هو السّؤال المطروح.

لقد أشار الدّكتور (علي القاسميّ) إلى العمليّة النّفسيّة والاجتماعيّة التّواصليّة الّتي تحدث بين المواطن البسيط والإداريّ عندما يخاطبه هذا الأخير بلغة مشتركة بينهما، تسهّل الفهم ويتحقّق اقتصاد في الوقت والجهد، والأحسن من ذلك يتكوّن شعور بالتّعاطف بينهما وإحساس بالرّضى لدى المواطن، بينما يحدث العكس إذا كانت لغة الإداريّ أجنبيّة لا يجيدها المواطن، إذ سيحدث خلل في التّواصل وعرقلة في الفهم وتعقّد في الأمور بينهما، ناهيك عن شعور المواطن بأنّ نوعا من الاستعلاء والاحتقار يمارَس عليه، وهذا سيؤدّي حتما إلى نفور من الإدارة الّتي يجب أن تكون منفتحة على محيطها الاجتماعيّ الّذي تتعامل معه، هذا الانفتاح الّذي يحقّق التّواصل المستمرّ والنّاجح بلغة مشتركة هي اللّغة الوطنيّة. [1]

يشهد قطاع الإدارة من جهة أخرى ظواهر لغويّة لم تشهدها لغة من قبل، فإضافة إلى طغيان اللّغة الفرنسيّة في الكثير من الإدارات الجزائريّة ومؤسّسات الدّولة كالبرلمان الجزائريّ، هناك ظاهرة الهجين اللّغويّ في التّعامل الشّفهي مع المواطنين المكوّن من خليط لغويّ يجمع العامّيّة العربيّة أو المازيغيّة الممزوجة بألفاظ وعبارات فرنسيّة وأحيانا ألفاظ فصحى، ناهيك عن وجود أخطاء لغويّة في الوثائق المكتوبة تتنوّع بين الأخطاء الإملائيّة والنّحويّة والتّركيبيّة والّتي قد تؤدّي إلى تأويل الكلام أو إلى الفهم الخاطئ لفحوى الوثيقة. فمتى نتخلّص من هذا الإفساد اللّغويّ؟

[1]. ينظر : علي القاسمي، المرجع السّابق، ص91.

4.2.3. مجال المحيط الاجتماعيّ:

لم تقتصر الإصلاحات اللّغويّة على مجالات: التّعليم والتّكوين، الإعلام والإعلان، الإدارة، بل وصلت إلى محو كلّ ما له علاقة بالاحتلال الفرنسيّ ولغته في المحيط الاجتماعيّ، مثل عناوين اللّافتات، أسماء المحلّات والشّوارع، اللّوحات الإشهاريّة... فكان أوّل ما قامت به اللّجنة الوطنيّة للتّعريب برئاسة (عبد القادر حجّار) عام1972م، القيام بمسح شامل لوضع اللّغة العربيّة في الجزائر، وتقديم استراتيجيّة كاملة للتّعريب، تفرّعت اللّجنة إلى أربع لجان كان منها لجنة فرعيّة لتعريب المحيط، ثمّ دعت إلى عقد ندوة وطنيّة للتّعريب في 14جوان1975م برئاسة (هواري بومدين) أين أكّد على تنفيذ توصيات النّدوة الّتي من بينها توصية البدء الفوريّ في تعريب المحيط.[1]

تكوّنت لجان ولائيّة وأخرى على مستوى الدّوائر والبلديّات تسهر على عمليّة تعريب المحيط الاجتماعيّ، واختير 31أكتوبر1976م على السّاعة 00.00تاريخ نهاية العمليّة؛ حيث استبدل الحرف الفرنسيّ بالحرف العربيّ، وتغيّرت أسماء الشّوارع من الفرنسيّة إلى أسماء الشّهداء وأسماء لشخصيات تاريخيّة وعربيّة وإسلاميّة، من جهة أخرى عرّبت أسماء المحلّات التّجاريّة وكتبت بحروف وتسميات عربيّة، وقد نجحت العمليّة رغم وجود معارضين لسياسة التّعريب.[2]

صدر عن المجلس الشّعبيّ الوطنيّ قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة عام1991م، شمل عدّة مجالات منها تعميم استعمال اللّغة العربيّة في المحيط الاجتماعيّ، والّذي نصّ على ما يلي:

المادّة 20: تكتب باللّغة العربيّة وحدهاالعناوين واللّافتات والشّعارات والرّموز واللّوحات الإشهاريّة وكلّ الكتابات المطليّة أو المضيئة، أو المجسّمة أو المنقوشة، الّتي تدلّ على مؤسّسة أو هيئة أو محلّ أو الّتي تشير إلى نوعية النّشاط الممارس، مع مراعاة جودة الخطّ وسلامة المبنى والمعنى. يمكن أن تضاف لغات أجنبيّة إلى اللّغة العربيّة في الأماكن السّياحيّة المصنّفة.

---

[1]. ينظر: حذامي محجوب، ضمن أكبر معارك الهويّة، حجّار يروي خبايا التّعريب بالجزائر، موقع الشّروق أونلاين، 2018/12/26م، على الرّابط: https://www.echoroukonline.com

[2].ينظر: المرجع نفسه.

المادّة21: تطبع باللّغة العربيّة وبعدّة لغات أجنبيّة الوثائق والمطبوعات والأكياس والعلب، الّتي تتضمّن البيانات التّقنية وطرق الاستخدام وعناصر التّركيب وكيفيات الاستعمال الّتي تتعلّق على وجه الخصوص بما يلي: المنتجات الصّيدلانيّة، المنتجات الكيماويّة، المنتجات الخطيرة، أجهزة الإطفاء والإنقاذ ومكافحة الجوائح، على أن تكون الكتابة باللّغة العربيّة بارزة في جميع الحالات.

المادّة22: تكتب باللّغة العربيّة الأسماء والبيانات المتعلّقة بالمنتجات والبضائع والخدمات، وجميع الأشياء المصنوعة أوالمستوردة، أو المسوّقة في الجزائر. يمكن استعمال لغات أجنبيّة استعمالا تكميليّا. تحدّد كيفيّات تطبيق هذه المادّة عن طريق التّنظيم.[1]

عادت الفرنسيّة للظّهور في المحيط الاجتماعيّ في الوقت الحالي، فأصبحت اللّافتات وواجهات المحلّات واللّوحات الإشهاريّة وأسماء المؤسّسات، خصوصا في القطاع الخاصّ تكتب بالفرنسيّة وحدها أو مع الحرف العربيّ إلى جانبها وذلك موجود بكثرة في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة؛ إذ تعطي للزّائر انطباعا أنّه في دولة لا تحترم دستورها ولا اللّغة الّتي أقرّها، لكنّ وزير التّجارة أحدث قرارا يفرض تعريب لافتات المتاجر، وكلّف الولّاة باتّخاذ إجراءات تقضي بتوحيد اللّافتات وكتابتها بالعربيّة، هذا القرار الّذي لقي معارضة شرسة من قبل التّيّار المعارض لتعميم اللّغة العربيّة وعلى رأسه المحامي (مقران آيت أحمد). فمتى تطبّق مثل هذه الإجراءات على أرض الواقع وتكون لها قوانين رادعة؟

رابعا: نقد وتقييم لسياسة إصلاح الوضعيّة اللّغويّة في الجزائر:

1/إنّ اختيار السّاسة الجزائريّين اللّغة العربيّة لتكون اللّغة الرّسميّة في البلاد إلى جانب المازيغيّة كلغة وطنيّة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، يعدّ اختيارا طبيعيّاأقرّته الدّساتير والمواثيق الوطنيّة، وهذا هو الجانب النّظريّ من السّياسة اللّغويّة، أمّا الجانب التّطبيقيّ فيكمن في التّغيير الّذي حدث في إصلاح وضع اللّغة/اللّغات داخل المجتمع الجزائريّ وتوظيف اللّغة الرّسميّة في التّعليم والتّكوين، الإعلام والإعلان، الإدارة بمؤسّساتها المتنوّعة، المحيط الاجتماعيّ.

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، القانون رقم 91- 05المؤرّخ في 16 يناير 1991م، المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، العدد 3، ص46، 47.**

2/ حقّقت سياسة الإصلاح التّربويّ مكاسب كثيرة أهمّها تعريب التّعليم ما قبل الجامعيّ، وبعض الشّعب من التّعليم الجامعيّ، وكانت أحسن فترة للإصلاحات هي فترة المدرسة الأساسيّة، بينما ظلّت الفرنسيّة مهيمنة على الشّعب العلميّة والتّقنيّة بحجّة عدم جاهزيّة اللّغة العربيّة لحمل العلوم والتّقنيّات وتدريسها وهي حجّة واهية لا أساس لها من الصّحّة العلميّة، لأنّ الدّراسات أثبتت العكس.

3/ رغم وجود تشريعات قانونيّة تؤكّد شرعيّة اللّغة العربيّة وإصلاح وضعها في المجتمع الجزائريّ، إلّا أنّ الواقع السّوسيولساني في التّعليم والإعلام والإدارة والمحيط الاجتماعيّ يخالف ذلك، فوضع اللّغة العربيّة ليس بأفضل حال، كون العامّيّات العربيّة والمازيغيّة إلى جانب اللّغة الفرنسيّة أصبحت طاغيّة على الخطاب الشّفهيّ والكتابيّ في مؤسّسات الدّولة وفي محيطها.

4/ لا يمكن نجاح الإصلاحات اللّغويّة في الجزائر إلّا بوجود قوانين ردعيّة تغرّم من يتجاوز قوانين حماية اللّغة العربيّة على غرار ما فعلت فرنسا سنة1994م، والكثير من البلدان المتقدّمة.

5/ إنّ ترتيب المشهد السّوسيولساني في الجزائر لا يتأتّى إلّا بإصلاح لغويّ يجعل اللّغة العربيّة تحتلّ المركز الأوّل في التّداول العام في جميع المجالات من خلال بعث قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة من جديد، ثمّ اللّغة المازيغيّة بوصفها لغة وطنيّة تعبّر عن ثقافة المجتمع الجزائريّ والعمل على ترقيتها وتعليمها في محيطها وتوظيفها في مختلف المجالات، ثم تأتي اللّغات الأجنبيّة ذات الاستعمال الواسع في المركز الثّالث، كالإنجليزيّة، الإسبانيّة، الصّينيّة،... لتوظّف بشكل نفعيّ دون تمييز واحدة عن الأخرى، ودون السّماح لهيمنة الفرنسيّة على مؤسّسات الدّولة وعلى الأفراد.

6/ إنّ المتتبّع لسياسة إصلاح الوضع اللّغويّ في الجزائر في مجالات: التّعليم والتّكوين، الإعلام والإعلان، الإدارة، والمحيط الاجتماعيّ يسجّل النّقاط التّاليّة:

- أصبحت اللّغة العربيّة هي لغة التّعليم في مراحل التّعليم ما قبل الجامعيّ وبعض الشّعب الجامعيّة فقط، بينما ظلّت الفرنسيّة مهيمنة على الشّعب العلميّة والتّقنيّة رغم وجود تشريعات قانونيّة أقرّتها دساتير الجزائر بداية بدستور1963م وانتهاء بدستور 2020م.

-لم تسجّل أيّة إصلاحات حقيقيّة معتبرة في مجال الإعلام بمختلف وسائله سعت إلى تغيير الوضع اللّغويّ ما عدا بعض التّعديلات.

خلاصة الفصل الثّاني:

تذبذبت سياسة إصلاح الوضع اللّغويّ وترتيبه في المجتمع الجزائريّ بين اتّجاهات إيديولوجيّة ثلاثة، ولكلّ اتّجاه دوافعه ومبرّراته، فدعاة الفرنكوفونيّة المتغلغلون في مراكز حسّاسة ممّن لهم سلطة ونفوذ، يؤيّدون بقاء اللّغة الفرنسيّة في مؤسّسات الدّولة وإداراتها العموميّة والخاصّة، وفي الإعلام والتّعليم بوصفه القاعدة الأساس الّتي تخرّج جيلا مفرنسا، أمّا دعاة التّعريب أو التّصحيح اللّغويّ فيركّزون على مشروع تعميم استعمال اللّغة العربيّة ويدعمون تطبيقه في مجالات الحياة كلّها كرمز من رموز استعادة الجزائر استقلالَها اللّغويَّ وأداةٍ لإثبات الهويّة الوطنيّة، وهناك اتّجاه ثالث يدعو إلى الثّنائيّة اللّغويّة والعمل بها في التّعليم والإعلام والإدارة؛ مع منح الأفضليّة دائما للفرنسيّة دون الانفتاح على اللّغات الأجنبيّة الأخرى ودون العمل على ترقية اللّغة الوطنيّة الثّانيّة (المازيغيّة) ويبدو أنّ الوضع استقرّ عند هذا الاتّجاه رغم ما حقّقته السّياسة اللّغويّة من انتصارات معتبرة، وما سجّلته مسيرة الإصلاحات اللّغويّة، وما وصلت إليه الدّراسات الأكاديميّة والبحوث اللّسانيّة فيما يتعلّق بارتباط الأمّة الواحدة بلغة الهويّة، وهي اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ الّذي ارتبط بها منذ الفتح الإسلاميّ وإلى يومنا هذا، دون أن يكون هناك صراعات سياسيّة ولا اجتماعيّة ولا لغويّة، بل كان مثقّفو المناطق النّاطقة بالمازيغيّات من أكثر المدافعين عن أحقّيّة اللّغة العربيّة كلغة رسميّة ووطنيّة في الجزائر لما لها من أبعاد تاريخيّة، اجتماعيّة، قانونيّة ولغويّة في المجتمع الجزائريّ. وهو ما سنتطرّق إليه بالتّفصيل في الفصل الموالي.

بعد ستّين سنة من الاستقلال السّياسيّ، ورغم كلّ تلك المحاولات الجادّة المتمثّلة في السّياسة والتّخطيط اللّغويّين وإصلاح وضع اللّغات قصد تحرير المجتمع الجزائريّ من سرطان اللّغة الفرنسيّة والانفتاح على العلوم والمعارف والتّقنيّات الحديثة بلغتنا الوطنيّة الرّسميّة والعمل على تنميّة البلاد سياسيّا واقتصاديّا واجتماعيّا وثقافيّا، باستغلال مجالات حيويّة كالتّعليم ووسائل الإعلام المختلفة، المؤسّسات الاقتصاديّة والإدارات العامّة والخاصّة، تحقيقا لعدالة لغويّة تجعل استعمال اللّغة العربيّة في المرتبة الأولى ثمّ

المازيغيّات بتنوّعاتها اللّسانيّة في المرتبة الثّانيّة وهما رمزا الهويّة الوطنيّة واللّغويّة، ثم اللّغات الأجنبيّة الأخرى ذات الانتشار الواسع في السّوق اللّغويّة، لم تتمكّن الجزائر من الخروج من بوتقة الثّنائيّة اللّغويّة ومنح الأولويّة للّغة العربيّة في كلّ مجالات الحياة لما لها من أبعاد تاريخيّة، اجتماعيّة وثقافيّة، قانونيّة ومؤسّسيّة، وأبعاد لغويّة تؤهّلها لتكون في مصافّ اللّغات العالميّة، وهذا ما سنفصّل فيه في الفصل الموالي.

الفصل الثّالث:

أبعاد اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ.

أوّلا: البعد التّاريخيّ.

ثانيّا: البعد القانونيّ والمؤسّسيّ.

ثالثا: البعد الاجتماعيّ.

رابعا: البعد اللّغويّ.

«**العربيّة عقيلة حرّة لا تتحمّل ضرّة.**»*الشّيخ البشير الإبراهيميّ.*

«**ومن يخطبِ الحسناءَ لم يُغْلِهَا المهرُ**»*أبو فراس الحمداني.*

تمهيد:

ترتبط الأمم والشّعوب بلغة الهويّة، فتدافع عنها بحمايتها من هيمنة لغات أخرى، وتسعى لنشرها خارج حدودها السّياسيّة، لأنّ اللّغة كلّما استعملت، زادت قيمتها في السّوق اللّغويّة، وقد شهد التّاريخ وجود حروب لغويّة بالمعنى الحقيقيّ؛ أي نشوب حروب طويلة هدفها فرض لغة الغالب وتداولها، وحروب لغويّة أخرى بالمعنى المجازيّ، تتسابق فيها الأمم لتمكين وظائف لغتها داخليّا وخارجيّا وجعلها اللّغة الأكثر تداولا في العالم ككلّ. واللّغة العربيّة «**في حياة الأمّة العربيّة لها شأن كبير، وقيمة أعظم من قيمتها في حياة أيّة أمّة أخرى، فقد بلغت لغتنا درجة من الرّقيّ أهّلتها لأن ينزل بها أعظم كتاب عرفته البشريّة، فهي من أوسع لغات العالم ثروة، لما لها من قابليّة لمجاراة الزّمن والتّطور، معتمدة على طبيعتها في النّحت والاشتقاق، والتّعريب والتّرادف، وهي وسيلة التّعبير عمّا في نفوسنا نحن أبناء الأمّة العربيّة عن مظاهر الحياة جميعها وأنشطتها، وهي من مقوّمات الوحدة القوميّة.**»[1] وهي واحدة من تلك اللّغات الّتي تصارع من أجل البقاء والاستعمال والانتشار، خصوصا في المجتمع الجزائريّ.

إذن، هي «**لغة إنسانيّة حيّة، لها نظامها الصّوتيّ والصّرفيّ والنّحويّ والتّركيبيّ، كما لألفاظها دلالاتها الخاصّة بها، وقد رأى العلماء أن كلّ خروج عن هذا النّظام اللّغويّ المتكامل يعتبر لحنا، سواء أكان هذا الخروج بخلط الكلام بلغة أخرى، أو باستعمال اللّغة في غير موضعها، أو في مخالفة أيّ عنصر أساسيّ من عناصر كيانها اللّغويّ يميّزها عن غيرها من اللّغات الإنسانية.**» [2] إذ واجهت قديما، ولا تزال تواجه حديثا الكثير من الصعوبات في جميع مستوياتها، لعلّ أهمّها تيّار العولمة الجارف بوسائله المادّيّة والمعنويّة، والّذي يحاول فرض لغة عالميّة موحّدة تستعمل في ميادين العلم والمعرفة،

[1]. خالد ناجي أحمد الجبّوري، صعوبات تدريس التعبير الشفهي في المرحلتين المتوسطة والإعدادية، من وجهة نظر المدّرسين، مجلة الفتح، العدد 51، أيلول لسنة 2012م، ص396.

[2].نايف معروف، خصائص العربيّة وطرائق تدريسها، دار النفائس، بيروت، ط 1، 1405هـ/1985م،ص53.

والاقتصاد والسّياسة، ووسائل التّواصل والإعلام والإعلان وغيرها، وتسعى لاكتساح اللّغة العربيّة الفصحى، أو طمس معالمها، أو الإنقاص من قيمتها، وبالتّالي طمس معالم الهويّة اللّغويّة، بدعوى عدم قدرتها على مواكبة متطلّبات العصر، واستيعاب مصطلحات جديدة، إضافة إلى التّداخل اللغويّ بين الفصحى والعامّيّة من جهة، وبينها وبين اللّغات الأخرى من جهة ثانية، وهذا يعود إلى العزوف عن استعمال اللّغة العربيّة في المواقف الكلاميّة، وكذا إلى الثّنائيّة اللّغويّة أو التّعدّد اللّغوي في المجتمع الواحد، حتى ظهر ما يسمّى بالانفصام اللّغويّ الّذي أصبح يتخبط فيه جل أبناء العربيّة.

واللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ ذات أبعاد مختلفة، بداية ببعدها التّاريخيّ من حيث تواجدها وتطوّرها ومواجهتها لتحدّيات كثيرة، إلى البعد القانونيّ والبعد السّياسيّ، ثمّ البعد الاجتماعيّ الثّقافيّ، ختاما بالبعد اللّغويّ. وهو بعد لا يتعلّق بخواصّ اللّغة العربيّة في الجزائر، وإنّما بتميّزها في ذاتها عن بقيّة اللّغات واللّهجات.

أوّلا:البعد التّاريخيّ.

اللّغة العربيّة عند العرب معجزة الله الكبرى في كتابه العزيز، هي لغة القرآن ودستور الإسلام، بها حُمِلَت رايتُه إلى مختلف البلدان عن طريق الفتوحات الإسلاميّة،فاستعربت شعوب غرب آسيا وشمال إفريقيا، فتركت لغاتها الأولى وآثرت لغة القرآن؛ أي إنّ حبّهم للإسلام واقتناعهم به هو الّذي عرّبهم، فهجروا دينًا إلى دين، وتركوا لغة إلى أخرى، وهذا ما حدث في المجتمع الجزائريّ.

إنّ أوّل اتّصال لغويّ بين الأمازيغ واللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ بدأ مع الفتوحات الإسلاميّة، أين تمّ فتح شمال أفريقيا(27-82هـ) بهدف نشر الإسلام، حيث اتّجهوا– الأمازيغ– إلى تعلّم اللّغة العربيّة الّتي تعدّ جزءا من دينهم، فلا يمكن فهم أحكامه وأداء المناسك الدّينية وأوّلها الصّلاة إلّا بفهمها وإتقانها ومن ثمّ استعمالها في الحياة اليوميّة، فبعد أن حقّق (حسّان بن النّعمان) الأمن والاستقرار (442هـ/1031م)«**عمل على نشر الدّين الإسلاميّ بين البربر، فوزّع الفقهاء إلى سائر أنحاء البلاد لتعليم البربر قواعد الدّين، ونشر اللّغة العربيّة لغة القرآن، فأقبل البربر على الإسلام في حماس**

منقطع النّظير، وحَسُن إسلامهم.» [1] وبالتّالي تمّ تداول اللّسان العربيّ ومزاحمته للفينيقيّة والبربريّة. يقول البشير الإبراهيمي: «**وعرف البربر على طريقها ما لم يكونوا يعرفون، وسعت إليها حكمة اليونان تستجديها البيان، وتستدعيها على الزّمان، فأجْدت وأعْدَت، وطار إلى البربر منها قبس لم تكن لتطيره لغة الرّومان، وزاحمت البربريّة على ألسنة البربر، فغلبت وبزت، وسلّطت سحرها على النّفوس البربريّة، فأحالتها عربيّة، كلّ ذلك باختيار لا أثر فيه للجبر.**»[2]إلّا أنّ معالم التّعليم لم تكن واضحة ولم تذكرها كتب التّاريخ بالتّفصيل بسبب الحالة الّتي كانت تعيشها المنطقة.

ثمّ انتشرت اللّغة العربيّة وازدهرت زمن الدّولة الرّستميّة(141هـ/758م)الّتي أسّسها (عبد الرّحمن بن رستمت171هـ/787م)؛إذ جعلها اللّغة الرّسميّة للدّولة، وشجّع تعليم العلوم العربيّة والإسلاميّة في بقاعها.[3]فتطوّر المجال الفكريّ، وبرز نوابغ جمعوا بين مختلف المجالات الثّقافيّة والعلميّة.

وقد زاد المجال الفكري نضجا والاهتمام باللّغة العربيّة سعة في عهد المرابطين والموحّدين من وراء التّشبّع بالثّقافتين الأندلسيّة والمشرقيّة، واستعرب كثير من البربر في عهد الدّولة الحمّاديّة، وبدخول الحفصيّين الجزائر ومن بعدهم الزّيانيّينوالمرينيّين زاد الاهتمام بالعلوم والفنون العربيّة؛ إذ بنى سلاطين الدّولة الزّيانيّة مدارس ومؤسّسات تعليميّة مجهّزة بمختلف مرافق الإيواء ووسائل المعيشة، كما وفّروا أوقافا لدوام استمراريتها.

في العهد العثمانيّ (القرن العاشر للهجرة) كانت المدارس منتشرة في مدن مثل الجزائر وتلمسان والمديّة وقسنطينة...كانتمموّلة من موارد الأوقاف، أمّا التّعليم في الأرياف فكانت أوقاف وهدايا زوايا الطّرق الصّوفيّة مصدر تمويل الكثير من مدارسه.[4]فلمتؤثّر اللّغة التّركيّة على اللّغة العربيّة اللّغة الرّسميّة في

---

[1].السيّد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلاميّ، مؤسّسة شباب الجامعة للطّباعة والنّشر، الإسكندريّة، 1982م، ص164.

[2]. البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ج3، ص206.

[3]. ينظر : مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، بدون تاريخ، ج2، ص63، 86.

[4]. مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النّهضة الجزائريّة، الجزائر، 1964م، ج3، ص317، 318.

الجزائر آنذاك،وقد كان وضع التّعليم العربيّ الإسلاميّ نشطا بشكل عام قبل الاحتلال الفرنسيّ، إذ تؤكّد الإحصائيّات «**أنّه كان في مدينة قسنطينة قبل الاحتلال خمسة وثلاثون مسجدا لها مدارس للتّربيّة والتّعليم تتضمّن جميع المراحل، كما كان هناك سبع مدارس ثانويّة يحضرها ما بين ستمائة وتسعمائة طالب، ويدرّس فيها أساتذة محترمون لهم أجور عاليّة يتقاضونها من أموال الأوقاف.**»[1] هذه المدارس تابعة للمساجد أو الزّوايا، يمرّ المتعلّم فيها بمراحل ثلاث: [2]

المرحلة الابتدائيّة:يبدأ بحفظ القرآن كلّه أو أجزاء منه، كما يتلقّى خلالها قواعد القراءة والكتابة ويحفظ المتون والنّصوص.

المرحلة الثّانويّة: يدرس فيها الطّالب العلوم العربيّة والفقه والتّوحيد ومبادئ التّفسير ومصطلح الحديث والسّيرة النّبويّة.

مرحلة التّعليم العالي: يتلقّى الطّالب العلوم الشّرعيّة وأصول الدّين والتّاريخ الإسلاميّ وعلوما أخرى كالحساب والفلك والجغرافيا والطّبّ وغيرها.

إلّا أنّ أوضاع تعليم اللّغة العربيّة وترقيتها في الجزائر بدأت تتدهور مع حرص الإدارة الفرنسيّة المحتلّة على تهميشها وتجميد الأنشطة العلميّة والثّقافيّة الّتي تسعى إلى الاهتمام بها، حتّى وصل الأمر إلى درجة محاربتها وإقصائها من مجالات الحياة وإبعادها عن أهلها، وذلك عن طريق:[3]

- الاستيلاء على أملاك الأوقاف الّتي كانت تموّل المؤسّسات التّعليميّة باللّغة العربيّة في الجزائر ونفي المعلّمين، وبالتّالي انخفاض عدد التّلاميذ الجزائيّين من ثلاثة عشر (13)ألف تلميذ عام1865م إلى ثلاثة آلاف تلميذ عام 1880م.
- إصدار قرارات بإنشاء تعليم مزدوج بالعربيّة والفرنسيّة تدرَّس فيه غالبيّة الموادّ بالفرنسيّة.
- فرض رقابة صارمة على التّعليم في الزّوايا الرّيفيّة.

---

[1]. **أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنيّة في الجزائر 1900–1930م، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ج2،ط4، ص61.**

[2]. **ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثّقافيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1998م، ج3،ص23، 24.**

[3]. **نفسه، ص330، 332.**

- وقف تعليم اللّغة العربيّة في المدارس الابتدائيّة والثّانويّة، وترخيص تعليمها في المدارس العليا بهدف تكوين الإداريّين والمترجمين الّذين تستخدمهم في سياسة القضاء على الهويّة الجزائريّة واستبدالها بالهويّة الفرنسيّة.
- فرض الثّقافة الفرنسيّة من وراء منع التّكلّم بأيّ لغة أو لهجة سوى اللّغة الفرنسيّة سواء أكان ذلك داخل المدارس أم خارجها.

ظهرت جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين في خضمّ كلّ هذه الأحداث، كردّ فعل على السّياسة اللّغويّة الفرنسيّة، فلجأت إلى التّعليم واتّخذته أداة لإعادة اللّغة العربيّة إلى أحضان أهلها، وقد كان لذلك «**انعكاسات في دفع عمليّة التّعليم العربيّ في الجزائر بعد الاستقلال، فإليها يرجع الفضل في تكوين النّخبة المفكّرة من المعرَّبين، وإليها يرجع الفضل في إعادة الاعتبار للّغة العربيّة.**»[1]

لم تنجح كلّ هذه الإجراءات والقرارات التّعسّفيّة والحصار المضروب على اللّغة العربيّة وتعليمها في المجتمع الجزائريّ أمام تمسّك الجزائريّين بها والشّعور بضرورة تعلّمها بصفتها رمز عقيدتهم وهويّتهم، ممّا دفع رجال السّياسة وعلماء الإصلاح إلى المطالبة برفع الحصار عليها وإعطائها المكانة الّتي تعطى للّغات الأخرى على غرار الفرنسيّة.

كان ينتظر اتّخاذ قرارات إيجابيّة في السّنوات الأولى من الاستقلال تسعى إلى تغيير الوضع اللّغويّ الموروث عن الاحتلال الفرنسيّ، وانتهاج سياسة لغويّة رشيدة ذات تخطيط مدروس وبرنامج واضح وأهداف مسطّرة تعيد للّغة العربيّة اعتبارها، إلّا أنّ بعض المسؤولين ظهر عندهم نوع من التّراخي والتّردّد بسبب ضعف الرّوح الوطنيّة من جهة والانبهار بالثّقافة الأجنبيّة من جهة أخرى.

لكنّ المتتبّع للخطوات الأولى الّتي أنجزت في سبيل تصحيح الوضع اللّغوي بعد الاستقلال، يقف عند سياسة تعريب التّعليم ومؤسّسات الدّولة الّتي عكف على تدشينها (أحمد بن بلّةت2012م)أوّل رئيس للجمهوريّة الجزائريّة المستقلّة1962م ومن بعده الرّئيس (هواري بومدين) كما حافظت الحكومات المتعاقبة على هذه السّياسة؛فقد كانت «**الغاية من عمليّة التّعريب هي جعل اللّغة العربيّة لغة حضارة**

[1]. **عبد الرّحمن سلامة، التّعريب في الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وزارة الإرشاد القومي، دمشق، 1976م، ص15.**

عصريّة تحتلّ جلّ المواقع الّتي تحتلّها اللّغة الفرنسيّة في مجال الحداثة، لكن لم يكن من السّهل إطلاقا إحلال اللّغة العربيّة موقعها الطّبيعيّ في مرحلة الاستقلال، ذلك أنّ اللّغة الفرنسيّة استمرّت لفترة طويلة في الإدارة والاقتصاد والمؤسّسات»[1] و**«لم يكن من السّهولة إحلال العربيّة المكانة اللّائقة بها، ذلك أنّ اللّغة الفرنسيّة تغلغلت في النّسيج الثّقافيّ والسّياسيّ، ونظرا لطول هيمنة اللّغة الفرنسيّة وانبثاق نخب فرنسيّة التّكوين وإمساكها بزمام السّلطة، فقد تباطأت الدّولة الوطنيّة في عمليّة التّعريب الشّامل»**[2]

ورد في المادّة الخامسة من دستور الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة لسنة1963م تأكيدا على أهمّيّة التّعريب «**أنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة القوميّة والرّسميّة للدّولة.**» وفي المادّة 76: «**يجب تعميم اللّغة العربيّة في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهوريّة، بيد أنّه خلافا لأحكام هذا القانون سوف يجوز استعمال اللّغة الفرنسيّة مؤقّتا إلى جانب اللّغة العربيّة.**» وفي المادّة الثّالثة من دستور1976م تأكيد على أنّ «**اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة**» لكنّ الاعتراض من قبل الأمازيغ انصبّ على هذه المادّة وقدّمت اقتراحات تنصّ على تعديلها لتصبح كالتّالي: «**العربيّة والأمازيغيّة لغتان وطنيّتان، واللّغة العربيّة هي اللّغة الرّسميّة.**»وجاء في دستور 1996م في المادّة 177ما يلي: «**لا يمكن لأيّ تعديل دستوريّ أن يمسّ العربيّة باعتبارها اللّغة الوطنيّة والرّسميّة**» والقرار نفسه ورد في التّعديل الدّستوري لسنة2008م في المادّة 178منه.[3] فبعد تعريب التّعليم الأساسيّ والثّانويّ، وبعض أقسام التّعليم العالي، تعرّب الإعلام ودخلت اللّغة العربيّة مجال القضاء والتّقاضي والأوراق الثّبوتيّة والإدارة (مصالح البلديّة وسجلّات الحالة المدنيّة). ثمّ جاء قرار ترسيم المازيغيّة في تعديل الدّستور الجزائريّ الجديد بتاريخ2016/01/31م وجعلها لغة رسميّة إلى جانب اللّغة العربيّة.

---

[1]. Gilbert Granguiliaume،Arabisation et politique linguistique au Maghreb، Maisonneuve et la Rose، Paris، 1983، pp135، 140.

[2].منصف الوناس: الدولة والمسألة الثّقافيّة في المغرب العربي، ط1، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، 1995م، ص271.

[3]. موقع الدّساتير الجزائريّة:www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution.htm

لكنّنا نلحظ تناقضات تصعّب من عملية التّعريب منها:[1]

- التّناقض بين اللّغة العربيّة والفرنسيّة داخل جهاز الدّولة وهياكلها الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- التّناقض بين اللّغة العربيّة والمنطوق اليوميّ ممثّلا في اللّهجات المحليّة العربيّة والبربريّة.
- التّناقض بين اللّغة المدروسة في المدارس وبين الاستعمالات اللّغويّة اليوميّة السّائدة.

إنّ النّتيجة الّتي كان ينتظرها المجتمع الجزائريّ وهي الشّعور بالاستقلال اللّغويّ والثّقافيّ والانسلاخ عن فرنسا ومخلّفاتها استغرقت زمنا طويلا، وحتّى المحاولات والإنجازات الّتي تحقّقت على أرض الواقع لم تصل إلى المستوى المطلوب؛ ذلك أنّ اللّغة العربيّة لا تزال مقصاة من مجال الإدارة، ومبعدة عن ممارسة الاختصاصات العلميّة المبرمجة في مناهج التّعليم العاليّ (الطّب، الصّيدلة، العلوم التّقنية والتّكنولوجيّة، الإعلام الآليّ.....) إضافة إلى تفشّي ظاهرة التّعلّق باللّغات الأجنبيّة الملاحظة على واجهة المحلّات واللّافتات والوثائق والمنتجات وفي المحادثات اليوميّة، وهذا أكبر دليل على أنّ اللّغة العربيّة لا تحظى بالمكانة الّتي تستحقّها، ولم تلق إلى الآن سياسة رشيدة تعيد إليها اعتبارها مع أنّ نيّة التّغيير كانت موجودة لدى المسؤولين، وهذا في زمن كثر فيه الصّراع اللّغويّ والتّلوّث اللّغويّ في المجتمع الواحد كالمجتمع الجزائريّ، وهذا ما سنعرضه بالتّفصيل في البعد الاجتماعيّ والثّقافيّ للّغة العربيّة، لكن بعد التّطرّق لأهمّ القرارات السّياسيّة والمؤسّسيّة الدّاعمة لإعادة الاعتبار للّغة القوميّة في بعدها القانوني والمؤسّسيّ.

ثانيّا:البعد القانونيّ أو المؤسّسيّ.

إنّ ارتباط المجتمع الجزائريّ باللّغة العربيّة منذ الفتوحات الإسلاميّة لبلاد المغرب، بصفتها لغة الدّين الجديد، ورمز الهويّة الجماعيّة إلى يومنا هذا، وقف حاجزا منيعا في وجه أيّة هيمنة لغويّة حاول المحتلّ الغاصب لهذه الأرض فرضها على الشّعب الجزائريّ، أو أيّ صراع لغويّ أجّجته جهات معادية للّغة العربيّة عبر التّاريخ، وقد عبّرت القيادة السّياسيّة ضمن لوائح المؤتمر الرّابع لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ سنة1964م عن الحاجة إلى التّغيير وإصلاح الوضع اللّغويّ الّذي خلّفته السّياسة الاستعماريّة منذ

[1].Georges Al Rassie: L'arabisation et les conflits culturels dans l'Algérie indépendante, thèse de 3ème cycle, école des hautes études en sciences sociales, Paris: 1979, p472.

وطئت أرض الجزائر بما حملته معها من تخطيط لطمس معالم الهويّة الوطنيّة بإقصاء اللّغة العربيّةومحاولات القضاء عليها في مجالات مختلفة أهمّها مجال التّعليم، باعتباره أكثر المجالات استعمالا لها. وفيما يلي عرض لأهمّ الإجراءات المنجزة الرّاميّة لتصحيح جوانب من الوضع اللّغويّ الّذي كان قبل الاستقلال:[1]

- قرار تعريب السّنة الأولى من التّعليم الابتدائيّ للموسم الدّراسيّ65/64م، وقد عيّنت الحكومة الجزائريّة10961مدرّسا للّغة العربيّة، كما وجّهت دعوات للدّول العربيّة للمساهمة في عمليّة التّعريب، وقامت باستيراد كمّية كبيرة من الكتب المدرسيّة المكتوبة باللّغة العربيّة من الدّول العربيّة.
- أنشأت وزارة التّعليم في الجامعة معهدا للّغة العربيّة لتكوين إطارات متخصّصة في علوم اللّغة، كما أنشأت معهدا عاليّا للتّرجمة.
- في العام الدّراسيّ1966/1965م، وضعت الدّولة وسائل تربويّة وتعليميّة كبيرة تحت تصرّف المدرّسين لدعم عمليّة التّعريب على المستوى الابتدائيّ والإعداديّ والثّانويّ، وأنشأت على مستوى التّعليم العاليّ قسما باللّغة العربيّة في مدرسة الصّحافة والإعلام، وفتحت سبعة معاهد لتكوين المدرّسين باللّغة العربيّة.
- في سنة1967م، استمرّت عمليّة التّعريب على المستوى الابتدائيّ والثّانويّ، وأنشأت الدّولة ثلاث مدارس ثانويّة عربيّة إحداها للبنات، كانت اللّغة الفرنسيّة لغة أجنبيّة، كما فتحت في الجامعة الأقسام العربيّة الأولى في الحقوق مخصّصة لحملة شهادة الباكالوريا العربيّة. وتمّ تعريب أقسام من التّعليم العاليّ في الفلسفة والحقوق والتّاريخ في الفترة الممتدّة من 1965إلى1969م.
- تنفيذ الأمر الرّئاسيّ الّذي يقضي بإجباريّة معرفة اللّغة العربيّة على كامل الموظّفين ومن يماثلونهم بتاريخ 1968/04/26م.

---

[1]. **ينظر:**

Christian Souriau, La politiquealgérienne de l’arabisation, AnnuaireDe l’Afrique du Nord, Paris, 1977, pp 367-380.

وينظر:

Ministère de l’Enseignement Supérieur et de la Recherches Scientifique, L’EnseignementSupérieur et la RechercheScientifiqueen Algérie-50 Années au Service du développement, Alger, 1962-2012, pp31-32

- صدور قرار تعريب الوظيفة العامّة في1970/02/19م، مع إلزام كلّ موظّف يرغب في الحصول على ترقيّة، أو كلّ مترشّح للتّوظيف ابتداء من سنة 1971م أن يجتاز امتحانا شفويّا وتحريريّا باللّغة الوطنيّة (العربيّة) ،كما شمل التّعريب وسائل الإعلام ومعظم مرافق الحياة العامّة.
- تطبيق قرار التّعريب النّقطي[1] الصّادر عام 1971م، ضمن إصلاحات النّظام القائم، والّذي يقضي بتعريب ثلث الأقسام المفتوحة في كلّ مدرسة من الصّفّ الخامس إلى نهاية التّعليم الثّانويّ، ومضمون هذا القرار: أن يتلقّى ثلث تلاميذ المدارس كلّ المعارف باللّغة العربيّة بما فيها المواد العلميّة تمهيدا لتعميم التّعريب على باقي التّلاميذ، وقد استمرّ هذا الإجراء إلى نهاية 1989م.
- تطبيق نظام التّعليم الأساسيّ الّذي صدرت نصوصه في 1976/04/16م، يقضي بجعل اللّغة العربيّة لغة تعليم جميع الموادّ، ويحدّد دور اللّغة الأجنبيّة باعتبارها لغة مساعدة، ويدرج تعليمها في الصّفّ الرّابع وليس قبل ذلك.
- صدور القانون المتضمّن تخطيط مجموعة الدّارسين في المنظومة التّربويّة في1984/01/07م.
- صدور القانون المتضمّن إنشاء المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة بتاريخ1986/08/19م.
- استكمال تعريب ثلثي الأقسام المتبقّية بعد سنة1989م، وتوحيد لغة التّعليم في جميع المراحل بإلغاء نظام الازدواجيّة الّذي قسّم التّلاميذ إلى فئة تتلقّى تعليم كلّ الموادّ الدّراسيّة باللّغة العربيّة، وفئة أخرى تتلقّى الموادّ العلميّة بالفرنسيّة.
- تنفيذ قرارات اللّجنة المركزيّة لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ الدّاعية إلى تنفيذ توصيات النّدوة الوطنيّة الأولى للتّعريب المنعقدة عام 1975م بإشراف الرّئيس الرّاحل هوّاري بومدين، هذه التّوصيات الّتي تضمّنت تعريب الحالة المدنيّة (1970/02/19م)، وتعريب مظاهر المحيط والأختام الرّسميّة

[1]. **يقصد بالتّعريب النّقطي أنّه تعريب يتمّ في مستويات معيّنة من التّعليم الابتدائي والثّانوي بنسبة محدودة، ولم يشرع في تطبيق هذه الطّريقة إلّا بعد تبادل الرّأي، وهذا ما جعل تاريخ العمل بها يتأخّر إلى سنة 1971م. ينظر: عبد الرّحمن سلامة، التّعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرّسميّة، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1981م، ص73.**

(1973/01/10م)، وتعميم التّعامل باللّغة العربيّة في المصالح المتعاملة مع الجمهور، وغير ذلك من المجالات بما في ذلك مجال التّعليم.

- تعريب القضاء والتّقاضي والمصالح المتّصلة بهما.
- تعريب الجرائد الصّادرة باللّغة الفرنسيّة والبرامج الإعلاميّة، وإنشاء جرائد ومجلّات تصدر بالعربيّة هذه الإجراءات كان من المنتظر تتويجها بتطبيق النّصّ القانونيّ الّذي أصدره البرلمان عام1991م، والّذي يهدف إلى تعميم التّعامل باللّغة العربيّة في جميع المجالات، إلّا أنّه لم يطبّق من قبل المسؤولين، وظلّ مجمّدا إلى اليوم.[1] (ينظر الملحق رقم2)

عموما، فقد حقّقت سياسة التّعريب في الجزائر نتائج طيّبة، على الرّغم من التّحدّيات المادّيّة والمعنويّة الكثيرة الّتي واجهتها، ومن أبرز الأدلّة على ذلك وجود جامعات ومراكز جامعيّة في جميع ولايات الدّولة الجزائريّة تحتلّ اللّغة العربيّة مركز الصّدارة فيها، وفي الجزائر أيضا ما يزيد عن ألف(1000) مختبر للبحوث وثلاثين (30) مركزا للبحوث تنشر أبحاثها باللّغة العربيّة.[2] وهذا يحيلنا إلى أنّ السّياسة اللّغويّة في الجزائر ببعدها القانوني المؤسّسي بعد الاستقلال تعدّ محاولة شجاعة لإعادة الاعتبار للّغة العربيّة في كثير من المجالات، إلّا أنّ الوقت الّذي استغرقته طويل والنّتائج الّتي وصلت إليها لم تصل إلى المستوى المطلوب.

ثالثا: البعد الاجتماعيّ والثّقافيّ.

اللّغة قبل كلّ شيء ظاهرة اجتماعيّة، تخضع في حياتها وتطوّرها لقوانين محدّدة، وهي ذات طبيعة اجتماعيّة وليست من صنع الأفراد، وأيّ خروج عن نظامها يجعل الفرد معرّضا لمقاومة عنيفة من قبل المجتمع، إضافة إلى أنّها معرّضة للاحتكاك باللّغات واللّهجات المختلفة والتّأثّر بالظّواهر الاجتماعيّة

[1]. **الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة الصّادر عام 1991م.**

[2]. **Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherches, p15, 16.**

الأخرى، خصوصا في ظلّ العولمة.[1] واللّغة الّتي نتحدّث عنها في بعدها الاجتماعيّ والثّقافيّ هي اللّغة العربيّة ضمن جغرافيّة محدّدة هي المجتمع الجزائريّ الّذي يتميّز بنوع من التّعدّد اللّغويّ والتّنوّع اللّسانيّ.

1.3. التّعدّد اللّغويّ في الجزائر.

حريّ بنا قبل أن نعرض مظاهر التّعدّد اللّغوي في المجتمع الجزائريّ، أن نعرّج على المفهوم كي تتّضح الرّؤية، إذ ورد في كتاب حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة (للويس جان كالفي) أنّ التّعدّديّة اللّغويّة هي «**قدرة الفرد على استخدام أكثر من لغتين.**»[2]وذكر صاحبا كتاب: العدالة اللّغويّة في المجتمع المغاربيّ أنّ «**التّعدّد اللّساني يعني تعايش نمطين من الأداء داخل سياق اجتماعي واحد.**»[3]ولعلّ التّعدّديّة اللّغويّة المتواجدة في الجزائر هي تعدّديّة ذات لغة وحيدة غالبة على حدّ تعبير (كالفي)«**تتميّز بوجود عدد من اللّغات المتواجهة في رقعة جغرافيّة ما، تكون واحدة منها لغة غالبة إلى حدّ كبير.**»[4]وقد وصفت الدّكتورة (خولة طالب الإبراهيميّ) المسألة اللّغويّة في الجزائر بالتّعدّد، وهو تعدّد غير رسميّ، بل قائم بحكم الواقع؛ إذ لا ترى حرجا في ذلك، بل الحرج في كيفيّة التّعامل مع الواقع المتعدّد الّذي يعاني من التّسييس والإيديولوجيا، فالوضع اللّغويّ في الجزائر كما تراه مشكلة لغويّة وثقافيّة وليست مشكلة عرق أو جنس.

ثمّ إنّ المتتبّع للوضع اللّغويّ في المجتمع الجزائريّ عبر التّاريخ، يرصد أهمّ اللّغات واللّهجات الّتي كانت سائدة قبل الفتح الإسلاميّ وبعده إلى يومنا هذا مع ما اعتراها من تطوّرات؛ إذ يذكر الدّكتور (شكري فيصل) في كتابه: المجتمعات الإسلاميّة في القرن الأوّل أنّه: «**كان هناك لغة يونانيّة هي اللّغة الرّسميّة في ولاية بيزنطيّة كإفريقيّة.. كانت لغة الإدارة والسّياسة كما كانت اللّغة الّتي تتحدّث بها الطّبقة الحاكمة وتصطنعها الطّبقة المثقّفة أو الطّبقات العليا في المجتمع الإفريقيّ. وكان إلى جانب**

---

[1]. ينظر: علي عبد الواحد وافي، اللّغة والمجتمع، دار النّهضة بمصر، 1971م، ص2.

[2]. لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص397.

[3]. أحمد عزّوز ومحمّد خاين، العدالة اللّغويّة في المجتمع المغاربيّ، ص43.

[4]. لويس جان كالفي، المرجع نفسه، ص 397.

هذه اللّغة اليونانيّة لغة سكّان المدن... كانت يونانيّة في كثير من عناصرها، ولكنّها كانت مشحونة بلغات الأقوام والحكومات الّتي تعاقبت على هذه الشّقّة السّاحليّة.. كانت مزيجا ممتزجا بين اليونانيّة واللّاتينيّة والسّامية الفينيقيّة... وأخيرا كان وراء ذلك هذه اللّغة البربريّة الّتي كان يتكلّمها البربر في المناطق الدّاخليّة والّتي كانت خاصّة بهم قاصرة عليهم.»[1] يفهم من هذا القول أنّ المجتمع الجزائريّ قديما كان يؤلّف طبقات ثلاثا، لكلّ طبقة لغتها الّتي تتحدّث بها وتتعامل بها في حياتها اليوميّة، وهي كالتّالي:[2]

* **اللّغة اليونانيّة:** لغة طبقة الرّوم البيزنطيّين والمثقّفين والطّبقات العليا في المجتمع الإفريقيّ، وهي لغة الإدارة والسّياسة والمحاكم، لغة الفلسفة والأدب والفنّ، ولغة الدّين؛أي هي لغة علميّة تدعمها حضارة ضخمة، ذات نتاج فكريّ غزير.

* **اللّغة البربريّة:** لغة البربر المحلّيّة والقوميّة في المناطق السّاحليّة أو القريبة منها،لم تخالطها اليونانيّة ولم تؤثّر فيها، وهي لغة فقيرة من الوجهة العلميّة، تستعمل في الحياة اليوميّة للبربر على مستوى ضيّق، وبالتّالي لم تنل حظّا من الاتّساع والغنى ولم تكن أبدا لغة الثّقافة والفكر.

* **لغة سكان المدن الإفريقيَّة:** لغة الأقوام الّتي تعاقبت على المنطقة، وهي مزيج من اليونانيّة واللّاتينيّة والسّاميّة الفينيقيّة، كانت تتحدّث بها طبقة برجوازيّة، ثمّ آل الأمر إلى اللّغة العربيّة الّتي انتشرت انتشارا سريعا بسبب وجود تشابه كبير بينها وبين الفينيقيّة استنادا إلى الآثار اللّغوية.

* **اللّغة العربيّة:**لغة الفاتحين العرب؛ أي لغة الدّين الإسلاميّ الّذي فرض على معتنقه تعلّم اللّغة العربيّة فرض طواعيّة لا فرض جبر وتسلّط، فكان الصّراع قويّا بينها وبين تلك اللّغات.

إلّا أنّ الغلبة كانت للّغة العربيّة بحكم أنّ اليونانيّة لغة أجنبيّة دخيلة طارئة على المجتمع الأفريقيّ، لم تكن لها جذور راسخة تمكّنها من الصّمود طويلا أمام الانتشار السّريع لمنافستها العربيّة، إذ هاجر

---

[1]. **شكري فيصل، المجتمعات الإسلاميّة في القرن الأوّل، نشأتها، مقوّماتها، تطوّرها اللّغويّ والأدبيّ، ملتزم الطّبع والنّشر: مكتبة المثنّى ببغداد والخانجي بمصر، مطابع دار الكتاب العربيّ، مصر، 1471هـ/1952م، ص180، 181.**

[2]. **ينظر:المرجع نفسه، ص181.**

أصحابها إلى إسبانيا أو صقلّية أو إلى الولايات البيزنطيّة بعد تصفية (موسى بن نصير) و (حسّان بن النّعمان) الحرب في المنطقة. أمّا لغة سكّان المدن الأفريقيّة فقد انسحبت أمام اللّغة العربيّة بسبب كثرة هجرات العرب واستقرارهم في المدن واختلاطهم بالسّكّان الأصليّين، إضافة إلى اعتناقهم الإسلام الّذي مكّنهم من تعلّم العربيّة، لغة للتّداول الدّينيّ واليوميّ، ولا ننسى أنّ لغة سكّان المدن كانت الفينيقيّة وهي أقرب ما يكون إلى العربيّة ليس بينهما تنافر بصفتهما لغتان ساميّتان، وأنّها لغة طبقة معيّنة من التّجّار وكبار الزّرّاع وأصحاب الصّناعات،همّهم الوحيد الحرص على إرضاء الفاتحين، وبالتّالي اعتنقوا الإسلام وأقبلوا على تعلّم لغتهم واستخدامها في الحياة اليوميّة، فأصبحت اللّغة العربيّة لغة التّخاطب في تلك المدن.

بينما كان الصّراع قويّا بين اللّغة العربيّة ولغة البربر هذه الأخيرة الّتي قاومت كثيرا وصمدت طويلا، ليس لأنّها كانت لغة الثّقافة والفكر، بل لأنّها كانت اللّغة الأمّ من جهة، ولأنّها لم تكن على اتّصال مباشر مع العربيّة من جهة أخرى؛ إذ كانت تتمركز في الواحات الدّاخليّة والجبال الوعرة شأنها في ذلك شأن اللّغةالعربيّة قديما الّتي لم يَطَلْهَا داء اللّحن لتواجدها في البوادي والوديان والمناطق ذات التّضاريس الصّعبة، وبالتّالي لم يحدث ذلك الصّدام بين اللّغتين إلّا فيما عدا ذلك من السّواحل والبسائط وعلى مقربة من المدن الّتي تمكّن العرب من الوصول إليها، وهذا الصّمود للغة البربر لا يعدو أن يكون ذاتيّا في اللّغة نفسها، إنّما لتوزّعها في رقعة جغرافيّة كبيرة وفي أجزاء صعبة لم يكن للعرب حول ولا قوّة من الوصول إليها ونشر لغتهم فيها.[1] تقول خولة طالب الإبراهيمي: «**لقد تقهقرت اللّهجات البربريّة وانحسرت بسبب الأسلمة والتّعريب اللّذيْن حصلا في البلاد، فانزوت في المناطق ذات المسالك والتّضاريس الوعرة والنّائيّة أحيانا.**»[2]

[1]. **ينظر: شكري فيصل، المرجع السّابق، ص182، 183، 184.**

[2]. **خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، ص25.**

إذن، شهد المجتمع الجزائريّ قديما تعدّدا لغويّا واضحا جمع بين لغات مختلفة، بعضها انسحب نهائيّا لصالح اللّغة العربيّة، أمّا لغة البربر فقد انحسر تداولها آنذاك، إلّا أنّها بقيت إلى يومنا هذا على ألسنة فئة قليلة من المجتمع الجزائريّ مع ما تفرّع عنها من لهجات.

ثمّ إنّ الخارطة اللّغويّة تغيّرت عمّا كانت عليه قديما مع بقاء عنصر مشترك واحد هو ذلك التّعدّد اللّغويّ الّذي ميّز ولا يزال يميّز المجتمع الجزائريّ؛ حيث تتعدّد اللّغات واللّهجات اليوم بين اللّغات الأمّ، واللّغة العربيّة الفصحى، واللّغة الأجنبيّة (الفرنسيّة) وهذا ما شكّل نوعا من الصّراع اللّغويّ، أكّده (لويس جان كالفي) بقوله: «**تمثّل بلدان المغرب العربيّ وضعا مختلفا تمام الاختلاف، ففي كلّ بلد منها ثلاث لغات، ويتميّز بَلَدَان من بلدان المغرب العربيّ (هما الجزائر والمغرب) بوجود أربع لغات تؤدّي وظيفة شديدة التّنوّع. يعرّف جيلبيرغرانغيومGilbert Grand guillaumeفي كتابه عن التّعريب والسّياسة اللّغوية في بلدان المغرب هذه اللّغات على الشّكل التّالي: تستخدم في بلدان المغرب الحالي ثلاث لغات: العربيّة والفرنسيّة واللّغة الأمّ. أمّا الأوليان فلغتا الثّقافة، وهما لغتان مكتوبتان، وتستخدم الفرنسيّة أيضا لغة للمحادثة، غير أنّ اللّغة الأمّ الّتي يستخدمها النّاس دائما في خطابهم اليوميّ لهجة هي العربيّة أو البربريّة، وليست هذه اللّغة الأمّ باستثناء حالات نادرة جدّا لغة مكتوبة.**»[1]

***اللّغات الأمّ:**

أ/ اللّغات المازيغيّة:تعدّ اللّغات الأمّ لسكّان بني مازيغ، لها امتداد لسانيّ منذ القدم سبق التّواجد العربيّ، إذ تعدّ الجزائر أكثر بلدان المغرب العربيّ اشتمالا على الأقلّيات النّاطقة بالمازيغيّة بعد المغرب، فقد ذكرت إحصائيّات مركز الأبحاث الأمازيغيّة (CRB) أنّ عدد النّاطقين بالمازيغيّة8ملايين جزائريّ على الأقلّ، ويشكّلون من20%إلى25%من مجموع سكّان الجزائر، تتوزّع إلى مجموعات كبيرة كما في الجدول:[2]

الجدول رقم (1) يبيّن أهمّ المجموعات النّاطقة بالمازيغيّة في الجزائر.

---

[1]. **لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، المرجع السّابق، ص88، 89.**

[2]. **ينظر: سالم شاكر، الأمازيغيون اليوم، ترجمة: عبد الله زارو، مؤسّسة تاوالت للثّقافة الأمازيغيّة، المغرب، دط، ص5، 6.**

اللّغات المازيغيّة	مناطق تمركزها
القبائليّة	وتضمّ منطقة القبائل (بجاية وتيزي وزّو) مع أقلّيات في المحور الممتدّ من سطيف إلى العاصمة (سطيف، برج بوعريريج، البويرة، العاصمة) تشكّل هذه المناطق لوحدها ثلثي النّاطقين المازيغيّة.
الشّاويّة	تتوزّع بجبال الأوراس (باتنة، أم البواقي، خنشلة، تبسّة) والجهة الجنوبيّة من سطيف، يتكلّم بها مليون وخمسمائة ألف نسمة من مجموع النّاطقين بها.
الطّوارقيّة	تتحدّث بها قبيلة كبيرة في جنوب الصّحراء (الهقار، آدجر) لا يتعدّى عددهم بضع عشرات الآلاف نسمة.
الشّلحيّة	تتوزّع في مناطق متفرّقة من تيبازة ومغنيّة.
المزابيّة	يتحدّث بها سكّان وادي ميزاب بغرداية، والمدن الإباضية الأخرى من الجنوب الجزائريّ.

الشّكل رقم (1) يبيّن اللّغات المنطوقة في الشّمال الشّرقيّ الجزائريّ.

ب/ اللّهجات العربيّة: هي الأخرى تعدّ اللّغة الأمّ لمجموع النّاطقين بها، تستعمل في التّواصل اليوميّ مع العائلة والأصدقاء ومختلف المناسبات غير الرّسميّة من قبل القسم الأعظم من السّكّان في الجزائر، وفي

الوقت نفسه هي أداة مهمّة لحمل الثّقافات الشّعبيّة وتوارثها، يمكن تقسيمها إلى أصناف حسب ظروف كلّ منطقة:

الجدول رقم (2) يبيّن أهمّ المجموعات النّاطقة باللّهجات العربيّة في الجزائر.

اللّهجات العربيّة	مناطق تمركزها
اللّهجة الشّرقيّة	تتمركز بالشّرق القسنطينيّ (منطقة قسنطينة وما جاورها.)
اللّهجة المركزيّة أو الوسطى	تتمركز بمنطقة الجزائر العاصمة وما جاورها.
اللّهجة الغربيّة	تتمركز بمنطقة وهران وما جاورها.
اللّهجة الصّحراويّة	تتمركز بالمناطق الصّحراويّة.

***اللّغة العربيّة الفصحى:** وهي اللّغة الّتي سادت بلاد الجزائر منذ استقرار الفاتحين وامتزاج الجنس العربيّ بالبربر، واستمرّت إلى أن لعبت دورا بارزا في تشكيل التّضاريس الإثنيّة واللّغويّة في البلاد، فأصبحت لغة الجزائريّين الّتي تمّ ترسيمها لغة خطاب وحضارة، ولغة الإبداع العلميّ والأدبيّ، كما أصبحت لغة الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة، وهي عند الجزائريّين مرجع قويّ للهويّة الوطنيّة خصوصا منذ حاولت فرنسا إقصاءها والقضاء عليها بتعويضها بالفرنسيّة. إذ يصل عدد المتحدّثين بها أكثر من 41.4مليون نسمة بنسبة تتجاوز72%من مجموع سكّان الجزائر.

***اللّغة الفرنسيّة:** وهي لغة دخيلة على المجتمع الجزائريّ، فرضها المحتلّ الفرنسيّ بالقوّة بعد اتّخاذ إجراءات تعسّفيّة، وهي تنتمي لحركة الفرنكوفونيّة، هذه الأخيرة الّتي كانت تهدف إلى نشر الفرنسيّة في الجزائر من أجل التّوسّع العالميّ وكسب أنصار لها في المستعمرات القديمة، ثمّ أصبحت ضمن قائمة اللّغات المتحدّث بها في المجتمع الجزائريّ، وفي ذلك تقول خولة طالب الإبراهيمي: «**ظلّ المغرب الكبير ومن ثمّ الجزائر من حيث موقعه الجغرافيّ وتاريخه المضطرب في صلته بالآخر أي الأجنبيّ بدرجات متفاوتة**

وفي فترات مختلفة، وهذه الصّلة قد مكّنت اللّغات المستعملة من قبل هؤلاء الأجانب من أن تحتكّ إن قليلا أو كثيرا بالنّاطقين المغاربيّين، ومن ثمّ مع تنوّعاتهم الخاصّة.»[1]

وعليه يمكن وصف الواقع اللّساني الرّاهن في الجزائر على النّحو الآتي:[2]

- ✓**عربيّة فصحى** اقترنت بالقرآن الكريم، وكانت في عهد الظّلام الكولونياليّ آليّة دفاعيّة ضدّ الأجنبيّ المتسلّط، ومن أسس الهويّة العربيّة الإسلاميّة الّتي تميّز الجزائريّين من المستوطنين الأجانب.
- ✓**لهجات دارجة منطوقة** بفوارق بسيطة في اللّهجات المحلّيّة، ترجع جذور أغلبها إلى العربيّة مع تسرّب كلمات إليها وتعابير بالفرنسيّة، ترتبط بالدّرجة الأولى بألفاظ الحضارة، خصوصا على الشّريط السّاحليّ.
- ✓**لغة أمازيغيّة** بلهجات عدّة أقرب إلى العربيّة في قاموسها، خصوصا ما يتعلّق بالعبادات، وهناك اليوم جدل في شأن الحرف الّذي تكتب به بعد أن كان المخطوط منها كلّه باللّغة العربيّة.
- ✓**لغة فرنسيّة** مستعملة على نطاق واسع بين النّخبة والتّكنوقراط وبعض أسلاك الإدارة العموميّة في كثير من مستوياتها وفئات من المثقّفين والبرجوازيات النّاشئة.

إنّ المشهد اللّغويّ في الجزائر هو نتاج ما شهدته المنطقة من توافد أقوام وشعوب وأجناس تركت بصماتها الثّقافيّة واللّغويّة، والمشكلات المتعلّقة باللّغة –كالازدواجيّة اللّغويّة والثّنائيّة اللّسانيّة والتّداخل اللّغويّ– الّتي ظهرت في العصر الحديث لا تخصّ اللّغة المتكلَّمَة في حدّ ذاتها، بل أحدثها المتكلّمون بها، والدّليل على ذلك أنّ العربيّة والمازيغيّة كان بينهما تعايش دام لأكثر من عشرة قرون.

2.3. اللّغة العربيّة بين الازدواجيّة والثّنائيّة:

من المهمّ أن ننوّه بأنّ هذا التّعدّد اللّغويّ في الجزائر يقودنا إلى الحديث عن الواقع السّوسيولسانيّ الّذي يتراءى في كلّ من الازدواجيّة اللّغويّة والثّنائيّة اللّغويّة مظهرين للتّواصل اللّسانيّ.

---

[1]. **خولة طالب الإبراهيميّ، المرجع السّابق، ص26.**

[2]. **أحمد عزّوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربيّ، المرجع السّابق، ص76، 77.نقلا عن:ولد خليفة محمّد العربي، اللّغة والهويّة والتّعدّديّة اللّسانيّة، منبر حوار الأفكار، العدد 17، تشرين الثّاني/ نوفمبر، 2006م، ص10، 11.**

فالازدواجيّة اللّغويّة (Diglossia) حسب (لويس جان كالفي) «**هي العلاقة الثّابتة بين ضربين لغويّين بديلين ينتميان إلى أصل جينيّ واحد: أحدهما راق والآخر وضيع كالعربيّة الفصحى والعامّيّات.**»[1] أمّا (فرجسونFerguson) فيرى بأنّها «**وضع لغويّ ثابت نسبيّا يكون فيه–بالإضافة إلى لهجات اللّغة (الّتي قد تشمل لهجة معياريّة أو لهجات معياريّة إقليميّة)– نوع من اللّهجات مختلف اختلافا كبيرا عن غيره من الأنواع ومنظّم ومصنّف للغاية. وعادة ما يكون هذا النّوع أكثر تعقيدا من النّاحيّة اللّغويّة: النّحويّة والصّرفيّة والتّراكيب الصّرفيّة، وعادة ما يكون أعلى من غيره، هذا النّوع يكون عادة لغة لأدب مكتوب يحظى باحترام أفراد المجتمع...هذا النّوع من اللّغة يتمّ تعلّمه عن طريق التّعلّم الرّسمي (المدارس والمعاهد)، ويستخدم للعديد من أغراض الكتابة والتّحدّث الرّسميّة.**»[2] بينما يرى (فيشمان) أنّ «**ازدواجيّة اللّغة لا توجد فقط في المجتمعات ذات اللّغات المتعدّدة والّتي تكون مدركة لوجود لغات عدّة، ولكن أيضا في المجتمعات المتعدّدة اللّهجات، وهذا التّعدّد يكون في شكل لهجات مختلفة أو أساليب متعدّدة، كما يكون أيضا في أيّ شكل من أشكال اللّغة الّتي تميّز بين وظائف مختلفة لكلّ شكل.**»[3] ويقصد بالعلاقة الثّابتة والوضع اللّغويّ الثّابت أنّ هذه الظّاهرة اللّغويّة يمكن أن تستمرّ في مجتمع ما لفترة طويلة قد تصل لقرون عدّة.

يعدّ (Psichari)اللّسانيّ الفرنسيّ أول من استعمل مصطلح الازدواجيّة، على عكس ما روّج له بأنّ وليام مارسيه(William Marçais)أوّل من ترجمه إلى اللّغة الفرنسيّة إذ يرى هذا الأخير «**أنّها**

---

[1]. **لويس جان كالفي، المرجع السّابق، ص396.**

[2]. **إبراهيم صالح الفلاي، ازدواجيّة اللّغة: النّظريّة والتّطبيق، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنيّة أثناء النّشر، ط1، 1417هـ/1996م، ص 21.**

[3]. **إبراهيم صالح الفلاي، المرجع السّابق، ص84.نقلا عن:**

Fishman J,Bilingualism with and without diglossia; diglossia with and without bilingualism, Journal of social uses. 23,(1), 1967, p29- 38.

التّنافس بين لغتين، أولى أدبيّة مكتوبة، ولغة عامّة منتشرة وشائعة.»[1] ثمّ شاع المصطلح بعد أن استخدمه (أنطوان ماييهAntoine Meillet)

إذن، فكلّ من (فرجسونوفيشمان) يحدّد مفهوما مختلفا للازدواجيّة اللّغويّة، فـ (فرجسون) يرى أنها حالة لغويّة ثابتة تتمثّل في استعمال مجموعة لشكلين لغويّيْن ينتميان إلى الأصل اللّغوي ذاته، تكون على نوعين: يسمّى النّوع الأوّل الشّكل اللّغوي الأعلى (High Variety) يستعمل في المواقف الرّسميّة ويكتسب عن طريق التّعلّم وهو الفصحى بالنّسبة للّغة العربيّة.أمّا النّوع الثّاني، فيسمّى الشّكل اللّغوي الأدنى (Low Variety) ويستعمل في المحادثات اليوميّة غير الرّسميّة، وهو العامّيّة أو الدّارجة، ويرى كذلك أنّ أفراد مجتمع ازدواجيّة اللّغة يكونون على علم بهذه الظّاهرة وبشكل غير واع في الأغلب.[2] أمّا فيشمان فيرى أنّ ازدواجيّة اللّغة ليست مقتصرة فقط على وجود لهجتين في المجتمع، إحداهما فصحى والأخرى عامّيّة، ولكنّه يرى أنّ ازدواجيّة اللّغة تشمل اللّهجات والأساليب المختلفة للّهجة الواحدة وحتّى اللّغات المختلفة. فطرفا ازدواجيّة اللّغة في مفهوم (فيشمان) لا يهمّ إن كانتا لهجتيْن أو أسلوبيْن أو لغتيْن أو خلافهما، المهمّ هو أن يخدم أحد هذه الأشكال الوظائف العليا بينما يخدم الشّكل الآخر الوظائف الدّنيا.[3] أي أنّ الازدواج اللّغويّ حسبه يوجد في المجتمعات الّتي تستخدم لهجات منفصلة أو أشكالا لغويّة مختلفة وظيفيّا.

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك اختلافا بين مفهوميْ الازدواجيّة اللّغويّة والثّنائيّة اللّغويّة عند الدّارسين الغرب والعرب، فمنهم من يرى أنّ الازدواجيّة تكون بين لغتيْن مختلفتيْن جينيّا ووظيفيّا، بينما الثّنائيّة تكون بين تنوّعيْن لغويّيْن أحدهما لغة راقيّة والأخرى لهجة محلّيّة، وهذا عكس ما أوردناه سالفا.

يظهر هذا الازدواج اللّغوي جليّا عند الطّفل بعد ولوجه المدرسة واكتشافه أنّ اللّغة الّتي تعلّمها قبلا وهي إمّا العامّيّة العربيّة أو المازيغيّة ليست هي نفسها لغة العلم والمعرفة بل مجرّد لغة للتّواصل اليوميّ،

---

[1].William Marçais, La diglossie Arabe, L'enseignement public, 1930, Vol 97, p 409.

[2]. ينظر: إبراهيم صالح الفلاي، المرجع السّابق، ص19، 20.

[3]. نفسه، ص86.

ويجد نفسه مضطرّا لتعلّم اللّغة العربيّة في المدرسة ليتمكّن من تحصيل معارفه، ثم يقع مرّة أخرى في نوع آخر من الازدواجيّة حين يتعلّم اللّغة الأجنبيّة الأولى وهي الفرنسيّة في سنّ مبكّرة (السّنة الثّالثة من التّعليم الابتدائيّ) إلى جانب لغته الأمّ (العامّيّة العربيّة أو المازيغيّة) هذا من جهة، ومن جهة ثانيّة يقع في ثنائيّة لغويّة إن صحّ القول بين الفرنسيّة والعربيّة الفصحى وهو لم يتقن هذه الأخيرة بعد، فيحدث عنده ما يسمّى بالتّداخل اللّغوي السّلبي*[1] مراعاة لصغر سنّه وقدرته الإدراكيّة.

إنّ الفكرة الّتي جاء بها (فرجسون) حول الازدواجيّة اللّغويّة لا تنطبق تماما على الواقع اللّغويّ في المجتمع الجزائريّ لأنّه من الصّعب التّمييز بين اللّغات من حيث الوظائف الّتي تؤدّيها في التّواصل اليوميّ بين الأفراد؛ إذ تقترح الدّكتورة (خولة طالب الإبراهيميّ)أنموذجا منظّما على أساس تدرّج لغويّ يبدأ بالاستعمال الأكثر معياريّة إلى الاستعمال الأقلّ معياريّة كالآتي:[2]

- اللّغة العربيّة المعياريّة ومثالها لغة القرآن الكريم.
- اللّغة النّمطيّة أو المعاصرة كلغة الأدب والصّحافة.
- العربيّة تحت النّمطيّة، وهي لغة التّواصل الشّفهيّ.
- عربيّة المتمدرسين، وهي الّتي يستعملونها خارج المدرسة أو الجامعة.
- العامّيّات (الدّارجات) وهي لغة المنشأ.

ومع ذلك يمكن وصف الازدواج اللّغويّ في الجزائر الّذي يظهر على شكل أزواج لغويّة كالآتي:

*** التّداخل اللّغويّ السّلبيّ: يقع هذا النّوع من التّداخل للمتعلّم وهو يحاول أن يتكلّم باللّغة الثّانيّة، حينما يستبدل بصورة لا شعوريّة عناصر من لغته الأمّ المتأصّلة في نفسه بعناصر من اللّغة الثّانيّة.التّداخل الإيجابيّ: يقع عندما يحاول الطّالب فهم ما يسمع من اللّغة الثّانيّة، وكلّما زاد التّشابه بين لغة الطّالب الأمّ واللّغة الثّانيّة الّتي يتعلّمها أصبح فهم اللّغة الثّانيّة أيسر. ينظر: خولة طالب الإبراهيميّ، المرجع السّابق، ص110، 111.**

[1]. J.F. Harems et M. Blanc, Bilingualité et bilinguisme, 2éme édition, Belgique, 1983, p198.

[2]. ينظر: خولة طالب الإبراهيميّ، المرجع نفسه، ص24.

* **اللّغة العربيّة الفصحى/ اللّهجات العربيّة العامّيّة**:يظهر هذا الزّوج اللّغويّ عند فئة كبيرة من المتكلّمين بالعربيّة، سواء أكانت لغة فصحى أم لهجات، فالعامّيّة الجزائريّة بصفتها إحدى اللّهجات العربيّة تعدّ «**لغة الأمّيّ والمتعلّم، ولغة الفقير والغنيّ، أي أنّها لغة كلّ الفئات الاجتماعيّة، لأنّها تضمّ اصطلاحات لهجيّة مختلفة ترتبط بالموقع الجغرافيّ، لهذا نقول عامّيات الشّمال وعامّيّات الجنوب وعامّيّات الغرب.**»[1]ثمّ إنّ انتشار العامّيّات يعود بالدّرجة الأولى إلى سهولة التّواصل الشّفهيّ بها لعدم اعتمادها على الإعراب، ولا تخضع لقواعد النّحو والصّرف والإملاء إذا ما تمّ كتابتها، عكس ما هي عليه العربيّة الفصحى الّتي تعدّ صعبة التّعلّم والتّواصل بها عند غالبيّة أفراد المجتمع.

***اللّغة العربيّة الفصحى/ اللّهجات المازيغيّة:** يعود ظهور هذه الازدواجيّة في الجزائر إلى انتشار اللّغة العربيّة بعد الفتوحات الإسلاميّة، وقد كان هناك تعايش سلميّ بين هذيْن الزّوجيْن اللّغوييْن دون صراعات تذكر، فالعرب بعد فتحهم بلاد المغرب لم يمارسوا على أهلها (البربر) إرهابا لغويّا يقضي بفرض تعلّم اللّسان العربيّ قسرا، بل تعلّموها طواعيّة لممارسة الشّعائر الدّينيّة،فتعايشت العربيّة مع اللّهجات المازيغيّة كما تعايش العرب مع السّكّان الأصليّين بسلم وأمان وحرّيّة.

***اللّغة الفرنسيّة/ اللّهجات المازيغيّة:** أغلب المتحدّثين باللّهجات المازيغيّة، يستعملون اللّغة الفرنسيّة أثناء تواصلهم مع المتحدّثين باللّغة العربيّة، وهذا دليل على العلاقة الحميمة بين الفرنسيّة واللّهجات المازيغيّة، كما أنّ كثيرا من السّياسيّين والدّبلوماسيّين يلجؤون إليها في المواقف الرّسميّة، وفي هذا الشّأن تقول (صونيا بكال):«**يشكّل المتكلّمون باللّغة الأمازيغيّة نسبة20%أقلّ تقدير، ثمّ إنّ الكثير من المتكلّمين بهذه اللّغة يجيدون اللّغة الفرنسيّة، بهذا يمكنني القول بأنّ هذه ازدواجيّة لغويّة.**»[2]

***اللّغة الفرنسيّة/ اللّهجات العربيّة العاميّة:** ظهر هذا الزّوج اللّغويّ إبّان الاحتلال الفرنسيّ، وانتشر بعد الاستقلال في أوساط عامّة الجزائريّين نتيجة الاحتكاك اللّغويّ، إلّا أنّ (خولة طالب الإبراهيمي)

---

[1]. نصيرة زيتوني، واقع اللّغة العربيّة في الجزائر، مجلّة جامعة النّجاح للأبحاث (العلوم الإنسانيّة)، المجلّد 27 (10)، 2013م، ص2160.

[2]. صونيا بكال، الازدواجيّة اللّغويّة، مجلّة اللّغة الأمّ، دار هومة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2009م، ص136، 137.

تنفي وجود ازدواج لغويّ بين الفرنسيّة واللّهجات العربيّة العامّيّة، ووصفتها بأنصاف ازدواجيّة، وحجّتها في ذلك أنّه «**يندر الاستعمال الكلّي للّغة الفرنسيّة بين هذه الأوساط الّتي تتحدّث اللّغتين، فمناهج الدّراسة والسّياسة اللّغويّة غير الواضحة جعلت القليل فقط من يملك ناصيّة اللّغة الفرنسيّة100%.**»[1]

***اللّهجات المازيغيّة/ اللّهجات العربيّة العامّيّة**:يظهر هذا الزّوج اللّغويّ عند فئة قليلة، حيث يتواصلون بلغتهم الأمّ المازيغيّة مع من يشاركونهم اللّغة نفسها، ويستعملون العامّيّة العربيّة مع من يختلفون عنهم في اللّغة الأمّ.

لقد أكّد الدّكتور (صالح بلعيد) على وجود تكامل لغويّ يجسّده الاستعمال اليوميّ الواسع في المجتمع الجزائريّ، خصوصا بين العربيّة والأمازيغيّة، فهو يرى أنّ «**اللّغة العربيّة تكاملت بشكل تسامحيّ مقبول عند كلّ الجزائريّين، وبخاصّة عند القبائل، فكم من علماء قبائل بجاية، تيزي وزّوو، البويرة كان لهم باع في خدمة العربيّة وهم يتحكّمون بالأمازيغيّة كاللّغة الأمّ، وهذا يعني تجسيدهم للتّداخل العلميّ المتسامح الّذي يحدث بشكل طبيعيّ بين اللّغات، تكامل أمازيغيّ عربيّ لم يكن في يوم من الأيّام يشكّل صراعا، بل كان تصاهرا في المتون والمفهوم**»[2]

في حين أنّ الثّنائيّة اللّغويّة (Bilingualism) «**هي قدرة الفرد على استخدام لغتين، وهي ممّا يدخل في باب اللّسانيّات النّفسيّة، وهذه الثّنائيّة ثنائيّة لغويّة فرديّة، أي هي ثنائيّة عند الفرد الواحد.**»[3]وعند (فيشمان) تعدّ «**ثنائيّة اللّغة صفة مميّزة للتّصرّف اللّغويّ على المستوى الفرديّ.**»[4]والشّخص ثنائي اللّغة هو الشّخص الّذي يتقن لغة ثانيّة بدرجة متكافئة مع لغته الأصليّة،

---

[1].خولة طالب الإبراهيميّ، المرجع السّابق، ص50.

[2].صالح بلعيد، المازيغيّة في خطر، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2011م، ص27.

[3]. لويس جان كالفي، المرجع السّابق، ص394.

[4].إبراهيم صالح الفلاي، المرجع السّابق، ص87.نقلا عن:

ويستعمل كلّا من اللّغتين بالتّأثير والمستوى نفسه في كلّ الظّروف.[1]أمّا (آلبرتAlbert) و (أوبلرOubler) فيعرّفانها بأنّها«**الاستخدام المثالي للغتين أو أكثر.**»[2]ويرى (بلومفيلدBloomfield) أنّ الثّنائيّة اللّغويّة هي«**إجادة الفرد التّامّة للغتين.**»[3]إلّا أنّ (الخولي) يراها من زاويّة أنّها«**استعمال الفرد للغتين بأيّة درجة من درجات الإتقان، ولأيّة مهارة من مهارات اللّغة، ولأيّ هدف من الأهداف.**»[4]

إنّ الثّنائيّة اللّغويّة الّتي تعدّ مظهرا سوسيو-لسانيّا في الجزائر تقع بين**اللّغة العربيّة الفصحى/اللّغة الفرنسيّة**؛ إذ يعود شيوع هذه الظّاهرة إلى جملة من الأسباب، فهي لم توجد مصادفة«**بل أملاها وجود سلطة أجنبيّة في بعض الأقطار العربيّة ...تملي إرادتها على المواطنين وتسعى جاهدة لفرض التّبعيّة اللّغويّة والثّقافيّة على البلدان العربيّة تمكينا لهيمنتها السّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة.**»[5]فاللّغة العربيّة الفصحى لغة الدّين والقرآن الكريم، لغة الهويّة والثّقافةالوطنيّة، لغة رسميّة في الدّساتير الجزائريّة منذ الاستقلال، لغة توحّد العالم العربيّ، تستخدم في بعض وسائل الإعلام وفي التّعليم قبل الجامعيّ؛ إذ يفترض أن تُدَرَّس مختلف الموادّ التّعليميّة بها، وكذا في التّعليم الجامعيّ في شعب العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة فقط، وصفها الدّكتور (صالح بلعيد) بـــ «**مكمن المدرسة وما يلحق من مؤسسات تربويّة**

Fishman, J.1967,Bilingualism with and without diglossia; diglossia with and without bilingualism. Journal of social uses. 23,(1) 29- 38.

[1]. ميجل سجوان ووليام ف. مكاي، التعليم وثنائيّة اللّغة، ترجمة: إبراهيم بن حمد القعيد ومحمّد عاطف مجاهد محمّد، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1995، ص01.

[2].إبراهيم كايد محمود، العربيّة الفصحى بين الازدواجيّة والثّنائيّة، المجلّة العلميّة لجامعة الملك فيصل والعلوم الإنسانيّة والإداريّة، المجلّد الثّالث العدد الأوّل، 2002م، ص76.نقلا عن:

Albert, M and Obler, L. (1978) The Bilingual Brain. New York: Academic Press, p73.

[3]. Bloomfield, L. Language, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1933, p132.

[4].محمّد علي الخولي، الحياة مع اللّغتين (الثّنائيّة اللّغويّة)، جامعة الملك سعود، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1988، ص18.

[5]. بسّام عمّار، وشحاذة الخوري، التّعريب في الوطن العربيّ –واقعه ومستقبله،المنظّمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، إدارة التّربيّة، تونس، 1996م، ص114.

وتعليميّة، مكمن للإنتاج الفكريّ والإبداع والإعلام...»[1]أمّا الفرنسيّة فهي لغة المحتلّ الفرنسيّ ظلّت زمنا طويلا اللّغة الرسميّة في الجزائر، ثمّ أصبحت بعد الاستقلال لغة أجنبيّة بعد سياسة التّعريب، لكن بقي تأثيرها قويّا مهيمنا خصوصا عند النّخبة الفرنكوفونيّة الّتي تعتبر الفرنسيّة ورقة رابحة للنّجاح الاجتماعيّ في مقابل اللّغة الوطنيّة على حدّ تعبير (لويس جان كالفي) وهي أيضا لغة التّعليم الجامعيّ لدى الشّعب العلميّة والتّقنيّة، ونجدها في وسائل الإعلام والإعلانالمرئيّة والمكتوبة وعلى لافتات المحلّات في الشّوارع، وفي أغلب الإدارات، وهي لغة للتّواصل الشّفهيّ عند بعض فئات المجتمع الجزائريّ.

فلا يمكنالقبول بوضع متدنٍّ للغتنا العربيّة أمام لغة دخيلة على مجتمعنا، خاصة أنّ هذه اللّغة الدّخيلة لها تاريخ مرٌّ مع شعبنا، إذ لم يكن ارتباطه بها عن رغبة علميّة، أو دبلوماسيّة أو حاجة اقتصاديّة، وإنّما كان الارتباط بها مفروضا من قبل الاستعمار، إذا القبول بالفرنسيّة في الجزائر، ووضعها في هذه المكانة الرّفيعة وضع غير طبيعيّ، فهو وضع شاذّ نشاز أقلّ ما يقال عنه أنّه تحقيق لرغبة استعماريّة، وتمكين لحلم استعماريّ، عجز الاستعمار نفسه عن تحقيقه طيلة وجوده في الجزائر.[2]فكيف نمكّنه من هذا الحلم بعد إخراجه من أرضنا؟

أدّى استفحالهذه الثّنائيّة (**عربيّة/فرنسيّة**) في المجتمع الجزائريّ إلى ظهور نوعين من النّخب: نخبة معرَّبة، وأخرى مفرنسة، وإلى تشكّل ازدواجيّة ثقافيّة تحوّلت إلى انشقاق سياسيّ ومنه إلى انقسام اجتماعيّ ولّد نوعا حادّا من التّصادم العميق في المرجعيّات وأساليب التّفكير والقيم عند النّخبتيْن كليهما (رفض سياسة التّعريب لدى النّخبة المفرنسة)، وهذا كلّه ينعكس سلبا على وحدة الأمّة واستقرارها وهويّة أفرادها، وعلى تطوّرها في مختلف المجالات من جهة، وعلى تعليميّة اللّغة العربيّة وأمنها اللّغويّ من جهة أخرى، فأصبحبذلك المجتمع الجزائريّ يتحدّث خليطا بين لغة عربيّة وفرنسيّة منطوقتيْن

[1]. صالح بلعيد، في الهويّة الوطنيّة، دار الأمل، الأردن، 2007م، ص52.

[2]. مبارك تريكي، السّياسة اللّغويّة في الجزائر والتّنميّة البشريّة، مقال إلكتروني منشور على الموقع:

revue.ummto.dz/index.php/pla/article/view/867

ومكتوبتيْن، ولهجات عامّيّة منطوقة فقط، وصار الشّارع يجمع بين الازدواجيّة والثّنائيّةشفاهة وكتابة، بل وبين عدّة تنوّعات لغويّة ولهجيّة في الآن نفسه.

يفضي وجود التّعدّد اللّغويّ في المجتمع الجزائريّ وانتشاره بين فئاته المختلفة إلى وجود تداخل لغويّ واضح وبيّن في التّواصل الشّفهيّ أكثر منه في الكتابيّ.

3.3:التّداخل اللّغويّ في الجزائر:

التّداخل اللّغويّ بين مختلف اللّغات واللّهجات في العالم قديم، ولعلّ أهمّ أسباب انتشاره في أيّ مجتمع هو وجود ذلك **التّعدّد اللّغويّ والتّنوّع اللّسانيّ**، المجسّد في ظاهرتين لسانيتين هما: الازدواجيّة اللّغويّة والثّنائيّة اللّغويّة، إضافة إلى **الاحتكاك اللّغويّ**، ولعلّ مجتمعا مثل المجتمع الجزائريّ بواقعه اللّسانيّ وتنوّعاته اللّغويّة الممثّلة أساسا في لغته الوطنيّة الرّسميّة (اللّغة العربيّة الفصحى) ولهجاته العامّيّة العربيّة والأمازيغيّة واللّغات الأجنبيّة وعلى رأسها الفرنسيّة، يسهل فيه رصد ظاهرة التّداخل اللّغويّ، هذه الظّاهرة الّتي شهدها المجتمع العربيّ منذ اعتناق الأعاجم الإسلام، وحرصهم على تعلّم لغة هذا الدّين الجديد، فانحرفت ألسنتهم بشيء من اللّحن ودخلت العربيّة مفردات وصيغ غريبة عنها، وها نحن نشهد الظّاهرة في عصر كثر فيه تعلّم اللّغات الأجنبيّة واستفحل فيه اللّسان العامّيّ على العربيّ الفصيح. وقد أجمعت المعاجم العربيّة القديمة والحديثة على مفهوم لغويّ مشترك للفظة التّداخل؛ إذ إنّ«**تداخل الأمور، تشابهها والتباسهاودخول بعضها بعضا.**»[1]كما جاء في كتاب (التّعريفات) أنّه«**عبارة عن دخول شيء في شيء آخر بلا زيادة حجم ومقدار.**»[2]وهذه الظّاهرة كانت تعرف عند العرب القدامى اللّحن وهي شاذّة على اللّغة العربيّة، تسمّى أيضا: التّأثير اللّغوي (Interference linguistics) أو العدوى

[1]. ابن منظور، معجم لسان العرب، المجلّد الحادي عشر، ص243. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط،مجمع اللّغة العربيّة، باب الدّال، ص275.

[2]. عليّ بن محمّد الشّريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، مكتبة لبنان، ناشرون، 200م، باب التّاء، ص56.

اللّغويّة (Contamination linguistics) عدّها (ابن جنّي) حالة لغويّة موجودة في اللّغة العربيّة نتيجة لاختلاف اللّهجات.[1]

والمعنى اللّغويّ لا يبتعد عن معناه الاصطلاحيّ التّداوليّ، فقد ذكره (بسّام بركة) في القاموس اللّغويّ (فرنسيّة/ عربيّة) بأنّه: «**استعمال خصائص لغة معيّنة في لغة أخرى.**»[2]كما عرّفه قاموس اللّسانيّات وعلوم اللّغة على النّحو الآتي:[3] وهو ما يتّفق مع تعريف (فارنيش) الّذي سمّاه الابتعاد عن معيار اللّغة.[4]ونقله عنه (لويس جان كالفي) في كتابه (علم الاجتماع اللّغويّ)

«On dit qu'il ya interférence quand un sujet bilingue utilise dans une langue cible A, un trait phonétique, morphologique, lexical ou syntaxique, caractéristique de la langue B, l'emprunt et le calque sont souvent dus, à l'origine, à des interférences.»

معنى ذلك أنّ التّداخل هو استخدام المتكلّم ثنائيّ اللّغة –وحتّى مزدوج اللّغة–في لغته الأصليّة ملامح صوتيّة، صرفيّة، معجميّة وتركيبيّة موجودة في لغة أخرى. ويرجع الأصل في ذلك في غالب الأحيان إلى الاقتراض والتّقليد الحاصل بين اللّغات.

كما يبدو من التّعريفات السّابقة، فإنّ التّداخل اللّغويّ بين لغتين أو لهجتين أو أكثر يكون في الجوانب: الصّوتيّة كاستبدال فونيم بآخر، الصّرفيّة كاستعمال التّأنيث بدل التّذكير والعكس، التّركيبيّة كالخلط في إنشاء الجملة، ففي العربيّة غالبا ما تبدأ الجملة الفعليّة بالفعل ثمّ تليه بقيّة العناصر، أمّا في اللّغات الأجنبيّة كالفرنسيّة والإنجليزيّة فهي تبدأ دائما بالاسم أو بالضّمير ثمّ بقيّة العناصر، المعجميّة كاقتراض ألفاظ من لغات أخرى واستعمالها بدلالات مختلفة. ثمّ إنّ هذه الظّاهرة تعدّ فرديّة كما أشار إلى ذلك أغلب اللّسانيّين، تشكّلت في المجتمعات لأسباب عدّة أهمّها **الاحتكاك اللّغويّ**، وفي هذا يقول (صالح بلعيد)«**التّداخل يشير إلى الاحتكاك الّذي يحدثه المستخدم للغتيْن أو أكثر في موقف من**

[1]. ينظر: ابن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصريّة، دط، ج1، ص 174.

[2].Dictionnaire de linguistique français- arabe, D jarousse, Lebanon, p113

[3]. Dictionnaire de linguistiques et langues, Larousse Italie, sep/ 1999, p 125.

[4]. Uriel Weinrech, Languages in contact, New York publications of the linguistics, cycle 1953, p 148.

المواقف، وقد تكون للبيئة الاجتماعيّة الّتي يعيش فيها الطّفل فعاليّة أكثر في تولّد توجّه إيجابيّ أو سلبيّ اتّجاه لغة ما أكثر من الأخرى، ومن هنا يظهر أثر اللّغة الأجنبيّة في اللّغة القوميّة.»[1]ومن الأسباب أيضا:[2]

اختلاف اللّغات نفسها، نقص الكفاءة اللّغويّة وقلّة التّمكّن من اللّغة واكتسابها، التّرجمة ومشاكلها، التّأثّر بنمط اللّغة الأمّ عند استعمال اللّغة الهدف أو العكس، طرائق تعلّم اللّغات واستراتيجيّاتها كالاستعانة بالتّرجمة أو إسقاط الظّواهر اللّغويّة في اللّغة الأمّ على اللّغة الهدف.

إذا عدنا إلى الواقع السّوسيولساني في المجتمع الجزائري، نرصد ظاهرة التّداخل اللّغوي بين اللّغة العربيّة الفصحى وأخواتها العامّيّات، وبينها وبين اللّهجات المازيغيّة، وكذا بينها وبين اللّغات الأجنبيّة كالفرنسيّة بالدّرجة الأولى ثمّ التّركيّة والإنجليزيّة والإسبانيّة بدرجة أقلّ، ويحدث من جهة أخرى بين العامّيّات العربيّة والمازيغيّة، وبين العامّيّات العربيّة واللّغات الأجنبيّة (الفرنسيّة خصوصا)، وأيضا بين هذه الأخيرة واللّهجات المازيغيّة، ومن هنا نخرج بخلاصة مفادها أنّ كلّ زوج لغويّ وكلّ ثنائيّة لغويّة موجودة في الجزائر إلّا وينتج عنها تداخل لغويّ عند استعمال أحد الزّوجين اللّغويين أو إحدى اللّغات في عمليّة التّواصل، وقد يحدث تداخل لغويّ بين لغات ولهجات عدّة عبارة عن خليط لغويّ. وللأسف وصلت هذه الظّاهرة واستفحلت في أجهزة الإعلام والإعلان، وفي الإدارات على غرار التّواصل اليوميّ عند عامّة النّاس. ممّا أثّر على اللّغة العربيّة تعليما وتعلّما وتواصلا.

من أمثلة التّداخل اللّغويّ في المجتمع الجزائريّ:

1/ التّداخل اللّغويّ بين العامّيّة العربيّة الجزائريّة والفرنسيّة.

- ركبت **الطّاكسي**(Taxi) ورحت **للكلينيك**(Clinique) باش ندير **الكونترول** (Contrôle)، وتعني بالفصحى: ركبت سيّارة الأجرة وذهبت للعيادة من أجل الفحص.

---

[1]. **صالح بلعيد، دروس في اللّسانيّات التّطبيقيّة، دار هومة، الجزائر، 2000م، ص124.**

[2]. **ينظر: هداية هداية إبراهيم الشّيخ علي، تصوّر مقترح قائم على أشكال التّداخل اللّغويّ لبناء برامج تعليم اللّغة العربيّة للطّلّاب الأوربّيّين، بحث مقدّم في المؤتمر الدّوليّ الرّابع للّغة العربيّة.**

- روح **للكوزينة**(cuisine) وجيب **الجو والديسار**(Juge/Dessert)،وتعني بالفصحى: اذهب إلى المطبخ وأحضر العصير وطبق الفواكه.

2/ التّداخل اللّغويّ بين الفصحى والعامّيّة العربيّة:[1]

- جاء الدّور على **لعب العيال** مع رئيس الجمهوريّة.**الهدرة** الفارغة.
- للشّفاء من الاكتئاب و**الخلعة** والخوف و**الخبّاط** و**شقيقة**. يتطلّب **أكتاف صحاح**.
- يقومون بهذه **العمايل** السّوداء. مستوى النّقاش في تونس **يسخّف**.

3/ التّداخل اللّغويّ بين الفصحى والفرنسيّة:[2]

- لم يتبقّ لنا الكثير عن **المونديال**. يستعينون **بالكوابل** الكهربائيّة.
- إدانة **مير** بثلاث سنوات سجنا. تحقّق من وجود مشكلة في **جي ميل**.
- يكاد نفس **السّيناريو** يتكرّر. يواصل رحلته **الماراطونيّة**.
- هكذا سؤال صار **روتينيّا**.السّجّل الوطنيّ للحالة المدنيّة **الأوتوماتيكيّ**.

هذه الأمثلة الحيّة من قلب المجتمع الجزائريّ وفي بعض الجرائد اليوميّة النّاطقة باللّغة العربيّة أكبر دليل على وجود تداخل لغويّ حادّ بين اللّغة العربيّة —وهي ما يهمّنا في هذا المقام– وبين أختها العامّيّة من جهة، وبينها وبين الفرنسيّة من جهة أخرى، وهي تداخلات معجميّة وتركيبيّة في غالبيّتها.

إنّ هذا الوضع اللّغويّ السّائد في المجتمع الجزائري الّذي سمّاه (عبد القادر الفاسي الفهري)السّجلّ اللّغويّ (Linguisticrepertoire) نتج عنه اضطراب في الشّخصيّة لدى الفرد الجزائريّ، خاصّة فئة الشّباب، وبالتّالي أحدث خللا في الهويّة الوطنيّة والهويّة اللّغويّة زمن العولمة والتّفوّق الاجتماعيّ والحضاريّ واللّغويّ. وهذا ما سنتطرّق إليه في العنصر الموالي.

---

[1]. **عبد الحميد بوترعة، واقع الصّحافة الجزائريّة المكتوبة في ظلّ التّعدّديّة اللّغويّة، "الخبر اليومي"، "الشّروق اليومي"، "الجديد اليومي"، مجلّة الدّراسات والبحوث الاجتماعيّة، جامعة الوادي، العدد 08، سبتمبر 2014م، ص205، 206، 207.**

[2]. **نفسه، الصّفحات نفسها.**

4.3. الهويّة اللّغويّة في ظلّ العولمة في المجتمع الجزائريّ:

تعدّ اللّغة أهمّ عنصر من العناصر المكوّنة لهويّة الفرد والمجتمع، والّتي تميّز جماعة لغويّة عن أخرى، وهذا إلى جانب الأرض والعرق والدّين والتّاريخ والموروث الحضاريّ والثّقافيّ. يقول الفيلسوف الألمانيّ (هيرودوت)«**إنّ لغتي هي مسكني، هي موطني ومستقرّي، هي حدود عالمي الحميم ومعالمه وتضاريسه، ومن نوافذها ومن خلال عيونها أنظر إلى بقيّة أرجاء الكون الواسع.**»

أمّا الهويّة فهي«**تنطوي على تقابل ثنائيّ يفترق فيه مبناها ومعناها. فمبناها مبنى المصدر الصّناعيّ مِنْ (هُوَ) فهي بذلك معادل: ما هو (أو كينونة الآخر)، أمّا معناها فهو: ما أنا (أو كينونة الذّات)، وهو تقابل يترجم عن واقع الحال في تداول مصطلح الهويّة؛ ذلك أنّها إنّما تستعلن لتنبئ عن الذّات في مواجهة الآخر، حتّى بطاقة الهويّة –وهي رمز الذّاتيّة– فإنّنا إنّما نتعرّف بها عند (آخر) هو غيرنا.**»[1]فما حدود العلاقة بين اللّغة والهويّة؟

إنّ«**التّرابط بين اللّغة والهويّة هو دائما ترابط قويّ، بحيث إنّ سمة واحدة لاستعمال اللّغة تكفي لتعيين علاقة شخص ما بجماعة ما.**»[2]ثمّ إنّ هذا التّرابط يفسّره سببان اثنان:ينتمي السّبب الأوّل إلى علم النّفس البشريّ، حيث يتبنّى شخص ما عن وعي أو غير وعي سمة أو مجموعة من سمات سلوك الآخر، إنّ استعمال اللّغة يمثّل أوسع طبقة من السّمات. ومثال ذلك اكتساب المجتمع الجزائري قديما سمات العرب الفاتحين خاصّة في لغتهم العربيّة الّتي ارتبطت باعتناقهم الإسلام. ويكمن السّبب الثّاني في ربط اللّغة بالهويّة بواسطة الدّستور والقانون، فاللّغة هي المقوّم الأوّل لهويّة المجتمعات، وإخضاعها لأبعاد المؤسّسة والشّرعيّة والقانون أمر له نتائج متعدّدة.[3] فعلى سبيل المثال الدّولة الجزائريّة ومنذ السّنوات الأولى

---

[1]. **نهاد الموسى، اللّغة العربيّة في العصر الحديث، قيم الثّبوت وقوى التّحوّل، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1428هـ/2007م، ص58.**

[2]. **جيمس طوليفصون، دليل السّوسيولسانيات، ص683.**

[3]. **نفسه، ص684، 686.**

للاستقلال، نصّت حكوماتها المتعاقبة في دستورها على شرعيّة اللّغة العربيّة وعلى ربطها بالانتماء للأمّة العربيّة وعلى أنّها اللّغة الرّسميّة الأولى في البلاد.

ثمّ إنّ الحديث عن العلاقة بين اللّغة والهويّة قديم حديث عند الأمم جميعِها، لكنّ طرحه في زمن العولمة وتغيّر المفاهيم والمرجعيّات وانقلاب المشاهد السّياسيّة والثّقافيّة والاقتصاديّة واللّغويّة في العالم يجب أن يكون طرحا مغايرا عمّا سبق، ذلك أنّ اللّغة «**معلم بارز في تحديد الهويّة وإثبات الذّات، ولأنّ هناك انفصاما لغويّا وهويّاتيّا بين النّخب المثقّفة وعموم أبناء الشّعب.**»[1] هذا الطّرح يجب أن يركّز على كيفيّة الحفاظ على المناعة اللّغويّة للفرد والمجتمع وإلّا وقعنا في مأزق الهويّة الشّموليّة الّتي تفرضها سياسة العولمة. إذن، يمكن أن نقول إنّ اللّغة تعدّ مرآة تعكس حقيقة أصحابها وذاتهم وماهيتهم؛ أي هويّتهم.

لذلك تبرز أهمّيّة اللّغة في بناء أيّ هويّة في الأبعاد الثّلاثة التّاليّة:[2]

أوّلا: إنّ اللّغة هي وسيلة التّفاهم والاندماج الاجتماعيّ وعامل مهمّ في التّجانس القوميّ، لأنّ استعمال لغة واحدة يؤدّي إلى وحدة الرّأي.

ثانيّا: إنّ اللّغة ليست مجرّد أسلوب تعبير، بل هي أساسا وسيلة ونمط للتّفكير، فاللّفظ اللّغويّ ينطوي على معنى أو فكرة أو عاطفة. ومن وحدة اللّغة تتحقّق وحدة التّفكير ووحدة السّلوك بين الأفراد، ومن ثمَّ يتحقّق التّماسك والتّآلف الاجتماعيّان.

ثالثا: إنّ اللّغة وعاء الثّقافة، لأنّها تشتمل على تاريخ الأمّة وعلى ثقافتها وعلى أدبها من شعر ونثر وعلى تراثها الفكريّ من علوم ومعارف، ولذلك فإنّ الكيان الثّقافيّ للأمّة مرتبط بلغتها ارتباطا وثيقا.

و**الهويّة اللّغويّة** قوّة داخليّة تربط الفرد أو الجماعة بلغة بعينها، وهي شكل من أشكال الهويّة يتنوّع مثلها إلى هويّة لغويّة فرديّة وهي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة كلاميّة ووعيه بهذا الانتماء وبالعلاقة

---

[1]. نور الدّين لبصير، تجاذبات اللّغة والهويّة بين الأصالة والاغتراب، مجلّة جسور المعرفة، مخبر تعليميّة اللّغة وتحليل الخطاب، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشّلف، المجلّد1، العدد4، ديسمبر 2015م، ص31، 32.

[2]. نازلي معوض أحمد، التّعريب والقوميّة العربيّة في المغرب العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ص24. نقلا عن: عفيف البوني، الوعي القوميّ العربيّ والأحزاب السّياسيّة في المغرب العربيّ، المستقبل العربيّ، السّنة 7، العدد 72، شباط/فبراير، 1958م، ص87.

الّتي تربطه بلغة الجماعة، وهويّة لغويّة اجتماعيّة هي وعي أفراد الجماعة (إثنيّة/ وطنيّة/ قوميّة) بأنّ لغة بعينها هي اللّغة الرّابطة بينهم والمعبّرة عن انتمائهم للجماعة، وبواسطتها أدّوا أو يؤدّونأدوارهم الحضاريّة (ماضٍ وحاضر ومستقبل)، وعليه فهي حاملة تراثهم الثّقافيّ الموروث عن الأجداد، وهي أداة التّفاعل والتّشارك بينهم والكفيلة بالمحافظة على وحدة الجماعة واستمرارها وتطوّرها وصياغة نتاجها الثّقافيّ. ووعي أفراد الجماعة بالدّور الّذي أدّته لغة بعينها في تشكيل الجماعة ودورها في استمرار الجماعة والتّعبير عنها هو جزء من وعيهم الكامل بذات الجماعة الّذي يشكّل هويّتهم الاجتماعيّة.[1]وللهويّة اللّغويّة جانبان:[2]

جانب تصوّريّ: يتمثّل في وعي أفراد الجماعة بانتمائهم للجماعة الكلاميّة واعتزازهم بهذا الانتماء وباللّغة ذاتها.

جانب تفاعليّ: يتمثّل في الدّور الّذي تؤدّيه اللّغة في الجماعة والّذي يتحدّد بمدى استعمالهم لها في جوانب الحياة المختلفة.

لكن بالنّسبة للهويّة اللّغويّة العربيّة، فأسبقيّة العامّيّة لا يمكن نكرانها وذلك للأسباب الآتيّة:

أ. مرحلة تعلّم العامّيّة تسبق غالبا مرحلة تعلّم الفصحى.

ب. قد لا يتعلّم الفرد الفصحى، ولكن هذا لا يمنعه من الانتماء إلى عروبة اللّسان.

ت. قد تحرم جماعة بأكملها من تعلّم الفصحى، وهذا ما حدث في حقبة الاستعمار في بلدان المغرب، حيث كانت لغة التّعليم والإدارة هي الفرنسيّة وحدها، ولكن هذا لم يكن مانعا من عروبة لسان السّكّان.[3]

كما أنّ «**المقياس الأساسي الّذي يمكن بواسطته جعل انتماء مجموعة ما إلى المجموعة العربيّة هو امتلاكها لعامّيّة عربيّة، إلّا أنّ امتلاك العامّيّة يقود دوما إلى الفصحى بصفة طبيعيّة جماعيّةشعبيّة، والاعتقاد بأنّ النّخبة الثّقافيّة الحاكمة هي الّتي فرضت ترسيم الفصحى وجعلتها لغة وطنيّة تمويه من**

[1]. **سعاد بضياف، لبّوخ بوجملين، أثر الهويّة اللّغويّة في تطوّر اللّغة العربيّة، مجلّة الأثر، العدد 25، جوان 2016م، ص197.**

[2]. **نفسه، ص197.**

[3]. **مصطفى حركات، اللّغة العربيّة بين البعد اللّغويّ والبعد الاجتماعيّ، دار الآفاق، 2017م، ص51.**

بعض المغرضين، وذلك لأنّ النّخبة الحاكمة غالبا ما تكون مشبعة بالثّقافة الغربيّة، ثمّ إنّ في أذهانا لجميع العربيّة واحدة، واحدة بشقّيها العامّيّ والفصيح.»[1]

بالرّجوع إلى سؤال الهويّة في الجزائر، يجب أن نطرح الاستفهام: من نحن؟ لكن وأثناء البحث في الهويّة الجزائريّة، نجد أنّها «**مستنتجة من الهويّة المغاربيّة الّتي لها امتداد تاريخيّ كبير، تعود جذوره إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة، وهي الفترة الأمازيغيّة الموسومة بعهد ممالك البربر، وهذه الفترة كان لها ازدهار وانتكاس، ولكنّ الفترة الّتي أخرجت هذا المجتمع من الظّلم والتّعسّف، هي فترة دخول الإسلام هذه الأراضي، وتعود إلى الفتح الإسلاميّ أين ظهرت أقطاب الهويّة الوطنيّة في: الأرض والحضارة واللّغة والدّين.»**[2]

إذن، فقد شهد المجتمع الجزائريّ عبر التّاريخ تمازج لغات عديدة نتيجة توالي حضارات وثقافات متنوّعة، ممّا جعل الهويّة اللّغويّة الوطنيّة متشعّبة المشارب، مختلفة المصادر، أهمّها الهويّة المازيغيّة بالحفاظ على اللّهجات المازيغيّة، ثمّ الهويّة العربيّة الإسلاميّة بعد التّشبّع بتعاليم الدّين الإسلاميّ وتعلّم اللّغة العربيّة، فنتج عن ذلك مجتمع مازيغيّ عربيّ إسلاميّ.

يمكن أن نقول إنّه بواسطة اللّغة نستطيع أن نكشف الانتماء الحضاريّ لأيّ شخص ولأيّ مجتمع. يقول أحمد المعتوق: «**ومثلما نتعرّف شخصيّة الفرد وكيانه الرّوحي والوجداني وانتماءه الحضاريّ من خلال ممارسة اللّغة، نتعرّف أيضا شخصيّة المجتمع وحضارته من خلال ممارسة هذا المجتمع للغته، حيث تكون هذه اللّغة هي العصب النّابض لكلّ نشاط اجتماعيّ، وهي المصدر الحيّ لمعرفة القيم والمثل والمفاهيم الحضاريّة الّتي تميّز مجتمعا عن غيره من المجتمعات، وبهذا تصبح اللّغة فهرسا لحضارة**

[1]. مصطفى حركات، المرجع السّابق، ص52.

[2]. صالح بلعيد، في الهويّة الوطنيّة، المرجع السّابق، ص43.

كلّ مجتمع تتأثّر بها وتؤثّر فيها بحيث يصبح الفصل بينهما متعذّرا...ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار اللّغة جزءا من كيان المجتمع وكيان حضارته.»[1]

لذلك حاولت فرنسا طمس هذه الهويّة بشتّى الطّرق، من ذلك تجهيل الشّعب الجزائريّ ورفع نسبة الأمّيّة،تشويه اللّغة العربيّة وجعلها خليطا من الكلمات العربيّة والفرنسيّة، مع طغيان استعمال الفرنسيّة في الوظيفة العموميّة والمؤسّسات الإداريّة، تشجيع استعمال العامّيّات من قبل بعض المستشرقين الفرنسيّين، والدّعوة إلى استبدال الحرف الفرنسيّ بالحرف العربيّ، والعجيب في الأمر أنّ من ينتمون إلى النّخبة إذا أرادوا أن يثبتوا ثقافتهم وتمدّنهم يكثرون من الكلمات الفرنسيّة. لكنّ الجزائريّين وقفوا موقفا عدائيّا بمساعدة جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين اتّجاه السّياسة اللّغويّة الفرنسيّة الّتي حاولت فرنستهم، ليس فقط في لغتهم وإنّما في مظاهر الحياة عامّة، وبالتّالي انسلاخهم التّدريجيّ عن هويّتهم، ممّا اضطرّهم لاستعمال العامّيّة العربيّة حفاظا على هويّتهم العربيّة الإسلاميّة. وبعد أن هبّت رياح الاستقلال رفع شعار التّعريب الّذي فعّل دور اللّغة العربيّة في محيطها الاجتماعيّ ورسّخ في الأمّة الجزائريّة هويّتها اللّغويّة.

إلّا أنّ فرنسا تركت ذيولا من أبناء العربيّة، تتلمذوا على يدها ونهجوا نهجها، حاولوا بعد زمن من الاستقلال أن يثيروا البلبلة ويزرعوا كلّ أنواع الشّكّ في عقول الجزائريّين والرّيبة في نفوسهم حول هويّتهم العربيّة الّتي يمثّلها اللّسان العربيّ الفصيح أو العامّيّ، وأن يثبتوا بحجج واهيّة أنّ المجتمع الجزائريّ لا تمثّله إلّا هويّته المازيغيّة بصفتها لغة الأجداد، ثمّ الفرنسيّة بصفتها لغة العلم والمعرفة والتّطوّر الفكريّ والحضاريّ، فثارت نخبة لا بأس بها تنادي بذلك، متبنّية حملة حاقدة على اللّغة العربيّة واعتبارها لغة المحتلّين العرب لبلاد البربر، والغرض الوحيد من وراء ذلك النّيل من لغة القرآن الكريم والتّقليل من قيمتها واتّهامها بالقصور، ولا تزال هذه الحملة تظهر كلّما أتيح لأصحابها الفرصة.

أمّا اليوم وفي زمن العولمة نلحظ أنّ الهويّة اللّغويّة العربيّة في الجزائر بدأت تتلاشى شيئا فشيئا، بعد أن استسلم جلّ الشّباب للغة الآخر، خاصّة في مجال العلوم والتّكنولوجيات والتقنيّة العالميّة الّتي تمثّلها

[1]. **أحمد محمّد المعتوق، الحصيلة اللّغويّة، أهمّيتها، مصادرها ووسائل تنميتها، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافيّة شهريّة يصدرها المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م، ص36.**

اللّغات الأجنبيّة (الفرنسيّة والإنجليزيّة). وقد نتج عن ذلك تبعيّة فكريّة وصناعيّة واقتصاديّة وتكنولوجيّة، أدّت إلى تبعيّة لغويّة هزّت الثّقة بالنّفس وبمكوّنات الهويّة الوطنيّة بعد مقارنة شبابنا بين حضارة أمّته وحضارة الآخر المتقدّمة، وهنا تتجسّد مقولة ابن خلدون: **المغلوب مولع بتقليد الغالب**.

فأصبح ينظر إلى اللّغة العربيّة –وهي أسّ الهويّة– على أنّها لغة الشّعر والأدب فقط، ولا قدرة لها لمسايرة متطلّبات العصر الحاليّ، فعزفوا عن تعلّمها وتداولها في المواقف الرّسميّة، وما شجّعهم على ذلك هو السّياسة اللّغويّة غير السّويّة الّتي تتبنّاها الجزائر في التّعليم بصفة عامّة والتّعليم الجامعيّ بصفة خاصّة في الشّعب العلميّة والتّقنيّة، إضافة إلى غض الطّرف عن سياسة التّعريب العامّ الّتي لم يطبّق إلّا جزء منها بعد الاستقلال.فالجزائريّ الّذي يتواصل مع غيره من أبناء وطنه بالفرنسيّة «**غريب مجتمعيّا وغريب في تاريخه القوميّ ماضيا وحاضرا، فلا أحد يستطيع أن يقاوم نفس اللّغة دون أن يخون ثقافته ودون أن يخدع ذاته.**»[1]هذه الغربة سببها الاضطراب النّفسيّ الّذي يشعر به داخل وطنه، فهو لا يستطيع أن يتواصل مع الآخرين بلغة عربيّة سليمة ومرنة، ينقل بها أفكاره ويعبّر بها عن مشاعره ممّا يجعل شخصيّته مضطربة «**فقد يشكّك في انتمائه، أهو ينتمي إلى هذه الأمّة أم إلى تلك؟ أهو ينتمي إلى هذه الأمّة الّتي لا يستطيع أن يتواصل بلغتها أم إلى الأمّة الأخرى الّتي سجنته في لغتها؟**»[2]كما أكّدت وثيقة دمشق المؤرّخة في قرار إنشائها بتاريخ 25جانفي (كانون الثّاني/يناير)2007م الّتي أعدّتها الجمهوريّة السّوريّة والّتي سمّتها: خطّة عمل وطنيّة لتمكين اللّغة العربيّة والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها أنّه: «**إذا ما فَقَدَ أيّ شعب استخدام لغته الأمّ، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى طمس ذاتيّته الثّقافيّة، وفقدانه هويّته المميّزة.**»[3]

---

[1]. **عزّ الدّين صحراوي، اللّغة العربيّة في الجزائر: التّاريخ والهويّة، مجلّة كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، جوان، 2009م، ص25. نقلا عن: محمّد عزيز الحبّابي، تأمّلات في اللّغو واللّغة، دار الكتاب العربيّ، ليبيا، تونس، 1980، ص145.**

[2]. **مبارك تريكي، المرجع السّابق، ص47.**

[3]. **عبد السّلام المسدّي، الهويّة العربيّة والأمن اللّغويّ، دراسة وتوثيق، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، ط1، بيروت، تمّوز/ يوليو، 2014م، ص81.**

إنّنا لنجد الأجيال تبتعد عن قراءة تاريخها وعلومها وآدابها ولا تعرف شيئا عن حضارة أجدادها ولا تشارك في عمليّة الإبداع الفكريّ والثّقافيّ، والإنتاج العلميّ لأنّها لا تفقه لغتها الّتي كُتِب بها كلّ شيء يتصوّره العقل فيما مضى. فلا هي حافظت على هويّتهاالمازيغيّة العربيّة الإسلاميّة، ولا هي أتقنت لغات أجنبيّة ساعدتها على التّعرّف على المعارف الجديدة وترجمتها إلى لغتها العربيّة.

من أهمّ الأسباب الّتي أدّت إلى الشّعور بعقدة النّقص تجاه الآخر (العالم الغربيّ المتقدّم) وإلى تبعيّته العمياء في كلّ مناحي الحياة وإلى فقدان الهويّة والإحساس بالانتماء اللّغويّ والحضاريّ لدى الفرد العربيّ في العالم العربيّ ككلّ والفرد الجزائريّ بوجه خاصّ:[1]

- مخطّطات التّغريب في الوطن العربيّ وفي الجزائر بوجه خاصّ؛ إذ بدأت هذه المخطّطات بعد الحروب الصّليبيّة، واستمرّت مع المستدمر الفرنسيّ الّذي سخّر كلّ وسائله المادّيّة والبشريّة لتحقيق سياسة فرّق تسد، وفرنسة الجزائريّين لغة ودينا وهويّة، ولا تزال هذه السّياسة مسلّطة على الشّعوب العربيّة.
- الحرص على تعميق التّبعيّة الاقتصاديّة والعلميّة والتّكنولوجيّة واللّغويّة، ونشر الأمّيّة الثّقافيّة والعقوق اللّغويّ.
- تعميق الشّعور بالهويّة الشّموليّة الّتي أقرّها تيّار العولمة الجارف عن طريق التّقنيّة العالميّة ووسائل التّواصل المنفتحة على كلّ شيء.
- تعميق الشّعور بالإعجاب والافتتان بحضارة الآخر وبلغته، والافتخار بالتّواصل باللّغات الأجنبيّة والتّهافت نحو تعلّمها وإتقانها مقارنة باللّغة الأمّ الّتي ينفر منها أهلها ويستصعبون تعلّمها.
- تعالي الأصوات المنادية بعدم جدوى اللّغة العربيّة كلغة علم ومعرفة تضاهي لغات الدّول المتقدّمة، واتّهامها بالقصور وعدم مواكبة متطلّبات العصر، والتّشجيع على استبدال الحرف العربيّ باللّاتينيّ من قبل المستشرقين في الجزائر ومن قبل بعض العاقّين من أبناء العربيّة في الوطن العربيّ، وذلك على غرار ما حدث في تركيا.

---

[1]. ينظر: سلوى حمادة، الهويّة ولغة التّعليم في البلدان العربيّة، دراسة تحليليّة حول اللّغة والهويّة العربيّة في مواجهة عصر المعلومات والعولمة، ص28، مقال منشور على الرّابط: www.alarabiahconferences.org

- جعل العالم العربيّ ومنها الجزائر يعيش في صراعات سياسيّة وفكريّة وطائفيّة وحتّى عسكريّة، تؤجّجها جهات خارجيّة وتنفّذها أصول داخليّة.

إنّ الخطر الّذي لحق الهويّة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ وصل إلى تهديد الهويّة الثّقافيّة، والدّليل على ذلك ما آل إليه الشّباب الجزائريّ من انعدام الإحساس بهذا الخطر وعدّه من إيجابيّات العولمة الّتي تتيح للمرء الانفتاح على كلّ المعارف والعلوم والحضارات والثّقافات بلغات أصحابها، فأصبح مستقبِلا مستهلِكا لما يأتيه من الآخر الأجنبيّ، لا يشارك في عمليّة الإنتاج والتّنمية في مجتمعه،وهذا يسمّى انعدام الوعي بالهويّة اللّغويّة والثّقافيّة الّذي يظهر في سلوك الأفراد والجماعات. فما قيمة الهويّة اللّغويّة في مجتمع لا يعي أفراده قيمة لغتهم القوميّة الّتي تعدّ النّاطق الرّسميّ بلسان الهويّة؟

كلّما قوي وعي الأفراد بقيمة اللّغة العربيّة، قويت لديهم الهويّة اللّغويّة والثّقافيّة والدّينيّة، والعكس صحيح. لذلك على الحكومة الجزائريّة أن تنتبه للوضع الاجتماعيّ اللّغويّ المرتبط مباشرة بالهويّة الوطنيّة، وذلك بتبنّي سياسات لغويّة واعية وجادّة يتبعها تخطيط لغويّ يصلح الوضع اللّغويّ للّغة العربيّة وللّهجات المازيغيّة في الجزائر وينقد الهويّات الوطنيّة من الاغتراب والاختراب.

رابعا: البعد اللّغويّ.

اللّغة العربيّة أقدم اللّغات الّتي ما زالت تتمتّع بخصائصها من ألفاظٍ وتراكيبَ وصرفٍ ونحوٍ وأدبٍ وخيالٍ، مع الاستطاعة في التّعبير عن مدارك العلم المختلفة. ونظرًا لتمام القاموس العربيّ وكمال الصّرف والنّحو فإنّها تعدّ أمّ مجموعة من اللّغات تعرف باللّغات الأعرابيّة أي الّتي نشأت في شبه جزيرة العرب، أو العربيّات من حميريّة وبابليّة وآراميّة وعبريّة وحبشيّة، أو السّاميات في الاصطلاح الغربيّ.[1]

استوعبت اللّغة العربيّة خلال القرون الخمسة الأولى نظريّات (ابن الهيثم) في الرّياضيّات والبصريّات، وحدّد بها نقطة الانعكاس في مرآة مقعّرة لضياء وارد من جسم معيّن إلى العين عن طريق إرجاع هذه المشكلة إلى معادلة جبريّة من الدّرجة الرّابعة في كتابه (المناظر) المترجم إلى اللّاتينيّة...كما

[1]. فرحان السّليم، اللّغة العربيّة ومكانتها بين اللّغات، ص2، موقع صيد الفوائد على الرّابط: www.saaid.net

استوعبت فكر (الرّازي) ونظريّاته في الطّبّ، وسجّل بها (عبد الملك بن زهر) مؤلّفاته في الأمراض والأغذية، وألّف بها (علي بن العبّاسي) المجوسي في علم التّشريح.[1]

وقد احتلّت اللّغة العربيّة المكانة الّتي تستحقّها إقليميّا وعالميّا، وذلك بشهادة أصحابها وغيرهم ممّن انتصروا لهذه اللّغة الّتي أصبحت لغة عالميّة معترفا بها. لذلك سنعرض مجموعة من الأقوال الّتي تؤكّد المكانة المهمّة للّغة العربيّة، نبدأ بأقوال الغرب، ثمّ نعرّج على ذكر أقوال العرب.

يقول الفرنسيّ (إرنيست رينان)«**إنّ أغرب ما وقع في تاريخ البشر وصعب حلّ سرّه: انتشار اللّغة العربيّة، فقد كانت هذه اللّغة غير معروفة بادئ بدء،فبدأت فجأة في غاية الكمال سلسة أيّ سلاسة غنيّة أيّ غنى، كاملة بحيث لم يدخل عليها منذ يومها هذا أيّ تعديل مهمّ،فليس لها طفولة ولا شيخوخة.**»[2] ويقول الألمانيّ (فرنباغ) «**اللّغة العربيّة أغنى لغات العالم.**»[3] أمّا (جاك بيرك) فيقول: «**إنّ أقوى القوى الّتي قاومت الاستعمار الفرنسيّ في المغرب هي اللّغة العربيّة، بل اللّغة العربيّة الكلاسيكيّة الفصحى بالذّات فهي الّتي حالت دون ذوبان المغرب في فرنسا...هي الّتي بلورت الأصالة الجزائريّة، وقد كانت...عاملا قويّا في بقاء الشّعوب العربيّة.**»[4]

ويقول الدّكتور (عبد الوهّاب عزّام)«**العربيّة لغة كاملة محبّبة عجيبة، تكاد تصوّر ألفاظها مشاهدَ الطّبيعة، وتمثّل كلماتها خطرات النّفوس، وتكاد تتجلّى معانيها في أجراس الألفاظ، كأنّما كلماتها خطوات الضّمير ونبضات القلوب ونبرات الحياة.**»[5] أمّا (الرّافعي) فيربطها بالقرآن الكريم إذ يقول:«**إنّما القرآن جنسيّة لغويّة تجمع أطراف النّسبة إلى العربيّة، فلا يزال أهله مستعربين به،**

---

[1]. عبد الحيّ عبد الحقّ، لغتنا العربيّة والسّياسة، ص51.

[2]. أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللّبنانيّ ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، 1402هـ/1982م، ص304.

[3]. نفسه، ص303.

[4]. نفسه، ص 204.

[5]. عبد الرّزّاق عبد الرّحمن السّعدي، مقوّمات العالميّة في اللّغة العربيّة وتحدّياتها في عصر العولمة، مجلّة آفاق الثّقافة والتّراث، العدد الثّالث والسّتّون، شوّال 1429هـ، مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث، دبي، ص47.

متميّزين بهذه الجنسيّة حقيقةً أو حكمًا.»[1]ونجد (ابن تيميّة) يربط تعلّم العربيّة بحفظ الدّين قائلا: **«ومعلوم أنّ تعلّم العربيّة وتعليم العربيّة فرض على الكفاية، وكان السّلف يؤدّبون أولادهم على اجتناب اللّحن، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربيّ ونصلح الألسنة المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسّنّة والاقتداء بالعرب في خطاهم.»**[2]

إنّ هذه الاعترافات بقيمة اللّغة العربيّة وأهمّيّة تعلّمها وإتقانها خاصّة بلسان غير أهلها يؤكّد بعدها اللّغويّ اللّسانيّ كلغة معترف بها تحمل من الخصائص ما يجعلها تتفوّق على لغات عدّة بعضها ماتت وأخرى انحلّت إلى لهجات كاللّاتينيّة، وبعضها يصارع لإثبات نظريّة التّفوّق اللّغويّ في عصرنا الحاليّ.

1.4.اللّغة العربيّة لغة عالميّة.

اللّغة العربيّة من أقدم اللّغات الحيّة في العالم، يتحدّث بها غالبيّة سكّان الجزيرة العربيّة والشّرق الأوسط وشمال أفريقيا،وبالتّالي تعدّ اللّغة القوميّة لخمس وعشرين دولة*، وهي لغة الفكر والثّقافة والعقيدة لأكثر من480مليون ناطق بالعربيّة عبر بلدان العالم الّذين يقبلون على تعلّمها بصفتها لغة الدّين الإسلاميّ وبها تتمّ الشّعائر الدّينيّة كالصّلاة وقراءة القرآن حسب أحدث الإحصائيّات، وبالتّالي باتت تحتلّ مركزا متقدّما. وفي العام1973م اعتمدتها الأمم المتّحدة لغة رسميّة، أمّا اليونسكو فاعتمدتها لغة عمل ولغة رسميّة عام 1974م، وهي لغة معتمدة في منظّمة التّعاون الإسلاميّ وفي العديد من الهيئات الدّوليّة والمؤتمرات العلميّة، ثمّ أصبحت تحتلّ المرتبة الرّابعة عالميّا نسبة إلى تزايد عدد المتحدّثين بها من أهلها وغير أهلها خاصّة في وسائل التّواصل ومواقع الإنترنت، كما أنّها تستخدم في أجهزة الإعلام غير العربيّة مثل هيئة الإذاعة البريطانيّة وتلفزيونها، وراديو صوت أمريكا، وراديو منتكارلو، وراديو الصّين، وراديو ألمانيا. وتشتهر برامج تعليم اللّغة العربيّة في العديد من الجامعات الإسلاميّة، كماليزيا وإندونيسيا

---

[1]. **مصطفى صادق الرّافعي، تحت راية القرآن، المعركة بين القديم والجديد، دار المحرّر الأدبيّ للنّشر والتّوزيع، 1974م، ص42.**

[2]. **ابن تيمية، مجموع الفتاوى، المجلّد 32، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1425هـ/2004م، ص252.**

وباكستان وإيران وبروناي، وفي أوربّا كجامعتي (أوكسفورد وكمبردج) وجامعة لندن في بريطانيا، وفي كندا كجامعة (ميغيل)، وفي أمريكا كجامعة (هارفرد وكولومبيا)، وكلّية (ميدلبيري) في ولاية (فيرمونت).[1]

تعدّ اللّغة العربيّة من بين اللّغات المكتوبة الّتي تملك أبجديّة ولها ثقافة عريقة،وقد أثبتت إحدى الدّراسات الّتي أجريت في اليابان أنّها اللّغة الأكثر اقترابا ومرونة من النّاحية الصّوتيّة في الاستعمال داخل جهاز الحاسوب، واللّغة الواحدة الرّسميّة المشتركة بين عدّة دول حسب التّصنيف اللّغويّ والتّوزيع الجغرافيّ*. تمكّنت قديما من السّيطرة على الفكر الإسلاميّ بأن أصبحت لغة العلم والمعرفة والثّقافة لا تضاهيها لغة أخرى، بانتشارها تلاشت الآراميّة في مناطق الشّام والعراق، وتخلّت الفارسيّة لفترة طويلة عن مكانها للّغة العربيّة، وانمحت القبطيّة واليونانيّة والبربريّة، وتمّ تعريب مجامع الكنائس وصلواتها إلى اللّغة العربيّة اضطرارا. وقد رفع القرآن الكريم من شأنها حتّى أصبحت من أهمّ اللّغات الرّئيسة في العالم، فتركت أثرا واضحا في اللّغات الّتي احتكّت بها. ونتيجة لغناها في مفرداتها وصيغها ومعانيها، سَعَتْ كلّ ما تُرجِم إليها من الفلسفة والحكمة والطّبّ والكيمياء والمنطق والفلك والرّياضيات.[2]

وهي كغيرها من اللّغات قابلة للتّطوّر يوميّا نتيجة أسبابعدّة منها التّحوّل الاجتماعيّ وتغيّر النّمط المعيشيّ للنّاطقين بها، فعلى مستوى المنطوق أو المكتوب نسمع كلّ يوم مفردات غريبة على ألسنة شبابنا لا نكاد نفهم معانيها، ونقرأ عبارات ومصطلحات فرضها علينا العلم الحديث. إلّا أنّ هناك شيئا أساسيّا جوهريّا ثابتا في لغتنا العربيّة لا يتغيّر أبدا، منها **حروف المعاني** (حروف الجرّ، حروف العطف، حروف

*** الدّول الّتي تعتبر العربيّة لغة رسميّة أو مشتركة هي: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، الصّحراء الغربيّة، مصر، السّودان، فلسطين، سوريا، الأردن، لبنان، السّعودية، الإمارات، قطر، اليمن، العراق، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، تشاد، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، تنزانيا، الصّومال.**

[1]. ينظر: بسمة أحمد صدقي الدّجّاني، عالميّة العربيّة لغة وثقافة في فجر الألفيّة الثّالثة، مجلّة دراسات، العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلّد 44، العدد 1، الجامعة الأردنيّة، 2017م، ص2. وعبد المجيد الطّيّب عمر، منزلة اللّغة العربيّة بين اللّغات المعاصرة، دراسة تقابليّة، رسالة دكتوراه في اللّغة العربيّة، قسم الدّراسات النّحويّة واللّغويّة، كلّية اللّغة العربيّة، جامعة أم درمان، السّودان، 1431هـ/ 2010م، ص48.

[2].ينظر: أنور الجندي ، المرجع السّابق، ص8، 16.

النّداء، حروف التّشبيه...) وبعض **الوحدات الدّالّة** كأداة التّعريف الّتي يعدّ استعمالها واحدا لا يتغيّر مع العدد أو الجنس خلافا لما هو في الفرنسيّة، نون التّنوين، حركات الإعراب، علامات التّأنيث أو المثنّى أو الجمع...إلى جانب **الضّمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الاستفهام، أسماء الكناية، الأفعال النّاقصة، وكلّ عامل له أثر في الأسماء أو الأفعال.**[1]

2.4. الخصائص الصّوتيّة:[2]

تتميّز أصوات اللّغة العربيّة بالثّبات؛ إذ إنّها لم تتغيّر على مدى أكثر من أربعة عشر قرنا، وحتّى التّشويه الّذي أصاب اللّهجات العامّيّة فقليل محدود، وهذا الثّبات غير موجود في اللّغات الأجنبيّة، كما أنّها تملك أكبر مدرج صوتيّ مقارنة باللّغات الأخرى، تتوزّع مخارج الحروف بين الشّفتين وأقصى الحلق توزّعا عادلا ينتج عنه توازن وانسجام صوتيّ وتآلف موسيقيّ، فلا تعرف العربيّة اجتماع أصوات متنافرة كاجتماع الزّاي مع السّين أو الضّاد أو الظّاء أو الذّال، ولا الحاء مع الهاء، ولا الهاء مع العين، ولا الجيم مع القاف أو الظّاء أو الطّاء أو الغين أو الصّاد.

لأصوات اللّغة العربيّة قيمة تعبيريّة ووظيفة بيانيّة؛ فقد لاحظ العلماء العرب قديما وحديثا أنّ اشتراك كلمات في حرفين من الحروف الأصليّة يفيد اشتراكها في شيء من المعنى أو في المعنى العام، ومثال ذلك الكلمات: جمع، جمل، جمد، جمر، فهي تشترك في معنى الجمع، ومثلها الكلمات الّتي تشترك في حرف واحد،فإذا أخذنا صوت الغين مثلا نجده يدلّ على معنى الاستتار والخفاء والغيبة كما في الكلمات: غاب، غاص، غار، غال، غام، وصوت القاف يفيد معنى الشّدّة والانفصال أو الاصطدام مثل: قد، قط، قتل، قطع، قطف، دقّ، شقّ، طقّ...وأشاروا إلى التّقابل بين صفة الصّوت وصفة الحدث، فالصّوت الشّديد للحدث الشّديد كالقاف، والصّوت اللّيّن النّاعم للأحداث الرّقيقة النّاعمة

---

[1].ينظر: مصطفى حركات، المرجع السّابق، ص35، 36.

[2]. ينظر: محمّد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العربيّة وعرض لمنهج العربيّة الأصيل في التّجديد والتّوليد، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع،ص250،249، 251، 252، 259،253، 260. وأنور الجندي، المرجع السّابق، ص9، 10. ومصطفى حركات، المرجع نفسه، ص95،...101.

السّين، وقابلوا بين ترتيب الحدث وترتيب مخارج الحروف مثل كلمتي: خرج ودخل.وهذه الخاصّيّة غير متوفّرة في اللّغات الأخرى، فمثلا في الفرنسيّة الكلمات:(Ivreسكران) (oeuvreأثر أو تأليف) (ouvreيفتح) (livreكتاب) (lèvreشفة) تشترك في أغلب حروفها وأصواتها، لكن لا تفيد أيّ اشتراك في المعنى.

تستعمل اللّغة العربيّة الحركات الطّويلة والقصيرة في بقيّة اللّفظ للحصول على المشتقّات، كما أنّها توظّف الطّول بدلا من النّبر، وهي تختلف عن اللّغات الأخرى من حيث استعمالها للمقاطع؛ إذ لا تعرف المقاطع الّتي تبدأ بصائت أي بحركة، ولا المقاطع الّتي تبدأ بصامتين لأنّها لا تبدأ بالسّاكن، وبالتّالي تحدّد أصناف المقاطع في اللّغة العربيّة وفق القواعد التّالية:

1/ في العربيّة كلّ مقطع يبتدئ بحرف صامت وصائت واحد؛ أي بالمركّب (حرف+ حركة:cv)

2/ في العربيّة ينتهي كلّ مقطع بحركة قصيرة (v) أو ممدودة (w)، أو بصامت واحد (c)

3/انتهاء المقاطع بصامتيْن حالة شاذّة، وهي من ميدان الأداء وذلك عند الوقف في نهاية بعض الكلمات مثل سَمْعْ الّتي هي مقطع من النّمط (cvcc)

تصنّف المقاطع في اللّغة العربيّة بحسب الكمّ المبنيّ على التّكافؤ الزّمنيّ بين الصّامت والمدّ إلى **مقاطع قصيرة** وهي من النّمط: حرف+ حركة قصيرة، مثل: (بِـ) أو (لِـ) و**مقاطع طويلة** وهي من النّمط: حرف+ حركة طويلة، مثل: (بَا) أو (لِي) و**مقاطع متزايدة الطّول** وهي هامشيّة من النّمط: (حرف+ حركة طويلة+ حرف) مثل: هَامْ في هَامٌ، أو من النّمط: (حرف+ حركة قصيرة+ حرف+ حرف) مثل: سَمْعْ. ولهذا نجد العروض العربيّ عروضا كمّيّا يراعي ترتيب المقاطع الطّويلة والقصيرة.

يكافئ مفهوما المقطع الطّويل والقصير مفهوميْ المتحرّك والسّاكن في اللّغة العربيّة، فالمقطع القصير يساوي متحرّكا (كَ) والمقطع الطّويل يساوي متحركا + ساكنا (اَلْ) وهي تنفر كذلك من المقاطع المتزايدة الطّول، فلا نجد تجاور ساكنيْن، ولا توالي أربعة متحرّكات خاصّة في الشّعر، ولذلك عند تكوين الكلمات مثل: (**كَتَبَ+ تُ**) نضطرّ لتسكين الباء، لأنّ (**كَتَبَتُ**) ثقيلة على الأذن العربيّة، وكذلك في: (**اِسْتَــ+ حَسُنَ**)وجب إسكان فاء الفعل لأنّ (**اِسْتَحَسُنَ**) فيه ثقل.

3.4.اللّغة العربيّة لغة الاشتقاق:

عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل ممّا يمكن تكوينه بأحرف الهجاء من الثّنائي والثّلاثيّ والرّباعيّ 12305412كلمة حسب ما جاء في معجم العين (للخليل بن أحمد الفراهيديّ) وذكر (الحسن الزّبيديّ) أنّ عدد ألفاظ اللّغة العربيّة6699400لفظا، يستعمل منها5620لفظا فقط والباقي مهمل. وأكّد باحثون أنّ اللّغة العربيّة تتألّف من ثمانين ألف مادّة، لا يستعمل منها إلّا عشرة آلاف مادّة، أمّا السّبعون ألفًا الباقية فمُهْمَل إلى اليوم.[1]

اللّغة العربيّة لغة اشتقاقيّة وجميع مشتقّاتها تقبل التّصريف، تقوم على أبواب الفعل الثّلاثيّ الّتي لا وجود لها في جميع اللّغات الهنديّة والجرمانيّة الّتي تكتب بالحروف اللّاتينيّة. وهذه الخاصّيّة جعلت العربيّة ذات سعة وغنى من حيث موادّها وأبنيتها وصيغها؛ إذ يصل عدد موادّها إلى أربعمائة مادّة، يضمّ لسان العرب ثمانين ألف مادّة لا كلمة، والموادّ تتفرّع إلى كلمات، وليس في اللّغات كلّها لغة اشتقاقيّة غنيّة بكلماتها كاللّغة العربيّة لدرجة أنّك تجد للمعاني الشّديدة التّقارب كلمات خاصّة بكلّ معنى، وهي غنيّة من حيث أصواتها، فهي تضمّ ثمانية وعشرين حرفا ليس فيها حروف تدلّ على أصوات مكرّرة، وهناك أصوات غير موجودة في كثير من اللّغات الأخرى: كالحاء والخاء والضّاد والطّاء والظّاء والعين والغين والقاف، وبذلك تتفوّق على اللّغة الإنجليزيّة الّتي يتحدّث بها معظم سكّان العالم، فهي تضمّ ستّا وعشرين حرفا فقط. وقد وضع علماء العربيّة القدامى أبنيتها وصيغها النّحويّة ومفرداتها في حالة كمال تامّ، فأحصوا للفعل صيغا تصل إلى الاثنتي عشرة صيغة أو أكثر، كلّها ترتبط بالمعنى الأصليّ، وأحصوا للكلمة الواحدة ما يزيد أو يقلّ عن المائة والخمسين مشتقّا من التّصاريف الفعليّة والمشتقّات الاسميّة والمصادر ومصغّرات الاسم، كما أنّ هناك صيغا اشتقاقيّة في اللّغة لا يمكن التّعبير عنها في اللّغات الأجنبيّة إلّا بلفظ واحد أو أكثر من قبيل التّفاعل والتّفعّل والانفعال والافتعال والاستفعال والمفاعلة، وذلك على

[1]. ينظر: أنور الجندي، المرجع السّابق، ص7، 8.

سبيل المثال لا الحصر. أمّا صيغ المصدر والصّفة والاشتقاق في الاسم والفعل فصوره كثيرة تفوق لغات العالم كلّها.[1]

إنّ للكلمة في اللّغة العربيّة جسما وروحا، وهي تلتقي مع مثيلاتها من نفس مادّتها في بعض حروفها وجزء من أصواتها، وفي قدر من المعنى وهو معنى المادّة الأصليّة، ومثال ذلك: **كتب، كاتب، مكتوب، كتابة، كتاب**...فمعنى الكتابة موجود في كلّ كلمة من الكلمات المشتقّة، أمّا في اللّغات الأخرى كالفرنسيّة والإنجليزيّة، فيغلب على كلماتها طابع الفرديّة، ومثال ذلك في الفرنسيّة مادّة (ك ت ب) تأتي على الشّكل: كتاب (livre)، مكتبة عامّة (bibliothèque)، محلّ بيع الكتب(librairie)، يكتب(écrire)، مكتب(bureau)، وفي الإنجليزيّة: (Book، Public office،write،bookstore،library)، وهذا دليل على أنّ اللّغة الفرنسيّة والإنجليزيّة تختلف من جيل إلى جيل، وبالتّالي لا توجد صلة لغويّة بين الماضي والحاضر؛ فلغة (شكسبير) في القرن السّابع عشر لا تفهم عند جمهور المثقّفين اليوم إلّا لدى طائفة المتخصّصين في الأدب الإنجليزيّ، وهذا نتيجة انقطاع الصّلة بين كلمات الأسرة الواحدة، واختلاف النّطق وتطوّر اللّغة بطريقة غير طريقة الاشتقاق العربيّ، والوضع نفسه في اللّغة الفرنسيّة.إذن، فالخاصّيّة الاشتقاقيّة في العربيّة تمكّن من تمييز الدّخيل الغريب من الأصيل.[2]

4.4.خصائص بنية الكلمة العربيّة وأوزانها:

اللّغة العربيّة لغة تصريفيّة إدماجيّة، ومن خصائصها استعمال الأوزان الّتي تمّ التّنظير لها عن طريق التّجريد الرّياضيّ الّذي يستعمل الحروف: **س، ع، ص** للدّلالة على المتغيّرات العدديّة، وهذا التّجريد ناتج عن القياس في المنطوق، ولا يعرف مثل ذلك في لغات أخرى، وبذلك تختلف وظيفة الكلمات في العربيّة بوصفها اتّحاد قوالب للمعاني تصبّ فيها الألفاظ، فهناك وظيفة الفاعليّة، المفعوليّة، الزّمان، المكان، التّفضيل، الآلة...هذه الوظيفة فكريّة منطقيّة عقليّة، تعلّم أبناء العربيّة المنطق والتّفكير المنطقيّ

[1]. ينظر: أنور الجندي،المرجعالسّابق، ص8، 9، 11، 13. ومحمّد المبارك، المرجع السّابق، ص264، 265.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص17.ومحمّد المبارك، المرجع نفسه، ص267، 268.

بطريقة ضمنيّة طبيعيّة فطريّة، إضافة إلى الوظيفة الفنّيّة الّتي تظهر في الأبنية؛ أي في قوالب الألفاظ، بحيث يوجد لكلّ بناء أو قالب نغم موسيقيّ ثابت، فمنها القالب الدّال على الفاعليّة من الفعل الثّلاثي، ويرد دائما على وزن فاعل، والقالب الدّال على المفعوليّة ويرد على وزن مفعول، والقالب الدّال على اسم الزّمان أو المكان ويرد على مَفعَل أو مَفعِل أو اسم الآلة وله أوزان خاصّة وغير ذلك من الأوزان. كما أنّه يوجد توافق وانسجام بين اللّفظ ودلالته، ومن ذلك صيغة المبالغة على وزن فعّال، فتشديد عين الصيغة يتوافق مع دلالة الشّدّة أو الكثرة وألف المدّ تدلّ على الامتداد والفاعليّة الخارجيّة. ولأنّ اللّغة العربيّة تتميّز بالموسيقيّة لكثرة أوزانها وأبنيتها الّتي تصبّ في قوالب ثابتة، عمد الأدباء شعرا ونثرا إلى استثمار هذه الخاصّيّة الموسيقيّة.[1]

اللّغة العربيّة لغة الحقيقة والمجاز والتّصريح والكناية، وهذا يجعلها تتميّز بتنوّع الأساليب والعبارات، وبواسطتها يمكن التّعبير عن معان ثانويّة لا تعرف اللّغات الأخرى كيفية التّعبير عنها كالفرنسيّة، كما أنّها أقرب اللّغات إلى قواعد المنطق، حيث إنّ عباراتها طيّعة سلسة تسهّل على المتحدّث التّعبير عن خلجاته بلا تكلّف ولا تصنّع.[2]

تعدّ العربيّة اللّغة الوحيدة الّتي تُقرَأ كما تُكتَبُ، فلا يقع من يتعلّمها في مشقّة تعلّم حروفها وحركاتها ثمّ تعلّم قراءتها مثل غالبيّة اللّغات، فكلمة (Light) الإنجليزيّة يلتزم من يتعلّمها أن يتعلّم كيفية كتابة الكلمة ثمّ كيفية قراءتها لأنّ بها حروفا تكتب ولا تنطق، ومثلها كلمة (cahier)الفرنسيّة.كما أنّ هناك علاقة ذهنيّة بين المحمول والموضوع دون الحاجة إلى لفظ صريح يشير إلى هذه العلاقة، وهذا يسمّى الإسناد الذّهني، ولا يوجد إلّا في اللّغة العربيّة، بينما في اللّغات الأخرى لا بدّ من توفّر لفظ صريح يبيّن العلاقة الإسناديّة. كما لا تحتاج العربيّة في جملها الخبريّة دائما إلى ما يسمّى في اللّغات الغربيّة فعل الكينونة (to be)[3]

---

[1]. ينظر: مصطفى حركات، المرجع السّابق، ص106. ومحمّد المبارك، المرجع السّابق، ص277،...283.

[2]. ينظر: أنور الجندي، المرجع السّابق،ص9، 10.

[3]. نفسه، ص10، 11.

اللّغة العربيّة الفصحى المكتوبة لغة معربة وجوبا، سواء تمّ إظهار علامات الإعراب أم لا. كماتتميّز بدقّة المعاني في التّعبير عن فكرة أو شعور ما، ولها من الإيجاز والاختصار ما يجعل المتحدّث بها يعبّر بالألفاظ القليلة عن المعاني الكثيرة، ولها كذلك من جمال الصّوت ما يمكّن من تركيب مفردات بأصوات تشبه الأجراس الرّنّانة، تستلذّها الأذن وتطرب لها النّفس، خاصّة إذا توالت في العبارة الواحدة طباقات أو جناسات أو استعارات، وخير دليل على ذلك ما ألّف في فنّ المقامات ممّا لا يوجد مثله في الآداب الغربيّة.[1]

5.4. التّعريب:

تلتقي اللّغة العربيّة مع غيرها من اللّغات الأخرى على مستوى المفردات في التّعريب، وهو مصطلح يقابل مصطلح الاستعارة في اللّغات الأجنبيّة، لذلك كانت اللّفظة الأعجميّة إذا دخلت العربيّة وجب أن تصاغ على أبنيتها وأوزانها لكي تصبح جزءا من الأسرة اللّغويّة العربيّة على الشّكل الآتي:[2]

- تغيير حروف اللّفظ الدّخيل، وذلك بحذف بعض الحروف أو زيادتها مثل:

- برنامه	- برنامج
- بنفشه	- بنفسج
- كليدا	- إقليد
- نشاستج	- نشاء
- بهره	- بهرج

- أو إبدال حرف عربي بالحرف الأعجمي، مثل:

بالوده	فالوذج
برادايس	فردوس

[1]. أنور الجندي، المرجع السّابق، ص12.

[2]. ينظر: محمّد المبارك، المرجع السّابق، ص292، 298، 299.

– تغيير الوزن والبناء حتى يوافق أوزان العربيّة ويناسب أبنيتها،فيزيدون حروفا أو يحذفون أخرى، ويغيّرون المدود والحركات، مراعين بذلك سنن العربيّة الصّوتيّة، كمنع الابتداء بساكن، ومنع الوقوف على متحرك، ومنع توالي ساكنين ...مثل:

برازده	فرزدق
نشاسته	النّشاء
كليد	إقليد.

لا أحد ينكر أنّ العربيّة أخذت من اللّغات الأخرى، لكنّ ما أخذته لا يعدو أن يكون بعض ألفاظ مفردة من باب الأسماء، وأكثرها من الأسماء الجامدة كفالوذج وإستبرق وديباج وخزّ وترياق، وحتّى عندما نقل علماء العربيّة علوم المنطق والفلسفة والطّبيعيّات والطّب والفلك والكيمياء والنّبات والحيوان من الفارسيّة واليونانيّة والسّريانيّة، لم يحتاجوا لنقل ألفاظها، بل وضعوا ألفاظا عربيّة تؤدّي معاني ألفاظ تلك العلوم من غير صعوبة ولا التباس، فقالوا في الفلسفة: موجود، معدوم، ماهيّة، هويّة، جوهر، مقتضى...وقالوا في المنطق: موضوع، محمول، قضيّة، قياس، مقدّمة صغرى، مقدّمة كبرى...وبذلك لم تحتج العربيّة في كلّ تلك العلوم إلّا إلى ألفاظ لمسمّيات لم تكن معروفة فاستعارتها استعارة.[1]

منحت اللّغة العربيّة حروفها الهجائيّة لشعوب عدّة كالفرس والأتراك والهنود وجزائر البحر، والدّليل على ذلك أن جزائر الفلبّين لا يزالون يستعملون الحرف العربيّ إلى حدّ السّاعة، كما أنّها منحت نفسها لأمم كثيرة كالفرس والأتراك والتّتر؛ إذ إنّ كثيرا من العلماء والأدباء مازالوا يؤلّفون باللّغة العربيّة. ومنحت آلاف ألفاظ المعاني والجمل التّامّة لتلك الأمم، ولا سيّما الأتراك الّذين أخذوا عنها كلّ مصطلحات علوم اللّغة والبيان والبديع والعروض، وأكثر مصطلحات الفلسفة والعلوم، ولا ننسى أبدا أنّ اللّغة العربيّة

[1].ينظر: أنور الجندي، المرجع السّابق، ص14، 15. ومحمّد المبارك، المرجع السّابق ، ص293، 295.

منحت أرقامها للغات أوربّا والكثير من أسماء المعاني والمصطلحات العلميّة، كما استوعبت علوم اليونان والفرس والسّريان دون عجز أو ضعف.[1]

من أبرز خصائص اللّغة العربيّة أنّها لغة قابلة للتّطوّر لكنّها لم تتغيّر منذ خمسة عشر قرنا مقارنة باللّغات الأوربّيّة كالفرنسيّة؛ إذ يمكن لأبنائها أن يفهموا ويستوعبوا الأدب الجاهليّ وما بعده، وكذا العلوم والمعارف الّتي كتبت باللّغة العربيّة آنذاك. وهذا(بلاشير) يعترف بوحدة اللّغة العربيّة إذ يقول: إنّ وحدة اللّغة العربيّة هي وحدة أخلاقيّة ودينيّة قبل كلّ شيء، مؤسّسة على وحدة تاريخ اللّغة. وإنّنا كلّما درسنا اللّغة الفرنسيّة لاحظنا أنّها تطوّرت عبر العصور بحيث نجد لها أطوارا، فإذا قارنّا حالة اللّغة الفرنسيّة في العصور الوسطى وجدنا أنّها مغايرة كلّ المغايرة للّغة المستعملة في القرن السّابع عشر، وهذه أيضا مختلفة عن لغتنا اليوم، هذه الوحدة في اللّغة الفرنسيّة لا تتّضح إلّا بالبحث والمقارنة، في حين أنّ وحدة اللّغة العربيّة تتّضح للقارئ ولو كان أجنبيّا لأوّل وهلة، نعم، لغة القرآن هي لغة اليوم وهذا ما تتميّز به العربيّة عن اللّغات الأخرى.[2]

تجمع اللّغة العربيّة بين أربعة عناصر متكاملة مع بعضها البعض لا توجد في اللّغات الأوربّيّة:[3]

1/ الوضوح في إظهار الأفكار بطريقة موجزة دون استدراج السّامع إليها.

2/ توضيح الغرض المقصود عن طريق الاستثناء إلى المقابلة، كاستعمال الاستثناء أو التعارض الجدلي.

3/ إسناد الحوادث إلى الفعل أكثر من إسنادها إلى الفاعل.

4/ الألفاظ العربيّة تعود غالبا إلى الفعل الثّلاثيّ.

وقد برع العرب في معرفة الدّخيل من غيره، وذلك بـــــ:[4]

[1]. ينظر: أنور الجندي، المرجع السّابق، ص15

[2]. نفسه، ص 15، 16.

[3]. نفسه، ص 16.

[4]. ينظر: محمّد المبارك، المرجع السّابق، ص 300، 301.

1/ فقدان الصّلة بينه وبين إحدى موادّ اللّغة العربيّة، مثل: كاغد، ساذج، بستان، فليس في العربيّة مادّة: كغد، سذج، بست.

2/ اجتماع حروف في اللّفظ الدّخيل لا تجتمع عادة في العربيّة، مثل: جوسق (ج ق)، جصّ (ج ص)، طازج (ج ط).

3/ أن يكون اللّفظ الدّخيل على وزن ليس في العربيّة، مثل: إِبْرَيْسَم (إِفْعَيْلَل)، آجُرٌّ (فَاعُلٌّ)

6.4. خصائص معاني الألفاظ العربيّة:

كان العرب إذا أرادوا وضع ألفاظ العربيّة أو تسمية المسمّيات اعتمدوا إحدى الطّرق الآتيّة:[1]

أ- اختيار صفة من صفات الشّيء الّذي يراد تسميته أو بعض أجزائه أو نواحيه أو تحديد وظيفته وعمله واشتقاق لفظ يدل عليه. ومثال ذلك اختيار صفة السّهولة للسّهل والسّمو للسّماء والنّظر للنّظّارات.

ب- تحتفظ العربيّة بالمعاني الأصليّة الدّالّة على أمثال هذه المسمّيات، فألفاظها معلّلة على عكس غيرها من اللّغات الّتي لا تحتفظ بهذه المعاني مثل كلمة (العامل) الّتي أخذت بعد الإسلام معنى الوالي والحاكم، ولفظ (المرء) للمذكّر و(المرأة) للمؤنّث الدّالّة في الأصل على تساوي الرّجل والمرأة عند العرب، ولفظ (المروءة) الدّالّة على الصّفات الخلقيّة المستحسنة عند الإنسان ذكرا أو أنثى.

ج- الإشارة إلى أخصّ صفات المسمّى وأبرزها أو إلى عمله الأساسيّ ووظيفته، على عكس اللّغات الأجنبيّة الّتي تشير إلى ظاهره وشكله الخارجيّ أو تركيبه وأجزائه. فمثلا: تسمية الدّراجة في العربيّة تشير إلى وظيفتها وعملها وحركتها، أما في الفرنسيّة فإنّ (bicyclette) (ذات الدّولابين) تشير إلى أجزائها وتركيبها وحالتها السّاكنة. ومثل ذلك السّيّارة الّتي تشير تسميتها إلى عملها بينما في الفرنسيّة كلمة (automobile) تعني المتحرّك بنفسه.

كما تظهر براعة العرب في تصنيف الموجودات تصنيفا دقيقا منطقيّا، فوضعوا ألفاظا تدلّ على الحسّيّات وأخرى تدلّ على المجرّدات، هذا التّصنيف يدلّ على المستوى الفكري الّذي قلّما وصلت إليه

[1]. ينظر: محمّد المبارك، المرجع السّابق، ص302، 303، 304.

الأمم في طورها الابتدائي المبكّر.[1] وممّا يثير الدّهشة والعجب أنّ العرب اهتموا بالدّقّة والخصوص والعموم في وضع الألفاظ المتباينة المعاني المختلفة الدّلالات، سواء دلّت على ما هو حسّيّ أم معنويّ، ومثال ذلك المعنى العامّ لِلَفْظ (المشي) الّذي يندرج تحته معاني خاصّة دقيقة متدرّجة هي: **درج للصّبيّ الصّغير، وحبا للرّضيع، وحجل الغلام أن يرفع رِجْلا ويمشي على أخرى، وخطر الشّابّ باهتزاز ونشاط، ودلف الشّيخ مشى رويدا بخطى متقاربة، وهدج مشى مثقلا، ورسف للمقيّد، واختال، تبختر، تخلج، أهطع، هرول، تهادى، تأود أنواع من المشي.**[2] وكذا في تخصيص ألفاظ لألفاظ دون اقترانها بغيرها ولو كان المعنى واحدا، فقالوا في شدّة الشّيء: **ريح عاصف، برد قارس، حرّ لافح**...، وقالوا في وصف اللّين: **فراش وثير، فراش ليّن، بشرة ناعمة، غصن لدن**...، والأمر نفسه في الوصف بالامتلاء، والوصف بالجدّة، والوصف بالمهارة في الكتابة والخطابة والطّبّ والصّنعة....هذه الدّقّة في المعاني بألفاظ مخصوصة توحي إلى السّامع صورة واضحة في ذهنه، فقولنا: (باسق) يوحي بصورة ذهنيّة لدى السّامع تتكوّن من معنى الارتفاع وصورة الشّجرة معا، و(وثير) يوحي بمعنى اللّين وصورة الفراش معا، وهو منتهى ما وصلت إليه اللّغة العربيّة من دقّة المعاني وخصوصيّة الألفاظ ووضوح الصّورة الذّهنيّة لدى المخاطب، ومنتهى ما وصل إليه الفكر العلميّ العربيّ.[3]

7.4. اللّغة العربيّة لغة الإيجاز:ومن ضروب الإيجاز في اللّغة العربيّة.[4]

1/الإيجاز في الحرف:

[1]. **ينظر: محمّد المبارك، المرجع السّابق، ص307، 308، 309، 310.**

[2]. **لمزيد من الاطّلاع ينظر: أبو منصور الثّعالبي ، فقه اللّغة وسرّ العربيّة، ط1، المكتبة العصريّة، صيدا، لبنان، ط1420،2ه/2000م، ص221، 222.**

[3]. **ينظر: محمّد المبارك، المرجع نفسه، ص112، 114، 115.**

[4]. **ينظر: فرحان السّليم، اللّغة العربيّة ومكانتها بين اللّغات. وحسن محمّد فؤاد، فضائل لغة القرآن، مقال إلكتروني منشور في شبكة الألوكة الشّرعيّة، 1431ه/2010م، على الرّابط: www.alukah.net وعبد المجيد الطّيّب عمر، منزلة اللّغة العربيّة بين اللّغات المعاصرة، ص106.**

- كتابة الحركات في اللّغة العربيّة تكون فوق الحرف عند اللّبس، أمّا في اللّغات الأجنبيّة فإنّها تأخذ المساحة نفسها الّذي يأخذها الحرف أو تزيد.
- لا يوجد في الكتابة العربيّة صوت يمثّل بأكثر من حرف واحد.
- لا تحتاج اللّغة العربيّة إلى حروف مركّبة لتمثيل الأصوات.
- تحتاج اللّغات الأجنبيّة لنطق بعض الأصوات إلى حرفين مقابل حرف واحد في اللّغة العربيّة كصوت الخاء مثلا (kh)
- تكتب اللّغة العربيّة عادة كما تلفظ، فالعلاقة بين المنطوق والمكتوب علاقة أحاديّة؛ أي لا توجد أصوات منطوقة غير مكتوبة ولا حروف مكتوبة غير منطوقة، إلّا بعض الاستثناءات الّتي تحكمها قواعد إملائيّة صارمة، وقد تستغني عن حرف أو حرفين في بعض الكلمات مثل: هذا، لكن، أولئك، هؤلاء...أمّا في اللّغات الأجنبيّة فهناك حروف تكتب ولا تنطق كعلامة الجمع في الفرنسيّة، وكلمات في الإنجليزيّة مثل: (Right، know...)
- ومن مظاهر الإيجاز الإدغام، حيث يعبّر عن الحرف المكرّر في الكلمة الواحدة بشدّة فوقه بدلا من حرفين متماثلين، أمّا في اللّغات الأجنبيّة فالحرف المكرّر يكتب حرفين متجاورين مثل: (Mohammad, Frapper) وقد تحذف حروف بأكملها، فنكتب: (عمَّ) بدلا من (عن ما)، (ممّ) بدلا من (من ما)، (فيم) بدلا من (في ما)....

2/الإيجاز في الكلمات:ومن أمثلته في اللّغة العربيّة وما يقابله في الفرنسيّة والإنجليزيّة ما يلي:

العربية وحروفها	الفرنسية وحروفها	الإنكليزية وحروفها
أم (2)	(4)Mère	(6)Mother
أب (2)	(4)Père	(6)Father
أخ (2)	(5)Frère	(7)Brother

اللّغة العربيّة تنتقل من المفرد إلى المثنّى بإضافة حرفين إلى المفرد ثمّ إلى الجمع، بينما اللّغات الأجنبيّة فإنّها تهمل حالة التّثنية، حيث تنتقل من المفرد إلى الجمع، وإذا أراد المتحدّث أن يعبّر عن هذه الحالة استعمل العدد بجوار الكلمة، ومثال ذلك: الباب البابان/ البابيْن. (.The two doors)، (Les deux portes)

3/ الإيجاز في التّراكيب:

العربية وتراكيبها	الفرنسية وتراكيبها	الإنجليزية وتراكيبها
كتَابُهُ	Son livre/ leur livre	His book
كتاب التّلميذ	livre de l’élève	Student book
أنا سعيد	je suis heureux	I am happy
أَكْتُبُ (الفاعل مستتر)	j’écris	I right
كُتِبَ (تغيير حركات الفعل في البناء للمجهول)	il a été écrit	it was written
هيهات / شتّان		it is too far/ there is a great difference
حرف السّين في (سأذهب)		I shall go
لم أقابله / لن أقابله	Je ne l’ai pas rencontré/ Je ne le rencontrerai jamais	I did not meet him/ I will never meet him

4/الإيجاز في الكتابة.

من جملة ما أكّده العلماء وأثبتته التّجربة التّطبيقيّة أنّ اللّغة العربيّة تتّسم بالإيجاز عند كتابة كلماتها مقارنة بغيرها من اللّغات، فسورة الفاتحة المكوّنة من واحد وثلاثين كلمة، احتاجت إلى سبعين كلمة عند

ترجمتها إلى الإنجليزيّة، كما أقرّ الدّكتور (يعقوب بكر) أنّ ترجمة كلام من إحدى اللّغات الأوربّيّة إلى اللّغة العربيّة أقلّ من الأصل بالخُمُسِ أو أكثر.

خاتمة الفصل الثّالث:

- **للّغة العربيّة** روح غير موجودة في اللّغات الأخرى، تستمدّ روحها من القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة أوّلا فلا تشيخ ولا تموت، ومن خصائصها الّتي تنفرد بها عن لغات العالم ثانيا.
- **للّغة العربيّة** حضور متميّزفي الجزائر عبر التّاريخ، بداية بالفتح الإسلاميّ إلى قبيل الاحتلال الفرنسيّ، بدليل تعريب اللّسان المازيغيّ وتعايش اللّغة العربيّة جنبا إلى جنب مع الأمازيغيّة دون وجود صراعات ولا حروب لغويّة بين اللّسانيْن، وبدليل تطوّر المجال الفكري والعلمي والثّقافي في المنطقة على يد علماء مازيغ كانت لهم إنتاجات علميّة مختلفة باللّغة العربيّة.
- انعكست السّياسة اللّغويّة الاستعماريّة سلبا على تعليم اللّغة العربيّة في الجزائر بعد صدور قرارات وتنفيذ إجراءات تعسّفيّة لطمس ملامح الشّخصيّة الجزائريّة وتغريب الهويّة اللّغويّة للجزائريّين الّذين صمدوا أمام كلّ محاولة خبيثة.
- سياسة التّعريب تعدّ أوّل سياسة لغويّة جادّة وشجاعة بعد الاستقلال، إلّا أنّ رياح الغدر والتطبيع مع فرنسا وتخاذل الحكّام لم يسمح بنجاح العمليّة مئة بالمئة؛ إذ لا يزال التعليم الجامعي للشّعب العلميّة وبعض الإدارات تستخدم لغة المحتلّ الفرنسيّ في ظلّ غياب الوعي بالهويّة اللّغويّة العربيّة، مع أنّ الدّستور الجزائريّ يقرّ بشرعيّة اللّسان العربيّ لغة رسميّة في البلاد.
- يشهد المجتمع الجزائريّ منذ القدم وإلى الآن تعدّدا لغويّا غير رسميّ، يتمثّل في مجموع اللّغات واللّهجات الّتي توالت على المجتمع الجزائريّ إلى أن استقرّت البلاد على لغة رسميّة واحدة هي اللّغة العربيّة، إلّا أنّ ذلك لم يمنع من وجود ازدواجيّة لغويّة وثنائيّة لسانيّة وتداخل لغويّ بوصفها كلّها مظاهر التعدّد اللّغويّ والتّنوّع السّوسيولساني.
- مشكلة الهويّة الوطنيّة والهويّة اللّغويّة لا تعاني منها الجزائر فحسب، بل هي موجودة في البلاد العربيّة ككلّ، خاصّة عند فئة الشّباب الّتي هجرت لغتها العربيّة وتعاملت معها بنوع من العقوق، وتهافتت على

تعلّم لغات غيرها، وهي مشكلة فرضتها العولمة اللّغويّة الّتي تحاول فرض لغة عالميّة واحدة على شعوب العالم هي الإنجليزيّة من جهة، ومن جهة ثانيّة السّياسة الفرنكوفونيّة الّتي لا تزال جذورها ممتدّة وذيولها تعمل في الخفاء ولا تظهر إلّا في الوقت المناسب لتخطّط وتنفّذ بشكل ناعم وبطريقة الدّاهيّة. فإذا فقدت اللّغة فقدت الهويّة بشكل مطّرد.

- اللّغة العربيّة ترقى لدرجة العالميّة، هي لغة الفكر والمعرفة والعلم والتّقنيّة، والدّليل على ذلك ارتقاؤها إلى المرتبة الرّابعة عالميّا وحضورها في معظم المنظّمات والهيئات المحافل الدّوليّة، استطاعت في زمن مبكّر أن تعبّر بمصطلحاتها ومؤلّفات علمائها عن مختلف العلوم والمعارف الظّاهرة والباطنة.
- أثبتت الدّراسات والأبحاث أنّ اللّغة العربيّة لم تتغيّر، فهي لا تزال كما نزل بها القرآن الكريم منذ خمسة عشر قرنا، كما أثبتت تلك الدّراسات تفوّقها على جميع لغات الأرض لما لها من خصائص تميّزها؛ أهمّها خاصّيّة الاشتقاق.

الفصل الرّابع:

تمظهرات العدالة اللّغويّة في الواقع السّوسيولسانيّ الجزائريّ.

أوّلا: الإجراءات المنهجيّة المتّبعة في الدّراسة.

ثانيّا: مجالات الدّراسة.

ثالثا: قانون تحقيق العدالة اللّغويّة في الجزائر وحماية اللّغة العربيّة.

«إذا تقدّمت في اللّسان ملكة العجمة، صار مقصّرا في اللّغة العربيّة، وذلك أنّ الملكة إذا تقدّمت في صناعة بمحلّ، فقلّ أن يجيد صاحبُها ملكة في صناعة أخرى...وأنّ النّاشئ من الجيل اختلط عليه الأمر وأخذ من هذه وهذه فاستحدث ملكة وكانت ناقصة...» *ابن خلدون- المقدّمة.*

تمهيـــد:

تطرّقنا في الفصول النّظريّة بالبحث والتّحليل لدراسة واقع العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ المتّصف بالتّعدّد اللّغويّ، من خلال عرض مظاهر السّياسة والتّخطيط اللّغويّين، وكذا مظاهر إصلاح الوضع اللّغويّ في مختلف المجالات الحيويّة منذ الاستقلال وإلى يومنا من الوجهة النّظريّة كما أقرّتها الدّساتير الجزائريّة والمواثيق الوطنيّة، والّتي تمثّلها جملة القوانين التّشريعيّة مع إسقاط ذلك على أرض الواقع بغية الوصول إلى الإجابة عن الأسئلة التّاليّة:

- هل تمكّنت السّياسة الجزائريّة من ترتيب المشهد اللّسانيّ في مجتمع يتّسم بالتّعدّد اللّغويّ بعد تبنّي سياسة وتخطيط لغويّيْن؟

- هل يمكن الوصول إلى تحقيق عدالة لغويّة تمنح فيها الأولويّة للّغة العربيّة أوّلا بوصفها اللّغة المعترف بها دستوريّا، ثمّ المازيغيّة ثانيّا، ثم الانفتاح على تعلّم اللّغات الأجنبيّة دون الوقوع في فخّ هيمنة اللّغة الفرنسيّة بعدما شهد المجتمع الجزائريّ إصلاحات لغويّة شملت مجالات حسّاسة كقطاع التّعليم والتّكوين، الإعلام والإعلان، الإدارة، المحيط الاجتماعيّ؟

أمّا الجانب التّطبيقيّ، فسيكون تعزيزا للجانب النّظريّ وتأكيدا لما تمّ الوصول إليه من نتائج.

أوّلا: الإجراءات المنهجيّة المتّبعة في الدّراسة.

1/مجتمع الدّراسة:

يتمثّل مجتمع الدّراسة في المجتمع الجزائريّ بمؤسّساته التّربويّة،مؤسّسات الإعلام والإعلان، المؤسّسات الإداريّة الّتي تتعامل مباشرة مع المواطن الجزائريّ، المحيط الاجتماعيّ، وقد تمّ اختيار المجتمع الجزائريّ لأنّه يمثّل واحدا من المجتمعات ذات التّعدّد اللّغويّ؛ حيث توجد لغات عدّة بما فيها اللّهجات

العامّيّة، ولأنّه مجتمع ورث لغة أجنبيّة هي اللّغة الفرنسيّة الّتي فرضت عليه إبّان الاحتلال، والّتي مازالت مهيمنةفي مجالات عدّة، بل وفي المحيط الاجتماعيّ ككلّ وكأنّها لغة رسميّة يعترف بها الدّستور الجزائريّ.

2/عيّنات الدّراسة. (المدوّنة)

تقوم الدّراسة بتحليل الواقع السّوسيو لسانيّ في المجتمع الجزائريّ في الفترة الممتدّة من1962م إلى يومنا هذا، وذلك بإسقاط هذا الواقع على السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن المتّبعيْن في البلاد وعلى الإصلاح اللّغويّ، لذلك سيتمّ اختيار عيّنات الدّراسة وهي عبارة عن نماذج تطبيقيّة تخصّ المجالات الآتيّة: التّعليم والتّكوين، الإعلام والإعلان، الإدارة، المحيط الاجتماعيّ، ثمّ تحليلها للوصول إلى نتائج تخدم أهداف البحث.

- نماذج من كتاب الرّياضيّات والتّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة للسّنة الأولى والثّانيّة والثّالثة الابتدائيّة، وقد تمّ اختيار هاتين المادّتين لأنّهما من الموادّ العلميّة الّتي طرأت عليها إصلاحات عديدة، وتمّ اختيار السّنوات الثّلاث الأولى من التّعليم الابتدائيّ لأنّها الفترة الأساس الّتي يجب أن يتعلّم فيها التّلميذ قواعد لغته ويتواصل بها في مواقف مختلفة .
- جرد التّخصّصات الجامعيّة في الجامعة الجزائريّة والمعاهد والمدارس العليا والتّحضيريّة، وتصنيفها من حيث لغة التّدريس.
- جرد الصّحف الجزائريّة، وتصنيفها من حيث اللّغة النّاطقة بها، ثمّ تحليل لغة بعض الصّحف النّاطقة باللّغة العربيّة ورصد الظّواهر السّوسيو لسانيّة كالدّخيل والمعرّب والازدواجيّة اللّغويّة....
- جرد القنوات التّلفزيونيّة الوطنيّة والفضائيّة، وتصنيفها من حيث اللّغة النّاطقة بها، ثمّ اختيار بعض البرامج المقدّمة باللّغة العربيّة وتحليل لغتها.
- جرد مختلف الإدارات العموميّة والخاصّة، وتصنيفها من حيث لغة تعاملها مع المواطنين بعرض نماذج بعض الوثائق الإداريّة التّابعة لكلّ إدارة.
- عرض صور لأسماء المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة والمحلّات وأسماء الشّوارع واللّافتات الإشهاريّة في بعض المدن الجزائريّة.

3/المنهج المتّبع.

تعتمد الدّراسة على منهج دراسة الحالة (The Case StudyApproach) المستخدم في البحوث العلميّة الأكاديميّة المتعلّقة بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وهو عبارة عن «**نوع من الدّراسة الوصفيّة ترتكز على الحصول على بيانات ومعلومات وحقائق دقيقة وتفصيليّة عن فرد معيّن أو سلوك محدّد، أو عن موقف مستهدف بالدّراسة البحثيّة، أو عن مؤسّسة، أو عن مجتمع معيّن بكامله.**»[1]والحالة المختارة في هذه الدّراسة هي حالة المجتمع الجزائريّ الّذي يسعى إلى تحقيق العدالة اللّغويّة بعد تبنّي سياسات وتخطيطات وإصلاحات لغويّة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا.

4/الخطوات الإجرائيّة.

لتحقيق أهداف الدّراسة، تمّ اختيار أربعة مجالات تتعامل مباشرة مع المواطن الجزائريّ وتتواصل معه بلغة شفهيّة أو مكتوبة، وهذه اللّغة لا بدّ أن تكون واضحة مفهومة تحقّق التّبليغ والتّواصل بين الطّرفين: المرسِل والمرسَل إليه، وأن تكون اللّغة المعترف بها دستوريّا وليست لغة أجنبيّة غريبة عن أهلها.

ثانيّا: مجالات الدّراسة.

1.2مجال التّعليم والتّكوين والتّعليم العالي.

ينقسم قطاع التّعليم والتّكوين إلى التّعليم ما قبل الجامعيّ (المرحلة الابتدائيّة، المتوسّطة، الثّانويّة) وإلى التّعليم الجامعيّ والعالي، وقد تمّ تعريبالمرحلة الأولى بعد الاستقلال مباشرة بالإضافة إلى بعض التّخصّصات الجامعيّة؛ إذ شهدالقطاع إصلاحات كثيرة كان آخرَها إصلاحات عام2003م ثمّ عام 2016م والّتي أرجعته خطوات إلى الوراء بعدما حقّق عدّة انتصارات في مسيرة التّعريب، وذلك بشهادة الخبراء والمتخصّصين؛ حيث تمّ فرنسة الرّموز والمصطلحات العلميّة، الانتقال من الكتابة من اليمين إلى الكتابة من اليسار، خاصّة بالنّسبة للمراحل الأولى من التّعليم الابتدائيّ (السّنة الأولى والثّانيّة والثّالثة) والنّماذج الموالية تبرز الخلل الّذي وقعت فيه هذه الإصلاحات:

[1]. **سالم عبد الله الفاخري، علم النّفس العامّ، ج1،مركز الكتاب الأكاديميّ، ص39.**

2.2 كتاب الرّياضيّات والتّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة للسّنة الأولى والثّانيّة والثّالثة الابتدائيّة:

بعد معاينة الكتب الثّلاثة وفحصها فحصا دقيقا، سجّلت الملاحظات التّاليّة:

- يجمع الكتاب بين دروس الرّياضيّات ودروس التّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة (السّنة الأولى والثّانيّة)، وهو كتاب مشكول من بدايته إلى نهايته حتّى يتسنّى للتّلميذ قراءة التّمرينات وفهمها، ومن جهة أخرى يتعلّم قواعد اللّغة العربيّة عن طريق ممارسة اللّغة بشكل غير مباشر في مواقف تواصليّة مختلفة.
- وجود أخطاء نحويّة تظهر في أواخر الكلم وفي الحركات وأخرى إملائيّة، وهذا يؤثّر سلبا على اكتساب التّلميذ اللّغة العربيّة. والجدول الموالي يبيّن جملة من الأخطاء الواردة في الكتابين:

الجدول رقم (3) يوضّح مجموعة من الأخطاء اللّغويّة في كتابيْ الرّياضيّات والتّربية العلميّة والتّكنولوجيّة.

الكتاب	الصّفحة	الخطأ	الصّواب	التّعليل
السّنة الأولى الابتدائيّة.	ص18	عَدُّ أَشْيَاءٍ.	عَدُّ أَشْيَاءَ.	كلمة (أشياء) ممنوعة من الصّرف، تجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة.
	ص31	أَيْنَ يَلْعَبُ هَؤُلَاءُ الأطفالُ؟ عِنْدَ الْجَرْيِ أَسْتَعِينُ بِـ: رِجْلِيَّ فَقَطْ، رِجْلِيَّ وَأَعْضَاءٍ أُخْرَى	أَيْنَ يَلْعَبُ هَؤُلَاءِ الأطفالُ؟ عِنْدَ الْجَرْيِ أَسْتَعِينُ بِـ: رِجْلَيَّ فَقَطْ، رِجْلَيَّ وَأَعْضَاءَ أُخْرَى	كلمة (هؤلاء) مبنيّة تأخذ شكلا واحدا مهما كانت وظيفتها الإعرابيّة. كلمة (رجليّ) جاءت منصوبة في صيغة المثنّى وأصلها في حالة الرّفع: رِجْلَانِ بفتح اللّام.
	ص33	لَوِّنْ بِطَاقَةَ الْكَلْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ. ضَعْ الْإِشَارَةَ (×) عَلَى الْيَدَ الْيُمْنَى.	لَوِّنْ بِطَاقَةَ الْكَلِمَةِ الْمُنَاسِبَةِ. ضَعِ الْإِشَارَةَ (×) عَلَى الْيَدِ الْيُمْنَى.	خطأ في شكل الكلمة. كلمة (ضع) تنتهي بكسرة لتفادى التقاء السّاكنين، وكلمة (اليد) وردت مجرورة

		يُمْكِنُ تَحْدِيدُ مَوْقِعِ شَيْءٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آخَرٍ....	يُمْكِنُ تَحْدِيدُ مَوْقِعِ شَيْءٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آخَرَ....	بالحرف. كلمة (آخر) إذا وردت صفة تمنع من الصّرف.
السّنة الثّانية الابتدائيّة.	ص12	فَذَهَبْتَ مَعَ أَوْلِيَائِكَ.	فَذَهَبْتَ مَعَ وَالِدَيْكَ.	الكلام موجّه للمفرد المخاطب المذكّر، ولكلّ إنسان والدين فقط.
	ص14 ص23	كَمْ مِنْ كِتَابٍ يُوجَدُ عَلَى الرَّفِّ؟ كَمْ صَارَ عِنْدَهَا مِنْ صُورَةٍ الآنَ؟	كَمْ كِتَابًا يُوجَدُ عَلَى الرَّفِّ؟ كَمْ صُورَةً صَارَ عِنْدَهَا الآنَ؟	الأصل أن يأتي بعد كم الاستفهاميّة اسما منصوبا على التّمييز. خطأ في تركيب الجملة.
	ص26	أَكْمِلْ الْخَانَاتِ الْفَارِغَةِ.	أَكْمِلْ الْخَانَاتِ الْفَارِغَةَ.	كلمة (الفارغة) نعت منصوب لمنعوته
		سَطِّرْ السُّؤَالَ بِالْأَحْمَرِ وَالْمُعْطَيَاتِ الْمُفِيدَةَ بِالْأَزْرَقِ.	سَطِّرْ السُّؤَالَ بِالْأَحْمَرِ وَالْمُعْطَيَاتِ الْمُفِيدَةَ بِالْأَزْرَقِ.	(الخانات) الّذي جاء في صيغة جمع المؤنّث السّالم المنصوب بالكسرة النّائبة عن الفتحة، والأمر نفسه بالنّسبة لكلمة (المعطيات)
	ص64	كَانَ أَحْمَدُ يَتَجَوَّلُ فِي حَقْلٍ مِنْ حُقُولِ الْقَرْيَةِ، فَصَادَفَ رَاعٍ لِلْأَبْقَارِ...	كَانَ أَحْمَدُ يَتَجَوَّلُ فِي حَقْلٍ مِنْ حُقُولِ الْقَرْيَةِ، فَصَادَفَ رَاعِيًا لِلْأَبْقَارِ...	لا تحذف ياء الاسم المنقوص في حالة النّصب.
	ص66	يَمْلِكُ أَمِين صُنْدُوقٌ فِيهِ 100قُرَيْصَةً.	يَمْلِكُ أَمِين صُنْدُوقًا فِيهِ 100قُرَيْصَةٍ.	تنصب كلمة (صندوق) على المفعوليّة، ومعدود المئة مجرور بالإضافة.

السّنة الثّالثة الابتدائيّة.	ص16	أُنْقُلْ ثُمَّ أُكْتُبْ الرَّمْزَ.	أُنْقُلْ ثُمَّ أُكْتُبْ الرَّمْزَ.	أمر الفعل الثّلاثيّ يبدأ بهمزة الوصل، وأمر الفعل الرّباعيّ يبدأ بهمزة القطع.
	ص23	ضَعِ الْعَمَلِيَّةَ ثُمَّ اَجْرِ الْحِسَابَ.	ضَعِ الْعَمَلِيَّةَ ثُمَّ أَجْرِ الْحِسَابَ.	
	ص34	عِنْدَ حَنِين مِئَةٌ وَاثْنَا عَشَرَةَ جُمَانَةً.	عِنْدَ حَنِين مِئَةٌ وَاثْنَتَا عَشَرَةَ جُمَانَةً.	العدد 12 يتبع معدوده في جزأيه تذكيرا و تأنيثا.
	ص43	كَمْ صُورَةً يَحْتَاجُ رَائِد إِلَى جَمْعِهَا لِيَصِيرَ عِنْدَهُ مِثْلُ أُخْتِهِ؟	كَمْ صُورَةً يَحْتَاجُ رَائِدُ جَمْعَهَا لِيَصِيرَ عِنْدَهُ مِثْلُ أُخْتِهِ؟	الفعل (يحتاج) يتعدّى بمفعوله وليس بالجارّ والمجرور.

- وجود رموز أجنبيّة في كتابيْ السّنة الأولى والثّانيّة، رغم أنّ التّلميذ لم يتعرّف بعد على أيّ لغة أجنبيّة من جهة، ومن جهة أخرى لا يزال في مرحلة اكتساب لغته الأولى (اللّغة العربيّة) وتثبيتها، هذه الرّموز تحدث خللا في تعلّمات التّلاميذ، لأنّ العمليّة التّعليميّة التّعلّميّة يجب أن تكون منظّمة وتدريجيّة، كان يمكن استبدال تلك الرّموز بالأرقام أو تجاوزها، والشّيء نفسه بالنّسبة لكتاب الرّياضيّات للسّنة الثّالثة؛ حيث يكثر توظيف الرّموز العلميّة الأجنبيّة مع أنّ التّلميذ يكون في مرحلة تثبيت اللّغة العربيّة وإتقانها شفهيّا وكتابيّا، ويكون قريب العهد بالتّعرف إلى لغة أجنبيّة، وقد أكّد الخبراء خطورة تعليم لغة أجنبيّة في سنّ مبكّرة أو التّعليم بها، واقترحوا تأجيل تعليمها إلى السّنة الرّابعة أو حتّى في المرحلة المتوسّطة أين يكون قد أتقن لغته الأولى، والنّماذج التّاليّة تؤكّد ما سبق ذكره:

الجدول رقم (4) يوضّح وجود رموز أجنبيّة في كتابيْ الرّياضيات والتّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة.

نماذج من كتاب الرّياضيّات والتّربيّة العلميّة للسّنوات: الأولى والثّانيّة والثّالثة

توظيف رمز الدّرجة الحراريّة بالرّمز الأجنبيّ. (^0C)

توظيف رمز قياس الأطوال على لوحات الإشارات المروريّة (m) ورمز قياس الأوزان (t)

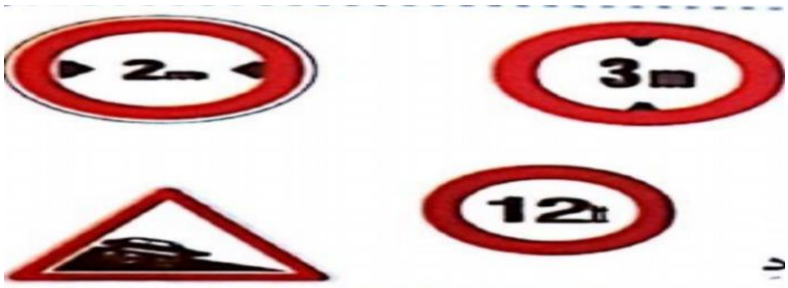

توظيف رموز الآلة الحاسبة، وهي رموز إنجليزيّة، والتّلميذ في غنى عن استعمال الآلة الحاسبة في المراحل الأولى لأنّها تحدّ من توظيف القدرات الذّهنيّة، ومن تعلّمه التّفكير الرّياضيّ المنطقيّ. وجود رموز قياس الحرارة (C، F)

أَكْمِلْ مَلْءَ الْجَدْوَلِ:

أَنْقُرُ عَلَى اللَّمْسَةُ	أَرَى عَلَى الشَّاشَةِ	أَفْهَمُ الْمَعْنَى
ON/C	.....	ON يَبْدَأُ تَشْغِيلُ الْحَاسِبَةِ
6	.....	
5	.....	
CE	.....	CE يَمْسَحُ مَا يَظْهَرُ عَلَى الشَّاشَةِ، وَأَقْرَأُ 0

توظيف الحروف الفرنسيّة (A،B،C) غير مناسب لتلميذ لم يتعرّف بعد على أيّ لغة أجنبيّة، بالتّالي كان يمكن استبدالها بحر وف عربيّة (أ،ب،ج) أو بالأرقام (1،2،3) وجود رموز أجنبيّة لقياس الأطوال(km) على اللّوحة الإعلاميّة للسّائقين، كان يمكن الاستغناء عن هذا التّمرين بآخر يحمل رموزا عربيّة تناسب مستوى تعلّمات تلميذ السّنة الأولى الابتدائيّة.

3- مَدِّدْ الخَطَّ الأَخْضَرَ إِلَى النُّقْطَتَيْنِ A وَ B .

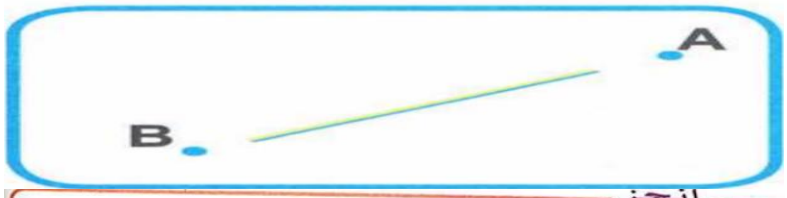

أنجز

① أَنْقُلْ أَطْوَالَ هَذِهِ الْخُطُوطِ عَلَى كُرَّاسِكَ وَمَثِّلْ كُلًّا مِنْهَا بِقِطْعَةٍ مُسْتَقِيمٍ لِتَعْرِفَ أَيُّهَا أَكْبَرُ طُولاً.

② اِسْتَعْمِلْ خَيْطًا أَوْ شَرِيطًا مِنَ الْوَرَقِ الْمُقَوَّى لِتَرْتِيبِ هَذِهِ الْقِطَعِ مِنَ الْأَقْصَرِ إِلَى الْأَطْوَلِ.

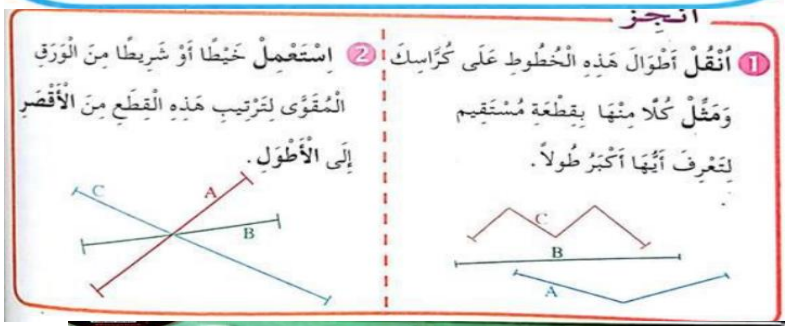

- وجود تناقض في اتّجاه الكتابة، فمن المفروض تلميذ السّنة الأولى والثّانيّة وحتّى الثّالثة يتعلّم الكتابة باللّغة العربيّة الّتي تكتب من اليمين إلى اليسار ويمارسها في جميع الموادّ والأنشطة، يجد نفسه مجبرا على الكتابة من اليسار إلى اليمين في دروس وتمارين الرّياضيّات، وفي بعض الحالات تكتب من اليمين إلى اليسار، وهذا خلل واضح نجده في تمارين التّعليم على مرصوفة أو ملء جداول، الشّريط العدديّ، متتاليّة الأعداد، الجمع والطّرح والضّرب الأفقيّ، ترتيب الأعداد أو مقارنتها، وقد واجهتُ مثل هذه المواقف أثناء تدريسي تلاميذ المراحل الأولى، خاصّة في نشاط المقارنة بين عددين، أو حصر عدد بين عددين، أو حل مسألة رياضيّة بالجمع أو بالطّرح أو بالضّرب. والجدول الموالي يوضّح هذا التّناقض والتّذبذب:

الجدول رقم (5) يوضّح التّناقض والتّذبذب في اتّجاه الكتابة في كتاب الرّياضيّات للسّنوات الأولى الابتدائيّة.

نوع النّشاط	النّموذج من كتاب التّلميذ
التّعليم على مرصوفة. الجدول الأوّل اتّجاه الكتابة من اليسار إلى اليمين والجدول الثّاني العكس.	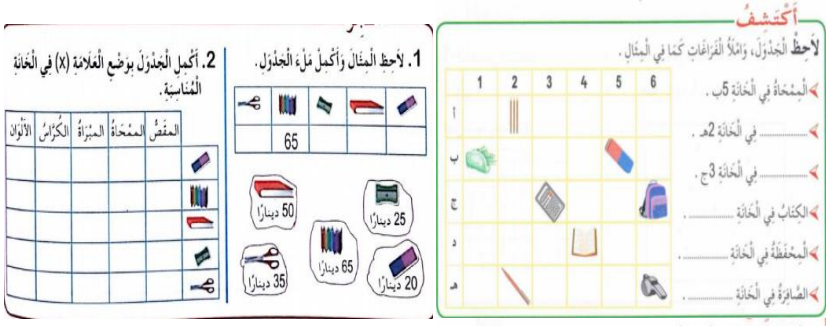
ملء جداول. الجدول الأوّل اتّجاه الكتابة من اليمين إلى اليسار والجدول الثّاني العكس.	
الشّريط العدديّ. اتّجاه الكتابة من اليسار إلى اليمين.	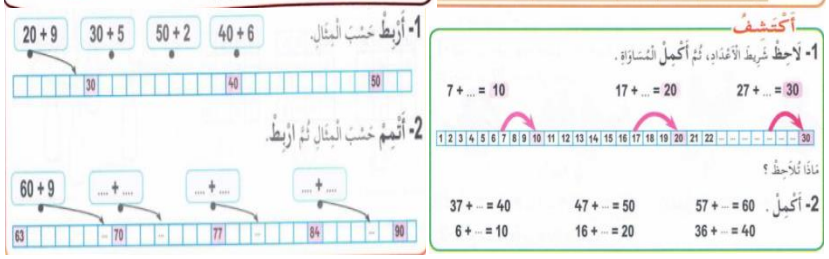

متتاليّة الأعداد.

اتّجاه الكتابة من اليسار إلى اليمين.

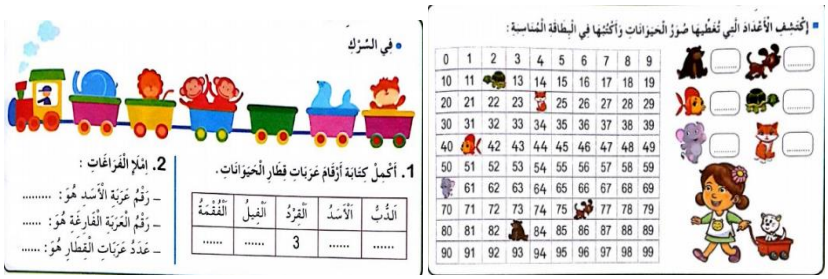

الجمع والطّرح والضّرب الأفقيّ.

اتّجاه الكتابة من اليسار إلى اليمين.

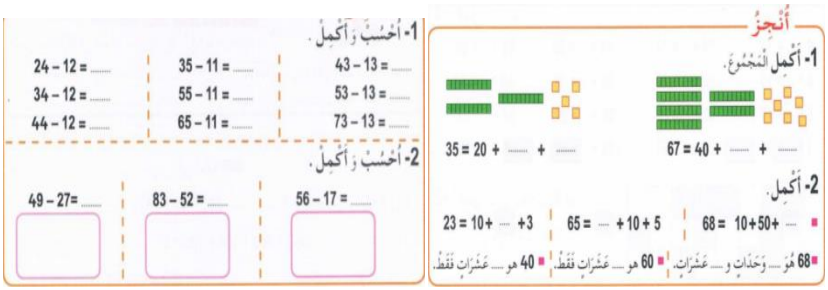

ترتيب الأعداد.

اتّجاه الكتابة من اليسار إلى اليمين.

مقارنة الأعداد.

اتّجاه الكتابة من اليسار إلى اليمين باستعمال الرّمزين (<\/>) والعكس باستعمال أكبر/أصغر.

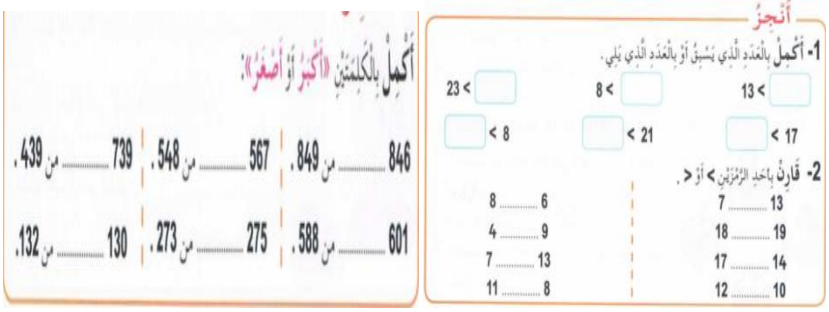

حصر الأعداد.

اتّجاه الكتابة من اليسار إلى اليمين.

- كتبت رموز قياس الأطوال والأوزان والعملة النّقديّة الجزائريّة (الدّينار) بالحروف مشكولة في كتاب السّنة الأولى والثّانيّة الابتدائيّة، بينما كتبت بالرّموز الأجنبيّة في كتاب السّنة الثّالثة، وفي بعض الحالات كتبت بالحروف العربيّة، وهذا التّذبذب حتّى وإلّم ينتبه إليه التّلميذ العاديّ، إلّا أنّ عقله الباطن يخزّن مثل هذه التّناقضات، ممّا يعيق العمليّة التّعليميّة التّعلّميّة، وقد ينتبه لذلك التّلميذ الذّكيّ فيثير لديه تساؤلات،

يبثّها أستاذَه الّذي لا يجد الجواب المناسب لتفسير ذلك لمتعلّم صغير. وهذه بعض النّماذج من الكتب الثّلاثة.

الجدول رقم (6) يوضّح التّناقض في استعمال الرّموز العلميّة الرّياضيّة.

النّموذج	السّنة/ الصّفحة	الملاحظات
	س2 ص72	توظيف رمز الدّينار الجزائريّ بالحروف العربيّة.
	س3 ص49	توظيف رمز الدّينار الجزائريّ بالحروف العربيّة، وبالأجنبيّة في التّمرين نفسه.
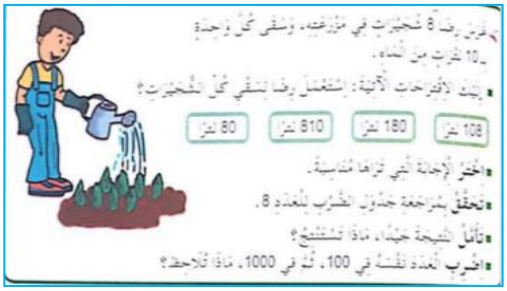	س3 ص75	توظيف رمز قياس الحجم (اللّتر) بالحروف العربيّة فقط.
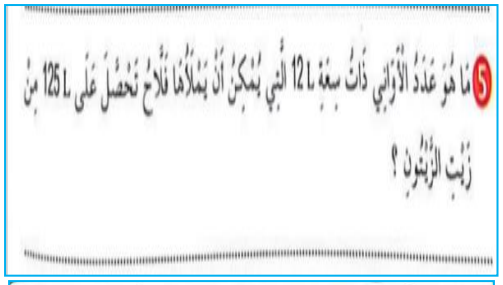	س3 ص126	توظيف رمز قياس الحجم (L) بالحروف الأجنبيّة فقط.
	س3 ص120	استعمال رمز قياس الأطوال (الكيلومتر) بالحروف الأجنبيّة ثمّ بالحروف العربيّة في التّمرين نفسه.

- **التّحليل والمناقشة:**

نخلص بعد تفحّص النّماذج التّطبيقيّة المأخوذة من كتابيْ الرّياضيّات والتّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة للسّنوات الأولى والثّانيّة والثّالثة الابتدائيّة ومعاينتها معاينة دقيقة إلى ما يلي:

1/انطلقت الإصلاحات اللّغويّة في قطاع التّعليم والتّكوين من مبدأ سياسة لغويّة أساسها التّعليم باللّغة العربيّة، وجعلها لغة تعليم وتعلّم جميع الموادّ الدّراسيّة، وذلك بوصفها اللّغة الرّسميّة الّتي اعترفت بها المواثيق الوطنيّة، وأقرّتها الدّساتير الجزائريّة، بالإضافة إلى مجموع القرارات الّتي تخصّ تعريب هذا القطاع الحسّاسمنذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، وبالتّالي لا يوجد أي وثيقة رسميّة تعترف بلغة أخرى غير اللّغة العربيّة لتكون لغة التّعليم والتّكوين.

2/شملت الإصلاحات التّربويّة الأخيرة جوانب مختلفة من منظومتنا التّربويّة، تمثّلت في إصلاح المناهج الدّراسيّة والبرامج التّعليميّة، الكتب المدرسيّة، طرائق التّدريس، الوسائل التّعليميّة...، الهدف من ذلك مسايرة التّحوّلات الوطنيّة والعالميّة، والرّفع من مردود المدرسة والجامعة الجزائريّة وإنتاج الرّأسمال البشريّ المحافظ على هويّته الوطنيّة للمساهمة في التّنميّة والبناء.

3/يعدّ الكتاب المدرسيّ إحدى الوسائل البيداغوجيّة الأساسيّة في العمليّة التّعليميّة التّعلّميّة، يستعين به التّلميذ الجزائريّ لاكتساب معارف جديدة بطريقة سهلة تعتمد على التّدرّج والمرونة، وبلغة واضحة سليمة وصائبة لا تشوبها الأخطاء اللّغويّة ولا المعرفيّة مثل الّتي رُصِدت في كتابيْ الرّياضيّات والتّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة.

4/مسّ إصلاح الكتب المدرسيّة الجانب الشّكلي والجانب البيداغوجيّ التّربويّ، فبينما كان الكتاب المدرسيّ صغير الحجم ذا نوعيّة جيّدة وطباعة واضحة، قليل الصّفحات، أصبح كبير الحجم ذا نوعيّة رديئة وطباعة غير واضحة في أغلب الأحيان، وبصفحات عديدة، فمثلا كتاب الرّياضيّات الموجّه لتلاميذ المرحلة الابتدائيّة خاصّة الصّفوف الأولى خُصِّص كتاب للدّروس وآخر للنّشاطات، وهو ما يثقل محفظة التّلميذ.

أمّا ما يخصّ الجانب البيداغوجيّ التّربويّ، فهناك أخطاء لغويّة ومعرفيّة وبيداغوجيّة بالجملة، خاصّة في كتب الموادّ العلميّة، ناهيك عن كثافة البرنامج وكثرة الدّروس وصعوبة بعضها وعدم تسلسلها، والأخطر من ذلك سياسة التّغريب الّتي دُسَّتْ بشكل غير مباشر في هذه الكتب على غرار إدراج الرّموز العلميّة والرّياضيّة بلغة أجنبيّة، تغيير اتّجاه الكتابة ليصبح من اليسار إلى اليمين، وهذا دليل على أنّ مشروع طباعة الكتاب المدرسيّ أصبح صفقة تجاريّة تتسارع مؤسّسات الطّباعة والنّشر لقنص فرص الرّبح والاهتمام بالكمّ دون النّوع، وأنّ هذه الإصلاحات خاصّة إصلاحات ما سمّي بالجيل الثّاني تمّت في سرّيّة تامّة دون إشراك الشّركاء الاجتماعيّين، فالمناهج مستوردة والقرارات أجنبيّة، وأخرى ارتجاليّة تمسّ الهويّة الوطنيّة المتمثّلة أساسا في الدّين الإسلاميّ، اللّغة العربيّة، التّاريخ المجيد، وأنّ الكتب المدرسيّة لم تراجع من قبل الاختصاصيّين التّربويّين أو المفتّشين أو الأساتذة، كما أنّ غالبيّة أعضاء اللّجنة الّتي كلّفت بإصلاح المنظومة التّربويّة من دعاة الفرنسة وخصوم التّعريب وليس لهم علاقة بالتّعليم، وقد تمّ إدراجهم في اللّجنة لتدعيم قرارات تضرب هويّة المجتمع الجزائريّ وتخدم الثّقافة الفرنسيّة، في المقابل تم إقصاء دعاة المدرسة الجزائريّة الّذين يدعون إلى الاستقلال الثّقافيّ واللّغويّ والحضاريّ عن فرنسا.

5/أكّدت الدّراسات والأبحاث الحديثة خطورة تعلّم الأطفال لغة أجنبيّة في سنّ مبكّرة أو تعلّمها بالموازاة مع تعلّم لغتهم الأصليّة وهو ما حدث في الإصلاحات الأخيرة، أين تمّ إدراج تعلّم اللّغة الفرنسيّة في السّنة الثّانية الابتدائيّة لولا صرخات المنادين بخطورة ذلك على هويّة الطّفل الجزائريّ ليتمّ تأجيلها إلى السّنة الثّالثة، ومع ذلك يبقى الخطر محدقا. كما أثبتت ذات الدّراسات خطورة التّعليم باللّغة الأجنبيّة أو إدخال بعض منها، لأنّ ذلك يحدث ازدواجيّة لغويّة غير مباشرة، كما يحدث خللا في الهويّة الشّخصيّة والوطنيّة وغزوا لغويّا يؤدّي إلى تخلّف الدّارسين في استيعاب اللّغة العربيّة وإلى النّفور منها.

في هذا الشّأن يقول المربّي الإنجليزيّ (نيكولا هانزا) في كتابه (التّربيّة المقارنة): «**هناك فوضى كثيرة تحدث لأولئك الّذين يستخدمون اللّغة الأجنبيّة كأداة للتّعليم في مدارسهم بدل اللّغات القوميّة، فقبل المدرسة يكون الأطفال قد ملكوا ناصية الحديث بلغاتهم الأصليّة، ويكونون قد كوّنوا حصيلة لغويّة تغطّي معظم موضوعات الانطباعات الحسّيّة ووجوه النّشاط اليوميّ، ثمّ عليهم في المدرسة أن**

يضيفوا إلى هذا الأساس اللّغويّ الأفكار والعلاقات المجرّدة معبَّرا عنها بلغة أجنبيّة جميعا، فعقولهم حينئذ تصبح منقسمة إلى قسمين منفصلين تمام الانفصال، أحدهما للأشياء العاديّة والأعمال الّتي يعبّر عنها باللّغة الأصليّة أو اللّغة الوطنيّة أو اللّغة الأمّ والأسرة، والثّاني للأشياء الّتي ترتبط بالموادّ الدّراسيّة في المدرسة، وبعلم الأفكار المعبَّر عنها بلغة أجنبيّة، ونتيجة لذلك فإنّ هؤلاء الأطفال يعجزون عن التّحدّث عن العلوم الّتي تعلّموها في المدرسة بلغتهم الأصليّة، وهو ما يطلق عليه اسم العقل المبلبل...وبذلك يكونون ضحيّة الازدواج اللّغويّ الّذي سيطرت فيه اللّغة الأجنبيّة على اللّغة القوميّة الحيويّة.»[1]

ويقول عالم اللّغويّات (ليونارد بلومفيلد) إنّ «**أحسن سنّ للبدء في تعلّم لغة أجنبيّة هي بين سنّ العاشرة والثّانية عشرة، فإذا بدأ تعلّم اللّغة قبل ذلك، فإنّ العمليّة التّعليميّة غالبا ما تكون بطيئة وغير مجدية، أمّا إذا بدأت عند المرحلة المذكورة، فبإمكان الطّفل تعلّم لغات أجنبيّة أخرى في مراحل لاحقة.**»[2]وكوني معلّمة اللّغة العربيّة لاحظت بعض مظاهر الخلل والتّذبذب العقليّ لدى الدّارسين في التّعليم المتوسّط أين يكتبون الفاصلة والفاصلة المنقوطة وعلامة الاستفهام (، ؛ ؟) كما تكتب في اللّغة الأجنبيّة (, ; ?)ووصل الأمر إلى عدم فهمهم عبارات باللّغة العربيّة الفصحى عند التّواصل معهم لأنّ غالبيّة معلّمي الموادّ الأخرى يشرحون دروسهم بالعامّيّة العربيّة المطعّمة بألفاظ فرنسيّة، ولأنّهم وصلوا مرحلة تؤثّر سلبا في طريقة تفكيرهم وفي طريقة الاستدلال المنطقيّ، ومهارات القراءة والكتابة والتّواصل الشّفهي والتّفكير كالتّحليل والتّركيب والاستقصاء وإبداء الرّأي وإنتاج مشاريع والمقارنة والإبداع والتّوظيف، بالإضافة إلى مهارات طرح السّؤال والنّقد المنطقيّ الموضوعيّ وتنمية التّذوّق الجماليّ.

6/الأهداف الّتي سطّرتها وزارة التّربيّة الوطنيّة ممثّلة في فلسفة التّربيّة والتّعليممن خلال تشريعاتها وقوانينها الدّاعية إلى بناء مكوّنات الشّخصيّة الجزائريّة للتّلاميذ وهويّتهم الثّقافيّة الوطنيّة العربيّة، وغرس القيم

---

[1]. ينظر: سلوى حمادة، الهويّة ولغة التّعليم في البلدان العربيّة، ص63.

[2]. ينظر: هنا الحلبيّ، متى يجب أن يبدأ الطّفل بتعلّم لغة أجنبيّة إضافة إلى لغته الأمّ؟ مقال إلكتروني منشور على موقع عنب بلدي على الرّابط: www.enabbaladi.net تاريخ آخر تحديث: 2016/01/10م، على السّاعة: 9:53 صباحا.

الإسلاميّة والخلقيّة والعلميّة والمعرفيّة،لا تتماشى مع إصلاحات المنظومة التّربويّة خاصّة مناهج الجيل الثّانيّ، وما تقدّمه للتّلاميذ من محتوى تعليميّ في الكتب المدرسيّة، فالتّلميذ الجزائريّ أصبح سلبيّا سلبيّة مقيتة لا يعتزّ بهويّته ولا يعرف تاريخ بلاده ولا يتقن لغته العربيّة تمام الإتقان، وفي الوقت ذاته لا يجيد أيّ لغة أجنبيّة، غير مبدع ولا يشارك بفعاليّة في العمليّة التّعليميّة التّعلّميّة، فتعليم الموادّ العلميّة برموز أجنبيّة يؤثّر سلبا على عقول تلاميذنا وقلوبهم معرفيّا وعلميّا وثقافيّا ودينيّا ولغويّا؛ إذ يحدث خللا في النّظام الدّاخليّ للّغة الأصليّة، وقد يؤدّي إلى تفكيك هذا النّظام الّذي لم يكتمل بعد عند تلميذ المرحلة الابتدائيّة، ويضطر إلى تعلّم نظام لغة أجنبيّة على أنقاض اللّغة الأصليّة، فيعيد ترتيب النّظام اللّغويّ الأوّل في ضوء النّظام اللّغويّ للّغة الأجنبيّة، فمثلا قد يخلط التّلاميذ بين الحروف العربيّة (أ، ب، س) وبين الحروف الفرنسيّة (A، B، C) وهو ما عبّر عنه العالمان (Seliger&Vago) بالعجز اللّغويّ وفقدان القدرة على الإبداع الفكري عند بعض المتعلّمين، أو الاختناق اللّغويّ والاختلاط اللّغويّ عند البعض الآخر، والتّدهور والتّآكل اللّغويّ في اللّغة الأصليّة.[1]

7/هناك علاقة وطيدة بين اللّغة الأصليّة الّتي يتعلّم بها التّلاميذ وبين المنهاج الدّراسيّ، فتقديم الدّروس باللّغة العربيّة في الجزائر يسهّل فهمها، ويسهم في وجود مردود أفضل ونتائج جيّدة، ويتكوّن لديهم موقف إيجابيّ اتّجاه المدرسة، خاصّة في ظلّ منهاج مخفّف يحترم قدرة استيعاب التّلاميذ، ويقدّم بطريقة بيداغوجيّة تتلاءم مع نظريّات التّعلّم الحديثة.

8/إدخال الرّموز الأجنبيّة وتغيير اتّجاه الكتابة ليصبح من اليسار إلى اليمين في كتب ومناهج الإصلاحات الأخيرة، خاصّة في المراحل الأولى من التّعليم الابتدائيّ أمر مقصود يراد به تهميش اللّغة العربيّة ثمّ إقصاؤها تمهيدا للتّخلّي عنها في المستقبل بدل إعادة الاعتبار لها وإدخالها في التّعليم الجامعيّ بكلّ

[1]. ينظر: إبراهيم بن أحمد مسلم الحارثي، أثر التّعليم باللّغة الأجنبيّة على التّعليم باللّغة العربيّة، بحث منشور على موقع منتدى مجمع اللّغة العربيّة على الشّبكة العالميّة على الموقع: www.m-a-arabia.com، بتاريخ: 2016/03/05م، على السّاعة: 06:20

تخصّصاته، وهذا ما لا نجده في الدّول الغربيّة الّتي تحرص على تدريس التّلاميذ في السّنوات الأربع الأولى باللّغة الأصليّة، وتترك تدريس اللّغة الأجنبيّة إلى سنّ العاشرة أو الثّانية عشرة.

2.2.2.التّخصّصات الجامعيّة الجزائريّة:[1]

لقد تمّ إحصاء مئة وثلاثة وأربعين (143) تخصّصا كما هو موضّح في الملحق رقم (3) تجمع بين التّخصّصات التّابعة للجامعة، وبين تخصّصات أخرى تابعة للمدارس العليا أو للمدارس التّحضيريّة، وهي تخصّصات عامّة يتمّ اختيار واحد منها بعد النّجاح في امتحان الباكالوريا، ثمّ يتفرّع كلّ تخصّص إلى تخصّصات ثانويّة يدرس الطّالب واحدا منها ابتداء من السّنة الثّانيّة ليسانس إلى الثّانية ماستر ويحصل على شهادة مطابقة لتخصّصه، أغلبها تدرس باللّغة الفرنسيّة، وقد تمّ استبعاد التّخصّصات التّالية: آداب ولغة روسيّة، آداب ولغة تركيّة، آداب ولغة إسبانيّة، آداب ولغة إيطاليّة. والجدول الموالي يوضّح عدد التّخصّصات واللّغة الّتي تدرس بها:

الجدول رقم(7) يمثّل عدد التّخصّصات الجامعيّة والنّسب المئويّة حسب لغة الدّراسة.

	العدد الكلّي.	النّسبة المئويّة.
التّخصّصات الجامعيّة	143تخصّصا	%100
التّخصّصات المدروسة باللّغة العربيّة.	49تخصّصا	%34.26
التّخصّصات المدروسة باللّغة المازيغيّة.	تخصّصان اثنان	%1.4
التّخصّصات المدروسة باللّغة الفرنسيّة.	86تخصّصا	% 60.14
التّخصّصات المدروسة باللّغة الإنجليزيّة.	أربع تخصّصات	% 2.8
التّخصّصات المزدوجة أو المتعدّدة اللّغات.	تخصّصان اثنان	%1.4

[1]. ينظر قائمة التّخصّصات الجامعيّة، الموقع الأوّل للدّراسة في الجزائر، على الرّابط: https://www.ency-education.com

الشّكل رقم (2) يوضّح النّسب المئويّة للتّخصّصات الجامعيّة الجزائريّة حسب لغة الدّراسة.

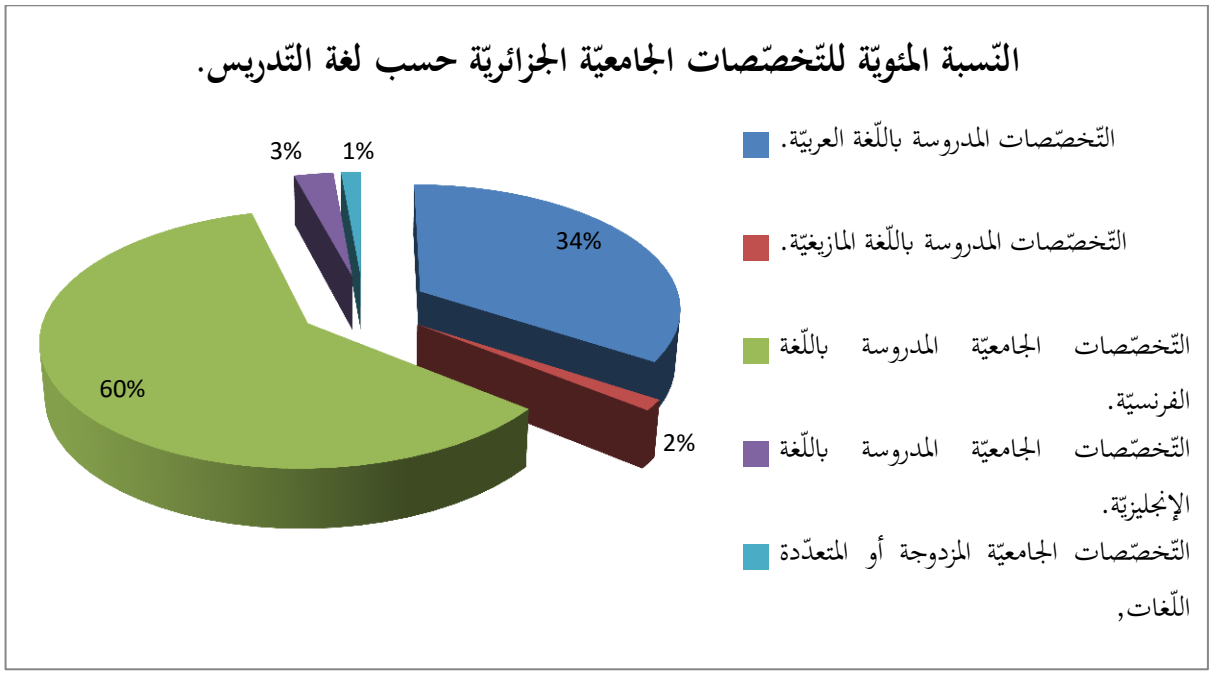

- **التّحليل:**

يلاحظ من الجدول ما يلي:

1/بلغ عدد التّخصّصات الجامعيّة سواء التّابعة للجامعة الجزائريّة أو للمدارس العليا أو التّحضيريّة مئة وثلاثة وأربعين تخصّصا بنسبة 100%،وهذه التّخصّصات رئيسيّة تتفرّع عن بعضها تخصّصات ثانويّة ابتداء من السّنة الثّانيّة ليسانس، تختلف من حيث اللّغة الّتي يدرس بها الطّالب الجامعيّ.

2/بلغ عدد التّخصّصات الجامعيّة المدروسة باللّغة العربيّة تسعة وأربعين تخصّصا بنسبة**34.26%.**

3/بلغ عدد التّخصّصات الجامعيّة المدروسة باللّغة المازيغيّة تخصّصين اثنين (المدرسة العليا للأساتذة: تخصّص لغة مازيغيّة (أستاذ المدرسة الابتدائيّة)، تخصّص: لغة وثقافة أمازيغيّة) بنسبة**1.4%.**

4/ بلغ عدد التّخصّصات الجامعيّة المدروسة باللّغة الفرنسيّة ستّة وثمانين تخصّصا بنسبة**60.14%.**

5/بلغ عدد التّخصّصات الجامعيّة المدروسة باللّغة الإنجليزيّة أربع تخصّصات هي: تخصّص لغة إنجليزيّة أستاذ التّعليم المتوسّط و أستاذ التّعليم الثّانويّ (المدرسة العليا للأساتذة)، تخصّص: آداب ولغة إنجليزيّة، تخصّص: إلكترونيك(جامعة بومرداس) بنسبة**2.8%.**

6/بلغ عدد التّخصّصات الجامعيّة المدروسة بلغة مزدوجة أو بلغات متعدّدة تخصّصين اثنين (المدرسة العليا للذّكاء الاصطناعيّ، تخصّص التّرجمة) بنسبة**1.4 %.**

7/تدرس بعض الموادّ في تخصّص الذّكاء الاصطناعيّ **بالإنجليزيّة** والبعض الآخر **بالفرنسيّة**، على أن يتمّ تعميم تدريسها مستقبلا بالإنجليزيّة فقط.

8/نجد ثلاث لغات في تخصّص التّرجمة: **اللّغة العربيّة، اللّغة الفرنسيّة، اللّغة الإنجليزيّة.**

9/تضمّ المدرسة العليا للأساتذة التّخصّصات التّالية: تعليم ابتدائيّ أو متوسّط أو ثانويّ في **اللّغة العربيّة، اللّغة الفرنسيّة، اللّغة المازيغيّة**، وتعليم متوسّط أو ثانويّ في **اللّغة الإنجليزيّة، التّاريخ، العلوم الطّبيعيّة، العلوم الفيزيائيّة، الإعلام الآلي، الرّيّاضيّات، التّربيّة البدنيّة والرّياضيّة، الموسيقى**، وتعليم ثانويّ **في الهندسة المدنيّة، هندسة الطّرائق، هندسة ميكانيكيّة، هندسة كهربائيّة.**

- **مناقشة النّتائج:**

1/مرّ قطاع التّعليم العالي والبحث العلميّ بسياسات وإصلاحات لغويّةكان أهمّها سياسة التّعريب الّتي طبّقت في الجامعة الجزائريّة ابتداء من سنة1966م،معزّزة بجملة من التّشريعات الرّسميّة سبق ذكرها في الفصل الثّاني من البحث، وكان قد أصدر وزير الجامعات (مصطفى شريف) المقرّر رقم 288 الصّادر في 28 أكتوبر 1990م، المتضمّن إنشاء اللّجنة البيداغوجيّة لتدريس العلوم والتّكنولوجيا باللّغة العربيّة على مستوى الوزارة، والّتي تفرّعت عنها لجان فرعيّة من مهامّها تنظيم الشّروط اللّازمة لتدريس الموادّ العلميّة باللّغة العربيّة وإعدادها، وقد تمّ بالفعل تحقيق هذه الخطوة وبدأ تدريس العلوم الدّقيقة من رياضيّات وفيزياء وكيمياء باللّغة العربيّة في السّنة الأولى، وبترخيص مع دور النّشر في الدّول العربيّة قام ديوان المطبوعات الجامعيّة بطبع كتب بالعربيّة في مجالات عديدة، لكن لم يكتب لها الاستمراريّة والتّطوّر لأنّ الوزير تمّ تعيينه سفيرا واستبدل بوزير آخر لم يكمل المشروع، بل ضرب به عرض الحائط.

2/يفسّر ارتفاع نسبة التّخصّصات الجامعة الّتي تدرّس باللّغة الفرنسيّة إلى اعتماد الجامعة الجزائريّة على تدريس الشّعب العلميّة والتّكنولوجيّة بذات اللّغة عوض تدريسها باللّغة العربيّة الّتي يعترف بها الدّستور الجزائريّ لغة رسميّة ووطنيّة.

3/ويفسّر انخفاض نسبة التّخصّصات الّتي تعتمد على اللّغة العربيّة إلى أنّ هذه التّخصّصات تنتمي إلى العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة الّتي لحقها التّعريب في السّنوات الأولى من الاستقلال وظلّت لغة التّدريس بها إلى اليوم.

4/ التّخصّصات الجامعيّة الّتي تعتمد اللّغة الفرنسيّة لغة التّدريس بها، معدّلات القبول فيها مرتفعة مقارنة بالتّخصّصات الّتي تعتمد اللّغة العربيّة لغة التّدريس بها، وهذا راجع إلى الأهمّيّة والأولويّة الّتي تمنح للتّخصّصات الأولى في سوق العمل على المستوى المحلّي والدّوليّ.

5/ إدماج المازيغيّة في الجامعة الجزائريّة في تخصّص الثّقافة المازيغيّة أو في المدرسة العليا للأساتذة الّتي تخرّج أساتذة يدرّسون المازيغيّة في المناطق النّاطقة بها خطوة من خطوات تنفيذ السّياسة اللّغويّة الرّاميّة إلى تحقيق عدالة لغويّة بمنح حقوق الأقلّيّات النّاطقة بها بوصفها لغة وطنيّة كما أقرّه دستور2002م في المادّة الثّالثة مكرّر.

6/ اقتصر وجود اللّغة الإنجليزيّة كلغة تدريس مشتركة مع لغات أخرى على مادّة التّرجمة وعلى تخصّص الذّكاء الاصطناعيّ، بينما نجد هذه اللّغة تدرّس بشكل أحادي في المدرسة العليا للأساتذة الّتي تخرّج أساتذة اللّغة الإنجليزيّة في التّعليم المتوسّط والثّانويّ، وفي تخصّص: إلكترونيك بجامعة بومرداس، لذلك كانت نسبة وجود الإنجليزيّة ضئيلة في التّخصّصات الجامعيّة مع أنّها لغة العلم والمعرفة والتّكنولوجيا الحديثة، وأنّها اللّغة الأولى عالميّا.

7/ وجود هيمنة لغويّة مقيتة للّغة الفرنسيّة على حساب اللّغة الرّسميّة والوطنيّة في الجامعة الجزائريّة وهي اللّغة العربيّة الّتي تقرّها جميع الدّساتير وهذا يفسّر وجود ما يسمّى الضّيم اللّغويّ في مقابل العدالة اللّغويّة الّتي لن تتحقّق إلّا بإعادة الاعتبار للّغة العربيّة لتصبح لغة التّدريس المعتمدة في تدريس جميع المراحل الدّراسيّة بداية بالمرحلة الابتدائيّة إلى غاية المرحلة الجامعيّة بكلّ تدرّجاتها (اللّيسانس، الماستر، الدّكتوراة) وبكلّ تخصّصاتها (العلميّة، التّقنيّة التّكنولوجيّة، تخصّصات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة)

8/لعلّ تمسّك السّياسة الجزائريّة باللّغة الفرنسيّة لغة للتّدريس في الشّعب العلميّة الجامعيّة دون غيرها من اللّغات رغم جميع السّياسات والإصلاحات اللّغويّة يعود إلى اتّفاقيات إيفيان الّتي اشترطت ضرورة الحفاظ

على التّعاون العلميّ والثّقافيّ بين الجزائر وفرنسا على أنّها غنيمة حرب كما يصرّح الكثير، ولهذا بقيت الجزائر تعاني تبعيّة لغويّة للّغة الفرنسيّة بعد ستّين عاما من الاستقلال.

9/ هناك مبرّرات عدّة لاستعمال اللّغة الفرنسيّة في الشّعب العلميّة في الجامعة الجزائريّة، منها أنّ اللّغة الفرنسيّة إحدى لغات العلم والمعرفة والتّكنولوجيا الحديثة ولغة التّأليف في الطّبّ والهندسة...، وبالتّالي لا بدّ أن يعود الطّالب أو الباحث إلى تلك المؤلّفات ليطّلع على آخر الموضوعات العلميّة، ويتمكّن من حضور المؤتمرات والملتقيات العلميّة الدّوليّة، وتبادل المعارف والخبرات وكلّ جديد بذات اللّغة. من جهة أخرى يمكن للطّالب أن يكمل دراساته العليا بالخارج، ويجري أبحاثه بسهولة دون أن يضطرّ إلى التّرجمة إلى العربيّة بعد استعمال المصادر والمراجع الفرنسيّة، ويمكنه أيضا أن يدرّس بجامعات مختلفة. وهي مبرّرات دعاة الفرنسة في الجزائر.

10/ترى النّخبة المفرنسة المواليّة لفرنسا أنّ تعريب التّعليم الجامعيّ يحتاج إلى ميزانيّة باهظة الأولى أن تصرف في مشاريع التّنمية وتطوير الاقتصاد الوطنيّ، وهو المبرّر الّذي أقنعت به السّاسة والحكّام الجزائريّين، لذلك بقيت الفرنسيّة مهيمنة على جلّ التّخصّصات الجامعيّة.

11/ إجابة عن السّؤال المطروح في بداية الدّراسة: هل يوجد عدالة لغويّة في مجال التّعليم والتّكوين في ظلّ رسم سياسات لغويّة وتطبيق إصلاحات لغويّة؟ نخلص إلى أنّه لم تتحقّق بعد هذه العدالة اللّغويّة المنشودة، ولا يزال المجتمع الجزائريّ يعاني من هيمنة اللّغة الفرنسيّة الّتي تقف حاجزا في وجه الطّلّاب الّذين يدرسون الموادّ التّعليميّة جميعَها باللّغة العربيّة في المرحلة ما قبل الجامعيّة ليصطدموا بواقع يرفضه جلّهم يجعل اللّغة الفرنسيّة لغة الدّراسة في التّخصّصات العلميّة ذات المعدّلات المرتفعة والّتي يحلم كلّ طالب بالولوج إليها، والكثير منهم يعيد السّنة الأولى ليس لأنّهم غير متفوّقين، لكن لأنّهم يعانون من عائق اللّغة، وقد صادفت الكثير منهم وحاورتهم حول الموضوع وتمنّوا لو تعمّم اللّغة العربيّة في تخصّصات الشّعب العلميّة كالطّب والصّيدلة والمحروقات والهندسة الإعلام الآلي وغيرها.

2.2. مجال الإعلام والإعلان:

1.2.2.الصّحف والجرائد الجزائريّة:

تمّ التّركيز على إحصاء الصّحف والجرائد اليوميّة الورقيّة والإلكترونيّة النّاطقة باللّغة العربيّة، اللّغة المازيغيّة، اللّغة الفرنسيّة، وباللّغة الإنجليزيّة، مع استبعاد المجلّات والدّوريّات لأنّها قليلة التّناول. والجدول الموالي يبيّن العدد الكلّي للجرائد بالإضافة إلى تصنيفها حسب اللّغة الصّادرة بها مع النّسب المئويّة:

الجدول رقم(8)يمثّل تصنيف الصّحف والجرائد اليوميّة الجزائريّة حسب اللّغة النّاطقة بها.

	عدد الصّحف الجزائريّة.	النّسبة المئويّة.
العدد الإجمالي للصّحف والجرائد الجزائريّة.	217	%100
الصّحف النّاطقة باللّغة العربيّة.	110	% 50.69
الصّحف النّاطقة باللّغة المازيغيّة.	01	%0.46
الصّحف النّاطقة باللّغة الفرنسيّة.	104	% 47.92
الصّحف النّاطقة باللّغة الإنجليزيّة.	2	%0.93

الشّكل رقم (3) يوضّح النّسب المئويّة لتصنيف الصّحف والجرائد اليوميّة الجزائريّة حسب اللّغة النّاطقة بها.

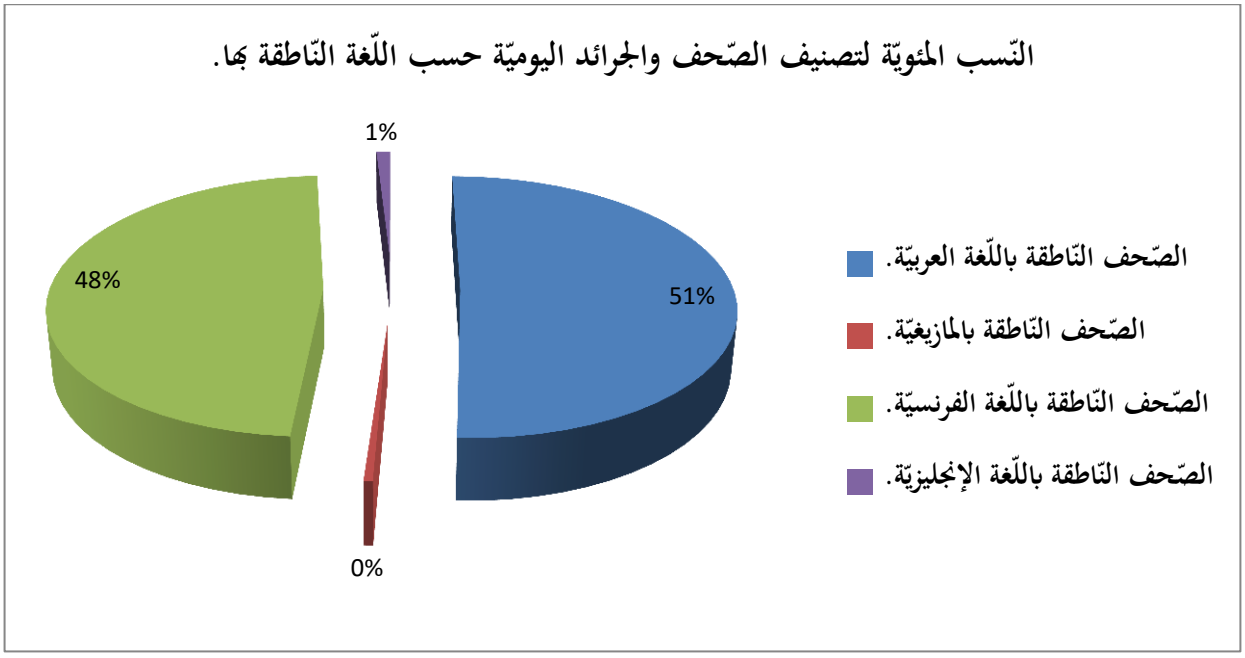

التّحليل:

يلاحظ من الجدول ما يلي:

1/بلغ العدد الإجماليّ للصّحف والجرائد الجزائريّة على اختلاف اللّغة النّاطقة بها، وسواء أكانت ورقيّة أم إلكترونيّة مئتين وستّ عشرة (217) صحيفة، ويمكن لهذا العدد أن يزيد أو يقلّ، لأنّ عمليّة الجرد كانت تقليديّة اعتمدت على إحصاء هذه الجرائد من نقاط البيع ومن المواقع الإلكترونيّة المختلفة.

2/بلغ عدد الصّحف والجرائد النّاطقة باللّغة العربيّة (110) صحيفة، بنسبة**50.69 %.**

3/بلغ عدد الصّحف والجرائد النّاطقة باللّغة المازيغيّة صحيفة واحدة فقط (01)، بنسبة**0.46%.**

4/بلغ عدد الصّحف والجرائد النّاطقة باللّغة الفرنسيّة مئة وثلاث (104) صحف، بنسبة**47.92 %.**

5/بلغ عدد الصّحف والجرائد النّاطقة باللّغة الإنجليزيّة صحيفتين اثنتين (02)، بنسبة**0.93%.**

2.2.2: القنوات التّلفزيونيّة.

الجدول رقم (9) يوضّح عدد القنوات التّلفزيونيّة الوطنيّة واللّغة النّاطقة بها.

القنوات الوطنيّة.	اللّغة النّاطقة بها.
القناة الوطنيّة الأولى (ENTV)	اللّغة العربيّة.
CANAL ALGERIE(2)	اللّغة الفرنسيّة.
القناة الوطنيّة الإخباريّة (3)	اللّغة العربيّة.
القناة الوطنيّة الأمازيغيّة (4)	اللّغة المازيغيّة.
قناة القرآن الكريم (5)	اللّغة العربيّة.
القناة الوطنيّة الشّبابيّة (6)	اللّغة العربيّة.
القناة الوطنيّة المعرفة (7)	اللّغة العربيّة.
القناة الوطنيّة الذّاكرة (8)	اللّغة العربيّة.
قناة الجزائر الدّوليّةAL24 News	اللّغة العربيّة، الفرنسيّة، الإنجليزيّة.
العدد الإجمالي للقنوات الوطنيّة	**9 قنوات.**

الجدول رقم (10) يوضّح عدد القنوات التّلفزيونيّة الفضائيّة.

القنوات الفضائيّة.		
قناة الهقّار.	قناة النّهار.	قناة Beur TV
قناة جرجرة.	قناة الشّروق.	قناة الباهية.
قناة الفهامة.	قناة الشّروقNews	قناة المغاربيّة1
Dzair 24	قناة البلاد الإخباريّة.	قناة المغاربيّة2
قناة الجزائريّة.	قناة الأجواء.	قناة الأوراس.
الجزائريّةL'index	قناة الجزائرN1	قناة الأنيس.
دزايرSHOP	قناة الوطنيّة.	قناة الهدّاف.
m^+المتوسّطيّة.	قناة الحياة.	قناة السّلام.
Algérian 4Kids	قناة الفجر 1	قناةSAMIRA TV
قناةDzair News	قناة الفجر 2	قناة بنّة.
قناة الخبرkbc	قناة شمس.	قناة بربر.
قناة الجزائريّة1.	قناة نوميديا نيوز.	قناة بربر موسيقى.
قناة الوطن	قناة دزايرTV	قناة بربر شباب.
قناة الاقتصاديّة الأولى	قناة عمّو يزيد طفولة	قناة جنّة الجزائر
عدد القنوات الفضائيّة.	**42قناة.**	

الجدول رقم (11) يوضّح تصنيف القنوات التّلفزيونيّة الوطنيّة والفضائيّة حسب اللّغة النّاطقة بها:

	عدد القنوات التّلفزيونيّة.	**النّسبة المئويّة.**
العدد الإجمالي للقنوات الجزائريّة.	51	%100
القنوات التّلفزيونيّة النّاطقة باللّغة العربيّة.	43	% 84.31
القنوات التّلفزيونيّة النّاطقة بالمازيغيّة.	04	% 7.85
القنوات التّلفزيونيّة النّاطقة بالفرنسيّة.	02	% 3.92
القنوات التّلفزيونيّة النّاطقة بالإنجليزيّة.	00	% 00
القنوات التّلفزيونيّة المزدوجة أو المتعدّدة اللّغات	02	%3.92

الشّكل رقم (4) يوضّح النّسب المئويّة لتصنيف القنوات التّلفزيونيّة الوطنيّة والفضائيّة حسب اللّغة النّاطقة بها:

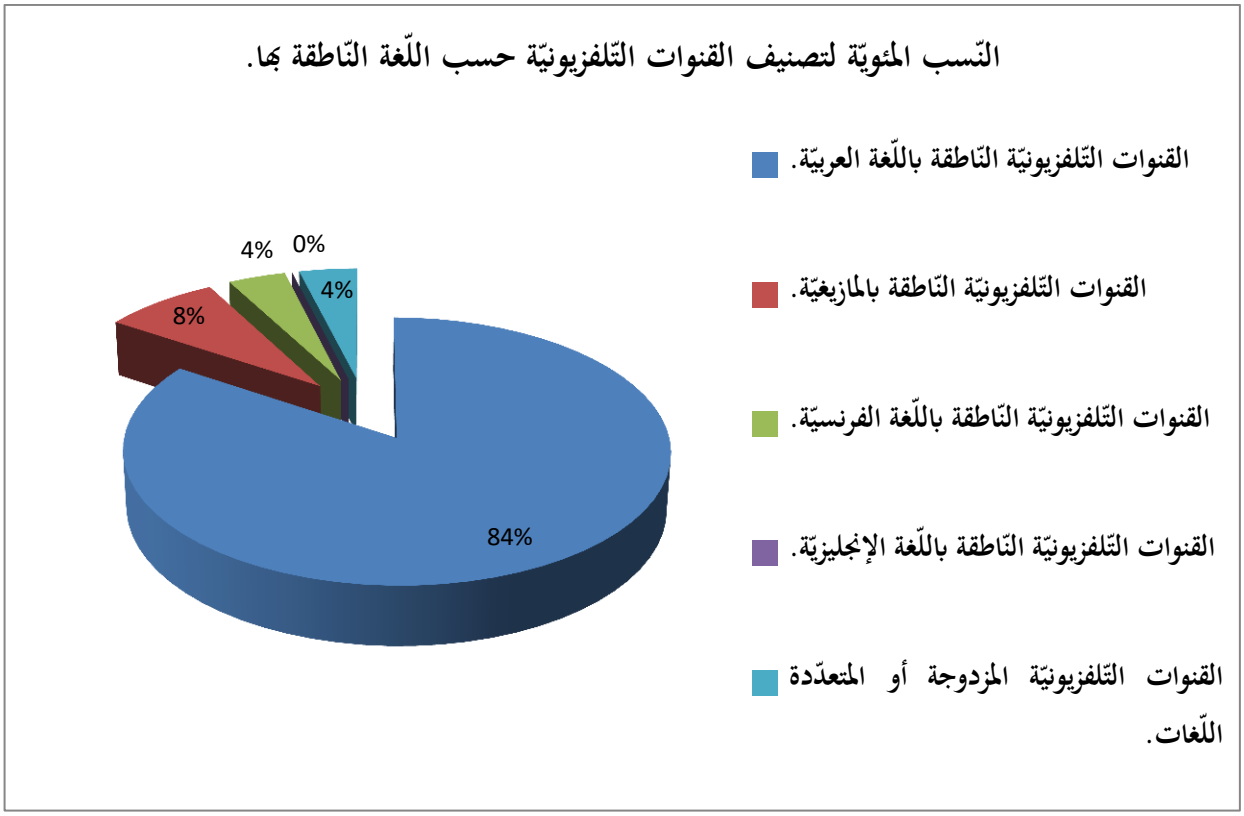

- **تحليل النّتائج:**

يلاحظ من الجداول السّابقة ما يلي:

1/تصنّف القنوات التّلفزيونيّة إلى تسع قنوات وطنيّة، وإحدى وأربعين قناة فضائيّة، تختلف من حيث اللّغة الّتي تخاطب بها جمهورها، وبالتّالي يبلغ العدد الإجماليّ للقنوات التّلفزيونيّة إحدى وخمسين قناة.

2/بلغ عدد القنوات النّاطقة باللّغة العربيّة اثنتين وأربعين(43) قناة، بنسبة84 %.

3/بلغ عدد القنوات النّاطقة باللّغة المازيغيّةأربعقنوات (04)، بنسبة 8 %.

4/بلغ عدد القنوات النّاطقة باللّغة الفرنسيّة قناتين اثنتين(02)، بنسبة4 %.

5/لا يوجد قنوات ناطقة باللّغة الإنجليزيّة وحدها، وبالتّالي النّسبة هي00 %.

6/بلغ عدد القنوات المزدوجة أو المتعدّدة اللّغات قناتين اثنتين(02)، بنسبة4%.

3.2.2. الإذاعة الجزائريّة:

تصنّف القنوات الإذاعيّة الجزائريّة إلى ستّ وخمسين (56) قناة وطنيّة ومحلّيّة، منها ثمان وأربعون (48)قناة محلّيّة بعدد ولايات الوطن، بالإضافة إلى **إذاعة الجزائر الدّوليّة** وهي قناة تعرض برامج ناطقة باللّغة العربيّة والفرنسيّة والإنجليزيّة والإسبانيّة، القناة الإذاعيّة **جيل F M**، وهي قناة تعرض برامج باللّغة العربيّة والفرنسيّة، إذاعة **القرآن الكريم** ناطقة باللّغة العربيّة، الإذاعة **الثّقافيّة** ناطقة باللّغة العربيّة، إذاعة **البهجة** ناطقة باللّغة العربيّة، وثلاث قنوات وطنيّة هي: القناة **الأولى** ناطقة باللّغة العربيّة والقناة **الثّانيّة** ناطقة بالمازيغيّة والقناة **الثّالثة** ناطقة باللّغة الفرنسيّة.

الجدول رقم (12) يوضّح تصنيف القنوات الإذاعيّة الجزائريّة حسب اللّغة النّاطقة بها:[1]

	عدد القنوات الإذاعيّة.	النّسبة المئويّة.
العدد الإجمالي للقنوات الإذاعيّة.	56	%100
القنوات الإذاعيّة النّاطقة باللّغة العربيّة.	50	% 89.28
القنوات الإذاعيّة النّاطقة بالمازيغيّة.	03	% 5.36
القنوات الإذاعيّة النّاطقة بالفرنسيّة.	01	% 1.79
القنوات الإذاعيّة النّاطقة بالإنجليزيّة.	00	% 00
القنوات الإذاعيّة المزدوجة أو المتعدّدة اللّغات	02	% 3.57

[1]. ينظر قائمة القنوات الإذاعيّة الجزائريّة على الموقع الإلكتروني: الإذاعات المحلّيّة– الإذاعة الجزائريّة– البثّ الحيّ، على الرّابط: https://radioalgerie.dz

التّمثيل البياني رقم (5) النّسب المئويّة لتصنيف القنوات الإذاعيّة الجزائريّة حسب اللّغة النّاطقة بها:

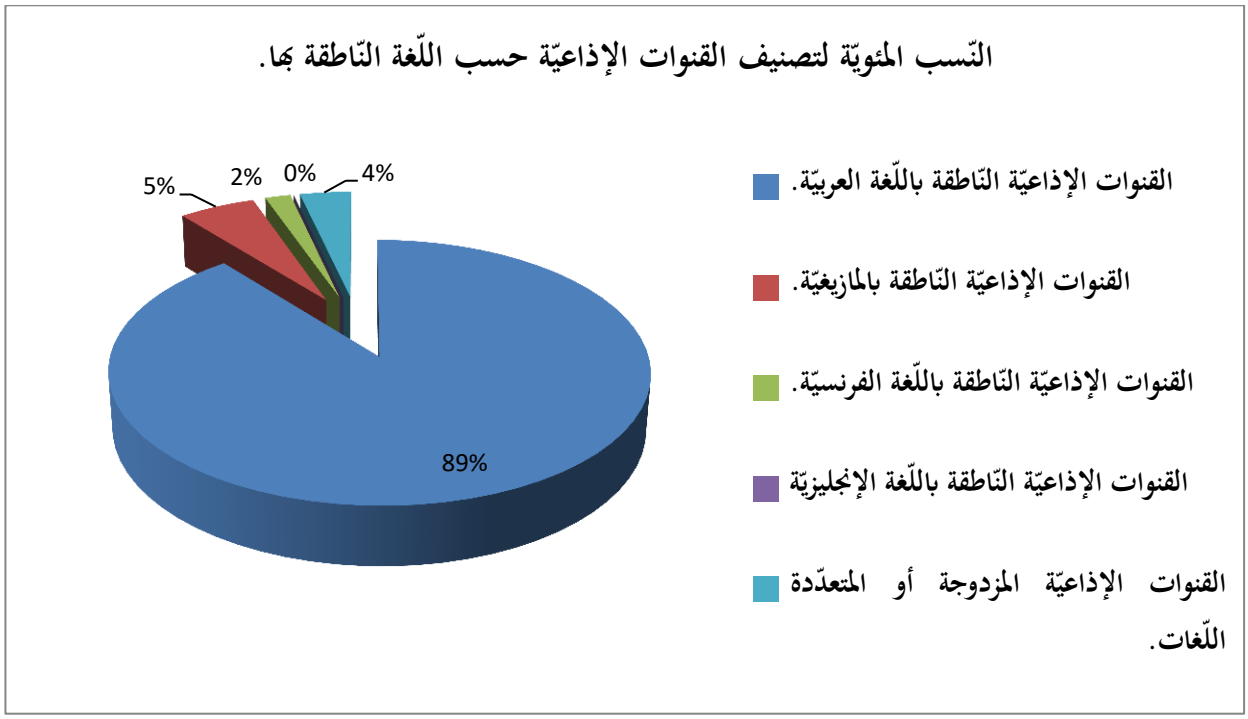

- **التّحليل:**

يلاحظ من الجداول السّابقة ما يلي:

1/القنوات الإذاعيّة النّاطقة باللّغة العربيّة تعني تلك القنوات الّتي تخاطب الجمهور الجزائريّ بالفصحى وبالعامّيّة العربيّة الجزائريّة على حدّ سواء.

2/بلغالعدد الإجماليّ للقنوات الإذاعيّة ستّا وخمسين قناة(56) وطنيّة.

3/بلغ عدد القنوات الإذاعيّة النّاطقة باللّغة العربيّة (50) قناة، بنسبة89.28%.

4/بلغ عدد القنوات الإذاعيّة النّاطقة باللّغة المازيغيّةثلاثقنوات (03)، بنسبة5.36%.

5/بلغ عدد القنوات الإذاعيّة النّاطقة باللّغة الفرنسيّةقناة واحدة (01)، بنسبة1.79%.

6/لا يوجد قنوات إذاعيّة ناطقة باللّغة الإنجليزيّة وحدها، وبالتّاليالنّسبة هي00 %.

7/بلغ عدد القنوات المزدوجة اللّغة أو المتعدّدة اللّغات قناتين اثنتين(02) بنسبة3.57 %.

- **مناقشة نتائج الدّراسة:**

قبل مناقشة نتائج الدّراسة في مجال الإعلام والإعلان، وجب الإشارة إلى أنّه تمّ إدماج القنوات التّلفزيونيّة والإذاعيّة النّاطقة بالعربيّة الفصحى وبالعامّيّة العربيّة الجزائريّة في مجموعة واحدة، وذلك لأنّ البرامج التّلفزيونيّة أو الإذاعيّة بعضها يقدّم بالعربيّة الفصحى وأغلبها بالعامّيّة العربيّة الجزائريّة، والبعض الآخر يكون خليطا بينهما.

1/شهد قطاع الإعلام إصلاحات كثيرة بعد الاستقلال، كان آخرها صدور القانون العضويّ للإعلام2012م، الّذي سهر على تشجيع النّشر والتّوزيع باللّغتين الوطنيّتين (العربيّة والمازيغيّة) وتدعيم ذلك بكلّ الوسائل الملائمة كما جاء في الباب الثّالث.

2/يعود ارتفاع عدد الصّحف والجرائد في الجزائر إلى الانفتاح الإعلاميّ بعدما شهدت البلاد انفتاحا سياسيّا وتعدّديّة حزبيّة، وكذا تعديلَ قانون الإعلام، ليفتح المجال لظهور صحف وجرائد عديدة، ويعود كذلك هذا الارتفاع إلى الانفتاح على التّكنولوجيا الحديثة الّتي سمحت بصدور صحف وجرائد إلكترونيّة.

3/لحقت سياسة التّعريب قطاع الإعلام والإعلان، أين تمّ تعريب العديد من الصّحف والجرائد الّتي كانت تصدر باللّغة الفرنسيّة قبل الاستقلال وبعده، وهذا يفسّر ارتفاع عدد الصّحف النّاطقة باللّغة العربيّة.

4/يكاد عدد الصّحف النّاطقة باللّغة الفرنسيّة (104) يساوي عدد الصّحف النّاطقة باللّغة العربيّة الفصحى (110) وهذا يعود إلى الأولويّة الممنوحة للّغة الفرنسيّة كلغة أجنبيّة على حساب اللّغة العربيّة والمازيغيّة (صحيفة واحدة فقط) كلغتين وطنيّتين يعترف بهما الدّستور من جهة، وعلى حساب تهميش لغات أجنبيّة أخرى كالإنجليزيّة والإسبانيّة، وقد يعود أيضا إلى جمهور القرّاء الّذين يفضّلون الاطّلاع على آخر الأخبار باللّغة الفرنسيّة الّتي تعلّموا بها. (الفئة المفرنسة في المدن الكبرى)

5/وجود أخطاء لغويّة ومظاهر سوسيو لسانية وانتشار العامّيّة والمفردات الأعجميّة في الصّحف والإعلانات والبرامج التّلفزيونيّة والإذاعيّة المقدّمة باللّغة العربيّة الفصحى، بالإضافة إلى وجود عناوين

صحف ومجلّات وبرامج إذاعيّة وتلفزيونيّة بأسماء عربيّة مكتوبة بأحرف أجنبيّة راجع إلى أسباب عدّة منها:

- قلّة التّحصيل العلميّ واللّغويّ عند الطّلّاب بعد نهاية فترة التّكوين المشترك والمتخصّص، مقابل التّركيز على تحصيل معارفهم في الثّقافة العامّة في مجالات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة وعلوم السّياسة والتّاريخ والاقتصاد.

- عدم الاهتمام بالجانب اللّغويّ في برامج ومقرّرات التّكوين الإعلاميّ؛ أي عدم التّركيز على إتقان اللّغة العربيّةشفاهة وكتابة إتقانا يخرجها إلى السّلامة اللّغويّة.

- السّرعة والتّنافس على السّبق الإعلاميّ وإتاحة المعلومات والأخبار للمواطنين حين صدورها يهيمن على التّدقيق اللّغويّ والسّلامة اللّغويّة.

- ترجمة النّصوص والأخبار الّتي تصل الإعلاميّين بلغات مختلفة من وكالات الأنباء الأجنبيّة ترجمة تشوبها الأخطاء اللّغويّة والأسلوبيّة.

- العولمة اللّغويّة الّتي أدّت إلى ظهور مصطلحات وفدت إلى قطاع الإعلام وأصبحت دخيلة على اللّغة العربيّة من ألفاظ مستكرهة ومستهجنة وغريبة ودخيلة ومقترضة وغير ذلك دون الرّجوع إلى مقابلاتها في اللّغة العربيّة الموجودة في المعاجم والقواميس.

الجدول رقم (13) يوضّح الأخطاء الّتي وردت في شريط الأخبار على شاشة التّلفاز:

الخطأ	الصّواب
	تكتب الهمزة المتوسّطة في كلمة (مؤكّدة) على الواو حسب القاعدة الإملائيّة لأنّها سبقت بضمّ. تكتب التّاء في كلمة (المتوفّاة) مربوطة وليس مفتوحة لأنّ الكلمة اسم مفرد مؤنّث وليس جمعا مؤنّثا سالما.

في العبارة خطآن: الأول في صيغة السّؤال (لماذا) الّتي حذفت منها ألف المدّ بعد الميم، والثّاني في الفعل (يرفض) الّذي ينتهي بالضّاد بدل الظّاء.

7/الانفتاح الإعلاميّ الّذي شهدته البلاد أثّر إيجابا على التّلفزيون والإذاعة الجزائريّة، إذ ظهرت العديد من القنوات التّلفزيونيّة الوطنيّة والفضائيّة والأمر نفسه بالنّسبة للقنوات الإذاعيّة الّتي تبثّ برامجها دون انقطاع، ممّا سمح للمواطن الجزائريّ بالاطّلاع على آخر الأخبار والمستجدّات الإعلاميّة على الصّعيد المحلّيّ والدّوليّ، كما أدّى هذا الانفتاح إلى الانتقال من الإعلام العامّ إلى الخاصّ، وإلى تغيّر وظائفه، فانتشرت القنوات الخاصّة ذات الطّابع التّجاريّ الّتي تقدّم الوسيلة على الرّسالة الإعلاميّة، والرّبح على جودة الخطاب، والتّنافس والشّهرة على تحرّي الدّقّة اللّغويّة والإتقان في صياغة الخطابات كما تقتضيه فصاحة اللّسان العربيّ.

8/بعد متابعة برامج القنوات التّلفزيونيّة الوطنيّة والفضائيّة وكذا برامج القنوات الإذاعيّة، سجلت مسائل عدّة،أهمّها:

- تقدّم البرامج الإخباريّة والدّينيّة والثّقافية (الأشرطة الوثائقيّة) وبعض البرامج الرّياضيّة باللّغة العربيّة الفصحى الّتي تشوبها الأخطاء اللّغويّة وبعض المظاهر السّوسيو لسانيّة، بالإضافة إلى العبارات اللّغويّة المسكوكة منها عبارات التّهاني والتّعزية...، وذلك على غرار القناة الوطنيّة الأولى، قناة القرآن الكريم، قناة شمس، القناة الإذاعيّة الوطنيّة الأولى والدّوليّة...

- تقدّم البرامج الحواريّة وبرامج التّسلية والتّرفيه والإعلانات التّجاريّة والأفلام والمسلسلات الجزائريّة وبعض الأشرطة الوثائقيّة وبرامج الطّبخ بالعامّيّة العربيّة المطعّمة بألفاظ وعبارات فرنسيّة في القنوات النّاطقة بالعربيّة وهو ما يسمّى بالهجين اللّغويّ.

- بالنّسبة للقنوات الّتي تقدّم برامجها بالفرنسيّة أو بالمازيغيّة فهي على قلّتها تحترم اللّغة الّتي تخاطب بها جمهورها، فلا وجود لألفاظ أو عبارات عربيّة سواء أكانت بالفصحى أم بالعامّيّة.

- تخصيص حيّز زمنيّ قليل جدّا لبرامج الأطفال والرّسوم المتحرّكة والأناشيد الّتي يمكن أن يتعلّم منها الأطفال اللّغة العربيّة الفصيحة على غرار ما كان يقدّم قديما كبرنامج جهينة، مدرسة القواعد، كان يا مكان، اسألوا لبيبة...، وحتّى تلك البرامج فهي تقدّم بالعامّيّة العربيّة، أمّا الرّسوم المتحرّكة فقد انتشرت تلك الرّسوم المدبلجة بالعامّيّات العربيّة خاصّة السّوريّة والمصريّة في ظلّ غياب مطلق للإنتاج الجزائريّ بالعربيّة الفصحى.

- إنّ البرامج التّلفزيونيّة والإذاعيّة الّتي تقدّم برامجها باللّغة العربيّة الفصحى لا تخلو من الأخطاء اللّغويّة سواء أكانت صوتيّة خاصّة بنطق الحروف والتّهجّي أم تركيبيّة أم نحويّة، إضافة إلى كثرة الألفاظ المعرّبة والدّخيلة والمقترضة، وقد يصل الأمر إلى وجود ازدواجيّة أو ثنائيّة لغويّة.

9/إنّ الإعلام بمختلف وسائله الخطّيّة والسّمعيّة والبصريّة أكثر تأثيرا في الجمهور وفي توجيه لغته وتطويرها، لذلك فالاستعمال الواسع للعامّية العربيّة المليئة بالألفاظ والعبارات الفرنسيّة يؤثّر سلبا على وظيفة اللّغة العربيّة كلغة رسميّة وهو أمر مقصود يراد به تأكيد التّهم الموجّهة إليها بأنّها لا تتلاءم مع برامج الحياة اليوميّة ومع الثّقافة الجماهيريّة. من جهة أخرى أدّى الانتشار المذهل لثقافة الصّورة على حساب ثقافة الكلمة المقروءة إلى اللّجوء إلى العامّية العربيّة انطلاقا من لغة مقدّمي البرامج والمذيعين ولغة الإعلانات.

10/إجابة على السّؤال الثّاني: هل تحقّقت العدالة اللّغويّة في قطاع الإعلام بعد رسم سياسات لغويّة وتطبيق إصلاحات لغويّة؟ بعد التّطرّق في الفصول النّظريّة للسّياسة اللّغويّة والإصلاح اللّغويّ الّذي لحق قطاع الإعلام والإعلان، وبعد الدّراسة التّطبيقيّة الّتي أجريت على مؤسّسات القطاع ووسائله من صحافة وتلفزيون وإذاعة حول ترتيب المشهد اللّغويّ بإعطاء الأولويّة للّغة العربيّة كلغة رسميّة ووطنيّة تخاطب الجمهور الجزائريّ، ثمّ المازيغيّة ثانيا كلغة وطنيّة ذات بعد ثقافيّ تاريخيّ، ثم الانفتاح على اللّغات الأجنبيّة، نخلص إلى أنّه لم تتحقّق بعد العدالة اللّغويّة في قطاع حيويّ وفعّال ومؤثّر في فئات المجتمع الجزائريّ كلّها مع أنّه يمكن استثمار هذا القطاع لإعادة الاعتبار للّغة العربيّة.

3.1 الإدارة العموميّة والخاصّة:

بالنّسبة لمجال الإدارة، تمّ اختيار المؤسّسات والإدارات الّتي تتعامل بشكل يوميّ ومباشر ومستمرّ مع المواطنين الجزائريّين على اختلاف مستواهم الاجتماعيّ والتّعليميّ عن طريق وثائق مكتوبة، أمّا شفهيّا فيكون التّواصل بالعامّيّة العربيّة أو بالمازيغيّة أو بالفرنسيّة، وقد تمّ إحصاء مجموعة من الوثائق الصّادرة عن مختلف الإدارات، يوضّحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (14) يوضّح مجموعة من الوثائق الإداريّة الصّادرة عن مؤسّسات إداريّة مختلفة.

المؤسّسة الإداريّة.	الوثائق الصّادرة عنها.
مصالح الحالة المدنيّة.	شهادة الميلاد، بطاقة الإقامة، البطاقة العائليّة للحالة المدنيّة، بطاقة التّعريف الوطنيّة، جواز السّفر، رخصة السّياقة.
بريد الجزائر.	الصّكّ البريدي، كشف الحساب، خلاصة الحساب، الحوّالة البريديّة، دفتر التّوفير والاحتياط.
الجزائريّة للمياه.	فاتورة استهلاك الماء، وصل التّسديد، وثيقة إنذار بتوقيف استهلاك الماء.
الشّركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز.	فاتورة استهلاك الكهرباء والغاز، وصل التّسديد.
اتّصالات الجزائر.	فاتورة تسديد الإنترنت، وصل تسديد فاتورة الهاتف الثّابت.
الصّندوق الوطنيّ للتّأمينات الاجتماعيّة للعمّال الأجراء.	بطاقة الشّفاء، شهادة العمل والأجر، ورقة العلاج الطّبّي، تبليغ قرار رفض كفالة التّعويضات، وثيقة استلام ملفّ تقديم الاستحقاقات.
البنك الجزائريّ.	الصّكّ البنكي، بيان التّعريف البنكي، قسيمة الدّفع النّقدي، استمارة فتح حساب بنكي.

مصلحة الضّرائب.	وثيقة الإعفاء من الضّرائب، تصريح بالوجود، التّصريح برقم الأعمال التّقديريّ للضّريبة الجزافيّة الوحيدة، التّصريح التّكميلي للضّريبة الجزافيّة الوحيدة، تصريح إنهاء النّشاط، وثيقة C20، بلاغ من المديريّة العامّة للضّرائب، تصريح بتسديد الضّرائب، التّصريح الشّهري G20
مديرّة التّربيّة. إدارة التّعليم العالي.	مراسلة إداريّة من وزارة التّربيّة الوطنيّة، مراسلة من مديريّة التّربيّة، مراسلتان من وزارة التّعليم العالي، كشف النّقاط (وزارة التّربيّة الوطنيّة). كشف النّقاط(وزارة التّعليم العالي)
المصالح الاقتصاديّة التّابعة لقطاع التّعليم.	كشف الرّاتب الشّهريّ.
الشّرطة.	مخالفة قانون المرور، التّكليف بالوضع في الحضيرة، محضر معاينة مخالفة، محضر إثبات تبليغ.
المحكمة.	شهادة الجنسية، شهادة خلوّ السّوابق العدليّة، حكم قضائي، محضر التّكليف بالحضور للجلسة، محضر تكليف بالوفاء، شهادة استئناف، إخطار بالطّعن بالنّقض، صيغة تنفيذيّة.

يتمّ التّواصل مع مختلف المواطنين الجزائريّين بوثائق إداريّة مكتوبة إمّا باللّغة العربيّة الفصحى فقط، أو باللّغة الفرنسيّة فقط، أو باللّغتين كليهما، فتكون الوثيقة مزدوجة اللّغة، كما يوضّحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (15)يبيّن تصنيف الوثائق الإداريّة حسب اللّغة المكتوبة بها مع نسبها المئويّة.

	عدد الوثائق الإداريّة.	النّسبة المئويّة.
العدد الإجمالي للوثائق الإداريّة.	55	%100
الوثائق المكتوبة باللّغة العربيّة.	21	% 38.18
الوثائق المكتوبة باللّغة المازيغيّة.	00	% 00
الوثائق المكتوبة باللّغة الفرنسيّة.	11	% 20
الوثائق المكتوبة باللّغة الإنجليزيّة.	00	% 00
الوثائق المزدوجة اللّغة.	23	% 41.82

التّمثيل البياني رقم (5) يوضّح النّسب المئويّة لتصنيف الوثائق الإداريّة حسب اللّغة المكتوبة بها.

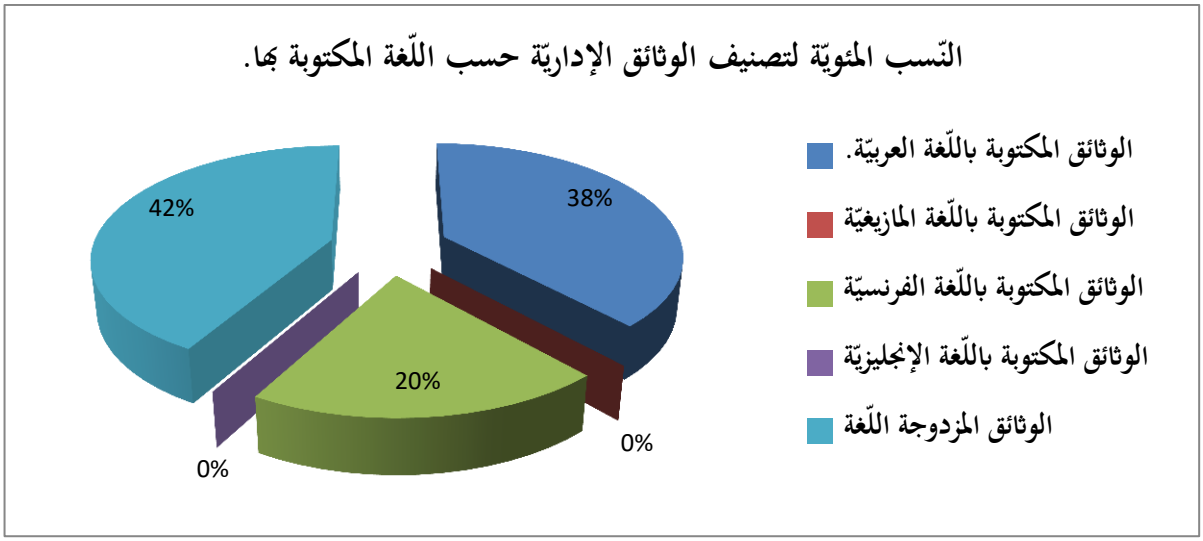

- **التّحليل:**

1/بلغ العدد الإجماليّ للوثائق الإداريّة الّتي تمّ إحصاؤها كنماذج تطبيقيّةخمسا وخمسين (55) وثيقة بنسبة%100

2/بلغ عدد الوثائق الإداريّة المكتوبة باللّغة العربيّة إحدى وعشرين (21) وثيقة بنسبة38.18%.

3/ لا يوجد وثائق إداريّة تتعامل مع المواطن الجزائريّ بالمازيغيّة ولا باللّغة الإنجليزيّة، وبالتّالي سجّلت النّسبة المئويّة لكلّ لغة00%.

4/بلغ عدد الوثائق الإداريّة المكتوبة باللّغة الفرنسيّة إحدى عشرة (11) وثيقة بنسبة20%.

5/بلغ عدد الوثائق الإداريّة المكتوبة باللّغة المزدوجة (عربية/فرنسيّة)ثلاثا وعشرين (23) وثيقة بنسبة41.82 %.

- **مناقشة نتائج الدّراسة:**

1/الوثائق الإداريّة هي عبارة عن وسائل كتابيّة تعتمد عليها مختلف الإدارات العموميّة والخاصّة، تكتب بأسلوب إداريّ يتّسم بالدّقّة والبساطة، الوضوح والإيجاز، الموضوعيّة واحترام السّلّم الإداريّ، وذلك تجنّبا لسوء الفهم والالتباس الدّلاليّ والتّأويلات الخاطئة، وتجدر الإشارة إلى أنّ التّواصل الشّفهيّ يغلب على التّعاملات الإداريّة في الإدارة الجزائريّة الّذي يتمّ بلغة هجينة.

2/شملت سياسة التّعريب قطاع الإدارة ضمن سياسة لغويّة عامّة بعد استقلال الجزائر، وقد جسّدت على شكل إصلاح لغويّ يعيد للّغة العربيّة حضورها في مختلف الإدارات الجزائريّة، فكان قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة 1991م أشمل قانون وأكثرفاعليّة عند تعامل المواطن مع الإدارة لولا تجميد القرار الّذي أرجع عمليّة التّعريب خطوات إلى الوراء. وفي هذا الصدد يرى الدّكتور (عثمان سعدي) أنّ اللّوبي الفرنكوفونيّ المتغلغل في مؤسّسات الدّولة الجزائريّة هو السّبب وراء قرار التّجميد، بالإضافة إلى ضغوطات من قبل فرنسا الّتي ترى أنّ تعريب الإدارة المركزيّة، الاقتصاد، التّعليم الجامعيّ خطر على مصالحها في المنطقة، والدّليل على ذلك تصريح وزير الفرنكوفونيّة الفرنسيّ (ألان ديكو) المعادي لقانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة، والحملة الشّرسة الّتي شنّتها الصّحافة الفرنسيّة عليه، والتّهم الموجّهة لسياسة التّعريب وللّغة العربيّة من قبل البرلمان الفرنسيّ بأنّها لغة مصطنعة بعيدة عن المجتمع وعن الشّارع الجزائريّ مفروضة عليه بالقوّة، وأنّها لغة الأصوليّين الإسلاميّين الّتي مكّنت من انتشار أفكار ظلاميّة أضرّت بالفكر الإنسانيّ.[1] الأمر نفسه أكّده الوزير السّابق (بشير فريك) في كتابه: الهيمنة الفرنكوفونيّة على الإدارة الجزائريّة.

[1]. **ينظر: تهامي بلعقّون، واقع استعمال اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائريّة، مقال منشور ضمن أعمال اليوم الدّراسي العاشر: اللّغة العربيّة في التّعليم الجامعيّ بين الواقع والمأمول، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، قسم اللّغة العربيّ وآدابها، أفريل 2016م، ص 25، 26.**

3/ المؤسّسات الإداريّة الّتي عرّبت تعريبا شاملا وكلّيّا هي: مصالح الحالة المدنيّة، المؤسّسات العسكريّة بجميع إداراتها ومنها الشّرطة، قطاع القضاء، قطاع التّعليم ما قبل الجامعيّ، أمّا المؤسّسات ذات الطّابع الاقتصاديّ أو التّابعة لقطاع الصّحّة كالبنوك، بريد الجزائر، اتصالات الجزائر، مصلحة الضّرائب، الصّندوق الوطنيّ للتّأمينات الاجتماعيّة...فهي تتعامل بوثائق مزدوجة اللّغة (عربيّة/فرنسيّة) أو باللّغة الفرنسيّة، ممّا جعل عددها يفوق عدد الوثائق الّتي تتعامل باللّغة العربيّة، وهذا الإجراء يسمح للمواطن باختيار اللّغة الّتي تناسبه إن كانت العربيّة أو الفرنسيّة خاصّة عند ملء بياناته الشّخصيّة، لكنّ أغلب المواطنين يختارون اللّغة العربيّة عدا المفرنسين.

4/هناك وثائق إداريّة صادرة عن مصالح الحالة المدنيّة كبطاقة التّعريف الوطنيّة، جواز السّفر، رخصة السّياقة مزدوجة اللّغة (العربية/الفرنسيّة) وهذا أمر منطقيّ لأنّها من وثائق إثبات الهويّة الشّخصيّة الّتي يمكن إظهارها في أيّ مكان آخر خارج الجزائر.

5/لا وجود لمبرّر عدم استكمال تعريب الإدارة الجزائريّة بجميع مؤسّساتها ووثائقها ولا وجود لسبب يمنع السّياسة الجزائريّة من فكّ التّجميد عن قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة في ظلّ وجودجهود قيّمة للمجلس الأعلى للّغة العربيّة بما وفّره من أدلّة وظيفيّة وقواميس ومعاجم للمصطلحات الإداريّة.

6/سجّلت الدّراسة غيابا تامّا للمازيغيّة واللّغة الإنجليزيّة في الوثائق الإداريّة،بوصف الأولى اللّغة الوطنيّة المعترف بها دستوريّا والّتي تضمن حقوق الأقلّيّات النّاطقة بها في التّعاملات الإداريّة على المستوى المحلّي، وبوصف الثّانيّة اللّغة الأجنبيّة الأولى عالميّا من حيث التّداول في السّوق اللّغويّة، وهذا راجع إلى وجود هوّة شاسعة بين السّياسة اللّغويّة الّتي تدعم المازيغيّة من وجهة نظريّة وبين التّطبيق الفعلي لها في الواقع، وإلى هيمنة اللّغة الفرنسيّة ووجودها القويّ في الوثائق الإداريّة لوحدها فقط، أو مع اللّغة العربيّة.

7/وجود وثائق إداريّة صادرة باللّغة العربيّة لا يعني أنّها وثائق ذات صياغة لغويّة سليمة، بل أغلبها مليئة بالأخطاء اللّغويّة النّحويّة والإملائيّة والتّركيبيّة، ممّا يحدث اللّبس الدّلاليّ والتّأويلات الخاطئة، خاصّة في الوثائق الصّادرة عن مصالح الحالة المدنيّة.

8/هناك مؤسّسات إداريّة تعتمد اللّغة الفرنسيّة وحدها لغة التّعاملات الإداريّة مع المواطنين الجزائريّين الّذين لا يفقه أغلبهم هذه اللّغة الدّخيلة على المجتمع الجزائريّ، ممّا يجعل التّواصل عسيرا، فيضطرّون للاستعانة بالتّرجمة الّتي لا تكون صحيحة في الأغلب، وهذه المؤسّسات ذات طابع اقتصاديّ تعتمد إداراتها على البرامج الحاسوبيّة باللّغة الفرنسيّة أو تابعة لقطاع الصّحّة أين تهيمن اللّغة الفرنسيّة هيمنة مطلقة، وهناك إدارات جامعيّة تتعامل بوثائق مكتوبة بالفرنسيّة فقط كالإدارة المركزيّة بجامعة تيزي وزّو، وجميع الإدارات التّابعة للتّخصّصات الجامعيّة العلميّة والتّقنيّة الّتي لم تعرّب بعد، أمّاالإدارات التّابعة للتّخصّصات الجامعيّة المعرّبة فبعضها تتعامل باللّغة العربيّة والبعض الآخر بالفرنسيّة، خاصّة كشوف النّقاط. (ينظر الملحق رقم 3)

9/مؤسّستا الجزائريّة للمياه والشّركة الجزائريّة لتوزيع الكهرباء والغاز من أكثر المؤسّسات تعاملا مع المواطن الجزائريّ على اختلاف مستواه الاجتماعيّ والتّعليميّ بوثائق إداريّة مزدوجة اللّغة(العربيّة/الفرنسيّة) وهذا يفسّر اعتمادهما على اللّغة الفرنسيّة عند ملء الوثيقة الّتي تكون معدّة مسبقا باللّغة العربيّة (الجزائريّة للمياه)أو عدم وجود سياسة لغويّةتشجّع المهندسين في الإعلام الآلي على تصميم برامج حاسوبيّة باللّغة العربيّة.

10/كان الأولى أن تكون الوثائق الإداريّة مكتوبة باللّغة العربيّة وحدها أو بالعربية والمازيغيّة في المناطق النّاطقة بالمازيغيّة تحقيقا للأمن اللّغويّ والانسجام المجتمعيّ. وفي هذا الصّدد أكّدت مصادر أنّ الرئيس (عبد المجيد تبّون) سيصدر مذكّرة رئاسيّة عشيّة الاحتفال بذكرى ثورة التّحرير، تتضمّن قرارا يقضي بمنع استخدام اللّغة الفرنسيّة في المؤسّسات الحكوميّة والمراسلات والوثائق وإحلال اللّغة العربيّة، وهذا الإجراء من شأنه رفع التّجميد عن قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة. كما توالى صدور قرارات وزاريّة بإلغاء اللّغة الفرنسيّة وتعويضها باللّغة العربيّة، منها وزارة التّشغيل والضّمان الاجتماعيّ، وزارة التّكوين المهنيّ،

إدارة المشافي والمراكز الصّحّيّة، وزارة الشّباب والرّياضة.[1] فهل طبّقت هذه القرارات على أرض الواقع أم لا تزال حبرا على ورق؟ لأنّ الملاحظ هيمنة اللّغة الفرنسيّة على معظم الإدارات.

11/إجابة على السّؤال الثّالث: هل تحقّقت العدالة اللّغويّة في مجال الإدارة بشقّيها العامّة والخاصّة في ظلّ وجود سياسات لغويّة متعاقبة وإصلاح لغويّ يدعم استعمال اللّغة العربيّة أوّلا ثم المازيغيّة في المناطق النّاطقة بها، ثمّ الانفتاح على اللّغات الأجنبيّة ذات الأولويّة في السّوق اللّغويّة؟ نخلص من وراء البحث النّظريّ والدّراسة التّطبيقيّة إلى أنّ العدالة اللّغويّة المنشودة لم تتحقّق بَعْدُ في مجال الإدارة رغم الجهود المبذولة طيلة ستّة عقود، سواء من قبل الحكومات أو المؤسّسات اللّغويّة أو البرلمانيّين ورؤساء الأحزاب السّياسيّة أو حتّى من قبل الأفراد الّذين كان ولا يزال همّهم الوحيد تحقيق السّيادة السّياسيّة والاجتماعيّة الّتي لن تكون إلّا بتحقيق العدالة اللّغويّة بعيدا عن هيمنة اللّغة الفرنسيّة في مجالات الحياة كلّها.

4.2.المحيط الاجتماعيّ:

سنقتصر في هذا المجال على أخذ نماذج تطبيقيّة عبارة عن صور تمثّل عناوين مؤسّسات حكوميّة أو خاصّة، لافتات في الشّوارع، أسماء المحلّات، لافتات إشهاريّة، ثمّ سنحلّلها حسب اللّغة الّتي كتبت بها.

الجدول رقم (16) يبيّن نماذج من المحيط لأسماء المحلّات مكتوبة باللّغة العربيّة:

النّماذج.	الملاحظات
	تمثّل هذه الصّور أسماء محلّات تجاريّة اختار أصحابها الخطّ العربيّ فقط لكتابة اللّافتات، وهي على

[1]. ينظر: عثمان لحياني، تبّون يتحضّر لإلغاء استخدام اللّغة الفرنسيّة في القطاع الرّسميّ، مقال إلكتروني منشور على مجلّة العربيّ الجديد بتاريخ 27 أكتوبر 2021م، على الرّابط: www.alaraby.co.uk

جمالها قليلة الانتشار، خاصّة في المدن الكبرى أين تكاد تنعدم مقارنة بمثيلتها المكتوبة بالخطّ الفرنسيّ.

الجدول رقم (17) يبيّن نماذج من المحيط لأسماء المحلّات مكتوبة باللّغة الأجنبيّة:

النّماذج.	الملاحظات
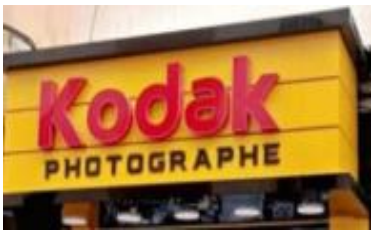	تمثّل هذه اللّافتات المختلفة أسماء محلّات اختار أصحابها الخطّ الفرنسيّ المهيمن على المحيط الاجتماعيّ والّذي لا تكاد لوحة ة تخلو منه، وهناك من يختار الحرف الإنجليزيّ الّذي بدأ ينتشر مع انتشار العولمة اللّغويّة كما في الصّور الأخيرة، وقد تضاف عبارات على جوانب المحلّات مكتوبة بالعامّيّة العربيّة أو

بالعربيّة الفصحى لكن بحروف عربيّة أو أجنبيّة، مثل اللّافتة الأولى.

الجدول رقم (18) يبيّن نماذج من المحيط لأسماء المحلّات مكتوبة بلغة مزدوجة:

النّماذج.	الملاحظات
	تمثّل الصّور لافتات مزدوجة اللّغة مكتوبة بالعربيّة الفصحى وبالفرنسيّة، أو بالفرنسيّة ذات الحروف الفرنسيّة من جهة والحروف العربيّة من جهة أخرى مثل اللّافتة الثّانيّة في الصّورة الأولى (بي بي فولار) أو العكس مثل اللّافتة الثّانية في الصّورة الثّالثة (elandaloussia) وبعض اللّافتات مكتوبة بالحروف الإنجليزيّة

وبالمقابل بالحروف العربيّة كما في الصّورة الأخيرة (مكتبة توبيس)

- **أسماء الشّوارع:**

أسماء هذه الشّوارع لا تزال موجودة في الجزائر العاصمة.

تمّ تعريب معظم أسماء الشّوارع في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، حيث كانت تحمل أسماء جنرالات فرنسيّين وشخصيات معروفة خاصّة في الجزائر العاصمة.مثل: شارع (لافيجري) الّذي تحوّل إلى شارع (المحمّديّة)، شارع (شوفالييه) الّذي أصبح حي المجاهدين، شارع (كلوزال) أصبح (فرحات بوسعيد)، شارع (ديزلي) أصبح (ديدوش مراد)، شارع (فيكتور هيغو) أصبح شارع (دبيح شريف)، شارع (كلارفال) أصبح شارع (فوزيّة مويلح)، ومدينة (روفيغو) أصبحت (بوقرّة)، لكن مع ذلك لا تزال بعض الشّوارع الضيّقة تحمل أسماء فرنسيّين مثل: (برليوز، روكلو، روبيير، دوبوسي، داغير، فرانكلين روزفلت أين يتواجد المجلس الأعلى للّغة العربيّة)، والأمر نفسه بالنّسبة للسّاحات المعروفة وسط مدينة الجزائر كساحة (موريس أودان) الّتي حملت هذا الاسم بعد الاستقلال تقديرا لأستاذ الرّياضيّات الشّيوعيّ الّذي ساند الثّورة ومات تحت التّعذيب على يد الفرنسيّين، وساحة (هنري مايّو) في حيّ المراديّة الّذي كان عضوا في الحزب الشّيوعيّ الجزائريّ، ولا يزال العاصميّون يتداولون أسماء الشّوارع بتسمياتها الأولى قبل تعريبها، ولو سألت أحدهم عن اسم شارع معرّب فلن يدلّك عليه إلّا إذا أعطيته الاسم بالفرنسيّة، وذلك على غرار شارع (ميشلي، مايو، كافنياك، سان أوجان بدلا من بولوغين، جارمان، ميسوني،

بريمونتي)، وهذا أمر مؤسف للغاية، فلا تزال آثار الاحتلال الفرنسيّ متغلغلة ليس في المحيط الاجتماعيّ فقط وإنّما في عقول الجزائريّين، لذلك لا بدّ من تعريب الإنسان فكرا وثقافة قبل تعريب اللّسان.[1]

الجدول رقم (19) يبيّن نماذج من المحيط لِلَافتات إشهاريّة مكتوبة بلغة مزدوجة:

النّماذج.	الملاحظات.
	تمثّل هذه الصّور لافتات مختلفة بعضها لوحات إشهاريّة والبعض الآخر إشارات الاتّجاهات المتعلّقة بالمرور، يلاحظ أنّها مكتوبة بلغة مزدوجة إمّا (العربيّة/المازيغيّة)وإمّا (العربيّة/الفرنسيّة) أو بالفرنسيّة فقط في ظلّ تغييب واسع للحرف العربيّ إلّا نادرا وهو الّذي وجدته أثناء بحثي والّذي يطابق الواقع في المحيط الاجتماعيّ الجزائريّ.

- **لافتات الحراك الوطنيّ:**

[1]. ينظر: سامي دورليان، مفارقات الجزائر في مشاهد عمرانيّة لوسط العاصمة، مقال إلكتروني منشور على موقع درج، على الرّابط: www.daraj.com

ظهرت مثل هذه اللّافتات بداية الحراك الوطنيّ أين خرج المواطنون الجزائريّون معبّرين عن أفكارهم وآرائهم من خلال الشّعارات السّياسيّة، فاختاروا اللّغة الّتي يفهمونها ويفهمها كلّ مواطن جزائريّ، وهي العامّيّة العربيّة الجزائريّة الممزوجة في بعض الأحيان باللّغة العربيّة البسيطة، وهذا الاختيار نجده في جلّ الدّول العربيّة الّتي ظهر فيها الحراك الشّعبيّ كمصر ولبنان وسوريا.

الجدول رقم (20) يبيّن نماذج من المحيط لعناوين المؤسّسات مكتوبة بلغات مختلفة:

النّماذج.	الملاحظات
	تحمل أغلب المؤسّسات الحكوميّة أسماء مكتوبة باللّغة العربيّة مرفقة بالتّرجمة الفرنسيّة، أو بمختصرات للحروف الأولى من تلك التّرجمة، بينما نجد مؤسّسات أخرى تحمل أسماء مكتوبة باللّغة العربيّة فقط. وفي المناطق الّتي تتحدّث اللّهجات المازيغيّة، أصبحت أسماء المؤسّسات بها تكتب بالحرف العربيّ أوّلا وبعده الحرف المازيغيّ بعد اعتراف الدّولة بالمازيغيّة، في حين نجد مؤسّسات خاصّة تحمل أسماء مكتوبة باللّغة ا لأجنبيّة (الفرنسيّة) فقط ذات الحرف اللّاتينيّ والعربيّ.

- **التّحليل:**

يضم المحيط الاجتماعيّ كلّ علامة تمكّن المواطن الجزائريّ من التّنقّل في محيطه بسهولة وأريحيّة، منها لافتات تمثّل المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة، أسماء الشّوارع، عناوين المحلّات والدّكاكين، اللّافتات المختلفة وغير ذلك.

الملاحظ من النّماذج التّطبيقيّة أنّها تنقسم إلى أربعة أقسام من حيث اللّغة المكتوبة بها:

- يضمّ القسم الأوّل النّماذج المكتوبة باللّغة العربيّة فقط، وهي تمثّل عناوين المحلّات والمتاجر وبعض المؤسّسات الحكوميّة.
- يضمّ القسم الثّاني النّماذج المكتوبة باللّغة الفرنسيّة فقط وهي واسعة الانتشار في المدن الكبرى، تمثّل أسماء المحلّات والمطاعم والمقاهي والفنادق والمؤسّسات الخاصّة.
- يضم القسم الثّالث النّماذج المكتوبة باللّغتين العربيّة والفرنسيّة وهي كثيرة، تمثّل بشكل خاصّ أسماء الجامعات، المؤسّسات الاقتصاديّة والتّجاريّة، المراكز الثّقافيّة، لافتات الاتّجاهات، اللّافتات الإشهاريّة.
- يضمّ القسم الرّابع النّماذج المكتوبة بالمازيغيّة والعربيّة، أو بالمازيغيّة والفرنسيّة، أو باللّغات الثّلاث، وهي منتشرة في المناطق النّاطقة بالمازيغيّة بشكل واسع وفي غيرها من المناطق بشكل ضيّق.

- **مناقشة نتائج الدّراسة:**

1/إنّ أكثر ما يميّز المحيط الاجتماعيّ هو انتشار اللّافتات التّجاريّة والإعلانات الإشهاريّة الّتي خضعت لسياسة التّعريب بعد الاستقلال، خاصّة مع صدور قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة الّذي أعاد للّغة العربيّة مكانتها في المحيط الاجتماعيّ، لكن سرعان ما تراجع هذا الإجراء تدريجيّا وأصبحت اللّغة الفرنسيّة المهيمن الوحيد مع وجود تداخل لغويّ بين العربيّة والفرنسيّة والمازيغيّة والعامّيّة العربيّة ممّا سبّب خليطا لغويّا يلاحظه أوّل زائر للجزائر.

2/يعود الاعتماد على اللّغة الأجنبيّة في كتابة اللّافتات وأسماء المحلّات والمؤسّسات إلى تعمّد تغييب اللّغة العربيّة أو إلى جهل أصحاب المحلّات بالقواعد اللّغويّة والتّركيبيّة لها، وقد يكون السّبب الافتخار باكتساب اللّغة الأجنبيّة وما تحمله من مظاهر التّقدّم التّقني والعولمة الّتي تستدعي جلب الزّبون بأيّ لغة، أو يكون الميل إلى الثّقافة الأجنبيّة. (الفرنسيّة خاصّة)

3/يعدّ تجاور اللّغة العربيّة واللّغة الفرنسيّة في مظاهر المحيط الاجتماعيّ من أكثر التّوظيفات السّلبيّة للغة القرآن، خاصّة إذا كان التّجاور عشوائيّادون ترجمة، أو إذا كتب الخطّ العربيّ بحجم أصغر مقارنة بالخطّ الأجنبيّ، وهو تداخل لغويّ بين اللّغتين يعود إلى أنّ الجزائريّين في الأصل يتداولون مثل هذه المصطلحات الفرنسيّة في تعاملاتهم اليوميّة، وفي بعض الأحيان يكون السّبب جلب الزّبائن خاصّة من الفئة المقتدرة.

4/هناك ظاهرة لسانيّة تشوّه اللّغة العربيّة وهي كتابة اللّغة الأجنبيّة (الفرنسيّة/الإنجليزيّة) بحروف عربيّة في لافتات المحلّات، مثل: بيتزيريا، فليكسي، سوبيرات، فاست فود، سوبرماركت، أديداس، بلاي ستايشن، كاس كروت...وهي مصطلحات مصدّرة إلى البلدان العربيّة نتيجة العولمة اللّغويّة والتّبعيّة للغرب المصنِّع والمبتكِر رغم وجود مقابلات عربيّة لها.

5/هناك ظاهرة ثانيّة تنقص من قيمة اللّغة العربيّة وتشوّهها، وهي كتابتها بحروف أجنبيّة على واجهات المحلّات، مثل:elandaloussia، SAFIA pâtisserie،Shisha، superetteELIKHWA، auto-école La zerqui ،يعود السّبب في ذلك إلى الحضور القويّ للّغة الأجنبيّة (الفرنسيّة) في الاستعمالات اليوميّة، وإلى الاستعمال العشوائيّ وغير السّليم للّغتين.

6/توظيف اللّغة المازيغيّة في اللّوحات الإشهاريّة ولوحات اتّجاه المرور وفي الشّعارات السّياسيّة وعناوين المؤسّسات الحكوميّة دليل على تطبيق السّياسة اللّغويّة الرّاميّة إلى الاعتراف بها كلغة وطنيّة لها حضورها في المحيط الاجتماعيّ وإن كان على مستوى المدن الكبرى كالجزائر العاصمة أو على مستوى المناطق النّاطقة بها وهو أمر يسهم في تحقيق العدالة اللّغويّة للنّاطقين بالمازيغيّة.

7/أمّا توظيف العامّيّة العربيّة خاصة على واجهات المحلّات أو كما رأينا في الصّور السّابقة على لافتات الشّعارات السّياسيّة فهو مظهر لسانيّ من نوع آخر يفضّله أصحاب المستوى التّعليميّ المحدود أو ممّن

يميلون إلى التّعاطي بالعامّيّة العربيّة لأنّهم يجدون فيها البساطة والتّعبير عن هويّتهم بعيدا عن تعقيد العربيّة الفصحى كما يرون هم وعن التّرجمة إلى اللّغة الأجنبيّة التي تتطلّب إنفاق المال، وقد يعبّرون بها عن أفكارهم وآرائهم ومشاعرهم وهمومهم بشكل يشفي غليلهم أكثر من استعمالهم أيّ لغة أخرى.

8/تحمل بعض اللّافتات المكتوبة باللّغة العربيّة أخطاء إملائيّة ونحويّة، وهذا دليل على أنّ كاتب اللّافتة لا يهمّه أمر اللّغة ولا يسعى لتدقيق الكتابة لغويّا وإنّما يهمّه كيفية إخراج اللّافتة بشكل ملفت للأنظار من خلال الاهتمام بالألوان والأشكال المرافقة للكتابة. مثال ذلك: دانون لعضام قويّة، حذاري، اضغط من فظلك....وقد تكون الكتابة خاطئة بالنّسبة للّافتات المكتوبة بخطّ التيفيناغ كما في الصّورة المواليّة، أين احتجّت عليها جمعيّات ومنظّمات المجتمع المدني بمدينة (جانت) وراسلوا الوالي من أجل تصحيحها.

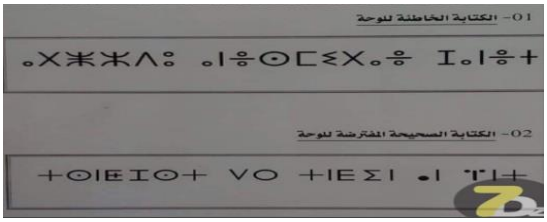

9/لا يمكن إحصاء جميع النّماذج التّطبيقيّة الموجودة في المحيط الاجتماعيّ الجزائريّ لكثرتها وصعوبة الوصول إليها من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود ثبات وتوحيد في اللّغة الّتي كتبت بهااللّافتات من منطقة إلى أخرى، فقد نجد لافتة مكتوبة باللّغة العربيّة في منطقة وفي منطقة أخرى مكتوبة بالفرنسيّة أو باللّغتين معا لذلك قمت بإدراج أكثر النّماذج انتشارا ورواجا.

10/إجابة على السّؤال الرّابع: هل تحقّقت العدالة اللّغويّة في مجال المحيط الاجتماعيّ بعدما شهدته البلاد من سياسات لغويّة وإصلاح لغويّ مسّ مظاهر المجتمع الجزائريّ؟ نخلص إلى أنّ العدالة اللّغويّة الّتي كان يحلم بها قادة الثّورة ومن بعدهم رجال السّياسة والحكم ممّن كانت لهم نيّات حسنة والّتي كان يحلم بها الشّعب الجزائريّ بعد استقلاله لم تتحقّق بعد كلّيا، والدّليل على ذلك الخليط اللّغويّ الّذي نراه في المحيط الاجتماعيّ من تداخل بين العربيّة الفصحى والعاميّة واللّغة الأجنبيّة والمازيغيّة، ومن تهميش للّغة العربيّة الرّسميّة في البلاد مقابل هيمنة اللّغة الفرنسيّة.

ثالثا: قانون تحقيق العدالة اللّغويّة في الجزائر وحماية اللّغة العربيّة.

بعد تتبّع خطوات السّياسة والتّخطيط اللّغويّين في الجزائر منذ استقلالها، وبعد عرض مظاهر الإصلاح اللّغويّ في مجالات: التّعليم ، الإعلام، الإدارة والمحيط الاجتماعيّ، وبعد الدّراسة التّطبيقيّة الّتي قمنا بها، تبيّن أنّ المجتمع الجزائريّ حكومة وشعبا لن يصل إلى تحقيق العدالة اللّغويّة إلّا بإعادة النّظر في القوانين التّشريعيّة ووضع قوانين ردعيّة عند مخالفتها أوّلا، ثمّ الاهتمام بالمكوّن اللّغويّ في المجالات المذكورة سابقا.

ففي مجال التّعليم والتّكوين والتّعليم العالي يجب:

- تغيير المناهج المعمول بها حاليّا وتعويضها بمناهج تناسب المستوى العمريّ والعقليّ للتّلاميذ مع تخفيف البرامج والمحفظة، دون اللّجوء إلى استيراد مناهج أجنبيّة ومحاولة تكييفها مع المجتمع الجزائريّ، وإنّما بالاستفادة من تجارب الدّول المتقدّمة في هذا المجال.

- إعادة الاعتبار للتّعليم التّحضيريّ الّذي يجب أن يبدأ من الكتاتيب والمدارس القرآنيّة المعتمِدة على تحفيظ القرآن الكريم وتقديم دروس السّنّة النّبويّة والتّربيّة الإسلاميّة واللّغة العربيّة ابتداء من سن الرّابعة إلى السّابعة بإشراف وزارة التّربيّة الوطنيّة.

- تأخير سنّ تمدرس التّلاميذ في المدارس بعد الكتاتيب إلى سنّ السّابعة.

- التّركيز في السّنوات الثّلاث الأولى على تدريس اللّغة العربيّة، الحساب، التّربيّة الإسلاميّة والخلقيّة عن طريق توظيف أسلوب التّعلّم باللّعب، والتّركيز على مهارات الاستماع، التّحدّث، الكتابة والقراءة في أنشطة اللّغة العربيّة.

- إدراج مادّة التّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة في السّنة الرّابعة، ومادّة التّاريخ والجغرافيا في السّنة الخامسة ببرامج مبسّطة ومخفّفة مع التّركيز على تاريخ الجزائر وجغرافيتها.

- تأخير تدريس اللّغة الأجنبيّة إلى السّنة الأخيرة من التّعليم الابتدائيّ أو إلى السّنة الأولى من التّعليم المتوسّط.

- إلغاء الرّموز الرّياضيّة والعلميّة الأجنبيّة وتعويضها برموز عربيّة كما كان معمولا به أيّام المدرسة الأساسيّة.

- تعريب التّعليم العالي تعريبا أفقيّا يشمل جميع التّخصّصات بما فيها العلميّة والتّقنيّة، وتعريبا عموديّا يشمل سنوات الدّراسة من اللّيسانس إلى الدّكتوراة لما له من فوائد تعود على المتعلّم وعلى الدّولة، فرغم توفّر نيّة حسنة وإرادة سياسيّة جادّة من قبل معظم السّاسة والحكّام الّذين توالوا على الجزائر في قضيّة التّعريب، وبالأخصّ تعريب التّعليم بجميع مستوياته من المرحلة الابتدائيّة إلى مرحلة التّعليم الجامعيّ والعالي، ورغم تحقّق مكاسب وأهداف كثيرة أخرجت المجتمع الجزائريّ من غياهب ظلمات الاحتلال الفرنسيّ إلى نور الحرّيّة والاستقلال السّياسيّ والاجتماعيّ، إلّا أنّه لا يزال يعاني تبعيّة لغويّة ثقافيّة للفرنسيّة، يظهر ذلك جليّا في التّعليم العالي الّذي وقفت عجلة التّعريب فيه عند الشّعب العلميّة لأسباب كثيرة منها المنطقيّة ومنها الواهية وهي كالآتي: [1]

1- عدم استيعاب اللّغة العربيّة العلوم والتّقنيّات لعدم توفّرها على المصطلحات والمفاهيم المستجدّة، وحتّى في حال توفّرها فهي غير موحّدة بين الأقطار العربيّة، وأغلبها لا يرقى .

2- قلّة المراجع العلميّة باللّغة العربيّة لضعف حركة التّرجمة وبطء عمل المجامع اللّغويّة، من جهة أخرى كثرة المعلومات المتوفّرة على شبكة الإنترنت باللّغة الأجنبيّة.

3- قلّة توزيع المصطلحات الصّادرة عن مؤتمرات التّعريب بإشراف مكتب تنسيق التّعريب وعدم كفايتها لجميع من يحتاجها.

4- صعوبة تقديم الدّروس باللّغة العربيّة بالنسبة للأساتذة الّذين درسوا من قبل باللّغة الفرنسيّة.

5- تمكّن الطّلّاب الّذين تلقّوا علومهم بالفرنسيّة من مواصلة دراستهم بالخارج.

6- قلّة المعاجم العلميّة المتخصّصة باللّغة العربيّة الّتي تعرّف المصطلحات وتحدّد مفاهيمها.

7- ضعف الطّلّاب الجامعيّين في التّعبير الشّفهيّ والكتابيّ باللّغة العربيّة.

[1]. **ينظر: علي القاسميّ، علم المصطلح، ص152، 153.**

إنّ النّخبة من المثقّفين واللّسانيّين المؤيّدين لحركة التّعريب في مجالات الحياة كلّها، وأوّلها تعريب التّعليم يرون بالأدلّة العلميّة القاطعة ضرورة تعريب التّعليم العالي في الجزائر لما له من فوائد تعود على التّنمية الشّاملة، وتفاديا للمخاطر الّتي قد تنجم عن بقائه مفرنسًا، والمتمثّلة أساسا في التّأثير السّلبيّعلى:[1]

- الهويّة العربيّة اللّغويّة والإسلاميّة.
- الثّقة في اللّغة العربيّة كلغة شاملة أفقيّا يمكنها حمل العلوم والتّقنيات الحديثة وجميع المعارف والفنون.
- شموليّة اللّغة العربيّة عموديّا عندما يتوقّف التّدريس بها عند مرحلة التّعليم الثّانويّ.
- النّاطقين باللّغة العربيّة، وإلحاق أضرار مادّيّة ورمزيّة بحرمانهم من التّعليم بلغتهم الأمّ أو لغة المنشأ، وبالتّالي حرمانهم من حقوقهم اللّغويّة الّتي يقرّها الدّستور، وهذه الأضرار تؤدّي إلى الحرمان من الفرص والفوائد والأرباح الّتي تتيحها اللّغة العربيّة.
- الاستفادة من توطين المعرفة باللّغة العربيّة وتملّك العلم بها، ممّا يؤدّي إلى خسارة فرص الشّغل والاقتصاد والإبداع.
- الطّلّاب الّذين يتلقّون دروسهم باللّغة العربيّة في التّعليم الثّانويّ ثمّ يتفاجؤون باللّغة الأجنبيّة في مرحلة التّعليم الجامعيّ ممّا يؤثّر على تحصيلهم العلميّ وارتفاع معدّلات الرّسوب.

كما ترى ذات النّخبة ضرورة استعمال اللّغة العربيّة في التّعليم الجامعي في جميع التّخصّصات العلميّة والتّقنيّة، وفي البحوث الأكاديميّة والتّأليف العلميّ تحقيقا للغايات التّاليّة:

- الحفاظ على وحدة المجتمع الجزائريّ وانسجامه وعلى قوميّته العربيّة الإسلاميّة، وعلى تماسكه فكرا وثقافة وشعورا بهويّته، فالتّعليم باللّغة المشتركة يرفع قيمتها ويسهّل التّواصل بها في العمليّة التّعليميّة، في حين استعمال اللّغة الفرنسيّة يجزّئ النّخب المثقّفة شطرين، شطر متشبّع بقيم العروبة والإسلام ويسعى لترقية البحث العلميّ باللّغة الوطنيّة، وشطر منزاح للّغة الأجنبيّة في ثقافته ومصادر تعلّمه.
- لن تشعر الأمّة الجزائريّة باستقلالها السّياسيّ ما لم تشعر باستقلالها اللّغويّ والثّقافيّ، وذلك بتعميم استعمال اللّغة العربيّة في مختلف المؤسّسات التّعليميّة ومنها الجامعة.

[1]. **ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ص58، 59.**

- الحفاظ على اللّغة العربيّة ومفرداتها ومصطلحاتها وتراكيبها العلميّة من الإهمال، بتوظيفها في علوم الحياة كلّها دون استثناء، وهي اللّغة الّتي نقلت لنا علوم الأوّلين ومعارفهم، وترجم الغرب منها علوم العرب إلى لغاتهم، فكيف تتّهم اليوم بعدم جاهزيّتها لتعليم العلوم والتّقنيّات الحديثة بها؟

- التّعليم باللّغة العربيّة في جميع التّخصّصات الجامعيّة يعزّز الشّعور بأهمّيّة هذه اللّغة، ويجنّب عقدة النّقص والإحساس بتفوّق اللّغة الأجنبية على اللّغة العربيّة، وبأنّ الدّارسين باللّغة الأجنبيّة أكثر أهمّيّة وقيمة من أولئك الّذين درسوا بلغتهم الأمّ.

- ارتفاع قدرة استيعاب الطّلبة للموادّ العلميّة الّتي يدرسونها باللّغة العربيّة أكثر من أقرانهم الّذين يتلقّون دروسهم باللّغة الأجنبيّة، لأنّ المجموعة الأولى تفهم مباشرة ما تتلقّاه، بينما المجموعة الثّانيّة تحتاج إلى ترجمة ما تتلقّاه إلى لغتها الأمّ ثمّ تستوعبه، وهذا يستغرق جهدا ووقتا خاصّة بالنسبة للطّلّاب الّذين لا يتقنون تلك اللّغة الأجنبيّة، وفي هذا الموقف يسرد الدّكتور (علي محمّد كامل) الّذي درس الهندسة في بريطانيا باللّغة الإنجليزيّة ثمّ عاد للتّدريس في جامعة (عين شمس) قائلا: «**أودّ أن أؤكّد عن تجربة أنّي ما فهمت بعض ما درسته بالإنجليزيّة إلّا عندما حاولت أن أعبّر عنه بالعربيّة في محاضراتي وأنسّق بينه وبين سائر المادّة من مفاهيم.**»[1] ثمّ يردف قائلا: «**اكتشفت أنّي لو ألقيت نصّا كاملا بالسّرعة المعتادة في الكلام، لاتّخذ بعضه طريقه إلى ما يدوّنه الطّالب من مذكّرات في الخطوات التّاليّة: تفهّم سياق النّصّ الإنجليزيّ، ترجمته ذهنيّا إلى العربيّة الّتي يفكّر بها الطّالب، تفهّم المحتوى العلميّ للنّصّ العربيّ، اختصار النّصّ العربيّ ليضعه في قالب المذكّرة المكتوبة، ترجمة النّصّ المختصر إلى الإنجليزيّة لتدوينه.**»[2] من جهة أخرى يذكر الدّكتور (أحمد ذياب) أستاذ التّشريح الّذي درّس في جامعة باريس ثمّ عاد إلى تونس ليدرّس المادّة نفسها باللّغة الفرنسيّة أنّ الطّلّاب لا يفهمون الدّروس وأنّ نسبة الاستيعاب ضئيلة، فقرّر التّدريس باللّغة العربيّة لمدّة ثلاث سنوات في الفترة ما بين (1985/1988) ليجد أنّ الإقبال

---

[1]. **علي القاسميّ، علم المصطلح، ص158. نقلا عن: علي محمّد كامل، معالجة التّعريب في العلوم الهندسيّة، دراسة مقدّمة إلى مؤتمر تعريب التّعليم العالي في الوطن العربيّ، بغداد، 4-1978/03/7، ص4.**

[2]. **نفسه، ص158.**

كان كبيرا ونسبة استيعاب المادّة ارتفعت إلى97%.[1]كما أثبتت التّجارب أنّ الطّلّاب السّوريّين الّذين درسوا العلوم باللّغة العربيّة ونبغ كلٌّ في مجاله قد تفوّقوا في جامعاتهم وحتّى في الجامعات الغربيّة، وهذا دليل قاطع على أنّ اللّغة العربيّة مؤهّلة لأن تكون لغة العلم والتّقنيّات الحديثة، وأنّ التّهم اللّصيقة بها إنّما محاولة لتغريب أهلها في عقر دارهم ولإضعاف وظائفها .

- إنّ استعمال اللّغة الفرنسيّة في التّعليم الجامعيّ سيسهم في تخريج نخبة من المتعلّمين يتعاملون في وظائفهم باللّغة ذاتها الّتي درسوا بها وهو ما يحدّ من التّواصل مع بقيّة المواطنين الّذين لا يتقنون تلك اللّغة ويعدم الثّقة المتبادلة بينهم ويجعل تأثير تلك النّخبة وتفاعلها في محيطها قاصرا، فالأطبّاء في الجزائر مثلا يدرسون بالفرنسيّة ويبقى تواصلهم مع مرضاهم بالفرنسيّة أثناء شرح أسباب المرض وأعراضه وطريقة علاجه وسبل الوقاية منه، وكذلك الأمر عند كتابة تقاريرهم الطّبيّة ووصفات العلاج، وقس على ذلك مع بقيّة التّخصّصات العلميّة وفي الإدارات والمؤسّسات الاقتصاديّة وغيرها. فاستعمال اللّغة العربيّة في التّعليم الجامعيّ يوفّر الجهد والوقت والمال ويسهّل العمل.

- تدريس العلوم والتّقنيّات الحديثة في التّعليم العالي باللّغة العربيّة يعزّز حركة التّرجمة من اللّغات الأخرى إليها، ويعزّز سوق الطّلب على المعرفة العلميّة المترجمة، فيستطيع الطّالب الجامعيّ الإطّلاع على تراث العرب القدامى في شتّى العلوم وعلى البحوث المترجمة، وبالتّالي يسهم في عمليّة الابتكار والاكتشاف والتقدّم العلميّ بثقافة عربيّة إسلاميّة أصيلة.

- كلّ هذه الفوائد وكلّ تلك المخاطر تؤكّد ضرورة المسارعة بتعريب التّعليم الجامعيّ والعالي، وحبّذا لو يكون القرار قُطْرِيًّا يشمل الدّول العربيّة جميعَها وذلك بالاستفادة من التّجربة السّوريّة ومن تجارب الدّول الأخرى، وحبّذا لو يكون القرار سياديّا تعزّزه قوانين حماية اللّغة العربيّة في القطر العربيّ.

- إدخال التّقنيّات والوسائل الحديثة في التّعليم مواكبة للتّطوّر العالميّ.

[1]. نفسه، ص159.

- وضع قوانين وشروط صارمة في مسابقات انتقاء وتوظيف المعلّمين والأساتذة في الأطوار جميعِها، والّتي يجب أن تجرى على أساس الاختبارات الكتابيّة والشّفهيّة، وتنظيمها يكون من قبل لجان وزاريّة متخصّصة.

- فتح معاهد تكوين المعلّمين والأساتذة، مع التّركيز على أحدث نظريّات التّعلّم وطرق التّدريس.

- الرّفع من معدّلات القبول في تخصّص اللّغة العربيّة وآدابها، مع استحداث امتحان القبول في هذا التّخصّص وذلك لإعادة الاعتبار للّغة العربيّة.

- إدراج تدريس اللّغة العربيّة كمادّة ثابتة في جميع التّخصّصات الجامعيّة من اللّيسانس إلى الدّكتوراة.

- دعم تدريس المازيغيّة بكلّ تنوّعاتها اللّسانيّة في المناطق النّاطقة بها، والعمل على ترقيتها.

في مجال الإعلام والإعلان يجب:

- الاهتمام ببرامج ومحتويات تدريس مادّة الإعلام والاتّصال، خاصّة ما تعلّق باللّغة العربيّة.

- الاهتمام بتكوين الإعلاميّين لغويّا قبل تكوينهم إعلاميّا.

- وضع مدقّقين لغويّين يحرصون على السّلامة اللّغويّة العربيّة قبل بثّ أي حدث إعلاميّ.

- تشجيع التّحدّث باللّغة العربيّة في وسائل الإعلام المختلفة من خلال إجراء مسابقات ومنح جوائز ماديّة ومعنويّة للإعلاميّين.

- سنّ قوانين صارمة تجرّم كلّ خطأ لغويّ في وسائل الإعلام المختلفة.

- تهذيب اللّغة الإعلاميّة والإعلانيّة في وسائل الإعلام بنقلها من العامّيّة ذات الهجين اللّغويّ إلى الفصحى المبسّطة، مع تهذيب عناوين الحصص والبرامج الإعلاميّة لتكون بلغة عربيّة بسيطة.

- فتح المجال الإعلاميّ لحضور المازيغيّة في وسائل الإعلام المختلفة.

في مجال الإدارة يجب:

- تعريب جميع الوثائق الإداريّة سواء الصّادرة عن الإدارات العموميّة أم الخاصّة، مع إمكانيّة صدور وثائق باللّغتين الوطنيّتين في المناطق النّاطقة بالمازيغيّة.

- تصميم برامج المدقّق اللّغويّ الحاسوبيّ تفاديّا للأخطاء اللّغويّة الّتي قد ترد في الوثائق الإداريّة.

- تصميم برامج حاسوبيّة باللّغة العربيّة تفيد الإدارة عند صدور الوثائق دون اللّجوء إلى التّرجمة.

- سنّ قوانين صارمة تجرّم أيّ خطأ لغويّ يصدر عن أيّ جهة إداريّة مع تحمّل صاحبه العقوبة المستحقّة.

في مجال المحيط الاجتماعيّ:

- تعريب المحيط الاجتماعيّ للتخلّص من هيمنة اللّغة الفرنسيّة والعامّيّة، مع إمكانيّة إدراج المازيغيّة في المناطق النّاطقة بها.

- تجريم كلّ مخالفة لقانون التّعريب أو لوجود أخطاء كتابيّة على اللّوحات الإشهاريّة واللّافتات التّجاريّة وأسماء المؤسّسات.

وأخيرا وليس آخرا، إعادة بعث قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ مع دعم المازيغيّة بكلّ تنوّعاتها اللّسانيّة في التّعليم بكلّ مراحله، والإعلام بكلّ وسائله، والإدارة بكلّ مؤسّساتها وهيئاتها العموميّة والخاصّة، وفي مظاهر المحيط الاجتماعيّ، والانفتاح على تعلّم اللّغات الأجنبيّة وتشجيع التّرجمة منها إلى اللّغة العربيّة. وفي هذا الصّدد يمكن الاستفادة منالإسهامات الفعّالة للمجلس الأعلى للّغة العربيّة في دعم سياسة التّعريب،استنادا إلى المهامّ الموكلة إليه والّتي نصّت عليها المادّة الخامسة من قانون المجلس: «**يجب أن يعمل المجلس على تطبيق التّشريع والتّنظيم المتعلّقين بتطبيق استعمال اللّغة العربيّة في الإدارات والمؤسّسات والهيئات العموميّة ومختلف الأنشطة لا سيّما الاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة.**» فقد قدّم أعمالا عدّة منها:[1]

1/ دليل وظيفي في إدارة الموارد البشريّة، مصطلحات ونماذج: أصدره المجلس عام 2006م، مقسّم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأوّل عبارة عن معجم فرنسيّ- عربيّ، القسم الثّاني يضمّ مسردا بالعربيّة، والقسم الثّالث يضمّ نماذج وصيغ لأنواع مختلفة من المراسلات الإداريّة.

[1]. **ينظر:دليل المنشورات، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2014م، ص 11، 12، 13.**

2/ دليل وظيفي في التّسيير المالي والمحاسبة، مصطلحات ونماذج: أصدره المجلس عام 2006م، وهو مقسّم إلى أربعة أقسام: القسم الأوّل: معجم فرنسي- عربيّ، القسم الثّاني: مسرد بالعربيّة، القسم الثّالث: ملاحق، القسم الرّابع: المخطّط المحاسبيّ.

3/ دليل المحادثة الطّبّيّة: صدر عام 2006م، يضمّ القسم الأوّل مجموعة من المساءلات المحتملة الّتي يجريها الطّبيب قبل وأثناء الفحص، مع مقابلاتها بالفرنسيّة والإنجليزيّة، بالإضافة إلى المساءلات المحتملة بين المريض والصّيدليّ تتعلّق بطريقة تناول الأدويّة ومقاديرها، وأخرى بين المريض وعمّال صندوق الضّمان الاجتماعيّ، أمّا القسم الثّاني فهو عبارة عن معجم فرنسي- إنجليزي- عربيّ، والقسم الثّالث: مسرد عربيّ، وملحقات تضمّ رسوما لأعضاء الجسم، ووصفات طبّيّة بالعربيّة والفرنسيّة، واستمارات للتّحاليل الطّبّيّة، تقارير الأطبّاء، رزنامة تلقيح الأطفال في الجزائر.

4/ دليل وظيفي في تسيير الوسائل العامّة: صدر عام2006م، يساعد أعوان الإدارة في تعريب المصطلحات والوثائق المعمول بها في كلّ قطاع، يضمّ معجما (فرنسيّ- عربيّ) ومسردا بالعربيّة.

5/ دليل وظيفيّ للمصطلحات المكتبيّة للتّكنولوجيات الحديثة: صدر عام 2006م،يستعمل في عمليّات التّسيير الإداريّ والماليّ والمحاسبيّ وترشيدها.

6/ معجم المصطلحات الإداريّة (عربيّ- فرنسيّ): صدر عن المجلس عام2000م، عبارة عن دليل للمصطلحات الإداريّة الموحّدة والمصحّحة معنى ولغة.

7/ دليل وظيفيّ في المعلوميّات: صدر عن المجلس عام 2011م، يضمّ أربعة أقسام: قاموس فرنسي- إنجليزي- عربيّ، مسرد عربيّ، مصطلحات مرئيّة، لوحات وظيفيّة.

8/ كتاب أساسيّات تكنولوجيا النّفط لمؤلّفه: غازي عثمانين الصّادر عن المجلس عام 2016م،

9/ القاموس السّياحي (فرنسيّ- عربيّ- إنجليزيّ): صدر عام 2018م، عبارة عن قاموس وظيفي للمصطلحات والمسكوكات الوظيفيّة في مختلف مجالات السّياحة. (السّياحة، الفندقة، الصّناعات التّقليديّة، الأطعمة، المسكوكات السّياحيّة)

10/ قاموس مصطلحات الفلاحة (فرنسيّ– عربيّ): صدر عام 2018م، يضمّ مصطلحات في علوم الزّراعة والفلاحة وما يتعلّق بها من كعلوم التّربة والنّبات والحيوان وغير ذلك.

كما يمكن الاستفادة من المعاجم المتخصّصة الموحّدة الّتي وضعتها المجامع والمؤسّسات العربيّة بالتّعاون مع مكتب تنسيق التّعريب، ومنها:[1]

1/ المعجم الطّبّي الموحّد: استفاد من جهود روّاد تعريب الطّبّ العربيّ، صدر عن اتّحاد الأطبّاء العرب بالتّعاون مع منظّمة الصّحّة العالميّة عام1973م وله طبعات عديدة آخرها عام 1996م.

2/ المعجم الموحّد لمصطلحات الحاسبات الإلكترونيّة: أعدّته المنظّمة العربيّة للعلوم الإداريّة، بعمّان ونشر سنة 1981م.

3/ المعجم العربيّ الزّراعيّ في ألفاظ العلوم الزّراعيّة ومصطلحاتها: أعدّته المنظّمة العربيّة للزّراعة في الخرطوم.

4/ المعجم الموحّد الشّامل للمصطلحات التّقنيّة والفنّيّة: أعدّه اتّحاد المهندسين العرب.

5/ معجم مصطلحات السّكك الحديديّة: أعدّه الاتّحاد العربيّ للسّكك الحديديّة في سوريا.

6/ معجم المصطلحات الرّياضيّة العربيّة: أعدّه الاتّحاد العربيّ للألعاب الرّياضيّة في المملكة العربيّة السّعوديّة.

وخير تجربتين يمكن استثمار نتائجهما في مجال السّياسة والتّخطيط اللّغويّين: التّجربة الفرنسيّة بالاستفادة من قانون حماية اللّغة الفرنسيّة، والتّجربة السّوريّة في قضيّة التّعريب، خاصّة تعريب التّعليم.

[1]. ينظر: علي القاسميّ، علم المصطلح، ص273، 274.

خلاصة الفصل:

قامت الدّراسة التّطبيقيّة بمحاولة إسقاط مفهوم العدالة اللّغويّة على واقع المجتمع الجزائريّ من خلال دراسة واقع اللّغة العربيّة كلغة وطنيّة ورسميّة والمازيغيّة كلغة وطنيّة واللّغات الأجنبيّة من حيث الاستعمال والتّداول في مجالات هامّة وحيويّة هي: التّعليم والتّكوين والتّعليم العالي، الإعلام والإعلان، الإدارة بشقّيها العموميّة والخاصّة، المحيط الاجتماعيّ، ووصلت الدّراسة إلى:

- وجود هيمنة واسعة للّغة الفرنسيّة كلغة أجنبيّة أولى مقارنة باللّغات الأجنبيّة الأخرى.
- وجود تغييب مقصود للّغة العربيّة وتهميش متعمّد لها وتشويه بارز لقواعد السّلامة اللّغويّة، في ظلّ عدم وجود قوانين رادعة تحمي اللّغة العربية وتجرّم الانتهاك اللّغويّ.
- تطوّر ملحوظ لحضور المازيغيّة في المجالات السّابقة بعد اعتراف الدّستور الجزائريّ بها سنة2002م.
- عدم تحقّق مبدأ العدالة اللّغويّة بعد ستّين سنة من استرجاع السّيادة السّياسيّة، رغم جميع الجهود المبذولة في سبيل استرجاع السّيادة اللّغويّة من سياسات وتخطيطات وإصلاحات لغويّة، والقائم على احترام اللّغة العربيّة الوطنيّة والرّسميّة واستعمالها في جميع المواقف التّواصليّة وكذا حضورها في جميع المؤسّسات الرّسميّة في البلاد وفي جميع القطاعات، ثم احترام حقوق الأقلّيّات النّاطقة بالمازيغيّة بكلّ تنوّعاتها اللّسانيّة ودعمها، ثمّ تشجيع تعلّم اللّغات واستعمالها في مواقف معيّنة وليس إعطاء الأولويّة للّغة الفرنسيّة لتكون حاضرة في كلّ مكان حتّى في أحلامنا، والسّبب الرّئيس عدم التّخلّص من التّبعيّة المقيتة لفرنسا وللفرنكوفونيّة لعدم وجود قرار سياسيّ حتميّ يؤمّم اللّغتين الوطنيّتين كما تمّ تأميم الغاز والمحروقات أيّام الرّئيس الرّاحل (هواري بومدين)

الخاتمـــــــة

الخاتمة:

تبنّت الحكومة الجزائريّة بعد الاستقلال سياسات عديدة للخروج من الوضع المزري الّذي خلّفه الاحتلال الفرنسيّ، مسّت جوانب مختلفة أهمّها الجانب اللّغويّ ممثّلا في سياسة ترتيب المشهد اللّغويّ وإصلاح الوضع السّوسيولسانيّ، وذلك بسنّ قوانين تشريعيّة تهدف إلى تحقيق مفهوم العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّالمعروف بهيمنة اللّغة الفرنسيّة في مجالات هامّة وحسّاسة كالتّعليم، الإعلام، الإدارة والمحيط الاجتماعيّ.

وبعد العرض والتّحليل لمختلف عناصر الموضوع، خلص البحث إلى النّقاط التّاليّة:

- هناك علاقة وطيدة ومطّردة بين السّياسة واللّغة؛ إذ تؤثّر كلّ واحدة في الأخرى، فعندما تكون السّياسة في موقف الغلبة يدخل ذلك في إطار السّياسة والتّخطيط اللّغويّين، وعندما تتفوّق اللّغة على السّياسة فذلك يدخل في مجال تحليل الخطاب السّياسيّ بآليّات التّحليل اللّغويّة المختلفة.
- تذبذبت سيّاسة التّعريب بين توجّهات إيديولوجيّة بعضها يؤيّد هذه السّياسة ويحبّذ استرجاع مقوّمات الهويّة الجزائريّة، والبعض الآخر يرفضها ويعدّ اللّغة الفرنسيّة غنيمة حرب، والفئة الأخيرة ذات السّلطة والمتحكّمة في مؤسّسات الدّولة، لذلك لم تنجح مع أنّها حقّقت مكاسب هامّة، خاصّة بعد تجميد قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة الّذي يعدّ انفصاما واضحا بين الواقع وما جاء في الدّستور الجزائريّ.
- لا يوجد فرع مستقلّ بذاته في التّخصّصات القانونيّة يهتمّ بموضوع العدالة اللّغويّة والحقوق اللّغويّة.
- الصّراع الحقيقيّ ليس بين اللّغة العربيّة والمازيغيّة، وإنّما بين اللّغتين الوطنيّتين وبين اللّغة الفرنسيّة المهيمنة على الواقع السّوسيولسانيّ.
- شملت الإصلاحات اللّغويّة مجالات عديدة كلّها تعطي الأولويّة للّغة العربيّة، لكن مع ذلك تظلّ هذه اللّغة مغيّبة ومهمّشة بشكل عمدي ومقصود، والدّليل على ذلك ما نراه من انتشار للعامّيّة وللفرنسيّة، وفي الوقت نفسه حظيت المازيغيّة باعتراف دستوريّوبحضور محتشم في التّعليم والإعلام والمحيط الاجتماعيّ.
- يرى بعض الباحثين تجاوز قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة إلى اعتماد قانون تعميم تطبيق العدالة اللّغويّة، هذا القانون الجديد يتوافق مع أحكام الدّستور الحالي الّذي يعترف بالمازيغيّة لغة وطنيّة إلى

جانب رسميّة اللّغة العربيّة، وبالتّالي استعمالها في وثائق إثبات الهويّة، وفي المرافق العموميّة وغيرها وصولا إلى تحرير الوثائق الإداريّة باللّغتين الوطنيّتين، مع الاهتمام باللّغات الأجنبيّة.

- إنّ اللّغة العربيّة منصوص عليها في مختلف التّشريعات والمواثيق الجزائريّة، فنجدها في وثيقة الصّومام، ميثاق طرابلس، بيان أوّل نوفمبر، مؤتمرات جبهة التّحرير الوطنيّ قبل الثّورة وبعدها، الدّساتير الجزائريّة كلّها، لكنّها حرمت من الحصانة الّتي منحت لها كلغة وطنيّة رسميّة في دولة مستقلة كالجزائر، في حين لا نجد اعترافا دستوريّا للّغة الفرنسيّة ولا لأيّ لغة أجنبيّة يعطيها الحقّ لتهيمن على مؤسّسات المجتمع الجزائريّ ومحيطه.
- ترتقي اللّغة العربيّة إلى مصافّ اللّغات العالميّة، وتتوسّع دائرة انتشارها إلى كلّ دول العالم، لكنّها تلقى العقوق من قبل أبنائها الّذي يفضي إلي الضّيم اللّغويّ، والحفاظ عليها واسترجاع مكانتها ليس مطلبا وطنيّا فقط، بل واجب ومسؤولية كبيرة تقع على عاتق أكبر مسؤول في الدّولة لتصل إلى أبسط مواطن.
- الانتقال من مفهوم إصلاح اللّغة العربيّة إلى الإصلاح باللّغة يتطلّب قرارا سياسيّا سياديّا بعيدا عن أيّ صراع داخليّ أو خارجيّ مرفقا بقوانين حماية اللّغة الرّسميّة، ولا يتأتّى إلّا عن طريق إصلاح مناهج تعلّمها في المرحلة الابتدائيّة الّذي يسمح باكتساب المتعلّمين المهارات الأربع: القراءة، الكتابة، التّحدّث، الاستماع، ثمّ في بقيّة المراحل. أمّا تعلّم اللّغات الأجنبيّة فيكون في المرحلة المتوسّطة على أساس عدالة لغويّة.
- لا بدّ من الانتقال من فكرة الدّفاع عن اللّغة العربيّة ودفع التّهم عنها إلى الانشغال بتحسين وضعها في التّداول العامّ.
- ما زالت آثار الاحتلال الفرنسيّ طاغية على عقول وأفكار الكثير من الجزائريّين، سواء أكانوا من النّخبة الحاكمة ذات السّلطة أم من النّخبة المثقّفة.، فقد أوجدت فرنسا من يفكّر بالفرنسيّة ويتكلّم بها من أبناء المجتمع الجزائريّ، بل من يفكّر بالفرنسيّة ويتكلّم بالعربيّة.

الملاحـــــــــق

الملحق رقم (1): مخطّط يبيّن العلاقة بين السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ.[1]

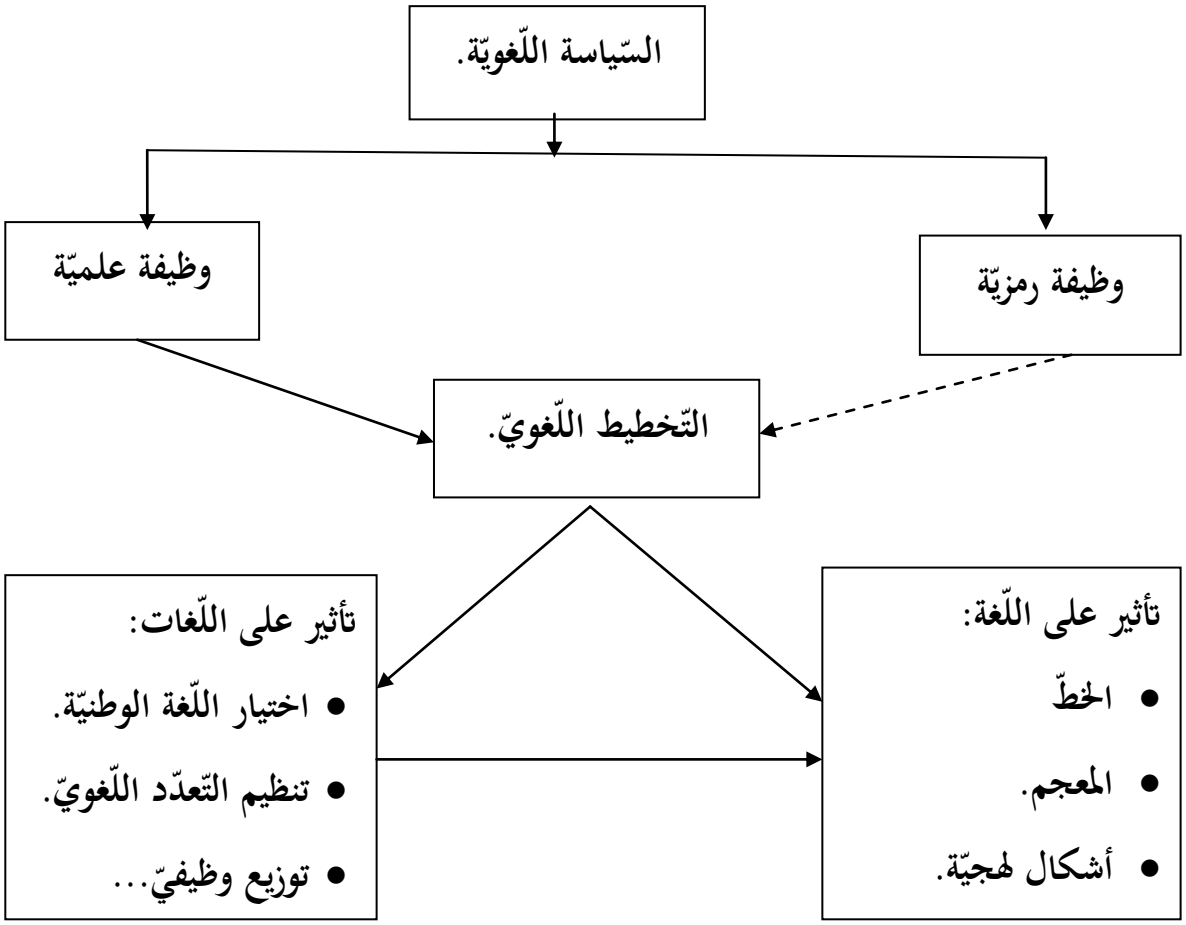

الملحق رقم (02): قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة 1991م.[2]

تنصّ المادّة الثّالثة من دستور الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الصّادر عام 1989م على ما يلي: «**اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة.**» وقد تضمّن التّمهيد (الدّيباجة) في كتاب الدّستور ما يلي:

[1]. ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ص 223، 224.

[2]. الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الدّستور، المؤسّسة الوطنيّة للنّشر، ص41 بالعربيّة، ص44 بالتّرجمة الفرنسيّة، 1989م.

أوّلا: لقد عرفت الجزائر في أعزّ اللّحظات الّتي عاشها البحر الأبيض المتوسّط، كيف تجد في أبنائها – منذ العهد النّوميديّ والفتح الإسلاميّ حتّى الحروب التّحريريّة من الاستعمار– روّادا للوحدة والحرّيّة والرّقيّ وبناء دول ديمقراطيّة مزدهرة طوال فترات المجد والسّلام.

ثانيا: لقد تجمّع الشّعب الجزائريّ في ظلّ الحركة الوطنيّة، ثمّ انضوى تحت لواء جبهة التّحرير الوطنيّ، وقدّم تضحيات جساما، من أجل أن يتكفّل بمصيره الجماعيّ في كنف الحرّيّة والهويّة الثّقافيّة المستعادتيْن.

ثالثا: إنّ الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزّأ من المغرب العربيّ الكبير، وأرض عربيّة وبلاد متوسّطيّة وإفريقيّة، تعتزّ بإشعاع ثورتها، ثورة أوّل نوفمبر 1954م.

لقد أقرّ قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة من قبل المجلس الشّعبي الوطنيّ (البرلمان) ووقّعه الرّئيس (الشّاذلي بن جديد)، وقد نصّ على البنود التّالية:

المادّة الرّابعة: تلزم جميع الإدارات العموميّة والهيئات والمؤسّسات والجمعيّات على اختلاف أنواعها، باستعمال اللّغة العربيّة (وحدها) في كلّ أعمالها...

المادّة الخامسة: تحرّر كلّ الوثائق الرّسميّة باللّغة العربيّة...

المادّة السّادسة: تحرّر العقود باللّغة العربيّة (وحدها) ويمنع تسجيلها إذا كانت بغير اللّغة العربيّة...

المادّة الثّامنة: يجب أن تجرى الامتحانات الخاصّة بالالتحاق بجميع الوظائف في الإدارات والمؤسّسات باللّغة العربيّة.

المادّة التّاسعة:(يمكن) أن تستخدم استثناء اللّغات الأجنبيّة إلى جانب اللّغة العربيّة في النّدوات والملتقيات والتّظاهرات (الدّوليّة).

المادّة 12:يكون تعامل جميع الإدارات والهيئات والمؤسّسات والجمعيات (مع الخارج) باللّغة العربيّة. وتبرم المعاهدات والاتّفاقيّات باللّغة العربيّة.

المادّة 15:يكون التّعليم والتّربيّة والتّكوين في كلّ القطاعات، وفي جميع المستويات والتّخصّصات باللّغة العربيّة (مع مراعاة كيفيّات تدريس اللّغات الأجنبيّة.)

المادّة 16: يجب أن يكون الإعلام الموجّه للمواطن باللّغة العربيّة، (مع مراعاة أحكام المادّة 13 من قانون الإعلام) ويمكن أن يكون الإعلام المتخصّص أو الموجّه إلى الخارج باللّغات الأجنبيّة.

المادّة 11، 17، 19: تصدر الجريدة الرّسميّة باللّغة العربيّة وحدها، وتعرض الأفلام السينمائيّة والتّلفزيونيّة والبرامج باللّغة العربيّة، (أو تكون معرّبة أو ثنائيّة اللّغة). ويتمّ الإشهار (الإعلانات) باللّغة العربيّة، ويمكن استثناء لغات أجنبيّة إلى جانب اللّغة العربيّة عند الضّرورة وبعد الحصول على إذن من الجهات المختصّة.

المادّة 20: تكتب باللّغة العربيّة (وحدها) العناوين واللّافتات والشّعارات والرّموز واللّوحات الإشهاريّة (ويمكن أن تضاف لغات أجنبيّة في الأماكن السّياحيّة المصنّفة)

المادّة21: تطبع باللّغة العربيّة وبعدّة لغات أجنبيّة الوثائق والمطبوعات والأكياس والعلب، الّتي تتضمّن البيانات التّقنية وطرق الاستخدام وعناصر التّركيب وكيفيات الاستعمال الّتي تتعلّق بما يلي: المنتجات الصّيدلانيّة والكيماويّة الخطيرة، وأجهزة الإطفاء والإنقاذ، ومكافحة الجريمة، على أن تكون الكتابة باللّغة العربيّة بارزة.

المادّة22: تكتب باللّغة العربيّة الأسماء المتعلّقة بالمنتجات والبضائع والخدمات، وجميع الأشياء المصنوعة والمستوردة، (ويمكن استعمال لغات أجنبيّة استعمالا تكميليّا)

المادّة 27: ينشأ مركز وطنيّ، يتكفّل بتعميم اللّغة العربيّة بالوسائل الحديثة، وترجمة البحوث الأجنبيّة العلميّة والتّكنولوجيّة ونشرها، وترجمة الوثائق الرّسميّة...

الفصل الرّابع من القانون بعنوان: أحكام جزائيّة، تتراوح الغرامات على المخالفين من عشرة آلاف إلى مئة ألف دينار جزائريّ

الفصل الخامس بعنوان: أحكام انتقاليّة، يتضمّن ما يلي:

المادّة 36: تطبّق أحكام هذا القانون فور صدوره، على أن تنتهي العمليّة بكاملها في أجل أقصاه **1992/7/5م**.

المادّة 37: يتمّ التّدريس باللّغة العربيّة وحدها في كلّ مؤسّسات التّعليم العالي والمعاهد العليا، ابتداء من السّنة الأولى الجامعيّة**92/91**، على أن تتواصل العمليّة حتّى التّعريب الشّامل النّهائيّ في أجل أقصاه **1997/7/5**م.

المادّة 38: تكتب التّقارير والتّحاليل والوصفات الطّبّيّة باللّغة العربيّة (غير أنّه يجوز استثناء كتابتها باللّغة الأجنبيّة، إلى أن يتمّ التّعريب النّهائيّ للعلوم الطّبّيّة والصّيدلانيّة)

المادّة 39: يمنع على الهيئات والمؤسّسات استيراد أجهزة الإعلام الآلي والإبراق، وكلّ الأجهزة الخاصّة بالطّباعة والكتابة، إذا لم تكن موظّفة للحرف العربيّ.

الملحق رقم (03): التّخصّصات الجامعيّة.

	الشعبة	المؤسسة
1	A00CAN01:ق. ت. ع. ت المدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيا الجزائر	المدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيا بالجزائر(الجزائر)
2	A00CAN02:ق. ت. ع. ت المدرسة العليا للعلوم التطبيقية تلمسان	المدرسة العليا في العلوم التطبيقية بتلمسان(تلمسان)
3	A00CAN03:ق. ت. ع. ت المدرسة العليا في الهندسة الكهربائية و الطاقوية وهران	– المدرسة العليا في الهندسة الكهربائية والطاقوية بوهران(وهران)
4	A00CAN04:ق. ت. ع. ت المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر	المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر(الجزائر)
5	A00CAN05:ق. ت. ع. ت المدرسة الوطنية العليا للري البليدة	المدرسة الوطنية العليا للري بالبليدة(البليدة)
6	A00CAN06:ق. ت. ع. ت المدرسة الوطنية العليا للأشغال العمومية الجزائر	المدرسة الوطنية العليا للأشغال العمومية بالجزائر(الجزائر)
7	A00CAN07:ق. ت. ع. ت المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات قسنطينة	المدرسة الوطنية العليا المتعددة التقنيات بقسنطينة(قسنطينة)
8	A00CAN08:ق. ت. ع. ت المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات وهران	المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران(وهران)
9	A00CAN09:ق. ت. ع. ت المدرسة الوطنية العليا للمناجم و المعادن عنابة	المدرسة الوطنية العليا للمناجم والمعادن بعنابة(عنابة)
10	A00CAN10:ق. ت. ع. ت المدرسة العليا للتكنولوجيات الصناعية عنابة	المدرسة العليا في التكنولوجيات الصناعية بعنابة(عنابة)
11	A00CAN11:ق. ت. ع. ت المدرسة العليا للعلوم التطبيقية الجزائر	المدرسة العليا للعلوم التطبيقية بالجزائر(الجزائر)
12	A00CAN12:ق. ت. ع. ت المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة بباتنة	المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة بباتنة(باتنة)
13	A00LAL03:علوم و تكنولوجيا [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
14	A00LAL04:علوم و تكنولوجيا [FRL/FRR]	المركز الجامعي مغنية(تلمسان)
15	A00TCL03:علوم و تكنولوجيا (مهندس)	جامعة تلمسان(تلمسان)
16	A01LAN01:هندسة المناجم	جامعة تبسة(تبسة)
17	A01LAN02:هندسة المناجم	جامعة عنابة(عنابة)
18	A02IAN01:آلية	جامعة بومرداس(بومرداس)
19	A03FPN01:محروقات	جامعة بومرداس(بومرداس)
20	A03LAN01:محروقات	جامعة بومرداس(بومرداس)
21	A03LAN02:محروقات	جامعة ورقلة(ورقلة)
22	A04LAL02:المعدن [FRL/FRR]	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران(وهران)
23	A05IAN01:هندسة مدنية	جامعة الأغواط(الأغواط)
24	A05PSN01:تقني (أستاذ التعليم الثانوي): تخصص هندسة مدنية	المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني بسكيكدة(سكيكدة)
25	A05TPN01:هندسة مدنية	جامعة تلمسان معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(تلمسان)
26	A06IAN01:طيران	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران(وهران)
27	A06LAN01:طيران	جامعة البليدة 1(البليدة)
28	A07IAN01:الكتروميكانيك	جامعة وهران 2(وهران)
29	A07TPN01:كهروميكانيك	جامعة قسنطينة 1(قسنطينة)
30	A08IAN01:هندسة الطرائق	جامعة المدية(المدية)
31	A08IAN02:هندسة الطرائق	جامعة سطيف 1(سطيف)
32	A08PSN01:تقني (أستاذ التعليم الثانوي): تخصص هندسة الطرائق	المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني بسكيكدة(سكيكدة)
33	A08TPN01:هندسة الطرائق	جامعة البويرة معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(البويرة)
34	A09FPN01:طاقات متجددة	جامعة المسيلة(المسيلة)
35	A09FPN02:طاقات متجددة	جامعة ورقلة(ورقلة)
36	A09FPN03:طاقات متجددة	جامعة غرداية(غرداية)
37	A09IAN01:كهروتقني	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران(وهران)
38	A09IAN02:طاقات متجددة	جامعة البليدة 1(البليدة)
39	A10LAN01:هندسة بحرية	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران(وهران)
40	A11LAN01:بصريات و ميكانيك الضبط	جامعة سطيف 1(سطيف)
41	A11TPN01:بصريات و ميكانيك الدقة	جامعة وهران 1 معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(وهران)
42	A11TPN02:بصريات و ميكانيك الدقة	جامعة ورقلة معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(ورقلة)
43	A11TPN03:بصريات و ميكانيك الدقة	جامعة بومرداس معهد العلوم و التقنيات التطبيقية(بومرداس)
44	A11TPN04:بصريات و ميكانيك الدقة	جامعة وهران 1 معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(وهران)
45	A12LAL03:ري [FRL/FRR]	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران(وهران)
46	A12TPN01:ري	جامعة البويرة معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(البويرة)
47	A13IAN01:صناعات بتروكيميائية	جامعة سكيكدة(سكيكدة)
48	A13LAN01:صناعات بتروكيميائية	جامعة سكيكدة(سكيكدة)
49	A14FPN01:هندسة النقل	جامعة قسنطينة 1(قسنطينة)
50	A14FPN02:هندسة النقل	جامعة قسنطينة 1(قسنطينة)
51	A14LAN01:هندسة النقل	جامعة قسنطينة 1(قسنطينة)
52	A15IAN01:أشغال عمومية	جامعة الأغواط(الأغواط)
53	A16FPN01:كهروتقني	جامعة قسنطينة 1(قسنطينة)
54	A16FPN02:إلكترو تقني	جامعة قالمة(قالمة)
55	A16IAN01:إلكتروتقني	جامعة سيدي بلعباس(سيدي بلعباس)
56	A16LAN01:إلكتروتقني (طاقات متجددة)	جامعة بسكرة(بسكرة)
57	A16PSN01:تقني (أستاذ التعليم الثانوي): تخصص هندسة كهربائية	المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني بسكيكدة(سكيكدة)
58	A17IAN01:إلكترونيك	جامعة برج بوعريريج(برج بوعريريج)
59	A17LAN01:إلكترونيك (تعليم باللغة الإنجليزية)	جامعة بومرداس(بومرداس)
60	A18IAN01:هندسة صناعية	جامعة وهران 2(وهران)
61	A18LAN01:هندسة صناعية	جامعة تلمسان(تلمسان)
62	A18TPN01:هندسة صناعية	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران معهد العلوم و التقنيات التطبيقية(وهران)
63	A18TPN02:هندسة صناعية	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران(وهران)
64	A19FPN01:هندسة ميكانيكية	جامعة قسنطينة 1(قسنطينة)
65	A19FPN02:هندسة ميكانيكية	جامعة تلمسان(تلمسان)
66	A19FPN03:هندسة ميكانيكية	جامعة قالمة(قالمة)
67	A19IAN01:هندسة ميكانيكية	جامعة قسنطينة 1(قسنطينة)

68	A19PSN01:تقني (أستاذ التعليم الثانوي) تخصص هندسة ميكانيكية	المدرسة العليا [illegible] بسكيكدة(سكيكدة)
69	A19TPN01:هندسة ميكانيكية	جامعة قسنطينة 1 – معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(قسنطينة)
70	A19TPN02:هندسة ميكانيكية	جامعة قسنطينة 1 – معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(قسنطينة)
71	A19TPN03:هندسة ميكانيكية	جامعة قسنطينة 1 – معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(قسنطينة)
72	A20IAN01:اتصالات سلكية ولاسلكية	جامعة قالمة(قالمة)
73	A20TPN01:اتصالات سلكية ولاسلكية	جامعة أم البواقي معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(أم البواقي)
74	A21IAN01:نظافة و أمن صناعي	جامعة وهران 2(وهران)
75	A21LAN01:نظافة و أمن صناعي	جامعة باتنة 2(باتنة)
76	A21TPN01: نظافة وأمن صناعي	جامعة ورقلة معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(ورقلة)
77	A21TPN02:نظافة وأمن صناعي	جامعة سكيكدة معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(سكيكدة)
78	A22FPN01:هندسة بيوطبية	جامعة تلمسان(تلمسان)
79	A22IAN01:هندسة بيوطبية	جامعة وهران 1(وهران)
80	B00LAL02:علوم المادة [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
81	B00PML01:علوم فيزيائية وتكنولوجيا (أستاذ التعليم المتوسط)	المدرسة العليا للأساتذة بوهران(وهران)
82	B00PSL01:علوم فزيائية (أستاذ التعليم الثانوي)	المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم(مستغانم)
83	B02FPN01:فيزياء	جامعة بسكرة(بسكرة)
84	B02TPN01:فيزياء	جامعة أم البواقي معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(أم البواقي)
85	B02TPN02:فيزياء	جامعة وهران 1 معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(وهران)
86	C00CAN01:ق. ت. إ. أ المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي بالجزائر	المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي بالجزائر(الجزائر)
87	C00CAN02:ق. ت. إ. أ المدرسة العليا للإعلام الآلي سيدي بلعباس	المدرسة العليا للإعلام الآلي - سيدي بلعباس(سيدي بلعباس)
88	C00CAN03:ق. ت. إ. المدرسة العليا في علوم وتكنولوجيات الإعلام الآلي والرقمنة بجاية	المدرسة العليا في علوم وتكنولوجيات الإعلام الآلي والرقمنة ببجاية(بجاية)
89	C00CAN04:ق.ت.خ. المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي الجزائر	المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي الجزائر (القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله)(الجزائر)
90	C00CAN05:ق.ت.خ. المدرسة الوطنية العليا للرياضيات الجزائر	المدرسة الوطنية العليا للرياضيات الجزائر (القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله) (الجزائر)
91	C01FPN01:إعلام آلي	جامعة بومرداس(بومرداس)
92	C01FPN02:إعلام آلي	جامعة الجلفة(الجلفة)
93	C01FPN03:إعلام آلي	جامعة قالمة(قالمة)
94	C01LAL01:إعلام آلي [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
95	C01PML01:(إعلام آلي (أستاذ التعليم المتوسط	المدرسة العليا للأساتذة بالقبة(الجزائر)
96	C01PSL01:(إعلام آلي (أستاذ التعليم الثانوي	المدرسة العليا للأساتذة بالقبة(الجزائر)
97	C01TCL03:إعلام آلي (مهندس)	جامعة تلمسان(تلمسان)
98	C02LAL01:رياضيات [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
99	C02PML01:رياضيات (أستاذ التعليم المتوسط)	المدرسة العليا للأساتذة بوهران(وهران)
100	C02PSL01:رياضيات (أستاذ التعليم الثانوي)	المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم(مستغانم)
101	D00CAN05:ق. ت. ع.ط.ح المدرسة العليا لعلوم الغذاء و الصناعات الزراعية الغذائية بالجزائر	– المدرسة العليا في علوم الغذاء والصناعات الغذائية الفلاحية بالجزائر(الجزائر)
102	D00CAN06:ق. ت. ع.ط.ح المدرسة العليا للفلاحة بمستغانم	المدرسة العليا للفلاحة بمستغانم(مستغانم)
103	D00CAN07:ق.ت.ع.ط.ح المدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالجزائر	المدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالجزائر(الجزائر)
104	D00CAN08:ق.ت.ع.ط.ح المدرسة العليا للعلوم البيولوجية بوهران	المدرسة العليا للعلوم البيولوجية بوهران(وهران)
105	D00CAN09:ق.ت.ع.ط.ح المدرسة الوطنية العيا للغابات بخنشلة	المدرسة الوطنية العليا للغابات بخنشلة(خنشلة)
106	D00CAN10:ق.ت.ح المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنولوجيا بقسنطينة	المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنولوجيا بقسنطينة(قسنطينة)
107	D00CAN11:ق.ت.خ المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل بالجزائر	المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل بالجزائر(الجزائر)
108	D00CAN12:ق.ت.خ المدرسة الوطنية العليا للفلاحة الصحراوية بأدرار	المدرسة الوطنية العليا للفلاحة الصحراوية بأدرار(أدرار)
109	D00CAN13:ق.ت.خ المدرسة الوطنية العليا للفلاحة الصحراوية بالوادي	المدرسة الوطنية العليا للفلاحة الصحراوية بالوادي(الوادي)
110	D00LAL01:علوم الطبيعة و الحياة [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
111	D00PML01:(علوم طبيعية (أستاذ التعليم المتوسط	المدرسة العليا للأساتذة بالقبة(الجزائر)
112	D00PSL01:(علوم الطبيعة (أستاذ التعليم الثانوي	المدرسة العليا للأساتذة بالقبة(الجزائر)
113	D01FPN01:بيوتكنولوجيا	جامعة بسكرة(بسكرة)
114	D03FPN02:علوم فلاحية	جامعة وهران 1(وهران)
115	D03IAN01:علوم فلاحية	جامعة سيدي بلعباس(سيدي بلعباس)
116	D03LAN01:علوم فلاحية	جامعة تلمسان(تلمسان)
117	D03LAN02:علوم فلاحية	جامعة سطيف 1(سطيف)
118	D05FPN01:علم الاحياء المائية، البحرية و القارية	جامعة ورقلة(ورقلة)
119	D06FPN01:محيط و بيئة	جامعة قسنطينة 1(قسنطينة)
120	D07FPN01:علوم غذائية	جامعة بجاية(بجاية)
121	D07FPN02:علوم الغذاء	جامعة قالمة(قالمة)
122	D07IAN01:علوم غذائية	جامعة بجاية(بجاية)
123	D07LAN01:علوم التغذية	جامعة قسنطينة 1(قسنطينة)
124	D07TPN01:علوم غذائية	جامعة تلمسان معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(تلمسان)
125	D07TPN02:علوم غذائية	جامعة البليدة 1 معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(البليدة)
126	D07TPN03:علوم غذائية	جامعة أم البواقي معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(أم البواقي)
127	E01LAL01:جغرافيا و تهيئة الإقليم [FRL/FRR]	جامعة وهران 2(وهران)
128	E03LAL01:جيولوجيا [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
129	F00CAN01:ق.ت.ع.ا.ت.ع.ت المدرسة العليا لعلوم التسيير بعنابة	المدرسة العليا لعلوم التسيير بعنابة(عنابة)

130	F00CAN02:ق.ت.ع.ا.ت.ع.ت – المدرسة العليا للمحاسبة و المالية بقسنطينة	المدرسة العليا [illegible] بقسنطينة(قسنطينة)
131	F00CAN03:ق.ت.ع.ا.ت.ع.ت المدرسة العليا لإدارة الأعمال بتلمسان	المدرسة العليا لإدارة الأعمال بتلمسان(تلمسان)
132	F00CAN04:ق.ت.ع.ا.ت.ع.ت المدرسة العليا للاقتصاد بوهران	المدرسة العليا للاقتصاد بوهران(وهران)
133	F00CAN05:ق. ت.ع.ا.ت.ع.ت – المدرسة العليا للتجارة بالقليعة	المدرسة العليا للتجارة بالقليعة(تيبازة)
134	F00CAN06:ق. ت.ع.ا.ت.ع.ت مدرسة الدراسات العليا التجارية بالقليعة	مدرسة الدراسات العليا التجارية القليعة(تيبازة)
135	F00CAN07:ق. ت.ع.ا.ت.ع.ت المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي بالقليعة	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي بالقليعة(تيبازة)
136	F00CAN08:ق. ت.ع.ا.ت.ع.ت المدرسة العليا للتسيير و الإقتصاد الرقمي القليعة	المدرسة العليا للتسيير و الإقتصاد الرقمي القليعة(تيبازة)
137	F00LAL02:علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
138	F00LAL03:علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية [FRL/FRR]	المركز الجامعي مغنية(تلمسان)
139	F00TPN01:علوم التسيير علوم مالية ومحاسبة	جامعة ورقلة معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(ورقلة)
140	F00TPN02:علوم التسيير علوم مالية ومحاسبة	جامعة أم البواقي معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(أم البواقي)
141	F01FPN01:علوم التسيير	جامعة عنابة(عنابة)
142	F01TPN01:علوم التسيير علوم مالية ومحاسبة	جامعة وهران 1 معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(وهران)
143	F02LAN01:علوم مالية و محاسبة	جامعة تيزي وزو(تيزي وزو)
144	F03FPN01:علوم تجارية	جامعة سيدي بلعباس(سيدي بلعباس)
145	G00CAN01:ق.ت.ح.ع.س المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر(الجزائر)
146	G01LAL01:علوم سياسية [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
147	G02LAL01:حقوق [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
148	G02LAL03:حقوق [FRL/FRR]	المركز الجامعي مغنية(تلمسان)
149	H01LAL01:لغة فرنسية [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
150	H01PML01:لغة فرنسية (أستاذ التعليم المتوسط	المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم(مستغانم)
151	H01PPL01:لغة فرنسية (أستاذ المدرسة الإبتدائية	المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم(مستغانم)
152	H01PSL01:لغة فرنسية (أستاذ التعليم الثانوي	المدرسة العليا للأساتذة بوهران(وهران)
153	H05LAL01:لغة روسية [FRL/FRR]	جامعة وهران 2(وهران)
154	H06LAL01:لغة إنجليزية [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
155	H06LAL03:لغة إنجليزية [FRL/FRR]	المركز الجامعي مغنية(تلمسان)
156	H06PML01:لغة إنجليزية (أستاذ التعليم المتوسط	المدرسة العليا للأساتذة بيوزريعة(الجزائر)
157	H06PSL01:لغة إنجليزية (أستاذ التعليم الثانوي	المدرسة العليا للأساتذة بوهران(وهران)
158	H08LAL01:لغة تركية [FRL/FRR]	جامعة الجزائر 2(الجزائر)
159	I00CAN01: ق.ت.ع.ا.ا المدرسة الوطنية العليا للصحافة و علوم الإعلام بالجزائر	المدرسة الوطنية العليا للصحافة و علوم الإعلام بالجزائر(الجزائر)
160	I00PML01:(تاريخ و جغرافيا (أستاذ التعليم المتوسط	المدرسة العليا للأساتذة بيوزريعة(الجزائر)
161	I00PSL01:(تاريخ و جغرافيا (أستاذ التعليم الثانوي	المدرسة العليا للأساتذة بيوزريعة(الجزائر)
162	I03FPN01:علوم الإعلام و الإتصال	جامعة ورقلة(ورقلة)
163	I12LAN01:علوم إنسانية علم الاثار	جامعة الجزائر 2(الجزائر)
164	I14LAN01:علوم إنسانية علم المكتبات	جامعة قسنطينة 2(قسنطينة)
165	I17LAL02:علوم إنسانية [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
166	I19LAL02:علوم إجتماعية [FRL/FRR]	المركز الجامعي مغنية(تلمسان)
167	I19LAL03:علوم إجتماعية [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
168	I20LAL01:علوم إسلامية [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
169	I20LAN01:علوم إسلامية [FRL/FRR]	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية(قسنطينة)
170	J00LAL01:علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية [FRL/FRR]	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران(وهران)
171	K00LAL01:فنون [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
172	K00PMN01:(موسيقى (أستاذ التعليم المتوسط	المدرسة العليا للأساتذة بالقبة(الجزائر)
173	K00PSN01:(موسيقى (أستاذ التعليم الثانوي	المدرسة العليا للأساتذة بالقبة(الجزائر)
174	L00LAL02:لغة و أدب عربي [FRL/FRR]	المركز الجامعي مغنية(تلمسان)
175	L00LAL03:لغة و أدب عربي [FRL/FRR]	جامعة تلمسان(تلمسان)
176	L00PML01:(لغة و أدب عربي (أستاذ التعليم المتوسط	المدرسة العليا للأساتذة بيوزريعة(الجزائر)
177	L00PPL01:(لغة عربية (أستاذ المدرسة الإبتدائية	المدرسة العليا للأساتذة بوهران(وهران)
178	L00PSL01:(لغة وأدب عربي (أستاذ التعليم الثانوي	المدرسة العليا للأساتذة بيوزريعة(الجزائر)
179	M00LAL01:لغة و ثقافة أمازيغية [FRL/FRR]	جامعة بجاية(بجاية)
180	M00PPN01:(لغة أمازيغية (أستاذ المدرسة الإبتدائية	المدرسة العليا للأساتذة بيوزريعة(الجزائر)
181	N00CAN01:ق.ت.ع المدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية والعمران الجزائر	المدرسة المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية والعمران بالجزائر(الجزائر)
182	N01FPN01:تسيير التقنيات الحضرية	جامعة باتنة 1(باتنة)
183	N01FPN02:تسيير التقنيات الحضرية (هندسة العمران)	جامعة جيجل(جيجل)
184	N01FPN03:تسيير التقنيات الحضري (تسيير المدن)	جامعة جيجل(جيجل)
185	N01FPN04:تسيير التقنيات الحضرية	جامعة أم البواقي(أم البواقي)
186	N01LAL01:تسيير التقنيات الحضرية [FRL/FRR]	جامعة الشلف(الشلف)
187	N02FPN01:مهن المدينة	جامعة باتنة 1(باتنة)
188	N02FPN02:مهن المدينة	جامعة قالمة(قالمة)
189	N02FPN03:مهن المدينة	جامعة بسكرة(بسكرة)
190	N02IAN01:مهن المدينة	جامعة الأغواط(الأغواط)
191	N02LAN01:مهن المدينة	جامعة قسنطينة 3(قسنطينة)
192	N02TPN01:مهن المدينة جيومتر طوبوغراف	جامعة تلمسان معهد العلوم والتقنيات التطبيقية(تلمسان)
193	N04LAL01:عمران [FRL/FRR]	جامعة قسنطينة 3(قسنطينة)
194	N05IAL01:هندسة معمارية	جامعة تلمسان(تلمسان)
195	P01MAL01:طب	جامعة تلمسان(تلمسان)
196	P02MAL01:صيدلة	جامعة تلمسان(تلمسان)
197	P03MAL01:طب أسنان	جامعة تلمسان(تلمسان)

197	P03MAL01:طب أسنان	جامعة تلمسان(تلمسان)
198	P04VAL01:علوم البيطرة	جامعة البليدة 1(البليدة)
199	P04VAN01:علوم البيطرة	المدرسة الوطنية العليا للطب البطري بالجزائر(الجزائر)
200	P04VAN02:علوم البيطرة	معهد البيطرة بجامعة قسنطينة 1(قسنطينة)
201	P04VAN03:علوم البيطرة	معهد البيطرة بجامعة باتنة 1(باتنة)
202	P04VAN04:علوم البيطرة	معهد علوم البيطرة تيارت(تيارت)
203	P05LAN01:صيدلة صناعة المنتجات الصيدلانية والصحية	جامعة الجزائر 1(الجزائر)
204	P06LAN01:صيدلة أعوان في الصيدلة	جامعة الجزائر 1(الجزائر)
205	W01SANTE:قابلة في الصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي للقابلات بتلمسان(تلمسان)
206	X01SANTE:مختص في التغذية للصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه طبي وهران حي السلام(وهران)
207	X03SANTE:ممرض الصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه طبي وهران قعابي جدية(وهران)
208	X04SANTE:مخبري الصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه طبي وهران حي السلام(وهران)
209	X05SANTE:مختص في العلاج الطبيعي و الفيزيائي للصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه طبي سيدي بلعباس(سيدي بلعباس)
210	X06SANTE:مختص في حفظ الصحة للصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه طبي تيارت(تيارت)
211	X07SANTE:محضر في الصيدلة للصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه طبي وهران حي السلام(وهران)
212	X11SANTE:مختص التصوير الطبي للصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه طبي وهران حي السلام(وهران)
213	X12SANTE:مقومو الحركة النفسية للصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه طبي الجزائر(الجزائر)
214	X13SANTE:مقومو الأعضاء الاصطناعية للصحة العمومية	المعهد الوطني للتكوين العالي شبه طبي الجزائر(الجزائر)

الملحق رقم (4) بعض الصّحف والجرائد اليوميّة الجزائريّة:

la Dépêche de Kabylie
Le journal des Hommes libres

Aṛmis N yimazi

Arim, 29 deg yunyu 2021

Wali kan

TIMLILT N TAGGARA N TEQBUCT N CAF JSKabylie/RAJA Ca

Abrid n Matoub, yessawaḍ !

MATOUB JSK
D RUḤ N LEQBAYEL

Ha-tt-an ihi tuyal-d terbaɛt n yilmezyen n leqbayel (JSK) yer tqacuct n tefriqt deg ddabex n uḍar, mbeɛd mi tyab fell-as azal n 19 n yiseggasen-aya.

Ad turar timlilt n taggara n teqbuct n CAF nettat akked terbaɛt Raja Casablanca n tmurt n Merruk ass-nni n 10 deg waggur n yulyu i d-iteddun deg tmurt n Benin. Am wakken ad turar, diy JSK, timlilt n teqbuct n Lezzayer akked NC Magra uqbel timlilt akked Raja deg smana-agi sdat-nny. Atas ur nsmun ara, deg tazwara, ad taweḍ terbaɛt n yil-mezyen n leqbayel yer yigemmad am wigi; atas i as-yennan tezmer ad teyli inu heqqren inyuraren-nni imectah iyef ttxklen yimdebbreb n JSK. Acu kan s tebyest akked uxed-dim n yimdebbren akk n JSK, ladya asleynay Benis Lavagne, asirem yuyal-d tilawt, asenfar, yefka-d lyel-lan, tidet, tufrar-d yef lekcleb, am wakken i d-ttifrir zat yef waman : JSK, d azar. Azar, xas tṣum i kra n wakud, meɛna dulaqrar ad d-yefk imyi ara d-yufraren nnig wakal. Diy-nemta, akken i d JSK. Terra tajmilt akken iwata i Lounes Matoub. I usnekti, terbeḥ JSK Coton Sport, aseggas-a, 4 n tlikal deg 4 n yinurar yemgaraden. S wakka ara tettaneh-seb d netta i d tamezwarut i ixedmen aya deg ddunit merra. Urǧin texsir JSK timlilt n taggara n teqbuct n tefriqt. Ihi, maccî ass-a ara t-id-tesnulfu. Afud igerrzen i terbaɛt n yilmezyen n leqbayel.

Tajmilt i terra JSK i Matoub

Lwennas mazal-t yedder gar-aney

"25 yunyu 1998 - 25 yunyu 2021, 23 n yiseggasen i yezrin yakan ṣeǧmi i ay-yeǧǧa Lwennas Matub, acennuy ameqqran, amsebyas n JSK, ameynas n tmuzlyt, i yettwanyan s ufus n leyder. Anda yedda Lwennas, yemmal-d udem azamul n JSK d wazulen n tmaǧit i terfed yef tuyat-is. Yexkanuy-d d akken d nettat i t-iwebhan yer ubrid n umennuy yef tlelli d tuǧdut. S yisem-is d acennay yekkaten yef tektiwin-is, Lwennas Matub yerfed s iǧenni tisatrin timaǧdayin, tisertanin d timeṭṭiyin n tsatwin n yimeynasen i d-yekkren teɣzi n yiwet n tezlit tamhaddit.

Yella kra i tettheggi ama deg umezgun ney di tira n ungalen ?

Aql-in sewjadey ad d-yeffey "Tamanigt n tmagit" d adris i tidukkliwin tidelsanin i yebyan ad xeddment tacqufft-agi , axaṭer d yiwet n tejmilt i Lwennas d wid akk i ixedmen yef tmagit. Ihi, ffaq ad asent-uyal tejmilt di yal amdiq, syin akkin ad t-id xedmey d asaru akken ad-walin asuffey amek i yettwax-dem , akken dayen ad jemmley akk tizlatin i nexdem deg tmezgunt-a deg yiwen n udebsi, akken kan ad nessibus leqṣic i tidukkliwin, acku axeddim deg umezgun yebsag tadrint, tyalen akked watas n wafud. Yef wanect-agi i byiɣ ad d-yeffey akka , akken ad sneqsey cɣ yef wid yebyan ad xedmen tamez-gunt-a".

Am awkken nestreqsa Mass SAdonkit Abdessamed, netta i ixed-

Axxam n umezgun Kateb yacine

Tamanigt n tmagit, d tajmilt i Matoub

I lmend n usnekti n tmenyaṭ n unaẓbay Maṭṭub Lwennas. atas n tejmilin i d as-yuyalen di yal tiy-mert, ama dagi di tmurt ama di tmura n Iberrani acku Maṭṭub maccî d memwala. Gar tejmilin-agi, tella-d yiwet n tmezgunt ass-nni n, 26/06/2021, syur tiddukkla tadel-sant Tirza irezmen Iwumi semman "Tamanigt n tmagit". Yedra-d waya deg uxxam n umezgun Kateb Yacine n Tizi Uzzu.

Ma yef udris n tmezgunt, tenna-d tin i t-yuran, Lynda Hantour:" D yiwen n udris i urty d tajmilt i Maṭṭub Lwennas d wid akk yeylin yef tmagit, yef wid akk i mazal la qeddcen fell-as. Nessenteq-d deg-s Taḥar Djaout akked Mouloud Mammeri. Nessentteq-d deg-s Sacid Amraḍi, d tajmilt i Sarid Cemmax d wid akk mazal la xeddmen ar ass-a. Akken dayen i d- nessentaq deg-s yelli-s Nabila d tajmilt n Nabila Ġabnin. Nerra dayen tajmilt i Bessaeud Muḥend Aεrab, Smaεil Bellac. Di tmezgunt-a, yella Kosayla ara yeffyen akked baba-s d jeddi-s yer lexla i wakken ad as d-cnun tizlatin n Maṭṭub akken ad yelmed tutlayt, ccna akked tmey-nest yef tmagit. Syin akkin, kosayla ad yimyir. baba-s d jeddi-s ad awden lerfi n Rebbi. Ticki ioedha-ten, ad iruḥ yer uzekka n Iwennas ini baba-s ur yesci ara uzekka. Syin akkin ad d-yenteq uzekka n Iwen-nas. Di taggara n tmezgunt, ad yili yizen".

Txedmed tamezgunt-a yakan deg 2018 ?

Lynda Hantour: Ih xedmey-tt yakan. Nurar-itt id sin n yiberdan di Tizi Uzzu, yiwen ubrid deg Bgayet. Tura, tawdey-as syerfey-as adris, rniy-d iwudam. Ameḥya, deg useggas n 2018 ulac adiwenni gar Djaout akked Mammeri, tura rniy-t id, akken dayen i d-rniy Sarid amraḍi akked yelli-s Nabila, rniy-as

الملحق رقم (5) الوثائق الإداريّة.

وثائق الحالة المدنيّة:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

ولاية تلمسان
دائرة مغنية
بلدية مغنية

شهادة الميلاد

رقم الشهادة 02454

في يوم (3) .....
على الساعة .....
بلدية ندرومة
المسمى (ة) (4) .....
الجنس ذكر
ابن (ة) .....
و .....
الساكن .....

حرر في .....
بإعلان أدلى به السيد (ة) .....
و بعد التلاوة وقع معنا الخن .
البيانات الهامشية :

ولد(ت) ب .....
ولاية .....
عمره / / / / / / مهنته / / / / / /
عمرها / / / / / / مهنتها / / / / / /
بلدية / / / / / / ولاية / / / / / /

على الساعة .....

ضابط الحالة المدنية بالبلدية

BRIAT Rafik

حررت بمغنية في 2020/10/25
ضابط الحالة المدنية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية

ولاية تلمسان

دائرة مغنية

بلدية مغنية

بطاقة إقامة

شريفي بوبكر

رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية : مغنية

نَشْهَدُ بأنّ:

السيد

المولود بـ

بتاريخ

الجنسية

المهنة /

السكن

يقيم بنفس العنوان منذ أكثر من سنة(6) أشهر

وقد سُلّمت له هذه الشهادة للإدلاء بها في حدود ما يسمح به القانون

حرر بـ مغنية بتاريخ 25 2020 10

والعرض من منح هذه الشهادة هو إثبات السكن

الكتابة العامة للإسم و اللقب

CHARFE HOCINE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية وإصلاح الإدارة

مديرية الوثائق المؤمنة والبطاقات والعناصر الإقليمية

ولاية تلمسان

دائرة مغنية

بلدية مغنية

بطاقة التعريف الوطنية

غير متوفي

المصادقة على مطابقة الإمضاء للأصل

بلدية مغنية ولاية تلمسان

وثائق بريد الجزائر:

خلاصة الحساب — الصكوك البريدية — صك 500

رسم	سحب	دفع	تفصيل
10,00			DAV

تاريخ 17 NOV 2019 ح ج رقم [redacted]

MLLE [redacted]

RUE 2 [redacted]

13001

(10:20)
11 NOV 2019 رصيد إلى
********34.663,97
الرصيد الجديد
********34.653,97

معلومات ح ج ب مخلف هذا الكشف

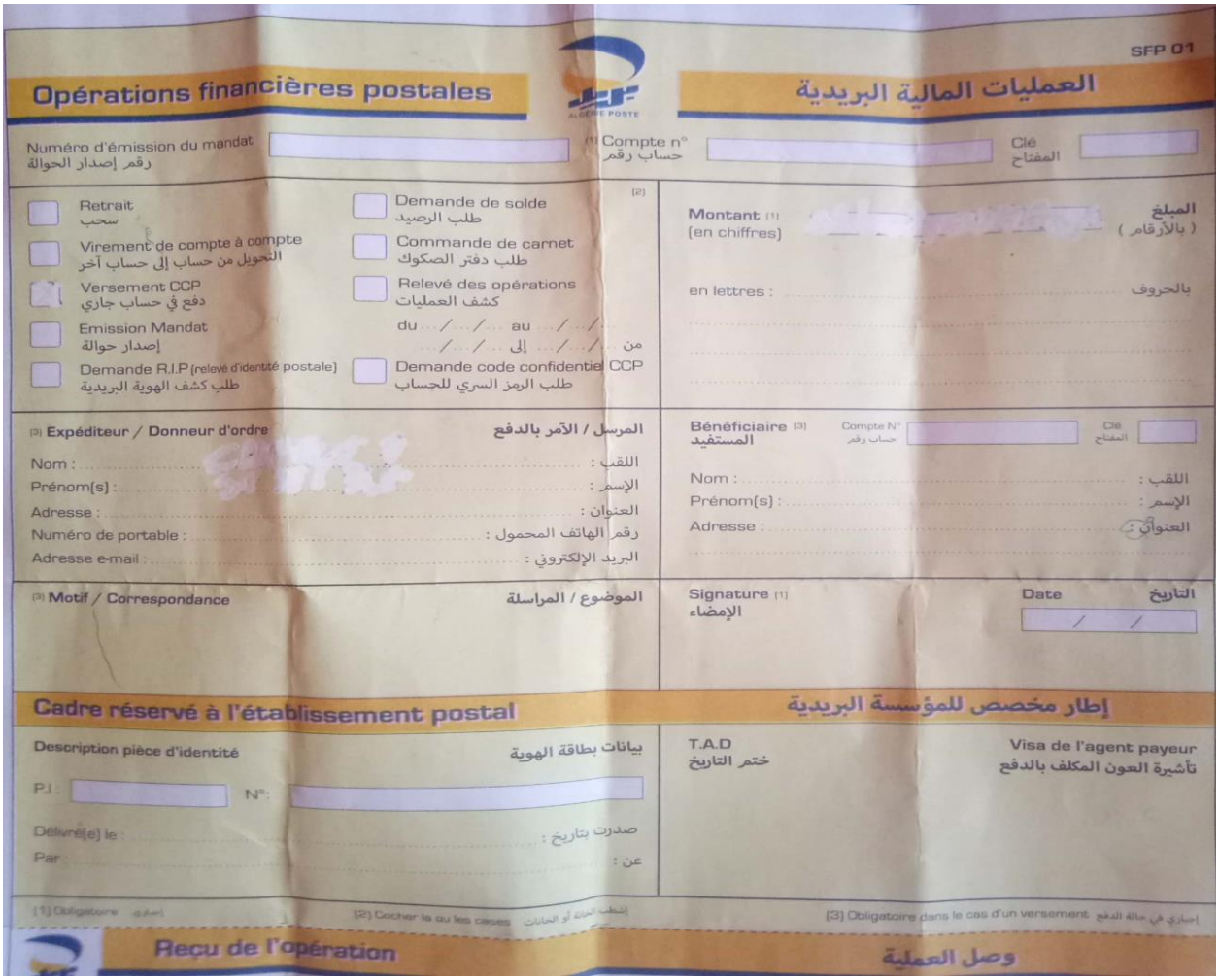

SFP 01

Opérations financières postales — **العمليات المالية البريدية**

Numéro d'émission du mandat / رقم إصدار الحوالة

(1) Compte n° / حساب رقم

Clé / المفتاح

(2)

- Retrait / سحب
- Virement de compte à compte / التحويل من حساب إلى حساب آخر
- Versement CCP / دفع في حساب جاري
- Emission Mandat / إصدار حوالة
- Demande R.I.P (relevé d'identité postale) / طلب كشف الهوية البريدية
- Demande de solde / طلب الرصيد
- Commande de carnet / طلب دفتر الصكوك
- Relevé des opérations / كشف العمليات — du .../.../... au .../.../... / من .../.../... إلى .../.../...
- Demande code confidentiel CCP / طلب الرمز السري للحساب

Montant (1) (en chiffres) / المبلغ (بالأرقام)

en lettres : / بالحروف

(3) Expéditeur / Donneur d'ordre — المرسل / الآمر بالدفع

Nom : / اللقب :
Prénom(s) : / الإسم :
Adresse : / العنوان :
Numéro de portable : / رقم الهاتف المحمول :
Adresse e-mail : / البريد الإلكتروني :

Bénéficiaire (3) / المستفيد — Compte N° / حساب رقم — Clé / المفتاح

Nom : / اللقب :
Prénom(s) : / الإسم :
Adresse : / العنوان :

(3) Motif / Correspondance — الموضوع / المراسلة

Signature (1) / الإمضاء

Date / التاريخ

Cadre réservé à l'établissement postal — **إطار مخصص للمؤسسة البريدية**

Description pièce d'identité — بيانات بطاقة الهوية

P.I : N° :

Délivré(e) le : / صدرت بتاريخ :
Par : / عن :

T.A.D / ختم التاريخ

Visa de l'agent payeur / تأشيرة العون المكلف بالدفع

(1) Obligatoire / إجباري

(2) Cocher la ou les cases / إشطب الخانة أو الخانات

(3) Obligatoire dans le cas d'un versement / إجباري في حالة الدفع

Reçu de l'opération — **وصل العملية**

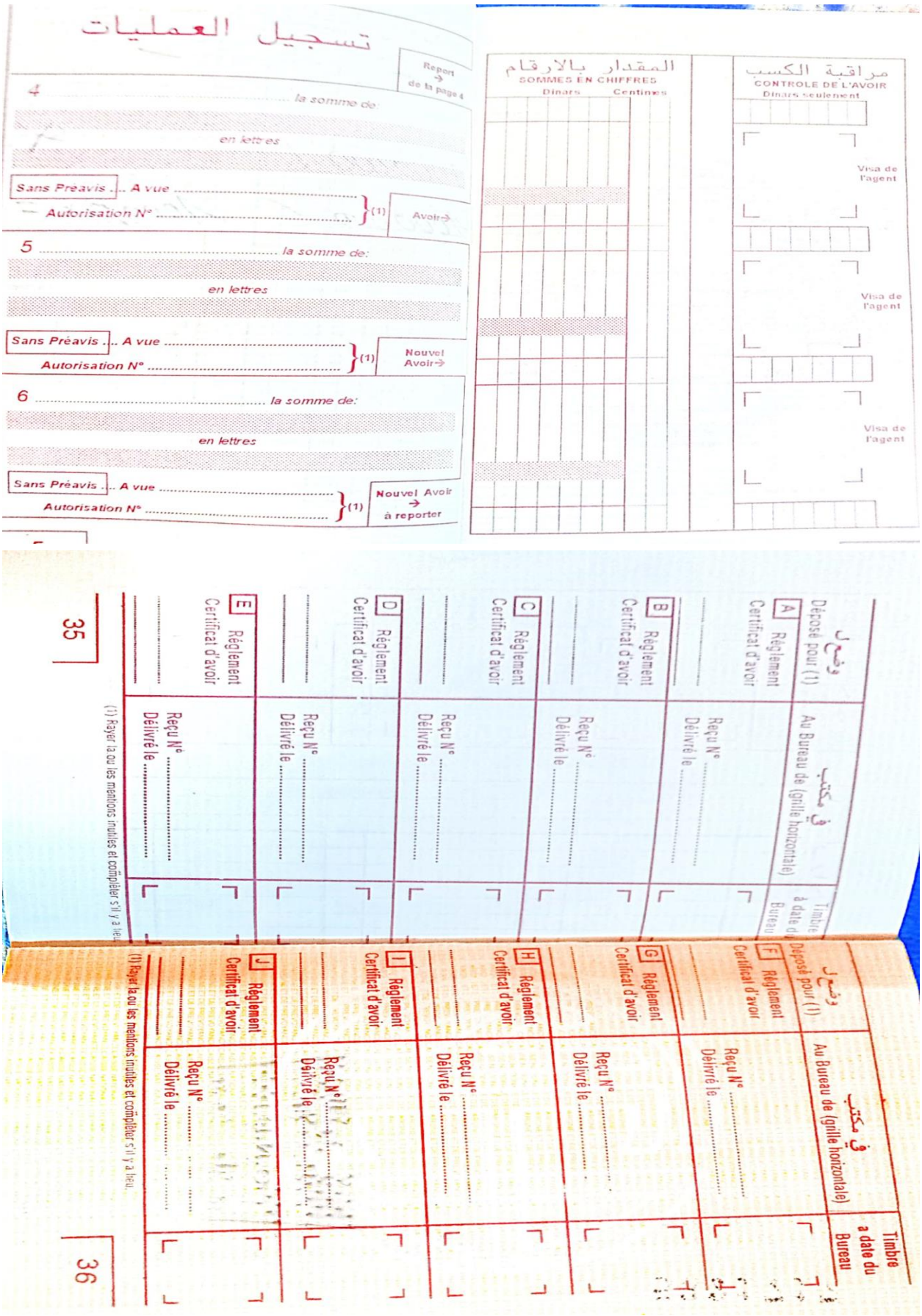
تسجيل العمليات
Report → de la page 4
4 ..... la somme de:
en lettres
Sans Preavis ... A vue .....
Autorisation N° ..... } (1)
Avoir→
5 ..... la somme de:
en lettres
Sans Préavis ... A vue .....
Autorisation N° ..... } (1)
Nouvel Avoir→
6 ..... la somme de:
en lettres
Sans Préavis ... A vue .....
Autorisation N° ..... } (1)
Nouvel Avoir → à reporter
المقدار بالارقام
SOMMES EN CHIFFRES
Dinars Centimes
مراقبة الكسب
CONTROLE DE L'AVOIR
Dinars seulement
Visa de l'agent
Visa de l'agent
Visa de l'agent
وضع ل
Déposé pour (1)
في مكتب
Au Bureau de (grille horizontale)
A Règlement Certificat d'avoir
B Règlement Certificat d'avoir
C Règlement Certificat d'avoir
D Règlement Certificat d'avoir
E Règlement Certificat d'avoir
Reçu N° .....
Délivré le .....
Timbre à date du Bureau
35
(1) Rayer la ou les mentions inutiles et compléter s'il y a lieu.
F Règlement Certificat d'avoir
G Règlement Certificat d'avoir
H Règlement Certificat d'avoir
I Règlement Certificat d'avoir
J Règlement Certificat d'avoir
36

CNEP Banque

BULLETIN D'OPERATIONS CNEP / BANQUE

ALGERIE POSTE

Bureau :

Code Comptable :

Signature Visa de l'agent TAD du bureau

Fondé de pouvoir

Nom .....

Prénom .....

Adresse .....

.....

Qualité :

☐ Administrateur légal
☐ Tuteur
☐ Mandataire

CENTRE NATIONAL ALGERIE POSTE PAGE : 1

DRS

CHEQUES POSTAUX RELEVE DES OPERATIONS DU : 08 Nov 2021

RECONSTRUCT

EFFECTUEES DU 01/09/2021 AU 31/10/2021
SUR LE COMPTE COURANT POSTAL N° : 5633730 CLE : 05
OUVERT A :

11001 MACHNIA

DATE DRS OPERATIONS	DESIGNATION	CREDIT	DEBIT	TAXES	AVOIR DU COMPTE
06/09/2021	263 PAIE 00003088 13	97 889,[illegible]			75 583,74
07/09/2021	005 TAXE 00003144 14		10,00		
	026 CPVUE 00003144 14		25 500,00	166,00	-166,62
20/09/2021	263 PAIE 00003544 46	36 432,00			33 983,38
27/09/2021	263 PAIE 00003000 12	36 845,18	pr.		62 810,56
28/10/2021	263 PAIE 00003000 12	37 869,40			100 679,96
11/10/2021	005 TAXE 00003110 57		10,00		
	026 CPVUE 00003110 57		100 000,00	321,00	-451,04

وثائق الجزائريّة للمياه:

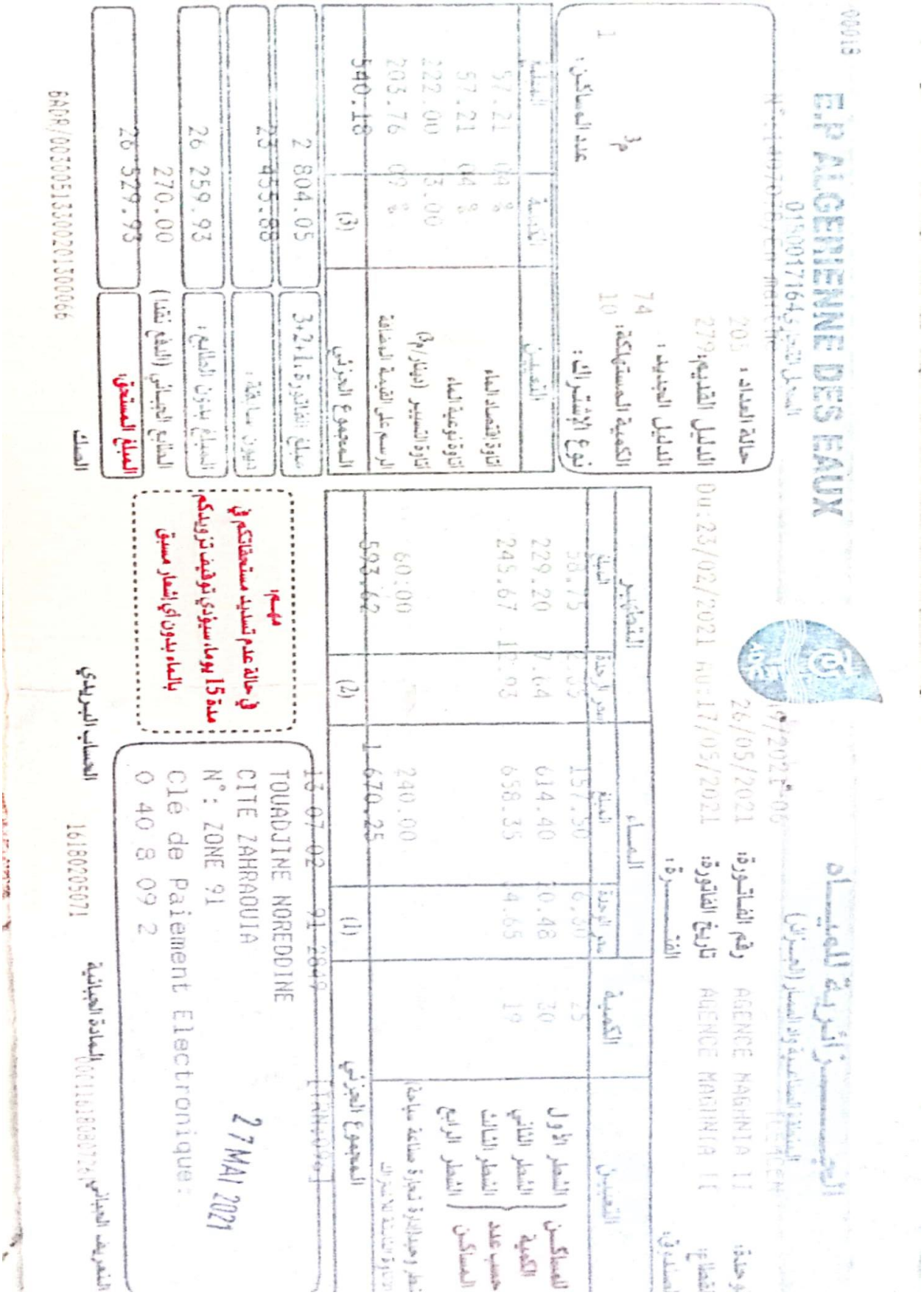

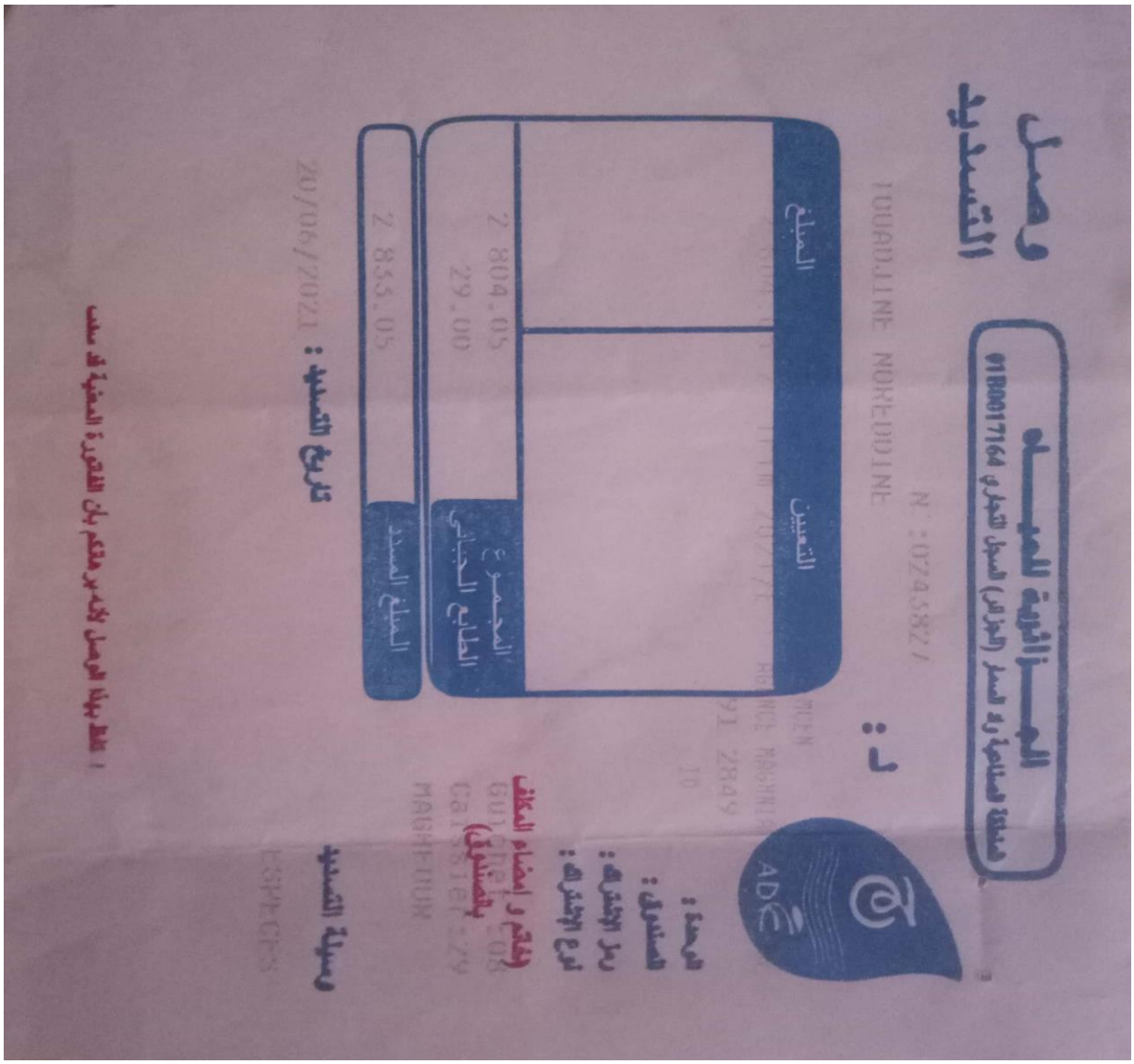
وصل التسديد

المبلغ

التعيين

المجموع الجزائي

المبلغ المسدد

2 804.05

29.00

2 833.05

تاريخ التسديد : 20/06/2021

ملاحظة هامة : يطلب من المكلف بالضريبة الاحتفاظ بهذا الوصل لأنه يبرئ ذمتكم بأن تقدموه عند كل طلب

المصلحة المستغلة : المديرية الجهوية للمياه

رقم السجل التجاري : 01B0017164 مصلحة صناعية وتجارية لمصلحة (الجزائر) السجل التجاري

TOUADJINE NORREDDINE

N° :0243827

مديرية : ADE

مصلحة :

رمز الوثيقة :

نوع الوثيقة :

(طابع و إمضاء المكلف بالضريبة)

وصل التسديد

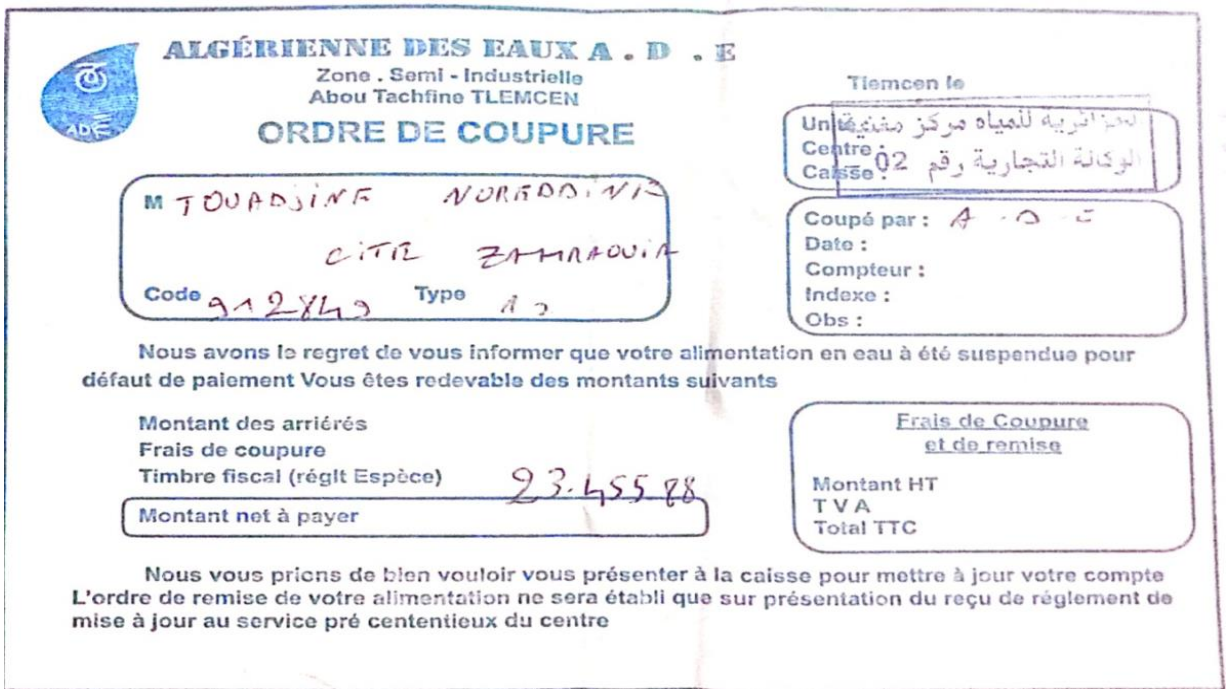
ALGÉRIENNE DES EAUX A . D . E

Zone . Semi - Industrielle

Abou Tachfine TLEMCEN

ORDRE DE COUPURE

Tlemcen le

Unité : المديرية الجهوية للمياه مركز متنيقة

Centre : الوكالة التجارية رقم 02

Caisse :

M TOUADJINE NORREDDINE

CITE ZAMRAOUIA

Code 912743 Type A 2

Coupé par : A . O . C

Date :

Compteur :

Indexe :

Obs :

Nous avons le regret de vous informer que votre alimentation en eau à été suspendue pour défaut de paiement Vous êtes redevable des montants suivants

Montant des arriérés

Frais de coupure

Timbre fiscal (régit Espèce) 23.455.88

Montant net à payer

Frais de Coupure et de remise

Montant HT

T V A

Total TTC

Nous vous prions de bien vouloir vous présenter à la caisse pour mettre à jour votre compte L'ordre de remise de votre alimentation ne sera établi que sur présentation du reçu de règlement de mise à jour au service pré cententieux du centre

وثائق الشّركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز:

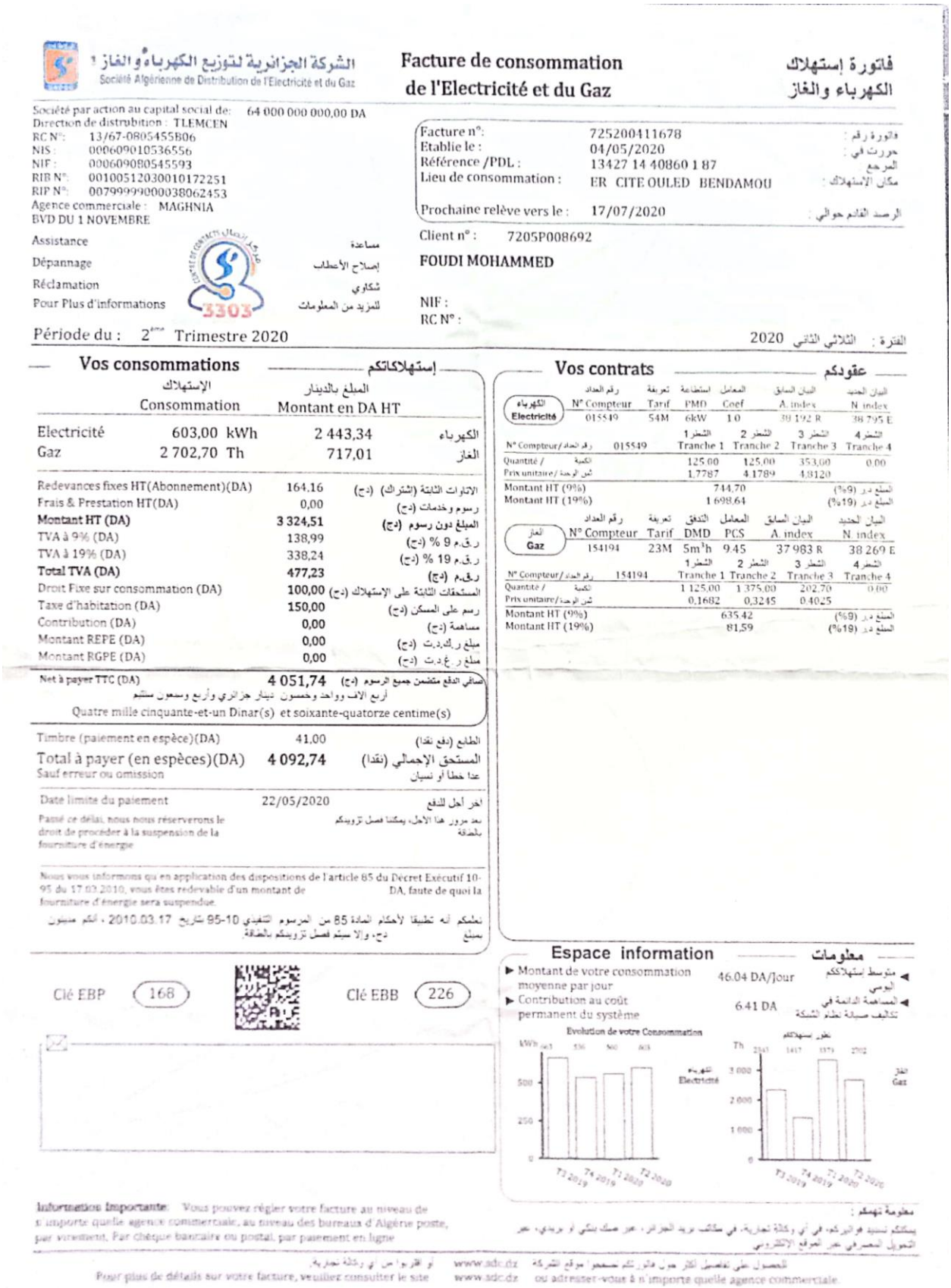

الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز
Société Algérienne de Distribution de l'Electricité et du Gaz

Facture de consommation de l'Electricité et du Gaz

فاتورة إستهلاك الكهرباء والغاز

Société par action au capital social de: 64 000 000 000,00 DA
Direction de distribution : TLEMCEN
RC N°: 13/67-0805455B06
NIS : 000609010536556
NIF : 000609080545593
RIB N°: 00100512030010172251
RIP N°: 00799999000038062453
Agence commerciale : MAGHNIA
BVD DU 1 NOVEMBRE

Facture n°: 725200411678 — فاتورة رقم :
Etablie le : 04/05/2020 — حررت في :
Référence /PDL : 13427 14 40860 1 87 — المرجع
Lieu de consommation : ER CITE OULED BENDAMOU — مكان الاستهلاك :
Prochaine relève vers le : 17/07/2020 — الرصد القادم حوالي :

Client n° : 7205P008692
FOUDI MOHAMMED
NIF :
RC N° :

Assistance — مساعدة
Dépannage — إصلاح الأعطاب
Réclamation — شكاوي
Pour Plus d'informations — للمزيد من المعلومات
3303

Période du : 2ème Trimestre 2020 — الفترة : الثلاثي الثاني 2020

Vos consommations — إستهلاكاتكم

	الإستهلاك Consommation	المبلغ بالدينار Montant en DA HT	
Electricité	603,00 kWh	2 443,34	الكهرباء
Gaz	2 702,70 Th	717,01	الغاز

Redevances fixes HT(Abonnement)(DA)	164,16	الاتاوات الثابتة (الشتراك) (دج)
Frais & Prestation HT(DA)	0,00	رسوم وخدمات (دج)
Montant HT (DA)	**3 324,51**	**المبلغ دون رسوم (دج)**
TVA à 9% (DA)	138,99	ر.ق.م 9 % (دج)
TVA à 19% (DA)	338,24	ر.ق.م 19 % (دج)
Total TVA (DA)	**477,23**	**ر.ق.م (دج)**
Droit Fixe sur consommation (DA)	100,00	المستحقات الثابتة على الإستهلاك (دج)
Taxe d'habitation (DA)	150,00	رسم على المسكن (دج)
Contribution (DA)	0,00	مساهمة (دج)
Montant REPE (DA)	0,00	مبلغ ر.ك.د.ت (دج)
Montant RGPE (DA)	0,00	مبلغ ر.غ.د.ت (دج)
Net à payer TTC (DA)	4 051,74	صافي الدفع متضمن جميع الرسوم (دج)

أربع الاف وواحد وخمسون دينار جزائري وأربع وسبعون سنتيم
Quatre mille cinquante-et-un Dinar(s) et soixante-quatorze centime(s)

Timbre (paiement en espèce)(DA)	41,00	الطابع (دفع نقدا)
Total à payer (en espèces)(DA)	4 092,74	المستحق الإجمالي (نقدا)
Sauf erreur ou omission		عدا خطأ أو نسيان
Date limite du paiement	22/05/2020	اخر أجل للدفع

Passé ce délai, nous nous réserverons le droit de procéder à la suspension de la fourniture d'énergie
بعد مرور هذا الأجل، يمكننا فصل تزويدكم بالطاقة

Nous vous informons qu en application des dispositions de l'article 85 du Décret Exécutif 10-95 du 17.03.2010, vous êtes redevable d'un montant de DA, faute de quoi la fourniture d'énergie sera suspendue.
نعلمكم أنه تطبيقا لأحكام المادة 85 من المرسوم التنفيذي 10-95 مؤرخ في 2010.03.17، أنكم مدينون بمبلغ دج، وإلا سيتم فصل تزويدكم بالطاقة

Vos contrats — عقودكم

	رقم العداد N° Compteur	تعريفة Tarif	استطاعة PMD	معامل Coef	البيان السابق A. index	البيان الجديد N. index
الكهرباء Electricité	015549	54M	6kW	1.0	39 192 R	38 795 E

	رقم العداد N° Compteur	الشطر 1 Tranche 1	الشطر 2 Tranche 2	الشطر 3 Tranche 3	الشطر 4 Tranche 4
	015549				
Quantité / الكمية		125.00	125.00	353.00	0.00
Prix unitaire/ ثمن الوحدة		1.7787	4.1789	4.8120	
Montant HT (9%)			744.70		المبلغ د.ر (%9)
Montant HT (19%)			1 698.64		المبلغ د.ر (%19)

	رقم العداد N° Compteur	تعريفة Tarif	التدفق DMD	معامل PCS	البيان السابق A. index	البيان الجديد N. index
الغاز Gaz	154194	23M	$5m^3h$	9.45	37 983 R	38 269 E

	رقم العداد N° Compteur	الشطر 1 Tranche 1	الشطر 2 Tranche 2	الشطر 3 Tranche 3	الشطر 4 Tranche 4
	154194				
Quantité / الكمية		1 125,00	1 375,00	202.70	0.00
Prix unitaire/ ثمن الوحدة		0,1682	0,3245	0.4025	
Montant HT (9%)			635.42		المبلغ د.ر (%9)
Montant HT (19%)			81,59		المبلغ د.ر (%19)

Espace information — معلومات

- Montant de votre consommation moyenne par jour — 46.04 DA/Jour — متوسط إستهلاككم اليومي
- Contribution au coût permanent du système — 6.41 DA — المساهمة الدائمة في تكاليف صيانة نظام الشبكة

Evolution de votre Consommation — تطور إستهلاككم

Clé EBP 168 — Clé EBB 226

Information Importante: Vous pouvez régler votre facture au niveau de n'importe quelle agence commerciale, au niveau des bureaux d'Algérie poste, par virement, Par chèque bancaire ou postal, par paiement en ligne

معلومة مهمة : يمكنكم تسديد فاتورتكم في أي وكالة تجارية، في مكاتب بريد الجزائر، عبر صك بنكي أو بريدي، عبر التحويل المصرفي عبر الموقع الإلكتروني

Pour plus de détails sur votre facture, veuillez consulter le site www.sdc.dz ou adresser-vous à n'importe quelle agence commerciale
للحصول على تفاصيل أكثر حول فاتورتكم تصفحوا موقع الشركة www.sdc.dz أو اقتربوا من أي وكالة تجارية

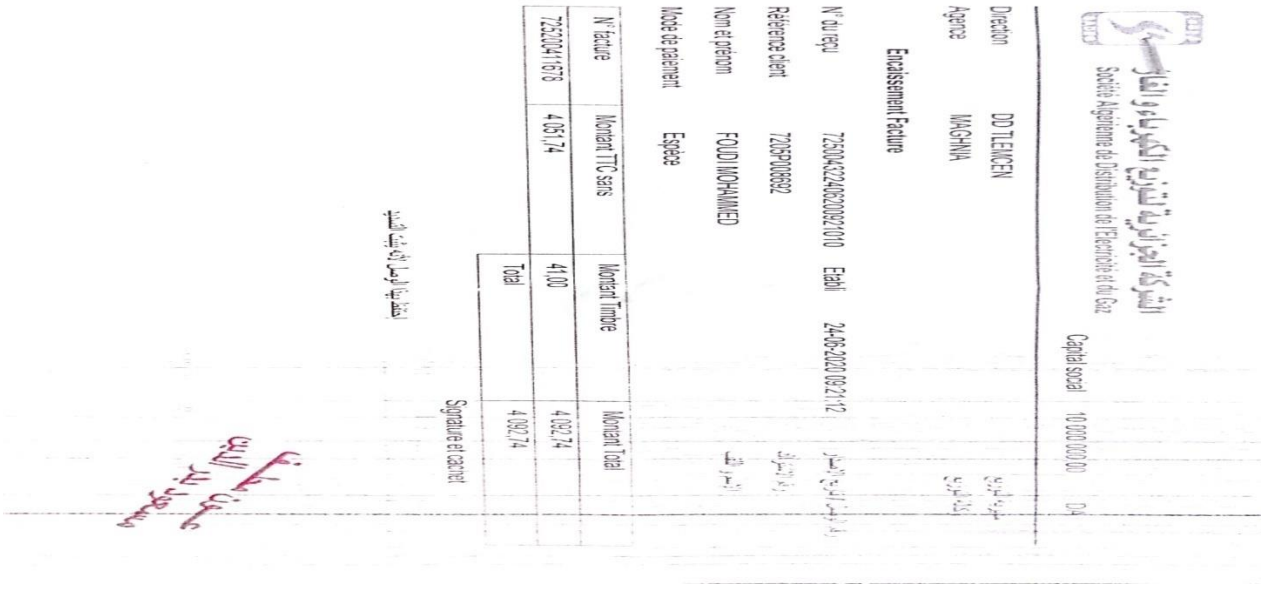

الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز
Société Algérienne de Distribution de l'Electricité et du Gaz
Capital social 10 000 000.00 DA

Direction DD TLEMCEN
Agence MAGHNIA

Encaissement Facture

N° du reçu 7252/0442/4820/0921/010 Etabli 24-08-2020 09:21:12
Référence client 7226P00692
Nom et prénom FOUDI MOHAMMED
Mode de paiement Espèce

N° facture	Montant TTC sans	Montant Timbre	Montant Total
7252/0741678	41,74	41,00	4 082,74
	Total	4 082,74	

Signature et cachet

وثائق اتّصالات الجزائر:

Reçu De Paiement

إتصالات الجزائر

Numéro de Reçu: 1172474604

Date de Paiement: 2020-10-04 11:02:16

Code Client: 10000083580793

Num. de l'Abonné:

Code de compte: 18358079300001

Nom de l'Agence: ACTEL MAGHNIA
Num. Tel. De l'Agence:
Adresse de l'Agence:

Nom du Client:
Adresse du Client: Algeria, Tlemcen, EMIR AEK, 13001

Nombre de Lignes:

Mode de Paiement	Carte/Cheque	Devise	Devise Etrangère	Montant Payé	Timbre	Montant Total
Espèce		DZD		476,00 DA	5,00 DA	481,00 DA

Date Facture	Numéro de Facture	Service	Prix Unitaire	Remise	Montant Net	Montant
20200920	B162424948	AT_RentChargeCode	0,00 DA	0,00 DA	476,00 DA	476,00 DA

Montant Total: 481,00 DA

Montant Avance: 0,00 DA

Date d'impression: 2020-10-04 11:02:18

Signature de l'Agent

ALGERIE TELECOM EPE/SPA RC 02B 18083
Capital social : 61 275 180 000 DA
Siège Social : Route Nationale n°05,Cinq Maisons, Mohammadia-16200-Alger
NIF : 000 216 001 808 337
NIS : 000 216 290 656 936

www.algerietelecom.dz
Email : contact@at.dz
Tél : +213 (021) 82 38 38

Agences/Point de présence : ACTEL MAGHNIA

Date : 04/10/2020 11:03:20

Facture

Num :

Identification de Client/l'entreprise

Nom de Client	:		
Code Client	: 10000083580793	Adresse du Client	: EMIR AEK,MAGHNIA,Tlemcen
N° de Désignation	:		
Code de compte	: 200003.2603371	Categorie du Client	: Client Exceptionnel

Période De Souscription Du : 04/10/2020 Au : 02/12/2020

Désignation	Prix unitaires en H.T	Durée	Qté	Montant TVA	Montant en T.T.C
Idoom ADSL jusqu'à 2M Conventionné 18 remise	1 312,00	2	1	0,00	2 624,00

Mode de payement :
Mode de payement : Cash

Total Général HT	:	2 624,00
Total Général TVA	:	0,00
Total Général T.T.C	:	2 624,00
Droit de timbre	:	27,00
Total à payer	:	2 651,00 Dinars

La présente facture est arrêtée à la somme de :
Deux Mille Six Cent Cinquante et Un Dinars Algériens et Zero Centimes

Cadre réservé à Algérie Telecom

Nom De l'Agence	:	ACTEL MAGHNIA
Num Tel. De l'Agence	:	
Address De l'Agence	:	
Signature de l'Agent	:	

04 OCT. 2020

Service No.	Produit	offre	Numéro de Série
A43481283		Idoom ADSL jusqu'à 2M Conventionné 18 remise 2 Cycle	

الصّندوق الوطنيّ للتّأمينات الاجتماعيّة للعمّال الأجراء:

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء
Assurances Sociales – التأمينات الاجتماعية
CNAS

شهـــادة العمـــل والأجـــر
ATTESTATION DE TRAVAIL ET DE SALAIRE

حيز الهيئة
Cachet de la Structure

هـويـة رب العمـل
IDENTIFICATION DE L'EMPLOYEUR

Nom et Prenom ..... اللقب والإسم :
ou N° Adherent : رقم المنخرط : أو
Raison sociale ..... الطبيعة الإجتماعية :
Adresse ..... العنوان :

هـويـة الأجيـر
IDENTIFICATION DU SALARIE

Nom et Prenom(s) ..... اللقب والإسم :
N° Immatriculation : رقم التسجيل :
Né(e) le : a ..... بـ تاريخ الإزدياد :
Adresse ..... العنوان :
Profession ..... المهنـة :

المعلـومـات الضـروريـة لـدراسـة تخـويـل الحقـوق
RENSEIGNEMENTS NECESSAIRES POUR L'ETUDE DES DROITS

Date de recrutement ..... : تاريخ الوظيف
Date du dernier jour de travail ..... : تاريخ آخر يوم عمل
Date de reprise de travail ..... : تاريخ إستئناف العمل
L'intéressé(e) n'a pas repris son travail à ce jour ... : المعني(ة) بالأمر لم يستأنف العمل الى يومنا هذا

في حالة التوقف عن العمل لمدة تقل عن 06 أشهر أو في حالة الأمومة
EN CAS D'ARRET DE TRAVAIL D'UNE DUREE INFERIEURE A 06 MOIS OU EN CAS DE MATERNITE

L'assuré(e) social(e) a travaillé pendant jours heures المؤمن له إشتغل لمدة يوما ساعة
du au من إلى
Selon le cas
Au cours du trimestre civil ou précédent la date de la première constatation de la maladie ou les trois (03) mois qui précèdent la date de la constatation de la grossesse
Au cours des douze (12) mois ou date à date précédant la date de la première constatation de la maladie ou de la date de constatation de la grossesse
حسب الحالة :
خلال الثلاثي المدني الأخير الذي يسبق تاريخ أول معاينة للمرض أو خلال الثلاثة (03) أشهر التي تسبق تاريخ معاينة الحمل
خلال الإثني عشرة (12) شهرا (من تاريخ إلى تاريخ) التي تسبق تاريخ أول معاينة للمرض أو الحمل

في حالة التوقف عن العمل لأكثر من 06 أشهر أو في حالة العجز
EN CAS D'ARRET DE TRAVAIL DEPASSANT 06 MOIS OU EN CAS D'INVALIDITE

L'assuré(e) social(e) a travaillé pendant jours heures المؤمن له إشتغل لمدة يوما ساعة
du au من إلى
Au cours des douze (12) mois ou des trois (03) derniers mois à date précédant la date de la première constatation de la maladie
خلال الإثني عشرة (12) شهرا (من تاريخ إلى تاريخ) أو الثلاثي (03) سنوات التي تسبق تاريخ أول معاينة للمرض

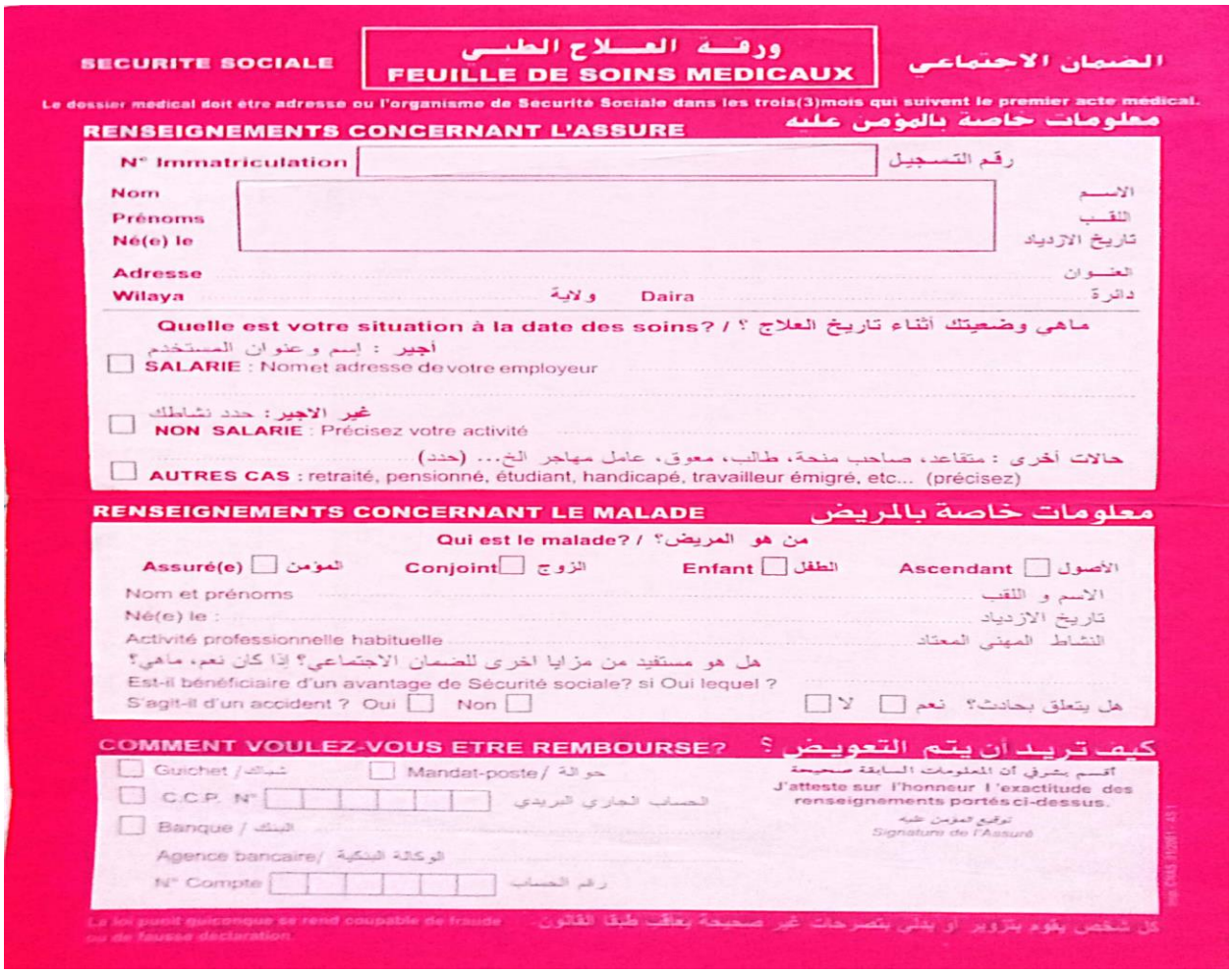

SECURITE SOCIALE

ورقة العلاج الطبي
FEUILLE DE SOINS MEDICAUX

الضمان الاجتماعي

Le dossier médical doit être adressé ou l'organisme de Sécurité Sociale dans les trois(3)mois qui suivent le premier acte médical.

RENSEIGNEMENTS CONCERNANT L'ASSURE — معلومات خاصة بالمؤمن عليه

N° Immatriculation — رقم التسجيل

Nom — الاسم
Prénoms — اللقب
Né(e) le — تاريخ الازدياد

Adresse — العنوان
Wilaya — ولاية — Daira — دائرة

Quelle est votre situation à la date des soins? / ماهي وضعيتك أثناء تاريخ العلاج ؟

☐ SALARIE : Nom et adresse de votre employeur — أجير : إسم و عنوان المستخدم

☐ NON SALARIE : Précisez votre activité — غير الاجير : حدد نشاطك

☐ AUTRES CAS : retraité, pensionné, étudiant, handicapé, travailleur émigré, etc... (précisez) — حالات أخرى : متقاعد، صاحب منحة، طالب، معوق، عامل مهاجر الخ... (حدد)

RENSEIGNEMENTS CONCERNANT LE MALADE — معلومات خاصة بالمريض

Qui est le malade? / من هو المريض؟

☐ Assuré(e) المؤمن ☐ Conjoint الزوج ☐ Enfant الطفل ☐ Ascendant الأصول

Nom et prénoms — الاسم و اللقب
Né(e) le : — تاريخ الازدياد
Activité professionnelle habituelle — النشاط المهني المعتاد
هل هو مستفيد من مزايا اخرى للضمان الاجتماعي؟ إذا كان نعم، ماهي؟
Est-il bénéficiaire d'un avantage de Sécurité sociale? si Oui lequel ?
S'agit-il d'un accident ? Oui ☐ Non ☐ — هل يتعلق بحادث؟ نعم ☐ لا ☐

COMMENT VOULEZ-VOUS ETRE REMBOURSE? — كيف تريد أن يتم التعويض ؟

☐ Guichet / شباك ☐ Mandat-poste / حوالة
☐ C.C.P. N° ☐☐☐☐☐☐☐☐ الحساب الجاري البريدي
☐ Banque / البنك
Agence bancaire/ الوكالة البنكية
N° Compte ☐☐☐☐☐☐☐☐ رقم الحساب

أقسم بشرفي أن المعلومات السابقة صحيحة
J'atteste sur l'honneur l'exactitude des renseignements portés ci-dessus.
توقيع المؤمن عليه
Signature de l'Assuré

La loi punit quiconque se rend coupable de fraude ou de fausse déclaration. — كل شخص يقوم بتزوير او يدلي بتصريحات غير صحيحة يعاقب طبقا للقانون

ANNEXE A LA NOTE DPR N° 845/2001 DU 13/10/2001

CNAS TLEMCEN

Agence ..... MAGHNIA

Centre de Paiement .....

RECEPISSE DE DEPOT DE DOSSIER (S) DE PRESTATIONS

REF : 131502218020001051100041 / MALADIE / ASSURE

Assuré.....

Nom et Prénom(s)..... .....

N° d'immatriculation.....

Nbr Jours : 030 (à partir du 29/12/2019)

Bénéficiaire.....

Nom et Prénom(s)	Nombre dossiers	Nombre vignettes	Montant des ordonnances
Dossier à fournir : * ATTESTATION DE TRAVAIL ET DE SALAIRE (Imprimé CNAS 19/92 AS8) * DECLARATION DE REPRISE OU DE NON REPRISE DE TRAVAIL (Imprimé CNAS 19/92 AS9)			

05/01/2020

Date de dépôt.....

BENALLAL FATMA

Nom de l'agent.....

Cachet et Signature

CNAS

CAISSE NATIONALE DES ASSURANCES SOCIALES DES TRAVAILLEURS SALARIES

Agence TLEMCEN

Centre de paiement MAGHNIA

NOTIFICATION DE DECISION DE REJET DE PRISE EN CHARGE DE PRESTATIONS

MOTIF D'ORDRE ADMINISTRATIF

1315022180202001051100411 / MALADIE / ASSURE

Référence.:

M

n° d'immatriculation

05/01/2020

Suite à votre envoi du , nous avons le regret de vous

Un arrêt de travail de : 030 Jour(s) (à partir du 29/12/2019)

pour le motif suivant :

Rejet Dépot Hors Délais

Article 18 de la loit 83/11 du 02/07/1983

Si vous désirez contester cette décision, vous avez la possibilité de saisir la commission locale de recours préalable qualifiée siégeant auprès de l'agence par lettre recommandée avec accusé de réception ou par requête déposée au secrétariat de la commission contre un récépissé de dépôt dans un délai de 15 jours à compter de la date de réception de la présente notification (article 08 de la loi n°08/08 du 23 février 2008 relative au contentieux en matière de sécurité sociale).

Fait à TLEMCEN le 05/01/2020

Le Directeur

تبليغ قرار

رفض كفالة التعويضات

سبب إداري

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

وكالة

مركز الدفع

المرجع :

السيد (ة)

رقم التسجيل

تبعا لمراسلتكم بتاريخ يؤسفنا أن نعلمكم باننا لا نستطيع التكفل :

للأسباب التالية :

إذا أردتم الاعتراض على هذا القرار يمكنكم إخطار اللجنة المحلية المؤهلة للطعن المسبق الكائن مقرها على مستوى مقر الوكالة بواسطة رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو بعريضة تودع لدى أمانة اللجنة بمصالحنا مقابل تسليم وصل إيداع في أجل خمسة عشر يوما (15) ابتداء من تاريخ استلام هذا التبليغ (المادة 08 من القانون 08-08 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي).

حرر بـ في

المدير

وثائق البنك الجزائريّ:

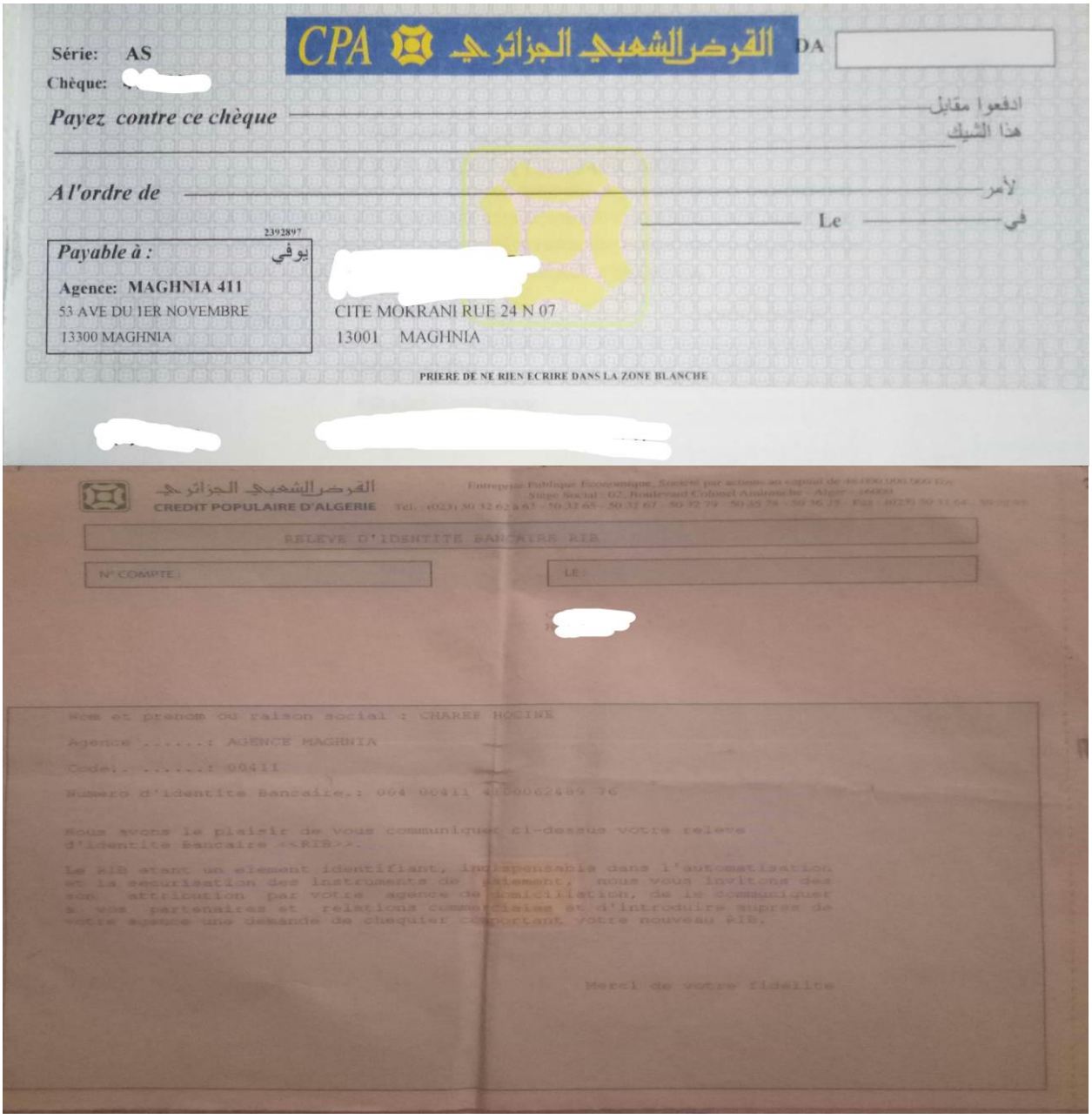

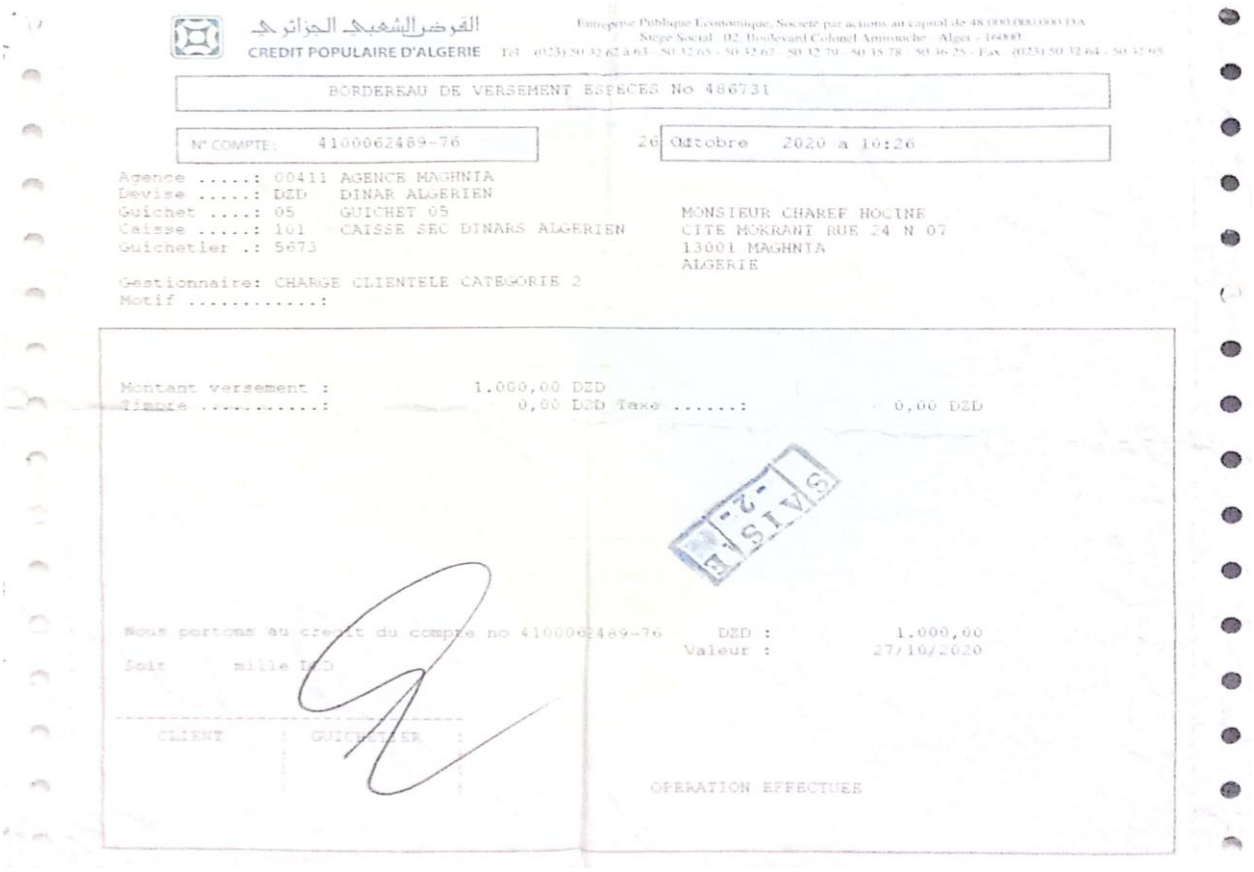

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Entreprise Publique Economique, Société par actions au capital de 48 000 000 000 DA
Siège Social : 02, Boulevard Colonel Amirouche - Alger - 16000
Tél : (023) 50 32 62 à 63 - 50 32 65 - 50 32 67 - 50 32 70 - 50 35 78 - 50 36 25 - Fax : (023) 50 32 64 - 50 32 05

BORDEREAU DE VERSEMENT ESPECES No 486731

N° COMPTE: 4100062489-76 — 26 Octobre 2020 a 10:26

Agence .....: 00411 AGENCE MAGHNIA
Devise .....: DZD DINAR ALGERIEN
Guichet ....: 05 GUICHET 05
Caisse .....: 101 CAISSE SEC DINARS ALGERIEN
Guichetier .: 5673

Gestionnaire: CHARGE CLIENTELE CATEGORIE 2
Motif .....:

MONSIEUR CHAREF HOCINE
CITE MOKRANI RUE 24 N 07
13001 MAGHNIA
ALGERIE

Montant versement : 1.000,00 DZD
Timbre .....: 0,00 DZD Taxe .....: 0,00 DZD

Nous portons au crédit du compte no 4100062489-76 DZD : 1.000,00
Soit mille DZD Valeur : 27/10/2020

CLIENT GUICHETIER

OPERATION EFFECTUEE

وثائق مصلحة الضّرائب:

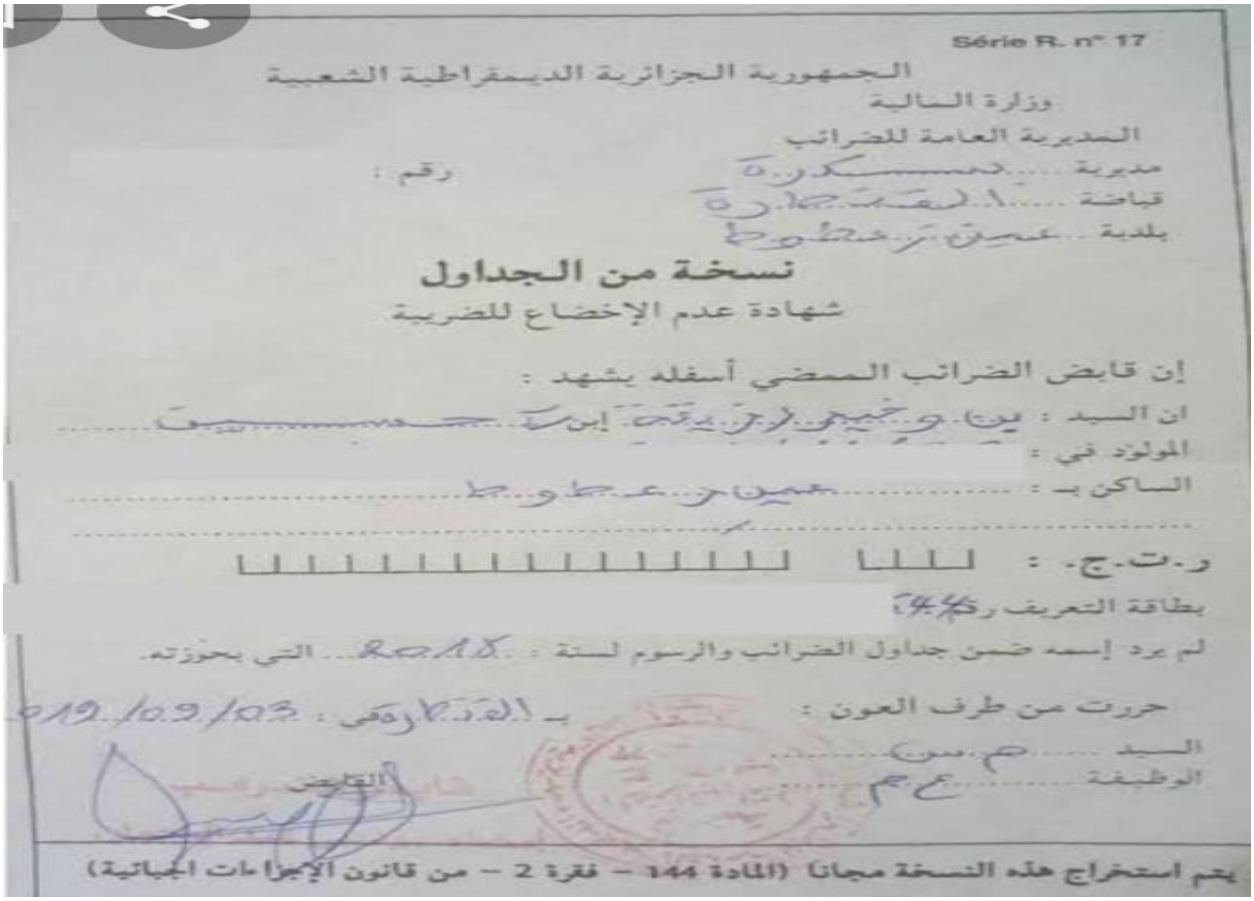

Série R. n° 17

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية ..... رقم :
قباضة .....
بلدية .....

نسخة من الجداول

شهادة عدم الإخضاع للضريبة

إن قابض الضرائب الممضي أسفله يشهد :

ان السيد :
المولود في :
الساكن بـ :

ر.ت.ج. :

بطاقة التعريف رقم
لم يرد إسمه ضمن جداول الضرائب والرسوم لسنة : ... التي بحوزته.

حررت من طرف العون :
السيد
الوظيفة

التاريخ : بـ
القابض

يتم استخراج هذه النسخة مجانا (المادة 144 – فقرة 2 – من قانون الإجراءات الجبائية)

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب

لولاية .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تصريح بالوجود

يكتتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

(1) { - الضريبة على أرباح الشركات
- الضريبة على الدخل الإجمالي

تاريخ الاستلام

سلسلة G رقم 9 (307) المطبعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية : .....

اسم الشهرة التجاري : .....

عنوان المقر الإجتماعي : .....

رقم السجل التجاري : ..... ح.ج. البريدي أو البنكي : .....

رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : ..... الهاتف : .....

ر.ت. الاحصائي : ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ ر.ت. الجبائي : ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐

عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) : .....

صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) : .....

تاريخ بدء النشاط : .....

الشكل القانوني للشركة

(ضع علامة في الخانة المناسبة)

- ☐ مؤسسة فردية
- ☐ شركة فعلية
- ☐ شركة التضامن
- ☐ شركة مدنية مهنية
- ☐ جمعية بالمشاركة
- ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة
- ☐ شركة المساهمة
- ☐ شركة أجنبية : اذكر الشكل القانوني : .....
- ☐ شركة تعاونية
- ☐ مؤسسة عمومية (شركة)
- ☐ مؤسسة عمومية
- ☐ شركة ذات الاقتصاد المختلط
- ☐ وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية)
- ☐ أخرى : .....

طبيعة النشاط الرئيسي : .....

نشاطات ثانوية أخرى : .....

عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى : .....

مكان مسك المحاسبة : .....

إسم وعنوان المحاسب : .....

(1) انشطب العلامات غير المناسبة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود التأسيس أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

بـ ..... في .....

الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى الموالية لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب المؤهلة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

مديرية الضرائب لولاية
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA de

INSPECTION مفتشية
RECETTE قباضة
COMMUNE بلدية

رقم التعريف الجبائي
Numéro d'Identification Fiscale (NIF)

رقم التعريف الوطني:
Numéro d'Identification National (NIN)

رقم المادة:
N° d'article

رقم السجل التجاري:
N° du registre de commerce

رقم بطاقة الحرفي
N° de la carte d'artisan

التصريح برقم الأعمال
(نظام الضريبة الجزافية الوحيدة)

DECLARATION DU CHIFFRE D'AFFAIRES
(REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE)

الفترة من: ... إلى: ...
Période du ... au ...

يعاد قبل **1 فيفري** من سنة التكليف بالضريبة
A renvoyer avant le **1er Février** de l'année d'imposition

تاريخ وختم المصلحة
date et cachet du service

Prénoms : ... الاسم : NOM : ... اللقب :

Raison sociale : ... اسم الشركة :

Nature de l'activité : ... طبيعة النشاط:

Adresse de l'établissement ou de l'entreprise : ... عنوان المحل أو المؤسسة:

- au 1er Janvier 20 ... - إلى 1 جانفي:
- au 1er Janvier 20 ... - إلى 1 جانفي :

Adresse du domicile de l'exploitant : ... عنوان إقامة المصرح :

En cas de changement d'adresse en cours d'année, mentionner également l'ancienne adresse. ... اذكر العنوان القديم أيضا، في حالة تغيير العنوان خلال السنة

N° CCB ou du CCP : ... رقم الحساب الجاري البنكي أو البريدي :

N° d'appel téléphonique : ... رقم الهاتف :

Nom et adresse du Comptable (le cas échéant) : ... إسم و عنوان المحاسب (في حالة وجوده)

يرجى ملئ الفراغات المبينة أسفله، إذا كنتم تمارسون نشاطا آخر (في حالة تعدد النشاطات، أرفقوا جدولا مفصلا بالشكل المطلوب):

Si vous avez une autre activité, veuillez renseigner les champs ci-après indiqués (En cas de multiplicité d'activités joindre un état dûment renseigné) :

Raison sociale : ... اسم الشركة :

Nature de l'activité : ... طبيعة النشاط:

Adresse de l'établissement ou de l'entreprise : ... عنوان المحل أو المؤسسة:

نظرا لأهمية هذا التصريح الذي ينبغي أن يكون قاعدة لتثبيت الضريبة الجزافية الوحيدة، يوصى المكلفون بالضريبة بتقديم المعلومات المطلوبة بدقة وإعادة هذه المطبوعة في الآجال المحددة.

Compte tenu de l'importance de cette déclaration qui doit servir de base à la fixation de l'impôt forfaitaire unique, il est recommandé au contribuable de fournir les renseignements demandés avec précision et de renvoyer le présent imprimé dans les délais prescrits.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série C 12

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE : .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....

INSPECTION DE : ..... مفتشية : .....

RECETTE DE : ..... قباضة : .....

COMMUNE DE : ..... بلدية : .....

CPI DE : ..... مركز الضرائب الجواري : .....

التصريح برقم الأعمال التقديري للضريبة الجزافية الوحيدة لسنة : .....

DECLARATION PREVISIONNELLE DE L'IFU AU TITRE DE L'ANNEE : .....

الفترة من: ..... إلى : .....

Période du ..... au .....

(تصريح يودع في الفترة الممتدة ما بين 1 إلى 30 جوان للسنة)

(Déclaration à souscrire entre le 1er et le 30 juin de l'année)

I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	
- Nom, Prénom :	الإسم و اللقب :
- Raison sociale :	اسم الشركة :
- Activité exercée :	طبيعة النشاط :
- Autres activités :	نشاطات أخرى :
- Activité exonérée (ANSEJ - CNAC - ANGEM) :	نشاط معفى :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :	عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro NIF :	رقم التعريف الجبائي :
- Numéro du RC :	رقم السجل التجاري :
- Code d'activité :	رمز النشاط :
- Numéro de la carte d'artisan :	رقم بطاقة الحرفي :
- Numéro d'article d'imposition :	رقم المادة :
- Numéro de téléphone :	رقم الهاتف :
- E-mail :	البريد الإلكتروني :
- Numéro CB / CCP :	رقم الحساب البنكي \ الحساب البريد الجاري :

II- الأجور II- SALAIRES	
- Nombre de personnes employées * :	عدد الأشخاص الموظفين * :
- Montant des salaires versés * :	مبلغ الأجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * :	مبلغ الأعباء الاجتماعية المدفوعة * :

* Ces informations doivent concerner l'année N-1

* هذه المعلومات يجب ان تتعلق بالسنة ن-1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G12 n°

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE :
INSPECTION DE :
RECETTE DE :
COMMUNE DE :
CPI DE :

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
مفتشية :
قباضة :
بلدية :
مركز الضرائب المجاور :

التصريح التكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة لسنة :

DECLARATION COMPLEMENTAIRE DE L'IFU AU TITRE DE L'ANNEE :

الفترة من : إلى :
Période de : à

(تصريح يودع في الفترة مابين 20 جانفي و 15 فيفري لسنة ن+1)
(Déclaration à souscrire entre le 20 janvier et le 15 février de l'année N+1)

I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
1 – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

- Nom, Prénom :	الاسم و اللقب :
- Raison sociale :	اسم الشركة :
- Activité exercée :	طبيعة النشاط :
- Autres activités :	نشاطات أخرى :
- Activité exonérée (ANSEJ – CNAC - ANGEM) :	نشاط معفى :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :	عنوان إقامة المكلف بالضريبة :
- Numéro NIF :	رقم التعريف الجبائي :
- Numéro du RC :	رقم السجل التجاري :
- Code d'activité :	رمز النشاط :
- Numéro de la carte d'artisan :	رقم بطاقة الحرفي :
- Numéro d'article d'imposition :	رقم المادة :
- Numéro de téléphone :	رقم الهاتف :
- E-mail :	البريد الالكتروني :
- Numéro CB / CCP :	رقم الحساب البنكي / الحساب البريدي الجاري :

II - رقم الأعمال التكميلي
II- CHIFFRES D'AFFAIRES COMPLEMENTAIRES

طبيعة النشاط Nature Activité	رقم الأعمال المحقق CA Réalisé	رقم الأعمال التقديري CA Prévisionnel	الفارق Écart	المعدل Taux	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة Montant IFU
عملية الانتاج و بيع السلع Activité de production et vente de biens			0	5%	0
نشاطات اخرى Autres activités			0	12%	0
المجموع Total	0	0	0		0

1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série D n° 1 ter

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA
DE :
SERVICE D'ASSIETTE DE :
COMMUNE DE :

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
مصلحة الوعاء :
بلدية :

- تصريح انهاء النشاط -
- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -

- Déclaration de cessation d'activité -
- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique –

(Article 88 de la Loi de Finances pour l'année 2021)

ارسل إلى المصالح المكلفة بتسيير الملف الجبائي.
A faire parvenir aux services gestionnaires du dossier fiscal.

معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

- Nom, Prénom/ Raison sociale :	- الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط أو النشاطات الممارسة :
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :
- Date de la cessation d'activité :	- تاريخ انهاء النشاط :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة :
- Numéro du RC, de la carte d'artisan ou de l'agrément :	- رقم السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو الاعتماد :

أشهد بأن النشاط الذي أمارسه متوقف تماما
J'atteste que l'activité que j'exerce est cessée définitivement

حرر في _____
A _____ le _____

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة
Cachet et signature du contribuable

تذكير: لا يتم الإغلاق الفعلي للملف الضريبي إلا عند تقديم نسخة من شهادة الشطب من السجل التجاري.

Rappel : La clôture effective du dossier fiscal n'interviendra qu'à compter de la présentation d'une copie de l'attestation de radiation du registre du commerce.

CERTIFICAT

N° 14/20.

Je, Chef de l'inspection des Impôts, soussigné

Certifie que M.

N.I.S :

Demeurant à

Pour IFU = 300.000

Pour IFU = 300.000

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

بـــلاغ

– قانون المالية لسنة 2022 – أهم التدابير الجبائية الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وترقية الاستثمار والإنتاج

نص قانون المالية لعام 2022 على مجموعة من الإجراءات لتخفيف العبء الضريبي والتي من شأنها دعم النشاط الاقتصادي وترقية الاستثمار والإنتاج الوطني.

تأسيس النسبة المخفضة في مجال الضريبة على أرباح الشركات (المادة 44 / ق م 2022)

بهدف تشجيع وتحفيز الاستثمار الإنتاجي، نص قانون المالية لسنة 2022 على تأسيس المعدل المخفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات والمحدد بـ 10 % (عوضا عن تطبيق المعدل الكامل 19 %)، المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل، خلال السنة المالية، لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس.
يسمح هذا الإجراء للمؤسسة بزيادة قدراتها في التمويل الذاتي.

كما يطبق هذا المعدل التفضيلي على الأرباح الموافقة للمبالغ المستعملة لاقتناء الأسهم، الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة والتي تسمح بالمساهمة في حدود 90 % على الأقل في رأس مال شركة أخرى لإنتاج السلع أو الأشغال أو الخدمات.

رفع عتبات الخصم لبعض الأعباء وإدراج أخرى جديدة تخضع للخصم (المادتين 53 و50 من ق.م 2022):

قد يكون الفارق بين النتيجة الضريبية والنتيجة المحاسبية، قبل ظهور قانون المالية لعام 2022، كبيرًا، مما يؤدي إلى عبء ضريبي يثقل كاهل الشركة، لا سيما عندما يكون هذا الفارق ناتجًا عن بعض المصاريف الضرورية للاستغلال والغير قابلة للخصم كليًا أو جزئيًا.

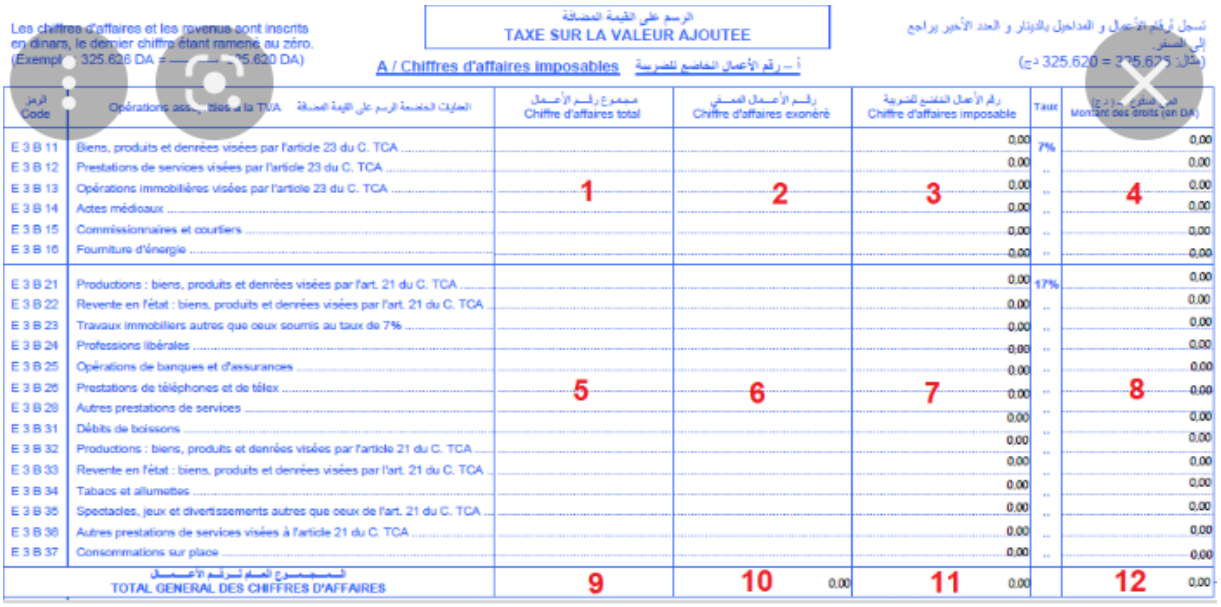

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro. (Exemple : 325.626 DA = 325.620 DA)

الرسم على القيمة المضافة
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

A / Chiffres d'affaires imposables — أ – رقم الأعمال الخاضع للضريبة

تسجل أرقام الأعمال و المداخيل بالدينار و العدد الأخير يراجع إلى الصفر.
(مثال: 325.620 = 325.625 دج)

الرمز Code	Opérations assujetties à la TVA — العمليات الخاضعة الرسم على القيمة المضافة	رقم الأعمال Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفى Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux	المبلغ Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	7%	0,00
E 3 B 12	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA	1	2	0,00	..	4 0,00
E 3 B 14	Actes médicaux			0,00	..	0,00
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers			0,00	..	0,00
E 3 B 16	Fourniture d'énergie			0,00	..	0,00
E 3 B 21	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	17%	0,00
E 3 B 22	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%			0,00	..	0,00
E 3 B 24	Professions libérales			0,00	..	0,00
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances			0,00	..	0,00
E 3 B 26	Prestations de téléphones et de télex	5	6	0,00	..	8 0,00
E 3 B 28	Autres prestations de services			0,00	..	0,00
E 3 B 31	Débits de boissons			0,00	..	0,00
E 3 B 32	Productions : biens, produits et denrées visées par l'article 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 33	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 34	Tabacs et allumettes			0,00	..	0,00
E 3 B 35	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 36	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C. TCA			0,00	..	0,00
E 3 B 37	Consommations sur place			0,00	..	0,00
	المجموع العام لرقم الأعمال TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES	9	10 0,00	11 0,00		12 0,00

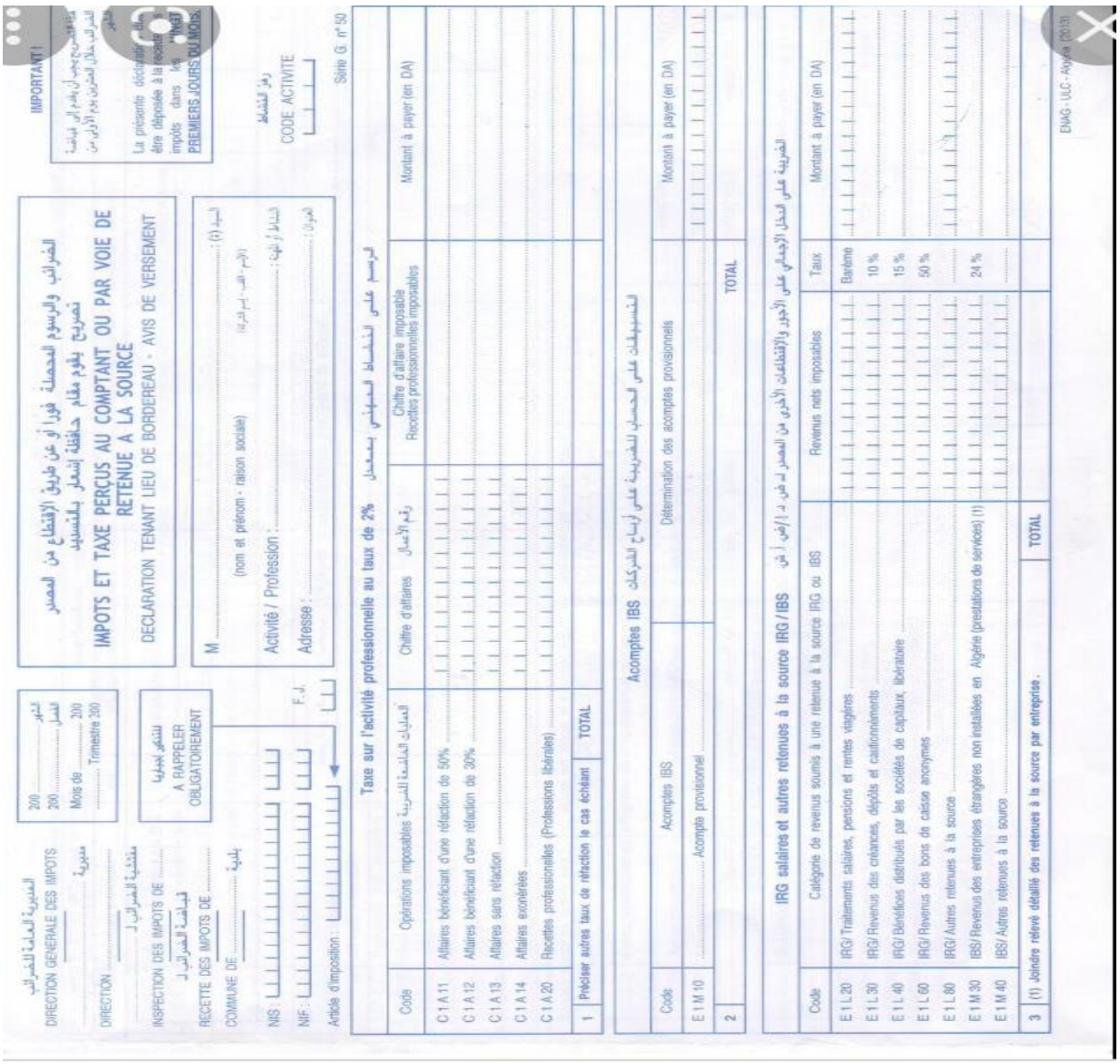

IMPORTANT !

الضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد

IMPOTS ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

Série G. n° 50

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS — المديرية العامة للضرائب

DIRECTION ..... مديرية

INSPECTION DES IMPOTS DE ..... قباضة الضرائب لـ

RECETTE DES IMPOTS DE ..... قابضة الضرائب لـ

COMMUNE DE ..... بلدية

NIS :

NIF :

Article d'imposition :

Mois de ..... 200 — شهر 200

Trimestre 200 ..... — فصل 200

A RAPPELER OBLIGATOIREMENT — للتذكير إجباريا

F. J.

M .....

(nom et prénom - raison sociale) (الاسم - اللقب - اسم الشركة)

Activité / Profession : ..... النشاط أو المهنة :

Adresse : ..... العنوان :

CODE ACTIVITE — رمز النشاط

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les PREMIERS JOURS DU MOIS. — التصريح يجب أن يقدم إلى قباضة الضرائب خلال الشهر الأول من الشهر

Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2% — الرسم على النشاط المهني بمعدل

Code	Opérations imposables — العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires — رقم الأعمال	Chiffre d'affaire imposable Recettes professionnelles imposables	Montant à payer (en DA)
C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%			
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%			
C 1 A 13	Affaires sans réfaction			
C 1 A 14	Affaires exonérées			
C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)			
1	Préciser autres taux de réfaction le cas échéant	TOTAL		

Acomptes IBS — تسبيقات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات

Code	Acomptes IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA)
E 1 M 10	Acompte provisionnel		
2		TOTAL	

IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS — الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والإتاوات الأخرى من المصدر ر ض د / ض أ ش

Code	Catégorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en DA)
E 1 L 20	IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères		Barème	
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements		10 %	
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire		15 %	
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes		50 %	
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source		.....	
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)		24 %	
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source		.....	
3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise .	TOTAL		

ENAG - ULC - Alger (2013)

وثائق إداريّة من وزارة التّربيّة الوطنيّة ومن مديريّة التّربيّةوإدارة التّعليم العالي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

بيان حول تاريخ استئناف العمل للموظفين الإداريين والتربويين للسنة الدراسية 2022-2023

تعلن وزارة التربية الوطنية أن تاريخ استئناف العمل للموظفين الإداريين والتربويين للسنة الدراسية 2022-2023 لجميع المناطق يكون كالآتي:

- بالنسبة للموظفين الإداريين: يوم الأحد 28 أوت 2022 صباحا؛
- بالنسبة للأساتذة: يوم الأربعاء 31 أوت 2022 صباحا.

هذا، وإذ تحيّي وزارة التربية الوطنية كل منتسبي القطاع، تتمنى للجميع عودة موفقة وتهيب بهم إلى التحضير الجيد والإستعداد لتأمين دخول مدرسي ناجح.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية تلمسان
مصلحة التوجيه و الامتحانات
رقم 429 /م ت/ م ت إ /2021

تلمسان في : 25 جوان 2021

أمر بمهمة

مديرة التربية
إلى
السيد (ة) : شارف سميرة
ت/ إ السيد(ة) مديرم/ بارمي الوابيني مغنية

طبقا للمادة السابعة من المرسوم التنفيذي رقم 315/08 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، يشرفني أن أحيطكم علما أنكم عينتم كمصحح بمركز التصحيح لامتحان شهادة التعليم المتوسط لدورة 2021.

مادة: اللغة العربية (مصحح)

لذا فإنكم مدعوون للالتحاق بمركز التصحيح : ثانوية البيروني مغنية

يوم : 2021/06/25 على الساعة السابعة و النصف صباحا ، للمشاركة في مختلف العمليات المتعلقة بسير الامتحان مستظهرين ببطاقة الهوية و هذا الأمر بمهمة .

يرجى توقيع الإشعار باستلام هذا الأمر و تسليمه قبل 2021/05/31 إلى رئيس المركز مرفوقا بالوثائق التالية :

1) صورة شمسية .
2) صك للحساب البريدي الجاري(مشطوب) .
3) كشف الراتب لشهر افريل و ماي 2021 .

مديرة التربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الديوان الوطني للخدمات الجامعية
الأمانة العامة
الرقم: .../د.و.خ.ج/2021 الجزائر في: 23 أوت 2021

إلى السيدات والسادة مديري الخدمات الجامعية

الموضوع: ف/ي طلب شهادة عدم الخضوع للضريبة في ملف المنحة
لفئة الأولياء الأجراء، المتعاقدين أو بدون عمل

- في ظل جائحة كورونا ونظرا للعدد المعتبر لطلبات المنحة المقدمة من طرف الطلبة الجدد في إطار الدخول الجامعي 2021-2022 وكذا تبسيطا للإجراءات الإدارية لاسيما فيما يخص ادراج شهادة عدم الخضوع للضريبة Extrait de rôle.

يشرفني أن أنهي الى علمكم أنه تم الاتفاق مع المصالح المعنية على الإجراءات التالية:

- اعفاء الطلبة وأولياءهم الأجراء أو المتقاعدين أو بدون عمل من تقديم شهادة عدم الخضوع للضريبة والاقتصار على تقديم كشف الراتب أو بيان التقاعد أو شهادة عدم العمل، حسب الحالة.
- مواصلة طلب مستخرج جداول الضرائب بالنسبة للأولياء الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنيا.

وعليه أطلب منكم العمل على النشر الواسع لهذه المعلومة (شبكات التواصل الاجتماعي، الإذاعات المحلية .....الخ) لتجنب تنقلهم الى مختلف قباضات الضرائب.

أولي أهمية بالغة على تنفيذ م ورد أعلاه
تحياتي الخالصة
عن الوزير و بالتفويض منه،

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Le Secrétaire Général

RéF :719 /SG/2022 Alger, le... 25 AVR. 2022.....

A Messieurs les Présidents des Conférences Régionales
(en communication avec les Chefs d'établissements)

Objet : Salon de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Dans le cadre de la célébration du 60ème Anniversaire de l'Indépendance de l'Algérie, j'ai l'honneur de vous informer que le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique organise le « Salon de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique », qui aura lieu **les 28 et 29 Juin à l'USTHB.** A cette occasion, des stands dédiés aux produits de la recherche et aux projets de fin d'études seront installés. Ainsi, les établissements sont invités à remplir le canevas sur les produits de la recherche, téléchargeable sur le site web de la DGRSDT (rubrique téléchargement) et le retourner avant le **21 Mai** à l'adresse suivante : salon@dgrsdt.dz, en vue d'une sélection par un comité des produits à exposer durant ce salon.

De ce fait, je vous demande de bien vouloir prendre les dispositions nécessaires pour informer l'ensemble des établissements d'enseignement supérieur relevant de votre région pour la réussite de ce salon.

Recevez, **Messieurs les Présidents des Conférences Régionales**, l'expression de mes cordiales salutations.

LE SECRETAIRE GENERAL

الأمين العام
إمضاء : غوالي

الجمهـورية الجـزائرية الديمقراطيه الشـعبيه
وزارة التعليـم العـالي و البـحث العلمي
المركز الجامعي - مغنية
معهد الآداب واللغات

كشف النقاط

السنة الدراسية : 2022/2021

اللقب : [illegible]

رقم التسجيل .

التخصص : دراسات لغويه

الإسم : -

الميدان : لغة وأدب عربي

المستوى : السنة الثانية

تاريخ ومكان الإزدياد : 11-02-2002 بـ : مغنية - تـلمسان

الفرع : الدراسات اللغوية

المحضرة للشهادة : ليسانس

السداسي	وحدة التعليم				اسم المواد المشكلة للوحدة التعليمية			النتائج المحصلة								
	الطبيعة	الرمز والعنوان	الرصيد	المعامل	العنوان	الرصيد	المعامل	المواد			الوحدة التعليمية			السداسي		
								العلامة	الرصيد	الدورة	العلامة	الرصيد	الدورة	العلامة	الرصيد	الدورة
السداسي 3	و.ت.أ 3.1	الأساسية 3.1	9	5	النص الأدبي الحديث	5	3	14.60	5	د1 21/22	15.44	9	د1 21/22	14.44	30	د1 21/22
					النقد الأدبي الحديث	4	2	16.70	4	د1 21/22						
	و.ت.أ 3.2	الأساسية 3.2	9	5	علم الصرف	5	3	15.00	5	د1 21/22	14.52	9	د1 21/22			
					اللسانيات العامة	4	2	13.80	4	د1 21/22						
	و.ت.م 3	المنهجية 3	9	6	نظرية الأدب	3	2	11.40	3	د1 21/22	13.13	9	د1 21/22			
					أسلوبية وتحليل الخطاب	3	2	11.00	3	د1 21/22						
					مدخل الى الأدب المقارن	3	2	17.00	3	د1 21/22						
	و.ت.إ 3	الإستكشافية 3	2	2	علم الدلالة	1	1	15.00	1	د1 21/22	15.00	2	د1 21/22			
					أصول النحو	1	1	15.00	1	د1 21/22						
	و.ت.أف 3	الأفقية 3	1	1	اللغة الأجنبية	1	1	15.75	1	د1 21/22	15.75	1	د1 21/22			
السداسي 4	و.ت.أ 4	الأساسية 4	18	10	نص أدبي معاصر	5	3	13.40	5	د1 21/22	13.82	18	د1 21/22	14.42	30	د1 21/22
					نقد عربي معاصر	4	2	13.30	4	د1 21/22						
					علم النحو	5	3	13.80	5	د1 21/22						
					لسانيات تطبيقية	4	2	15.00	4	د1 21/22						
	و.ت.م 4	المنهجية 4	9	6	مقاربات نقدية معاصرة	3	2	11.80	3	د1 21/22	14.47	9	د1 21/22			
					مدارس لسانية	3	2	16.20	3	د1 21/22						
					مدخل الى الآداب العالمية	3	2	15.40	3	د1 21/22						
	و.ت.إ 4	الإستكشافية 4	2	2	التعليمات العامة	1	1	16.00	1	د1 21/22	16.00	2	د1 21/22			
					علم الاجتماع اللغوي	1	1	16.00	1	د1 21/22						
	و.ت.أف 4	الأفقية 4	1	1	اللغة الأجنبية	1	1	17.00	1	د1 21/22	17.00	1	د1 21/22			

إجمالي الأرصدة المحصلة خلال السنة : 60

الدورة : 1

المعدل السنوي : 14.43

قرار لجنة المداولات : ناجح

إجمالي الأرصدة المحصلة خلال المسار : 120

في : 2022-07-19

رئيس القسم

أ. د رقّ محمد
رئيس قسم اللغة
و الأدب العربي

الملاحق.

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية — الديوان الوطني للامتحانات و المسابقات

0830

امتحان شهادة التعليم المتوسط

كشف نقاط المترشح الناجح

رقم التسجيل: .....

بناء على محضر لجنة المداولات، فإن مدير الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات يشهد أن :

المترشح [ة] : .....

المزداد [ة] في : .....بـ المقارين ـ ولاية ورقلة

المؤسسة: متوسطة سوفي محمد الهاشمي ـ رمز مؤسسة 3005 ـ ولاية ورقلة

قد تحصل[ت] في امتحان شهادة التعليم المتوسط دورة: 2019 على النقاط التالية:

اختبارات الامتحان	النقطة / 20	المعامل	المجموع
اللغة العربية	09.:	5	047.50
الرياضيات	10.50	4	042.00
اللغة الفرنسية لغة أجنبية أولى	09.00	3	027.00
علوم الطبيعة و الحياة	09.50	2	019.00
العلوم الفيزيائية و التكنولوجيا	13.50	2	027.00
التاريخ و الجغرافيا	08.50	3	025.50
التربية الاسلامية	15.50	2	031.00
التربية المدنية	14.00	1	014.00
اللغة الانجليزية لغة أجنبية ثانية	04.00	2	008.00
اللغة الأمازيغية	-----	2	----
التربية التشكيلية	--	--	--
التربية الموسيقية	--	--	--
التربية البدنية و الرياضية	16.73	1	16.73
المجمـــــوع العـــام		25	257.73

المعدل / 20	10	التقدير :	مقبول

حرر بـ: الجزائـــــر في: 2019/06/30

الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات

م. بن زهوان

تنبيه: لا يسمح بتغيير أي من هذا الكشف

وثائقمن المصالح الاقتصاديّة التّابعة لقطاع التّعليم:

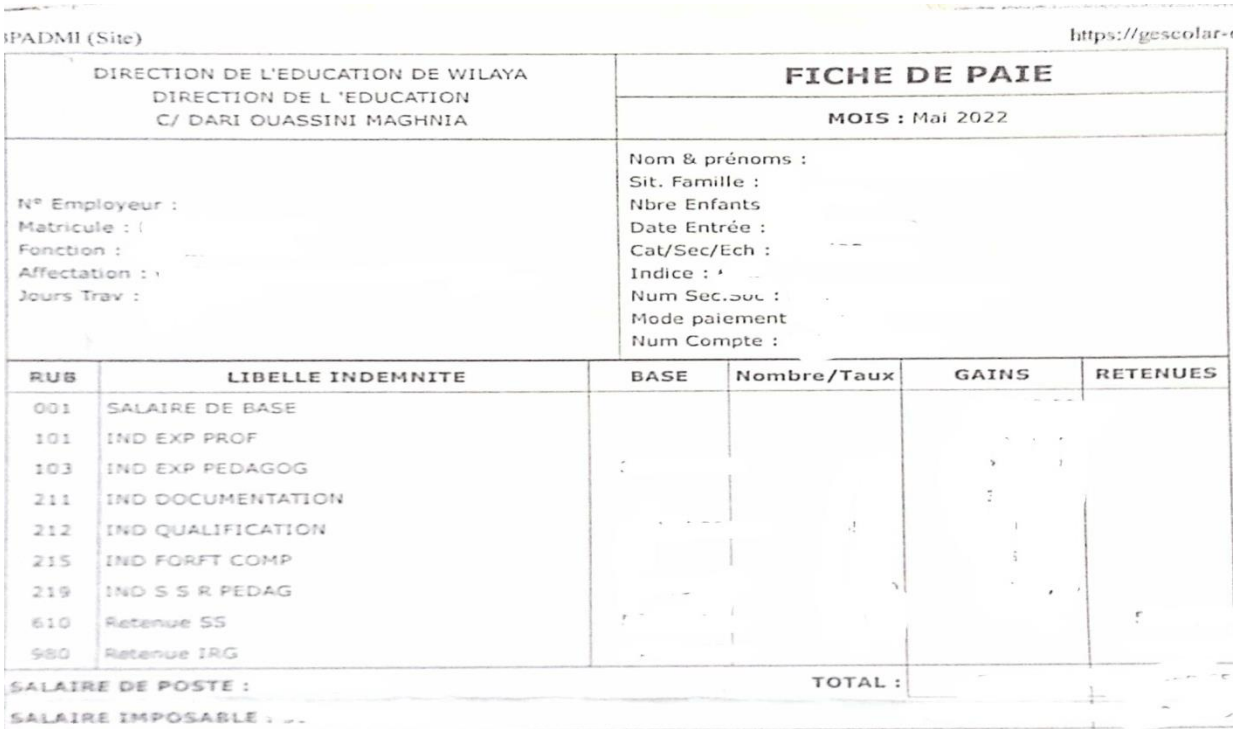

PADMI (Site) https://gescolar-

DIRECTION DE L'EDUCATION DE WILAYA
DIRECTION DE L 'EDUCATION
C/ DARI OUASSINI MAGHNIA

FICHE DE PAIE

MOIS : Mai 2022

N° Employeur :
Matricule :
Fonction :
Affectation :
Jours Trav :

Nom & prénoms :
Sit. Famille :
Nbre Enfants
Date Entrée :
Cat/Sec/Ech :
Indice :
Num Sec.Soc :
Mode paiement
Num Compte :

RUB	LIBELLE INDEMNITE	BASE	Nombre/Taux	GAINS	RETENUES
001	SALAIRE DE BASE				
101	IND EXP PROF				
103	IND EXP PEDAGOG				
211	IND DOCUMENTATION				
212	IND QUALIFICATION				
215	IND FORFT COMP				
219	IND S S R PEDAG				
610	Retenue SS				
980	Retenue IRG				

SALAIRE DE POSTE : TOTAL :

SALAIRE IMPOSABLE :

وثائق من إدارة الشّرطة:

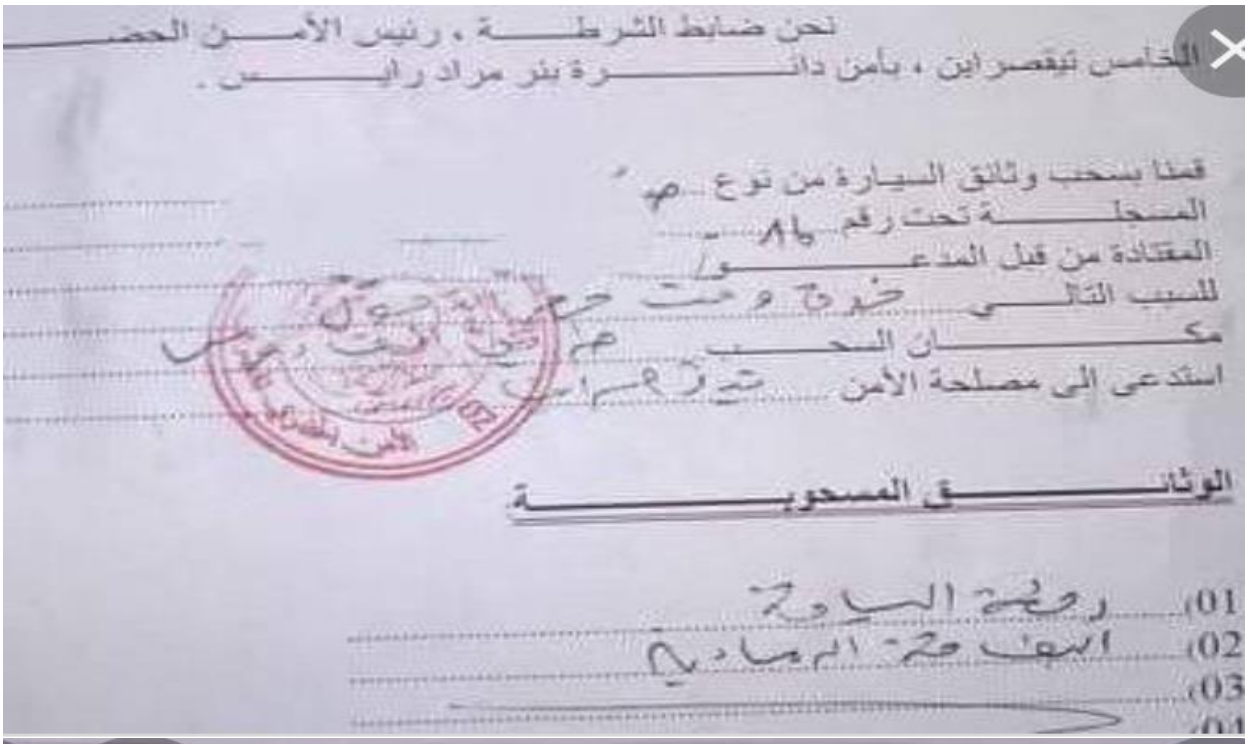

نحن ضابط الشرطة ، رئيس الأمن الحضـ
الخامس بقصراين ، بأمن دائـرة بئر مراد رايـس .

قمنا بسحب وثائق السيارة من نوع ..
المسجلة تحت رقم ..
المقتادة من قبل المدعو
للسبب التالي خرق وحت
مكان السحب
استدعى الى مصلحة الأمن

الوثائق المسحوبة

01) رخصة السياقة
02) البطاقة الرمادية
03)
04)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية
المديرية العامة للأمن الوطني

التكليف بالوضع في الحظيرة

- تنفيذا للمرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 2020/03/21 المتضمن الاجراءات الواجب اتخاذها من أجل الوقاية ومكافحة انتشار فيروس الكورونا.
- القرار الولائي رقم 1824 المؤرخ في 2020/03/21 المتضمن منع حركة التنقل ما بين الدوائر وما بين الولايات بواسطة وسائل النقل الجماعية العمومية والخاصة وكذلك حركة القطارات.

السيد: المكلف بالحظيرة البلدية :
يرجى منكم وضع المركبة في الحظيرة :
النوع : رونو الحاملة للترقيم 02278-398
اسم صاحبها
مقتادة من طرف
المدة: 10 أيام
السبب: خرق قرار الحجر الصحي

حرر بالسباعات في: 2020/03/26
ملازم أول للشرطة

خاص للمكلف بالحظيرة

ع في الحظيرة
خ والساعة:
المكلف وختمه

الإعطاء:
التاريخ والساعة
إمضاء المكلف وختمه.

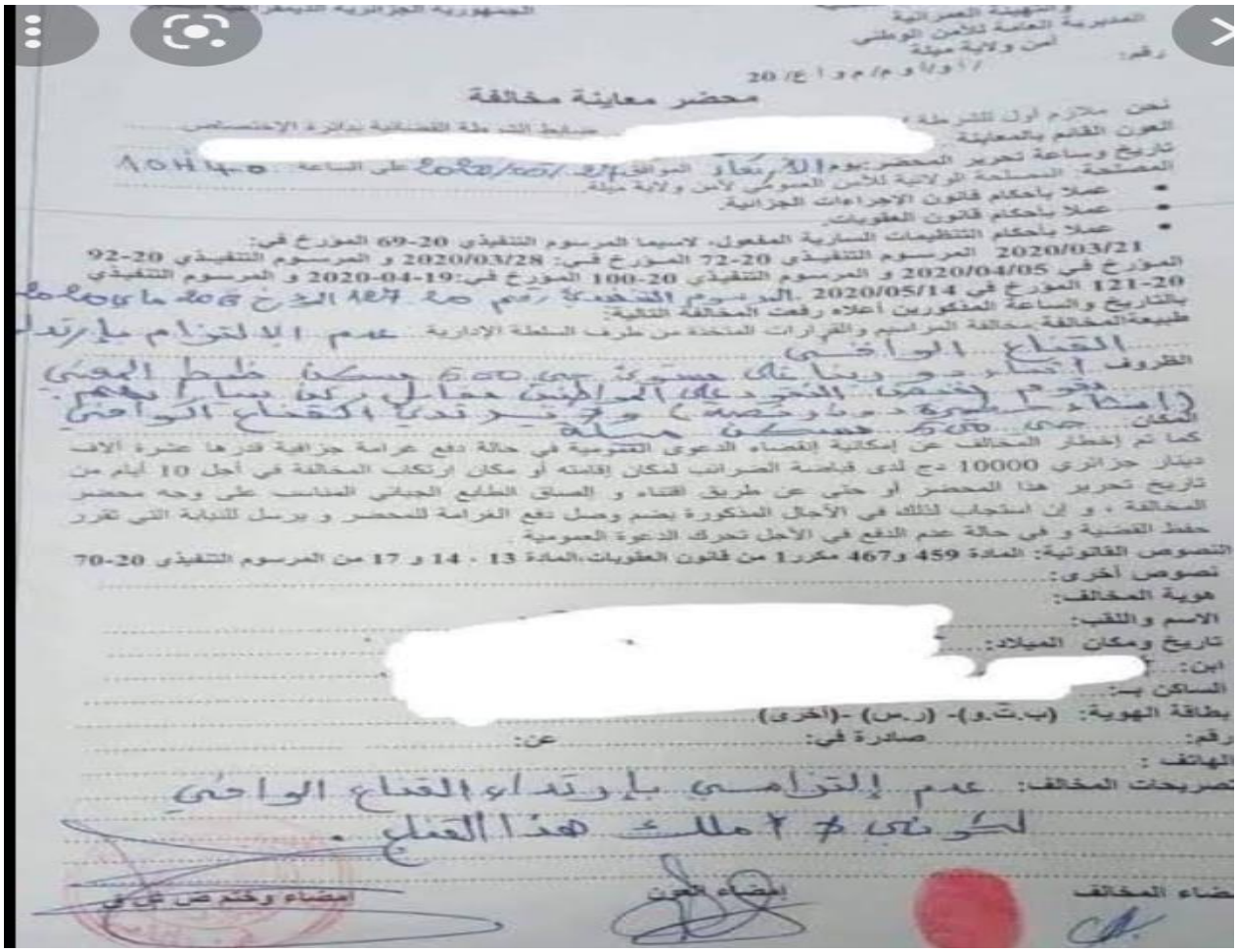

محضر معاينة مخالفة

نحن ملازم أول للشرطة ،
العون القائم بالمعاينة
تاريخ وساعة تحرير المحضر: يوم [illegible] على الساعة [illegible]
المصلحة: المصلحة الولائية للأمن العمومي لأمن ولاية ميلة.

- عملا بأحكام قانون الاجراءات الجزائية.
- عملا بأحكام قانون العقوبات.
- عملا بأحكام التنظيمات السارية المفعول، لاسيما المرسوم التنفيذي 20-69 المؤرخ في: 2020/03/21 المرسوم التنفيذي 20-72 المؤرخ في: 2020/03/28 و المرسوم التنفيذي 20-92 المؤرخ في 2020/04/05 و المرسوم التنفيذي 20-100 المؤرخ في: 2020-04-19 و المرسوم التنفيذي 20-121 المؤرخ في 2020/05/14 المذكورين أعلاه رفعت المخالفة التالية:

طبيعة المخالفة: مخالفة التراسيم والقرارات المتخذة من طرف السلطة الإدارية عدم الالتزام بإرتداء القناع الواقي

الظروف: [illegible] بسكنة حي 6.50 وسكنة خلط الهوى

المكان: [illegible] حي [illegible] بسكنة ميلة

كما تم إخطار المخالف عن إمكانية إقصاء الدعوى التصوية في حالة دفع غرامة جزافية قدرها عشرة آلاف دينار جزائري 10000 دج لدى قباضة الضرائب لمكان إقامته أو مكان ارتكاب المخالفة في أجل 10 أيام من تاريخ تحرير هذا المحضر أو حتى عن طريق الهاتف و المسلك الطبيعي المناسب على وجه محضر المخالفة ، و إن استجاب لذلك في الآجال المذكورة يضم وصل دفع الغرامة للمحضر و يرسل للنيابة التي تقرر حفظ القضية و في حالة عدم الدفع في الآجال تحرك الدعوى العمومية.

النصوص القانونية: المادة 459 و467 مكرر1 من قانون العقوبات،المادة 13 - 14 و 17 من المرسوم التنفيذي 20-70

نصوص أخرى:

هوية المخالف:

الاسم واللقب: [illegible]

تاريخ ومكان الميلاد: [illegible]

ابن: [illegible]

الساكن بـ: [illegible]

بطاقة الهوية: (ب.ت.و)- (ر.س) -(أخرى)

رقم: صادرة في: عن:

الهاتف :

تصريحات المخالف: عدم إلتزامي بإرتداء القناع الواقي لكوني لا أملك هذا القناع.

إمضاء وختم ض ش ق

إمضاء العون

إمضاء المخالف

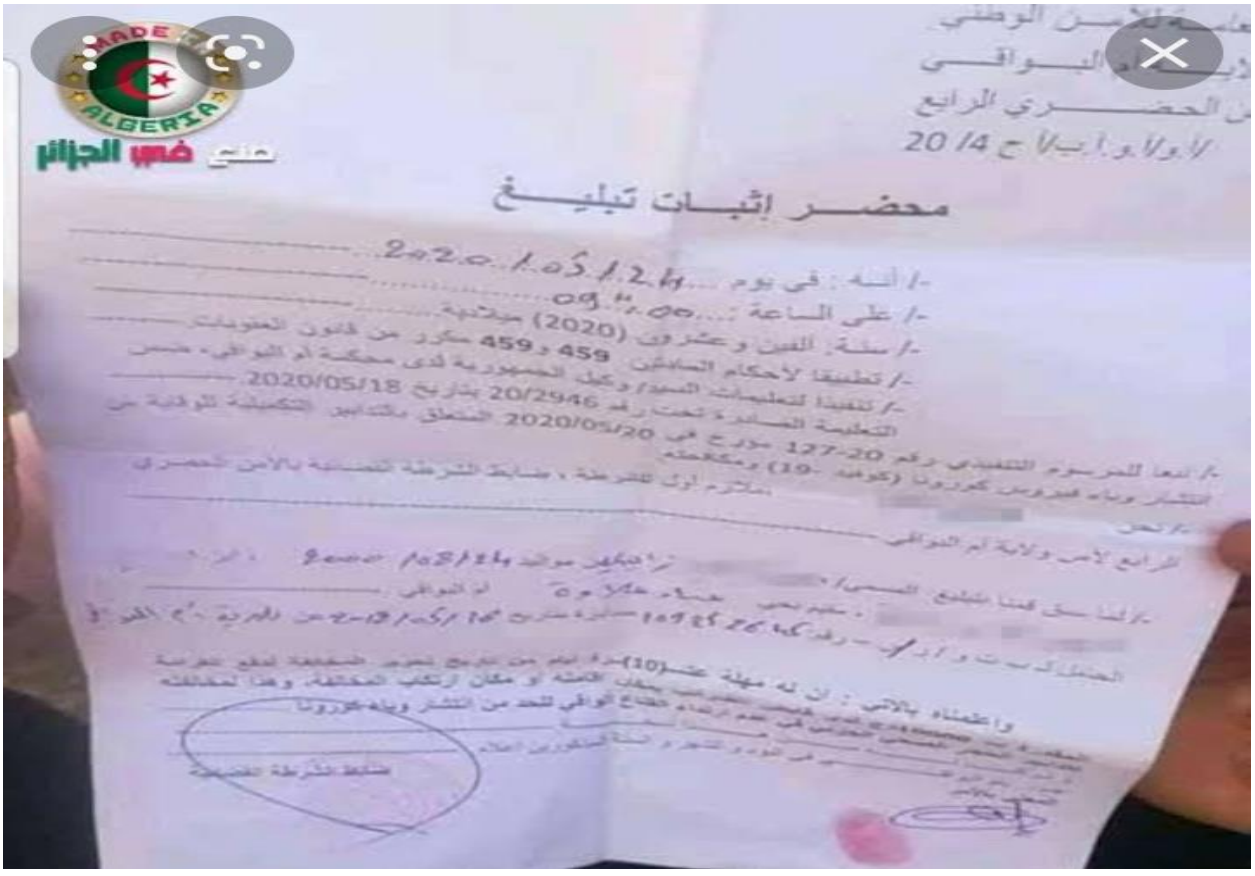

محضر إثبات تبليغ

-/ أنه : في يوم 2020/05/24

-/ على الساعة : 09h00

-/ سنة: الفين و عشرون (2020) ميلادية.

-/ تطبيقا لأحكام المادتين 459 و 459 مكرر من قانون العقوبات

-/ تنفيذا لتعليمات السيد/ وكيل الجمهورية لدى محكمة أم البواقي، حسب التعليمة الصادرة تحت رقم 20/2946 بتاريخ 2020/05/18

-/ إتبعا للمرسوم التنفيذي رقم 20-127 مؤرخ في 2020/05/20 المتعلق بالتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد -19) ومكافحته.

-/ إلحق ملازم أول للشرطة ، ضابط الشرطة القضائية بالأمن الحضري الرابع لأمن ولاية أم البواقي

-/ الذي سمح لنا بتبليغ السيد/ [illegible] المقيم بحي [illegible] أم البواقي

المدعو لكي يحضر شخصيا أمام ضابط الشرطة القضائية لدفع غرامة المخالفة المحررة في حقه من طرف [illegible] بتاريخ 2020/05/24 على الساعة 09h00 من أجل مخالفة [illegible] و ذلك في أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ تحرير هذا المحضر، و إعلامه بالآتي : أن له مهلة عشرة (10) أيام من تاريخ تحرير المحضر لدفع غرامة المخالفة المحررة في حقه بمكان إقامته أو مكان ارتكاب المخالفة، وهذا لمخالفته واجب الامتثال في عدم الخروج خارج إقليم الولاية أم البواقي للحد من انتشار وباء كورونا

ضابط الشرطة القضائية

وثائق إداريّة من المحكمة:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
شهادة الجنسية الجزائرية

مجلس قضاء: وهران
محكمة: وهران
رقم الترتيب: 14/42057ج

يشهد قاضي محكمة : وهران
بعد الإطلاع على الوثائق التالية:

1- شهادة ميلاد المعني بالأمر تحت رقم 08120 مكرر الصادرة من بلدية وهران ولاية وهران
2- شهادة ميلاد الأب تحت رقم 01988 مكرر الصادرة من بلدية وهران ولاية وهران
3- شهادة ميلاد الجد تحت رقم00005 الصادرة من بلدية وهران ولاية وهران

الإسم واللقب: رمضاني بديعة
المولود(ة) في: 2000/08/09 بـ: وهران
ابن(ة): مراد ابن: محمد
و ابن(ة): عبد العالم حمارية

من جنسية جزائرية طبقا للمادة 06 من الأمر رقم 86/70 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 المتضمن قانون الجنسية الجزائرية المعدل و المتمم بالأمر رقم 01.05 المؤرخ في 2005/02/27

حرر في : 2014/11/02
القاضي

الكتابة السابقة للإسم واللقب
RAMDANI BADIAA

لا تحدد صلاحية شهادة الجنسية بمدة زمنية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

كشف الأحكام بعقوبات سالبة للحرية والعقوبات التكميلية الصادرة عن جهات القضاء للجمهورية الجزائرية عن ارتكاب جناية أو جنحة
(المادة 632 من قانون الإجراءات الجزائية)

بطاقة رقم 3 صالحة لمدة 3 أشهر
كشف للأحكام السابقة و الحالة الجزائية المذكورة حسب البطاقات
للنيابة السوابق القضائية بأمانة الضبط لدى مجلس قضاء الجزائر

032 1000000026

الخاصة بالمدعو:
إبن: و:
المولود في: بـ: بلدية ، ولاية
الموطن:
المهنة: موظف الجنسية: جزائرية
الحالة العائلية: رقم عقد الميلاد:

مجلس القضاء أو المحكمة التي أصدرت الحكم	تاريخ الأحكام	طبيعة و مدة العقوبات: سنة	شهر	يوم	غرامة	تاريخ المخالفات	التهمة	طبيعة الجريمة	طبيعة الحكم	الملاحظات بخصوص تنفيذ العقوبة

awraabaljazair.com

يطلب الاعلام حالة و اخيرا

أمين الضبط

القاضي المكلف بالمركز الوطني للسوابق القضائية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

باسم الشعب الجزائري

حكم

مجلس قضاء: الجزائر
محكمة: الدار البيضاء
القسم الاجتماعي
استعجالي

رقم الجدول: 19/01875
رقم الفهرس: 19/02260
تاريخ الحكم: 19/04/22
مبلغ الرسم/ 1500 دج

بالجلسة العلنية المنعقدة بمقر محكمة الدار البيضاء
بتاريخ: الثاني و العشرون من شهر أفريل سنة ألفين و تسعة عشر
برئاسة السيد (ة): بوزيد فاطيمة قاضي
و بعضوية السيدين: ممثل أرباب العمل
و: ممثل العمال
و بمساعدة السيد (ة): حميدي سعيدة أمين ضبط

صدر الحكم الآتي بيانه

بين: مؤسسة بريد الجزائر ، شخص معنوي ، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ممثلة بشخص المدير العام

و بين / الاتحادية الوطنية لعمال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة ممثلة من قبل الامين العام اوكال مصطفى

بين :
1): مؤسسة بريد الجزائر ، شخص معنوي ، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ممثلة بشخص المدير العام — مدعي — حاضر
العنوان: بالمديرية العامة لبريد الجزائر ، المجموعة رقم 01 القسم رقم 04 شارع الاعمال بلدية باب الزوار ولاية الجزائر
المباشر للخصام بنفسه

ضد /
1): الاتحادية الوطنية لعمال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة ممثلة من قبل الامين العام اوكال مصطفى — مدعى عليه — معتبر حاضر
العنوان : 26 نهج زيغود يوسف الجزائر
المباشر للخصام بنفسه

بيان وقائع الدعوى

- بموجب عريضة إفتتاحية استعجالية مسجلة من ساعة الى ساعة مودعة لدى أمانة ضبط مح...
الدار البيضاء بتاريخ 22/04/2019 تحت رقم 18/1875 أقامت المدعية بريد الجزائر م...
في مسيرها ، ممثلة بواسطة ممثلها القانوني متى دليلة دعوى إستعجالية ضد المدعى عليه
الاتحادية الوطنية لعمال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الرقمنة نقابة م...
بواسطة ممثلها القانوني ، جاء فيها على الخصوص :
انه استلمت العارضة بتاريخ 21/04/2019 مراسلة من المدعى عليها موضوعها الاضراب...
العمل من تاريخ 28/04/2019 الى غاية 30/04/2019 ، وانه طبقا للمادة 35 من قانون...
02 ان عرقلة حرية العمل كل عمل من شانه ان يمنع العامل او المستخدم من الالتحاق بمكان...
العمل المعتاد ومنعهم من استئناف نشاطهم المهني او مواصلته ان الاضراب الذي دعت اليه...

22 أفريل 2019

صفحة 1 من 3

رقم الجدول: 19/01875
رقم الفهرس: 19/02260

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

تكليف با لحضور للجلسة

المادتان 440،439 من قانون الإجراءات الجزائية

...قضاء الوادي
...الجدولة
...غرفة الجزائية رقم : 01
...قضية رقم: 14/03248
...تاريخ الجلسة: 2014/10/15

الاطلاع عبر الأنترنت
المستخدم : p1403248
كلمة السر : dixy8648

إن النائب العام لدى مجلس قضاء الوادي

طبقا للمادتين 440،439 من قانون الإجراءات الجزائية

يكلف المدعو بن عروبة محمد ابن:لخضر و عروبة حادة
الساكن بـ اميه ونسة الوادي
المتهم بـ : // التجمهر غير المسلح
طبقا للمواد القانونية المادة 97 ف2،المادة 98 ف1 من قانون العقوبات.
بالحضور شخصيا لجلسة الغرفة الجزائية رقم : 01 المحددة ليوم 2014/10/15 القاعة رقم 2
على الساعة 13:00 بمجلس قضاء الوادي بـ صفته متهم غير مستأنف
في القضية المتبعة ضد عوين رشيد/ عزاوي ايوب/ براهمي عبد الحميد/ بوبكر يعقوب/ سلطان يوسف/ بن عروبة محمد/ شيرو اسعد/
رقم 14/03248 الموضوع جنحة التجمهر غير المسلح

يبلغ السيد النائب العام الشخص المذكور أعلاه أنه سوف يحكم عليه في حضوره أو في غيبته إن كان متهما أو مسؤولا مدنيا ، وإن كان ضحية أو طرفا ... عليه أحكام المادة 246 من قانون الإجراءات الجزائية ، وإن كان شاهدا فحتم حضوره ... الإدلاء بالشهادة أو الإدلاء بشهادة مزورة تنال بما يطالب عليها القانون

حرر بـ الوادي في 2014/09/07
النائب العام

سلم في 2014/09/23
ختم المحضر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الديوان العمومي للمحضر القضائي
الأستاذ/ بوفليح أمير.
محضر قضائي لدى محكمة برج بوعريريج
مجلس قضاء برج بوعريريج
عنوان مكتبه حي الاستقلال
برج بوعريريج

محضر تكليف بالوفاء
(المادة 612-613 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية)

رقم القضية:

لفائدة:

ضد:

بتاريخ: من شهر سنة ألفين وتسعة عشر (- -2019)
وعلى الساعة:
نحن بوفليح أمير محضر قضائي لدى محكمة برج بوعريريج ومجلس قضاء برج بوعريريج الموقع أدناه.
الكائن عنوان مكتبه بحي الاستقلال برج بوعريريج.
بطلب من السيد:
عنوانه:
وتنفيذا للحكم الصادر عن محكمة ، القسم ، بتاريخ: ، تحت رقم الجدول: ، رقم الفهرس: المشهور بالصيغة التنفيذية.
كلفنا/
الساكن بـ/
مخاطبين/ صفته:
الحامل: رقم:
الصادرة عن: بتاريخ
بتنفيذ منطوق الحكم كمايلي:

وأن يدفع بين ايدينا مبلغ المصاريف قضائية وأتعاب التنفيذ إلى غاية هذا الإجراء (**** دج تبليغ حكم، **** دج تبليغ سند تنفيذي، **** دج تكليف بالوفاء، ***** دج محضر عدم تنفيذ أو محضر تنفيذ)

ونبهناه/ بأن له مهلة خمسة عشر يوما (15) للوفاء تسري من تاريخ تبليغه هذا المحضر وإلا نفذ عليه جبرا بكافة الطرق القانونية المتاحة.
ولكي لا يجهل ما تقدم
وإثباتا لذلك بلغنا وخاطبنا كما ذكر أعلاه وسلمنا نسخة من هذا المحضر للمخاطب طبقا للقانون.
توقيع المخاطب المحضر القضائي

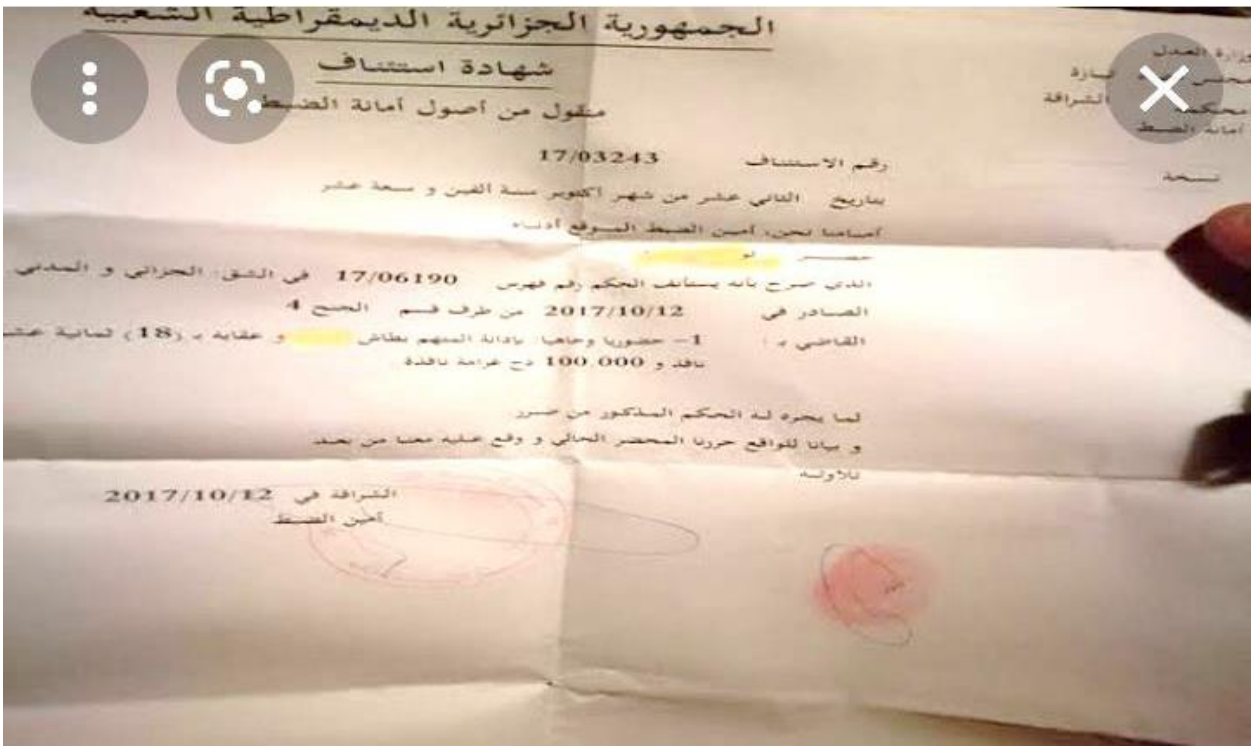
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

شهادة استئناف

مقبول من أصول أمانة الضبط

رقم الاستئناف 17/03243

بتاريخ التاني عشر من شهر أكتوبر سنة ألفين و سبعة عشر

أمامنا نحن، أمين الضبط الموقع أدناه

الذي صرح بأنه يستأنف الحكم رقم فهرس 17/06190 في الشق الجزائي و المدني

الصادر في 2017/10/12 من طرف قسم الجنح 4

القاضي بـ: 1- حضوريا وجاهيا بإدانة المتهم بطاش و عقابه بـ (18) ثمانية عشر

نافذ و 100.000 دج غرامة نافذة

لما يجوز له الحكم المذكور من ضرر

و بيانا للواقع حررنا المحضر الحالي و وقع عليه معنا من بعد

تلاوته

التراقد في 2017/10/12

أمين الضبط

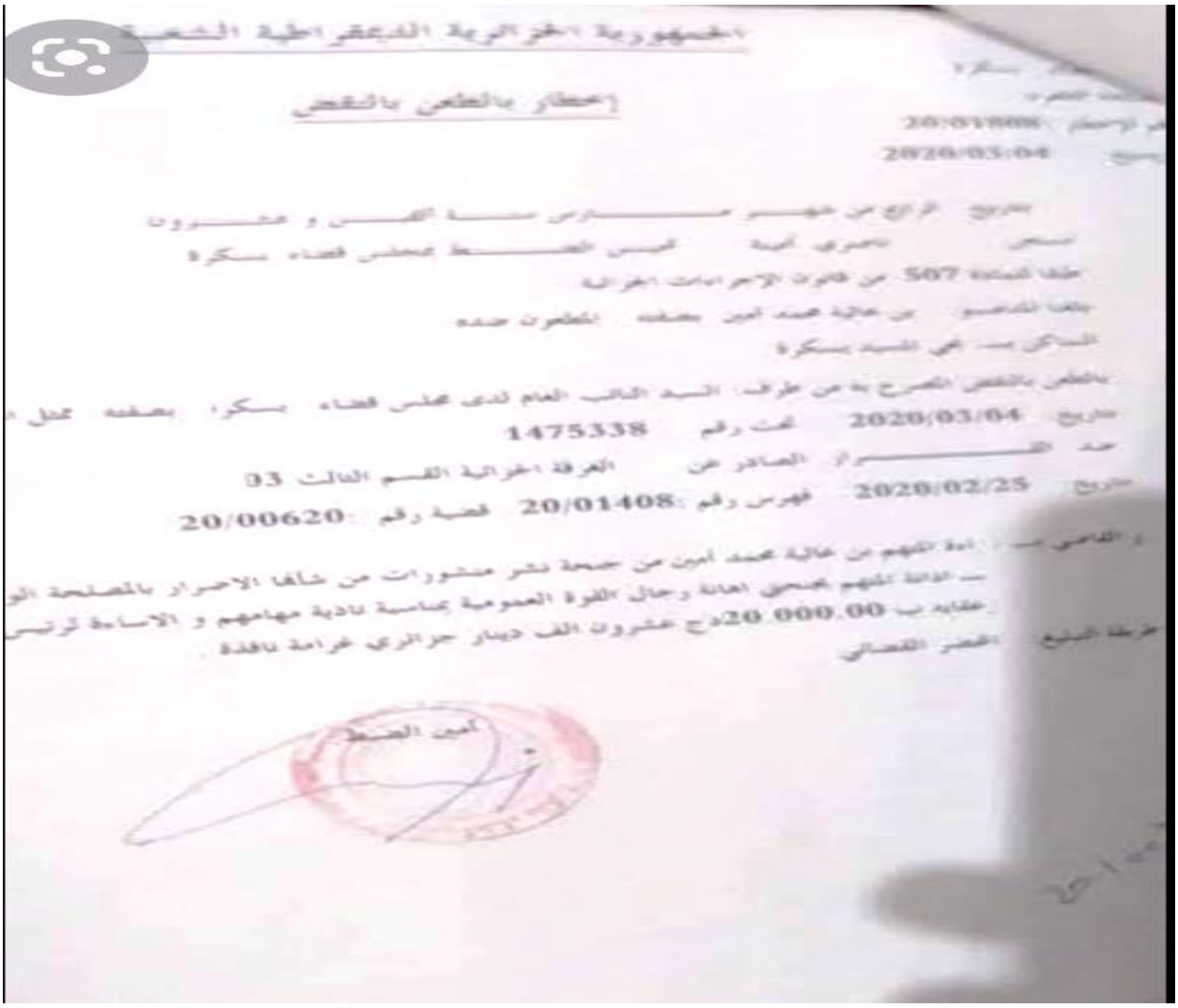

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إخطار بالطعن بالنقض

20/01408

2020/03/04

بتاريخ الوارد من جهة مجلس قضاء بسكرة

بسجن بالحبس المحبوس بمحبس قضاء بسكرة

طبقا للمادة 507 من قانون الإجراءات الجزائية

بلغنا المدعو بن عائلة محمد أمين بصفته المطعون ضده

الساكن بـ بحي النسيم بسكرة

بالطعن بالنقض المصرح به من طرف السيد النائب العام لدى مجلس قضاء بسكرة بصفته ممثل

بتاريخ 2020/03/04 تحت رقم 1475338

ضد القرار الصادر عن الغرفة الجزائية القسم الثالث 33

بتاريخ 2020/02/25 فهرس رقم 20/01408 قضية رقم 20/00620

و القاضي بـ : إدانة المتهم بن عائلة محمد أمين من جنحة نشر منشورات من شأنها الإضرار بالمصلحة الو

- إدانة المتهم بمحبس العانة رجال القوة العمومية بمناسبة تأدية مهامهم و الأسابقة لرئيس

عقابه ب 20.000.00 دج عشرون ألف دينار جزائري غرامة نافذة

طرفنا للتبليغ بالحضر القضائي

أمين الضبط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

باسم الشعب الجزائري

صيغة تنفيذية

المادة 601 من ق.إ.م.إ

مجلس قضاء تيبازة

محكمة: الشراقة

رقم الفهرس: 18/04332

تاريخ الحكم/الأمر): 2018/05/21

وبناء على ما تقدم، فإن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

تدعو وتأمر جميع المحضرين وكذا كل الأعوان الذين طلب إليهم ذلك، تنفيذ هذا الحكم وعلى النواب العامين ووكلاء الجمهورية لدى المحاكم مد يد المساعدة اللازمة لتنفيذه، وعلى جميع قادة وضباط القوة العمومية تقديم المساعدة اللازمة لتنفيذه بالقوة عند الاقتضاء، إذا طلب إليهم ذلك بصفة قانونية.

و بناءا عليه وقع هذا الحكم.

الختم

رئيس أمانة الضبط

الملحق رقم (6) قرارات وزاريّة حول تعميم استعمال اللّغة العربيّة:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الشباب والرياضة

الأمين العام

MINISTERE DE LA JEUNESSE
ET DES SPORTS

Le Secrétaire Général

مذكرة

2033 ... وخ.ص.ع

2021 ... 21

إلى السيدات و السادة :

- المدراء العامون و المدراء المركزيون
- مدراء الشباب و الرياضة للولايات
- مدراء المؤسسات تحت الوصاية .

الموضوع: ف/ي تعميم استعمال اللغة الوطنية

طبقا لتعليمات السيد وزير الشباب و الرياضة التي أكد فيها على ضرورة تعميم استعمال اللغة الوطنية في كل المراسلات الداخلية للقطاع على المستوى الوطني، المطلوب منكم اتخاذ كل الإجراءات الضرورية مع مصالحكم الإدارية لضمان تنفيذ هذه التعليمة ابتداءا من تاريخ 01 نوفمبر 2021، و لا يسمح أي تهاون أو تقصير في تجسيدها ابتداء من هذا التاريخ.

الأمين العام بالنيابة

سليمان طيابي

نسخة على سبيل عرض حال للسيد الوزير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التكوين والتعليم المهنيين

تعميم استعمال اللغة العربية

السيدات والسادة:

-إطارات الإدارة المركزية،
-مديري التكوين والتعليم المهنيين بالولايات،
-المدراء العامون لمؤسسات الدعم،
-مدراء معاهد التكوين والتعليم المهنيين.

تكريسا للمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، مثلما هو منصوص عليه في الباب الأول من الدستور، سيما المادة الثالثة منه التي تؤكد على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة.

وعلى هذا الأساس، المطلوب منكم، إستعمال اللغة العربية في ميدان التدريس المضمون على مستوى المؤسسات التكوينية التابعة للقطاع وفي كل المراسلات الصادرة عن مصالحكم إبتداءا من هذا التاريخ . أولي أهمية خاصة للتطبيق الصارم لفحوى هذه التعليمة.

وزير التكوين والتعليم المهنيين
الدكتور.مرابي ياسين

@MFEP GOV
WWW.MFEP.GOV.DZ

السيدات والسادة

المفتش العام للمفتش العام للعمل

المراقب العامون والمدراء المركزيون بالوزارة،

مدراء التشغيل الولائيون

الموضوع: بخصوص تعميم استعمال اللغة العربية

طبقا لاحكام دستور الدولة الجزائرية ولاسيما المادة الثالثة (03) منه التي تنص على أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية" وطبقا للقانون رقم 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية ولاسيما في مواده 9، 10، 11 و 20 والتي تلزم احكامها جميع الادارات والمؤسسات على استعمال اللغة العربية وحدها في تحرير المراسلات والسجلات والعقود وغيرها من المعاملات.

وعليه يسعدني عليكم الشروع حال تلقيكم لهذه التعليمة اتخاذ التدابير التي من شانها ضمان التطبيق الصارم للاحكام المذكورة أعلاه، والمتمثلة في الاستعمال الحصري للغة العربية في جميع المراسلات والتقارير ومحاضر الاجتماعات وكذا الوثائق الصادرة عن هيئتكم مهما كان نوعها سواء الداخلية أو في التعامل مع الادارات والمؤسسات. كما اطلب منكم ايداء تعليماتكم إلى جميع مصالحكم للحرص على تجسيد مضمون التعليمة دون أي تهاون أو تقصير.

هذا ولي الامل قصوى للتنفيذ الصارم لمقتضيات هذه التعليمة وتابعها عن كثب.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربيّة:

- **المعاجم والقواميس:**

1/ جون سوان وآخرون، معجم اللّغويّات الاجتماعيّة، ترجمة: فوّاز محمّد الرّاشد العبد الحقّ وعبد الرّحمن حسني أحمد أبو ملحم، دار وجوه للنّشر والتّوزيع، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللّغة العربيّة، الرّيّاض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1440هـ/2019م.

2/ الشّركة الوطنيّة لأشغال التّركيب الكهربائيّ، قاموس عربيّ فرنسيّ، الجزائر، 1989م.

3/ صابر محي الدّين، المعجم الموحّد، المنظّمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، تونس، 1989م.

4/ طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحيّة جديدة، قاموس مصطلحات الثّقافة والمجتمع،ترجمة: سعيد الغانمي، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 2010م.

5/ الكيالي عبد الوهّاب ، موسوعة السّياسة، دار الهدى للنّشر والتّوزيع، ج3.

6/ ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم، معجم لسان العرب، المجلّد الحادي عشر، دار صادر للنّشر، بيروت، دت.

ـ معجم لسان العرب، المجلّد الثّاني، دار صادر للنّشر، بيروت، دت.

7/ Dictionnaire de linguistiques et langues, Larousse Italie, sep/ 1999.
8/ Dictionnaire de linguistique français- arabe, D jarousse, Lebanon.
9/ Paul Robert, Le Petit Robert, Rédaction dirigée par Alain Rey et Josette Rey– Debove Paris:[Le Robert], 1992, t, l.

- **الكتب:**

1/ إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، مكتبة الشّروق الدّوليّة، مصر، ط4، 2004م.

2/ الإبراهيمي البشير، آثار الإمام محمّد البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م، ج3.

3/ الإبراهيميّ خولة طالب، الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، عناصر من أجل مقاربة اجتماعيّة لغويّة للمجتمع الجزائري، دار الحكمة، الجزائر، ط2، 2007م.

4/ إبراهيم فوزي طه، الكلزة رجب أحمد، المناهج المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندريّة، 2000م.

5/ إبرير بشير، دراسات في تحليل الخطاب غير الأدبيّ، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن، 2010م.

6/ إحدادن زهير، تطوّر الصّحافة الجزائريّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1990م.

7/ الأخضر غزال أحمد، المنهجيّة العامّة للتّعريب المواكب، معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب، الرّباط، 1997م.

8/ بعلبكّي رمزي منير وآخرون، اللّغة والهويّة في الوطن العربيّ، إشكاليّات تاريخيّة وثقافيّة وسياسيّة، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، 2013م.

9/ بكال صونيا، الازدواجيّة اللّغويّة، مجلّة اللّغة الأمّ، دار هومة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2009م.

10/ بلعيد صالح، دروس في اللّسانيّات التّطبيقيّة، دار هومة، الجزائر، ط1،2000م.

ــ في الهويّة الوطنيّة، دار الأمل، الأردن، ط1،2007م.

ــ محاضرات في قضايا اللّغة العربيّة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة/الجزائر، دط، دت.

ــ منافحات في اللّغة العربيّة، دار الأمل، الجزائر، دط، 2006م.

11/ بورديو بيير، الرّمز والسّلطة، ترجمة: عبد السّلام بن عبد العالي، ط3،دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 2007م.

12/ بورنان عمر، تخطيط السّياسة اللّغويّة، مجلّة اللّغة الأمّ، دار هومة للطّباعة والنّشر، الجزائر،ط1، 2004م.

13/ بوطاجين السّعيد، التّرجمة والمصطلح، دراسة في إشكاليّة ترجمة المصطلح النّقدي الجديد، الدّار العربيّة للعلوم، ناشرون/ منشورات الاختلاف، 2009م.

14/ بوطالب عبد الهادي، حق اللّغة (المخلوق الحيّ) في الوجود والبقاء والتّطوّر والوحدة، دار الكتاب، ط1، 1424هـ/2003م.

15/ البوعمراني محمّد صالح، في علم الدّلالة العرفاني، مكتبة علاء الدّين، صفاقس، ط1، 2009م.

16/ ابن تيمية تقيّ الدّين أحمد، مجموعة الفتاوى،المجلّد 32،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1425هـ/2004م.

17/ الثّعالبيّ عبد الرّحمن ، فقه اللّغة وسرّ العربيّة للثّعالبي، المكتبة العصريّة، صيدا، لبنان، ط2،1420هـ/2000م.

18/ الجابري محمّد عابد، الخطاب العربيّ المعاصر، دراسة تحليليّة نقديّة،مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، ط5، 1994م.

19/ الجاحظ عمرو بن بحر ، البيان والتّبيين، ج1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.

20/ الجرجاني عليّ بن محمّد الشّريف، كتاب التّعريفات، مكتبة لبنان، ناشرون، 2000م.

21/ الجندي أنور، الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللّبنانيّ ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، 1402هـ/1982م.

22/ ابن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصريّة، دط، ج1.

23/ الجيلالي عبد الرّحمن، تاريخ الجزائر العام، ج1، منشورات دار مكتبة الحياة، الجزائر، ط2، 1384هـ/1965م.

24/ الجيلاني بن يشّو، دراسات في اللّسانيّات التّطبيقيّة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2015م.

25/الحاج صالح عبد الرّحمن، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، الجزء الأوّل، موفم للنّشر، الجزائر، 2012م.

ــ بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، الجزء الثّاني، موفم للنّشر، الجزائر، 2012م.

26/حاطوم نور الدّين، تاريخ القوميّات في أوربّا، القوميّة الألمانيّة والاشتراكيّة، ج5، دار الفكر، سوريا، ط1، 1982م.

27/الحبّاني محمّد عزيز، تأمّلات في اللّغو واللّغة، دار الكتاب العربيّ، ليبيا، تونس، 1980م.

28/حجازي محمود فهمي، اتّجاهات السّياسة اللّغويّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، ط1، الرّياض، 1436هـ/2015م.

29/حركات مصطفى، العربيّة بين البعد اللّغويّ والبعد الاجتماعيّ، دار الآفاق، 2017م.

30/الحصريّ ساطع ، أبحاث مختارة في القوميّة العربيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1985م.

31/عبد الحيّ عبد الحقّ، لغتنا العربيّة والسّياسة، دار العربيّ للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1900م.

32/ولد خليفة محمّد العربي، الجزائر المفكّرة والتّاريخيّة، دار الأمّة، الجزائر، 1999م.

ــ المسألة الثّقافيّة وقضايا اللّسان والهويّة، شركة التّوزيع فالة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2005م.

33/الخولي محمّد علي، الحياة مع اللّغتين (الثّنائيّة اللّغويّة)، جامعة الملك سعود، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1988م.

34/داود محمّد محمّد ، اللّغة كيف تحيا؟ ومتى تموت؟، دار النّهضة، ط1، يناير 2016م.

35/الدّعدي مقبل بن علي ، أثر السّياسة في اللّغة، العربيّة أنموذجا، مركز نماء للبحوث والدّراسات، دراسات فكريّة (7)

36/الرّافعي مصطفى صادق، تحت راية القرآن، المعركة بين القديم والجديد، دار المحرّر الأدبيّ للنّشر والتّوزيع، 1974م.

37/ الزّبّون فوّاز عبد الحقّ، دور التّخطيط اللّغويّ في خدمة اللّغة العربيّة والنّهوض بها، منشورات مجمع اللّغة العربيّ الأردنيّ، الأردن، ط1، 2009م.

38/زرهوني الطّاهر، التّعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنّشر، 1993م، طبع المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الجزائر، 1994م، الإيداع القانوني السّداسي الثّاني 1993م.

39/سجوان ميجل، وليام ف. مكاي، التعليم وثنائيّة اللّغة، ترجمة: إبراهيم بن حمد القعيد ومحمّد عاطف مجاهد محمّد، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1995م.

40/سرّاج نادر، الشّباب والتّغيّر في العالم العربيّ، لغة الشّعار السّياسيّ: المضامين والدّلالات، ضمن استكتاب جماعيّ: اللّغة والهويّة في الوطن العربيّ، إشكالات تاريخيّة وثقافيّة وسياسيّة.

41/سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثّقافيّ، ج3، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1998م.

ــالحركة الوطنيّة في الجزائر 1900-1930م، ج2،ط4، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت.

42/السّعران محمود، اللّغة والمجتمع، رأي ومنهج، ط2، الإسكندرية، 1963م.

43/سعيد إدوارد، الاستشراق،ترجمة: محمّد عناني، رؤية للنّشر والتّوزيع، ط1.

ــ تغطية الإسلام، ترجمة: محمّد عناني، رؤية للنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2005م.

ــ الثّقافة والإمبرياليّة، ترجمة: كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، ط3.

44/سلامة عبد الرّحمن، التّعريب في الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وزارة الإرشاد القومي، دمشق، 1976م.

ــ التّعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرّسميّة، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1981م.

45/السّنبل عبد العزيز بن عبد الله، التّربيّة في الوطن العربيّ على مشارف القرن الحادي والعشرين،المكتب الجامعيّ الحديث، الإسكندريّة، 2002م.

46/السيّد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلاميّ، مؤسّسة شباب الجامعة للطّباعة والنّشر، الإسكندريّة، 1982م.49/

47/شاكر سالم، الأمازيغيون اليوم، ترجمة: عبد الله زارو، مؤسّسة تاوالت للثّقافة الأمازيغيّة، المغرب، دط.

48/الشّريف سامي، أيمن منصور ندا، اللّغة الإعلاميّة، المفاهيم، الأسس، التّطبيقات، مركز جامعة القاهرة للتّعليم المفتوح، القاهرة، 1425هـ/2004م.

49/الضّبيب أحمد بن محمّد، اللّغة العربيّة في عصر العولمة، ط2، مكتبة العبيكان، الرّياض، 2006م.

50/طوليفصون جيمس، السّياسة اللّغويّة، خلفياتها ومقاصدها، ترجمة: محمّد خطّابي، تقديم: عبد الغني أبو العزم، مؤسّسة الغني للنّشر والتّوزيع، الرّباط، المغرب، ط1، 2007م.

51/العبودي عبد الكاظم، تأمّلات في الخطاب الجامعيّ، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، دط، 2008م.

52/عزّوز أحمد، خاين محمّد،العدالة اللّغويّة في المجتمع المغاربيّ بين شرعيّة المطلب ومخاوف التّوظيف السّياسويّ، الفهرسة أثناء النّشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2014م.

53/عشراتي سليمان، الشّخصيّة الجزائريّة، الأرضيّة التّاريخيّة، دار الغرب للنّشر والتّوزيع، وهران، الجزائر، ط2، 2002م.

54/عبد العظيم أحمد عبد العظيم، التّخطيط اللّغويّ لتأصيل الهويّة العبريّة في فلسطين، دراسات في جغرافيّة اللّغات، بحث مقدّم إلى مؤتمر الهويّة واللّغة في الوطن العربيّ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، 1433هـ/2012م.

55/العقّاد صالح، دراسة مقارنة للحركات القوميّة في ألمانيا، إيطاليا،الولايات المتّحدة وتركيا، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، القاهرة، 1967م.

56/العلويّ محمّد الطّيّب، بين الأصالة والتّغريب، الجزائر، 1998م.

57/عمّار بسّام، الخوري شحاذة، التّعريب في الوطن العربيّ- واقعه ومستقبله،المنظّمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، إدارة التّربيّة، تونس، 1996م.

58/عمامرة رابح تركي، أصول التّربيّة والتّعليم، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، ط2، الجزائر، 1990م.

ـ الشّيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التّربيّة والتّعليم، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1997م.

59/علي مجيد حسام الدّين، إشكاليّة التّعدّديّة الثّقافيّة في الفكر السّياسيّ المعاصر، جدليّة الاندماج والتّنوّع، سلسلة أطروحات الدّكتوراه، 85، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2010م.

60/علي بن محمّد، معركة المصير والهويّة في المنظومة التّعليميّة، دار الأمّة، الجزائر، ط1، 2001م.

61/عياصرة محمّد معن، نظم وسياسات التّعليم، دار وائل للنّشر، البحرين، 2011م.

62/بن عيسى حنفي، واقع التّرجمة في الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، دراسات عن واقع التّرجمة في الوطن العربيّ، المنظّمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، تونس، 1985م.

63/الغازي محمّد، السّرتيزكريّاء، السّياسات اللّغويّة في العالم العربيّ، الرّؤى والبدائل، مختبر القيم والمجتمع والتّنميّة بشراكة مع شبكة ضياء للمؤتمرات والدّراسات، دط، دت.

64/غرمادي جولييت، اللّسانة الاجتماعيّة، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، ط1، بيروت، لبنان، 1990م.

65/الفاخري سالم عبد الله، علم النّفس العامّ، ج1،مركز الكتاب الأكاديميّ.

66/الفاسي الفهري عبد القادر ، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة بحثا عن بيئة طبيعيّة، عادلة، ديمقراطيّة، وناجعة، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ط1، بيروت، لبنان، سبتمبر 2013م.

67/فضيل عبد القادر، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، دار الأمّة، الجزائر، 2009م.

ـ المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، جسور للنّشر والتّوزيع، ط2، الجزائر، 2013م.

/فلاق محمّد، الآليات التّنفيذيّة في التّخطيط اللّغويّ ودوره في إنجاح السّياسة اللّغويّة، استكتاب جماعيّ: محمّد العربي ولد خليفة، أهمّية التّخطيط اللّغويّ، اللّغات ووظائفها، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2012م.

68/الفيصل سمر روحي، قضايا اللّغة العربيّة في العصر الحديث، نادي تراث الإمارات للنّشر، الإمارات، ط1، 2009م.

69/فيصل شكري، المجتمعات الإسلاميّة في القرن الأوّل، نشأتها، مقوّماتها، تطوّرها اللّغويّ والأدبيّ، ملتزم الطّبع والنّشر: مكتبة المثنّى ببغداد والخانجي بمصر، مطابع دار الكتاب العربيّ، مصر، 1471هـ/1952م.

70/الفلاي إبراهيم صالح، ازدواجيّة اللّغة: النّظريّة والتّطبيق، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنيّة أثناء النّشر، ط1، 1417هـ/1996م.

71/القاسمي علي، علم المصطلح، أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، بيروت، لبنان، 2019م.

72/قدّور عبد الله ثاني، سيميائيّة الصّورة، مغامرة سيميائيّة في أشهر الرّسالات البصريّة في العالم، دار السّحاب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2008م.

73/كالفي لويس جان، أيّ مستقبل للّغات، الآثار اللّغويّة للعولمة، ترجمة: جان ماجد جبّور، مؤسّسة الفكر العربيّ للتّرجمة والطّبع والنّشر، بيروت، لبنان، ط1، 1439هـ/2018م.

ـ كالفي لويس جان، حرب اللّغات والسّياسات اللّغويّة، ترجمة: حسن حمزة، ط1، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، 2008م.

ـ كالفي لويس جان، السّياسات اللّغويّة، ترجمة: محمّد يحياتن، الدّار العربيّة للعلوم – ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 2008م.

74/كوبر روبرت، التّخطيط اللّغويّ والتّغيّر الاجتماعيّ، ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثّقافة العامّ، ط1، القاهرة،2006م.

75/كولماس فلوريان، دليل السّوسيولسانيّات، ترجمة: خالد الأشهب ومجدولين النّهيبي، مراجعة: د.ميشال زكريا، إعداد وترجمة ونشر: المنظّمة العربيّة للتّرجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط1، كانون الأوّل (ديسمبر)، 2009م.

ـ اللّغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، 2000م.

76/كولنز جون، اللّغة المتوحّشة، ترجمة: أحمد بن راشد بن سعيد، جودي للنّشر والإعلام، 2010م.

77/لبّاد ناصر، دساتير الجزائر، دار المجد للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط2، 2010م.

78/اللّجنة الدّائمة للرصيد اللّغويّ الوظيفيّ، الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ، جامعات المغرب العربيّ (الجزائر، تونس، المغرب)، ط1، الجزائر، 1975م.

79/عبد اللّطيف عماد، تحليل الخطاب السّياسيّ، البلاغة، السّلطة، المقاومة، دار كنوز المعرفة العلميّة، ط1، 2020م.

80/لوبون غوستاف، حضارة العرب، طبعة القاهرة، 1367هـ/1948م.

81/المبارك محمّد، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العربيّة وعرض لمنهج العربيّة الأصيل في التّجديد والتّوليد، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

82/مرسي محمّد منير، الإصلاح والتّجديد التّربويّ في العصر الحديث، عالم الكتب، طبعة مزيدة ومنقّحة، القاهرة، 1996م.

83/مزيد بهاء الدّين محمّد، تبسيط التّداوليّة، من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السّياسيّ، شمس للنّشر والتّوزيع، ط1، القاهرة، 2010م.

84/المسدّي عبد السّلام، السّياسة وسلطة اللّغة، الدّار المصريّة اللّبنانيّة، القاهرة،ط1، 2007م.

ـ العرب والانتحار اللّغويّ، دار الكتب الجديدة المتّحدة، ط1، بيروت، 2011م.

ـ الهويّة العربيّة والأمن اللّغويّ، دراسة وتوثيق، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، ط1، بيروت، تمّوز/ يوليو، 2014م.

85/المسيري عبد الوهّاب محمّد، اللّغة والمجاز بين التّوحيد ووحدة الوجود، دار الشّرق، ط1، القاهرة، 1422هـ/2002م.

86/مصطفى محسن، في المسألة التّربويّة نحو منظور سوسيولوجيّ متفتّح، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء، المغرب، 2002م.

87/المعتوق أحمد محمّد، الحصيلة اللّغويّة، أهمّيتها، مصادرها ووسائل تنميتها، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافيّة شهريّة يصدرها المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م.

88/معروف نايف، خصائص العربيّة وطرائق تدريسها، دار النفائس، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م.

89/معوّض أحمد نازلي، التّعريب والقوميّة العربيّة في المغرب العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط1، بيروت، لبنان، تمّوز/ يوليو، 1986م.

90/المناصرة عزّ الدّين، الهويّات والتّعدّديّة اللّغويّة، قراءات في ضوء النّقد الثّقافيّ المقارن، الصّايل للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، 2014م.

91/الموسى نهاد، اللّغة العربيّة في العصر الحديث، قيم الثّبوت وقوى التّحوّل، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1428هـ/2007م.

92/ميشال زكريا، قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، دراسات لغويّة اجتماعيّة نفسيّة مع مقارنة تراثيّة، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1993م.

93/الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دت.

ـ تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النّهضة الجزائريّة، الجزائر، 1964م.

94/ناشف أحمد، تعريب التّعليم في الجزائر بين الطّرح النّظريّ والطّرح الإيديولوجيّ، كنوز الحكمة، دط، 2011م.

95/بن نعمان أحمد، التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، الشّركة الوطنيّة للنّشر، الجزائر، 1981م.

ـ التّعريب بين المبدأ والتّطبيق، دار الأمّة، الجزائر، 1987م.

96/نهر هادي، علم اللّغة الاجتماعيّ عند العرب، مكتبة لسان العرب، الجامعة المستنصريّة، العراق، ط1، 1408هـ/1988م.

97/هتلر أدولف، كفاحي، ترجمة: لويس الحاج، بيسان للنّشر والتّوزيع والإعلام، ط2، 1995م.

98/وافي علي عبد الواحد، علم اللّغة، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط9، 2004م.

ـ اللّغة والمجتمع، دار النّهضة بمصر، 1971م.

99/الوناس منصف، الدولة والمسألة الثّقافيّة في المغرب العربي، ط1، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، 1995م.

100/اليازجي إبراهيم، لغة الجرائد، الضّياء، القاهرة، 1998م.

المجلّات والدّوريّات:

1/الأوراغي محمّد، التّعدّد اللّغويّ وانعكاساته على النّسيج الاجتماعيّ، منشورات كلّيّة الآداب، ط1، الرّباط، 2002م.

2/البريدي عبد الله، التّخطيط اللّغويّ...تعريف نظريّ ونموذجيّ، ورقة بحثيّة ألقيت في الملتقى التّنسيقيّ للجامعات والمؤسّسات المعنيّة باللّغة العربيّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، الرّياض، 2013م.

3/بضياف سعاد، بوجملين لبّوخ، أثر الهويّة اللّغويّة في تطوّر اللّغة العربيّة، مجلّة الأثر، العدد 25، جوان 2016م.

4/بلعقّون تهامي، واقع استعمال اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائريّة، مقال منشور ضمن أعمال اليوم الدّراسي العاشر: اللّغة العربيّة في التّعليم الجامعيّ بين الواقع والمأمول، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، أفريل2016م.

5/بلعيد صالح، الإصلاح التّربويّ والتّردّي اللّغويّ، مجلّة مخبر الممارسات اللّغويّة، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، العدد 21، 2014م.

ـ الأمم الحيّة أمم قويّة بلغاتها، نماذج تجارب دوليّة، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة، الجزائر، 2012م.

ـ التّخطيط اللّغويّ في الجزائر، ضمن استكتاب جماعيّ، محمّد العربيّ ولد خليفة، أهمّيّة التّخطيط اللّغويّ –اللّغات ووظائفها– الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، 2012م.

ـ التّخطيط اللّغويّ والضّرورة المعاصرة، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، دط، الجزائر، 2012م.

ـاللّغة الأمّ والواقع اللّغويّ في الجزائر، مجلّة اللّغة العربيّة، المجلّد 5، العدد 2، 2003م.

المازيغيّة في خطر، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2011م.

ـالمواطنة اللّغويّة، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، كلّيّة الآداب واللّغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، الجزائر، 2015م.

ـالنّخبة والمشاريع الوطنيّة، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، دط، الجزائر، 2014م.

ـهموم لغويّة، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، الجزائر، دط، دت.

6/بوترعة عبد الحميد، واقع الصّحافة الجزائريّة المكتوبة في ظلّ التّعدّديّة اللّغويّة، "الخبر اليومي"، "الشّروق اليومي"، "الجديد اليومي"، مجلّة الدّراسات والبحوث الاجتماعيّة، جامعة الوادي، العدد 08، سبتمبر 2014م.

7/بوشلاغم هند، إشكالية تأسيس المشروع التّربويّ وإصلاح المنظومة التّربويّة في الجزائر، مجلّة التّميّز الفكريّ للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، جامعة الشّاذلي بن جديد، كلّية العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، الطّارف،العدد الخامس، 2021م.

8/بوشلّوش محمّد، الإذاعة الجزائريّة، النّشأة والمسار، 2014م،مجلّة الإذاعة الجزائريّة، الجزائر، العدد 16.

9/تريكي مبارك، السّياسة اللّغويّة في الجزائر والتّنميّة البشريّة،مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، العدد 17، جامعة تيزي وزّو، 2012م.

10/الجبّوري خالد ناجي أحمد، صعوبات تدريس التعبير الشفهي في المرحلتين المتوسطة والإعدادية من وجهة نظر المدّرسين، مجلة الفتح، العدد51، أيلول لسنة 2012م.

11/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،وزارة التّعليم الابتدائي والثّانويّ، التّعريب في الجزائر (مرحلتي الابتدائيّ والثّانويّ)، ملف منشور في مجلّة الأصالة، عدد خاص بالتعريب، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973م.

12/ الحاج صالح عبد الرّحمن، إعادة الاعتبار للّغة العربيّة في المجتمع العربيّ، مجلّة اللّغة العربيّة، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، المجلّد 11، العدد 1، الجزائر.

13/حجازي محمود فهمي، دور المصطلحات الموحّدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، مجلّة اللّسان العربيّ، العدد 47، 1999م.

14/خروبات محمّد، الأبعاد الثّقافيّة والإيديولوجيّة للفرنكوفونيّة بالمغرب، كتاب مجلّة البيان، المنتدى الإسلاميّ، المكتبة الشّاملة الحديثة، العدد 177، السّنة 17،1423هـ/ يوليو 2002م.

15/ولد خليفة محمّد العربي، اللّغة والهويّة والتّعدّديّة اللّسانيّة، منبر حوار الأفكار، العدد 17، تشرين الثّاني/ نوفمبر، 2006م.

16/الدّجّاني بسمة أحمد صدقي، عالميّة العربيّة لغة وثقافة في فجر الألفيّة الثّالثة، مجلّة دراسات، العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلّد 44، العدد 1، الجامعة الأردنيّة، 2017م.

17/دربال بلال، السّياسة اللّغويّة، المفهوم والآليّة، مجلّة المخبر في اللّغة والأدب الجزائريّ، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد العاشر، 2014م.

18/زيتوني نصيرة، واقع اللّغة العربيّة في الجزائر، مجلّة العلوم الإنسانيّة، جامعة النّجاح للأبحاث، المجلّد 27، العدد10، 2013م.

19/سالم نصيرة، تالي جمال، الإصلاحات التّربويّة في الجزائر، أيّ مفهوم للإصلاح؟ مجلّة دفاتر المخبر، جامعة محمّد خيضر، بسكرة المجلّد 7، العدد 1.

20/السّعدي عبد الرّزّاق عبد الرّحمن، مقوّمات العالميّة في اللّغة العربيّة وتحدّياتها في عصر العولمة، مجلّة آفاق الثّقافة والتّراث، مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث دبي، العدد الثّالث والسّتّون، شوّال 1429هـ.

21/الصّبّاغ زهير، التّهجين اللّغويّ للخطاب العربيّ، مجلّة التّراث والمجتمع، العدد 42، 2006/2005م، إصدارات مركز دراسات التّراث والمجتمع الفلسطينيّ.

22/صحراوي عزّ الدّين، اللّغة العربيّة في الجزائر: التّاريخ والهويّة، مجلّة كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، جوان، 2009م.

23/صوريّة فرج الله، زمّام نور الدّين، تقويم مردود المنظومة التّربويّة في مرحلة التّعليم الثّانويّ، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العدد 19، جوان 2015م.

24/عيسى عوده برهومة، تمثّلات اللّغة في الخطاب السّياسيّ، مجلّة عالم الفكر، العدد 1، المجلّد 36، سبتمبر 2007م.

25/القاسمي علي، العربيّة الفصحى وعامّياتها في السّياسة اللّغويّة، مجلّة المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، دط، 2008م.

ـ التّرجمة في تجربة المغرب العربيّ، مجلّة العربيّة والتّرجمة، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، العدد 9، السّنة 2012م.

26/كايد محمود إبراهيم، العربيّة الفصحى بين الازدواجيّة والثّنائيّة، المجلّة العلميّة لجامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانيّة والإداريّة، المجلّد الثّالث العدد الأوّل، 2002م.

27/الكوخي محمّد، الأمازيغيّة المعياريّة بين اختلاق لغة جديدة وصناعة الوهم الإيديولوجيّ، مجلّة تبيّن للدّراسات الفكريّة والثّقافيّة، المجلّد2،العدد7، 2014م.

28/لبصير نور الدّين، تجاذبات اللّغة والهويّة بين الأصالة والاغتراب، مجلّة جسور المعرفة، مخبر تعليميّة اللّغة وتحليل الخطاب، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشّلف، المجلّد1، العدد4، ديسمبر 2015م.

29/لشهب أحمد، تقويم سياسة إصلاح المنظومة التّربويّة في الجزائر، مجلّة دراسات نفسيّة وتربويّة، العدد الثّاني عشر، مارس 2015م.

30/المجلس الأعلى للّغة العربيّة، مجلّة اللّغة العربيّة، العدد 1، الجزائر، سنة 1999م.

31/محمّد أحمد، اللّغة العبريّة والجهود الصّهيونيّة لإحيائها، مجلة جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السّعوديّة، مج 18، 2005م.

32/محمود بن عبد الله المحمود، التّخطيط اللّغويّ والسّياسة اللّغويّة، تأصيل نظريّ، مجلّة التّخطيط والسّياسة اللّغويّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدّولي لخدمة اللّغة العربيّة، السّنة الثّالثة، العدد السّادس، 1439هـ/2018م.

33/محمود بن عبد الله المحمود، البغدادي زكي أبو النّصر، تخطيط المتن اللّغويّ في اللّغة التّركيّة، استقراء تاريخيّ، مجلّة رسالة المشرق، جامعة الملك.

34/مطلوع أحمد، التّشريع اللّغويّ، مجلّة المخبر، المجمع اللّغويّ للّغة، الجزائر، العدد 7، 2008م.

35/المسدّي عبد السّلام ، في الخطاب السّياسيّ، اللّغة والسّياسة، مجلّة ثقافات، كلّيّة الآداب، جامعة البحرين، 2008م.

36/الودغيري عبد العلي، الفرنكوفونيّة في إفريقيا، مجلّة الموقف، العدد 13-14، المغرب، 1992م.

الملتقيات العلميّة:

1/الرّبعي بن سلامة، اللّغة العربيّة بين الاستجابة لمتطلّبات التّنميّة وهاجس المحافظة على الهويّة، استكتاب جماعي ضمن أعمال المؤتمر السّنويّ للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة: اللّغة والهويّة في الوطن العربيّ، إشكاليّات التّعليم والتّرجمة والمصطلح، ج2، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، قطر، 2012م، ط1، بيروت، كانون الثّاني/يناير، 2013م.

2/سي حاج محمّد، م. طيب، ما هو الحرف المناسب لكتابة الأمازيغيّة: حرف تفيناغ؟ الحرف اللّاتينيّ؟ الحرف العربيّ؟ ضمن استكتاب جماعيّ: اللّغة العربيّة والبرلمانيّ، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، كلّيّة الآداب واللّغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، 2015م.

3/الشّيخ علي هداية هداية إبراهيم، تصوّر مقترح قائم على أشكال التّداخل اللّغويّ لبناء برامج تعليم اللّغة العربيّة للطّلّاب الأوربّيّين، بحث مقدّم في المؤتمر الدّوليّ الرّابع للّغة العربيّة.

3/عزّوز أحمد، التّخطيط اللّغويّ والمصطلحات المحايثة، أعمال الملتقى حول: التّخطيط اللّغويّ، جامعة وهران، ج1، 2012م.

4/قادري حسين، دور وسائل الإعلام في انتشار اللّغة العربيّة في الجزائر، أعمال اليوم الدّراسي حول: دور وسائل الإعلام في نشر اللّغة العربيّة وترقيتها، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2004م.

5/كامل علي محمّد، معالجة التّعريب في العلوم الهندسيّة، دراسة مقدّمة إلى مؤتمر تعريب التّعليم العالي في الوطن العربيّ، بغداد، 4-1978/03/7.

6/لبيض سالم، المسألة اللّغويّة في تونس: من أجل مقاربة سوسيو-سياسيّة، استكتاب جماعيّ ضمن أعمال المؤتمر السّنويّ للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، اللّغة والهويّة في الوطن العربيّ، إشكاليّات تاريخيّة

وثقافيّة وسياسيّة، ج1، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، قطر، 2012م، ط1، بيروت، كانون الثّاني/يناير، 2013م.

7/المياحيكاضم، التّعدّد والازدواج في ضوء السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ، ملتقى التّخطيط اللّغويّ، ج1، 2012م.

رسائل الدّكتوراة:

1/بوخلف فايزة، التّرجمة في الجزائر، الواقع والتّحدّيّات، إشراف: جازية فرقاني، بحث مقدّم لنيل شهادة الدّكتوراه، تخصّص: التّرجمة، معهد التّرجمة، جامعة أحمد بن بلّة، وهران1، 2016/2015م.

2/التّوسية نعيمة، الكتابات اللّغويّة في الجزائر، مذكّرة تخرّج لنيل إجازة، إشراف: محمّد درويش،جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المملكة المغربيّة،1994/1993م./

3/عبد المجيد الطّيّب عمر، منزلة اللّغة العربيّة بين اللّغات المعاصرة، دراسة تقابليّة، رسالة دكتوراه في اللّغة العربيّة، قسم الدّراسات النّحويّة واللّغويّة، كلّية اللّغة العربيّة، جامعة أم درمان، السّودان، 1431هـ/2010م.

المقالات الإلكترونيّة:

1/إدراوي العيّاشي، أزمة اللّغة العربيّة في الإعلام المعاصر، مقال إلكتروني منشور في مجلّة الفيصل الإلكترونيّة، 23 ديسمبر 2015م، على الرّابط: https://www.alfaisalmag.com

2/الحاج صالح عبد الرّحمن، التّجديد اللّغويّ الشّامل، من بحوث المؤتمر السّابع لمجمع اللّغة العربيّة بدمشق، مقال إلكتروني منشور على موقع منتدى مجمع اللّغة العربيّة على الشّبكة العالميّة، على الرّابط: www.m-a-arabia.com آخر تحديث: 2019/01/02–10:19 صباحا.

3/الحارثي إبراهيم بن أحمد مسلم، أثر التّعليم باللّغة الأجنبيّة على التّعليم باللّغة العربيّة، بحث منشور على موقع منتدى مجمع اللّغة العربيّة على الشّبكة العالميّة على الموقع: www.m-a-arabia.com، بتاريخ: 2016/03/05م، على السّاعة: 06:20.

4/حذامي محجوب، ضمن أكبر معارك الهويّة، حجّار يروي خبايا التّعريب بالجزائر، موقع الشّروق أونلاين، 2018/12/26م، على الرّابط: https://www.echoroukonline.com

5/حسن محمّد فؤاد، فضائل لغة القرآن، مقال إلكتروني منشور في شبكة الألوكة الشّرعيّة، 1431هـ/2010م، على الرّابط: www.alukah.net

6/حسين محمّد، د. عثمان سعدي: اللّوبي الفرنكوفونيّ العميل يعيق استعادة الجزائر سيادتها اللّغويّة، مقال إلكتروني منشور على موقع الاتّحاد، 15 يناير 2006م، على الرّابط:www.alittihad.ae

7/الحلبيّ هنا، متى يجب أن يبدأ الطّفل بتعلّم لغة أجنبيّة إضافة إلى لغته الأمّ؟مقال إلكتروني منشور على موقع عنب بلدي على الرّابط: www.enabbaladi.net تاريخ آخر تحديث: 2016/01/10م، على السّاعة: 9:53صباحا.

8/حمادة سلوى، الهويّة ولغة التّعليم في البلدان العربيّة، دراسة تحليليّة حول اللّغة والهويّة العربيّة في مواجهة عصر المعلومات والعولمة،مقال منشور على الرّابط: www.alarabiahconferences.org

9/خالدي بشير، الجمعيّة الجزائريّة للدّفاع عن اللّغة العربيّة، مقال إلكترونيّ منشور على موقع: www.kenanaonline.com، بتاريخ: 16 سبتمبر 2007م.

10/الخوري شحاذة، دور جامعة الدّول ومؤسّساتها وأجهزتها في ميدان التّرجمة تخطيطا وإنتاجا، مجلّة واتا، العدد 4، على الموقع: www.wata.cc.وينظر: موقع المعهد: www.isat.dz

11/دورليان سامي، مفارقات الجزائر في مشاهد عمرانيّة لوسط العاصمة، مقال إلكتروني منشور على موقع درج، على الرّابط: www.daraj.com

12/السّليم فرحان، اللّغة العربيّة ومكانتها بين اللّغات، موقع صيد الفوائد على الرّابط: www.saaid.net

13/الشّروق أونلاين، مقال بعنوان: 13 نقطة سوداء في إصلاحات ابن زاغو وابن بوزيد، الجزائر،02013/03/30م، على الرّابط: https://www.echoroukonline.com

14/قائمة القنوات الإذاعيّة الجزائريّة على الموقع الإلكتروني: الإذاعات المحلّيّة- الإذاعة الجزائريّة- البثّ الحيّ، على الرّابط: https://radioalgerie.dz

15/قيراطمحمّد،الجزائر والفرنكوفونيّة، مقال إلكتروني منشور على موقع جريدة البيان الإماراتيّة،29 أكتوبر 2002م، على الرّابط: https://www.albayan.ae/opinions/2002-10-29-1.1368350

16/لحياني عثمان، تبّون يتحضّر لإلغاء استخدام اللّغة الفرنسيّة في القطاع الرّسميّ، مقال إلكتروني منشور على مجلّة العربيّ الجديد بتاريخ 27 أكتوبر 2021م، على الرّابط: www.alaraby.co.uk

17/لوصيف سفيان، اللّغة العربيّة في الدّساتير والمواثيق الرّسميّة في الجزائر، قراءة في الإيديولوجيّة والممارسة، مقال إلكتروني منشور على الرّابط: www.alarabiah.org

18/المديني توفيق، الجزائر أمام قضيّة التّعريب...مجدّدا، مقال إلكترونيّ منشور على موقع العربي الجديد،1أغسطس 2017م على الرّابط: https://www.alaraby.co.uk

19/مرتاض عبد الملك، اللّغة العربيّة في القرن الحادي والعشرين في المؤسّسات التّعليميّة في الجمهوريّة الجزائريّة، الواقع والتّحدّيات واستشراف المستقبل، مقال إلكتروني على الرّابط: www.majma.org

20/موقع الدّساتير الجزائريّة:

www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution.htm

21/موقع مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، على الرّابط: www.crstdla.edu.dz

22/نكّال فاطمة، الممارسات البيداغوجيّة والإصلاحات التّربويّة في الجزائر، دراسة حالة، مجلة إنسانيات في الإنتربولوجيا والعلوم الاجتماعية في الجزائر، عدد 60-61-2013م، على الرّابط: https://journals.openedition.org/insaniyat/14025

الدّساتير:

1/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، حزب جبهة التّحرير الوطنيّ، دستور 1963م، المطبعة الوطنيّة الجزائريّة، الجزائر،1963م.

2/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، دستور 1976م، المادّة الثّالثة.

3/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، دستور1989م، المؤسّسة الوطنيّة للنّشر.

4/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، دستور 1996م، العدد 81، الأمر رقم 96-30المؤرّخ في 10 شعبان 1417هـ الموافق لـ 21 ديسمبر 1996م، المعدّل والمتمّم للقانون رقم 91-05 المؤرّخ في 30 جمادى الآخرة 1411هـ الموافق لـ 16 يناير 1991م المتعلّق بتعميم استعمال اللّغة العربيّة.

5/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الجريدة الرّسميّة رقم 25 المؤرّخة في 14أفريل2002م، ديباجة دستور2002م.

6/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة،الدّستور الجزائريّ، مع ملحق القراءات السّابقة، 2008/1963م، المادّة الثّالثة مكرّر، دط، الجزائر، 2014م.

7/دستور الجمهوريّة الفرنسيّة، قانون النّورة الفرنسيّة اللّغويّ رقم 92-554المؤرّخ في 25 جوان 1992م.

النّصوص والمواثيق الوطنيّة:

1/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، جبهة التّحرير الوطنيّ، ميثاق الجزائر 1964م، مجموعة النّصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأوّل لجبهة التّحرير الوطنيّ، أبريل 1964م، المطبعة الوطنيّة الجزائريّة، الجزائر.

2/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الميثاق الوطنيّ 1976م، الشّركة الجزائريّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1996م.

3/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الميثاق الوطنيّ، 1976م، المعهد التّربويّ الوطنيّ، الجزائر.

4/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، وزارة الإعلام والثّقافة، النّصوص الأولى لجبهة التّحرير الوطنيّ، 1962/1954م، مركّب الطّباعة، الرغاية، الجزائر، دط، 1979م.

القوانين التّشريعيّة:

1/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، الأمانة العامّة للحكومة، قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة، 2008م.

2/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، البرلمان (مجلس الأمّة)، القانون العضويّ رقم 99-02،1999م.

3/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،تقرير اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة.

4/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،المجلس الأعلى للتّربيّة، المبادئ العامّة للسّياسة التّربويّة الجديدة وإصلاح التّعليم الأساسيّ، مارس 1998م.

5/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،المجلس الأعلى للّغة العربيّة، دليل منشورات المجلس الأعلى للّغة العربيّة، 2012م.

6/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،المجلس الأعلى للّغة العربيّة، دليل المنشورات، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2014م.

7/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،المرسوم الرّئاسيّ رقم226/98 المؤرّخ في 17 ربيع الأوّل عام 1419م، الموافق لـ 11 يوليو سنة 1998م.

8/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التّربيّة وتحسين مستواهم، النّظام التّربويّ والمناهج التّعليميّة، الجزائر، 2004م.

9/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،وزارة التّربيّة الوطنيّة، إصلاح المنظومة التّربويّة، النّصوص التّنظيميّة، ج1، ط2، مديريّة التّقويم والتّوجيه والاتّصال، المديريّة الفرعيّة للنّشر، ديسمبر 2009م.

10/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،وزارة التّربيّة الوطنيّة، مديريّة التّربيّة، مخطّط تكوين معلّمي المدرسة الأساسيّة في إطار الجهاز المؤقّت لتحسين المستوى، 2000/1999م.

11/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،وزارة التّربية الوطنيّة، مشروع إصلاح المنظومة التّربويّة، الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،النّدوة الوطنيّة للتّقويم المرحليّ للتّعليم الإلزاميّ، جلسات تشخيص وتقييم (آراء واقتراحات وتصوّر حول المنظومة التّربويّة)، جويلية2014م، الملحق1، الملحق2.

12/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،وزارة التّربيّة الوطنيّة، النّشرة الرّسميّة للتّربيّة الوطنيّة، القانون التّوجيهيّ للتّربيّة الوطنيّة، 2008م.

13/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،الجريدة الرّسميّة، العدد رقم 50، المؤرّخ في 12 يوليو 1998م.

14/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد 66، 2001م. والجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد 26، 2004م.

15/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، قانون الإعلام رقم 90-07المؤرّخ في 8 رمضان 1410هـ الموافق لـ 03 أبريل 1990م المتعلّق بالإعلام، المادّة 6/ المادّة13.

16/الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، القانون العضويّ المتعلّق بالإعلام 2012م.

17/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، المرسوم رقم 68-95المؤرّخ في 26أفريل1968م، المتضمّن تطبيق الأمر رقم 68-92المؤرّخ في 26أفريل1968م، القاضي بإجباريّة معرفة اللّغة الوطنيّة على الموظّفين ومن يماثلهم.

18/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، الأمر رقم 70-20المؤرّخ في 19 فيفري 1970م، المتعلّق بالحالة المدنيّة، دون عدد.

19/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، الأمر رقم 73-55المؤرّخ في 1 أكتوبر 1973م، المتعلّق بتعريب الأختام الوطنيّة، دون عدد.

20/الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة،الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، القانون رقم 91-05المؤرّخ في 16 يناير 1991م، المتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، العدد 3.

21/قانون رقم 94-665المؤرّخ في 5 آب/أغسطس 1994م الخاصّ باللّغة الفرنسيّة.

الخطابات الرّسميّة:

1/خطاب الرّئيس بومدين، ج 4، نشر وزارة الإعلام والثّقافة، مطبعة البعث، قسنطينة،1970م.

2/خطاب رئيس الجمهوريّة عبد العزيز بوتفليقة بقصر الأمم يوم 13 ماي 2000م بمناسبة تنصيب اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة.

3/خطاب رئيس الجمهوريّة عبد العزيز بوتفليقة في مؤتمر وزراء التّربيّة للاتّحاد الإفريقيّ.

المراجع الأجنبيّة:

1/ Albert, M and Obler, L. The Bilingual Brain. New York: AcademicPress, 1978.

2/ Al Rassie Georges: L'arabisation et les conflits culturels dans l'Algérie indépendante, thèse de 3ème cycle, école des hautes études en sciences sociales, Paris: 1979.
3/ Bloomfield, L. Language, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1933.
4/
6/ Fishman, Joshwa, Bilingualism with and without diglossia; diglossia with and without bilingualism. Journal of social uses, 1967.
7/ Granguiliaume Gilbert، Arabisation et politique linguistique au Maghreb، Maisonneuve et la Rose، Paris، 1983.
8/ Moreau Mari Louis، Sociolinguistique، Les concepts de bas، Editions Mardaga، 2éme édition، 1997.
9/ Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherches Scientifique, L'Enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique en Algérie-50 Années au Service du développement, Alger, 1962-2012.
10/ Muller Pierre، Jean Thoenig، Patrice Duran، enjeux controverses et tendances de l'analyse des politiques publiques، Revue française de science politique، № 1، 1996.
11/ 12/ Souriau Christian, La politique algérienne de l'arabisation, Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris, 1977.
13/ Uriel Weinrech, Languages in contact, New York publications of the linguistics, cycle 1953.
14/ Van Parijs Philippe، La justice linguistique en Europe et dans le monde، L'Annuaire du collègue de France، 109éme année.
15/ Van Parijs Philippe، Plaidoyer pour une territorialité linguistique، traduction de l'anglais par Annette Gérard; revue et complétée par l'auteur، Politique، no. 73 (Janvier- février) 2012.
16/ William Marçais, La diglossie Arabe, L'enseignement public, 1930, Vol 97.
17/ Aissani Aicha، L'enseignement de la traduction en Algérie، érudit journal des traducteurs، vol 45، n3، 2000.

مسرد المصطلحات.

الفرنسية	الإنجليزية	العربية
Alphabet	Alphabet	الأبجديّة
éthique	Ethnic	إثنيّة
Contact linguistique	Language Contact	الاحتكاك اللّغويّ
Renaissance de la langue	Language Revival	الإحياء اللّغويّ
Choix de langue	LanguageChoice	الاختيار اللّغويّ
Terrorisme linguistique	Linguistic Terrorism	الإرهاب اللّغويّ
Diglossie	Diglossia	الازدواجيّة اللّغويّة
Métaphore	Metaphor	الاستعارة
Réforme de l’éducation	Educational Reform	الإصلاح التّربويّ
Réforme de la langue	Language Reform	الإصلاح اللّغويّ
Régénère du langage	Language Re-genesis	إعادة تكوين اللّغة
Renativation	Re-nativisation	إعادة تنشيط اللّغة
Présupposé	Presupposition	الافتراض المسبق
Corruption linguistique	Linguistic Corruption	الإفساد اللّغويّ
Acte de langage	Speech Act	الأفعال الكلاميّة
Economie linguistique	Linguistic Economics	الاقتصاد اللّغويّ
Minorité linguistique	Language Minority	أقلّية لغويّة
Acquisition du langage	Language Acquisition	الاكتساب اللّغويّ
Emprunt	Borrowing	الألفاظ المقترضة

Sécurité linguistique	Linguistic security	الأمن اللّغويّ
Suicide linguistique	Linguistic Suicide	الانتحار اللّغويّ
Affiliation linguistique	Linguistic Affiliation	الانتماء اللّغويّ
Rhétorique politique	Political Rhetoric	البلاغة السّياسيّة
Ecologie de langue	Language Ecology	البيئة اللّغويّة
Influence linguistique	Linguistic Influence	التّأثير اللّغويّ
Interprétation	Interpretation	التّأويل
Mouvement en langage clair	Plain LanguageMovement	التّبسيط اللّغويّ
		تتريك اللّغة
Forte homogénéité	Strong Homogeneity	التّجانس القويّ
Homogénéité linguistique	Linguistic Homogeneity	التّجانس اللّغويّ
Rénovation	Renovation	التّجديد اللّغويّ
Naturalisation linguistique	Linguistic Naturalization	التّجنيس اللّغويّ
Lexique de modernisation	Modernization Lexical	تحديث المفردات
Langage de planification	Planning language	التّخطيط اللّغويّ
Ingérence	Interference	التّداخل اللّغويّ
Mise à niveau de la langue	Language Upgrade	ترقية اللّغة
Tolérance linguistique	language tolerance	التّسامح اللّغويّ
Comparaison	comparison	التّشبيه
Diffusion linguistique	Linguistic diffusion	التّشتّت اللّغويّ
Correction de langage	Language correction	التّصحيح اللّغويّ

Langage de développement	Development language	التّطوّر اللّغويّ
Multilinguistique	Multilingualism	التّعدّد اللّغويّ
Multiculturalisme	Multiculturalism	التّعدّديّة الثّقافيّة
Arabisation	Arabization	التّعريب
Changement de langue	Language Change	التّغيّر اللّغويّ
Rationnement	Restandardisation	التّقنين
Normalisation linguistique	Standardization Language	التّقييس اللّغويّ
Manipulation linguistique	Linguistic Manipulation	التّلاعب بالكلمات
Pollution de la langue	Language Pollution	التّلوّث اللّغويّ
Organisation linguistique	Linguistic Organisation	التّنظيم اللّغويّ
Langage de purification	Purification Language	التّنقية اللّغويّة
Langage de développement	Development language	التّنمية اللّغويّة
Variation de la langue	Language Variation	التّنوّع اللّغويّ
Préparation linguistique	Language Preparation	التّهيئة اللّغويّة
Equilibre linguistique	Language Balance	التّوازن اللّغويّ
Bilinguisme	Bilingualism	الثّنائيّة اللّغويّة
Guerre des langues	Language War	حرب اللّغات
Guerre psycholinguistique	Psycho-linguistic warfare	الحرب النّفسيّة اللّغويّة
Droits linguistique	Linguistic Rights	الحقوق اللّغويّة
Caractéristique de la pragmatique	Characteristics Of Pragmatic	الخصائص التّداوليّة
Discours politique	Political Discourse	الخطاب السّياسيّ

Mélange de langue	Language Mixing	الخليط اللّغويّ
Linguistique de corpus	Corpus Linguistics	الذّخيرة اللّغويّة
		رومنة اللّغة
Répertoire linguistique	Linguisticrepertoire	السّجلّ اللّغويّ
Marché linguistique	Linguistic Market	السّوق اللّغويّة
Politique linguistique	Language Policy	السّياسة اللّغويّة
Linguistique populaire	Folk Linguistics	الشّعوبيّة اللّغويّة
Faible variété	Low Variety	الشّكل اللّغويّ الأدنى
Grande variété	High Variety	الشّكل اللّغويّ الأعلى
Conflit de langue	Language Conflict	الصّراع اللّغويّ
Injustice linguistique	Linguistic Injustice	الضّيم اللّغويّ
Justice linguistique	Language Justice	العدالة اللّغويّة
Linguistique de la contamination	Contamination linguistics	العدوى اللّغويّة
Désobéissance linguistique	Linguistic Disobedience	العقوق اللّغويّ
Sociolinguistique	Sociolinguistics	علم اللّغة الاجتماعيّ
Mondialisation linguistique	Linguistic Globalization	العولمة اللّغويّة
Francophone	Francophone	الفرنكوفونيّة
Famille Turan	Turan Family	الفصيلة الطّورانيّة
Loi de Tobon	Tobon’s Law	قانون توبون
Décision politique	Political Decision	القرار السّياسيّ
Nationalisme	National	القوميّة

Compétence linguistique	Linguistic competence	الكفاءة اللّغويّة
Langue originale	Original Language	اللّغة الأصليّة
Langue maternelle	Mother Tongue	اللّغة الأمّ
Langue officielle	Official Language	اللّغة الرّسميّة
Langage hybride	Pidgin	لغة هجين
Langue nationale	Native Language	اللّغة الوطنيّة
Dialectes familiers	Vernacular Dialects	اللّهجات العامّيّة
Etablissement politique	Political Establishment	المؤسّسة السّياسيّة
Groupes linguistique	Social Groups	المجموعات اللّغويّة
Contexte de situation	Context of Situation	مراعاة مقتضى الحال
Egalité linguistique symbolique	Linguistic Equality Symbolic	المساواة اللّغويّة الرّمزيّة
Immunité linguistique	Language Immunity	المناعة اللّغويّة
Citoyenneté linguistique	Linguistic Citizenship	المواطنة اللّغويّة
Accent	Accent	النّبر
Propagation de la langue	Language Spread	نشر اللّغة
Théorie supériorité linguistique	Linguistic Superiority Theory	نظريّة التّفوّق اللّغويّ
Ingénierie linguistique	Linguistic Engineering	الهندسة اللّغويّة
Identité linguistique	Language Identity	الهويّة اللّغويّة
Identité nationale	National Identity	الهويّة الوطنيّة
Domination linguistique	Linguistic Dominance	الهيمنة اللّغويّة

الفهـــارس الفنّيّة.

أوّلا: فهرس الجداول.

ثانيّا: فهرس الأشكال.

ثالثا: فهرس المحتويات.

1/ فهرس الجداول.

الجدول رقم (1) يبيّن أهمّ المجموعات النّاطقة بالمازيغيّة في الجزائر. 187

الجدول رقم (2) يبيّن أهمّ المجموعات النّاطقة باللّهجات العربيّة في الجزائر. 189

الجدول رقم (3) يوضّح مجموعة من الأخطاء اللّغويّة في كتابيْ الرّياضيّات والتّربية العلميّة والتّكنولوجيّة. 231

الجدول رقم (4) يوضّح وجود رموز أجنبيّة في كتابيْ الرّياضيات والتّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة. 233

الجدول رقم (5) يوضّح التّناقض والتّذبذب في اتّجاه الكتابة في كتاب الرّياضيّات للسّنوات الأولى الابتدائيّة. 235

الجدول رقم (6) يوضّح التّناقض في استعمال الرّموز العلميّة الرّياضيّة. 237

الجدول رقم (7) يمثّل عدد التّخصّصات الجامعيّة والنّسب المئويّة حسب لغة الدّراسة. 242

الجدول رقم (8) يمثّل تصنيف الصّحف والجرائد اليوميّة الجزائريّة حسب اللّغة النّاطقة بها. 247

الجدول رقم (9) يوضّح عدد القنوات التّلفزيونيّة الوطنيّة واللّغة النّاطقة بها. 248

الجدول رقم (10) يوضّح عدد القنوات التّلفزيونيّة الفضائيّة. 249

الجدول رقم (11) يوضّح تصنيف القنوات التّلفزيونيّة الوطنيّة والفضائيّة حسب اللّغة النّاطقة بها: . 249

الجدول رقم (12) يوضّح تصنيف القنوات الإذاعيّة الجزائريّة حسب اللّغة النّاطقة بها: 251

الجدول رقم (13) يوضّح الأخطاء الّتي وردت في شريط الأخبار على شاشة التّلفاز:..... 254

الجدول رقم (14) يوضّح مجموعة من الوثائق الإداريّة الصّادرة عن مؤسّسات إداريّة مختلفة. 257

الجدول رقم (15)يبيّن تصنيف الوثائق الإداريّة حسب اللّغة المكتوبة بها مع نسبها المئويّة. 259

الجدول رقم (16) يبيّن نماذج من المحيط لأسماء المحلّات مكتوبة باللّغة العربيّة: 263

الجدول رقم (17) يبيّن نماذج من المحيط لأسماء المحلّات مكتوبة باللّغة الأجنبيّة: 264

الجدول رقم (18) يبيّن نماذج من المحيط لأسماء المحلّات مكتوبة بلغة مزدوجة: 265

الجدول رقم (19) يبيّن نماذج من المحيط لِلَافتات إشهاريّة مكتوبة بلغة مزدوجة: 267

الجدول رقم (20) يبيّن نماذج من المحيط لعناوين المؤسّسات مكتوبة بلغات مختلفة:..... 268

2/ فهرس الأشكال.

الشّكل رقم (1) يبيّن اللّغات المنطوقة في الشّمال الشّرقيّ الجزائريّ. 188

الشّكل رقم (2) يوضّح النّسب المئويّة للتّخصّصات الجامعيّة الجزائريّة حسب لغة الدّراسة. 243

الشّكل رقم (3) يوضّح النّسب المئويّة لتصنيف الصّحف والجرائد اليوميّة الجزائريّة حسب اللّغة النّاطقة بها. 247

الشّكل رقم (4) يوضّح النّسب المئويّة لتصنيف القنوات التّلفزيونيّة الوطنيّة والفضائيّة حسب اللّغة النّاطقة بها: 250

التّمثيل البياني رقم (5) النّسب المئويّة لتصنيف القنوات الإذاعيّة الجزائريّة حسب اللّغة النّاطقة بها: 252

التّمثيل البياني رقم (5) يوضّح النّسب المئويّة لتصنيف الوثائق الإداريّة حسب اللّغة المكتوبة بها. .. 259

3/ فهرس المحتويات.

المقدّمـــــة .....أ

المدخل:العلاقة بين اللّغة والسّياسة. 11

أولا: تأثير السّياسة في اللّغة. 3

1.1تأثير السّياسة في تغيير متن اللّغة أو تعديله:..... 4

1.1.1: إحياء اللّغة العبريّة. 5

2.1.1: إصلاح الكتابة الصّينيّة. 9

3.1.1: علمنة اللّغة التّركيّة. 12

2.1تأثير السّياسة في وضع اللّغة داخل محيطها وخارجه: 15

1.2.1: حماية اللّغة الفرنسيّة. 15

2.2.1: النّموذج الياباني.....21

3.1تأثير السّياسة في صنع مصطلحات لغويّة جديدة. 23

ثانيا: تأثير اللّغة في السّياسة. 28

الفصل الأوّل :آليّات تطبيق العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ. 34

أوّلا: المرجعيّة الإبستمولوجيّة لمصطلح العدالة اللّغويّة.....35

1.1: مفهوم مصطلح العدالة اللّغويّة. (Linguistics Justice).....35

1.1.1: المفهوم اللّغويّ.....35

2.1.1: المفهوم الاصطلاحيّ. 37

3.1.1: المفهوم الإجرائيّ. 38

2.1: العدالة اللّغويّة في الثّقافتين العربيّة والغربيّة. 38

ثانيا: ملامح الشّخصيّة العامّة للمجتمع الجزائريّ. 40

1.2: التّطوّر التّاريخيّ للمجتمع الجزائريّ. 40

2.2: الخصائص الاجتماعيّة للمجتمع الجزائريّ. 43

3.2: البنية اللّغويّة والثّقافيّة للمجتمع الجزائريّ. 45

ثالثا: السّياسة والتّخطيط اللّغويّان في الجزائر.....45
1.3: علم اللّغة الاجتماعيّ وعلاقته بالسّياسة والتّخطيط اللّغويّين.....45
2.3: التّحديد المفاهيميّ لمصطلحيْ السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ. 46
1.2.3: مصطلح السّياسة اللّغويّة.(Language Policy) 47
2.2.3: مصطلح التّخطيط اللّغويّ.(Planning language).....48
3.2.3: العلاقة بين السّياسة والتّخطيط اللّغويّين وبين العدالة اللّغويّة.....52
3.3: نشأة السّياسة والتّخطيط اللّغويّين.....53
4.3: أهداف السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن وأهمّية تطبيقهما.....55
5.3: أنواع السّياسات والتّخطيطات اللّغويّة. 56
6.3: مراحل رسم السّياسة اللّغويّة وتنفيذ التّخطيط اللّغويّ.....57
7.3: استراتيجيات تطبيق التّخطيط اللّغويّ ومجالاته.....58
8.3: وظائف اللّغة وفق آليّة رسم السّياسة اللّغويّة.....60
رابعا: مظاهر السّياسة والتّخطيط اللّغويّيْن في الجزائر.....62
1.4. الاختيار اللّغويّ: (Language choice).....62
2.4. سياسة التّعريب: (Arabization Policy).....64
1.2.4.التّعريب بين التّشريع والتّخطيط في الجزائر:.....66
3.4: ترسيم المازيغيّة في الجزائر. 75
4.4: إنشاء المؤسّسات اللّغويّة.....79
1.4.4: معهد اللّسانيّات والصّوتيّات. 79

2.4.4: المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة. 80
3.4.4:الجمعيّة الوطنيّة للدّفاع عن اللّغة العربيّة. 81
4.4.4: مركز البحوث العلميّة والتّقنيّة لترقية اللّغة العربيّة. 81
5.4.4: المجلس الأعلى للّغة العربيّة. 82
5.4: مشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة.(Corpus Linguistics) 84
6.4: المساهمة في إعداد المعاجم اللّغويّة ووضع المصطلحات العلميّة والتّقنيّة. 85
7.4: التّرجمة. 86
1.7.4: المدرسة العليا للتّرجمة بالجزائر العاصمة. 87
2.7.4: قسم التّرجمة بجامعة الجزائر. 87
3.7.4: معهد التّرجمة والتّرجمة الفوريّة بجامعة الجزائر. 88
4.7.4: المعهد العالي العربيّ للتّرجمة. 88
5.7.4: المركز الوطنيّ للتّرجمة والمصطلحات. 89
6.7.4: المجلس الأعلى للّغة العربيّة. 90
7.7.4: مجمع اللّغة العربيّة في الجزائر. 91
8.7.4: مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة. 91
خامسا. نقد وتقييم للسّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ في الجزائر: 93
الفصل الثّاني:إصلاح الوضع اللّغويّ في الجزائر. 102
تمهيد: 103
أوّلا: الإصلاح اللّغويّ: المفهوم والأهداف. 103

1.1: المفهوم. 103
2.1: الأهداف. 106
ثانيّا: الآليّات الإجرائيّة. 107
1.2: الإصلاح في ميدان المفردات ووضع المصطلحات: 107
2.2: الإصلاح في ميدان تعليم اللّغة العربيّة. 109
3.2: الإصلاح في ميدان البحث اللّسانيّ الحاسوبيّ العربيّ..... 112
4.2: تفعيل دور التّرجمة في نقل العلوم والتّكنولوجيا إلى العربيّة: 113
5.2. توحيد التّخطيط اللّغويّ: 114
6.2. رفع الإمكان الوظيفيّ للّغة العربيّة: 114
ثالثا: مظاهر الإصلاح اللّغويّ في الجزائر. 114
1.3. مفهوم الإفساد اللّغويّ (إفساد وضع اللّغة): 115
2.3. مظاهر إصلاح الوضع اللّغويّ: 115
1.2.3. إصلاح الوضع اللّغويّ في قطاع التّعليم والتّكوين في الجزائر: 116
1.1.2.3: مراحل الإصلاحات التّربويّة. 118
2.1.2.3.مجالات إصلاح المنظومة التّربويّة ومظاهرها: 128
3.1.2.3. نقد وتقييم لسياسة الإصلاحات التّربويّة. 137
4.1.2.3. الإصلاحات التّربويّة والمسألة اللّغويّة: 142
2.2.3. إصلاح الوضع اللّغويّ في مجال الإعلام والإعلان: 146
1.2.2.3. مظاهر إصلاح وضع اللّغة في مجال الإعلام. 147

3.2.3. مجال الإدارة العموميّة والخاصّة: 158
4.2.3. مجال المحيط الاجتماعيّ: 164
رابعا: نقد وتقييم لسياسة إصلاح الوضعيّة اللّغويّة في الجزائر: 166
خلاصة الفصل الثّاني: 168
الفصل الثّالث:أبعاد اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائريّ. 169
تمهيد: 170
أوّلا:البعد التّاريخيّ. 171
ثانيّا:البعد القانونيّ أو المؤسّسيّ. 176
ثالثا: البعد الاجتماعيّ والثّقافيّ. 179
1.3. التّعدّد اللّغويّ في الجزائر. 180
2.3. اللّغة العربيّة بين الازدواجيّة والثّنائيّة: 186
3.3: التّداخل اللّغويّ في الجزائر: 194
4.3. الهويّة اللّغويّة في ظلّ العولمة في المجتمع الجزائريّ: 198
رابعا: البعد اللّغويّ. 205
1.4.اللّغة العربيّة لغة عالميّة. 207
2.4. الخصائص الصّوتيّة: 209
3.4. اللّغة العربيّة لغة الاشتقاق: 211
4.4. خصائص بنية الكلمة العربيّة وأوزانها: 212
5.4. التّعريب: 214

6.4. خصائص معاني الألفاظ العربيّة:..... 217
7.4: اللّغة العربيّة لغة الإيجاز: 218
خاتمة الفصل الثّالث: 221
الفصل الرّابع:تمظهرات العدالة اللّغويّة في الواقع السّوسيولسانيّ الجزائريّ. 223
تمهيـــد: 224
أوّلا: الإجراءات المنهجيّة المتّبعة في الدّراسة..... 224
ثانيّا: مجالات الدّراسة. 225
1.2 مجال التّعليم والتّكوين والتّعليم العالي. 226
2.2 .1كتاب الرّياضيّات والتّربيّة العلميّة والتّكنولوجيّة للسّنة الأولى والثّانيّة والثّالثة الابتدائيّة: . 227
2.2.2. التّخصّصات الجامعيّة الجزائريّة: 238
2.2. مجال الإعلام والإعلان: 243
1.2.2. الصّحف والجرائد الجزائريّة:..... 243
2.2.2: القنوات التّلفزيونيّة. 244
3.2.2. الإذاعة الجزائريّة:..... 247
3.1 الإدارة العموميّة والخاصّة:..... 253
4.2. المحيط الاجتماعيّ: 259
ثالثا: قانون تحقيق العدالة اللّغويّة وحماية اللّغة العربيّة..... 267
خلاصة الفصل: 276
الخاتمـــــة 277

الملاحق 280
قائمة المصادر والمراجع 327
مسرد المصطلحات. 350
الفهـــارس الفنّيّة 360

الملخّص:

تهدف الدّراسة الموسومة: **العدالة اللّغويّة في المجتمع الجزائريّ بين رسم السّياسة اللّغويّة وتطبيق الإصلاح اللّغويّ** في جانبها النّظريّ والتّطبيقيّ إلى الكشف عن طبيعة السّياسة اللّغويّة وشكل الإصلاح اللّغويّ المنتهج من قبل الحكومة الجزائريّة بعد ستّين سنة من الاستقلال قصد تحقيق العدالة اللّغويّة الّتي تعطي الأولويّة للّغتين الوطنيّتين العربيّة والمازيغيّة المعترف بهما دستوريّا، ثمّ اللّغات الأجنبيّة ثانيّا، بإسقاط ذلك على الواقع السّوسيولسانيّ في أهمّ القطاعات والمؤسّسات حساسيّة وهي: التّعليم والتّكوين، الإعلام، الإدارة والمحيط الاجتماعيّ.

الكلمات المفتاحيّة: العدالة اللّغويّة، السّياسة اللّغويّة، الإصلاح اللّغويّ، الواقع السّوسيولسانيّ الجزائريّ، اللّغة العربيّة.

Summary :

This research aims at shedding light on the theme entitled : **« the linguistic justice in the Algerian society in between the linguistic politics and the application of the linguistic reform**.» This study contains two parts the first one theoretical and the second one practical, on purpose to discover the nature of this linguistic politics and the form of the reform applied by the Algerian government after sixty years of independence and in order to realize a linguistic justice which should privilege the two national languages: the standard Arabic and the Berber or Tamazight language as it is stated by the Algerian constitution and then come the other foreign languages. This through the sociolinguistic reality in all sensitive institutions such as: education and formation¸ information¸ administration as well as the social environment.

Key-word: the linguistic justice¸ the linguistic politics¸ the linguistic reform¸ the Algerian sociolinguistic reality¸ the Arabic language.

Résumé :

Cette recherche a pour objectif de jeter de la lumière sur le thème de: **« la justice linguistique dans la société Algérienne entre la politique linguistique et l'application de la réforme linguistique.»** en étudiant deux parties, la première théorique et la deuxième pratique pour but de découvrir la nature de cette politique linguistique et le forme de cette réforme linguistique pratiquées par le gouvernement Algérien après soixante ans de l'indépendance et dans le but de réaliser une justice linguistique qui doit privilégier deux langues nationales et qui sont : L'Arabe standard et la langue Berbère (Amazighe) et ce selon la constitution Algérienne et par la suite les langues étrangères : et ce à travers la réalité sociolinguistique dans toutes les institutions sensibles dans la société à part entière : l'éducation¸ la formation¸ l'information¸ l'administration et l'environnement social.

Mot-clé : la justice linguistique¸ la politique linguistique¸ la réforme linguistique¸ la réalité sociolinguistique Algérienne¸ la langue Arabe.